شذا العرف
في
فن الصرف

تأليف الأستاذ الشيخ
أحمد بن محمد الحملاوي

طبعة جديدة ومشجرة ومقابلة على نسخة خطية

اعتنى به
الأستاذ علاء الدين عطية

دار الدقاق
دار الفيحاء

شذا العرف

في

فن الصرف

جَمِيعُ حُقُوقِ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ لِلْمُحَقِّق

"الطَّبعَة الأولى"

١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م

9 789933 531270

دار الدقاق للنشر والتوزيع
سُوريَّة - دِمَشق - حلبوني
هاتف : +963112246031
واتساب : +963932509370
لبنان - بَيروت - فردان
هاتف : +9611798485
واتساب : +96178813911
daraldkak@gmail.com

دار الفيحاء للنشر والتوزيع
سُوريَّة - دِمَشق - حلبوني
هاتف : +963112238135
واتساب : +963967509000
لبنان - بَيروت - فردان
هاتف : +9611798485
واتساب : +96178813911
daralfaiha@hotmail.com

شذا العرف في فن الصرف

تأليف

الأستاذ الشيخ

أحمد بن محمد الحملاوي

١٢٧٣ - ١٣٥١ هـ

طبعة جديدة ومشجرة ومقابلة على نسخة خطية

اعتنى به

الأستاذ علاء الدين عطية

دار الفيحاء

دار الدقاق

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي علَّم بالقلم ، علَّم الإنسان ما لم يعلم ، والصَّلاة والسَّلام الأتمَّان الأكملان على سيدنا محمد سيِّد ولد عدنان ، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

أما بعد :

فهذه الطبعة الثامنة من كتاب « **شذا العَرْف في فنِّ الصَّرف** » الكتاب النافع الجامع الذي انتشر بين يدي طلبة العلم قراءة وشرحاً وتدريساً ، حتى بات لا يستغني عنه طالب علم يدرس اللغة العربية ، وجاءت هذه الطبعة بعد مراجعة دقيقة وكاملة للكتاب ، وتصحيح الأخطاء المطبعية وبعض الملاحظات وتدقيقها .

والجديد في هذه الطبعة : هي مقابلتها على نسخة خطية ، وهي من محفوظات **مكتبة جامعة الملك سعود** برقم (٩٥٩) ، وهي نسخة جيدة **نُسخت في حياة المؤلف** رحمه الله تعالىٰ ، **خطها** نسخي ، عدد أوراقها (٦٤) ، **في كل ورقة** (١٧) سطراً تقريباً ، **ناسخها** : عمران بن أبي زيد بن حسين ، **تاريخ نسخها** : (١٣١٥هـ) ، وفي آخرها فهرست لعناوين الكتاب .

وأيضاً : وضع مشجَّر لكلِّ بحث في آخره .

وفي الختام : نرجو الله سبحانه وتعالى أن ينفع بهذا الكتاب ، ويَجزي مؤلِّفه خير الجزاء ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم ، وسلام على المرسلين ، والحمد لله رب العالمين .

* * *

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصَّلاة والسَّلام على سيِّد المرسلين ، وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وبعد :

إذا كانت البلاغة في أسمى صورها ، وأعلى منازلها تعتمد اعتماداً كبيراً على فصاحة الكلمة ، وسلامة التراكيب التي أساسها الكلمة . . علمنا من هنا أهمية علم الصرف الذي يُعنى ببنية الكلمة .

من هذا المنطلق أدرك علماء العربية أهمية هذا العلم ، فعُنوا به عناية كبيرة ، فأفردوه بالكتابة والتأليف ، فكان معاذ بن مسلم الهرَّاء ، وابن جني ، والمازني ، من المتقدمين ، ومن أوائل مَنْ كتب وألَّف في هذا العلم .

وما يزال علماء العربية على مرِّ العصور يَنْحُون مَنْحى هؤلاء المتقدِّمين ، ويعملون على منوالهم إلى زمننا هذا ، فكان ممن كتب في هذا العلم الشيخ أحمد الحملاوي الذي ألَّف كتابه : « شذا العَرْف في فن الصرف » .

نال الكتاب شهرته العلمية بفضل ما جمع فيه مؤلفه ـ رحمه الله تعالى ـ من الفوائد العلمية ، والقواعد النظرية ، والأمثلة التطبيقية .

رجع فيه المؤلف إلى أهم مصادر العربية ، وكان جلُّ اعتماده على « أوضح المسالك » لابن هشام ، و« شرح الأشموني » للألفية ، و« التسهيل » لابن مالك ، و« شرح الرضي على الشافية » و« الكافية » ، وغيرها من المؤلفات .

كان استشهاده كثيراً بآراء سيبويه والأخفش وغيرهما من علماء العربية ، وقد عُني أحياناً بذكر خلافات البصريين والكوفيين ، وببيان لغات بعض قبائل العرب ، مما له صلة بقاعدة صرفية أو قراءة قرآنية .

استشهد المؤلف بكثير من الشواهد الشعرية ، والآيات القرآنية ، وبعض الأحاديث النبوية .

ولما كان الكتاب بهذه المكانة العلمية. . قررته كثير من المؤسسات التعليمية ، والمعاهد الشرعية في البلاد العربية والإسلامية .

وكان من تلك المعاهد التي اعتمدته (معهد الفتح الإسلامي) بدمشق .

وقد أُسند إليَّ تدريس مادة الصرف فيه منذ عدة سنوات ، فوجدت خلالها أن الحاجة ماسَّة إلى توضيح كثير من مواضع الإيجاز التي يكثر السؤال عنها من الطلاب ولا سيَّما غير العرب منهم .

كنت قد اطَّلعت على عدة طبعات للكتاب فلم أجدها وافية بالغرض المنشود ، فعقدت العزم ـ مستعيناً بالله تعالى ـ على وضع تعليقات على الكتاب موضِّحة له ومفيدة إن شاء الله تعالى .

وخلال عملي في الكتاب اطَّلعت على طبعة مكتبة الآداب في القاهرة من تحقيق الدكتور حسني عبد الجليل ، فوجدت فيه تعليقات هامة مفيدة وإن لم تكن شاملة ، وللأمانة العلمية أقول : إنني استفدت منه ومن المراجع التي أحال إليها ، فجزاه الله خيراً .

الطبعات التي اعتمدتها :

اعتمدت في ضبط نصِّ الكتاب على نسخ مطبوعة ، يرجع بعضها إلى زمن المؤلف ؛ منها :

- طبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، ط (٥) (١٩٢١م) .
- طبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط (١٩٦٥م) وهي الطبعة التي اعتمدتها .
- طبعة مكتبة الآداب بالقاهرة من تحقيق الدكتور عبد الجليل .

عملي في الكتاب :

١ـ ضبطت النصَّ في ضوء ما يستقيم به المعنى .

٢ـ خرَّجت الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والشواهد الشعرية موضّحاً وجه الاستشهاد الذي سيقت من أجله ، مضبوطة بالشكل ما أمكن .

٣ـ أثبتُّ الحواشي الواردة في الطبعة المعتمدة ورمزت لها بـ (*) .

٤ـ أضفتُ بعض التعليقات إلى حواشي الطبعة المعتمدة ووضعتها بين معقوفين هكذا [] ، وكذا أثبتُّ بعض الزيادات الضرورية من نسخ أخرى .

٥ـ أضفتُ بعض العناوين الفرعية ووضعتها بين معقوفين هكذا [] .

٦ـ عرَّفت بالشعراء والأعلام الواردة أسماؤهم في الكتاب بإيجاز .

٧ـ وضعتُ نماذج من الأسئلة والتمارين في نهاية كل بحث .

وفي الختام : أتقدم بالشكر الجزيل لأشياخي وأساتذتي وإخواني ، ولكلٍّ من قدَّم عوناً لي في إخراج هذا الكتاب وتوفيره بين أيدي القرَّاء ، فجزاهم الله عني كل خير .

وأنا إذ أقدِّم هذا العمل إلى إخوتي من طلاب العربية ، لا أدَّعي أني قد بلغت فيه غاية الكمال ، ولكن حسبي أني أخلصتُ فيه النية ، وما قدَّمتُه إلاَّ خدمةً للغة القرآن الكريم ، ولطلاب هذه اللغة العظيمة .

فإن كنت أصبت فيما كتبتُ ؛ فهو بفضل الله وتوفيقه ، وإن كنت قد جانبت الصواب في شيء منه ؛ فذلك من ضعفي وقلة زادي ، وإني لأرجو الله تعالى أن يلهمني السَّداد في أمري كله ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

والحمد لله رب العالمين

علاء الدين عطية

نشأة علم الصرف وتطوره

ارتبط علم الصرف في نشأته وتطوره بـ(علم النحو) بوصفهما ركنين أساسيين في علوم اللغة العربية ، وكانت مسائل التصريف تأتي في إطار ما أُطلق عليه (علم النحو) وكان المقصود منها علاج اللحن الذي قد ينتاب بنية الكلمات العربية آنذاك ، ولم يحفظ لنا التاريخ كتباً صرفية متقدمة إلا ما ورد من أسماء بعض الكتب ؛ منها : كتاب « التصاريف » لأبي الحسن محمد بن كيسان (ت٢٩٩ هـ) ، ومؤلفات أخرى قليلة .

أهم المراحل التي مرَّ بها التأليف في علم الصرف :

مرَّ علم الصرف بعدة مراحل ، فكان أوَّل أمره موضوعات لأبحاث معينة قصيرة ، ولم يكن علماً قائماً بذاته آنئذ ، فجُمع بينه وبين علم النحو ، ثم وُضعت فيه كتب مستقلة ، غير أنه مما لا شكَّ فيه أن الفصل بين هذه المراحل فصلاً دقيقاً أمر يصعب تحقيقه ، لكن يمكن تقريبه على النحو التالي :

١ـ المرحلة الأولى :

تبدأ هذه المرحلة من أبي الأسود الدؤلي إلى عصر الخليل وسيبويه ؛ أي : في القرنين الأول والثاني للهجرة .

كانت أبحاث علم الصرف في هذه المرحلة مختلطة بأبحاث علم النحو ومسائله ، وأوضح مثال على ذلك « كتاب سيبويه » .

٢ـ المرحلة الثانية :

بدأت هذه المرحلة بتخليص مسائل علم الصرف من النحو في محاولة لجعله علماً مستقلاً عن النحو ، والمشهور أن هذه المرحلة بدأت بما صنعه معاذ بن مسلم الهرَّاء (ت١٨٧ هـ) أحد علماء الكوفة .

نظر الهرَّاء في كتب المتقدمين كثيراً وأطال النظر ؛ ليستخلص مسائل الصرف ، حتى إنه برع في صياغة الأبنية الافتراضية ، فكتب بعض التصانيف التي لم تصل إلينا .

٣ـ المرحلة الثالثة :

تبدأ هذه المرحلة بأبي عثمان المازني (ت٢٤٩ هـ) وتنتهي بأبي الفتح عثمان ابن جني (ت٣٩٢ هـ) ، وفي هذه المرحلة ازدادت عناية العلماء بالصرف ، فخلصتْ مسائله من النحو وأصبح علماً مستقلاً برأسه .

نشط علماء هذه المرحلة ، فأكملوا ما فات السابقين ، فشرحوا مجمل كلامهم ، وهذَّبوا التعريفات ، وكانوا أقدر على التحليل والاستنباط ، واستخراج القواعد والأقيسة .

٤ـ المرحلة الرابعة :

بلغ علم الصرف في هذه الفترة مبلغاً كبيراً في الاستقلال والاقتراب من الكمال ، وكان ذلك في القرنين السادس والسابع الهجريين ، ففيهما ظهرت طائفة كبيرة من المطولات والمختصرات ، والشروح والحواشي ، والتعليقات والتقريرات . . . إلخ .

وكانت نثرية في معظمها ، منظومة في أقلها .

ولم يقتصر التأليف في هذه المرحلة على العرب والفرس ، بل ظهرت فيها كتب علمية نافعة لمؤلفين أتراك ؛ ككتاب : « مراح الأرواح » ، و« المقصود » ، و« الأمثلة المختلفة » . . . إلخ .

كما ظهر في هذه المرحلة كتاب « أبنية الأفعال » لابن القطاع (ت٥١٥ هـ) ، و« الوجيز في التصريف » لابن الأنباري (ت٥٧٧ هـ) ، و« شافية ابن الحاجب » لجمال الدين « ت٦٤٦ هـ » ، وكتب أخرى لغيرهم ، فجزاهم الله خيراً .

وما زال علماء العربية يقومون بواجبهم نحو لغتهم مقتفين آثار من سبقهم ، فجاءت كتبهم صرفية محضة حيناً ، ونحوية صرفية حيناً آخر .

من أهم ما كتب في الصرف خاصة ما يلي :

- « التصريف » للمازني (ت٢٤٩ هـ) .
- « المنصف شرح التصريف » لابن جني (ت٣٩٢ هـ) .
- « الملوكي في التصريف » لابن جني (ت٣٩٢ هـ) .
- « شافية ابن الحاجب » لجمال الدين (ت٦٤٦ هـ) .
- « الممتع في التصريف » لابن عصفور الأندلسي (ت٦٦٩ هـ) .

ومما جمع بين النحو والصرف ما يلي :

- « المفصل في العربية » للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) .
- « الألفية » نظماً ، و« التسهيل » نثراً لابن مالك (ت٦٧٢ هـ) .
- « التبصرة والتذكرة » للصيمري من علماء القرن الرابع للهجرة .

وهناك كتب أخرى أعرضت عن ذكرها خشية الإطالة في هذه العُجالة الموجزة عن نشأة علم الصرف وتطوره .

* * *

تعريف بمؤلف الكتاب

للأستاذ مصطفى السقا

ـ ١ ـ

هو الأستاذ اللغويُّ الثقة الحافظ الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحَمَلاوي ، نسبة إلى (مُنْيَة حَمَل) من قرى (بُلْبَيْس) بمديرية الشرقية ، وهو عربيُّ الأرومة ، يُنمَى إلى الدوحة العلوية الكريمة ، كما صَرَّح بذلك في الكثير من قصائده في « ديوانه » .

وقد ذكر علي مبارك باشا في كتابه « الخِطط التوفيقية » (٩/ ٧٧) : أنه ولد سنة (١٢٧٣هـ ،١٨٥٦م) وتربَّى في حجر والده ، وقرأ وتلقى كثيراً من العلوم الشرعيَّة والأدبيَّة عن أفاضل عصره ، ثمَّ دخل مدرسة دار العلوم ، وتلقَّى الفنون المقرَّرة قراءتها بها .

ونال الشيخ إجازة التدريس من دار العلوم سنة (١٣٠٦هـ ،١٨٨٨م) فَعُيِّنَ مدرِّساً بالمدارس الابتدائية بوزارة المعارف ، وبعد مُدَيدة أعلنت دار العلوم بحاجتها إلى مدرِّس للعلوم العربيّة ، وعَقَدت لذلك امتحان مسابقة كان الشيخ من أوائل المبرزين فيه ، فنقل إلى دار العلوم .

وفي سنة (١٨٩٧م) ترك الأستاذ التدريس بمدارس الحكومة ، مؤثراً الاشتغال بالمحاماة في المحاكم الشرعيّة ، وفي أثناء ذلك أقبل على التحضير لنيل شهادة (العالمية) من الأزهر ، فنال بغيته ، وكان أوَّل من جمع بين العالمية وإجازة التدريس من دار العلوم ، وعلى إثر ذلك عَهِدَتْ إليه الجامعة الأزهرية في تدريس التاريخ والخَطابة والرياضيات لطلابها ، وفي سنة (١٩٠٢م) أضيفت إليه مع ذلك نظارة مدرسة المرحوم عثمان باشا ماهر ، وهي مدرسة حديثة ، كان يُعَلَّمُ بها القرآن والتجويد ، ثم العلوم الدينية والعربية والعلوم الحديثة ، على نحو ما يجري في بعض أقسام الأزهر التي نظمت حينئذ تنظيماً حديثاً ، وكان المنتهون منها يُلْحقون لإتمام دراساتهم بمدرسة القضاء الشرعيّ ، أو

دار العلوم أو الأزهر ، وقد قضى المترجَم له في نظارة هذه المدرسة خمساً وعشرين سنة ، انتفع به فيها طلاب كثيرون ، كان يُمدّهم بمعارفه المتفنّنة الواسعة ، ويتعهدهم بالتربية الإسلامية والقومية القوية ، ويزوّدهم بنصائحه وتجاربه الكثيرة ؛ إلى أن عَلَتْ سِنُّه ، فآثر الراحة ، وترك العمل سنة (١٩٢٨م) ، ثم أدركته الوفاة في (٢٢) ربيع الأول (١٣٥١هـ) ، من يوليه سنة (١٩٣٢م) .

- ٢ -

وأحسب أن هذا الإطار التاريخيّ العام لحياة أستاذنا الكبير ، لا يحوي بداخله الصورة التي تُمَثِّل ملامح شخصيته العلمية والخلقية ، وإن كان هو النَّمَط الذي جرى عليه المترجمون للعلماء من أصحاب المعاجم وكتب الطبقات ؛ ولذلك أعود إلى ذكرياتي الخاصة ، فأستوحيها بعضَ ما ارتسم في نفسي من آثاره الباقية ، التي لم تَخْلَقْ جِدَّتها على طول السنين ، ومَرِّ الأعوام ، والتي يشاركني في الإحساس بها أولئك الذين ألمُّوا بمعرفة هذا الحَبْر الجليل ، من تلاميذه وعارفي فضله .

امتاز أستاذنا العلامة بخلال كثيرة ، تعاونت كلها على التأثير الشديد فيمن أخذوا عنه العلم ، وفيمن خالطوه وعاشروه ؛ من الأساتذة والعلماء ، فجعلت تلاميذه يُعجَبُونَ به ، ويَحْرِصون على الأخذ عنه ، والتعلُّق بأسبابه وآدابه ، وجعلته بين العلماء والأدباء ورجال القضاء والمحاماة ، موضع الثقة وحسن التقدير ، ومَفْزَع الرأي والمشورة ، ومحلّ السِّرِّ والنَّجْوَى .

أُوتي الشيخ بَسْطَة في الجسم ، ووجاهة ووَسامة في الهيئة والوجه ، مع حسن ذوق واعتناء بالزيّ ، فكانت رؤيته تملأ العينَ جلالة ، والنفس مَهابة ، ومُنِح قوّة في الصوت واللسان ، فكان حَسن الإعراب والبيان ، يحرِص على العربية دائماً لا يشوب كلامه شائبة من عامِّية أو لُكنة ، أو عِيٍّ أو حَصْر ، وإنما ينساب حديثه في النفس انسياب النهر المتدفق في رزَانة ووقار ، وكان حسن العَرْض للكلام ، جيِّدَ الإنشاد للشعر ، لا يُمَلُّ حديثه وإن طال ، ولا يُسأمُ إنشاده وإن بلغت قصائده المِئتين من الأبيات في بعض الأحيان .

وكانت فصاحة الشيخ ونصاعة بيانه ، وجودة إلقائه ، وحسن أدائه ، وتمام شرحه للفكرة تعرض له ، يجعلها نقشاً ثابتاً في نفوس سامِعِيه ، فلا يحتاج الطالب إلى استذكار

أو مُعَاودة درس ، وحسبه أن يتخيل الشيخ وهو يلقي بيانه فتمرّ عليه صور الكلام التي تجدد الموضوع ، وتحييه في ذاكرته ، وتغنيه عن معاودة درسه ، أو معاناة حفظه ، ولهذه المزية البارعة في بيان الشيخ وتجويد إلقائه ، أثمر تعليمه ثمراً طيباً في نفوس من أخذوا عنه ، فَحَصَّلُوا في الزمن اليسير ما يحتاج أمثالهم في تحصيله إلى طوال السنين .

ـ ٣ ـ

وقد كسب الشيخ معارفهُ العلمية في بيئتين : الأولى : الأزهر ، دَرَسَ فيه علوم الدين ؛ من تفسير ، وحديث ، وعقائد ، وفقه على مذهب الشافعيّ ، الذي خالط حُبُّه شغافَ قلبه ، وتمكَّن من نفسه ، ودرس العلوم اللسانية ؛ من نحو ، وصرف ، وعروض ، وبلاغة ، ووضع . . . إلخ ، على شيوخ عصره ، وأحرز من كل ذلك قِسْطاً موفوراً ، دلَّ عليه تمكُّنه منها في كتبه ودروسه ، وإحرازه درجة العالمية ، بعد تركه خدمة الحكومة .

والبيئة الثانية : دار العلوم ، التي أنشأها علي مبارك باشا وزير المعارف المصرية ؛ لتخريج معلمين يحسنون تعليم اللغة العربية والدين ، لتلاميذ المدارس الابتدائية والثانوية ، وكان طُلابها حينئذ يُنتخبون بامتحان مسابقة من صفوة الطلاب الأزهريين ، الذين أنْهَوْا دراساتهم أو كادوا ينتهون منها ، وكانوا يَدْرسون فيها العلوم الدينية والعربية لزيادة التمكن ، إلى جانب العلوم التي لم تكن في الأزهر من بيداجوجيا ، وأدب ، ولغة ، وكتابة ، وخطابة ، ورياضيات ، وطبيعيات ، وتاريخ ، وجغرافيا ، وخط ، ورسم . . . إلخ ، وكانت عناية المدرسين بها تجمع بين المحاضرة والتطبيق العمليّ ، وكان بين أساتذتها نخبة من علماء الأزهر أمثال الشيخ حسين المرصفيّ ، والشيخ حسن الطويل ، والشيخ محمد عبده ، والشيخ سليمان العبد ، وأضرابهم من الفحول .

وكان الجمع في دار العلوم بين العلوم الإسلامية والعربية القديمة والعلوم المدرسية الحديثة ، كما كانوا يسمونها ، ثم بين المنهجين النظريّ والتطبيقيّ ، خليقاً أن يَطْبع خريجي دار العلوم وقتئذ بطابع وَسَط بين القديم المتمثل في الدراسات الأزهرية والحديث المتمثل فيما يدرس بالمدارس المصرية الحديثة ، والجامعات الأوربية ، وقد جَنَت مدارس وزارة المعارف ثمرات هذه المدرسة القديمة الحديثة ، التي وصلت ماضيَ الأمة

العربية بحاضرها ، فكانت من العوامل في النهضة الأدبية والعلمية ، التي ظهرت بواكيرها في وادي النيل منذ بدء القرن التاسع عشر .

لذلك أقبل كثير من أذكياء الطلاب الأزهريين على دار العلوم ، يَنْهَلُونَ من ثقافتها المختلطة ، وكان المؤلف من الرَّعيل الأول الذي استبق إليها ، فنهل وعَلَّ من معارفها وآدابها ، ونال إجازة التدريس منها سنة (١٨٨٨م) ، كما أشرنا إليه في صدر هذه الكلمة .

كان الشيخ رحمه الله ضليعاً في عُلوم العربية : نحوها وصرفها ولغتها وعَروضها وبلاغتها وأدبها ، وكان يروي من ذلك كله ويحفظ الشيء الكثير ، مع حسن اعتناء بفهم ما يحفظ ، وجودة نقد لما يَرْوي ، وبراعة استخراج للعبرة والفائدة .

وكان النحو والصرف واللغة والشعر الميدان المحبَّبَ إليه ، يجول فيها فيمتع ، ويتتبع أقوال الأوائل والأواخر ، فلا يكتفي ولا يشبَع ، ويظهر لي أنه كان معجباً بابن هشام الأنصاري من النحاة المصريين المتوفى سنة (٧٠٨ـ٧٦١هـ) ، وبما جمع شرحه لألفية ابن مالك الموسوم : بـ« أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك » ، من مادة غزيرة فحفظ مسائله ، وجعله أساس دراساته النحوية والصرفية ، وتحقيقاته اللغوية ، التي كان ينثرها بين أيدي تلاميذه في دروسه ومحاضراته ، ومنه التقط أغلى دُرَره التي ألف منه كتابه هذا : « شذا العرف في فن الصرف » ، مع ما أضاف إليها من شذرات أخرى ، من « مُفصّل الزمخشريّ » ، ومن « شافية ابن الحاجب » ، وشرحها لرضيّ الدين الإسترابادي ، وغيره من محققي الأعاجم المتأخرين ، الذين عُنوا بالدراسات الصرفية ، وأشبعوها تأليفاً وتوضيحاً وتصنيفاً .

وقد أسبغ الشيخ على هذه المادة التي أحسن اختيارها من كتب العلماء ، كثيراً من ذوقه وخبرته بأساليب التعليم والتصنيف ، فتصرّف فيها توضيحاً وتهذيباً ، وتنسيقاً وتبويباً ، حتى جاء هذا الكتاب محكم الطريقة ، واضح الأسلوب ، جامعاً للعناصر الضرورية التي لا بدَّ منها لدارسي اللغة وفنونها ، ممثلاً ما وصلت إليه الثقافة اللغوية في مدارس البصرة والكوفة وبغداد والفُسطاط والأندلسِ ، ثم ما انتهت إليه أخيراً على يد ابن مالك وأبي حَيَّان وتلاميذهما من رجال المدرسة النحوية الأخيرة ، التي لا تزال آثارها قوية باقية .

وإجمال القول ، إن كتاب « شذا العرف » من أنفع الكتب لطلاب الدراسات الصرفية في المدارس والمعاهد وبعض الكليات ، وهذه الطبعة الحادية عشرة من طبعاته ، دليل على استمرار النفع به ، وعلى قيمة ما أُودع فيه من مادة صحيحة مهذّبة ، ملائمة لعقول الطلاب .

ـ ٤ ـ

وكان من سعادة الجد ، واكتمال الحظّ ، أنني سمعت من أستاذنا الحملاويّ ، جمهور مادة هذا الكتاب ، وكنت أنا وزملائي إذا عَرَضْنا ما يُذَكّرنا به الشيخ من مسائل التصريف والنحو ، على « شذا العرف » ، وعلى « أوضح المسالك » ، لم نجد بينهما وبين عباراته فرقاً ، إلا ما يكون بين الحسناء وخيالها في المرآة ، فكنا نعجب من قوّة حفظه ، وامتزاج مادة الدرس بعقله ونفسه امتزاجاً قوياً .

على أن الشيخ كان ممتازاً فوق ذلك بمزية بارزة كان تعليمه نظرياً وعملياً معاً ، يشرح الموضوع بعبارته القوية ، فإذا أحسَّ أن المقام دقيق ، لا تكفي فيه الإشارة ، ولا طويل العبارة ، أسرع إلى سَبُّورة المعلم ، فوضح الدقائق بخطه ، ورسم المشكلات بقلمه ، وأشبعها إيضاحاً وتفصيلاً ، في تدرُّج عقليّ ، حتى يَبِينَ الصبحُ لذي عينين ، وذلك مما أفاده من تدريسه للرياضيات ، ومن خبرته الواسعة بأساليب التعليم ، ومن طبيعة ذهنه الرياضيّ ، ذلك كان شأنه في التصريف والإعراب واللغة .

وكذلك كان شأنه في التاريخ ، لا يكاد يمرُّ به عَلَم أو بلد أو أرض ، حتى يسرع إلى ضبطه أو تبيين موضعه على المصَوَّرات المرسومة ، أو على مُصَوَّر يرسمه بيده ، كما كان يُتبِع دروسه النظرية دائماً بتطبيقات عملية ، يُعْنَى بتصحيحها ، ويوقِفُ الطلاب على مواضع أخطائهم منها .

أما سائر معارف الشيخ من اللغة والعروض والأدب العربي ؛ شعره ونثره ، والتاريخ والجغرافيا والرياضيات ؛ فقد كان محيطاً بها إحاطة قلما اتفقت لرجال المدرسة القديمة التي عاصرته في الأزهر ، وقد كسب الكثير منها في دار العلوم ، وفي قراءاته الخاصّة ، فقد كان رحمه الله معنياً بتتبُّع ما يُطبع من الكتب الحديثة التي يؤلفها رجال عصره ، كحفني بك ناصف ، ومحمد دياب بك ، ونظرائهما من رجال المعارف ، وكان ينقدها

ويساجل أصحابها في بعض مآخذها ، كما كان مشغوفاً بقراءة ما يُنْشَر من الكتب القديمة ، ويستفيد منها فوائد لا تلبث أن تصبح موضوع حديثه مع تلاميذه ، أذكر مرة أنه علم بنشر كتاب « الهَمْع » للسيوطي لأول مرة سنة (١٣٢٧هـ ،١٩٠٩م) فبعث في شراء نسخة منه ، ثم جاء في ثاني يوم يقول لطلابه : (قرأت أمس في كتاب « الهمع » للسيوطي أن من اللغات في لفظة « اللَّائي » من الأسماء الموصولة : « اللَّا » بالقصر ، التي شاعت بين العامة ، فينطقها بعضهم باللام المشددة مفتوحة ، وبعضهم بكسرها وقلب الألف ياء « اللِّي » ، وكنا نظنها عامية ، فإذا هي من صميم اللغة في بعض أحوالها) ، هكذا كان الشيخ مُولَعاً بالجديد ، وهكذا كان شديد الحرص على إفادة تلاميذه كل نفيس من قديم أو حديث .

- ٥ -

وكان أستاذنا الشيخ الحملاوي شاعراً مكثراً من الشعر يقوله في المناسبات العامة والخاصة ، ويقوله فيما يعرض لحياته الخاصة من شؤون ، وما يتطلع إليه من آمال ، وما يضطرم في نفسه من آلام ، وأشعاره تُنبئ عن صفاء روحه وقوَّة نفسه ، واستمساكه بآداب الدين وفضائله ، حتى لقبه بعضهم : (الشاعر الصوفي) ، له أشعار في الالتجاء إلى الله وطلب المغفرة ، وملك عليه نفسَه وحسَّه حبُّ النبي ﷺ ، فقال في مدحه قصائد كثيرة مطوَّلة تبلغ المئين ، عارض في أكثرها القدماء من أمثال كعب بن زهير والبوصيريّ ، وله في آل بيت النبيّ ، وخاصة أبناء فاطمة الذين يتصل نسبهُ بنسبهم ، شعر كثير .

أما علماء الإسلام : فقد خصَّ الإمام الشافعي منهم بنصيب موفور من مدائحه ، وكان يحضر مولده في كل عام ، يبتدئ الاحتفال بقصيدة ، ويختمه بأخرى ، ومدح أبا البركات الدردير من علماء المالكية المتأخرين بقصائد كثيرة في ولده ، ومدح ورثى كثيراً من رجال عصره ؛ كالمرحوم زعيم الوطنية مصطفى كامل باشا ، وكصديقه فقيد المعارف الأستاذ حسن توفيق العدل ، ومَرْثِيتاه فيهما من محاسن شعره .

وليس هذا مقام التفصيل في دراسة شعره وشاعريته ، وبيان مزاياه وخصائصه ، وإنما موضعه صدر « ديوانه » ، وقد أعدَّه أستاذ فاضل من علماء الجامعة الأزهرية لنشره ،

ولعله يصدر قريباً فيتمكن الدارسون من تتبعه ، وتفصيل القول فيه ، وحسبنا أن نورد هنا مثالين منه :

قال يمدح العِلْم ، ويوازن بينه وبين الجاه والمال ، في مطلع قصيدة يمدح بها الإمام الشافعيّ عند بدء الاحتفال بمولده سنة (١٣٣١هـ ، ١٩١٢م)[١] :

الْفَخْرُ بِالْعِلْمِ لا بالجاهِ والمالِ ... والمجدُ بالجِدِّ لا بالجَدِّ والخالِ
كَمْ من مَليءٍ وضيءِ الوجه تحْسِبُهُ ... للعلمِ خِلاًّ ولكن فكره خالي
في المالِ والجاه أسبابُ الغرورِ ومن ... يَغْتَرُّ بالأهْلِ كالْمُغْتَرِّ بِالآلِ
تلكَ الأمورُ سحاباتٌ تُغَيِّرُها ... حوادثُ الدَّهْرِ مِنْ حالٍ إلى حَالِ
ولَكِنِ العلمُ لا ينفكُّ صَاحِبُهُ ... مُعَظَّمَ القَدْرِ في حِلٍّ وتَرْحَالِ
أُفْقُ السِّماكَينِ بل أعلاه مَقْعدُهُ ... في كلِّ حَالٍ تراهُ ناعِمَ البالِ
إنْ عاشَ عاش أجلَّ الناسِ مَنْزِلَةً ... أو مَاتَ ماتَ بإعظَامٍ وإجْلالِ

وقال في رثاء الزعيم مصطفى كامل باشا ، وقد نشرت بصحيفة اللواء في (٢٢) صفر (١٣٢٦هـ) ، (٢٥) مارس (١٩٠٨م)[٢] :

تبكيكَ أعوادُ المنابر خُشَّعاً ... وعليك ذَابَتْ حَسْرَةً وتَأسُّفا
يا أيها المِنْطِيقُ ما لكَ ساكِتاً ؟ ... حتَّى مَتى هذا السكوتُ ؟ أَما كَفَى ؟
قُمْ وَارْقَ مِنْبَرَكَ الَّذي عَوَّدتَهُ ... حُسْنَ الْخَطَابَةِ فَالنُّفُوسُ على شَفا
وَاصْدَعْ بأمْرِكَ يا هُمَامُ فكلُّنا ... مَرْضَى وأنت لنا من المرض الشِّفَا

ومنها على لسان الزعيم ناصحاً بني وطنه :

قد كُنْتُ فرداً واحداً فَحَجَجْتُ من ... في الحكم جارَ على البلادِ وأجْحفا[٣]
والْيَومَ كلكمُ رجالٌ فاقتفوا ... أثَري وجِدُّوا فالهمامُ مَنِ اقْتَفَى
إن ماتَ منكم مصطفى فَجَميعكم ... من بعد موتي يا أفاضل مصطفى

---

(١) اقرأ القصيدة بتمامها في الجزء الأول من « ديوانه » المطبوع في أول يونيو سنة (١٩٥٧) (ص ١٨٥ ـ ١٨٨) . (*)

(٢) اقرأ القصيدة بتمامها في الجزء الأول من « ديوانه » (ص ٢٢٧ـ٢٣١) . (*)

(٣) حججت الخصم : غلبته بقوة الحجة ، وأجحف فلان بفلان : كلفه ما لا يطيق . (*)

فَثِقُوا بمولاكم ولا تتفرَّقوا إنَّ التَّفرُّقَ كم أَذَلَّ وأَضعفا

ومن رثائه لصديقه المرحوم الأستاذ حسن توفيق العدل[١] :

ما كلُّ رُزءٍ مثلُ رزئك يا حَسَنْ رُزْءٌ جسيمٌ للمعارِفِ والوَطَن
كنَّا على ثِقَةٍ بِعَوْدِكَ سالماً عالي الذُّرا مُتَزَوِّداً مِنْ كلِّ فَنّ

ومنها :

ماذا جَرَى حتى تركتَ أَحِبَّةً حَفِظوك في سرِّ الفؤادِ وفي العَلَنْ ؟
كانت لِمَنْعَاك البيوتُ مآتِمَاً والنَّاسُ قد ضجُّوا ومَدْمَعُهُم هَتَنْ
نبكي شمائلَك التي فاقت على مَنْ في الحواضِرِ والبوادي قد قَطَنْ

- ٦ -

أما تلاميذ الشيخ الذين أخذوا عنه في دار العلوم : فكثيرون ؛ من أشهرهم الأساتذة :

الشيخ عبد العزيز شاويش بك ، ومحمد عاطف بركات باشا ، والشيوخ محمد الخضري بك ، ومهدي زيكو ، وأحمد الإسكندري ، وحسن منصور ، ومحمد مهدي خليل .

وممن تلقوا العلم عليه في مدرسة المرحوم عثمان ماهر باشا الأساتذة :

حسن مأمون رئيس المحكمة الشرعيَّة العليا ، وعبد الله عفيفي ، وأمين الخولي ، وأحمد زكي صفوت ، وحسن محمد زهران (المحامي) ، وطه أبو بكر ، ومهدي علام ، ومصطفى السقا .

وصفوة القول : إن أستاذنا العلّامة الشيخ أحمد الحملاويّ هو أحد أركان النهضة اللغوية في العصر الحديث بما ألّف من كتب ، وبما تخرَّجَ على يده من رجال القضاء الشرعيّ والمحاماة وأساتذة اللغة العربية ، وكلهم ممن شغلوا مكاناً فسيحاً في حياة مصر العلمية والأدبية ، في معاهدها الكبرى ، وجامعاتها القديمة والحديثة .

---

(١) اقرأ القصيدة بتمامها في الجزء الأول من ديوان المؤلف (ص ٢٣١ـ٢٣٣) . (*)

- ٧ -

وللشيخ مؤلفات هي :

١- شذا العرف في فن الصرف : طبع أول مرة سنة (١٣١٢هـ ، ١٨٩٤م) وهذه الطبعة الثانية عشرة في سنة (١٩٥٧م) .

٢- زَهْر الربيع ، في المعاني والبيان والبديع : طبع أول مرة سنة (١٣٢٧هـ، ١٩٠٩م) بالمطبعة الأميرية .

٣- مورد الصفا ، في سيرة المصطفى ، طبع أول مرة سنة (١٣٥٨هـ ،١٩٣٩م) بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة .

٤- قواعد التأييد ، في عقائد التوحيد : رسالة صغيرة طبعت بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة سنة (١٣٧٢هـ ،١٩٥٣م) .

٥- ديوان شعره : تم طبع الجزء الأول منه في أول يونيو سنة (١٩٥٧م) ، بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بالقاهرة .

ومؤلفات أستاذنا الحملاوي وآثاره واسعة الجوانب ، يحتاج كل منها إلى درس خاص ، ولا سيّما ديوان شعره ، وحسبي هذه الكلمة في تصدير الطبعة العاشرة من كتابه « شذا العرف » ، وأنا أُهديها إلى نجله الكريم ، صديقي السيد فرج صابر الحملاويّ ، الذي اضطلع بأعباء التربية والتعليم في وزارة المعارف حقبة تزيد على ثلث قرْن ، فوصل مجد الأبناء والأحفاد ، بمجد الآباء والأجداد .

متّعه الله بالصحة ، وضاعف عليه ثوب النعمة ، ولا زال عاملاً بفضله وحسن مساعيه ، على إحياء الطيِّب من مآثر أبيه ، وعليه مني السلام ورحمة الله وبركاته .

محرم (١٣٧٣هـ) ، (٢٧) سبتمبر (١٩٥٣م)

مصطفى السقا

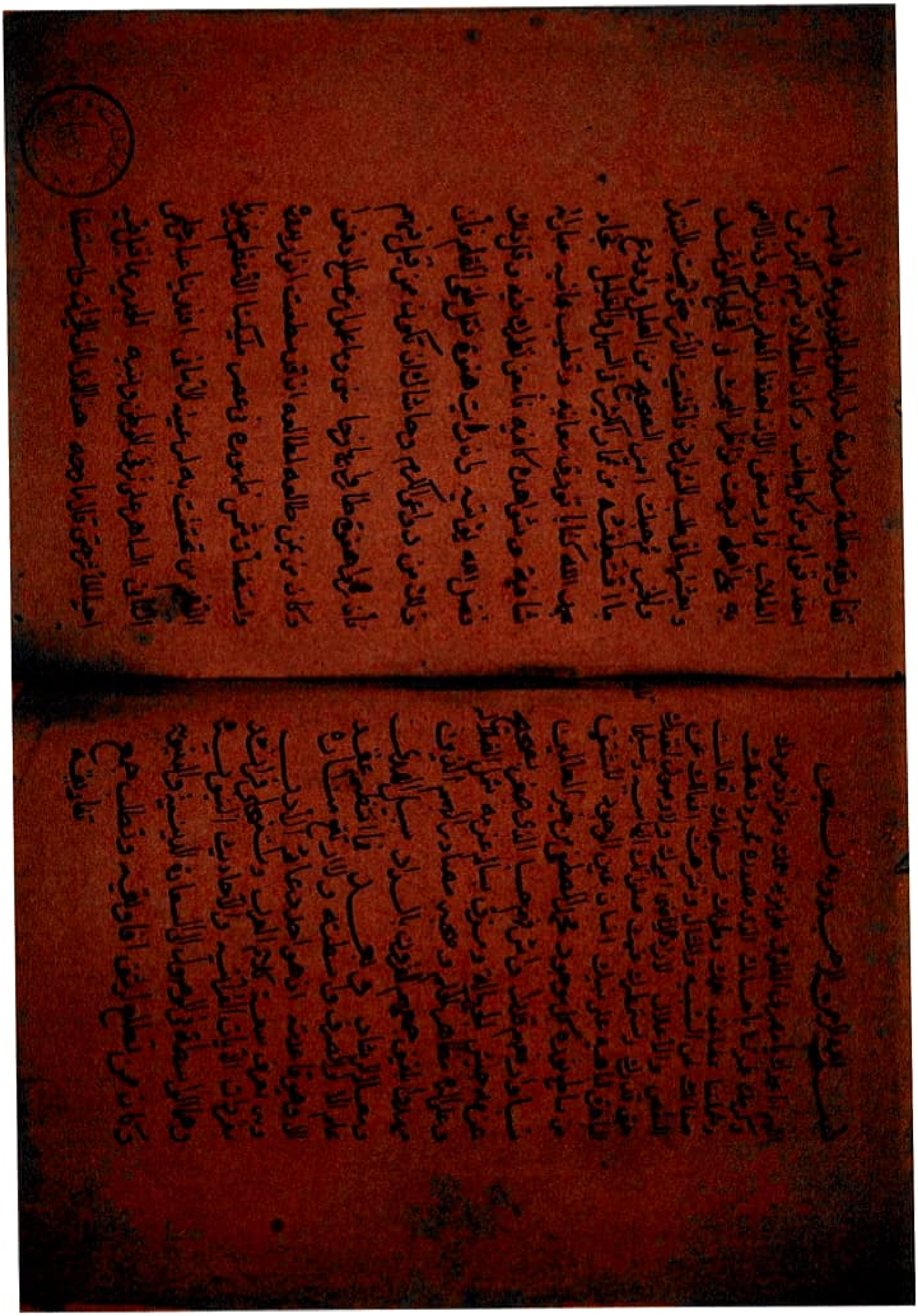
كلية الآداب بجامعة القاهرة

صور النسخة الخطية

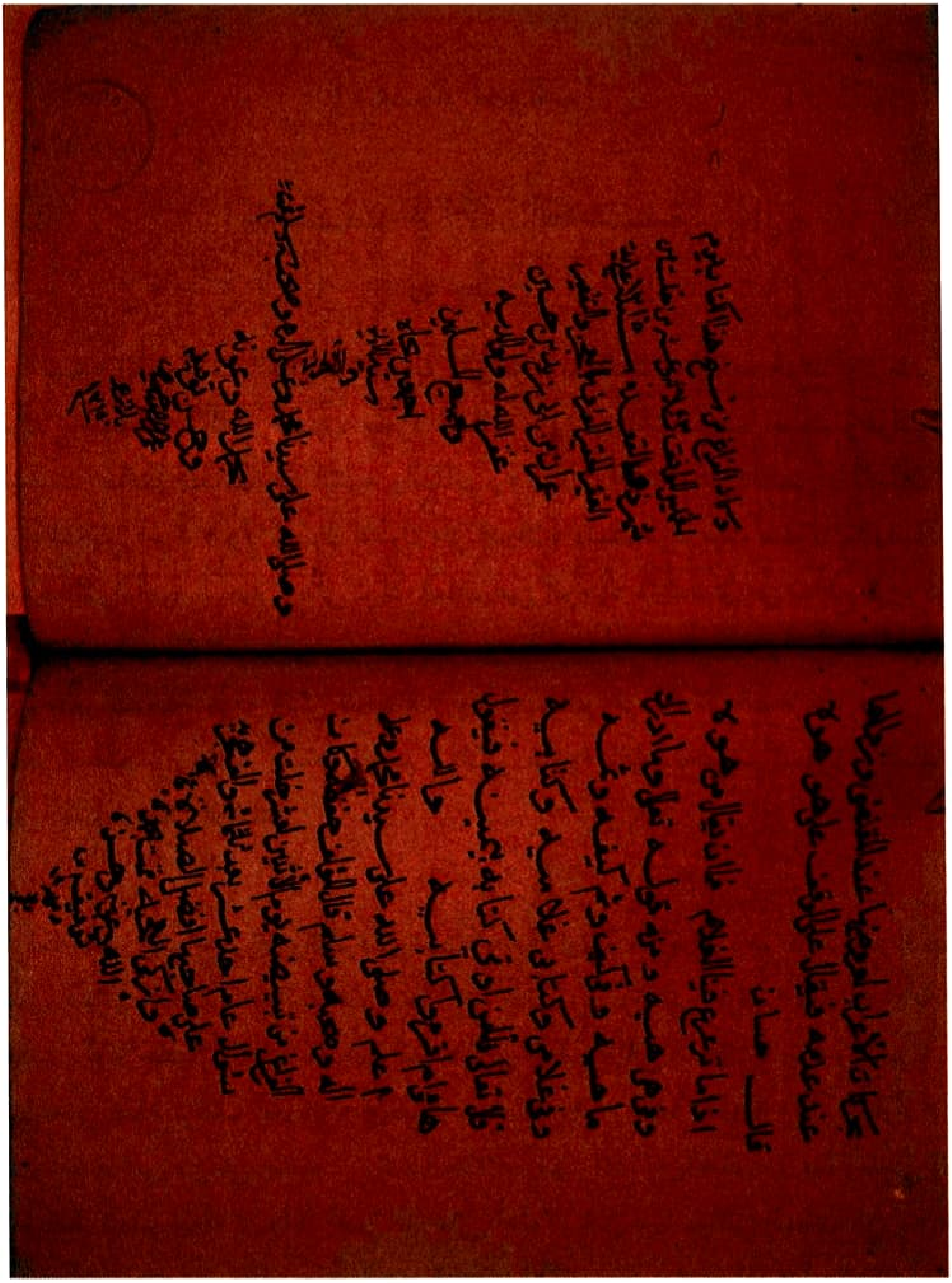

إذا رمت في القاموس كشفا للفظة فآخرها للباب والبدء للفصل
ولا تعتبر في بدئها وآخرها مزيدا ولكن اعتبارك للأصل

كتاب شذا العرف في فن الصرف تأليف حضرة الأستاذ الفاضل الشيخ أحمد الحملاوي مدرس العلوم العربية بمدرسة دار العلوم الخديوية

راموز الورقة الأولى



راموز الورقة الثانية



راموز الورقة الأخيرة

[مقدمة المؤلف]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

اللهمَّ ؛ إنا نحمدُك يا مصرِّف القلوب على مَزِيد نعمك ، ومترادِف جُودك وكرمك ، غمرْتَنا بإحسانك ، الذي مصدره مجرَّد فضلك ، وشملتنا بمُضاعَف نعمك وَطَولك ؛ فسبحانَك تعالتْ صفاتك عن الشبيه والمثال ، وتنزهت أفعالك عن النقص والإعلال ، لا رادَّ لماضي أمرك ، ولا وُصول لقدْرِك حقَّ قدرك ، ونستمطرك غيث صلواتك الهامية ، وتسليماتك الباهرة الباهية ، على نبيك إنسان عين الوجود ، المشتقّ من ساطع نوره كلُّ موجود ، محمّد ﷺ المصطفى من خير العالَمين نسباً ، وأرفعهم قَدْراً ، وأشرفهم حسباً ، الذي صغّر بصحيح عزمه جيش الجهالة ، ومزّق بسالم حَزمه شَمْلَ الضلالة ، وعلى آله مَظاهرِ الحِكَم ، وصحبه مَصادرِ الهمم ، الذين مَهدوا بلفيف جمعهم المقرون بالسّداد سبيلَ الهُدَى ومعالمَ الرّشاد .

وبعدُ :

فما انتظم عِقدُ علم إلاَّ والصَّرْف واسطتُه ، ولا ارتفعَ مَنارُه إلا وهو قاعدتُه ، إذ هو إحدى دعائم الأدب ، وبه تُعْرَف سَعةُ كلام العرب ، وتنجلي فرائد مفردات الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، وهما الواسطة في الوصول إلى السعادة الدينية والدنيوية ، وكان ممن تطلّع لرَشْف أفاويقه ، وتطلَّب جمعَ تفاريقه ، طَلَبَةُ مدرسة « دار العلوم » ، فإنهم أحدقوا بي من كل جانب ، وكان المِطلاب فيهم أكثر من الطالب ، فما وَسِعني إلا أن أحفظ العلم ببَذْلِه ، وألاَّ أضنَّ به على أهله ، فسرّحت نواظر البحث في فِجاج الكواغد ، وبعثتُها في طلَب الشَّوارد ، فاقتفتِ الأثرَ ، حتى أتت بالمبتدأ والخبر ، ثم جعلت أميّز الصحيح من العليل ، وَأُوْدِع ما أقتطفه من ثمار الكثير في السهل القليل ، فجاء بحمد الله كتاباً تُورق معانيه ، وتطيب مجانيه ، عباراته شافية ، وشواهده كافية ،

فأمعن[1] نظرك فيه ، وقل : ﴿ ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ ﴾[2] ، وإنْ رأيتَ هَفْوَةً فقل : طغى القلم ، فإن ذلك من دواعي الكرم ، وحاشاك أن تكون ممن قيل فيهم[3] :

فَإِنْ رَأَوا هَفْوَةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً ... منّي وما عَلِمُوا من صالح دَفَنُوا

وكان من يُمْن طالعه لمُطالِعه أنْ قد سطعت أنوارُ بُدوره ، واستضاءت شمسُ ظُهوره ، في عصر مليكنا الأعظم ، وخديونا الأفخم ، مَنْ تحقَّقت به لرعيته الأماني ، أفندينا عباس حلمي الثاني ، السَّاهر على ترقِّي الوطن وبنيه ، الجدير بما قيل فيه :

أحيا المآثرَ حتى قال مادحُه ... هذا النَّدى ألِفَ الخيراتِ واستبقا
ساد الأُلى أثبتَ التاريخُ ما لهم ... من الفَخار وأنْسَى ذِكْرَ مَن سَبقا
سارت بسيرته الرُّكبان فامتلأت ... قلوبُ حُسّاده من بأسه فَرَقا
لكنه لم يَزَلْ بالحقِّ مُعتصماً ... والله يَحْفَظُه من شرِّ ما خَلقا

أدام الله بدر عزِّه ساطعاً ، وسَعْدَ حظِّه طالعاً ، وحفظ وزراءه الفخام ، وكلأه بعين عنايته التي لا تنام .

* * *

وقد سمَّيتُه :

« شذا العَرْفِ ، في فنِّ الصرف »

والله أسأل أن يُلبسه ثوبَ القَبول ، وأن ينفع به ، إنه أكرم مسؤول .

وقد جعلته مرتباً على مقدمة وثلاثة أبواب :

فالمقدمة فيما لا بدَّ منه فيه .

والباب الأول : في الفعل .

---

(١) في المطبوعات : (فأنعم) .

(٢) بعض آية من سورة المائدة رقم (٥٤) .

(٣) البيت لقعنب بن ضمرة : التبريزي ، « شرح الحماسة » (٤/ ١٢) طبعة الأميرية ، و« لسان العرب » : أذن ، والرواية فيه :

إن يسمعوا ريبةً طاروا بها فرحاً ... منّي ، وما سمعوا من صالح دفَنوا (*)

والثاني : في الاسم .

والثالث : في أحكام تعمُّهما .

وقد شرعت في الأول بعون مَنْ عليه المعوَّل فقلت :

مقدمة

[تعريف علم الصرف]

الصَّرف : ويُقال له : التصريف ، وهو لغة : التغيير[١] ؛ ومنه : ﴿وَتَصۡرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ﴾[٢] ؛ أي : تغييرها .

واصطلاحاً بالمعنى العَمَليّ[٣] : تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة ، لمعان مقصودة ، لا تحصل إلا بها ؛ كاسمي الفاعل والمفعول ، واسم التفضيل ، والتثنية والجمع . . . إلى غير ذلك .

وبالمعنى العِلْميّ : علم بأصول يُعْرف بها أحوالُ أبنية الكلمة ، التي ليست بإعراب ولا بناء[٤][٥] .

---

(١) قال السيوطي : التصريف لغة : التقليب من حال إلى حال ، وهو مصدر : صَرَّف ، ومنه قوله تعالى : ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ نُصَرِّفُ ٱلۡأٓيَٰتِ ثُمَّ هُمۡ يَصۡدِفُونَ﴾ [الأنعام : ٤٦] . « همع الهوامع » (٢) ٢١٢ ، وانظر « اللسان » مادة (صَرف) .

(٢) بعض آية من سورة البقرة (١٦٤) وسورة الجاثية (٥) .

(٣) في « الممتع » : التصريف : جعل الكلمة على صيغ مختلفة لضروب من المعاني ، نحو : ضَرب وضَرَّب وتضَرَّب؛ من (الضَّرْب)، ومنه التصغير والتكسير ، نحو : زُيَيد وزُيود. وفي « التصريح »: التصريف : تغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي ؛ فالأول : كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع ، والثاني : كتحويل قَوَل إلى قال . « الممتع » (١/ ٣٢) ، « التصريح » (٢/ ٣٥٢) .

(٤) اعترض الرضي قولهم : ليست بإعراب. . . إلخ ؛ بأنه لا حاجة إليه ؛ لأن المراد من بناء الكلمة هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، والحرف الأخير لا تعتبر حركته وسكونه في البناء ، فلم يدخل حتى يخرج ، ودفعه الشيخ عبد الله على « الشافية » بأنه لا يخرج عن كونه حالاً من أحوال الأبنية ؛ لأن أحوال بعض الشيء أحوال لذلك الشيء ، فسقط الاعتراض . اهـ ملخصاً . (*)

(٥) انظر هذا التعريف وشرحه في « شرح الشافية » للرضي (١/ ١) وما بعدها ، وفي « الهمع » عن =

وموضوعه : الألفاظ العربية من حيثُ تلك الأحوال ؛ كالصحة والإعلال ، والأصالة والزيادة ، ونحوها .

ويختص بالأسماء المتمكّنة(١) ، والأفعال المتصرّفة(٢) ؛ وما ورد من تثنية بعض الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة ، وجمعها وتصغيرها . . فصُورِيّ لا حقيقيّ .

وواضعه : مُعاذ بن مُسْلِم الهَرَّاء(٣) ، بتشديد الراء ، وقيل : سيدنا عليّ كرّم الله وجهه(٤) .

ومسائله : قضاياه التي تُذكَر فيه صريحاً أو ضِمناً(٥) ، نحو : كلُّ واو أو ياء تحرّكت

= « التسهيل » : هو علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك (٢/٢١٢) ، و« شرح الشافية » (١/٧) .

(١) ينقسم الاسم إلى متمكّن (معرب) ، وغير متمكّن (مبني) ، والمتمكّن ينقسم إلى : ١ـ متمكّن أمكن وهو المنصرف . ٢ـ وإلى متمكّن غير أمكن وهو الممنوع من الصرف . قال ابن هشام : فلا يدخل الأسماء الأعجمية ؛ كإبراهيم وإسماعيل كما قال ابن جني ؛ لأن التصريف من خصائص لغة العرب (٢/٣٥٣) ، وفي « الممتع » : لا يدخل التصريف في أربعة أشياء : ١ـ الأسماء الأعجمية كـ « إسماعيل » ونحوه ؛ لأنها نُقلت من لغة قوم ليس حكمها كحكم هذه اللغة . ٢ـ الأصوات ؛ كـ (غاق) . ٣ـ الحروف ؛ أي : حروف المعاني . ٤ـ الأسماء المتوغلة في البناء ، نحو : (مَنْ) و(مَا) (١/٣٥) .

(٢) سيأتي في الباب الرابع أن الفعل ينقسم إلى جامد ومتصرّف ، والمتصرّف : ما تصاغ منه الأفعال الثلاثة الماضي والمضارع والأمر ، ويسمّى : تامَّ التّصرّفِ ، وعليه فلا يدخل التصريف الأفعال الجامدة ؛ كـ (نعم وبئس وليس وأفعل التعجب) ، وتصغير بعض الموصولات وأسماء الإشارة إنما هو في صورة لفظ الكلمة ؛ لأنها لم تُوضع في الأصل علماً ثم ثنيت ، وإنما هي مثنيات من أصل وضعها في لغة العرب ، انظر تعليق رقم (١) في التقسيم الخامس للاسم (ص٢٤٢) قال ابن هشام : وموضوعه : الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرّفة في اللغة العربية . « التصريح » (٢/٣٥٣) .

(٣) الهَرَّاء : أديب ، معمر ، له شعر ، من أهل الكوفة ، عُرف بالهَرَّاء لبيعه الثياب الهروية من مدينة هراة ، له كتب في النحو ضاعت ، توفي سنة (١٨٧هـ) . « الأعلام » (٧/٢٥٨) ، « إنباه الرواة » (٣/٢٨٨) .

(٤) سيدنا علي بن أبي طالب ابن عم النبي ﷺ المتوفى سنة (٤٠هـ) ، ويشير المؤلف إلى ما ورد في قصة سيدنا علي مع أبي الأسود الدؤلي وقد أشار عليه بوضع قواعد علم النحو ، انظر هذا البحث مفصلاً في كتاب « النحو العربي » (ص ٧) وما بعدها للدكتور مازن المبارك .

(٥) مثال القاعدة الأولى : قوَل وبيَع ، فتقلب الواو والياء ألفاً فتصير : قال وباع ، ومثال القاعدة =

وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً ، ونحو : إذا اجتمعت الواو والياء وَسبقت إحداهما بالسكون ؛ قُلبت الواو ياء ، وأُدغمت في الياء ، وهكذا .

وثمرته : صَوْن اللسان عن الخطأ في المفردات ، ومراعاة قانون اللغة في الكتابة[(١)] .

واستمداده : من كلام الله تعالى ، وكلام رسوله ﷺ ، وكلام العرب .

وحكم الشارع فيه : الوجوب الكِفائيّ[(٢)] .

والأبنية : جمع بناء ، وهي هيئة الكلمة الملحوظة ؛ من حركة وسكون ، وعدد حروف ، وترتيب .

والكلمة : لفظ مفرد ، وضعه الواضع ليدلّ على معنىً[(٣)] ، بحيث[(٤)] متى ذُكر ذلك اللفظ ، فُهِمَ منه ذلك المعنى الموضوع هو له[(٥)] .

= الثانية : سَيّد أصلها : سيْوِد ، قُلبت الواو ياءً فاجتمع مثلان ، فيتضمن هذا التغيير وجوب الإدغام فصارت سيّد ، ولعله من المناسب أن يمثل للضمنية بما ورد من قراءة الكسر في قوله تعالى : ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَاۖ﴾ [يوسف : ٦٥] وقد بني الفعل المضعّف (رَدَّ) للمجهول ، ثم لحقته تاء التأنيث الساكنة فصار رُدِدَتْ ، نُقلت كسرة الدال إلى الراء قبلها بعد توهم سلب ضمة الراء ضمناً ، ضرورة استحالة اجتماع حركتين على الحرف الواحد في آن واحد فصارت : رِدْدَت ، ثم أدغم المثلان فصارت رِدَّتْ . انظر « روح المعاني » (١٢/١٣) ، وانظر (ص ١١١) .

(١) فتُكتب نحو : قائل وبئر ، بالهمزة فيهما وإن كان أصلهما : قاول وبير .

(٢) هو الذي إذا قام به البعض سقط الإثم عن الآخرين ، وهو مقابل لفرض العين .

(٣) قد تطلق الكلمة في اللغة على الجمل المفيدة كأن يقال : ألقى الخطيب كلمة ، وكلمة التوحيد (لا إله إلا الله محمد رسول الله) ، وفي الاصطلاح : هي لفظ وضع لمعنىً مفرد ، أو هي قول مفرد . « همع الهوامع » (٣/١) ، « شرح الكافية » (٢/١) ، « قطر الندى » (ص ١١) .

(٤) المشهور في (حيث) أنها ظرف مبني على الضم ، فمن الخطأ إدخال الجار عليها ، وفي « اللسان » : حيث : ظرف مكان مبهم مضموم ، وبعض العرب يفتحها ، وعن الكسائي : أن بني يربوع وطُهيّة من تميم ينصبونها على كل حال، وسمع عن بني أسد بن الحارث ، وبني فقعس كلهم يخفضونها في موضع الخفض ، وينصبونها في موضع النصب ، فيقولون : من حيثِ ، وكان ذلك حيثَ . وعن الجوهري : منهم من يبنيها على الضم ، ومنهم من يبنيها على الفتح . « اللسان » مادة (حيث) (١٤٠/٢) .

(٥) الضمير (هو) في (الموضوع هو له) عائد إلى اللفظ الموضوع ، والمراد أن اللفظ الموضوع لمعنىً معين يفهم منه ذلك المعنى بمجرد سماعه دون احتياج إلى توضيح آخر ، كما نفهم المراد من كلمة (قلم ، وكتاب ، وبيت) .

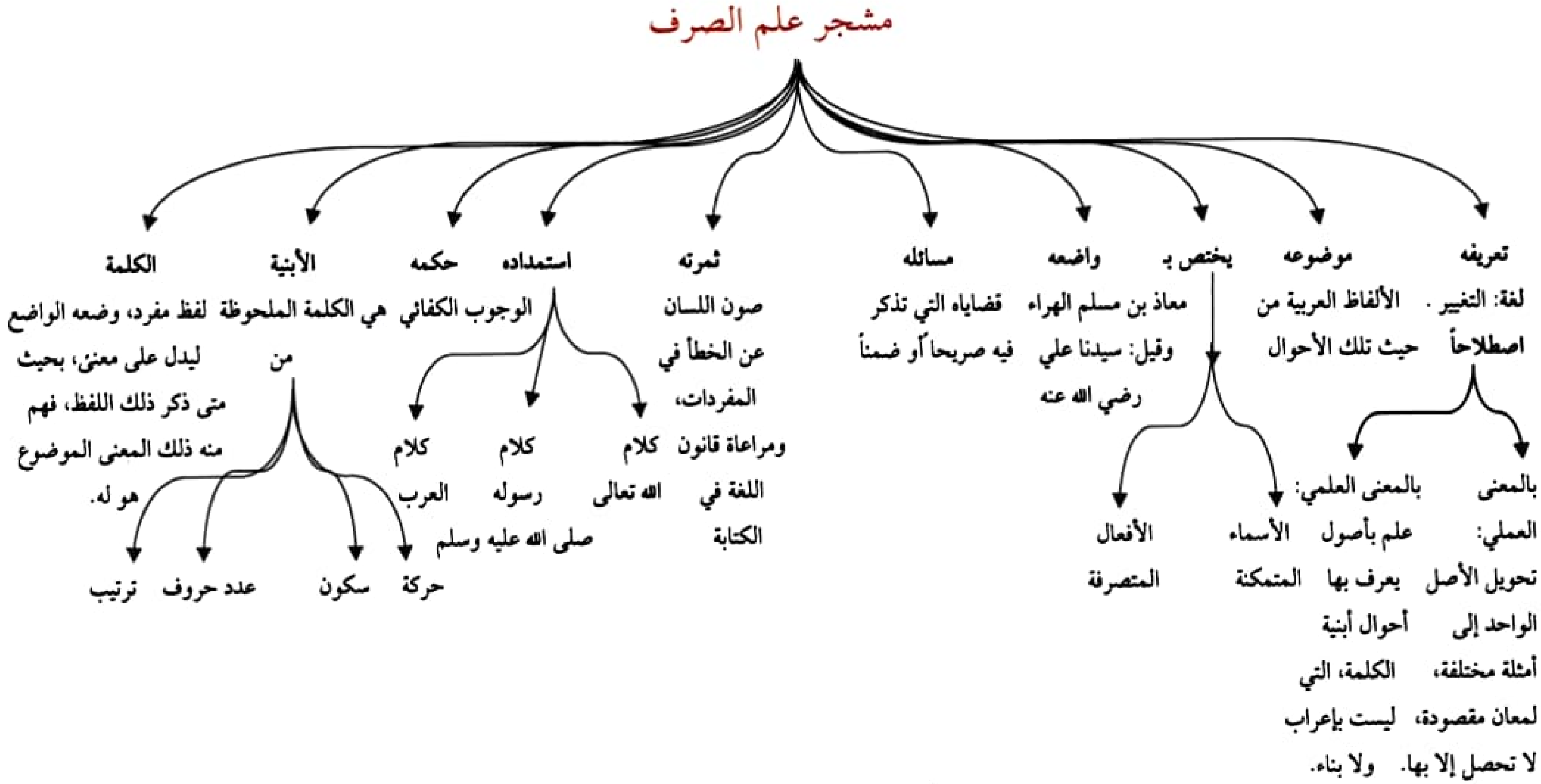
نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها :

س١ : عَرِّفِ الصرف لغة واصطلاحاً ، واذكر واضعه وموضوعه .

س٢ : بمَ يختص علم الصرف ؟ وما فائدته ؟ ومن أين استمداده ؟ وما حكم الشارع فيه ؟

* * *

مشجر علم الصرف



تقسيم الكلمة

تنقسم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف :

فالاسم : ما وُضع ليدلَّ على معنىً مستقلٍّ بالفهم ليس الزمن جزءاً منه ؛ مثل : رجل وكتاب .

والفعل : ما وُضِع ليدلَّ على معنىً مستقل بالفهم والزمن جزء منه ؛ مثل : كَتَب ويقرأ واحفظ .

والحرف : ما وُضِع ليدلَّ على معنىً غير مستقلٍّ بالفهم ؛ مثل : هَلْ وفي ولم ، ولا دَخْلَ له هنا كما مَرَّ[1] .

[علامات الأسماء]

ويختص الاسم بقَبول[2] حرف الجرِّ ، وأل ، وبلحوق التنوين له ، وبالإضافة ، وبالإسناد إليه ، وبالنداء[3] ، نحو[4] :

---

(١) ذلك أن الحروف مبنية وجامدة وغير متصرفة ، وقد تقدّم في المقدمة أن علم الصرف مختص بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة . انظر (ص ٢٩) .

(٢) قوله : (بقبول . . . إلخ) المراد بقبول الاسم : ما هو أعم من أن يقبل بنفسه أو بمرادفه أو بمعنى معناه ، فنحو : (قط ، وعوض ، وحيث) تقبلها بمرادفها ، وهو الوقت الماضي ، والوقت المستقبلي والمكان ، واسم الفعل يقبله إما بمرادفه وهو المصدر ، بناء على معناه الحدث ، أو بمعنى معناه ، بناء على أن مدلوله لفظ الفعل ، ونعني (بمعنى معناه) : المعنى التضمني لمعناه ، فتنبه . اهـ « صبان » . (*)

(٣) قال في « التصريح » : ليس المراد دخول حرف الجر ، ولا دخول حرف النداء ، بل المراد الكسرة التي يحدثها عامل الجر في آخر الكلمة ، والمراد بالنداء : كون الكلمة مناداة بأداة مخصوصة نحو : يا أيها الرجل . . . (١/ ٣٨) ، وهناك علامات أخرى لم تذكر هي :
١ـ كون الكلمة مجموعة ، نحو : (مفاتيح) . ٢ـ عود الضمير عليها ، نحو : هل زيداً نصرْته .
٣ـ كونها مصغرة ، نحو : (دُرَيْهم) . ٤ـ إبدال اسم صريح منها، نحو: خُسِفَ القمرُ نصفُه .

(٤) هذا صدر البيت وتمامه : (ثم الصلاةُ على المختارِ في القِدَمِ) ، وهو بيت اشتهر ابتداء بردة =

١ـ الحمدُ للهِ مُنْشِي الْخَلْقِ مِنْ عَدَم . . . .

ونحو : ﴿ وَنَٰدَيْنَٰهُ أَن يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ۝ قَدْ صَدَّقْتَ ٱلرُّءْيَآ ﴾(١) .

[علامات الأفعال]

ويختص الفعل بقبول قَدْ ، والسين ، وسوف ، والنواصب ، والجوازم ، وبلحوق تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة ، ونون التوكيد ، وياء المخاطبة له ، نحو : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴾(٢) ، ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴾(٣) ، ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾(٤) ، ﴿ لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾(٥) ، ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾(٦) ، ﴿ رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا ﴾(٧) ، ﴿ قَالَتْ إِنَّ أَبِى يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا ﴾(٨) ، ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾(٩) ، ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ ۝ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴾(١٠) .

[ما يميز الحرف]

ويختص الحرف بعدم قَبول شيء من خصائص الاسم والفعل(١١) .

= البوصيري به ، وقد نفاه الشيخ الباجوري في « حاشيته على شرح خالد الأزهري » ، ولا يثبت في الديوان ، والشاهد فيه : دخول (أل) على (الحمد والخلق) ، ودخول حرف الجر على (الله وعدم) ، وإضافة (منشي) إلى (الخلق) .

(١) سورة الصافات : (١٠٤ـ ١٠٥) والشاهد : دخول أداة النداء على الاسم (إبراهيم) ، وإسناد الفعل إلى التاء في (صدقْتَ) .

(٢) سورة الأعلى : (١٤) ، والشاهد : دخول (قد) على الفعل الماضي (أفلح) .

(٣) سورة الأعلى : (٦) ، والشاهد : دخول (السين) على الفعل المضارع (سنقرئك) .

(٤) سورة الضحى : (٥) ، والشاهد : دخول (سوف) على الفعل المضارع (يعطيك) .

(٥) سورة آل عمران : (٩٢) ، والشاهد : دخول (لن) على الفعل المضارع (تنالوا) .

(٦) سورة الإخلاص : (٣) ، والشاهد : دخول (لم) على الفعلين المضارعين (يلد ويولد) .

(٧) سورة غافر : (٧) ، والشاهد : اتصال (تاء الفاعل) بالفعل الماضي (وسع) .

(٨) سورة القصص : (٢٥) ، والشاهد : اتصال (تاء التأنيث) بالفعل الماضي (قال) .

(٩) سورة يوسف : (٣٢) ، والشاهد : إلحاق نوني التوكيد الثقيلة بالفعل المضارع (يسجننّ) ، والخفيفة بالفعل المضارع (يكونا) وقد كتبت ألفاً .

(١٠) سورة الفجر : (٢٧ـ ٢٨) ، والشاهد : إلحاق ياء المؤنثة المخاطبة بفعل الأمر (ارجع) .

(١١) لما كانت علامات الأسماء ، وعلامات الأفعال معلومة ومحصورة العد عُرّف الحرف : بأنه لا يقبل=

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : عَرِّفِ الاسم والفعل ، ثم حدِّد ما يختص به كل منهما مع التمثيل .

س٢ : وضِّح الشاهد فيما يلي :

الحمد لله منشي الخلق من عدم .

قال الله تعالى : ﴿ وَنَٰدَيۡنَٰهُ أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ * قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ ﴾ .

قال الله تعالى : ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴾ .

قال الله تعالى : ﴿ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ﴾ .

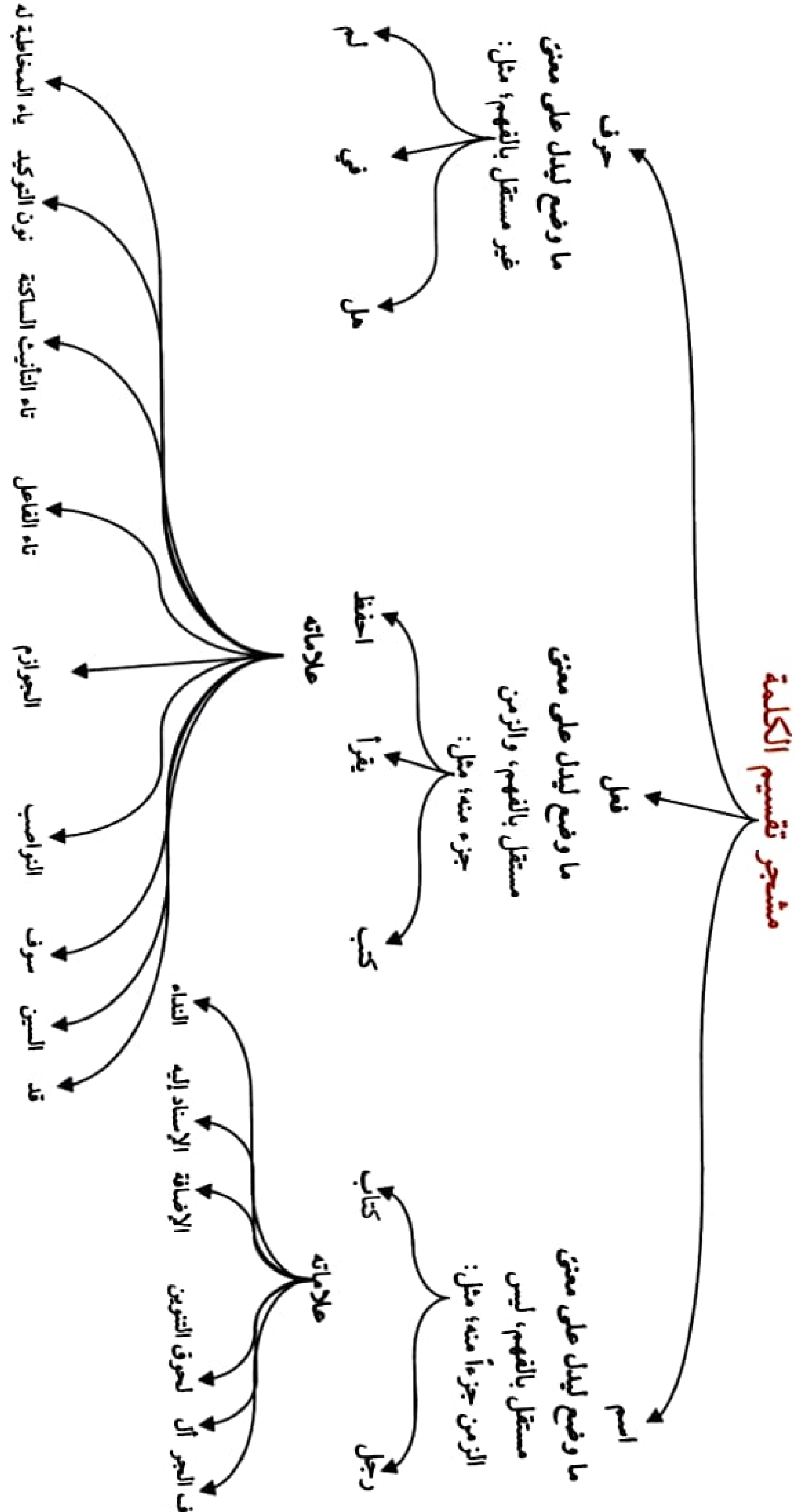
قال الله تعالى : ﴿ لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ .

قال الله تعالى : ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ * ٱرۡجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةٗ مَّرۡضِيَّةٗ ﴾ .

* * *

= شيئاً من علامات الأسماء أو الأفعال ، وذلك لأن الحروف لا يصح فيها تصريف ولا اشتقاق . للتوسع انظر « المنصف » لابن جني (١/ ٧ـ٨) .

مشجر تقسيم الكلمة



الميزان الصَّرْفي[(١)]

[وزن الثلاثي]

١ـ لما كان أكثر كلمات اللغة العربية ثُلاثياً ؛ اعتبر علماء الصرف أن أصول الكلمات ثلاثةُ أحرف ، وقابلوها عند الوزن بالفاء والعين واللام ، مصورة بصورة الموزون ، فيقولون في وزن قَمَرْ مَثَلاً : فَعَلْ ، بالتحريك ، وفي حِمْل : فِعْل ، بكسر الفاء وسكون العين ، وفي كَرُمَ : فَعُلَ ، بفتح الفاء وضمّ العين ، وهَلُمَّ جَراً[(٢)] ، ويُسمُّون الحرف الأول : فاء الكلمة ، والثاني : عين الكلمة ، والثالث : لام الكلمة[(٣)] .

[وزن ما زاد على ثلاثة أحرف]

٢ـ فإذا زادت الكلمة على ثلاثة أحرف :

أ ـ فإن كانت زيادتُها ناشئةً من أصل الكلمة على أربعة أحرف أو خمسة ؛ زدت في

---

(١) الميزان الصرفي : معيار لفظي اصطلح العلماء على اتخاذه من الفاء والعين واللام ليزنوا به الكلمات العربية . « الهادي لتصريف الأفعال » (ص ٥) ، وانظر أبواب الثلاثي المجرد (ص ٥٩) .

(٢) هلم : اسم فعل أمر بمعنى : تعال عند الحجازيين . وفعل أمر عند التميميين ، وجَرّاً : مفعول مطلق أو حال .

(٣) اختيار النحويين لفظ (فعل) للوزن يرجع إلى عدة اعتبارات :

أ ـ أن الذي يكثر فيه التغيير الفعل ، وما اشتق منه كاسم الفاعل واسم المفعول .

ب ـ أن (فَعَلَ) يصدق على كل حدث ، فالصوم حدث والجهاد حدث ، وهكذا ، فاختاروه لدلالته على العموم .

جـ ـ الأفعال تعرف فيها الزيادة والأصالة بأدنى نظر ، لذلك حملوا عليها الأسماء فوزنوها بالفعل لمعرفة الزوائد اختصاراً .

د ـ مادة (فَعَل) تجتمع فيها مخارج الحروف الثلاثة الحلق واللسان والشفتين ، فأخذوا من كل مخرج حرفاً فالفاء من الشفتين ، والعين من الحلق ، واللام من اللسان . للتوسع انظر « شرح الشافية » (١/ ١٢ ـ ١٣) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢١٣) .

الميزان لاماً(١) أو لامين على أحرف (ف ع ل) فتقول في وزن دَحْرَجَ مثلاً : فَعْلَلَ ، وفي وزن جَحْمَرِش : فَعْلَلِل(٢) .

ب ـ وإن كانت ناشئةً من تكرير حرف من أصول الكلمة ؛ كَرَّرْتَ ما يقابله في الميزان ، فتقول في وزن قَدَّم مثلاً ، بتشديد العين : فَعَّلَ ، وفي وزن جَلْبَبَ : فَعْلل ، ويقال لهُ : مضعَّف العين أو اللام .

جـ ـ وإن كانت الزيادةُ ناشئةً من زيادة حرف أو أكثر من حروف « سألتمونيها » التي هي حروف الزيادة قابلت الأصول بالأصول ، وعَبَّرْتَ عن الزائد بلفظه ، فتقول في وزن قائم مثلاً : فاعِل ، وفي وزن تَقَدَّمَ : تَفَعَّلَ ، وفي وزن استخرج : استفْعَل ، وفي وزن مجتهد : مُفْتَعِل ، وهكذا .

د ـ وفيما إذا كان الزائد مبدلاً من تاء الافتعال ، يُنْطَقُ بها نظراً إلى الأصل ، فيقال مثلاً في وزن اضْطَرَبَ : افْتَعَلَ ، لا افْطَعَلَ ، وقد أجازه الرضيُّ(٣) .

هـ ـ وإن حصل حذف في الموزون ؛ حُذِف ما يقابله في الميزان ، فتقول في وزن قُلْ مَثَلاً : فُلْ ، وفي وزن قَاضٍ : فَاعٍ ، وفي وزن عِدَة : عِلَة(٤) .

---

(١) زيادة لام واحدة عامة في الفعل والاسم ، نحو : دحرج وجعفر ، وزيادة لامين خاصة بالاسم ، نحو : سفرجل ، وخصت اللام بالتكرير ؛ لأنها أقرب . اهـ منه . (*)

(٢) الجحمرش : العجوز المسنة ، واعلم : أن زيادة لام أو أكثر على (فعل) هو مذهب البصريين . وأما الكوفيون فقالوا : إن أصول الكلمة ثلاثة ، وما زاد على الثلاثة حكموا بزيادته ، فما كان ثلاثياً وَزْنه (فعل) ، وأما مثل : جعفر وسفرجل فاختلفوا في وزنه ؛ فمنهم من لا يزن شيئاً من ذلك ، ومنهم من ينطق بالزائد ، فوزن (جعفر) : فعلر ، ووزن (سفرجل) : فعلجل . اهـ بتصرف « همع الهوامع » (٢/ ٢١٣) ، و« التصريح » (٢/ ٣٥٨) .

(٣) قال في « شرح الشافية » : تقول في مثل (اضطرب) : افتعل ، ولا تقول : افطعل ، وهذا مما لا يُسلّم فيه ، بل تقول : اضطرب على وزن افطعل ، فيعبر عن الزائد المبدل منه بالبدل لا بالمبدل منه . اهـ بتصرف « شرح الشافية » (١/ ١٨) . والشارح الشيخ رضيّ الدين محمد بن الحسن الإستراباذي نزيل النجف ، نحوي صرفي متكلم منطقي ، من آثاره : « شرح الشافية » ، و« شرح الكافية » لابن الحاجب ، وله مؤلفات أخرى . انظر « بغية الوعاة » للسيوطي (ص ٢٤٨) ، و« كشف الظنون » (ص ١٣٧٠) ، « معجم المؤلفين » (٩/ ١٨٣) .

(٤) كذا في « شرح الشافية » وهذا مما يجب مراعاته في الوزن (١/ ٣١) ، وقُلْ : أصلها : قُوْلْ فعل=

و ـ وإن حصَلَ قَلْبٌ[1] في الموزون ؛ حصل أيضاً في الميزان ، فيقال مثلاً في وزن

= أمر من يقول ، ولما بني على السكون ؛ التقى ساكنان فحذفت عين الكلمة ، وقاضٍ أصلها قاضي ولما لحقه التنوين التقى ساكنان فحذفت الياء لام الكلمة . وعِدَة : مصدر وَعَد المثال ، حذفت فاء الكلمة وعوض عنها التاء .

تنبيه

ما يطابق فيه الميزان الموزون وما يخالفه فيه :

الموزون الذي حدث فيه تغيير عن أصله نوعان :

أ ـ نوع لا يراعى فيه الأصل عند الوزن ، بل يوزن على صورته الحالية التي هو عليها ، وفيه يطابق الميزان الموزون .

ب ـ ونوع يراعى فيه الأصل ولا ينظر للتغيير الحادث في الكلمة ، وفيه لا يطابق الميزان الموزون ، وذلك فيما يلي :

١ـ القلب المكاني : كما في أَيِس وزنها عَفِل ، وقد قدمت العين على الفاء .

٢ـ القلب الإعلالي في الحرف الزائد ، نحو : صحائف وزنها فعائل ، وقد قلبت الياء في صحايف همزة .

٣ـ الإعلال بالحذف ، نحو : قل وزنها فل ، وقد حذفت عين الكلمة .

٤ـ إدغام حرف أصلي في زائد للتضعيف ، نحو : قدّس وزنها فعّل .

٥ـ تخفيف الكلمة بتسكين أحد حروفها كقولنا : كتْف مكان كَتِف ، فوزنها فَعْل بتسكين العين .

٦ـ تغيير الكلمة للبناء للمجهول ، نحو : فُهِمَ وزنها فُعِلَ ، ويُفْهَمُ وزنها يُفْعَلُ .

النوع الثاني : لا يطابق الميزان الموزون إذا حدث في الكلمة ما يلي :

١ـ الإعلال بالقلب في حرف أصلي ، نحو : قال فوزنها فَعَل .

٢ـ الإعلال بالنقل نحو : يَصُوم وزنها يَفْعُل ؛ لأن أصلها : يَصْوُمُ .

٣ـ الإعلال بالقلب والنقل معاً ، نحو : يخاف وزنها يَفْعَل ؛ لأن أصلها : يَخْوَفُ .

٤ـ إدغام حرف أصلي في مثله ، نحو : يمدّ وزنها يفعل دون تضعيف .

٥ـ الإبدال في حرف أصلي ، نحو : قائل وزنها فاعل لا فائل .

٦ـ حذف همزة الوصل وحدها في نحو : جودوا وزنها افعلوا ؛ لأن الأصل اجودوا . هذا أشهر ما ذكر في هذا الموضوع ، وللتوسع انظر « المقنع في تصريف الأفعال » (ص ٦) وما بعدها ، و« الهادي إلى تصريف الأفعال » (ص ٨) وما بعدها .

(١) المراد بالقلب المكاني ، وهو سماعي ، أمّا إذا حصل القلب بالإعلال في الموزون ؛ فلا يحصل في الميزان شيء ، بل يبقى على حاله ؛ مثل : قال وباع فإنهما على وزن فَعَل . (*)

جاه : عَفَل ، بتقديم العين على الفاء[١] .

[ما يعرف به القلب المكاني]

ويُعْرَفُ بأمور خمسة :

الأول : الاشتقاق[٢] ، كناءَ بالمدِّ ، فإن المصدر هو النَّأْي ، دليل على أن ناء الممدود مقلوب نأى ، فيقال : ناء على وزن فَلَعَ[٣] .

وكما في جاه ، فإن ورُود وَجْه ووُجْهة دليلٌ على أن (جَاه) مَقلوب وَجْه ، فيقال : جاهٌ على وزن عَفَل .

وكما في قِسِيّ ، فإن ورودَ مُفْرده وهو قَوْس دليلٌ على أنه مقلوب قُوُوْس ، فَقُدِّمت اللام موضع العين ، فصار قُسُوْوٌ على وزن فُلُوع ، فقلبت الواو الثانية ياءً لوقوعها طَرَفاً ، والواو الأولى ؛ لاجتماعها مع الياء وَسَبْق إحداهما بالسكون ، وكُسِرت السينُ لمناسبة الياء ، والقافُ لعُسْر الانتقال من ضمٍّ إلى كسرٍ .

وكما في حادِي أيضاً ، فإن ورودَ وَحْدَة دليلٌ على أنه مقلوبُ واحِدِ ، فوزن حادي : عالف[٤] .

الثاني : التصحيح مع وجودِ موجِب الإعلال ، كما في أَيِسَ ، فإن تصحيحه مع

---

(١) قال في « شرح الشافية » (١/ ٢٣) : الوجاهة مشتقة من الوجه كما أن الجاه مشتق منه ، وعليه فأصل جاه : وَجْه على وزن فَعْل ، فقدمت الجيم عين الكلمة على الواو فاء الكلمة ، فصارت جَوَه تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، فصارت جاه على وزن عفل .

(٢) عرَّفه المؤلف بأنه : أخذ كلمة من أخرى مع تناسب بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ ؛ وهذا الاشتقاق الأصغر ، وللتعرف على بقية أقسامه انظر باب التقسيم الثاني للاسم من هذا الكتاب (ص ١٥٧) ، وللتوسع في معرفة أدلة القلب المكاني انظر « شرح الشافية » (١/ ٢١) وما بعدها ، وقد ذكرها مفصلة بزيادة دليل سادس هو أصل بناء الكلمة .

(٣) فيها قلب مكاني قدمت الياء لام الكلمة من نأي على الهمزة عين الكلمة فصارت (نيأ) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت ناء . اهـ « التصريح » (٢/ ٣٥٩) .

(٤) أصل حادي واحد على وزن فاعل ، تأخرت الواو فاء الكلمة وتقدمت الحاء عين الكلمة فصارت حادِو ، تطرفت الواو وانكسر ما قبلها فقلبت ياء فصارت حادي . اهـ « همع الهوامع » (٢٠/ ٢٢٥) ، « التصريح » (٢/ ٣٥٩) .

وجود المُوجِب ، وهو تحريك الياء وانفتاح ما قبلها ، دليلٌ على أنه مقلوب يَئِسَ ، فيقال : أَيِسَ على وزن عَفِلَ[١] ، ويُعْرَفُ القلبُ هنا أيضاً بأصله ، وهو اليَأْسُ .

الثالث : نُدْرَة الاستعمال ، كآرام جمع رئم ، وهو الظَّبْي ، فإنَّ نُدْرَتَه وكثرةَ أرْآم دليلٌ على أنه مقلوب أرْآم ، ووزن أرْآم أفْعال ، فقدِّمت العينُ التي هي الهمزة الثانية ، في موضع الفاء ، وسُهِّلَت[٢] ، فصارت آرام ، فوزنه : أعْفال .

وكذا آراء ، فإن وزنه أعفال ، بدليل مفرده ، وهو الرأي .

وقال بعضهم : إن علامة القلب هنا ورودُ الأصل ، وهو رِئْم ورَأْي .

الرابع : أن يترتَّب على عدم القلب وجودُ همزتين في الطرف ، وذلك في كلِّ اسم فاعل من الفعل الأجوف المهموز اللام ، كجاءَ وشاءَ ، فإن اسم الفاعل منه على وزن فاعل .

والقاعدة : أنه متى أُعلَّ الفعل بقلب عينه ألفاً ؛ أُعِلَّ اسمُ الفاعل منه بقلب عينه همزةً ، فلو لم نَقُلْ بتقديم اللام في موضع العين ؛ لزم أن ننطِق باسم الفاعل من (جاءَ) جائِىء بهمزتين ، ولذا لزم القولُ بتقديم اللام على العين ، بدون أن تُقلب همزةً ، فتقول : جائي بوزن فالِع ، ثم يُعلّ إعلال قاضٍ[٣] فيقال : جاءٍ بوزن فالٍ[٤] .

الخامس : أن يترتَّب على عدم القلب منعُ الصرف بدون مقتضٍ ، كأشْياءَ فإننا لو لم

---

(١) أصلها يئس على وزن فَعِل ، قدمت الهمزة عين الكلمة على الياء فاء الكلمة فصارت أَيِسَ على وزن عفل ، ولما بقيت الياء دون قلب . . علم أن فيها قلباً مكانياً ، وهذا معنى قوله : التصحيح مع وجود موجب الإعلال . « الهمع » (٢/ ٢٢٥) .

(٢) لأن القاعدة تقول : إذا اجتمع همزتان في أول الكلمة ؛ أبدلت الثانية حرف مد من جنس الأولى ، كما في آمن أصلها أأمن ، وأومن أصلها أأمن ، وإيمان أصلها إأمان .

(٣) هذا مذهب الخليل : وأما سيبويه : فلا يقول بالقلب المكاني هنا ، بل يجوز اجتماع الهمزتين في الطرف ، ثم يقلب الثانية ياء ، ويعلها إعلال قاض ، وهو مردود بأن الهمزة المتطرفة المبدلة من الهمزة لا تعل بالحذف كما في بارىء ومستهزىء . اهـ منه . انظر ذلك موسعاً في « شرح الشافية » (١/ ٢٥) وما بعدها . (*)

(٤) قاعدته : إذا لحق المنقوص تنوين كما في (قاضي) يلتقي ساكنان : الياء الساكنة والتنوين ، فتحذف الياء لالتقاء الساكنين .

نَقْلُ بقلبها ؛ لزم منع (أَفْعال) من الصرف بدون مقتضٍ ، وقد ورد مصروفاً ، قال تعالى : ﴿ إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ ﴾ (١) ، فنقول : أصل أشياء شَيْآء ، على وزن فَعْلاَءَ ، قُدِّمَت الهمزةُ التي هي اللام في موضع الفاء ، فصار أشياء على وزن لَفْعَاءَ ، فمنعها من الصرف نظراً إلى الأصل ، الذي هو فَعْلاء ، ولا شك أن فعلاء من موازين ألف التأنيث الممدودة ، فهو ممنوعٌ من الصرف لذلك ، وهو المختار (٢) .

* * *

(١) الآية (٢٣) من سورة النجم ، الشاهد : صرف (أسماءٌ) وهي على وزن أفعال .

(٢) جرى المؤلف على رأي الخليل وسيبويه وهي عندهما اسم جمع لا جمع ، وأما الكسائي فيقول : أشياء وزنها أفْعال وليس بمقلوب ، وإن أدى إلى منعها من الصرف من غير علة . وأما الأخفش والفراء فيقولان : أشياء جمع شيء وأصله شيّء ، نحو : بيّن وأبيناء ، وقد ضعَّفه ابن الحاجب في « شرح الشافية » (١/ ٢٩ ـ ٣٠) ، وللتوسع انظر « الممتع » (٢/ ٦١٥) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢٢٥) .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : لماذا جعل الصرفيون (فَعَل) ميزاناً للكلمات ؟ وماذا يُسمَّى كل حرف من حروف الميزان ؟

س٢ : كيف تزن الكلمة إذا كانت زائدة على ثلاثة أحرف ؟ وضِّح ذلك مع التمثيل .

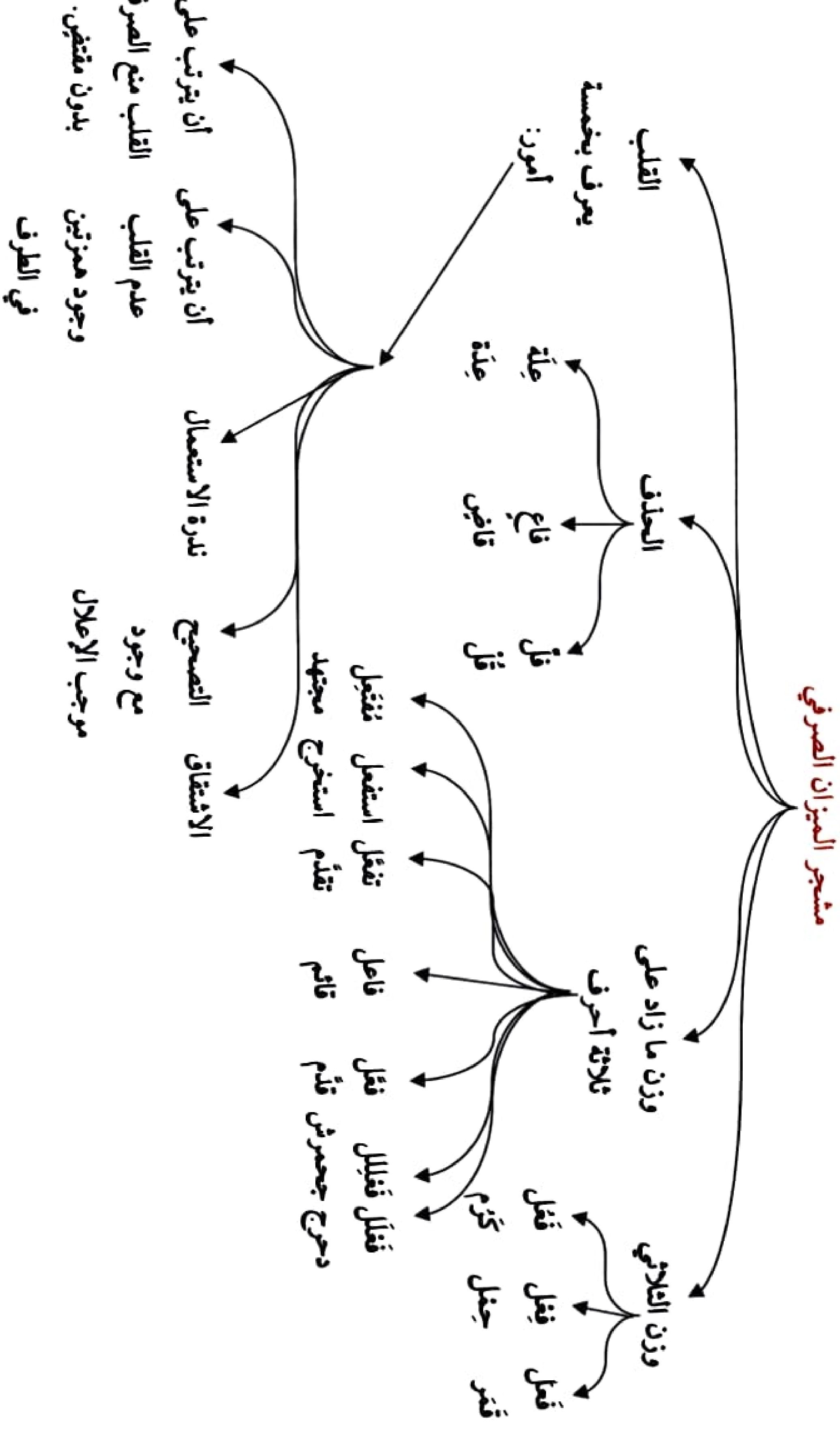
س٣ : يُعرَف القلب المكاني بأمور خمسة اذكرها مع التمثيل .

س٤ : زن الكلمات التالية ثم اذكر ما طرأ عليها من تغيير صرفي .

قوس ـ حادي ـ أيس ـ آرام ـ جائيٌ ـ أشياء .

* * *

مشجر الميزان الصرفي



الباب الأول
في الفعل

وفيه عدة تقاسيم

التقسيم الأوّل
إلى ماضٍ ، ومضارع ، وأمر

ينقسم الفعل إلى ماض ، ومضارع ، وأمر .

فالماضي : ما دلَّ عَلَى حدوث شيءٍ قبل زمن التكلم ، نحو : قام ، وقعد ، وأكل ، وشرب .

وعلامته : أن يقبل تاء الفاعل ، نحو : قرأتُ . وتاء التأنيث الساكنة[1] ، نحو : قَرَأَتْ هِنْد .

والمضارع : ما دلَّ عَلَى حدوث شيء في زمن التكلّم أو بعده ، نحو : يقرأ ويكتب ، فهو صالح للحال والاستقبال[2] .

ما يُعَيِّنُه للحال

ويُعَيِّنه للحال لام الابتداء ، و(لا) و(ما) النافيتان[3] ، نحو : ﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِيٓ أَن

(١) تَحَرُّك هذه التاء بالكسر أو الفتح لالتقاء الساكنين ، لا يخرجها عن كونها ساكنة أصالة (*) .

(٢) ما جرى عليه المؤلف رحمه الله تعالى من أن المضارع صالح للحال والاستقبال هو الراجح من أقوال خمسة في هذا الموضوع ، وهو مذهب الجمهور وسيبويه ، وبقية الأقوال : الثاني : حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ، الثالث : حقيقة في الاستقبال مجاز في الحال ، الرابع : لا يكون إلا للحال ، الخامس : لا يكون إلا للاستقبال . وقد ذكرها السيوطي في « الهمع » (١/٧) مفصلة بأدلتها .

(٣) وكذا يعينه للحال اقترانه بنحو : الآن ، والحين ، والساعة ، وآنفاً ، أو نُفي بلَيْسَ ، أو ما ، أو إنْ النافيتان ؛ لأنها موضوعة لنفي الاستقبال ، وتعيينها المضارع للحال هو قول الأكثرين وخالف في بعضها آخرون . اهـ للتوسع انظر « همع الهوامع » (١/٨) ، و« شرح الرضي على كافية ابن الحاجب » (٢/٢٣١ ـ ٢٣٢) .

تَذۡهَبُواْ بِهِۦ ﴾[١] ، ﴿ ۞ لَّا يُحِبُّ ٱللَّهُ ٱلۡجَهۡرَ بِٱلسُّوٓءِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ ﴾[٢] ، ﴿ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ ﴾[٣] .

[ما يعيّنه للاستقبال]

ويعينه للاستقبال : السينُ ، وَسَوفَ ، وَلَنْ ، وَأَنْ ، وَإِنْ[٤] ، نحو : ﴿ ۞ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمۡ عَن قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيۡهَاۚ ﴾[٥] ، ﴿ وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ﴾[٦] ، ﴿ لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ ﴾[٧] ، ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ ﴾[٨] ، ﴿ إِن يَنصُرۡكُمُ ٱللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمۡۖ ﴾[٩] .

[علامة الفعل المضارع]

وعلامته : أن يصحَّ وقوعُه بعد (لم) ، نحو : ﴿ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ﴾[١٠] ، ولا بد أن يكون مبدوءاً بحرف من حروف (أنيت) ، وتُسمَّى : أحرفَ المضارعة[١١] .

---

(١) سورة يوسف : (١٣) ، والشاهد : دخول لام الابتداء على الفعل (يَحزُنُني) وقد عينته للحال .

(٢) سورة النساء : (١٤٨) ، والشاهد : دخول (لا) النافية على (يُحِبُّ) وقد عينته للحال .

(٣) سورة لقمان : (٣٤) ، والشاهد : دخول (ما) النافية على (تَدْري) وقد عينته للحال .

(٤) وكذا يعينه للاستقبال اقترانه بـ(إذا) الشرطية ، أو دلَّ على طلب نحو : ﴿ لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ مِّن سَعَتِهِۦۖ ﴾ [الطلاق : ٧] ، أو وَعْدٍ نحو : ﴿ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۗ ﴾ [المائدة : ٤٠] وسور أخرى ، أو دخلت عليه أداة توكيدٍ كالنونين ، أو لَعلّ نحو : ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ﴾ [غافر : ٣٦] . اهـ « الهمع » (١/ ٨) بتصرف .

(٥) سورة البقرة : (١٤٢) ، والشاهد : دخول (السين) على المضارع وقد عينته للاستقبال .

(٦) سورة الضحى : (٥) ، والشاهد : دخول (سوف) على المضارع .

(٧) سورة آل عمران : (٩٢) ، والشاهد : دخول (لن) على المضارع .

(٨) سورة البقرة : (١٨٤) ، والشاهد : دخول (أن) الناصبة على المضارع .

(٩) سورة آل عمران : (١٦٠) ، والشاهد : دخول (إن) الشرطية على المضارع .

(١٠) سورة الإخلاص : (٣) ، والشاهد : دخول (لم) على المضارع وهي أشهر علاماته على أن له علامات أخرى ، نحو : (السين ، وسوف ، ولام الأمر ، ولا الناهية الجازمة) ، وإنما اقتصروا على (لم) لامتزاجها بالفعل بتغيير معناه إلى الماضي حتى صارت كجزئه . قاله الرضي ، وقد نقله عنه الفاكهي في « شرح القطر » (١/ ٧٤) .

(١١) هناك من جعل افتتاح المضارع بهذه الأحرف من علامات المضارع ، بل قيل : إن تمييز المضارع =

فالهمزة : للمتكلِّم وحده ، نحو : أنا أقرأ ، والنون : له مع غيره ، أو للمعظِّم نفسَه ، نحو : نحن نقرأ ، والياء : للغائب المذكر وجمع الغائبة ، نحو : محمد يقرأ ، والنسوة يقرأن ، والتاء : للمخاطب مطلقاً[(١)] ، ومفرد الغائبة ومُثنَّاها ، نحو : أنت تقرأ يا محمد ، وأنتما تقرأان ، وأنتم تقرؤون ، وأنت يا هند تقرئين ، وفاطمة تقرأ ، والهندان تقرأان .

والأمر : ما يُطْلَبُ به حصول شيء بعد زمن التكلُّم ، نحو : اجتهد .

وعلامته : أن يقبل نون التوكيد ، وياء المخاطبة ، مع دلالته على الطلب .

[أسماء الأفعال]

وأما ما يدلّ على معاني الأفعال ولا يقبل علاماتها ، فيقال له : اسمُ فِعل[(٢)] ، وهو على ثلاثة أقسام :

اسم فعل ماض ، نحو : هيْهاتَ وشَتَّان ، بمعنى : بَعُدَ وافترق .

واسم فعل مضارع ، كَوَيْ وأُفّ ، بمعنى : أتعجب وأتضجّر .

واسم فعلِ أمر ، كصَهْ بمعنى : اسكتْ ، وآمينَ بمعنى : استجب ، وهو أكثرها وجوداً[(٣)] .

= بها أولى من تميزه (بلم) لعدم انفكاكها عنه ولاتصالها به . « شرح الفاكهي » (١/ ٧٤) .

(١) فتكون للمخاطب المفرد والمثنى والجمع وللمذكر والمؤنث منها كما هو واضح من الأمثلة .

(٢) قال ابن هشام : اسم الفعل : ما ناب عن الفعل معنىً واستعمالاً ؛ كـ(شتان) و(صه) و(أوَّه) . والمراد بالاستعمال كونه عاملاً غير معمول . واسم الفعل ضربان : أحدهما : مرتجل ، وهو ما وضع من أول الأمر كذلك ؛ كـ(شتان) و(صه) و(ويْ) ، والثاني : ما نقل من غيره إليه ، وهو نوعان :
١ـ منقول عن ظرف نحو : (دونَك) بمعنى خذه ، وعن جار ومجرور نحو : (عليكم أنفسكم) الزموا شأن أنفسكم .
٢ـ ومنقول عن مصدر وهو نوعان :
أ ـ مصدر استعمل فعله نحو : (رويدَ زيداً) فإنهم قالوا : أَرْوِدْه إرْواداً ، وأقيم مُقام فعله .
ب ـ ومصدر أهمل فعله كقولهم : (بَلْهَ زيداً) فإنه في الأصل مصدر فعل مهمل مرادف لـ(دَعْ) و(اترُكْ) . اهـ « التصريح على التوضيح » (٢/ ١٩٦) وما بعدها ، « أوضح المسالك » (٣/ ١١٦) وما بعدها بتصرف .

(٣) اعلم : أن اسم الفعل ضربان : أحدهما : ما وضع من أول الأمر كذلك ؛ كشتان وصه ووي . =

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : عرِّف الفعل الماضي ، وما علامته مع الأمثلة ؟

س٢ : عرِّف الفعل المضارع ، وما علامته ، وما يعينه للحال أو الاستقبال مع الأمثلة ؟

س٣ : عرِّف فعل الأمر ، وما علامته مع الأمثلة ؟

س٤ : عرِّف اسم الفعل ، وما أقسامه مع التمثيل ؟

* * *

= والثاني : ما نقل من ظرف أو جار ومجرور ، نحو : دونك بمعنى خذ ، ومكانك بمعنى اثبت ، وأمامك بمعنى تقدم ، وإليك بمعنى تنح ، أو من مصدر ، سواء استعمل فعله نحو : رويد زيداً ، بمعنى : أمهله ، فإنهم قالوا : أروده إرواداً ، أم لم يستعمل ، نحو : بله زيد أو زيداً ، بمعنى : ترك زيد ، أو اترك زيداً ، وهو سماعي في غير فَعالِ ، فإنه ينقاس في كل فعل ثلاثي متصرف . اهـ . (*)

مشجر تقسيم الفعل

التقسيم الأول

مشجر تقسيم الفعل التقسيم الأول ينقسم إلى

- **ماض**
  ما دل على حدوث شيء قبل زمن التكلم، نحو: قام، قعد، أكل.
  وعلامته: أن يقبل تاء الفاعل، نحو: قرأتُ وتاء التأنيث الساكنة، نحو: قرأتْ هند.
- **مضارع**
  ما دلَّ على حدوث شيء في زمن التكلم أو بعده، نحو: يقرأ، يكتب.
  وعلامته: أن يصح وقوعه بعد (لم)، نحو: ﴿لم يلد ولم يولد﴾، ولا بد أن يكون مبدوءاً بحرف من حروف (أنيت)، وتُسمَّى: أحرف المضارعة.
  ما يعين المضارع
  - **للحال**
    نحو: لام الابتداء و(لا، ما) النافيتين
  - **للاستقبال**
    نحو: السين، سوف، لن، أن، إن.
- **أمر**
  ما يُطلَب به حصول شيء بعد زمن التكلم، نحو: اجتهد
  وعلامته: أن يقبل نون التوكيد، وياء المخاطبة، مع دلالته على الطلب.

أسماء الأفعال
تعريفه: ما يدل على معاني الأفعال، ولا يقبل علاماتها
وهو على ثلاثة أقسام

- **اسم فعل ماض**
  نحو: هيهات وشتان
  بمعنى: بَعُد وافترق.
- **اسم فعل مضارع**
  نحو: كَوَيْ وأُفٍّ،
  بمعنى: أتعجب وأتضجر.
- **اسم فعل أمر**
  نحو: صه، بمعنى: اسكت
  وآمين، بمعنى: استجب.

التقسيم الثاني للفعل

ينقسم الفعل إلى صحيح ، ومعتلّ :

فالصحيح : ما خلت أصوله من أحرف العلّة ، وهي الألف والواو والياء ، نحو : كَتَب وجَلَس(١) .

ثم إنَّ حرف العلة إن سكن وانفتح ما قبله يُسمَّى لِيناً ؛ كثَوْب وسَيْف(٢) ، فإن جانسه ما قبله من الحركات يُسمَّى مدّاً(٣) ، كقال يقُولُ قِيلَ ، فعلى ذلك لا تنفكُّ الألفُ عن كونها حرفَ علةٍ ومدٍّ ولين ؛ لسكونها وفتح ما قبلها دائماً ، بخلاف أُختيها(٤) .

والمعتلُّ : ما كان أحدُ أصوله حرفَ عِلَّة ، نحو : وجد ، وقال ، وسعى .

ولكلٍّ من الصحيح والمعتل أقسام :

أقسام الصحيح : ينقسم الصحيح إلى سالم ، ومضعَّف ، ومهموز .

١ـ فالسَّالم : ما سَلِمت أصولُه من أحرف العلة والهمزة ، والتضعيف(٥) ؛ كضرب

---

(١) فيكون مثل : (قَاتَل وسَيْطَر) صحيحاً ؛ لأن الألف في الأولى والياء في الثانية ليسا من أصول الكلمة (الفاء والعين واللام) ، ووزن (قاتل : فاعل) ، ووزن (سيطر : فَيْعَل) . اهـ « الهادي إلى تصريف الأفعال » (ص ٦١) .

(٢) ومنه مدّ اللين في التجويد ، وهو في كل حرف علة سكن وفتح ما قبله ويمد بمقدار حركتين .

(٣) كإن فتح ما قبل الألف ، نحو : (قَال) ، وضُمَّ ما قبل الواو نحو : (يقُوْل) ، وكُسِرَ ما قبل الياء نحو : (قِيْل) .

(٤) لما كانت الألف ساكنة ومفتوح ما قبلها دائماً فهي حرف علة ؛ أي : تقبل الإعلال والقلب إلى أختيها (الواو والياء) ، وهي حرف مدّ أيضاً ؛ لأن حرف العلة إن كان مسبوقاً بحركة مجانسة سمي مداً كذلك ، كما تقدم في تعليق رقم (٣) ، وهي حرف لين ؛ لأن حرف اللين هو ما كان مفتوحاً ما قبله من حروف العلة ، وهي مفتوح ما قبلها دائماً .

(٥) التضعيف : هو أن يكون في الكلمة حرفان أصليان من جنس واحد ، نحو : (شدَّ وامتدّ) ، فإن كان أحد الحرفين زائداً كما في نحو : (فرّح واحمرّ) فليس مضعّفاً ، ولا يكون التضعيف إلا في عين الكلمة ولامها ؛ لأنه لا يُبتدأ بساكن في العربية . « جامع الدروس العربية » (١/ ٣٥) .

ونصر وقعد وجلس ، فإذَنْ يكون كل سالم صحيحاً ، ولا عَكْس[١] .

مضعَّف الثلاثي ومزيده

٢ـ والمضعَّف[٢] : ويقال له : الأصمُّ لشدَّته ، ينقسم إلى قسمين : مضعَّف الثلاثيّ ومزيده ، ومضعَّف الرباعيّ ، فمضعَّف الثلاثيّ ومزيده : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، نحو : فرَّ ، ومدَّ ، وامتدَّ ، واستمدَّ ، وهو محلُّ نظر الصرفيِّ[٣] .

[مضعَّف الرباعي]

ومضعَّف الرباعيّ : ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس ، وعينه ولامه الثانية من جنس ؛ كزلزلَ ، وعَسْعَسَ ، وقَلْقَلَ .

٣ـ والمهموز : ما كان أحد أُصوله همزةً ، نحو : أخذ ، وسأل ، وقرأ[٤] .

أقسام المعتل :

ينقسم المعتل إلى : مثالٍ ، وأجوفَ ، وناقصٍ ، ولفيفٍ .

١ـ فالمثالُ : ما اعتلَّت فاؤه ، نحو : وَعَدَ وَيَسَرَ ، وسُمِّي بذلك ؛ لأنه يماثل الصحيح في عدم إعلال ماضيه[٥] .

---

(١) قوله : (ولا عكس) أي : ليس كل صحيح سالماً ، ويقال في مثله : بينهما عموم وخصوص مطلق ، فكل سالم صحيح عموم ، وليس كل صحيح سالماً خصوص ؛ لأن السالم يختص بسلامة أصوله من الهمز والتضعيف ، فهو من أفراد الصحيح ، والصحيح أعم لأنه يشمل الثلاثة .

(٢) يقال في تعريفه : هو ما كان أحد أحرفه الأصلية مكرراً لغير زيادة . « جامع الدروس العربية » (١/ ٥٤) .

(٣) ذلك لأنه وحده الذي تتعلق به أحكام الإدغام من وجوب وجواز وامتناع على ما سيأتي مفصلاً في بحث الإدغام من هذا الكتاب (ص ٤٢١) وما بعدها .

(٤) الهمز ويقال : النبر لغة : الضغط والدفع ، وسُمِّي به حرف الهمزة ؛ لأن الصوت ينضغط ويندفع بشدة عند النطق بها ، والهمز لغة تميم ، وأما قريش : فتسهِّل الهمزة حرف مد من جنس حركة الحرف الذي قبلها نحو : (بير في بئر) وعليه من القراء أبو جعفر يزيد بن القعقاع ونافع من رواية ورش . « مقاييس اللغة » (همز) (٦/ ٦٥) ، « البدور الزاهرة » (ص ٨) .

(٥) الواو والياء في (وَعَدَ وَيَسَرَ) متحركان ، ولم يعلا بقلبهما ألفاً ؛ لأن شرط ذلك أن يُفتَح ما قبلها ، والحال أنه لا يوجد قبلهما شيء ، فامتنع إعلالهما فأشبها الحرف الصحيح ، والمثال الواوي كثير=

٢ـ **والأجوف** : ما اعتلَّت عينه ، نحو : قال وباع ، وسمي بذلك لخلوِّ جوفه ـ أي : وسطه ـ من الحرف الصحيح ، ويُسمَّى أيضاً : ذا الثلاثة ؛ لأنَّه عند إسناده لتاء الفاعل يصير معها على ثلاثة أحرف ، كقُلت وبِعت ، في قال وباع(١) .

٣ـ **والناقص** : ما اعتلَّت لامه ، نحو : غزا ورمى ، وسُمِّيَ بذلك لنقصانه ، بحذف آخره في بعض التصاريف ؛ كغزَتْ ورَمَتْ(٢) ، ويُسمَّى أيضاً : ذا الأربعة ؛ لأنه عند إسناده لتاء الفاعل يصير معها على أربعة حروف ، نحو : غَزَوْتَ ورَمَيْتَ(٣) .

٤ـ **واللفيف قسمان**(٤) :

١ـ **مَفْروق** ، وهو ما اعتلَّت فاؤه ولامه ، نحو : وَفى ووَقى ، وسُمِّي بذلك لكون الحرف الصحيح فارقاً بين حرفي العلة .

٢ـ **ومَقْرون** ، وهو ما اعتلَّت عينه ولامه ، نحو : طَوَى ورَوَى ، وسُمِّي بذلك لاقتران حرفي العلة بعضهما ببعض .

= في اللغة ، وأما المثال اليائي فقليل ، وقد ورد منه ألفاظ محصورة ؛ منها : (يئس ، ييس ، يبِسَ ، يتمَ ، يديَ ، يرعَ ، يرقَ ، يَسر ، يفعَ ، يَقِظ ، يقن ، يممَ ، يمنَ ، ينعَ) ومن أحكام اليائي ألَّا تحذف ياؤه مع المضارع ، فالمضارع من (ينعَ ـ يَيْنَعُ) ووزنه (يَفْعَلُ) ، وقد حُذفت الياء من كلمتين حكيتا عن سيبويه هما : يَسَرَ البعير يَسِرُ ، وَيئِسَ يَئِسُ ، بكسر الهمزة في المضارع وهي لغة شاذة . « المقنع » (ص ٤٠) ، وانظر حكم المثال (ص ١٣٨) ، وأما الواوي : فتُحذف واوه دائماً ، نحو : وثِق يثِقُ ، ووزنها (يعِلُ) ، وعلة هذا الحذف أن الواو وقعت بين عدوتيها الكسرة والياء المفتوحة ، والفتحة بعض الألف يثقل النطق بها فحذفت . المرجع نفسه ، وأما الألف في المثال : فلا وجود لها ؛ لأنها دائماً ساكنة ، ولا يُبتدأ في العربية بساكن .

(١) تُردُّ الألف إلى أصلها عند إسناد الفعل لتاء الفاعل فتصير (قَوَلْتُ) و(بَيَعْتُ) تنقل الأولى إلى وزن (فَعُل) فتصير (قَوُلْتُ) ، وتُحوَّل الثانية إلى وزن (فَعِل) فتصير (بَيِعْت) ، ثم تُنقَل ضمة الواو في الأولى وكسرة الياء في الثانية إلى الحرف الصحيح ؛ لتدل الضمة على الواو المحذوفة ، وتدل الكسرة على الياء المحذوفة ، وقد حُذفت الواو والياء منهما للخفة . انظر حكم الأجوف الآتي (ص ١٤٠) .

(٢) لما لحقت تاء التأنيث الكلمتين وكان آخرهما ساكناً ؛ التقى ساكنان فحُذفت الألف منهما .

(٣) برد الألف إلى أصلها واواً في (غزا) وياءً في (رمى) .

(٤) **اللفّ** : الضم والجمع ، **واللفيف** : المنضم والمجتمع بعضه إلى بعض ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا جَآءَ وَعۡدُ ٱلۡأٓخِرَةِ جِئۡنَا بِكُمۡ لَفِيفٗا﴾ سورة الإسراء : (١٠٤) . « مفردات القرآن » ـ لف ـ (ص ٤٥٢) .

[تقسيم الاسم إلى صحيح ومعتل]

وهذه التقاسيم التي جرت في الفعل ، تجري أيضاً في الاسم ، نحو : شمسٍ ، ووجه ، ويُمْن ، وقَوْل ، وسَيْف ، ودَلْو ، وظَبْي ، ووَحْي ، وَجَوٌ ، وحَيٌ ، وأمْر ، وبِئر ، ونبأ ، وَجَدٌ ، وبُلْبل[١] .

* * *

(١) للصحيح السالم : شَمس .
وللمثال : وجَه ويُمْن ، وللأجوف : قول وسيف ، وللناقص : دلو وظبي ، وللفيف المفروق : وحْيٌ ، وللمقرون : جوٌ وحيٌّ ، وللمهموز : أمْر وبئر ونبأ ، وللمضعف الثلاثي : جَدٌ ، وللرباعي : بلبل .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : عرّف الفعل الصحيح والمعتلّ ، واذكر أقسام كلّ منهما مع التمثيل .

س٢ : عَلِّل التسميات التالية :

المضعَّف ـ المهموز ـ السالم ـ المثال ـ الأجوف ـ الناقص ـ اللفيف المقرون ـ اللفيف المفروق .

* * *

مشجر التقسيم الثاني للفعل

مشجر التقسيم الثاني للفعل
ينقسم إلى

- **صحيح**: ما خلت أصوله من أحرف العلة، وهي الألف، والواو، والياء، نحو: كتب وجلس.
  - **إن سكن وانفتح** ما قبله، يسمى: لينًا نحو: ثوب، سيف.
  - **فإن جانسه** ما قبله من الحركات، قال، يقول، قيلا.
- **معتل**: ما كان أحد أصوله حرف علة، نحو: وجد، قال، سعى. أقسامه:
  - **مثال**: ما اعتلت فاؤه نحو: وَعَد، يسَر.
  - **أجوف**: ما اعتلت عينه نحو: قال، باع.
  - **ناقص**: ما اعتلت لامه نحو: غزا، رمى
  - **لفيف**: وهو قسمان:
    - **مفروق**: ما اعتلت فاؤه ولامه نحو: وفى، وقى.
    - **مقرون**: ما اعتلت عينه ولامه نحو: طوى، روى.

أقسام الصحيح

- **سالم**: ما سلمت أحد أصوله من:
  ١. أحرف العلة
  ٢. الهمزة
  ٣. التضعيف
- **مضعَّف**: وهو نوعان
  - **مضعَّف الثلاثي ومزيده**: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، نحو: فرَّ، مدَّ، امتدَّ، استمدَّ.
  - **مضعَّف الرباعي**: ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس، وعينه ولامه الثانية من جنس، نحو: زلزل، عسعس، قلقل.
- **مهموز**: ما كان أحد أصوله همزة، نحو: أخذ، سأل، قرأ.

التقسيم الثالث للفعل
بحسب التجرُّد والزيادة ، وتقسيم كلٍّ

ينقسم الفعل إلى مجرّد ومزيد ، **فالمجرَّد** : ما كانت جميع حروفه أصلية ، لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علَّة[(١)] ، **والمزيد** : ما زِيد فيه حرف أو أكثر على حروفه الأصلية[(٢)] .

والمجرَّد قسمان : ثُلاثيّ[(٣)] ، ورباعيّ ، **والمزيد قسمان** : مَزيد الثلاثيّ ، ومزيد الرباعي ، أما الثلاثيّ المجرَّد فله باعتبار ماضيه فقط ثلاثة أبواب ؛ لأنه دائماً مفتوح الفاء ، وعينه إما أن تكون مفتوحة ، أو مكسورة أو مضمومة ، نحو : نَصَرَ وضَرَبَ وفَتَحَ ، ونحو : كَرُم ، ونحو : فَرِح وحَسِب ، وباعتبار الماضي مع المضارع له ستة أبواب ؛ لأن عين المضارع إما مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة ، وثلاثة في ثلاثة تسعة ،

---

(١) قد يسقط بعض أصول الكلمة لعلة صرفية ، كما في الأمر من الأجوف ، نحو : قال يقول ، بحذف حرف المضارعة فيصير الأمر منه (قولْ) بعد بناء الأمر الصحيح الآخر على السكون ، فيلتقي ساكنان ، فتحذف الواو ويصير (قُلْ) على حرفين فقط وزنه (فل) ، وقد يبقى الأمر على حرف أصلي واحد كما في الأمر من اللفيف المفروق ، نحو : وقى الأمر منه (قِ) ، ولما بقي على حرف واحد جيء بهاء السكت فصار (قِهْ) وزنه (عِهْ) ، ومثله : وعى ، وشى ، وقد عدَّها الخضري في « حاشيته على شرح ابن عقيل » (١/ ٣٠) .

(٢) أقصى ما يصل إليه بالزيادة ستة أحرف ، نحو : استخرج ، وقد يصل الاسم إلى سبعة لخفته كما في (احرنجام) مصدر (احْرَنْجَمَ) كما سيأتي في الزيادة في الأسماء (ص ١٥٣) منه .

(٣) **قوله : (ثلاثي . . . إلخ)** بضم الثاء الأولى ، شاذ ، منسوب إلى الثلاثة ، فالقياس فتح الثاء ، وقد يقال : إنه منسوب إلى الثلاث بضم الثاء ، ومد اللام : الذي لا تكرار فيه ، على ما هو مذهب سيبويه ، ولو بنى الأمر على مذهب غيره ، فهو مجاز من قبيل الاستعمال في جزء المعنى ، إلا أنه تكلف ، وأقول : يمكن أن يقال : إنه منسوب إلى الثلاث الذي فيه تكرار ، فإنه اسم لكلمات معدودة ، رُكِّبت من الحروف الثلاثة ، لا لكل واحدة منها ، فلا يجوز أصلاً ، أو نقول : إنه مجرد اصطلاح ، ونسبته لفظية كالكرسي ، وهذا الكلام في الرباعي والخماسي والسداسي . اهـ من « شرح الكفوي على متن البنا » . (*)

يمتنع كسر العين في الماضي مع ضمها في المضارع ، وضم العين في الماضي مع كسرها أو فتحها في المضارع ، فإذن تكون أبواب الثلاثي ستة[(١)] .

[أبواب المجرَّد الثلاثي]

الباب الأول : فَعَل يَفْعُل

بفتح العين في الماضي وضمِّها في المضارع ؛ كَنَصَرَ يَنْصُر ، وقَعَدَ يَقْعُدُ ، وَأَخَذَ يَأْخُذُ ، وبَرَأَ يَبْرُؤُ[(٢)] [(٣)] ، وقال يَقُولُ ، وَغَزَا يَغْزو ، وَمَرَّ يَمُرُّ[(٤)] .

الباب الثاني : فَعَل يَفْعِل

بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع ؛ كضَرَبَ يَضْرِب ، وَجَلَسَ يَجْلِسُ ، وَوَعَدَ يَعِدُ ، وَبَاعَ يَبِيعُ ، ورَمَى يَرْمِي ، وَوَقَى يَقِي ، وَطَوَى يَطْوِي ، وَفَرَّ يَفِرُّ ، وَأَتَى يَأْتِي ، وجَاءَ يَجيءُ ، وأَبَرَ النخلَ يأبِرُ ، وهَنَأَ يَهْنِىءُ ، وأَوَى يَأوِي ، وَوَأَى يَئِي ، بمعنى وعد[(٥)] .

الباب الثالث : فَعَل يَفْعَل

بالفتح فيهما ؛ كفَتَح يفتَح ، وذَهب يذهَب ، وَسَعَى يَسْعَى ، ووَضَع يضَع ، ويَفَع[(٦)] يَيْفَعُ ، وَوَهَل يَوْهَل ، وَأَلَهَ يَأْلَه ، وَسأَل يَسْأَل ، وقَرَأ يَقْرَأُ .

---

(١) لعل السبب في امتناع الأوزان الثلاثة الأخيرة هو عدم ورودها في كلام العرب ولذلك أُهملَت ، وأما الستة الباقية فهي واردة ، وقد جمعها بعضهم بقوله :

فتـح ضـم ، فتـح كسـر ، فتحتـان   كسـر فتـح ، ضـم ضـم كسـرتـان

(٢) قوله : (برأ يبرؤ) : أي : على إحدى لغاته ، وهي برؤ المريض ؛ أي : شُفي منه . اهـ . (*)

(٣) اللغة الأخرى هي : (بَرَأ يَبْرَأ) من باب (قطع يقطع) وهي لغة أهل الحجاز ، و(بَرِىء) من الدَّيْن يَبْرأ من (سلم يسلم) . « مختار الصحاح » مادة (برأ) .

(٤) الأصل في الأمثلة الثلاثة الأخيرة : قوَل يقْوُل ، غَزَو يغْزُوو ، مرَرَ يَمْرُر .

(٥) قد يطرأ تغيير صرفي على الكلمة لعلة فيها فتخرج في الصورة عن وزن (فَعَل يفعِل) لكنها بالرد إلى أصلها يتبين أنها منه ، فقال أصلها : قوَل ، ويقي أصلها : يَوْقي ، وفرَّ يفرُّ أصلهما : فرر يفرِر ، وأتى يأتي ، أصلهما : أتَيَ يأتِيُ ، ويئي ، أصلها : يوْئي .

(٦) قوله : (يفع الجبل) : صعده ، والغلام : راهق العشرين كأيفع ، ووهل إلى الشيء : ذهب وهمه إليه ، وأله : عبد وألهه : أجاره وأمنه . اهـ منه . (*)

وكل ما كانت عينه مفتوحة في الماضي والمضارع ؛ فهو حلقي العين أو اللام . وليس كل ما كان حلقياً كان مفتوحاً فيهما ، وحروف الحلق ستة : الهمزة ، والهاء ، والحاء والخاء ، والعين والغين .

وما جاء من هذا الباب بدون حرف حَلْقيّ فشاذّ ؛ كأبَى يأبَى ، وهَلَكَ يَهْلَك ، في إحدى لغتيه[١] ، أو من تداخل اللغات ؛ كرَكَن يَرْكَن[٢] ، وَقَلَى يَقْلَى[٣] : غير فصيح[٤] ، وبَقَى يبقَى : لغة طَيِّء ، والأصل كسر العين في الماضي ، ولكنهم قلبوه فتحة تخفيفاً ، وهذا قياس عندهم[٥] .

الباب الرابع : فَعِل يَفْعَل

بكسر العين في الماضي ، وفتحها في المضارع ؛ كفرِح يفرَح ، وعلِم يعلَم ، وَوَجِل يَوْجَل ، ويَبِسَ يَيبَسُ ، وخافَ يَخاف ، وهاب يَهاب ، وغَيد يغْيَد ، وعَوِر يَعْوَر ، ورَضِيَ يرضَى ، وَقوِي يَقْوَى ، وَوَجِيَ يَوْجَى[٦] ، وَعَضَّ يَعَضُّ ، وأمِنَ يأمَن ،

---

(١) القياس في (يَهلِك) الكسر ، قال ابن جني : ومن الشاذ ـ أي : قياساً ـ قراءة ﴿ وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ﴾ [البقرة : ٢٠٥] وقيل : من تداخلِ اللغات . « اللسان » مادة (هلك) (١٠/ ٥٠٣) .

(٢) ورد فيه (ركن يركُن) من باب (دَخَل يدْخُل) ، وورد (ركِن يركَن) من (علِم يعلَم) ، فأخذ (ركَن) بالفتح من الأولى (ويركَن) بالفتح من الثانية فركبت لغة ثالثة ، وقد حكاها في « مختار الصحاح » فقال : (ركَن) من باب (خَضَع) انظر « شرح الشافية » (١/ ١٢٤) وما بعدها .

(٣) واللغة الثانية ، بكسر عين مضارعهِ . (*)

(٤) والفصيح : بكسر عين مضارعهِ . (*)

(٥) (قَلَى يقلَى) لغة عامرية ضعيفة ، والمشهور كسر مضارعه ، وحكي مجيئه من (تعب يتعب) فيمكن أن يكون من تداخل اللغات وأن يكون لغة طائية ؛ لأنهم يُجوِّزون قلب الياء ألفاً في كل ما آخره ياء مفتوحة فتحة غير إعرابية مكسور ما قبلها كما في (بقى يبْقى) وأصلها (بقِيَ) « شرح الشافية » (١/ ١٢٥) .

(٦) (يخافُ ويهابُ) أصلهما (يخْوَف ويهْيَبُ) نُقلت فتحة الواو في الأولى والياء في الثانية إلى الحرف الصحيح قبلهما فصارتا (يَخَوْف ويَهَيْب) فيقال : تحرَّكت الواو والياء بحسب الأصل وانفتح ما قبلهما بحسب الحال على ما هو مشهور فقُلبتا ألفاً .

وأما (يَرْضى ويَقْوى ويَوْجَى) : فلام الكلمة فيها ياء وقعت الياء فيها رابعة متحركة مفتوحاً ما قبلها فقُلبت ألفاً .

وسَئِمَ يسأم ، وصَدِىء يَصدأ .

ويأتي من هذا الباب الأفعال الدالة :

١ـ على الفرح وتوابعه .

٢ـ والامتلاء والخلوّ .

٣ـ والألوان والعيوب .

٤ـ والخِلَق الظاهرة التي تُذكر لتحلية الإنسان في الغَزَل[(١)] : كفرِح وطرِب ، وبَطِر وأَشِر ، وغَضِب وحَزِنَ ، وَكشبع وَرَوِيَ وَسكِر ، وَكعطِش وظَمِىء وصَدِيَ وَهَيِم ، وكحَمِر[(٢)] وسَوِدَ ، وكَعوِر وَعمِشَ وجَهِر ، وكغَيد وهَيِفَ ولَمِيَ[(٣)] .

الباب الخامس : فعُل يفعُل

بضم العين فيهما : كشرُف يشرُف ، وحسُنَ يحسُن ، ووسُم يَوْسُم ، ويَمُن يَيْمُن ، وأسُل يأسُل ، ولؤُم يلؤُم ، وجرُؤ يجرُؤ ، وسَرُوَ يَسْرُو[(٤)] .

ولم يرد من هذا الباب يائيَّ العين إلا لفظةُ هَيُؤَ : صار ذا هيئة ، ولا يائيَّ اللام وهو

---

(١) في « شرح الشافية » (١/ ٧) وما بعدها : (فَعَل) لمعان كثيرة ، ولخفته لم يختص بمعنىً من المعاني ، وبابه المغالبة ، نحو : (غالبني فغلَبْتُه أغلُبُهُ) و(فعِل) يكثر في العلل والأحزان وأضدادها ، و(فَعُل) للطبائع ونحوها ؛ كالحسن والقبح .

(٢) هذا على القياس لوجود مصدر (الحمرة) ، والوصف منه (أحمر ، وحمراء) ، ولكن العرب لم ينطقوا بالفعل الثلاثي استغناء باحمارَّ ، ولعله وجد ثم أميت ، قال سيبويه : استغنوا باحمار عن حمر .

انظر « شرح ابن جني على تصريف المازني » ، طبعة الحلبي (ص ١٦) ، السقا . (*)

(٣) (صديَ) عطش ، ومثلها (هَيم) و(الغيَدُ) من (غَيِد) النعومة ، وامرأة (غَيْداء) و(غادة) ناعمة . و(الهَيَفْ) : من (هَيِف) ضمور البطن والخاصرة ، وفرس (هيفاء) ضامرة ، (اللَّمى) من (لَمِيَ) سمرة في الشفة تُستحسن عند العرب . « مختار الصحاح » .

(٤) يقال : (وسُم الرجل) أي : حسن وجهه ، و(اليُمْن) من (يَمُنَ) البركة ، و(الأسَل) الطويل من الشجر ، ورجل أسيلُ الخد : لين الخد طويله ، و(سَرُوَ) من باب ظرُف ؛ أي : صار سرياً ، و(السَّرْو) السخاء في مروءة ، و(السَّرْو) أيضاً شجر واحده (سَرْوة) . اهـ « مختار الصحاح » .

مُتصرِّف إلا نَهُو ، من النُّهْية بمعنى العقل[١] ، ولا مُضاعَفاً إلا قليلاً ؛ كشَرُرْت مثلث الراء ، ولَبُبْت ، بضم العين وكسرها ، والمضارع تَلَبُّ بفتح العين لا غير[٢] .

وهذا الباب للأوصاف الخلقية ، وهي التي لها مُكْث .

ولك أن تُحوِّل كل فعل ثلاثيّ إلى هذا الباب ؛ للدلالة على أن معناه صار كالغريزة في صاحبه[٣] ، وربما استُعْمِلَتْ أفعالُ هذا الباب للتعجُّب ، فتنسلخ عن الحدَث[٤] .

الباب السادس : فَعِل يَفْعِل

بالكسر فيهما ؛ كحسِب يحسِب ، ونعِم ينعِم ، وهو قليل في الصحيح ، كثير في المعلّ كما سيأتي[٥] .

---

(١) جاء فعل آخر ذكره في « شرح الشافية » (١/ ٧٦) هو : (بَهُوَ) الرجل (يَبْهو) بمعنى : (بَهِيَ - يَبْهَى) أي : صار بهياً .

(٢) قال في « اللسان » : وفي « التهذيب » : حكى لَبُبْتَ بالضم وهو نادر لا نظير له في المضعّف ، و(لبَّ) بالمكان و(ألبَّ) أقام به ولزمه ، والمضارع (يلَبّ) بفتح العين فقط ، وأصله (يلْبَبُ) نقلت حركة الباء إلى اللام فصار (يلَبْبُ) التقى مثلان فأُدغم أحدهما في الآخر ، قال في « اللسان » : قال ابن الأثير : هذه لغة أهل الحجاز ، وأهل نجد يقولون : (لبّ يلِبُّ) بوزن (فرَّ يفِرُّ) . « اللسان » مادة (لبب) (١/ ٧٣٠) ، وانظر « المزهر » للسيوطي (٢/ ٣٧) .

(٣) كما إذا قلت : فَقُه الرجل ؛ أي : صار الفقه له غريزة ، وأما إذا قلت : فقِه يفْقَه فهي بمعنى فهم يفهم . انظر « مختار الصحاح » مادة (فقه) .

(٤) قال الإستراباذي في « شرح الكافية » (٢/ ٣٠٨) : قيل : لا يبنى فعل التعجب إلا من (فَعُل) مضموم العين في أصل الوضع ، أو من المنقول إلى (فَعُل) إذا كان من غيره ، نحو : ما أضْرَبَ وما أقْتَل ؛ ليدل بذلك على أن المتعجب منه صار كالغريزة ؛ لأن باب (فَعُل) موضوع لهذا المعنى ، ومعنى انسلاخها عن الحدث أنها لا تدل على حدوث الضرب والقتل .

(٥) القياس في مضارع (فَعِل) مَفتوح العين فتحها في المضارع ، وقد جاءت أربعة أفعال من غير المثال الواوي ، سُمع فيها الفتح والكسر ، والفتح أقيس ، وهي (يَحْسَب ، يَنْعَم ، ييْئِسُ ، يَيْبِسُ) وأما مضارع المثال ؛ فلم يرد في مضارعه الفتح ، وأمثلته كثيرة ؛ منها : (ورِثَ ، يرِث ، وثِق ، يثِق) سوى كلمتين سُمع فيهما الكسر مع الفتح هما : (ورِي الزند يَرِي ، ووبِق يبَق) . « شرح الشافية » (١/ ١٣٥) ، وسيأتي في التنبيه الخامس مزيد من الأمثلة (ص ٦٧) .

تنبيهات

الأول : كل أفعال هذه الأبواب تكون متعدية ولازمة ، إلا أفعال الباب الخامس ، فلا تكون إلا لازمة ، وأما رَحُبَتْك الدارُ فعلى التوسع ، والأصل : رَحُبَتْ بك الدار(١) ، والأبواب الثلاثة الأولى تُسمَّى دعائمَ الأبواب ، وهي في الكثرة على ذلك الترتيب .

الثاني : أن فَعَل المفتوحَ العين ، إن كان أوّله همزة أو واواً ، فالغالب أنه من باب ضرب ؛ كأسَر يأسِر ، وأتَى يأتِي ، ووعد يعِد ، ووزَن يزِن ، ومن غير الغالب : أخَذ وأكَل ووَهَل(٢) ، وإن كان مُضاعفاً فالغالب أنه من باب نصر ، إن كان متعدّياً(٣) ؛ كمَدّه يَمُدُّه ، وصدّه يصُدُّه .

ومن باب ضرب ، إن كان لازماً(٤) ؛ كخَفّ يخِفُّ ، وشذَّ يشِذُّ ، بالذال المعجمة .

---

(١) تُحكى هذه الكلمة عن نصر بن سيار والي عبد الملك بن مروان على خراسان ، وقد توسعوا مع الظروف والجار والمجرور ما لم يتوسعوا مع غيرهما في الجوازات ، حُذفت الباء من (بك) فاتصلت الكاف بالفعل فانتصبت به ، والأولى من ذلك تضمين الفعل (رحب) معنى الفعل (وسع) ، والتضمين قياسي عند كثير من النحاة . « شرح الشافية » (١/ ٧٥) .

(٢) الفعلان (أخذ وأكل) من الباب الأول ، و(وَهَل) عن الجوهري : وهِل يَوْهَل : فزِع ، من الباب الرابع ، ووَهَل يَوْهَل : ذهب وَهْمُه إليه من الباب الثالث ، وعليه فيكون من غير الغالب ، وجاء : وهَل يَهِل ، فيكون من الغالب من الباب الثاني . « اللسان » مادة (وهل) (١١/ ٧٣٧) .

(٣) قوله : (فالغالب أنه من باب نصر إن كان متعدياً . . . إلخ) ، ومن غير الغالب : مرَّ به يَمرُّ ، وجلا القوم من المنزل يجلون جلاء وجلوّاً : ارتحلوا عنه ، وهبت الريح تَهُب هَبِيْباً وهبوباً ، وذرت الشمس تَذُرُّ : فاض شعاعها على الأرض عند الطلوع ، وأج الظليم ، وهو ذكر النعام في سيره يَؤُجُّ : إذا سمع له دوي ، وكر الفارس على قرنه يَكُرُّ : إذا رجع ، وهم بالأمر يَهُم : عزم عليه ، وعمَّ النبتُ يَعُم : طال ، وزم بأنفه يَزُم ، بمعنى : تكبَّر ، وسح المطر يَسُح سحاً : نزل ، وشك في الأمر يشُك ، وشق عليه الأمر يشُق ، وجن عليه الليل يَجُن ؛ أي : أظلم ، وخش في الأمر يَخُش : بمعنى دخل ، وخب الحصان يَخُب ؛ أي : أسرع في سيره ، وكذا خب النبات يَخُب خبيباً : إذا طال بسرعة .(*)

(٤) قوله : (ومن باب ضرب إن كان لازماً . . . إلخ) ومن غير الغالب حبه يحبه ، بفتح الياء وكسر الحاء ، لغة في : أحبه يحبه . وقد جاء بالوجهين عدة أفعال متعدية ، وعدة أفعال لازمة ، فمن الأول : هرّ فلان يَهُره ويَهِره : بمعنى كرهه ، وأصل الهرير : صوت الكلب الخفي ، وشد متاعه يَشُده ويشِده ، بمعنى : أوثقه ، وعله الشراب يَعُله ويَعِله ، سقاه عللاً بعد نَهَل ، والعلل : الشرب=

الثالث : مما تقدم من الأمثلة تعلم :

١ـ أن المضاعف يجيء من ثلاثة أبواب : من باب نصر ، وضرب ، وفرح ، نحو : سَرَّه يسرُّه ، وفرَّ يفِرُّ ، وعضَّهُ يعَضُّه[(١)] .

٢ ـ ومهموز الفاء يجيء من خمسة أبواب : من باب نصر ، وضرب ، وفتح ، وفرِح ، وشَرُف ، نحو : أخذ يأخُذ ، وأسَرَ يأسِر ، وأهَب يأهَبُ ، وأمِنَ يأمَن ، وأسُل يأسُل[(٢)] .

٣ـ ومهموز العين يجيء من أربعة أبواب : من باب ضرب ، وفتح ، وفرح ، وشَرُف ، نحو : وَأَى يَئِي ، وسأل يسأل ، وسَئِمَ يَسْأَم ، ولَؤُم يَلْؤُم[(٣)] .

٤ ـ ومهموز اللام يجيء من خمسة أبواب : من باب نصر ، وضرب ، وفتح ، وفرح ، وشَرف ، نحو : بَرَأ يَبرُؤ ، وهَنَأ يهنِىء[(٤)] ، وقرَأ يقرَأ ، وصدِىء يَصْدَأ ، وجرُؤ يجرُؤ[(٥)] .

= الثاني ، والنَّهَل محركاً : الشرب الأول ، وبت الحبل وغيره يَبُته ويَبِتُه بتاً : قطعه ، ونم الحديث يَنُمه ويَنِمه نما ونميمة : حمله وأفشاه ، على وجه الإفساد .

ومن الثاني : صدَّ عن الأمر يَصُدُّ ويَصِدُّ صدوداً : أعرض عنه ، وأثَّ الشجر يَؤُث ويَئِث ؛ أي : كثر والتف ، وخرَّ الحجر يَخُر ويَخِر ؛ أي : سقط من علو إلى أسفل ، وحدت المرأة على زوجها تَحُدُّ وتَحِدَّ : تركت الزينة ، وثرت العين تَثُر وتَثِر ، ثروراً : غزر ماؤها ، ودرت الشاة تَدُر وتَدِر ، وجم الماء يَجُمُ ويَجِمُ ، بمعنى : كثر ، وعنَّ له الشيء يَعُن وَيَعِن : بمعنى عرض ، وشذَّ عن الجمهور يَشُذُّ وَيَشِذُّ : انفرد ، وشطت الدار تَشُطُّ وتَشِطُّ : بمعنى بعدت ، وطَشّ المزن يَطُش ويَطِش : أمطر دون الرش ، وألّ السيف يَؤُل وَيَئِل : لمع . (*)

(١) يأتي المضاعف من الباب الأول والثاني والرابع ، و(يسرُّه) أصله (يسْرُرُ) على وزن (يفْعُل) ، و(يفِرّ) (يفرِر) على وزن (يفعِل) ، و(يعضّ) (يَعضَضُ) على وزن (يَفْعَل) .

(٢) يأتي من كل الأبواب إلا الباب السادس ، و(تأهَّب) من (أهب) استعد ، و(الأسَل) من (أسُل) الطويل . « مختار الصحاح » مادة (أهب وأسل) .

(٣) يأتي من الباب الثاني والثالث والرابع والخامس ، والفعل (وأى) مضارعه (يَوْئي) على وزن يفعِل ، والوَأْي : الوعد ، والوَأَي بالتحريك : حمار الوحش . « المختار » مادة (وأي) .

(٤) أي : من برأ المريض ، وهذه إحدى لغاته ، وكذلك هنأ يهنئ في إحدى لغاته . اهـ . (*)

(٥) يأتي من الأبواب كلها ما عدا الباب السادس ، قال في « اللسان » : وبرِئْتُ من المرض ، وبَرَأ=

٥ ـ **والمثال يجيء من خمسة أبواب** : من باب ضرب ، وفتح ، وفرِح ، وشَرُف ، وحسِب ، نحو : وعَد يعِد ، ووَهَل يَوْهَل ، وَوَجِل يَوْجَل ، وَوَسُم يَوْسُم ، وَوَرِث يَرِث[١] ، وقد ورد من باب نَصَرَ لفظة واحدة في لغةٍ عامِرِيَّةٍ وهي وَجَدَ يَجُد ، قال جرير[٢] :

٢ـ لـو شِئْـتِ قـد نَقَـعَ الفـؤادُ بشَـرْبَـةٍ تَـدَعُ الحـوائِـمَ لا يَجُـدْنَ غَلِيـلا[٣]

رُوِيَ بضم الجيم وكسرها ، يقول لمحبوبته : لو شئت قد رَوِي الفؤادُ بشربة من ريقك ، تترك الصَّوَادِيَ ؛ أي : العطاش ، لا يَجِدن حرارة العطش .

٦ـ **والأجوف يجيء من ثلاثة أبواب** : من باب نَصَر ، وضرب ، وفرِح ، نحو : قال يقول ، وباع يبيع ، وخاف يخاف ، وغيِدَ يَغْيَد ، وعَوِر يعوَر ، إلا أن شرطه أن يكون في الباب الأول واوياً ، وفي الثاني يائياً ، وفي الثالث مطلقاً[٤] ، وجاء طال يطول فقط من باب شرُف .

= المريض يَبْرُؤ بَرْءاً وبروءاً ، وأهل العالية يقولون : بَرَأْتُ أبْرَأُ بَرْءاً وبُرُوءاً ، وأهل الحجاز يقولون : بَرَأْتُ من المرض بَرْءاً ، وسائر العرب يقولون : برِئْتُ من المرض ، وبَرَأْت أَبْرُؤُ عند سيبويه والمازني وغيرهما من البصريين ، مادة (برأ) (١/ ٣١) .

(١) يأتي من الأبواب الستة ما عدا الباب الأول ، و(يَعِد) أصلها (يَوْعِد) حذفت الواو طلباً للخفة ؛ لوقوعها بين الياء المفتوحة قبلها والكسرة بعدها ، ومثلها (يَرِث) ، قال في « المختار » : (وسُم) الرجل من باب ظرُف ، و(وساماً) جَمُل جمالاً . مادة (وسم) .

(٢) جرير بن عطية بن حذيفة الخطَفى من تميم يكنى (أبا حَزْرَة) من أشعر أهل زمانه ، ولد سنة (٢٨هـ) في اليمامة ومات بها سنة (١١٠ هـ) كان هجاءً ولم يثبت أمامه إلا الأخطل والفرزدق . وكان من أغزل الناس شعراً ، له ديوان مطبوع ، وله نقائضه مع الفرزدق مطبوع في ثلاثة أجزاء . « الشعر والشعراء » لابن قتيبة (ص ١٠٨) ، « الأعلام » للزركلي (٢/ ١١٩) .

(٣) البيت في « ديوانه » (ص ٤٥٣) ، وهو من شواهد « شرح الشافية » (١/ ١٣٢) ، و« الأشموني » (٤/ ٣٤١) ، و« شرح الملوكي » (ص ٤٩) ، و« الممتع » (٢/ ٤٢٧) ، ويروى : تَدَعُ الصوادي ، جمع صادية ، وهي العطشى . والشاهد فيه : ضم عين المضارع من (وَجَد) المثال ، والقياس الكسر ، كما في قوله تعالى : ﴿ فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ ﴾ [البقرة : ١٩٦] ، وهي لغة شاذة قياساً واستعمالاً ، و(نقع) : رَوَى ، و(الحوائم) جمع حائم ، الإبل العطاش جداً ، و(غليلاً) عطشاً .

(٤) يأتي الأجوف من الباب الأول والثاني والرابع ، فمن الأول : (قوَل يقْوُل) بالواو في الماضي والمضارع ، ومن الثاني : (بيَع يَبْيِع) بالياء فيهما ، ومن الباب الرابع : (خاف يخاف) بالألف =

٧ـ والناقص يجيء من خمسة أبواب : من باب نصر ، وضرب ، وفتح ، وفرح ، وشرُف ، نحو : دعا ، ورَمى ، وسعَى ، ورضيَ ، وسرُوَ ، ويشترط في الناقص من الباب الأول والثاني ، ما اشترط في الأجوف منهما[(١)] .

٨ ـ واللفيف المفروق يجيء من ثلاثة أبواب : من باب ضرب ، وفرح ، وحسب ، نحو : وَفَى يفِي ، ووجِيَ يَوْجَى ، وولِيَ يَلِي[(٢)] .

٩ـ واللفيف المقرون يجيء من بابي : ضرب ، وفرح ، نحو : روَى يرْوِي ، وقوِيَ يقْوَى ، ولم يرد يائيَّ العين واللام إلا في كلمتين من باب فرح ، هما : عَيِيَ ، وحَيِيَ[(٣)] .

الرابع : الفعل الأجوف :

ـ إن كان بالألف في الماضي ، وبالواو في المضارع ؛ فهو من باب نصَر ، كقال يقول ، ما عدا طال يطول ، فإنه من باب شرُف .

ـ وإن كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع ؛ فهو من باب ضرَب كباع يبيع .

ـ وإن كان بالألف أو بالياء أو بالواو فيهما ؛ فهو من باب فرِح ، كخاف يخاف ، وغَيِد يَغْيَد ، وعوِر يعوَر .

والناقص :

ـ إن كان بالألف في الماضي، وبالواو في المضارع؛ فهو من باب نصر، كدعا يدعو.

ـ وإن كان بالألف في الماضي ، وبالياء في المضارع ؛ فهو من باب ضرب ،كرمى يرمي .

= فيهما ، و(غيد يغيَدُ) بالياء فيهما ، و(عورَ يعوَر) بالواو فيهما ، و(طَوَلَ يطْوُل) بالواو فيهما ، من الباب الخامس : (شرُف) وزنهما : فَعُل يفعُل .

(١) يأتي الناقص من كل الأبواب ما عدا السادس منها ، ويشترط في الباب الأول : أن يكون واوياً ، وفي الثاني : أن يكون يائياً كما في (رمَيَ يرمِي) .

(٢) يأتي المفروق من الباب الثاني والرابع والسادس ، والمقرون من الثاني والرابع ، ويفي ويلي : أصلهما : يَوْفِي ويَوْلِي ، حُذفت الواو من المضارع كما حُذفت من يعِدُ وَيَزِنُ .

(٣) عيي مضارعها : يعيا ، والعِيُّ : ضد البيان . وحيي مضارعها : يحيا ؛ من الحياة ضد الموت . « المختار » مادة (عيي ـ حيي) .

ـ وإن كان بالألف فيهما ؛ فهو من باب فَتَح ، كسعَى يسعَى .

ـ وإن كان بالواو فيهما ؛ فهو من باب شَرُف كسَرُوَ يَسْرُو .

ـ وإن كان بالياء فيهما ؛ فهو من باب حَسِب ، كولِيَ يَلي .

ـ وإن كان بالياء في الماضي وبالألف في المضارع ؛ فهو من باب فرح ، كرضِيَ يرضَى(١) .

الخامس : لم يرد في اللغة ما يجب كسر عينه في الماضي والمضارع إلا ثلاثةَ عَشَرَ فعلاً ، وهي : وثِقَ به ، ووجِد عليه ؛ أي : حزِن ، وورِث المال ، وورِع عن الشبهات ، وورِك ؛ أي : اضطجع ، وورِم الجُرح ووري المخ ؛ أي : اكتنز ، ووَعِق عليه ؛ أي : عَجِل ، ووفِق أمرَه ؛ أي : صادفه موافقاً ، ووقِه له ؛ أي : سمع ، ووَكِم ؛ أي : اغتمَّ ، ووليَ الأمر ، وومِق ؛ أي : أحبَّ .

وورَد أحد عشر فعلاً ، تُكْسَر عينها في الماضي ، ويجوز الكسر والفتح في المضارع ، وهي بَئِس ، بالباء الموحدة ، وحَسِبَ ، ووَبِق ؛ أي : هلك ، وَوَحِمَتِ الحُبْلَى ، ووحِرَ صدرُهُ ، وَوَغِر ؛ أي : اغتاظ فيهما ، وولِغ الكلب ، وولِه ، ووهِلَ ، اضطرب فيهما ، ويئِسَ منه ، ويبِسَ الغصن(٢) .

---

(١) دعا يدعو أصلهما : دعَوَ يدعُو ، قُلبت الواو ألفاً في الماضي لتحركها وانفتاح ما قبلها ، واستُثقلت الضمة على الواو فحذفت ، ووزنها : فعَل يفعُل . ـ رمى يرمي أصلهما : رمَيَ يرمِيُ ، قُلبت الياء في الماضي ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، واستُثقلت الضمة على الياء في المضارع فحذفت ، ووزنها : فعَل يفعِل .

ـ سرُوَ يَسْرُوْ حُذفت الضمة للثقل ، ووزنهما : فعُل يفعُل .

ـ وَلِيَ يَلي مضارعها : يَوْلي ، حُذفت الواو من المضارع ؛ لأنه مثال واوي فصار : يلي ، ووزنها : فَعِل يفعِل .

ـ رضيَ يرضى مضارعها يَرْضَيُ ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً ، ووزنها : فعِل يفعَل .

(٢) للتوسع انظر « شرح الشافية » (١/١٣٥) وما بعدها ، « المزهر » للسيوطي (٢/٣٧) ، « الممتع » (١/١٧٦) .

وحسب يحسَب بفتح السين وكسرها في المضارع بمعنى : يظُنّ ، وحسَب يحسُب من باب نصر بمعنى : يَعُدّ .

السادس : كون الثلاثيِّ على وزن معين من الأوزان الستة المتقدمة سماعيٌّ ، فلا يُعتمد في معرفتها على قاعدة ، غير أنه يمكن تقريبه بمراعاة هذه الضوابط ، ويجب فيه مراعاة صورة الماضي والمضارع معاً ؛ لمخالفة صورة المضارع للماضي الواحد كما رأيت ، وفي غيره تراعى صورة الماضي فقط ؛ لأن لكل ماضٍ مضارعاً لا تختلف صورته فيه(١) .

السابع : ما بُنِي من الأفعال مطلقاً للدلالة على الغَلَبة(٢) في المفاخرة ، فقياس مضارعه ضمّ عينه ؛ كسابقني زيد فسبقته ، فأنا أسبُقه ، ما لم يكن واويّ الفاء ، أو يائيّ العين أو اللام ، فقياس مضارعه كسر عينه ، كواثبته فوَثَبْته ، فأنا أثِبه ، وبايعتُه فبِعتُه ، فأنا أبيعُه ، وراميتُه فرمَيْته ، فأنا أرمِيه(٣) .

* * *

---

(١) يُفهم من ذلك أن مضارع غير الثلاثي قياسي ؛ لأنه إذا كان مبدوءاً بتاء زائدة فُتحت معه حرف المضارعة ، نحو : تعلّم يتعلَّم ، وإنْ لم يكن مبدوءاً بتاء زائدة كُسر ما قبل آخره وضُم حرف المضارعة في الرباعي ، نحو : يُدحرِج ويُكرِم ، وفُتح مع الخماسي والسداسي ، نحو : انكَسَرَ يَنكسِرُ ، واستخرج يَستَخرِج . انظر « شرح الشافية » (١/ ١٣٩) وما بعدها .

(٢) قال الرضي : ليس باب المغالبة قياسياً ، بحيث يجوز نقل كل لغة إليه . اهـ . [وللدّلالة : وردت بتثليث الدال] . (*)

(٣) باب المغالبة هذا سماعي ، قال في « شرح الشافية » (١/ ٧٠ـ ٧١) : ليس باب المغالبة قياسياً بحيث يجوز لك نقل كل لغة أردت ؛ لذا قال سيبويه : وليس في كل شيء يكون هذا . اهـ . وأثِبهُ : أصلها : أوْثِبُه حُذفت الواو منه كما حُذفت من مضارعه لأنها مثال واوي . وأبيعُه : أصلها : أبْيِعُه ، نقلت كسرة الياء إلى الباء وسكنت الياء فصارت : أبِيْعُه .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : عرِّف الفعل المجرَّد والمزيد ، واذكر أقسام كل منهما مع التمثيل .

س٢ : للثلاثي المجرَّد ستة أوزان اذكرها مضبوطة بالشكل مع التمثيل .

واذكر شروط ما له شرط منها ، وفيمَ يكثر استعماله ؟

س٣ : تمرين :

١ـ هاتِ مضارع الأفعال التالية مضبوطة بالشكل ، ومن أي أبواب الثلاثي المجرَّد ؟ وهي :

أخذ ـ وعد ـ مدَّ ـ شذَّ ـ أسر ـ أهب ـ أسُل ـ وأي ـ لؤُم ـ بَرَأ ـ هَنَأ ـ صَدِئ ـ جرُؤ ـ وهَل ـ وجِل ـ وشِم ـ ورِث ـ قال ـ باع ـ غَيِد ـ عَوِر ـ دعا ـ رمَى ـ سعَى ـ رَضِيَ ـ سَرُرَ ـ وفى ـ وجِيَ ـ ولِيَ ـ روَى ـ قوِي .

٢ـ هاتِ مضارع الأفعال التالية واضبطْ عينه بالشكل :

وثِق ـ وجِد ـ ورِث ـ ورِع ـ ورِك ـ ورِم ـ ورِي ـ وعِق ـ وقِه ـ وكِم ـ ولِي ـ ومِق ـ بئِس ـ حسِب ـ وبِق ـ وحِمَت الحبلى ـ وحِر ـ وغِر ـ ولِغ ـ ولِه ـ وهِل ـ يئِس ـ يبِس .

* * *

مشجر التقسيم الثالث للفعل

مشجر التقسيم الثالث للفعل
ينقسم إلى

- **مجرد**
  ما كانت جميع حروفه أصلية
  وهو قسمان
  - **ثلاثي**
    أبوابه:
    الأول: فَعَلَ يَفْعُلُ: نصر ينصر
    الثاني: فَعَلَ يَفْعِلُ: ضرب يضرب
    الثالث: فَعَلَ يَفْعَلُ: فتح يفتح
    الرابع: فَعِلَ يَفْعَلُ: فرح يفرح
    الخامس: فَعُلَ يَفْعُلُ: شَرُفَ يشرُف
    السادس: فَعِلَ يَفْعِلُ: حسِب يحسِب
  - **رباعي**
- **مزيد**
  ما زيد فيه حرف أو أكثر
  على حروفه الأصلية
  وهو قسمان
  - **ثلاثي**
  - **رباعي**

أوزان الرباعي المجرّد وملحقاتِه

للرباعيّ المجرّد وزن واحد ، وهو فَعْلَلَ[(١)] ، كدحرج يُدَحْرج ، ودَرْبَخَ[(٢)] يُدَرْبخ . ومنه أفعال نحتتها العرب من مُرَكَّبات ، فتُحفظ ولا يقاس عليها كبَسْمَلَ ، إذا قال : بسم الله ، وحَوْقَل إذا قال : لا حول ولا قوة إلا بالله ، وطَلْبَق إذا قال : أطال الله بقاءك ، ودمْعَزَ إذا قال : أدام الله عِزَّك ، وجَعْفَل إذا قال : جعلني الله فداءك[(٣)] .

---

(١) كون الرباعي المجرد على وزن واحد (فَعْلَلَ) هو ما جرى عليه أكثر النحويين والصرفيين . قال الأشموني نقلاً عن « الكافية » : جرت عادة النحويين ألاَّ يذكروا في أبنية المجرد فعل الأمر ، ولا فعل ما لا يُسم فاعله ، مع أن فعل الأمر أصل بنفسه اشتق من المصدر ابتداء ؛ كاشتقاق الماضي والمضارع منه . ومذهب سيبويه والمازني : أن يذكرا للرباعي ثلاث صيغ : صيغة الماضي (دَحْرَجَ) ، وما لم يُسمَّ فاعله (دُحْرِجَ) ، وصيغة الأمر (دَحْرِج) ، إلا أنهم استغنوا بالرباعي عن المصوغ للفاعل عن الآخَرَيْن لجريان هذه الصيغ الثلاث على سنن مطردة ، فبيان إحداهما بيان للأُخْرَيَيْن . اهـ « شرح الأشموني » (٤/ ٢٤٣) بتصرف ، وعلل السيوطي مجيء الرباعي على (فَعْلَلَ) فقال : لأنه قد ثبت أن الأول لا يكون ساكناً ، وأول الماضي لا يكون مضموماً في البناء للفاعل ، ولا مكسوراً للثقل ، فتعين الفتح ، ولا يكون آخره إلا مفتوحاً ، ولا يكون ما بينهما متحركاً كله ؛ لئلا يتوالى أربع متحركات ، ولا مسكناً كله ؛ لئلا يلتقي ساكنان ، ولا الثالث ؛ لعروض سكون الرابع عند الإسناد إلى الضمير ، فتعين أن يسكن الثاني . « همع الهوامع » (٢/ ١٦٠) .

(٢) قوله : (دربخ الرجل) : بالخاء المعجمة : إذا طأطأ رأسه وسوَّى ظهرَه [انظر « اللسان » مادة (دربخ) (٣/ ١٥)] . (*)

(٣) النحت لغة : القطع ، قال في « اللسان » : نحت الجبل ينحته : قطعه ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا فَٰرِهِينَ ﴾ [الشعراء : ١٤٩] ، « اللسان » (٢/ ٩٧) (نحت) ، واصطلاحاً : هو أن ، ينتزع من كلمتين أو أكثر كلمة ؛ للدلالة على معنىً مركب في معاني ما انتزعت الكلمة منه . وقد جاء في العربية على عدة وجوه أهمها :

أ - نحت من الجمل للدلالة على التحدث بهذه الجملة ، نحو : بسْمَل وحَمْدَل وحَوْقَل ، إذا قال : بسم الله ، والحمد لله ، ولا حول ولا قوة إلا بالله .

ب - نحت من علم مركب (مركب إضافي) للنسب إلى هذا العلم ، نحو : عَبْشَمي وعَبْدَرِيّ =

وملحقاته سبعة :

الأول : فَعْلَلَ ، كجَلْبَبَه ؛ أي : ألبسه الجِلباب .

الثاني : فَوْعَل ؛ كجَوْرَبهُ ؛ أي : ألبسه الجَوْرب .

الثالث : فعْوَل ؛ كرَهْوَك في مِشْيته ؛ أي : أسرع .

الرابع : فَيْعَل ؛ كَبَيْطَر ؛ أي : أصلح الدواب .

الخامس : فَعْيَلَ ؛ كشَرْيَف الزَّرعَ ، قطع شِريافه .

السادس : فَعْلَى ؛ كَسَلْقَى : إذا استلقى على ظهره .

السابع : فَعْنَلَ ؛ كقَلْنَسَه : ألبسه القَلَنْسُوة[١] .

والإلحاق : أن تزيد في البناء زيادة لتُلْحِقَه بآخر أكثر منه ، فيتصرف تصرُّفَه[٢] .

* * *

= ومَرْقَسيّ ، من عبد شمس ، وعبد الدار ، وامرئ القيس .

جـ ـ نحت كلمة من أصلين أو أصول مستقلة ؛ للدلالة على معنىً مركَّب في صورة ما من معاني هذين الأصلين ، أو هذه الأصول ، نحو : لَنْ ، منتزعة من (لا وأن) عند الخليل ، ونحو : هَلُمَّ منتزعة من (هل لك في كذا ؟) عند الفراء ، ونحو : هَرْوَل منتزعة من (هرب وولّى) ، ونحو : صَهْصَلق منتزعة من (صَهَل ، وصَلَق) .

للتوسع انظر « المزهر » (١/ ٤٨٢) ، « فقه اللغة » للثعالبي (ص ٣٧٨) ، « إصلاح المنطق » (ص ٣٠٣) ، « فقه اللغة » د . علي عبد الواحد (ص ١٨٠) .

(١) قال الشيخ مصطفى الغلاييني : وإنما كانت ملحق بدَحْرَجَ ؛ لأن مصدرها ومصدره متحدان في الوزن ، فمصدر (فَعْلَل) : (فَعْلَلَة) ، ومصدر (فَعْوَل) : (فَعْوَلَة) ، ومصدر (فَوْعَلَ) : (فَوْعَلَة) . « جامع الدروس العربية » (١/ ٢٣٠) .

وقد صارت هذه الأوزان ملحقة بزيادة اللام الثانية في الوزن الأول ، والواو في الثاني والثالث ، والياء في الرابع والخامس ، والألف في السادس ، والنون في السابع . « الممتع » (١/ ١٦٧) « الأشموني » (٤/ ٢٤٥) ، « المطلوب بشرح المقصود » (ص ٥١) .

(٢) انظر معناه في « شرح الشافية » (١/ ٥٢) .

وفائدته : أنه ربما يحتاج إلى تلك الكلمة في مثل ذلك التركيب في شعر أو سجع .

ودليله : ألا تكون تلك الزيادة في ذلك الموضع مطردة في إفادة معنى ؛ كالهمزة في (أكْبَر وأفْضَل) للتفضيل . « جامع الدروس العربية » (١/ ٢٣٠) .

مشجر أوزان الرباعي المجرد وملحقاته

مشجر أوزان الرباعي المجرَّد وملحقاته

وزنه

فعلل

نحو: دحرج يدحرج، ودربخ يدربخ

أفعال منحوتة على وزنه

نحو: بسمل: إذا قال: بسم الله

حوقل: إذا قال: لا حول ولا قوة إلا بالله

طلبق: إذا قال: أطال الله بقاءك

دمعز: إذا قال: أدام الله عزَّك

جعفل: إذا قال: جعلني الله فداءك

ملحقاته

وهي سبعة:

- الأول: فَعْلَلَ نحو: جلببته؛ أي: ألبسه الجلباب.
- الثاني: فوعل نحو: جوربه؛ أي: ألبسه الجوارب.
- الثالث: فَعْوَل نحو: رَهْوَك في مشيته؛ أي: أسرع.
- الرابع: فَيْعَل نحو: بيطر؛ أي أصلح الدواب.
- الخامس: فَعْيَلَ نحو: شريف الزرع، قطع شريافه.
- السادس: فَعْلَى؛ كسلقى: إذا استلقى على ظهره.
- السابع: فَعْنَل؛ كقلنسه: ألبسه القلنسوة.

أوزان الثلاثي المَزيد فيه

الفعل الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أقسام :

١ـ ما زيد فيه حرف واحد .

٢ـ وما زيد فيه حرفان .

٣ـ وما زيد فيه ثلاثة أحرف .

فغاية ما يبلغ الفعل بالزيادة ستة ، بخلاف الاسم ، فإنه يبلغ بالزيادة سبعة[(١)] ؛ لثِقل الفعل ، وخِفة الاسم ، كما سيأتي .

[الثلاثي المَزيد بحرف واحد]

فالذي زيد فيه حرف واحد ، يأتي على ثلاثة أوزان :

الأول : أَفْعَل ؛ كأكرم ، وأولَى ، وأعطى ، وأقام ، وآتى ، وآمن ، وأقرّ[(٢)] .

الثاني : فاعَلَ ؛ كقاتل ، وآخذ ، ووالى .

الثالث : فَعَّلَ بالتضعيف ؛ كفرَّح ، وزكَّى ، وَوَلَّى ، وبَرَّأ .

---

(١) مثاله : مَشْيوخاء جمع شيخ ، واشهيباب مصدر : اشهابّ ، وقد بلغت أوزان الأسماء بالزيادة نحواً من ثلاث مئة وزن على قول سيبويه ، وقد زاد الزبيدي عليه نحو ثمانين وزناً آخر ، وأما الأفعال : فلمزيد الثلاثي خمسة وعشرون وزناً ، وللرباعي ثلاثة أوزان . « الأشموني » (٤/ ٢٤٣) ، « شرح الشافية » (١/ ٦٧) .

(٢) (أقام) أصلها : (أقْوَم) نقلت حركة الواو إلى القاف ، فيقال : تحركت الواو بحسب الأصل ، وانفتح ما قبلها بحسب الحال ، فقُلبت ألفاً ، و(آتى وآمن) أصلهما : (أَأْتى وأَأْمن) أُبدلت الهمزة الثانية حرف مد من جنس الأولى .
و(أقرَّ) أصلها (أقْرَرَ) وإنما وجب الإدغام ؛ لأنه مضعَّف العين واللام .

[الثلاثي المَزيد بحرفين]

والذي زيد فيه حرفان يأتي على خمسة أوزان[١] :

الأول : **انفعَلَ** ؛ كانكسر ، وانشقّ ، وانقاد ، وانمحى .

الثاني : **افتعلَ** ؛ كاجتمع ، واشتقّ ، واختار ، وادَّعى ، واتَّصل ، واتَّقى ، واصطبر ، واضطرب[٢] .

الثالث : **افْعَلّ** ؛ كاحمرّ ، واصفرّ ، واعورّ ، وهذا الوزن يكون غالباً في الألوان والعيوب ، وندر في غيرهما ، نحو : ارْفضَّ عَرَقاً ، واخضلَّ الروض ، ومنه : ارْعَوَى[٣] .

الرابع : **تَفَعَّلَ** ؛ كتعلَّم وتزكَّى ، ومنه : اذَّكَّر[٤] واطَّهَّر .

الخامس : **تَفاعَلَ** ؛ كتباعَدَ وتَشَاوَرَ ، ومنه : تبارك وتعالى ، وكذا اثَّاقل ، وادَّارك[٥] .

[الثلاثي المَزيد بثلاثة أحرف]

والذي زيد فيه ثلاثة أحرف يأتي على أربعة أوزان[٦] :

---

(١) بزيادة الهمزة والنون في الوزن الأول ، والهمزة والتاء في الثاني ، والهمزة واللام المضعَّفة في الثالث ، والتاء والعين الثانية المضعَّفة في الرابع ، والتاء والألف في الخامس .

(٢) (اختار) أصلها (اختيَرَ) ، و(ادَّعى) أصلها (ادْتَعي) ، و(اتصل) أصلها (اوتصل) قُلبت الياء ألفاً في الأول منها ، وقُلبت التاء دالاً في الثاني ثم أُدغمت بأختها ، وقُلبت الواو في الثالث تاء ثم أُدغمت كذلك ، و(اصْطَبَرَ) أصلها (اصتبر) ، و(اضطرب) أصلها (اضترب) وقعت تاء الافتعال بعد حرف من حروف الإطباق فقُلبت طاء .

(٣) أصله : ارعوو ، قدموا الإعلال على الإدغام لخفته ، كما قدموه في قوي . اهـ . (*)

(٤) الأصل في ذلك تذكر ، وتطهر ، وتثاقل ، وتدارك ، قُلبت التاء في الجميع من جنس الحرف الثاني ، وأُدغم المثلان ، فاجتُلبت همزة الوصل . (*)

(٥) (اثّاقَلَ وادَّارك) أصلهما : تثاقل وتدارك ، أُبدلت التاء في الأول ثاء وفي الثاني دالاً ، ثم أُدغم المثلان واجتُلبت همزة الوصل للضرورة ، ووزنهما (تَفَاعَلَ) عند سيبويه نظراً للأصل قبل التغيير والإدغام ، و(افّاعَلَ) عند الأخفش نظراً لما آلت إليه الكلمة بعد الإدغام .

(٦) بزيادة الهمزة والسين والتاء في الوزن الأول ، واستقام : أصلها استقْوَم نُقلت حركة الواو إلى القاف =

الأول : اسْتَفْعَلَ ؛ كاستخرج ، واستقام .

الثاني : افْعَوعَلَ ؛ كاغْدَوْدَنَ الشَّعَر : إذا طال ، واعشوشب المكان : إذا كثر عُشْبه .

الثالث : افْعَالَّ ؛ كاحمارَّ واشهابَّ : قَوِيَت حُمرته وشُهْبته[١] .

الرابع : افْعَوَّلَ ؛ كاجْلَوَّذ : إذا أسرع ، واعلَوَّطَ ؛ أي : تَعَلَّق بعُنُق البعير فركبه .

[الرُّباعي المَزيد]

أوزان الرباعي المزيد فيه وملحقاتِه :

ينقسم الرباعي المزيد فيه إلى قسمين : ما زيد فيه حرف واحد ، وما زيد فيه حرفان .

فالذي زيد فيه حرف واحد ، وزن واحد ، وهو تَفَعْلَلَ كتدحرجَ .

والذي زيد فيه حرفان وزنان[٢] .

الأول : افْعَنْلَلَ ؛ كاحرنجم .

والثاني : افْعَلَلَّ ؛ كاقشعرَّ ، واطمأنَّ .

[ملحقات المَزيد بحرف واحد]

والملحق بما زيد فيه حرف واحد يأتي على ستة أوزان[٣] :

= قبلها ، ثم قُلبت ألفاً ، والهمزة والواو والعين الثانية في الوزن الثاني ، والهمزة والألف واللام الثانية في الثالث ، والهمزة والواو المشدَّدة في الرابع .

(١) الشُّهبة : البياض الغالب على السواد ، ومنه يقال : اشهابَّ رأسُه ، إذا غلب بياضه سواده . ويقال : كتيبة شهباء لما فيه من بياض السلاح والحديد في حال السواد ، وسَنَة شهباء : إذا كانت بيضاء من الجَدْب لا يُرى فيها خُضْرة . « اللسان » مادة (شهب) (١/ ٥٠٨) .

(٢) بزيادة الهمزة والنون في (احْرَنْجَمَ) يقال : احرنجم القوم : إذا اجتمع بعضهم إلى بعض . والهمزة واللام الثانية المضعَّفة في (اقْشَعَرَّ واطْمَأَنَّ) ، والقُشَعْريرة : الرِّعْدَة ، واقشعر جلد الرجل اقشعراراً فهو : مُقْشَعِرّ . « اللسان » مادة (قشعر) (٥/ ٩٥) . واطمأن عند سيبويه مقلوب (طَأْمن) ، وخالفه أبو عمرو ، ولكلٍّ وجهةُ نظر ودليل . « اللسان » مادة (طمن) (٣/ ١٦٨) .

(٣) بزيادة التاء واللام الثانية في الوزن الأول ، والتاء والواو في الثاني والرابع ، والتاء والياء في الثالث ، والتاء والميم في الخامس ، والتاء والألف في السادس . « الممتع » (١/ ١٦٨) ، « شرح الشافية » (١/ ٦٧) ، وعدَّها ابن عصفور في « الممتع » عشرة بزيادة الأوزان التالية : =

الأول : تَفَعْلَلَ ، كتجلببَ .

الثاني : تَفَعْوَلَ ، كترهوكَ .

الثالث : تَفَيْعَل ، كتشيطنَ .

الرابع : تَفَوْعَل ، كتجوربَ .

الخامس : تَمَفْعَل ، كتمسكنَ .

السادس : تَفَعْلَى ، كتسلقى .

[ملحقات المزيد بحرفين]

والملحق المزيد فيه حرفان ، وزنان[١] :

الأول : افْعَنْلَلَ ، كاقعنسَسَ .

والثاني : افْعَنْلَى ، كاسلنقى .

والفرق بين وزنَي احرنجم واقعنسَس : أن اقعنسَس إحدى لاميه زائدة للإلحاق ، بخلاف احرنجم ، فإنهما أصليتان .

تنبيهان

الأول : ظهر لك مما تقدم أن الفعل باعتبار مادته أربعة أقسام : ثُلاثي ، ورُباعي ، وخُماسي ، وسداسي ، وباعتبار هيئته الحاصلة من الحركات والسّكَنات : سبعة وثلاثون باباً[٢] .

= تَفَعْنَل نحو : (تَقَلْنَس) ، وتَفَعَّلَت نحو : (تَعَفَّرت) ، وتفاعل نحو : (تغافل) ، وتَفَعَّل نحو : (تكرَّم) (١/ ١٦٨) مع ملاحظة أن ثاني المزيدين للإلحاق .

(١) بزيادة الهمزة والنون في الوزن الأول (اقْعَنْسَسَ) ، وزيادة السين الثانية للإلحاق ، والقَعَس : الثبات . واقعنسس البعير : إذا امتنع فلم يتبع صاحبه ، والمُقْعَنْسِسُ : الشديد ، وقيل : المتأخر . ويفرق بين وزني (احرنجم) و(اقعنسس) أن السين الثانية زائدة للإلحاق بـ(حرجم) الرباعي المجرد ، وأصلها : قعسس على وزن (فَعْلَلَ) والألف والنون مزيدتان على الملحق الرباعي ، والميم في الأول أصلية ؛ لأنها من (حَرْجَم) . « اللسان » مادة (قعس) (٦/ ١٧٨) ، وبزيادة الهمزة والنون في (اسلنقى) الذي زيدت ألفه للإلحاق .

(٢) ستة للثلاثي المجرَّد ، وثنتا عشرة لمزيده ، ووزن واحد للرباعي المجرَّد ، وسبعة ملحقاته ، =

الثاني : لا يلزم في كل مجرّد أن يستعمل له مَزِيد ، ولا في كل مَزِيد أن يستعمل له مُجَرَّد ، ولا فيما استُعْمِل فيه بعضُ المَزِيدات ، أن يستعمل فيه البعضُ الآخر ، بل المدار في كل ذلك على السّماع ، ويُستثنى من ذلك الثلاثي اللازم ، فتطَّرِدُ زيادة الهمزة في أوله للتعدية ، فيقال في ذَهَب : أَذْهَبَ ، وفي خَرَج : أخْرَجَ .

* * *

= وواحد للرباعي المزيد بحرف ، واثنان للمزيد بحرفين ، وستة ملحقات المزيد بحرف واحد ، واثنان ملحقات المزيد بحرفين .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : للرباعي المجرَّد وزن واحد ، وملحقاته سبع ، اذكرها مع التمثيل .

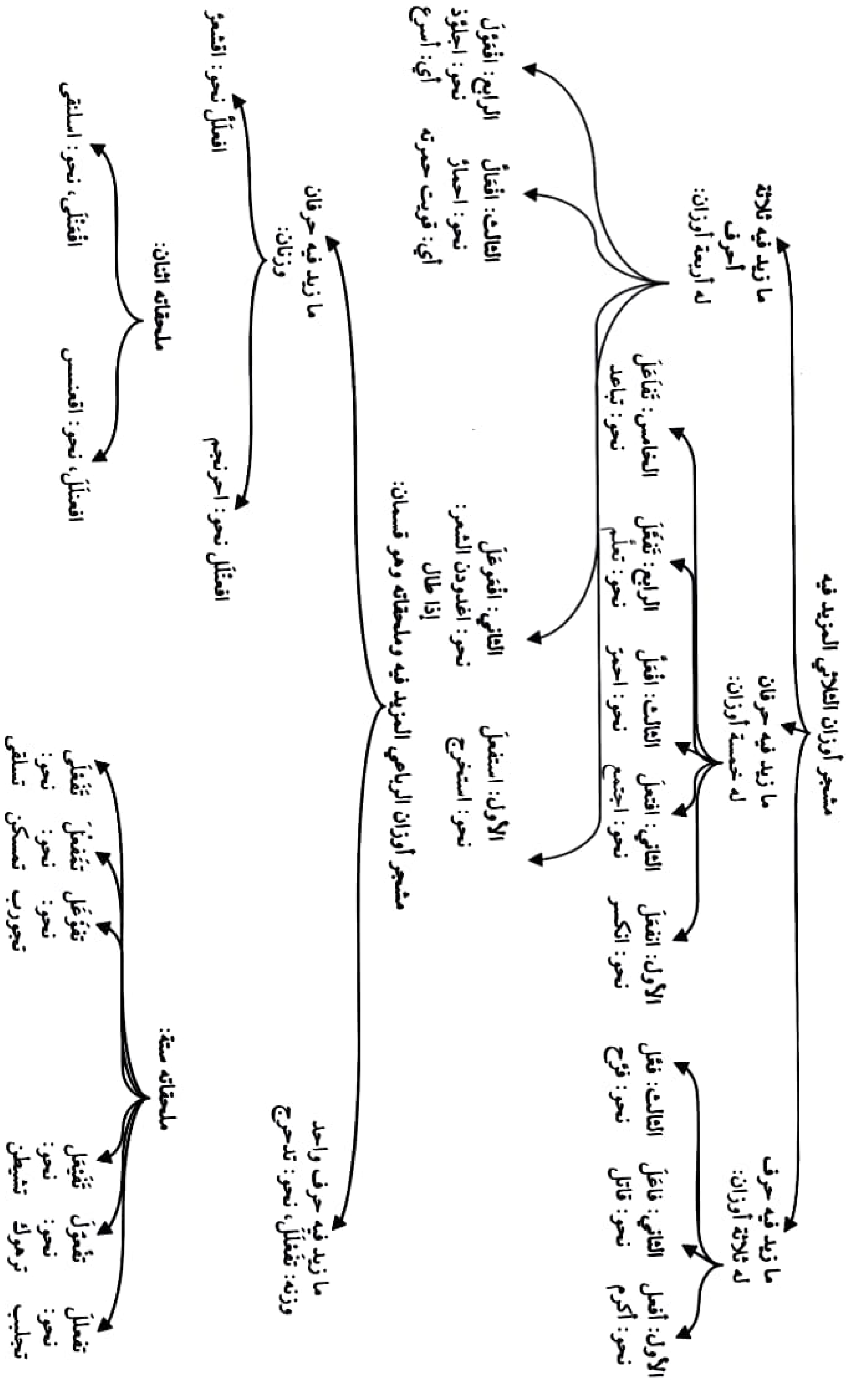
س٢ : اذكر أوزان الثلاثي المزيد بحرف واحد ، وبحرفين ، وبثلاثة مع التمثيل .

س٣ : اذكر أوزان الرباعي المزيد وملحقاته مع التمثيل .

س٤ : هل يلزم لكل مجرَّد مزيد ؟ ولكل مزيد مجرَّد ؟ وعلامَ الاعتماد في ذلك ؟ وهل الزيادة قياسية أو سماعية ؟

* * *

مشجر أوزان الثلاثي المزيد فيه



فصل
في معاني صيغ الزوائد(١)

١ـ أفْعَلَ تأتي لعدّة معان :

الأول : التَّعدية ، وهي تصيير الفاعل بالهمزة مفعولاً ، كأقمتُ زيداً ، وأقعدته ، وأقرأته ، الأصل : قام زيد وقعد وقرأ ، فلما دخلت عليه الهمزة صار زيد مُقاماً مُقْعداً مُقْرَأً ، فإذا كان الفعل لازماً صار بها متعدياً لواحد ، وإذا كان متعدياً لواحد صار بها متعدياً لاثنين ، وإذا كان متعدياً لاثنين ، صار بها متعدياً لثلاثة ، ولم يُوجد في اللغة ما هو متَعدٍّ لاثنين ، وصار بالهمزة متعدياً لثلاثة ، إلّا رَأَى وَعَلِم ، كرأى وعلم زيد بكراً قائماً ، تقول : أرَيْتُ أو أعلمتُ زيداً بكراً قائماً .

الثاني : صيرورة شيءٍ ذا شيءٍ ؛ كألبن الرجلُ وأتمرَ وأفلسَ : صار ذا لبَن وتمْر وفُلُوس .

الثالث : الدخول في شيء ، مكاناً كان أو زماناً ؛ كأشأم وأعرقَ وأصبحَ وأمسى ؛ أي : دخل في الشأم ، والعراق ، والصَّباح ، والمساء .

الرابع : السَّلْب والإزالة ؛ كأقذيتُ عين فلان ، وأعجمت الكتاب ؛ أي : أزلتُ القَذَى عن عينه ، وأزلتُ عُجْمَة الكتاب بِنَقْطِه .

---

(١) تكون الزيادة لأحد سبعة أشياء ، الأول : إفادة المعنى وهو الأهم ، الثاني : للإمكان كهمزة الوصل ، والثالث : لبيان الحركة كهاء السكت ، والرابع : للمد ككتاب وعجوز ، والخامس : للعوض كالتاء في عِدَة عوض عن الواو المحذوفة ، والسادس : لتكثير الكلمة كالألف في (قَبَعْثَرى) ، والسابع : للإلحاق كنون رعْشَنَ ملحق بجعْفر ، والمقصود في هذا الفصل الزيادة الدالة على معنىً معين ، بل قد تأتي لمعان متعددة على البدل كالهمزة في (أفعل) فتأتي للنقل ، والتعويض ، والصيرورة ، واعلم : أن هذه الزيادة ليست قياساً مطرداً ، بل هي مقصورة على السماع ، وما استعمل لمعنىً فلا يستعمل لغيره إلا حيث سمع استعماله فيه . انظر « شرح الشافية » (١/ ٥٢ ـ ٨٣) ، « الهمع » (٢/ ٢١٦) .

الخامس : مُصادَفَةُ الشيء على صفة ؛ كأحْمَدْت زيداً ، وأكرمته ، وأبخلته ؛ أي : صادفته محموداً ، أو كريماً ، أو بخيلاً .

السادس : الاستحقاق ؛ كأَحْصَدَ الزرعُ ، وأزْوَجَتْ هندٌ ؛ أي : استحقَّ الزرعُ الحَصاد ، وهندٌ الزَّواجَ .

السابع : التعريض ؛ كأرهنتُ المتاع وأبَعْتُهُ ؛ أي : عرّضته للرَّهن والبيع .

الثامن : أن يكون بمعنى اسْتَفْعَلَ ؛ كأعظمته ؛ أي : استعظمته .

التاسع : أن يكون مُطاوعاً لفَعَّل بالتشديد ، نحو : فطَّرته فأفطر ، وبشَّرْته فأبشر .

العاشر : التمكين ؛ كأحفرته النهرَ ؛ أي : مَكَّنته من حَفْره[١] .

وربما جاء المهموز كأصله ، كَسَرى وأسْرَى[٢] ، أو أغنى عن أصله لعدم وروده ، كأفلح ؛ أي : فاز[٣] ، وندر مجيء الفعل متعدياً بلا همزة ، ولازماً بها ، كنَسَلْتُ ريشَ الطائر ، وأنسلَ الريشُ ، وعرَضْتُ الشيءَ : أظهرته ، وأعرض الشيءُ بمعنى : ظهر ،

---

(١) هناك معان أُخر (لأفعل) لم يذكرها المؤلف رحمه الله تعالى ؛ منها :
١ـ الدعاء : نحو : أسقيتُه ؛ أي : دعوت له بالسقيا .
٢ـ الكثرة في الشيء : نحو : أَظْبَأَ المكان وأضَبَّ وأكْلَبَ وأفْيَلَ ؛ أي : كثرت ظِباؤه وضبابه وكلابه وفيَله .
٣ـ الهجوم : نحو : أَطْلَعْتُ عليهم ؛ أي : هجمت عليهم ، وأما : طلعت عليهم ، فمعناه بَدَوت لهم .
٤ـ الوجود : نحو أَبْصَرَهُ ؛ أي : دله على وجود المُبْصَر .
٥ـ الوصول نحو : أغفَلْتُه ؛ أي : وصلت غفلتي إليه .
للتوسع انظر « الممتع » (١/ ١٨٦) وما بعدها ، و« كتاب سيبويه » (٤/ ٦١) ، « شرح الشافية » (١/ ٨٦) وما بعدها .

(٢) قال في « شرح الشافية » (١/ ٨٧) : وقد يجيء (أفعل) لجعل الشيء نفس أصله إن كان الأصل جامداً ، نحو : أهديتُ الشيء ؛ أي : جعلته هديَّةً أو هَدْياً .

(٣) قال ابن فارس : (فلح) الفاء واللام والحاء أصلان صحيحان ، أحدهما : يدل على شَقٍّ ، والآخر على فوز وبقاء ، فالأول : فَلَحْتُ الأرض شققتها ، والأصل الثاني الفلاح : البقاء والفوز . « معجم مقاييس اللغة » مادة (فلح) (٤/ ٤٥٠) ، والمعنى أن (أفلح) مزيداً بهذا المعنى أغنى عن الثلاثي ، وإنما ورد الثلاثي (فَلَح) بمعنى شَقَّ ، ومنه (فلح الأرض) إذا شقها بالمحراث .

وكببت زيداً على وجهه ، وأكبَّ زيدٌ على وجهه ، وقَشَعَتِ الريحُ السحاب ، وأقشعَ السحابُ ، قال الشاعر[(١)] :

٣ـ كما أَبْرَقَتْ قوْماً عِطاشاً غَمامةٌ فلَمّا رأوْها أقْشَعَتْ وَتَجلَّتِ[(٢)]

٢ـ فَاعَلَ يكثر استعماله في معنيين :

أحدهما : التشارك بين اثنين فأكثر ، وهو أن يفعل أحدهما بصاحبه فعلاً ، فيقابله الآخر بمثله ، وحينئذ فيُنْسَب للبادىء نسبة الفاعلية ، وللمقابل نسبة المفعولية[(٣)] ، فإذا كان أصل الفعل لازماً ؛ صار بهذه الصيغة متعدِّياً ، نحو : ماشَيْتُه ، والأصل : مَشَيت ومشى[(٤)] ، وفي هذه الصيغة معنى المغالبة ، ويَدُلُّ على غَلَبَة أحدهما ، بصيغة (فَعَل)

---

(١) نسب البيت لكُثَيِّرعَزَّة كما في « أسرار البلاغة » (١/ ٢٢٠) ، و« زهر الآداب » (٢/ ٧١ـ ١٦٦) ، « نهاية الأرب » (١/ ٧٨) .

والشاهد فيه (أقشعت) وقد جاء لازماً مع وجود الهمزة في أوله ، وصنيع المؤلف في (أقشع وأنسل) وأخواتهما أنه من باب المطاوعة ، وقد صار بها الفعل لازماً ، وهذا من النادر ، والحق أن مطاوع قَشَع وكَبَّ ، انْقَشع وانْكَبَّ ، لا أقشع وأكبَّ ، قال في « اللسان » (١/ ٦٩٥) : (كبَّ الله عدو المسلمين ولا يقال : أكب) ، ومعنى البيت كما قال الجرجاني : هذا مثل يضرب فيما تظهر للمضطر إلى الشيء الشديد الحاجة إليه أمارة وجوده ، ثم يفوته ويبقى لذلك بحسرة وزيادة ترح ، انظر « أسرار البلاغة » (١/ ٢٢٠) ، و« شرح الشافية » (١/ ٨٨) .

(٢) قال دده خليفة : ترتقي هذه الأفعال إلى ثلاثة عشر فعلاً ، وعدَّ منها غير التي في الأصل : أنقض البعير ـ بالقاف والضاد المعجمة ـ وألأم ، وأظأرت الناقة ، وأنزفت البئر ، وأمرت الناقة ، وأسبق البعير ـ بالسين المهملة والباء الموحدة ـ وقلعه الله فأقلع ، وحجمه فأحجم . [انظر « أدب الكاتب » لابن قتيبة (ص ٣٥٣) ، و« الهمع » للسيوطي (٢/ ١٦١)] . (*)

(٣) نسبة الحدث إلى الفاعل واقعاً على المفعول صراحة ، ونسبته إلى المفعول واقعاً على الفاعل ضمناً ، وذلك نحو : ضارب زيد بكراً ، فالمضاربة واقعة على (بكراً) صراحة في المعنى وصناعة في اللفظ ، وهي كذلك منسوبة إلى (بكراً) المفعول به باعتبار أنها واقعة منه على زيد ، فكل واحد منهما فاعل من وجه ، ومفعول به من وجه آخر . « شرح الشافية » (١/ ٩٨) ، « الهادي إلى تصريف الأفعال » (ص ٣٩) بتصرف .

(٤) إن أخذت صيغة (فاعل) من فعل ثلاثي لازم صار متعدياً ، نحو : جالست خالداً ، وإن صيغت من متعدٍّ إلى مفعول واحد يصلح أن يكون فاعلاً اكتفي به ، ولا تتعدى إلى مفعول ثانٍ ، نحو : قاتل خالد العدوَّ ، وإن صيغت من فعل متعد إلى مفعول لا يصلح أن يكون فاعلاً تعدت إلى مفعول=

من باب نَصَر ما لم يكن واويّ الفاء ، أو يائيَّ العين أو اللام ، فإنه يَدُلُّ على الغَلبة من باب ضَرَب كما تقدم[(١)] ، ومتى كان (فَعَلَ) للدلالة على الغلبة كان متعدياً ، وإن كان أصله لازماً ، وكان من باب نصر أو ضرب على ما تقدم من أيّ باب كان .

وثانيهما : المُوالاة ، فيكون بمعنى أفعل المتعدّي ، كواليت الصوم وتابعته ، بمعنى أوليتُ ، وأتبعتُ بعضَه بعضاً .

وربما كان بمعنى فعَّلَ المضعف للتكثير ، كضاعَفْتُ الشيء وضعَّفته ، وبمعنى : فعَلَ ، كدافع ودَفع ، وسافر وسفَر[(٢)] ، وربما كانت المفاعلة بتنزيل غير الفعل منزلته ، كـ﴿ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ ﴾[(٣)] ، جُعِلت معاملتهم لله بما انطوت عليه نفوسهم من إخفاء الكفر ، وإظهار الإسلام ، ومجازاته لهم ، مخادعة .

٣ـ فَعَّلَ : يكثر استعمالها في ثمانية معان ، تشارك أفعل في اثنين منها ، وهما : التعدية ؛ كقوّمت زيداً وقعّدته[(٤)] ، والإزالة ؛ كجَرَّبتُ البعيرَ وقشَّرتُ الفاكهة ؛ أي :

= ثان يجوز وقوع الحدث منه ، نحو : (جاذبت زيداً الثوب) ، وذلك لأن الصيغة قد وضعت للمشاركة بين اثنين في حدث واحد واقع من كلٍّ منهما على الآخر . المصدر السابق نفسه ، و« المقتضب » (١/ ٧٢) .

(١) سبق ذلك في التنبيه السابع (ص ٦٨) .

(٢) انظر « شرح الشافية » (١/ ٩٩) ، وقد ذكر لـ (فاعل) معنىً آخر هو جعل الشيء ذا صفة ، نحو : صَاعَر خَدَّهُ ؛ أي : جعله ذا صَعَر وهو ميل الوجه ، وعاقبت فلاناً ؛ أي : جعلته ذا عقوبة ، كما زاد السيوطي في « الهمع » (٢/ ١٦١) ، معنى : (أفعل) نحو : باعدت الشيء وأبعدته ، وضاعفته ، وربما أغنى عنهما ؛ أي : عن (فَعَل وأفعل) ، نحو : بارك الله فيه ؛ أي : جعل فيه البركة ، وواريت الشيء ، بمعنى : أخفيته ، وانظر « الكتاب » لسيبويه (٤/ ٦٨) .

(٣) سورة البقرة : (٩) ، وفي « تفسير البيضاوي بحاشية الشهاب » (١/ ٣١) وما بعدها : (الخَدَع) أن توهم غيرك خلاف ما تخفيه له من المكروه ؛ لتنزلّه عما هو فيه أو عما هو بصدده ، والمخادعة تكون بين اثنين ، وخداعهم مع الله تعالى ليس على ظاهره ؛ لأنه لا تخفى عليه خافية ، وإنما صورة صنيعهم من إظهار الإيمان واستبطان الكفر ، وصنع الله معهم بإجراء أحكام المسلمين عليهم وهم عنده أخبث الكفار ، وامتثال الرسول ﷺ والمؤمنين أمر الله سبحانه وتعالى في إخفاء حالهم وإجراء حكم الإسلام عليهم مجازاة لهم بمثل صنيعهم صورة صنع المخادعين ، وهو إما استعارة تبعية في (يخادعون) ، وإما تمثيلية في الجملة . انتهى بتصرف .

(٤) التعدية تكون لمفعول واحد كما مثل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [البقرة : ٢٥٣] ، =

أزلت جَرَبه ، وأزلت قشرها(١) .

وتنفرد بستة : أولها : التكثير في الفعل ؛ كجوّل ، وطَوَّف : أكثر الجَوَلان والطَّوَفان ، أو في المفعول ؛ كـ : ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾(٢) ، أو الفاعل ؛ كموّتَتِ الإبلُ وبرَّكَتْ .

وثانيها : صيرورة شيءٍ شبه شيءٍ ؛ كقوَّسَ زيد وحَجَّرَ الطينُ ؛ أي : صار شِبه القوس في الانحناء ، والحجَرِ في الجمود .

وثالثها : نسبة الشي إلى أصل الفعل ؛ كفسَّقْت زيداً ، أو كفَّرتُه : نسبتُه إلى الفسق ، أو الكفر .

ورابعها : التوجُّه إلى الشيء ؛ كشرَّقْتُ ، أو غرَّبت : توجهت إلى الشرق ، أو الغرب .

وخامسها : اختصار حكاية الشي ؛ كهلَّل ، وسبَّح ، ولَبَّى ، وَأَمَّن : إذا قال : لا إله إلا الله ، وسبحان الله ، ولَبَّيْك ، وآمين .

وسادسها : قَبول الشيء ؛ كشفَّعتُ زيداً : قبلتُ شفاعته .

وربما ورد بمعنى أصله ، أو بمعنى تفعّل ؛ كولّى ، وتوَلَّى ، وفكَّر ، وتفكَّر ، وربما أغنى عن أصله لعدم وروده ؛ كعيّره إذا عابه ، وعجَّزَتِ المرأةُ : بلغت السن العالية(٣) .

= ولمفعولين : نحو عرّفتك الخير .

(١) ومنه قولك : قرّدت البعير ، وجلّدت الأضحية ، وقوله تعالى : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ : ٢٣] .

(٢) قال في « الكليات » (٢/ ٩٥) : التكثير يكون باعتبار العدد والكمية ويقابله التقليل ، والتكثير مستعمل في الذوات ، والإكثار في الصفات ، وعلى هذا يكون التكثير في ذات الفعل كما في جوَّل وطوَّف ، ويكون في الفعل الواقع على المفعول به كما في ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ﴾ [يوسف : ٢٣] ، وفي الفعل القائم بالفاعل ، نحو : مَوَّتَتِ الإبل ، إذا كثر فيها الموت ، وبركت ، إذا أناخت للركوب ، ومنها ما يكون متعدياً ، نحو : غَلَّقَ ، وقَطَّعَ ، وفَتَّحَ ، وَذَبَّحَ . انظر « الكتاب » (٤/ ٦٤) ، و« شرح الكافية » (١/ ٩٢) وما بعدها .

(٣) قال في « الهمع » (٢/ ١٦١) : وبمعنى : (فَعَل) ، كـ(قَدَرَ) بمعنى : قَدَّر ، وبَشَر بمعنى : بَشَّر ، وبمعنى : (تَفَعَّل) كولّى بمعنى : تولّى ؛ أي : أعرض ، وفكّر بمعنى : تفكَّرَ ، ويمّم =

٤ـ انْفَعَلَ : يأتي لمعنىً واحد ، وهو المطاوعة ، ولهذا لا يكون إلا لازماً ، ولا يكون إلا في الأفعال العِلاجية ، ويأتي لمطاوعة الثلاثي كثيراً ؛ كقطَعته فانقطع ، وكسَرته فانكسر ، ولِمطاوعة غيره قليلاً ؛ كأطلقته فانطلق ، وعدَّلته ـ بالتضعيف ـ فانعدل ، ولكونه مختصاً بالعلاجيات[١] ، لا يقال : علَّمته فانعلم ، ولا فهَّمته فانفهم[٢] .

والمطاوعة : هي قَبُولُ تأثير الغير[٣] .

٥ ـ افْتَعَلَ اشتهر في ستة معان : أحدها : الاتخاذ ؛ كاختتم زيد ، واختدم : اتخذ له خاتماً ، وخادماً .

وثانيها : الاجتهاد والطلب ؛ كاكتسب ، واكتتب ؛ أي : اجتهد وطلب الكسب والكتابة[٤] .

= بمعنى : تيمَّم ، والإغناء عنهما، نحو : عَرَّد من القتال ؛ أي : فرَّ ، وعَيَّره بالشيء ؛ أي : أعابه، وعَوّل عليه ؛ أي : اعتمد . انتهى بتصرف . وقد زادوا لها معاني أخرى ؛ منها : الدعاء له، نحو : سقّيته ؛ أي : قلت له : سَقْياً لك . للتوسع انظر « شرح الشافية » (١/ ٩٤) وما بعدها .

(١) العلاجيات : نسبة إلى العلاج ، وهو العمل الذي يكون فيه حركة حسية . (*)

(٢) قال في « اللسان » : والعلاج : المراس والدفاع ، وكل شيء زاولته ومارسته فقد عالجته . (علج) (٢/ ٣٢٦) ، ومفاده : أن الأفعال العلاجية التي تحتاج إلى مزاولة ومباشرة العمل مما يظهر أثره للعين ؛ كالقطع والكسر والانطلاق ، ولهذا لا يمكن وقوعه في الأفعال المعنوية ؛ كالعلم والفهم والخشية والخوف ؛ لأنها أفعال قلبية غير محسوسة .
وفي « الممتع » (١/ ١٩١) : واعلم أن (انفعل) إنما أصله من الثلاثي ، ثم لحقته الزيادات من أوله ، نحو : قطَعْتُه فانْقَطع ، وسرَحْتُه فانسَرح ، ولا يكاد يكون (فَعَل) منه إلا متعدياً حتى تمكن المطاوعة والانفعال ، ألا ترى أن (قطَعتُه ، وكسَرتُه) متعديان ، وانظر « الهمع » (٢/ ١٦٢) ، والأغلب أن (انفَعَل) يكون مطاوعاً لـ (فَعَل) ، وقد يجيء مطاوعاً لـ (أفْعَل) ، نحو : أزعَجْتَه فانزَعج ، وهو قليل . « شرح الشافية » (١/ ١٠٨) .

(٣) في « اللسان » : الطّوع نقيض الكَرْه ، ثم قال : والمطاوعة تُصيِّر الفعل المتعدي لازماً ، نحو : كسرتُ الزجاج فانكسَر ، فكسرت : نصب المفعول به (الزجاج) ، وأما انكسر : فهو لازم فاعله مستتر تقديره : هو ، ولم يطلب مفعولاً به .

(٤) أسماه ابن عصفور والسيوطي : التصرف ، ويعبر عنه بالتّسبب فاكتَسَبَ ؛ أي : تصرف واجتهد ، وأما كَسَب فأصاب خيراً من غير بذل جهد ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة : ٢٨٦]، « الممتع » (١/ ١٩٣)، « شرح الشافية » (١/ ١١٠)، و« الهمع » (٢/ ١٦٢).

وثالثها : التشارك ؛ كاختصم زيد وعمرو : اختلفا[1] .

ورابعها : الإظهار ؛ كاعتذر واعتظم ؛ أي : أظهر العُذر ، والعَظَمة .

وخامسها : المبالغة في معنى الفعل ؛ كاقتدر وَارتدَّ ؛ أي : بالغ في القدرة والردّة .

وسادسها : مطاوعة الثلاثيّ كثيراً ؛ كعَدَلته فاعتدل ، وجَمَعته فاجتمع .

وربما أتى مطاوعاً للمضعّف ومهموز الثلاثي ؛ كقرَّبته فاقترب ، وأنصفته فانتصف . وقد يجيء بمعنى أصله لعدم وروده ؛ كارتجل الخطبة ، واشتملَ الثوب[2] .

٦ـ افْعلّ[3] : يأتي غالباً لمعنىً واحد ، وهو قوة اللون أو العيب ، ولا يكون إلا لازماً[4] ؛ كاحمرَّ ، وابيضَّ ، واعورَّ ، واعمشَّ : قويت حمرته وبياضُه وعَوَرهُ وعَمَشُه .

---

(١) عبر في « الشافية » ، و« الممتع » ، و« الهمع » عن هذا الموضع بقولهم : وبمعنى تَفَاعَل ، نحو : اجْتَوروا ، واعتَونوا ؛ أي : تجاوروا وتعاونوا . المصدر السابق .

(٢) ارتجل الخطبة : إذا ابتدأها من غير تهيئة قبل ذلك ، واشتمل الثوب : إذا أداره على جسده حتى لا تخرج منه يده . « اللسان » مادة (رجل) (١١/ ٢٧٢) ، و(شمل) (١١/ ٣٦٨) ، والأصل فيهما (رجل وشمل) غير أن العرب لم تستعمله ثلاثياً ، واستغنوا بوزن (افتعل) عنه ثلاثياً ، وقد ذكر العلماء معاني أخرى لـ(افتعل) منها :

١ ـ أن تكون بمعنى (تفعَّل) نحو : ادَّخل وابتسم ، بمعنى : تدخَّل وتبسَّم .

٢ ـ الخطفة : كقولك : انتزعَ واستَلَب : أخذه بسرعة .

٣ ـ التخيير : نحو : انتخب وانتقى .

٤ ـ استفعل : نحو : اعتصم ؛ أي : استعصم . « الممتع » (١/ ١٩٤) ، « الهمع » (٢/ ١٦٢).

(٣) ذهب الخليل إلى أن وزن (افْعلَّ) فرع من (افْعالَّ) بدليل أنه ليس شيء من (افعلَّ) إلاَّ يقال فيه : (افعال) ، وهو اختيار ابن عصفور .

واعلم : أن (افعلَّ) لا يُصاغ من مضاعف العين ، فلا يُقال : رجل أحمم ؛ أي : لا رمح معه ، وأجازه أبو حيان في نحو : احْوَوَّ من الحوّة ، ولا يُبنى من معتل اللام ، فلا يقال : رجل ألْمَى ، أسمر الشفتين ، والغالب أن (افعلَّ) يكون في الألوان والعيوب اللازمة ، وقد يأتي من العيوب العارضة ، والغالب في (افعالَّ) أن يكون في الألوان والعيوب العارضة ، وقد يأتي من اللازمة ، وقد يأتيان لغيرهما ، نحو : اشعالَّ الرأس واشْعَلّ . انظر « شرح الشافية » (١/ ١١٢) ، « الهمع » (٢/ ١٦٢) ، « الممتع » (١/ ١٩٥) ، « ارتشاف الضرب » (١/ ٨٦) .

(٤) قال في « شرح الشافية » (١/ ١١٣) : وجميع الأبواب المذكورة يجيء متعدياً ولازماً إلا (انفعل وافعلَّ وافعالَّ) يريد أنها لا تكون إلا لازمة .

٧ ـ تَفَعَّل : تأتي لخمسة معان :

أولها : مطاوعة فَعَّل مضعف العين ؛ كنبَّهته فتنبَّه ، وكسَّرْته فتكَسَّرَ[(١)] .

وثانيها : الاتخاذ ؛ كتوسَّد ثوبه : اتخذه وسادة .

وثالثها : التكلُّف ؛ كتصبّر وتحلَّم : تكلَّف الصبر والحلم[(٢)] .

ورابعها : التجنُّب ؛ كتحرّج وتهجَّد : تجنب الحَرَج والهُجود ؛ أي : النوم .

وخامسها : التدريج ؛ كتجرَّعت الماء ، وتحفَّظت العلم ؛ أي : شربت الماء جرْعة بعد أخرى ، وحفظت العلمَ مسألة بعد أخرى ، وربما أغنت هذه الصيغة عن الثلاثيِّ لعدم وروده ؛ كتكلَّمَ وتَصدَّى[(٣)] .

---

(١) إن (فعَّل) هذا قد يكون للتكثير ، نحو : قطَّعتُه فتقطع ، أو للنسبة ، نحو : قيَّستُه فتقيَّسَ ، إذا نسبته إلى قيس ، ونزَّرته فتنزَّر ، إذا نسبته إلى نزار ، أو للتعدية ، نحو : علمته فتعلَّم ، والغالب فيما كان للتكثير أن يكون متعدياً ، ولا ننسى أن المطاوعة تجعل المتعدي لازماً . اهـ « شرح الشافية » (١/ ١٠٤) بتصرف .

(٢) المراد بالتكلف أن يجتهد الفاعل في تحصيل أصل الفعل ليتصف به ، من غير أن يقصد إظهار ذلك إيهاماً على غيره أن الصفة فيه ، والفرق بين التكلف في (تفعَّل) و(تفاعل) الآتي أنه في الأول يريد الفاعل حصوله حقيقة لا إيهاماً ، وأما في الثاني : فلا يريد الحقيقة ولا يقصدها ، بل يريد أن يوهم على الناس لغرض له . « المقنع في تصريف الأفعال » (ص ٣٠) .

(٣) المراد أنه لم يرد (كَلَمَ) ثلاثياً بمعنى الكلام ، ولا (صَدَى) بمعنى تصدَّى ، وإنما استُعملا ثلاثيان بمعنىً آخر .

تنبيه

اعلم : أن العلماء قد ذكروا معاني أخرى لوزن (تفعَّل) منها :

١ـ الصيرورة ، نحو : تأهّل وتأسّف ؛ أي : صار ذا أهل وأسف .

٢ـ بمعنى (استفعل) الدال على الطلب ، نحو : تنجَّزته ؛ أي : استنجزته ، أو الدال على الاعتقاد في الشيء أنه على صفة أصله ، نحو : استعظمته وتعظّمتُه ؛ أي : اعتقد فيه أنه عظيم .

٣ـ بمعنى (فَعَل) نحو : تبيّن وبان ، وتعدَّى وعَدَاه إذا جاوزه .

٤ـ الخَتْل : نحو : تغفّله ؛ أي : أراد أن يختله عن أمر يعوقه عنه ، ونحو : تملَّق .

٥ـ التوقع : نحو : تخوَّفه ؛ لأن مع التخوف توقع الخوف .

٦ـ التكثير ، نحو : تَعَطَّينا ، في « اللسان » عن سيبويه : تعاطينا وعطَّينا فتعاطينا من اثنين ، وتعطَّينا بمنزلة غلّقت الأبواب ، يريد أنه يفيد التكثير ، والتعاطي والتناول والجرأة على الشيء ؛ =

٨ ـ تَفَاعَلَ اشتهرت في أربعة معان :

أولها : التشريك بين اثنين فأكثر ، فيكون كل منهما فاعلاً في اللفظ ، مفعولاً في المعنى ، بخلاف فاعَلَ المتقدم[١] ، ولذلك إذا كان فاعَلَ المتقدِّم متعدياً لاثنين ، صار بهذه الصيغة متعدياً لواحد ، كجاذب زيد عَمراً ثوباً ، وتجاذب زيد وعمرو ثوباً . وإذا كان متعدياً لواحد صار بها لازماً ؛ كخاصم زيد عمراً ، وتَخاصم زيد وعمرو .

ثانيها : التظاهر بالفعل دون حقيقته ؛ كتَنَاوَمَ وتَغَافَلَ وتعَامَى ؛ أي : أظهر النوم والغفلة والعَمَى ، وهي مُنتفية عنه ، قال الشاعر[٢] :

= من عطا الشيء يعطوه إذا أخذه وتناوله . انظر « اللسان » مادة (عطا) (١٥/ ٧٠) ، وانظر « الممتع » (١/ ١٨٤) ، و« شرح الشافية » (١/ ١٠٦) ، و« الهمع » (٢/ ١٦٢) .

(١) اعلم : أنه لا فرق بين (فاعل وتفاعل) في إفادة كون الشيء مشتركاً بين اثنين فصاعداً ، بل الفرق بينهما من حيث التعبير عن المقصود ، ومن حيث إن صيغة (فاعل) لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظاً ، والاشتراك فيهما معنىً ، فإذا قلت : ضارب زيد عمراً ، فمن الناحية اللفظية زيد : فاعل ، وعمراً : مفعول به ، ومن حيث المعنى كل منهما مفعول به ؛ لأن المضاربة واقعة من كل واحد منهما على الآخر .

وأما (تفاعل) : فهي للاشتراك في الفاعلية لفظاً ، وفيها وفي المفعولية معنىً ، فإذا قلت : تضارب زيد وعمرٌو ، كان زيد وعمرو مشتركان في الفاعلية لفظاً ؛ لأن عمراً معطوف على زيد ، وهذا يقضي المشاركة في الحكم ، وكان كل منهما مفعول به معنىً ؛ لأن المضاربة واقعة من كل واحد منهما على الآخر ، كما أن بناء (تفاعل) ينقص مفعولاً عن بناء (فاعل) ، فإذا قلت : جاذب زيد عمراً ثوباً ، كان الفعل (جاذب) متعدياً لمفعولين ، وإذا قلت : تجاذب زيد وعمروٌ ثوباً صار المفعول الأول (عمراً) معطوفاً ، وبقي (تجاذب) متعدياً لمفعول واحد ، هذا إذا كان (فاعل) متعدياً لمفعولين ، فإذا كان متعدياً لواحد نحو : شاتم بكر خالداً ، فلو قلت فيه : تشاتم بكر وخالدٌ ، صار الفعل (تشاتم) لازماً .

إذاً فوزن (تفاعل) تَنقص (فاعل) دائماً مفعولاً به ، وهذا سبب من أسباب لزوم الفعل المتعدي . اهـ . « شرح الشافية » (١/ ١٠٠ ـ ١٠٢) ، وانظر وزن (فاعل) من هذا الكتاب (ص ٨٣) بتصرف .

(٢) البيت في « تهذيب التوضيح » دون نسبة (ص ٤٠) ، والغباء : عدم الفطنة ، والمتغابي : المتظاهر بعدم الفطنة للأمور من حوله ، والمعنى : أن الغبي حقيقة لا يصلح أن يكون سيداً في قومه ، وإنما الذي يصلح لذلك الفطن الحذق في الأمور ، ومع ذلك فهو يظهر الغباء ويبطن الدهاء والمكر .

٤- ليسَ الغَبِيُّ بسيِّدٍ في قومِهِ لكنّ سيِّدَ قَومِهِ المتغابي

وقال الحريري[١] :

٥- ولما تعامَى الدهرُ وهو أبو الوَرَى عن الرُّشْدِ في أنحائِهِ ومقاصِدِهْ[٢]
تعامَيْتُ حتى قِيلَ إني أخو عَمَى ولا غَرْوَ أن يَحْذُو الفَتى حَذْوَ وَالِدِهْ

وثالثها : حصول الشيء تدريجياً ؛ كتزايد النيلُ ، وتواردت الإبل ؛ أي : حصلت الزيادة والوِرد بالتدريج شيئاً فشيئاً .

ورابعها : مطاوعة فاعَلَ ؛ كباعدته فتباعد[٣] .

---

(١) **الحريري** : هو القاسم بن علي البصري ، أديب لغوي نحوي ناظم وناثر ، ولد بقرية من أعمال البصرة سنة (٤٤٦هـ) ، وقرأ على علمائها وتخرج عليهم ، توفي بالبصرة سنة (٥١٦هـ) من آثاره : « المقامات » ـ ديوان شعره ، ومؤلفات أخرى . « معجم المؤلفين » (٨/ ١٠٨) .

(٢) مقامات الحريري (ص ٦٢ـ٦٧) ، والدهر : الزمن ، وسمِّي أبا الورى ؛ لأن الناس أشبه بزمانهم منهم بآبائهم ، والورى : الخلق ، وأخو العمى ؛ أي : أعمى ، ولا غرو : لا عجب ، أن يحذو : أن يقصد الولد الاقتداء بأبيه والتشبه بأفعاله ، والشاهد في (تعامى ـ وتعاميت) بمعنى أنه تظاهر بالعمى .

(٣) أوضح الإستراباذي معنى المطاوعة في (فاعل) فقال : ليس معنى المطاوعة هو اللازم كما ظُنَّ ، بل المطاوعة في اصطلاحهم التأثر وقبول أثر الفعل ، فالتعليم أثر ، والتعلم تأثر وقبول لذلك الأثر ، أو كان لازماً ، نحو : كسّرته فانكسر ؛ أي : تأثر بالكسر ، فلا يقال في : تنازع زيد وعمرو الحديث ، إنه مطاوع ، نازع زيد عمراً الحديث ؛ لأنهما بمعنىً واحد .
وإنما يكون (تفاعل) مطاوعاً (فاعل) إذا كان (فاعل) لجعل الشيء ذا صلة ، نحو : باعدته ؛ أي : بعّدته ، فتباعد ؛ أي : بَعُدَ ، وإنما قيل لمثله مطاوعاً ؛ لأنه لما قبل الأثر فكأنه طاوعه ولم يمتنع عليه ، فالمطاوع في الحقيقة هو المفعول الذي صار فاعلاً في نحو : باعدت زيداً فتباعد ، فالمطاوع هو زيد لكنهم سمَّوا فعله المسند إليه مطاوعاً مجازاً . (١/ ١٠٣) . وأفعال المطاوعة كما قال المبرد : هي أفعال لا تتعدى إلى مفعول ؛ لأنها إخبار عما تريده من فاعلها ، وقد ذكر العلماء لـ (فاعل) معاني أخرى ؛ منها :
١- الطلب والقصد ، نحو : تقاربتُ من الشيء ، بمعنى : طلبت قربه .
٢- الاتفاق في أصل الفعل : لكن لا على معاملة بعضهم بعضاً بذلك ؛ كقول سيدنا علي رضي الله عنه : (تعايا أهل الله بصِفَتِه وذاتِه) ، والمعنى : أنهم اتفقوا في العي والعجز عن إدراك ذات الله تعالى . =

٩ـ اسْتَفْعَلَ كثر استعمالها في ستة معانٍ[١] :

أحدها : الطلب حقيقة ؛ كاستغفرت الله ؛ أي : طلبت مغفرته ، أو مجازاً ؛ كاستخرجت الذهب من المعدِن ، سُمِّيت الممارسةُ في إخراجه ، والاجتهادُ في الحصول عليه طلباً ، حيث لا يمكن الطلب الحقيقي .

وثانيها : الصَّيْرورة حقيقة[٢] ؛ كاستحجر الطينُ ، واستحصن المُهْرُ ؛ أي : صار حَجَراً وَحِصاناً ، أو مجازاً كما في المَثَل : (إنَّ البُغاث بِأرْضِنا يَسْتَنْسِرُ)[٣] .

أي : يصير كالنَّسر في القوة ، والبُـغاث : طائر ضعيف الطيران ، ومعناه : إن الضعيف بأرضنا يصير قوياً لاستعانته بنا .

وثالثها : اعتقاد صفة الشيء ؛ كاستحسنت كذا واستصوبته ؛ أي : اعتقدت حسنه وصوابه .

= ٣ـ بمعنى (أفعل) الرباعي نحو : تخاطأ بمعنى : أخطأ .

٤ـ وربما أغنى عن (فعل) الثلاثي ، نحو : تثاءب وتمارى . انظر « الممتع » (١/ ١٨٢) ، « الهمع » (٢/ ١٦٢) ، « شرح الشافية » (١/ ١٤٠) .

(١) الأكثر في صيغة (استفعل) أن تكون متعدية ، نحو : استحسنت الشيء ، واستخرجت المعدِن ، وقد تكون لازمة ، نحو : استقدم واستأجر ، وتبنى من فعل متعد ، نحو : استعصم واستعلم من (عَصَمَ وعَلِم) ومن فعل غير متعد ، نحو : استحسن واستقبح من (حسُن وقبُح) ، وبذلك يصبح الفعل اللازم متعدياً . للتوسع انظر « الممتع » (١/ ١٩٤) .

(٢) عبَّر كل من ابن عصفور والسيوطي عن الصيرورة بالتحويل من حال إلى حال ، و(صَيَر) كما قال ابن فارس : أصل في المرجع والمصير ، وفي « التاج » عن الزهري : صار على ضربين : بلوغ في الحال ، وبلوغ في المكان ؛ كقولك : صار زيد رجلاً ، وصار زيد إلى عمرو . مادة (صير) ، ومعناه أن زيداً تحول في ذاته فصار رجلاً ، وفي مكانه الذي انتقل إليه عند عمرو .

(٣) مَثَل يضرب للضعيف يصير قوياً ، وللذليل يعز بعد ذل ، والبُغَاث بتثليث الباء الموحدة ، والجمع : بِغْثَان ؛ مثل : غزال وغزلان ، ومن قال للذكر والأنثى : بغاثة ، فالجمع : بَغَاث ؛ مثل : نعامة ونَعام ، وهو طائر أغبر دون الرخمة ، وهو من ضِعَاف الطير ومما لا يصيد منها . ويستنسر يصير كالنسر : وهو طائر مشهور بقوته وعزّته . « مجمع الأمثال » للميداني (١/ ١٠) ، « حياة الحيوان » للدميري (١/ ١٩٤) ، « لسان العرب » مادة (بغث) (٢/ ١١٨) ، وهو من مشطور الرجز .

ورابعها : اختصار حكاية الشيء ؛ كاسترجع ، إذا قال : ﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴾(١) .

وخامسها : القوة ؛ كاسْتَهْتِرَ واستكبر ؛ أي : قوي هِتْرُه وكبره(٢) .

وسادسها : المصادفة ؛ كاستكرمت زيداً أو استبخلته ؛ أي : صادفته كريماً أو بخيلاً .

وربما كان بمعنى أفعَلَ ؛ كأجاب واستجاب ، ولمطاوعته ؛ كأحكمته فاستحكم ، وأقمته فاستقام(٣) .

ثم إن باقي الصيغ تدل على قوة المعنى ، زيادة على أصله ، فمثلاً : اعشَوْشَب المكانُ يدل على زيادة عُشْبه أكثر من عَشِب ، واخشوشَنَ يدلّ على قوة الخشونة أكثر من خَشُن ، واحمارَّ يدل على قوة اللون ، أكثر من حَمِر واحمرَّ ، وهكذا(٤) .

---

(١) بعض آية من سورة البقرة : (١٥٦) ، ومثل ذلك : استغفر ، إذا قال : أستغفر الله ، واستعاذ إذا قال : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم .

(٢) الهِتْرُ : الباطل والسَّقطُ من الكلام ، وتهاتر الرجلان : ادعى كل واحد على الآخر باطلاً ، وفي الحديث : « المستبَّان شيطانان يتهاتران ويتكاذبان ويتقاولان ويتقابحان في القول » . « أساس البلاغة » (٢/ ٣٦١) ، و« اللسان » (٥/ ٢٥٠) مادة (هتر) .

(٣) أصل أقمت أقْوَمْتُ : نُقلت فتحة الواو إلى القاف قبلها فصارت أقومت ، فيقال على ما هو مشهور : تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الحال ، فقُلبت ألفاً فصارت (أقامْتُ) التقى ساكنان فحُذفت الألف فصارت (أقمت) ، و(استقام) أصلها : استقْوَمَ نُقلت حركة الواو إلى القاف فصارت : استَقَوْم ، تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الحال فقُلبت ألفاً فصارت : استقام ، تبين من ذلك أن (أقمت) فيها إعلال بالنقل والقلب والحذف ، وأن (استقام) فيها إعلال بالنقل والقلب فقط .

تنبيه

قد جاء بناء (استفعل) لمعان أخرى ؛ منها :

١ـ الاتخاذ نحو : استعبد واستخدم ، إذا اتخذ عبداً وخادماً .

٢ـ (فَعَل) نحو : قرّ واستقر ، ومرّ واستمرّ .

٣ـ (تفعَّل) نحو : تعظّم واستعظم ، وتكبّر واستكبر .

٤ـ (افتعل) نحو : استقى واستسقى . « الممتع » (١/ ١٩٥) ، « الهمع » (٢/ ١٦٢) ، « المقنع » (٣١) .

(٤) هناك صيغ أخرى لم يذكرها المؤلف رحمه الله تعالى ، وإنما ذكر بعض أمثلتها ؛ منها : =

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : تأتي صيغة (فاعل) لمعنيين اذكرهما مع التمثيل .

س٢ : تأتي صيغة(تفعّل) لمعنى المطاوعة ،اشرح ذلك موضحاً معنى المطاوعة مع التمثيل .

س٣ : صيغة (تفاعل) اشتهرت في أربعة معان ، اذكرها مع التمثيل من الشواهد الواردة فيها .

س٤ : اذكر المعاني التي استُعملت فيها صيغ الزيادة فيما يلي :

أقمت زيداً ، ألبن الرجل ، أعجمت الكتاب ، أحمدت زيداً ، وأحصد الزرع ، أرهنت المتاع ، فطّرته فأفطر ، واليت الصوم ، قشّرت الفاكهة ، غلّقت الأبواب ، حجّر الطين ، اختتم زيد ، تحلّم خالد ، تهجّد بكر ، تغافل الحارس ، استرجع باسم ، استكرمت زيداً .

س٥ : اشرح معنى (الطلب والصيرورة) في صيغة (استفعل) مع التمثيل .

س٦ : وضِّح معنى (التشارك) في صيغتي (فاعل وتفاعل) وما الفرق بينهما في هذا المعنى ؟

* * *

= ١ـ (افْعَوعَل) ويجيء للمبالغة نحو : اعْشَوْشَب واخشَوْشَن وللصيرورة ، نحو : احقَوْقَف الهلال : إذا صار منحنياً ، واحلَوْلى الشيء : إذا صار حُلواً .

٢ـ (افعوّل) نحو : اعلوّط البعير : إذا علاه ، اجلوّذ : إذا أسرع في السير .

٣ـ (افعولل) نحو : اعشوجج البعير : إذا أسرع .

٤ـ (افعيّل) نحو : اهْبيّج الرجل : إذا تكبر .

٥ـ (افعنلى) نحو : اغرندى ، تقول : اغرندى عليه : إذا علاه بالشتم والضرب والقهر .

٦ـ (افعالّ) نحو : اسوادّ الشيء ، أو احمارّ : إذا قوي سواده أو حمرته . « الممتع » (١/ ١٩٥ـ ١٩٦) ، « شرح الشافية » (١/ ١١٢) ، « الهمع » (٢/ ١٦٢) .

مشجر معاني صيغ الزوائد

مشجر معاني صيغ الزوائد

أَفْعَلَ
ولها عدة معان:
١. التعدية
٢. صيرورة شيء ذا شيء
٣. الدخول في شيء مكانا أو زماناً
٤. السلب والإزالة
٥. مصادفة الشيء على صفة
٦. الاستحقاق
٧. التعريض
٨. أن يكون بمعنى: اسْتَفْعَلَ
٩. أن يكون مطاوعاً لفعَّل
١٠. التمكين

فَاعَلَ
يكثر استعماله في معنيين:
١. التشارك
٢. الموالاة

فَعَّلَ
يكثر استعماله في ثمانية معان:
١. التعدية
٢. الإزالة
٣. التكثير
٤. صيرورة شيء شبه شيء
٥. نسبة الشيء إلى أصل الفعل
٦. التوجه إلى الشيء
٧. اختصار حكاية الشيء
٨. قبول الشيء

انْفَعَلَ
ولها معنىً واحد
وهو: المطاوعة

افْتَعَلَ
اشتُهر في ستة معان:
١. الاتخاذ
٢. الاجتهاد والطلب
٣. التشارك
٤. الإظهار
٥. المبالغة في معنى الفعل
٦. مطاوعة الثلاثي كثيراً

افعلَّ
يأتي غالباً لمعنىً واحد
وهو قوة اللون أو العيب، ولا يكون إلا لازماً

تَفَعَّل
تأتي لخمسة معان:
١. مطاوعة فَعَّل
٢. الاتخاذ
٣. التكلّف
٤. التجنّب
٥. التدريج

تفاعل
اشتُهرت في أربعة معان:
١. التشريك بين اثنين فأكثر
٢. التظاهر بالفعل دون حقيقته
٣. حصول الشيء تدريجياً
٤. مطاوعة فاعل

اسْتَفْعَلَ
كثر استعمالها في ستة معان:
١. الطلب حقيقة
٢. الصيرورة حقيقة
٣. اعتقاد صفة الشيء
٤. اختصار حكاية الشيء
٥. القوة
٦. المصادفة

التقسيم الرابع للفعل
بحسب الجُمود والتصرُّف

ينقسم الفعل إلى جامد ومتصرّف :

فالجامد : ما لازم صورة واحدة[١] ، وهو إما أن يكون ملازماً **للمضي** ؛ كـ (ليس) من أخوات كان ، وكرَبَ من أفعال المقاربة ، وعَسَى وَحَرَى واخلولق من أفعال الرجاء ، وأنشأ وطفِق وأخذ وجعل وعَلِق ، من أفعال الشروع ، ونِعْمَ وحبَّذا في المدح ، وبئس وساء في الذم ، وخلا وعدا وحاشا في الاستثناء ، على خلاف في بعضها[٢] ، وإما أن يكون ملازماً **للأمرية** ؛ كهبْ وتعلَّمْ ، ولا ثالث لهما[٣] .

---

(١) بيَّن النحاة علة جمود الأفعال فقالوا : هي دلالتها على معنىً من المعاني التي وضعت لها الحروف ؛ كالنفي في (ليس) ، والترجي في (عسى) ، فشبه الفعل بالحرف ، يمنعه التَّصرُّف ، ويلزمه الجمود ، كما أن شبه الاسم بالحرف يمنعه الإعراب ويلزمه البناء ، فالجمود في الفعل ، والبناء في الاسم ، كلاهما مسبَّب عن الشبه بالحرف . انظر « المقتضب » (٤/ ١٧٣) وما بعدها . « جامع الدروس العربية » (١/ ٥٦) .

(٢) للتوسع انظر ما كتبه السيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٨٣) وما بعدها .

(٣) هَبْ : بلفظ الأمر بمعنى : افترض ، وعليه قول الشاعر :

فقلت أجرني أبا مالك   وإلا فهبني امرأ هالكاً

وتَعَلَّمْ : بمعنى : اعلم ، ومنه قول الشاعر :

تَعَلَّمْ شفاءَ النفس قهرَ عدوها   فبالغْ بلطف في التحيُّل والمكر

وزادوا (هاتِ وتعالَ) على الراجح من أنهما فعلا أمر ، وكذلك (هَلُمَّ) على لغة بني تميم . « الهمع » (٢/ ٨٣) ، « قطر الندى » (٣١/ ٣٢) ، « الأشموني » (٢/ ٢٤) .

تنبيه

لم يذكر المؤلف ما لازم المضارع من الأفعال الجامدة ، وقد مثلوا له بـ (يَهيطُ) بمعنى : يصيح ويضجّ . « الهمع » (٢/ ٨٣) ، وفي « اللسان » (٧/ ٤٢٤) : ما زال يهيط هَيْطاً ، أو في : هَيَاط ومَيَاط ؛ وهَيْطٍ ومَيْطٍ ؛ أي : في ضِجاج وجلبة ، مادة (هيط) .

والمتصرف : ما لا يُلازم صُورة واحدة[١] ، وهو إما أن يكون **تامّ التّصرّف** ، وهو ما يأتي منه الماضي والمضارع والأمر ؛ كنصر ودحرَج ، أو **ناقصه** ، وهو ما يأتي منه الماضي ، والمضارع فقط ؛ كزال يزَال ، وبرِحَ يبْرَحُ ، وفَتِىء يَفْتأ ، وانفكَّ ينفكُّ ، وكاد يكاد ، وأوشك يُوْشِك[٢] .

* * *

(١) يقال في تعريفه : هو ما اختلفت أبنيته ؛ لاختلاف زمانه ، نحو : نصَر ينصُر انصرْ . « الهمع » (٢/ ٨٣) .

(٢) ومن ناقص التّصرّف ما يأتي منه المضارع والأمر فقط ، نحو : يَدَعُ دَعْ ، ويَذَرُ ذَرْ ، ويَعِمُ عِمْ ، بمعنى : أنعم صباحاً . المصدر السابق ، و« جامع الدروس العربية » (١/ ٦٥) .

فصل
في تصريف الأفعال بعضِها من بعض[(١)]

[تصريف الفعل المضارع من الماضي]

كيفية تصريف المضارع من الماضي : أن يُزاد في أوله أحد أحرف المضارعة ، مضموماً[(٢)] في الرُّباعيّ ؛ كيُدحرج ، مفتوحاً في غيره ؛ كيَكتب ، ويَنطلِق ، ويَستغفر .

ثم إن كان الماضي ثلاثياً ، سُكِّنَتْ فاؤه ، وحُرِّكتْ عينه بضمة أو فتحة أو كسرة ، حسبما يقتضيه نصُّ اللغة ؛ كينصُر ، ويفتَح ، ويضرِب ، كما تقدم[(٣)] ، وإن كان غير ثلاثيّ ؛ بقي على حاله إن كان مبدوءاً بتاء زائدة ؛ كيتشارك ، ويتعلم ، ويتدحرج ، وإلا كُسِر ما قبل آخره ؛ كيُعَظِّم ، ويقاتِل ، وحذفت الهمزة الزائدة في أوله إن كانت ؛ كيُكْرِم ، وَيَسْتَخرج[(٤)] .

---

(١) لم يذكر المؤلف اشتقاق الماضي ، فعلى القول : بأن المصدر أصل المشتقات ، فهو مشتق من المصدر ، وله أوزان مختلفة ، فمنه : الثلاثي ، نحو : كتب ، والرباعي ، نحو : أكرم ، والخماسي ، نحو : انطلق ، والسداسي ، نحو : استخرج . « جامع الدروس العربية » (١/٢١٦) .

(٢) وربما كسر غير الياء من باب علم ، وفيما أول ماضيه همزة الوصل أو تاء المطاوعة ، نحو : تِنْطلق ، وتِستخرج ، وتِتغافل ، وتِتعلم ، واشتهر ذلك في لفظ : إخال . (*)

(٣) انظر ذلك في أوزان الثلاثي المجرد (ص ٥٩) وما بعدها .

(٤) أصل : يكرم يؤكرم ، بهمزة قطع بعد ياء المضارعة ، وأصل : يستخرج يوستخرج بهمزة وصل ، فحُذفت من الأول للخفة ، ومن الثاني للاستغناء عنها بياء المضارعة في التوصل إلى النطق بساكن الأول . وقد ورد شاذاً قول بعضهم : فإنه أهل لأن يُؤكرما . « الإنصاف » (١/١١) ، « شرح الشافية » (١/١٣٩) .

[تصريف الأمر من المضارع]

وكيفية تصريف الأمر من المضارع : أن يُحذَف حرفُ المضارعة ؛ كَعَظِّمْ ، وتشاركْ ، وتعلَّمْ ، فإن كان أول الباقي ساكناً زِيدَ في أوله همزة ؛ كانصُر ، وافتَحْ ، واضرِبْ ، وَأَكْرِمْ ، وانطلِق ، وَاستغفِرْ .

* * *

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : عرّف الفعل الجامد والمتصرّف ، واذكر أقسام كل منهما مع التمثيل .

س٢ : اذكر كيفية تصريف المضارع من الماضي ، وتصريف الأمر من المضارع مع التمثيل .

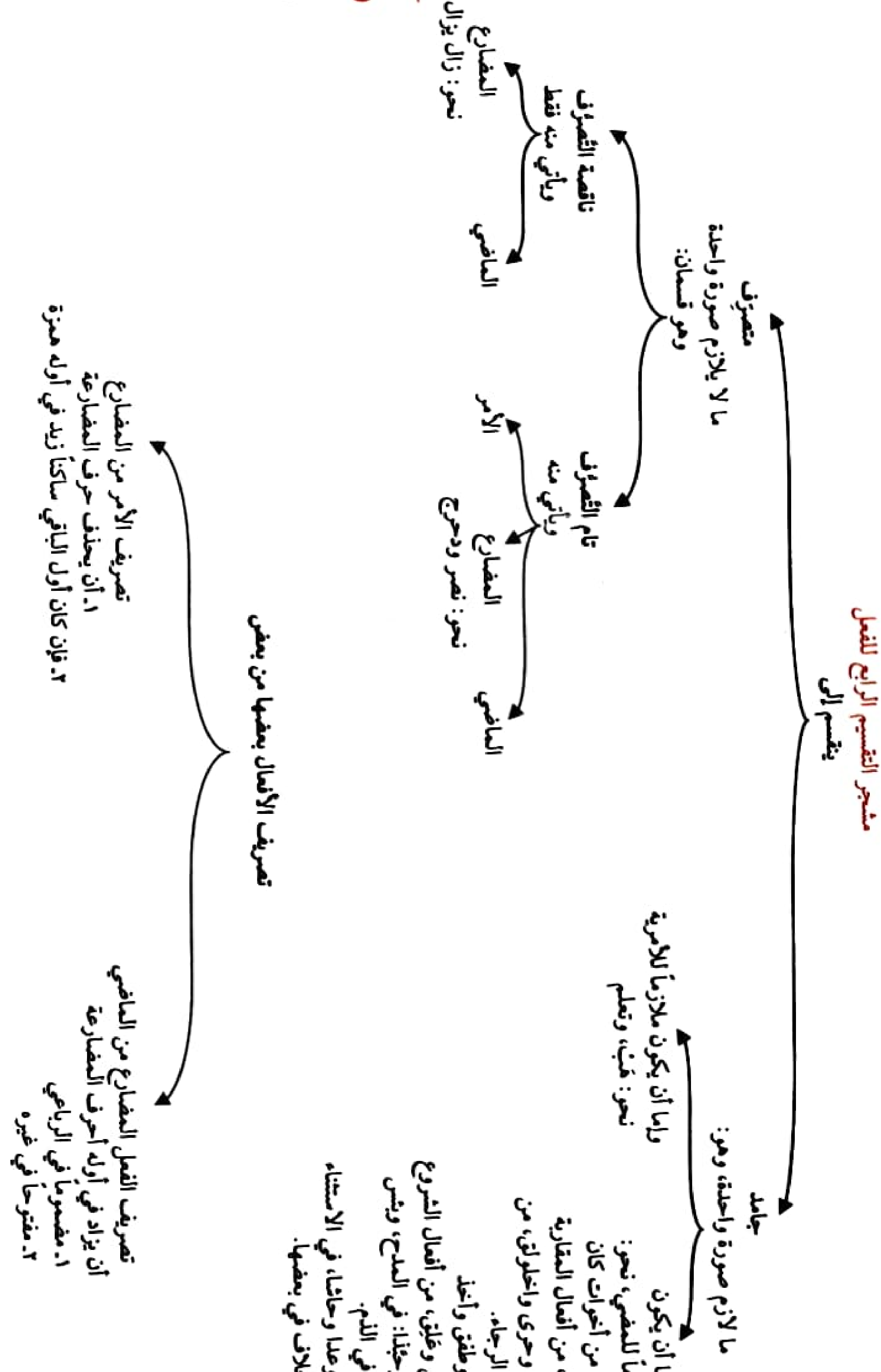
س٣ : تمرين :

هاتِ المضارع والأمر من الأفعال التالية مضبوطاً بالشكل :

أعطى ـ آمن ـ أكرم ـ شارك ـ خاف ـ أنار ـ طال ـ ولي ـ ادّكر ـ نأى ـ وجل ـ وعد ـ تناصح .

* * *

مشجر التقسيم الرابع للفعل



التقسيم الخامس للفعل
من حيثُ التعدّي واللزوم[١]

ينقسم الفعل إلى متعدٍّ ، ويُسمَّى : مجاوِزاً ، وإلى لازمٍ ، ويُسمَّى : قاصِراً[٢] .

الفعل المتعدِّي وعلاماته :

فالمتعدِّي عند الإطلاق : ما يُجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه ، نحو : حفظ محمد الدرس .

وعلامته :

١ ـ أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر[٣] ، نحو : زيد ضربه عمرو .

٢ ـ وأن يصاغ منه اسم مفعول تامٌّ ؛ أي : غير مقترن بحرف جَرٍّ أو ظرف ، نحو : مضروب[٤] .

---

(١) ينقسم الفعل إلى تام وناقص ، فالناقص كان وأخواتها ، وهذه لا توصف بتعد ولا لزوم . والتام ثلاثة أقسام :
آ ـ متعدٍّ : وهو الذي ينصب المفعول به بنفسه .
ب ـ ولازم : وهو الذي لا ينصب المفعول به بنفسه وقد ينصبه بواسطة .
جـ ـ ونوع مسموع : يستعمل تاماً ولازماً ، نحو : شكر ونصح ، تقول : شكرت للهِ ، وشكرتُ اللهَ ، ونصحت للعاقل ونصحته ، وهذا قسم قائم بنفسه . للتوسع انظر « التصريح » (١/ ١٦٧) ، « النحو الوافي » (١/ ١٥٠) .

(٢) سُمِّي المتعدي مجاوزاً ؛ لأنه جاوز الفاعل إلى المفعول ، وسمي اللازم قاصراً ؛ لأنه قصر عمله على رفع الفاعل فقط . « شرح ألفية ابن معط » (١/ ٤٧٥) .

(٣) هاء غير المصدر هي هاء المفعول به ، ولا تتصل إلا بالمتعدِّي ، وأما الهاء العائدة على المصدر ؛ فتتصل بالمتعدِّي ، نحو : الضرب ضربته زيداً ، وباللازم ، نحو : القيام قمتُه ؛ أي : قمتُ القيام . « ابن عقيل » (١/ ٥٣٤) .

(٤) ذكر المؤلف علامات المتعدي ولم يتعرض لعلامات اللازم ، وقد عدَّها ابن هشام في « التصريح »=

[أقسام المتعدِّي]

وهو على ثلاثة أقسام :

١ـ ما يتعدَّى إلى مفعول واحد ، وهو كثير ، نحو : حَفِظَ محمَّدٌ الدرسَ ، وفهِم المسألةَ .

٢ـ وما يتعدَّى إلى مفعولين ، إما أن يكون أصلهما المبتدأ والخبر ، وهو ظنَّ وأخواتها ، وإمَّا لا ، وهو أعطى وأخواتها .

٣ـ وما يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل ، وهو باب : أعلم وأرى[1] .

واللازم : ما لم يجاوز الفاعل إلى المفعول به ؛ كقَعَدَ محمدٌ ، وخَرَجَ عليٌّ .

وأسباب تعدي الفعل اللازم أصالة ثمانية[2] :

= اثنتي عشرة علامة ؛ اثنتان عدميتان ، وهما : ألاّ تتصل به هاء ضمير غير المصدر ، وألاّ يبنى منه اسم مفعول تام . انظرها (٢/ ٣٠٩) وما بعدها ، قال ابن مالك .

١ـ ولازم غيرُ المعدّى وحُتم	لزومَ أفعال السجايا كنهم
٢ـ كذا افعللّ والمضاهي اقعنسا	وما اقتضى نظافة أو دنسا
٣ـ أو عرضاً أو طاوع المعدّى	لواحد كمدّه فامتدّا

« شرح ابن عقيل » (١/ ٥٣٧) .

(١) اعلم : أن ليس في العربية فعل متعدٍّ إلى ثلاثة مفاعيل أصالة .
(وأعلم وأرى) أصلهما (علم ورأى) القلبيتان متعديان إلى مفعولين ، ثم تعديا إلى الثالث بعد دخول الهمزة عليهما ، وأما نبَّأ وأنْبَأ وأخواتهما ؛ فإنما عملت النصب لتضمنها معنى (أعلم ، وأرى) .
واعلم : أن نَبّأ وأخواتها لم تستعمل في العربية متعدية إلى ثلاثة مفاعيل صراحة إلا وهي مبنية للمجهول ، والشواهد على ذلك كثيرة ؛ منها : قول كعب بن زهير :

نُبِّئْتُ أنَّ رسولَ اللهِ أوعدني ... والعفوُ عندَ رسولِ اللهِ مأمولُ

وللتوسع انظر « الصبان على الأشموني » (٢/ ٤٠ ـ ١١٨) ، « التصريح على التوضيح » (١/ ٢٦٤ـ٢٧٥) .

(٢) اختلف في هذه الأسباب أقياسية هي أم سماعية ، وقد فصل السيوطي ـ رحمه الله تعالى ـ فيها القول في كتابه « همع الهوامع » انظر (٢/ ٨١ ـ ٨٢) .

الأول : الهمزة ؛ كأكرم زيدٌ عمراً .

الثاني : التضعيف ؛ كفرَّحت زيداً .

الثالث : زيادة ألف المفاعلة ، نحو : جالس زيد العلماء ، وقد تقدمت(١) .

الرابع : زيادة حرف الجرِّ ، نحو : ذهبتُ بعليٍّ .

الخامس : زيادة الهمزة والسين والتاء ، نحو : استخرج زيد المال .

السادس : التَّضْمين النحوي(٢) ، وهو أن تُشْرَبَ كلمة لازمة معنى كلمة متعدية ؛ لتتعدى تعديتها ، نحو : ﴿ وَلَا تَعْزِمُوا۟ عُقْدَةَ ٱلنِّكَاحِ حَتَّىٰ يَبْلُغَ ٱلْكِتَٰبُ أَجَلَهُۥ ﴾(٣) ، ضُمِّن تعزموا معنى تنْوُوا ، فعُدِّي تعديته .

السابع : حذف حرف الجر توسعاً(٤) ؛ كقوله :

---

(١) انظر الكلام على صيغة (تفاعل) من صيغ الزيادة (ص ٨٩) .

(٢) ومنه رحبتكم الطاعة ، وطلع بشر اليمن ، بضم العين فيهما ؛ أي : وسعتكم الطاعة ، وبلغ اليمن ، وليس في اللغة العربية فعل (مضموم العين) عُدِّي إلى المفعول بالتضمين غير هذين الفعلين . (*)

(٣) بعض آية من سورة البقرة (٢٣٥) ، قال البيضاوي : ذكر العَزْم مبالغة في النهي عن العقد ؛ أي : ولا تعزموا عقدَ عُقدِة النكاح ، وعن الشهاب الخفاجي : أي : لا تقصدوا قصداً جازماً . وقيل معناه : لا تقطعوا عقدها ، بمعنى : لا تُبرموه ولا تُلزموه . « حاشية الشهاب على البيضاوي » (٢/٣٢٣) .

(٤) توسعوا في الظروف والجر بالحروف ما لم يتوسعوا في غيرها ، وقد حذفوا الجار توسعاً وهو ما يعبر عنه (بنزع الخافض) أو (الحذف والإيصال) ، والأصل في ذلك أن يكون الفعل لازماً ، ثم يُعدَّىٰ بحرف الجر ، ثم يحذفون الجار وينصب الاسم على نزع الخافض . والنصب على نزع الخافض : سماعي مقصور على ما ورد في بعض الألفاظ عن العرب ، نحو : توجهت مكةَ ، وذهبت الشامَ ، والأصل توجهت إلى مكة وذهبت إلى الشام . وقياسي مع (أنّ وأنْ وكي المصدرية) إن أمن اللبس ، قال ابن مالك :

وعَدِّ لازماً بحرف جر ... وإنْ حذف فالنصب للمنجر

نقلاً وفي أنّ وأنْ يطَّردُ ... مع أمن لبس كعجبت أنْ يدوا

انظر « التصريح على التوضيح » (١/٣١٢ـ٣١٣) ، « الهمع » (١/٨١) ، « النحو الوافي » (٢/١٥٩) .

٦ـ تَمُـرُّونَ الـدِّيـارَ ولـم تَعُـوجـوا كـلامُكُـمُ عَلَـيَّ إذَنْ حَـرَامُ[١]

ويَطَّرد حذفه مع أنَّ وَأَنْ ، نحو قوله تعالى : ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾[٢] ، ﴿ أَوَعَجِبْتُمْ أَن جَآءَكُمْ ذِكْرٌ مِّن رَّبِّكُمْ ﴾[٣] .

الثامن : تحويل اللازم إلى باب نَصَرَ لقصد المغالبة ، نحو : قاعَدْتُه فقَعَدْتُه فأنا أقعُدُه ، كما تقدم[٤] .

والحق أن تعدية الفعل سماعية ، فما سُمعَتْ تعديته بحرف لا يجوز تعديته بغيره ، وما لم تُسمَع تعديته لا يجوز أن يُعَدَّى بهذه الأسباب ، وبعضهم جعل زيادة الهمزة في الثلاثي اللازم لقصد تعديته قياساً مطرداً ، كما تقدم[٥] .

وأسباب لزوم الفعل المتعدِّي أصالةً خمسة[٦] :

---

(١) البيت لجرير في « ديوانه » طبعة الصاوي (ص ٥١٢) ، ورواية صدره في « الديوان » : (أتمضُونَ الرُّسُومَ وَلا تُحَيَّا) ، والرواية الأخرى صحيحة ، والشاهد : تمرون الديار ؛ أي : بالديار ، أو على الديار ، ومثله قوله تعالى : ﴿ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ﴾ [الأعراف : ١٥٠] أي : عن أمر . « الأشموني » (٢/ ٩٧) . « الموصلي على ألفية ابن معط » (١/ ٤٨٦) . (*)

(٢) بعض آية من سورة آل عمران (١٨) .
والشاهد : حذف الجار مع أن من قوله : أنه لا إله إلا هو ، وهو حذف قياسي ، والتقدير : شهد الله بأنه . . . لأن الفعل (شهد) يتعدى بالباء ، واختلف في محل الكلام بعد حذف الجار ، فذهب الخليل إلى أن محله النصب على نزع الخافض ، وذهب الكسائي إلى أن محله الجر ، وقد حكاه سيبويه وأورد أمثلة على ذلك . « التصريح » (٢/ ٣١٣) ، « الهمع » (٢/ ٨١) .

(٣) بعض آية من سورة الأعراف (٦٣) .
والشاهد : حذف الجار قياساً مع (أن) بعد الفعل (عجب) ، والأصل : أوعجبتم من أن جاءكم . . وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر ، تقديره : أوعجبتم (مجيئكم) محله النصب على نزع الخافض ، أو الجر على الخلاف السابق في التعليق السابق .

(٤) انظر التنبيه السابع (ص ٦٨) .

(٥) لعله أراد ما تقدم من الحديث عن معاني صيغة (أَفْعَل) وأول معانيها التعدية ، انظر (ص ٧٨) ، و« المغني بحاشية الأمير » باب : الأمور التي يتعدَّى بها الفعل القاصر (٢/ ١١٧) .

(٦) هذه الأسباب عكس ما تقدم ، فإنها تجعل الفعل المتعدِّي لازماً ، وقد ذكرها ابن هشام في « المغني » عشرين سبباً في باب الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً . « المغني بحاشية الأمير » (٢/ ١١٥) .

الأول : التَّضمين ، وهو أن تُشْرب كلمة متعدية معنى كلمة لازمة لتصير مثلها ؛ كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾[(١)] ، ضمن يخالف معنى يَخْرُج ، فصار لازماً مثله .

الثاني : تحويل الفعل المتعدي إلى فَعُل بضم العين ؛ لقصد التعجب والمبالغة ، نحو : ضرُب زيد ؛ أي : ما أضْرَبَه[(٢)] ! .

الثالث : صيرورته مطاوعاً ؛ ككَسرته فانكسر ، كما تقدم[(٣)] .

الرابع : ضعف العامل بتأخيره ؛ كقوله تعالى : ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾[(٤)] .

الخامس : الضرورة ؛ كقوله[(٥)] :

---

(١) بعض آية من سورة النور (٦٣) .
والشاهد : دخول (عن) على المفعول به بعد الفعل (يخالفون) وهو متعدٍّ بنفسه ، ولكنه لما ضمن معنى (يخرج) عدي بها ؛ لأن الفعل (يخرج) يتعدى بـ(عن) وجعل بعضهم (عن) في مثل هذا الموضع زائدة ، وعدَّه بعضهم من الضرورة . « المغني بحاشية الأمير » (١/ ١٣١) ، و(٢/ ١١٦) « الهمع » (٢/ ٣٠) .
وللتوسع في معنى التضمين ، انظر ما كتبه عباس حسن في كتابه « النحو الوافي » ، وقد نقل أقوال العلماء فيه مفصلاً (٢/ ٥٦٤) وما بعدها .

(٢) سبب ذلك أن صيغة (فَعُل) لم تكد تستعمل إلا لازمة ، إذ لم يُسمع منها متعدِّياً إلا فعلان هما : رحُب وطَلُع ، نحو : رحُبتكم الدارُ ، بمعنى وسعتكم ، ونحو : إن بشراً طَلُعَ اليمنَ ، بمعنى : بلغ . « المغني بحاشية الأمير » (٢/ ١١٥) . وزاد بعضهم (بصُر) فإنه يتعدَّى في الأكثر بالباء ، نحو : (فَبَصُرْتُ به) وقد يتعدَّى بنفسه مباشرة ، نحو : بصُرْتُ السحابَ . « المصباح المنير » (بصر) (١/ ٦٩) ، « النحو الوافي » (٢/ ١٥٤) .

(٣) انظر صيغة (انفعل) من صيغ الزيادة (ص ٨٦) .

(٤) بعض آية من سورة يوسف (٤٣) .
والشاهد : زيادة اللام زيادة مطردة ، وقد كان الفعل متعدِّياً بنفسه إلى المفعول به (الرؤيا) ولكنه لما تقدم عليه ضعف عمله ، فعُدِّي باللام تقوية له . انظر : « المغني بحاشية الأمير » (١/ ١٩٢) ، « الجنى الداني » (ص ١٠٦) ، « اللامات » للزجاجي (ص ١٤٧) .

(٥) البيت لحسان بن ثابت في « ديوانه » (ص ٢١٣) ، والخريدة من النساء : البكر التي لم تمسس قط ، وقيل : الحيية الطويلة السكوت والتي لم تعنس ، والجمع خرائد وخُرَّد .
والشاهد : زيادة الباء في مفعول (تسقي) وهو متعدٍّ بنفسه إلى مفعولين ، فقال : (ببارد) وهو=

٧ـ تبَلَتْ[1] فؤادَكَ في المَنَامِ خَرِيدَةٌ   تَسْقِي الضَّجيعَ ببَارِدٍ بَسَّامِ

أي : تَسْقِيه[2] ريقاً بارداً .

* * *

= المفعول الثاني . والبيت من شواهد « الصبان » (٢/ ٩٦) ، « الجنى الداني » (ص ٥١) .

(١) بالمثناة الفوقية فالموحدة المفتوحة ؛ أي : أصابته بتبل ؛ أي : إسقام ، ويقال : أتبل بالهمزة . (*)

(٢) ويحتمل أنه ضمن تسقي معنى تشفي ، فعُدِّي بالباء ، أو تسقي الضجيع ريقها بفم بارد ريقه ، فيكون المفعول محذوفاً ، والباء للاستعانة . اهـ « صبان » (٢/ ٩٦) . (*)

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : عرِّف الفعل المتعدي ، وما علامته ؟ واذكر أقسامه مع التمثيل .

س٢ : عرِّف الفعل اللازم مع التمثيل ، ثم اذكر خمسة من أسباب تعديته مع التمثيل .

س٣ : اذكر أربعة من أسباب لزوم الفعل المتعدِّي مع التمثيل .

س٤ : وضِّح الشاهد فيما يلي :

ـ قال الله تعالى : ﴿ وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾ .

ـ قال الله تعالى : ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ .

تَمُرُّونَ الدِّيارَ ولم تَعُوجوا ... كلامُكم عَلَيّ إذَنْ حَرَامُ

تبلتْ فُؤادَكَ في المَنَامِ خَرِيدَةٌ ... تَسْقِي الضَّجِيعَ بِبَارِدٍ بَسَّامِ

* * *

مشجر التقسيم الخامس للفعل

مشجر التقسيم الخامس للفعل

ينقسم إلى

متعدٍّ: ما يجاوز الفاعل إلى المفعول به بنفسه

علامته:

١. أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر، نحو: زيد ضربه عمرو

٢. أن يُصاغ منه اسم مفعول تامٌّ، نحو: مضروب

أقسامه

- ما يتعدَّى إلى مفعول واحد نحو: حفظ محمد الدرس
- يتعدَّى إلى مفعولين
  - ١. إما أن يكون أصلهما المبتدأ والخبر، وهو ظن وأخواتها
  - ٢. وإما لا، وهو أعطى وأخواتها
- يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل وهو باب (أعلم وأرى)

أسباب لزوم الفعل المتعدِّي أصالة خمسة:

١. التضمين

٢. تحويل الفعل المتعدِّي إلى (فَعُل) لقصد التعجب والمبالغة

٣. صيرورته مطاوعاً

٤. ضعف العامل بتأخيره

٥. الضرورة

ولازم

ما لم يجاوز الفاعل إلى المفعول به

وأسباب تعدِّيه أصالة ثمانية:

١. الهمزة

٢. التضعيف

٣. زيادة ألف المفاعلة

٤. زيادة حرف الجر

٥. زيادة الهمزة والسين والتاء

٦. التضمين النحوي

٧. حذف حرف الجر توسعاً

٨. تحويل اللازم إلى باب (نصر) لقصد المبالغة.

التقسيم السادس للفعل
من حيثُ بناؤه للفاعل ، أو المفعول

ينقسم الفعل إلى مبني للفاعل ، ويُسمَّى : معلوماً ، وهو ما ذُكرَ معه فاعله ، نحو : حَفِظ محمد الدرس ، وإلى مبنيٍّ للمفعول ، ويُسمَّى : مجهولاً ، وهو ما حُذف فاعله(١) وأُنيب عنه غيره(٢) ، نحو : حُفِظ الدرس .

وفي هذه الحالة يجب أن تُغيَّر صورة الفعل عن أصلها .

[بناء الفعل الماضي للمجهول]

١- فإن كان ماضياً غير مبدوء بهمزة وصل ولا تاء زائدة ، وليست عينه ألفاً ؛ ضُمَّ أولُه وَكُسِرَ ما قبل آخره ولو تقديراً ، نحو : ضُرِب عليّ ورُدَّ المَبيع(٣) .

---

(١) قد يحذف الفاعل لغرض لفظي أو معنوي ؛ منها :
١- الجهل به نحو : سُرِقَ المتاعُ .
٢- العلم به نحو : أُنزل المطرُ .
٣- إصلاح السجع نحو : من طابت سريرته حُمدت سيرتُه .
٤- للخوف منه أو عليه ، وهناك أغراض أخرى تطلب من المطولات ، للتوسع انظر : « شرح الموصلي على ألفية ابن معط » (١/ ٦١٥) ، « همع الهوامع » (١/ ١٦١) ، « الصبان على الأشموني » (٢/ ٦١) .

(٢) الأصل في باب النيابة المفعول به ، ولا تصح نيابة غيره ، وهذا مذهب سيبويه ومن وافقه . وذهب الكوفيون إلى جواز نيابة غير المفعول به مطلقاً ، وينوب عن الفاعل الجار والمجرور نحو : ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الأعراف : ١٤٩] أو المصدر المتصرِّف المختص ، نحو : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [الحاقة : ١٣] ، أو الظرف المتصرِّف المختص ، نحو : (صِيمَ رمضانُ) و(جُلِسَ أمامَ الأمير) . « التصريح » (١/ ٢٨٩) وما بعدها ، « الأشموني » (٢/ ٦٧) .

(٣) يلزم في الماضي ضم أوله وكسر ما قبل آخره تحقيقاً ، كما في نحو : (ضُرِب) ، أو تقديراً وذلك إذا كان الفعل مضعَّفاً ، نحو : رُدَّ ومُدَّ وعُدَّ ، والأصل فيها مع فك الإدغام : رُدِدَ - ومُدِدَ - وعُدِدَ ، =

٢ـ فإن كان مبدوءاً بتاء زائدَة ؛ ضُم الثاني مع الأوَّل ، نحو : تُعُلِّم الحساب ، وتُقُوتِلَ مع زيد .

٣ـ وإن كان مبدوءاً بهمزة وصل ؛ ضُم الثالث مع الأول ، نحو : انطُلق بزيد ، واستُخرج المعدِن .

٤ـ وإن كانت عينه ألفاً قلبت ياء ، وكُسر أوله ، بإخلاص الكسر ، أو إشمامه الضم ، كما في قال وباع واختار وانقاد ، تقول : بِيع الثوب ، وقِيل القول ، واخْتِيرَ هذا ، وانْقِيد له ، وبعضهم يُبْقي الضم ، ويقلب الألف واواً كما في قوله[1] :

٨ـ لَيْـتَ وهـل ينفـعُ شيئـاً لَيْـتُ ؟ ليـتَ شَبَـابـاً بُـوعَ فـاشتـرَيْـتُ

وقوله[2] :

٩ـ حُـوكَـتْ عَلَـى نِيـرَيْـنِ إذْ تُحـاكُ تَخْتَبِـطُ الشَّـوْكَ ولا تُشَـاكُ

رُوِيا بإخلاص الكسر ، وبه مع إشمام الضم ، وبالضم الخالص ، وتُنْسب اللغة الأخيرة لبني فَقْعسٍ وَدُبَيْر[3] ، وادَّعى بعضهم امتناعها في انفعل وافتعل[4] ، هذا إذا أُمِنَ اللبس ، فإن لم يؤمن ؛ كُسِر أول الأجوف الواويّ إن كان مضارعه على يفعُل بضم

= وإنما لزم الإدغام لاجتماع المثلين في الكلمة الواحدة .

(١) البيت لرؤبة في « ديوانه » [(ص ١٧١) وهو من شواهد « الأشموني » (٢/ ٦٣) ، و« التصريح » (١/ ٢٩٥) ، و« ابن عقيل » (١/ ٥٠٣) ، والشاهد (بوع) وأصلها (بُيِعَ) حُذفت كسرة الياء فصارت (بُيْعَ) ، ثم قُلبت الياء واواً لسكونها وضُمَّ ما قبلها] . (*)

(٢) البيت من شواهد « الأشموني » (٢/ ٦٣) ، و« التصريح » (١/ ٢٩٥) ، و« ابن عقيل » (١/ ٥٠٢) ، و« المنصف » لابن جني (١/ ٢٤٩) ، وكلها دون نسبة لقائل .
والشاهد : في (حُوكَتْ) ، والقياس (حِيكَتْ) ، وهو من حَاكَ الثوب يحوكه حوكاً حياكةً : إذا نسجه ، والضمير في (تختبط الشوك) ، يعود على الإزار والرداء ، وهي لحسنها ومتانة نسجها لا يدخلها الشوك .

(٣) هما قبيلتان من فصحاء العرب من بني أسد . قاله المرادي في « شرح التسهيل » ، « التصريح » (١/ ٢٩٥) ، « ابن عقيل » (١/ ٥٠٣) .

(٤) قال في « التصريح » (١/ ٢٩٥) : وادعى ابن غدرة وطائفة من متأخري المغاربة امتناعها في (افتعل) كاختار و(انفعل) كانقاد ، مما زاد على الثلاثة ، فلا يقال : اختور ولا انقود .

العين ؛ كقول العبد : سِمت ؛ أي : سامني المشتري ، ولا تضمُّه ؛ لإيهامه أنه فاعل السوم ، مع أن فاعله غيره ، وضُمّ أول الأجوف اليائي ، وكذا الواويّ إن كان مضارعه على يفعَل ـ بفتح العين ـ نحو : بُعتُ ؛ أي : باعني سيدي ، ولا يُكْسَرُ ؛ لإيهامه أنه فاعل البيع ، مع أن فاعله غيره ، وكذا خُفْتُ ، بضم الخاء ؛ أي : أخافني الغير[(١)] .

٥ـ وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثيّ المضعَّف ، نحو : شُدَّ وَمُدَّ ، والكوفيون أجازوا الكسر ، وهي لغة بني ضَبَّة ، وقد قُرِئَ : ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَا﴾[(٢)] ، ﴿وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ﴾[(٣)] ، بالكسر فيهما ، وذلك بنقل حركة العين إلى الفاء ، بعد توهُّم سَلْبِ حركتها ، وجوَّز ابن مالك الإشمام في المضعف أيضاً حيث قال[(٤)] :

---

(١) جرى المصنف في هذه المسألة على رأي ابن مالك في « ألفيته » حين اشترط أمن اللبس ، والتحقيق ما ذهب إليه سيبويه من جواز الأوجه الثلاثة (الكسر والضم والإشمام) اعتماداً على الفارق التقديري ، وقد ورد مثل ذلك في الأسماء والأفعال ؛ فمن الأسماء : (مختير) فيحتمل أن يكون اسم فاعل على تقدير (مُخْتَيِر) بكسر الياء ، وأن يكون اسم مفعول (مُخْتَيَر) بفتح الياء .
وفي الأفعال نحو : (تُضَارُّ) فعلى أنه فعل مضارع مبني للفاعل ، يكون على تقدير كسر الراء الأولى (تضارِرُ) ، وعلى تقدير البناء للمفعول فتكون الراء مفتوحة (تضارَرُ) ، وذهب بعضهم إلى أن ما ذهب إليه ابن مالك هو المختار ، ولكن لا يجب . « التصريح » (١/ ٢٩٥) ، « ابن عقيل » (١/٥٠٦) ، « المنصف شرح التصريف » لابن جني (١/ ٢٥٢ـ٢٥٥) .

(٢) بعض آية من سورة يوسف (٦٥) ، وقد قرأ الجمهور بالضم (رُدَّت) ، والأصل قبل الإدغام (رُدِدَت) ، وقرأ علقمة والأعمش ويحيى بن ثابت بالكسر (رِدَّت) ، والأصل (رُدِدَت) نقلت كسرة الدال إلى الراء بعد توهم خلوها من الضمة ، ثم سكنت الدال وأدغمت بأختها ، وقد حُكِيَ عن قطرب النقل من الحرف الصحيح غير المدغم ، نحو : ضِربَ زيد ، نقلت كسرة الراء إلى الضاد . « روح المعاني » (١٣/ ١٢) ، « التبيان » (٢/ ٥٥) .

(٣) بعض آية من سورة الأنعام (٢٨) .
والشاهد : في (رِدّوا) وقد قرأ بالجر الأعمش ويحيى وغيرهما ، والأصل (رُدِدوا) نقلت كسرة الدال إلى الراء فصارت (رِدْدُوا) فأدغم المثلان . « القراءات الشاذة وتوجيهها » (ص ٤٥) .

(٤) معناه : أن ما ثبت لفاء (باع) من جواز إخلاص الضم ، أو إخلاص الكسر ، أو الإشمام . . يثبت لفاء المضعَّف ، نحو : (حَبَّ) ، فتقول : حُبَّ وحِبَّ ، وإن شئت أشممت . « ابن عقيل » (١/ ٥٠٦) ، وابن مالك : هو أبو عبد الله محمد الطائي ، ولد بجيان بالأندلس سنة (٦٠٠هـ) ، وارتحل إلى المشرق فنزل دمشق ، وبقي يعلم فيها حتى وافاه أجله فيها سنة (٦٧٢ هـ) . « معجم المؤلفين » (١٠/ ٢٣٤) .

. . . . وَمَـا لِبَـاعَ قَـدْ يُـرَى لِنَحْـوِ حَـبّ

[بناء الفعل المضارع للمجهول]

وإن كان مضارعاً ضُمَّ أوّله ، وفُتح ما قبل آخره ولو تقديراً ، نحو : يُضْرَب عَليّ ، ويُرَدّ المبيع(١) .

فإن كان ما قبل آخر المضارع مدّاً ؛ كيَقول ويَبيع ، قلب ألفاً ؛ كيُقال ، ويُباع(٢) .

ولا يُبنى الفعل اللازم للمجهول إلا مع الظرف أو المصدر المتصرفين المختصين ، أو المجرور الذي لم يلزم الجارّ له طريقة واحدة(٣) ، نحو : سير يومُ الجُمعة ، وَوُقِفَ أمامَ الأمير ، وجُلس جلوسٌ حسن ، وفُرِح بقدوم محمد ، بخلاف اللازم حالة

---

(١) كلمة (يُرَدُّ) مما فُتح فيه ما قبل آخر المضارع تقديراً ، والأصل (يُرْدَدُ) نُقلت فتحة الدال إلى الراء ، ثم أُدغمت الدال بمثلها فصارت (يُرَدّ) .

(٢) الفعلان (يقول ويبيع) أصلها (يَقْوَل وَيَبْيع) ، في البناء للمعلوم ، فإذا بنيته للمجهول قلت فيهما : (يُقْوَل ويُبْيَع) ، فيقال فيهما بعد نقل حركة الواو والياء إلى ما قبلهما : تحركت الواو والياء بحسب الأصل ، وانفتح ما قبلها بحسب الحال فقُلبتا ألفاً ، فصارتا : (يُقال ويُباع) ففيهما إعلال بالنقل أولاً ، فبالقلب ثانياً .

(٣) حاصل هذه المسألة أنهم اشترطوا لنيابة المصادر والظروف بعد حذف المفعول به شرطان ، الأول : أن يكونا مختصين ، والثاني : أن يكونا متصرّفين .

ـ فالمتصرّف من الظروف : ما يخرج عن النصب على الظرفية والجر بـ(من) إلى التأثر بالعوامل الداخلة عليه ، نحو : يومُ الجمعة يومٌ مبارك ، فيوم : مبتدأ مرفوع مسند إليه .

ـ والمتصرّف من المصادر : ما يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل المختلفة .

ـ والمختص من الظروف والمصادر : ما خص بإضافة ، نحو : صِيمَ يومُ الجمعةِ ، أو بوصف ، نحو : ضُرب ضربٌ شديدٌ ، أو دل على نوع ، نحو : عُمِل عَمَل الصالحين .

ويشترط لنيابة الجار والمجرور ثلاثة شروط ، الأول : أن يكون مختصاً معرفة أو شبهها .

الثاني : ألا يكون الجار مما يلزم طريقة واحدة ؛ كمنذ ومذ الملازمين لجر الزمان ، وكحروف القسم الملازمة لجر المقسم به .

الثالث : ألا يكون الجار دالاً على التعليل ؛ كاللام والباء ومن ، إذا استُعملت في الدلالة على التعليل ، ولذا امتنعت نيابة المفعول لأجله . « ابن عقيل » تعليق محيي الدين (١/٥٠٨ ـ ٥٠٩) . « قطر الندى » (ص ١٨٩) ، « حاشية الفاكهي على القطر » (٢/٧٦) .

واحدة ، نحو : عندَ ، وإذًا ، وَسُبْحانَ ، ومَعَاذَ[١] .

تنبيه

ورد في اللغة عدة أفعال على صورة المبنيّ للمجهول ؛ منها : عُنِيَ فلان بحاجته ؛ أي : اهتمّ ، وَزُهِيَ علينا ؛ أي : تكبَّرَ ، وَفُلِجَ : أصابه الفالِج ، وحُمَّ : استحرّ بدنه من الحُمّى ، وسُلَّ : أصابه السُّل ، وجُنّ عقله : استتر ، وغُمَّ الهلال : احتجب ، والخبر : استعجم ، وأُغمي عليه : غُشيَ ، وشُدِهَ : دَهِشَ وتحيّر ، وامتُقِع أو انتُقِع لونُه : تغيّر .

وهذه الأفعال لا تنفك عن صورة المبنيّ للمجهول ما دامت لازمة[٢] ، والوصف منها على مفعول[٣] ، كما يفهم من عباراتهم ، وكأنهم لاحظوا فيها وفي نظائرها أن تنطبق صورة الفعل على الوصف ، فأتَوا به على فُعِل بالضم ، وجعلوا المرفوع بعده فاعلاً[٤] .

ووردت أيضاً عِدة أفعال مبنية للمفعول في الاستعمال الفصيح ، وللفاعل نادراً أو شذوذاً ، وهذه مرفوعها يكون بحسب البِنْية[٥] ؛ فمن ذلك : بُهِتَ الخصمُ وبَهُتَ ؛ كفَرِح وكَرُم ، وهُزِل وهَزَلَه المرض ، ونُخِيَ وَنَخاه ؛ من النّخوة ، وزُكِمَ وَزَكَمَهُ الله ، وَوُعِك وَوَعَكه ، وَطُلَّ دَمُه وطَلَّه ، وَرُهِصَت الدابة وَرَهَصَها الحَجَرُ ، ونُتِجَت الناقةُ ، ونَتَجها أهلُها . . . إلى آخر ما جاء من ذلك ، وعدَّه اللغويون من باب عُنِيَ[٦] .

وعلاقة هذا المبحث باللغة أكثر منها بالصرف .

* * *

(١) (عند وإذا) ملازمان للنصب على الظرفية فلا ينقلان عنها . و(سبحان ومعاذ) اسمان ملازمان للنصب على المصدرية . المصدر السابق .

(٢) أي : غير متعدِّية ، فإن عُدِّيت ؛ انفكت عن صورة المجهول ، وبُنيت للمعلوم ، نحو : أدْهَشْتُ زيداً .

(٣) المراد بالوصف هنا اسم المفعول ، فإذا أردت أن تصوغه من نحو : دُهِش وغُمي وجُنَّ ؛ قلت : هو مَدْهوش ، ومغموم ، ومجنون على وزن (مفعول) فلا تقول فيها : داهش وغامم وجانن .

(٤) هذا هو الصواب كما في « حاشية الخضري على ابن عقيل » (٢/ ٢٩) .

(٥) فإن كان مبنياً للمعلوم كان المرفوع فاعلاً ، وإن كان مبنياً للمجهول كان المرفوع نائب فاعل ، كما في نحو : زُكِمَ الرّجلُ ، وزكمهُ اللهُ .

(٦) أي : أنها وُضعت لما لم يُسمّ فاعله . « لسان العرب » (١٥/ ١٠٤ ـ ١٠٥) .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : اذكر كيفية بناء الماضي والمضارع للمجهول ، وما التغييرات الطارئة عليهما ؟ وما الأوجه الجائزة في نحو : قال ، وباع ، واختار ، وانقاد ، ومدّ ، وردَّ ؟

س٢ : ابنِ الأفعال التالية للمجهول ، وبيّن التغيير الذي دخلها : تشارَك ، مدّ ، انطلق ، يقول ، آثر ، يبيع ، دعا ، يعد ، قضى ، ساء .

س٣ : تمرين :

استخرج الأفعال المبنية للمجهول والمبنية للمعلوم مما يأتي :

ـ قال الله تعالى : ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ وَٱسۡتَوَتۡ عَلَى ٱلۡجُودِيِّۖ ﴾ .

ـ قال الله تعالى : ﴿ وَيَقُولُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَءِذَا مَا مِتُّ لَسَوۡفَ أُخۡرَجُ حَيًّا ﴾ .

ـ حُبِّبَ إلي العلم ، تُضَاءُ الطريق ليلاً .

ـ الخونة يُخشى شرهم ، ولا يُرجى خيرهم .

ـ لا فُضَّ فوك .

* * *

مشجر التقسيم السادس للفعل

مشجر التقسيم السادس للفعل

ينقسم إلى

- **مبني للفاعل** ويُسمَّى: معلوماً، وهو ما ذُكر معه فاعله، نحو: حفظ محمد الدرس.
- **مبني للمفعول** ويُسمَّى: مجهولاً، وهو ما حُذف فاعله، وأنيب غيره، نحو: حُفظ الدرس.

ولا يُبنى الفعل اللازم للمجهول إلا

- مع الظرف
- أو المصدر المتصرّفين المختصين
- أو المجرور

بناء الفعل الماضي للمجهول

- فإن كان ماضياً غير مبدوء بهمزة وصل ولا تاء زائدة، ليست عينه ألفاً؛ ضُمَّ أوله، وكُسر ما قبل آخره ولو تقديراً، نحو: ضُرب علي وردَّ المبيع.
- فإن كان مبدوءاً بتاء زائدة؛ ضُمَّ الثاني مع الأول، نحو: تُعُلِم الحساب.
- وإن كان مبدوءاً بهمزة وصل؛ ضُمَّ الثالث مع الأول، نحو: انطُلق بزيد.
- وإن كانت عينه ألفاً قُلبت ياء، وكُسر أوله بإخلاص الكسر، أو إشمامه الضم، كما في (قال، باع، اختار، انقاد)، تقول: بِيع الثوب، وقِيل القول، واختِيرَ هذا، وانقِيد له.
- أوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعَّف، نحو: شُدَّ ومُدَّ.

بناء الفعل المضارع للمجهول

- إن كان مضارعاً؛ ضُمَّ أوله، وفُتح ما قبل آخره ولو تقديراً، نحو: يُردُّ المبيع.
- فإن كان ما قبل المضارع مداً قُلب ألفاً، نحو: يُقال، يُباع.

التقسيم السابع للفعل
من حيث كونه مؤكَّداً أو غير مؤكَّد

ينقسم الفعل إلى مؤكَّد ، وغير مؤكَّد :

فالمؤكَّد : ما لحقته نون التوكيد ؛ ثقيلة كانت أو خفيفة[١] ، نحو : ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾[٢] .

وغير المؤكَّد : ما لم تلحقه ، نحو : يُسْجَنُ ، ويكون .

[حكم توكيد الماضي]

فالماضي لا يؤكَّد مطلقاً ، وأما قوله[٣] :

١٠ـ دامَنَّ سَعْدُكِ لو رحمتِ مُتَيَّما ... لـولاكِ لـم يـكُ للصَّبـابـة جَـانِحـا

فضرورة شاذة ، سهَّلَها ما في الفعل من معنى الطلَب ، فعُومل معاملة الأمر .

---

(١) ذهب البصريون إلى أن النونين أصل في التوكيد ؛ لاختلاف أحكامهما ، وذهب الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع عن الثقيلة ، وقد قيل بالعكس ، وعن الخليل : أن التوكيد بالثقيلة أشد ، واعلم : أن هذين النونين في توكيد الفعل هما في مقابلة توكيد الاسم بـ(أنّ واللام) ، وإنما لحقت النون آخر الفعل ؛ لئلا يجتمع زيادتان في أول الفعل ؛ كأحرف المضارعة في أول المضارع . « الصبان » (٣/ ٢١٢) ، « الهمع » (٢/ ٧٨) ، « ابن القواص على ألفية ابن معط » (١/ ٣٦٦) .

(٢) بعض آية من سورة يوسف : (٣٢) .
والشاهد : اتصال نون التوكيد الثقيلة في (لَيُسْجَنَنَّ) والخفيفة في (لَيَكُونَاً) والأصل : لَيَكونَنْ ، ولكنها قلبت ألفاً في الوقف .

(٣) البيت لم يُسمّ قائله ، وهو من بحر الكامل . والسعد : اليُمْن ضد النحس ، والمتيَّم : من تيَّمه الحب ؛ أي : استعبده وذلَّله ، والصبابة : رقة الشوق وحرارته ، وجانحاً : مائلاً ، والشاهد : في (دَامَنَّ) وقد أكد الفعل الماضي شذوذاً ، وذلك لأن الماضي دل على حدوث الفعل في الزمن الماضي ، والتوكيد إنما يؤكد به حدث مستقبل ، فلذا امتنع توكيد الماضي . « الأشموني » (٢/ ٢١٣) ، « التصريح » (٢/ ٢٠٣) ، « الهمع » (٣/ ٢٠٨) .

[حكم توكيد الاسم]

كما شذ توكيد الاسم في قول رُؤْبة بن العجَّاج[١] :

١١ـ . . . . أَقَــائِلُــنَّ أحْضِــروا الشُّهُــودا[٢]

[توكيد الأمر]

والأمر يجوز توكيده مطلقاً[٣] ، نحو : اكْتُبَنَّ وَاجْتَهِدَنْ .

[حالات توكيد المضارع]

وأما المضارع : فله ست حالات :

الأولى : أن يكون توكيده واجباً .

الثانية : أن يكون قريباً من الواجب .

الثالثة : أن يكون كثيراً .

---

(١) رؤبة بن عبد الله العجاج بن رؤبة التميمي أبو الجحّاف ، راجز من الفصحاء المشهورين ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، كانت أكثر إقامته بالبصرة ، وأخذ عنه أكثر أعيان اللغة ، وهو ممن يُحتجّ بشعره ، مات في البادية وقد أسنّ سنة (١٥٤هـ) ، « الأعلام » (٣/ ١٣) ، « الأغاني » (٢٠/ ٣٤٥) ، « مختارات الأغاني » (٤/ ٥٩) .

(٢) في « ديوانه » (ص ١٧٣) وهو من شواهد « الأشموني » (١/ ٤١) ، (٣/ ٢١٢) و« الهمع » (٢/ ٧٩) ، ومثله قوله : أشاهِرُنّ بعدنا السيوفا ، والشاهد : توكيد اسم الفاعل (قائل وشاهر) بنون التوكيد ضرورة ، وربما سهل ذلك ما في اسم الفاعل من مشابهة المضارع في الدلالة على الحدث ، ولذا فهو يعمل عمله ، فيرفع الفاعل ، وينصب المفعول به ، نحو : أفاتحٌ خالدٌ حمصَ .

(٣) لأن الأصل في التوكيد أن يؤكد به حدوث شيء في المستقبل ، والأمر يطلب به حدوث الفعل في المستقبل فصح توكيده مطلقاً ومثله المضارع المقرون بلام الأمر ، ولما كان المضارع صالحاً للحال والاستقبال خصّ بالتوكيد ما دل على الطلب ، وشمل أنواع الطلب الثمانية ؛ كالأمر والنهي والاستفهام وبقية أنواع الطلب الأخرى ؛ لأنها يطلب بها الحدث في المستقبل . « ابن القواص على ألفية ابن معط » (١/ ٣٦٦) بتصرف .

الرابعة : أن يكون قليلاً .

الخامسة : أن يكون أقلّ .

السادسة : أن يكون ممتنعاً .

١- فيجب تأكيده إذا كان مُثْبَتاً ، مستقبلاً ، في جواب قسم ، غيرَ مفصول من لامه بفاصل ، نحو : ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾[1] ، وحينئذ يجب توكيده باللام والنون عند البصريين ، وخُلُوُّه من أحدهما شاذ أو ضرورة[2] .

٢- ويكون قريباً من الواجب إذا كان شرطاً لإن المؤكَّدَة بما الزائدة ، نحو : ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾[3] ، ﴿ فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ ﴾[4] ، ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا ﴾[5] .

---

(١) بعض آية من سورة الأنبياء (٥٧) . والشاهد في (لأكيدنَّ) ، وقد أكد المضارع وجوباً بعد توفر شروطه المذكورة .

(٢) هذا عند البصريين ، وأما الكوفيون فأجازوا تعاقبهما واكتفوا بأحدهما . « الأشموني » (٢١٦/٣) .

(٣) بعض آية من سورة الأنفال (٥٨) ، والشاهد توكيد المضارع (تَخَافَنَّ) بعد (إما) ، واعلم أنه قد اتفق على توكيد المضارع بعد (إمَّا) ، واختلف في وجوبه فأوجبه أبو إسحاق ، وعن سيبويه القول بعدم الوجوب والشواهد تؤيده . « روح المعاني » (١٥/ ٥٤) .

(٤) بعض آية من سورة الزخرف (٤١) ، والشاهد توكيد المضارع (نَذْهَبَنَّ) بعد (إمَّا) .

(٥) بعض آية من سورة مريم (٢٦) ، والشاهد توكيد (تَرَيِنَّ) بعد (إمّا) وأصل مضارعها (تَرْأَيُ) تحركت الياء وفُتح ما قبلها فقُلبت ألفاً وصار المضارع (ترْأىْ) نُقلت حركة الهمزة إلى الراء فصارت الكلمة (تَرَأى) التقى ساكنان فحُذفت الهمزة وصارت (تَرَى) فعند إسنادها لياء المخاطبة تصير (تَرَي يْن) بعد ردّ الألف إلى أصلها وقلبها ياء ، تحركت الياءُ الأولى وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً فصارت (تَرَأين) التقى ساكنان فحُذفت الألف وصارت (تَرَيْن) دخل عليها الجازم فحُذفت نون الرفع وصارت الكلمة (تَرَيْ) ثم لحقتها نون التوكيد فصارت (تَرَيْنَّ) التقى ساكنان الياء والنون الأولى من المشددة ، فكُسرت الياء للتخلص من التقاء الساكنين فصارت (تَرَيِنَّ) بعد ثمانية أعمال تصريفية . « اللسان » (١٤/ ٢٩٢) ، « حاشية الصاوي على الجلالين » (٣/ ٣٦) ، « حاشية الشيخ ياسين على شرح القطر » للفاكهي (١/ ٨٢) .

وَمِن تَرْك توكيده قوله[١] :

١٢ـ يا صَاحِ إمَّا تَجِدْني غيرَ ذي جِدَةٍ فَمَا التَّخَلِّي عَنِ الخِلاَّنِ مِنْ شِيَمي

وهو قليل في النثر ، ويختص بالضرورة .

٣ـ ويكون كثيراً إذا وقع بعد أداة طلب : أمْرٍ ، أو نَهْيٍ ، أوْ دُعَاءٍ ، أو عَرْضٍ ، أو تمنٍّ ، أو استفهام ، نحو : لِيَقومنَّ زيد ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ غَٰفِلًا عَمَّا يَعْمَلُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[٢] ، وقول خِرْنِق بنت هَفَّان[٣] :

١٣ـ لا يَبْعَدَنْ[٤] قومي الّذينَ هُمُ سُمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزُرِ[٥]

(١) البيت من شواهد « الأشموني » (٣/ ٢١٦) ، و« التصريح » (٢/ ٢٠٤) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٢٨) وكلها دون نسبة لقائل .
وصاح : مرخم صاحبي ، والجدة : المال والغنى ، والخلان : جمع خليل ، والشيم : جمع شيمة وهي الخلق والطبيعة ، والمعنى : أني وإن كنت قليل ذات اليد ، لكنه ليس من خلقي أن أتخلى عن أصحابي وأصدقائي أبداً . الشاهد في قوله : (تجدني) وقد ترك توكيده بعد (إما) وكونه قريباً من الواجب بعدها هو مذهب سيبويه لذلك لم يأت في التنزيل إلا مؤكداً ، لأن (إنْ) المؤكدة (بما) تشبه القسم المؤكد باللام . وذهب المبرد والزجاج إلى الوجوب ، وحملوا ما جاء من غير توكيد على الضرورة . « المقتضب » (٣/ ١٣ـ١٤) ، « الخضري على ابن عقيل » (٢/ ٨٨) ، « العيني على الأشموني » (٣/ ٢١٦) .

(٢) بعض آية من سورة إبراهيم (٤٢) .
والشاهد في قوله تعالى : ﴿تحسبن﴾ وقد جاء الفعل المضارع مؤكداً بالنون الثقيلة بعد (لا) الناهية .

(٣) خرنق بنت بدر بن هفان بن مالك بن ضبيعة بن قيس رهط الأعشى ، وهي شاعرة جاهلية نبغت بعد حرب البسوس وأكثر شعرها في رثاء أخيها لأمها طرفة بن العبد ، ثم في رثاء زوجها عمرو بن مرثد سيد بني أسد . لها ديوان برواية أبي عمرو بن العلاء . ماتت قبل الإسلام بـ (٥٠) عاماً تقريباً .
« أعلام النساء » لكحالة (١/ ٣٤٨) ، « الأعلام » (٢/ ٣٠٣) ، « معجم البلدان » (٢/ ٣٦٢) ، « اللسان » (١٠/ ٧٨) (خرنق) .

(٤) قوله : (لا يبعدن) بابه (فَرِحَ) ؛ أي : لا يهلكن ، والعداة بضم العين : جمع عاد ، والجزر بضمتين : جمع جزور ، وهي الناقة ينحرها اللاعبون بالميسر ويقسمونها ، يتقامرون عليها . (*)

(٥) البيت من شواهد « الأشموني » (٣/ ٢١٤) ، و« ابن القواص على ألفية ابن معط » (١/ ٣٦٨) ، و« سيبويه » (١/ ٢٠٢) ، و« الإنصاف » (٢/ ٤٦٨) ، ومصادر أخرى ، وهو في « ديوانها » =

وقول الشاعر[(١)] :

١٤- هـلاَّ تَمـنَّـنْ بـوَعْـدٍ غيْـرَ مُخْلِفَـةٍ كمـا عهِـدْتُـكِ فـي أيَّـامِ ذي سلـمِ

وقوله[(٢)] :

١٥- فَلَيْتَـكِ يَـوْمَ المُلْتَقَـى تَـرَيِنَّـي لِكَيْ تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤٌ بِكِ هائم

وقوله[(٣)] :

= (ص ٢٩) من قصيدة ترثي بها زوجها وأبناءها الذين قتلوا جميعاً في موقعة واحدة ، والمعنى : أنها تدعو لقومها بالبقاء والظهور على أعدائهم ، وأنهم كالسم في أعدائهم ، وأنهم كرماء أجواد يكثرون من نحر الإبل للأضياف ، حتى إنهم كالعلة النازلة بالإبل فتهلكها ، هذا كناية عن الكرم ، والشاهد في (يَبْعَدَنْ) وقد أكد بالنون الخفيفة لوقوعه بعد (لا) الدعائية .

(١) البيت من شواهد « التصريح » (٢/ ٢٠٤) ، و« الأشموني » (٣/ ٢١٣) ، و« الهمع » (٢/ ٧٨) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٢٩) كلها دون نسبة ، وقد نسبه بعضهم لابن نباتة السعدي ، والشاهد في قوله : (تمنّن) ، وقد أكد الفعل بعد العرض ، وأصله : (تمنّين) ، فلما أكد بالنون الخفيفة حذفت نون الرفع تخفيفاً ، التقى ساكنان الياء والنون فحذفت الياء ، وذي سلم : موضع بالحجاز .

(٢) البيت من الشواهد المشهورة ، وهو في المصادر السابقة في تعليق (٤) وكلها دون نسبة ، الشاهد في قوله : (تَرِنَّني) وقد أكد بعد التمني ، وأصله قبل التوكيد (تَرْأَيِيْن) نقلت حركة الهمزة إلى الراء فصار (تَرَأْيِيْن) ثم حذفت الهمزة تخفيفاً فصار (تَرَيِيْن) تحركت الياء الأولى وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً فصار (تَرَايْن) التقى ساكنان فحُذفت الألف فصار (تَرَيْنَ) فلما أكد بالنون الثقيلة حُذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فصار (تريْنَّ) ثم كُسرت الياء للتخلص من التقاء الساكنين ، ولم تُحذف الياء لعدم وجود ما يدل عليها ، ولما اتصلت الياء في آخر الفعل جيء بنون الوقاية فصار (تَرَيِنّي) . هائم : اسم فاعل من هام الرجل على وجهه إذا ذهب من العشق .

(٣) في « أوضح المسالك » (٣/ ١٣١) بتعليق محمد محيي الدين عبد الحميد : أن الشنقيطي نسب البيت إلى امرئ القيس الكندي وذكر القصيدة التي منها البيت ، وصدر البيت قوله :

قـالـت فُطَيْمـةُ حَـلِّ شعـرَك مَـدْحَـهُ . . . .

وهو من شواهد « سيبويه » (٣/ ٥١٤) ، و« التصريح » (٢/ ٢٠٤) ، و« الأشموني » (٣/ ٢١٣) ومصادر أخرى ، والشاهد توكيد المضارع (تمدحَنَّ) بعد الاستفهام ، وكندة : قبيلة امرئ القيس من كهلان ، وقبيلا : ترخيم قبيلة ، وهو ضرورة شعرية .

١٦ـ . . . . أَفَبَعْـدَ كِنْـدَةَ تَمْـدَحَـنَّ قَبِيـلا[١]

٤ـ ويكون قليلاً إذا كان بعد لا النافية ، أو ما الزائدة ، التي لم تُسْبق بإن الشرطية ، كقوله تعالى : ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾[٢] ، وإنما أُكِّد مع النافي ، لأنه يشبه أداة النهي صورة ، وقوله :

١٧ـ إذا مـاتَ منهُـمْ سيِّدٌ سَـرَقَ ابْنُـهُ وَمِـنْ عِضَـةٍ مـا يَنْبُتَـنَّ شَكِيـرُهـا[٣]

وكقول حاتم[٤] :

١٨ـ قليـلاً بـه مـا يَحْمَـدَنَّـك وَارِثٌ إذا نَـالَ ممـا كنْـتَ تَجْمَـعُ مَغْنَمـاً

وما زائدة في الجميع ، وشَمَل الواقعة بعد رُبّ ؛ كقول جُذَيمةَ الأبرش[٥] :

---

(١) كندة : بكسر الكاف . (*)

(٢) بعض آية من سورة الأنفال (٢٥) ، والشاهد في قوله تعالى : ﴿تُصِيبَنَّ﴾ وقد أكد على قلة بعد (لا) النافية .

(٣) مثل يضرب للفرع يشبه أصله ؛ أي : إذا مات الأب سرق الولد شخص أبيه ، فيصير كأنه هو ، وقيل : يضرب لمن يُظهر خلاف ما يُبطن ، والعضة : شجر الشوك كالطلح والعوسج . وشكيرها : ما ينبت حول الشجرة من أصلها ، وقيل : صغار ورقها ؛ أي : إن ما ظهر من الصغار يدل على الكبار . [البيت من شواهد « التصريح » (٢/ ٢٠٥) ، و« الأشموني » (٣/ ٢١٧) ومصادر أخرى ، والشاهد في قوله : (يَنْبُتَنَّ) وقد أكد بالنون الثقيلة على قلة بعد (ما) الزائدة] . (*)

(٤) حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي القحطاني أبو عدي ، فارس شاعر جواد يضرب به المثل بجوده وكرمه ، عاش قبل الإسلام ومات سنة (٤٦) قبل الهجرة . انظر ترجمته وأخباره « الأعلام » (٢/ ١٥١) ، و« الأغاني » (١٧/ ٣٦٣ـ٣٩٣) ، و« مختارات الأغاني » (٣/ ٣٥٢) ، والبيت في « ديوانه » (ص ٤٤) ، و« الأشموني » (٣/ ١٣٣) ، و« التصريح » (٢/ ٢٠٥) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٣٣) ، والضمير في (به) عائد على المال في بيت سابق ، وهو بذلك يحث على البذل والإنفاق ؛ لأن ذلك خير من ترك الأموال للورثة الذين كثيراً ما ينكرون فضل الآباء عليهم ، وقد عدّوا ما ورثوه منهم مغنماً ، والشاهد في قوله : (ما يحمدَنَّك) وقد أكد المضارع بالنون الثقيلة بعد (ما) الزائدة .

(٥) جُذيمة بن فهم بن غانم الأزدي ، وقيل له : الأبرش ؛ لبرص كان به ، وهو أول من ملك قضاعة بالحيرة ، وأول من استجمع له الملك بالعراق ، وكان ملكاً حازماً ذا رأي حصين شاعراً قتلته الزباء ثأراً لأبيها بعد حيلة دبرتها له . =

١٩- رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالَاتُ[(١)]

وبعضهم منعها بعدها ؛ لمضيِّ الفعل بعد رب معنىً ، وخصه بعضهم بالضرورة[(٢)] .

٥- ويكون أقلّ إذا كان بعد (لَم) وبعد أداة جزاء غير (إما) ، شرطاً كان المؤكَّد أو جزاء ؛ كقوله في وصف جَبَل[(٣)] :

٢٠- يَحْسَبُهُ الجاهل ما لَم يَعْلَما شيخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّما

أي : يعلمنْ ، وكقوله[(٤)] :

= انظر « مختارات الأغاني » (٢/ ٢٨٨ ـ ٢٩٦) ، « أعلام النساء عند الحديث عن الزباء » (٢/ ٧) وما بعدها .

(١) البيت من شواهد « الهمع » (٢/ ٧٨) ، و« التصريح » (٢/ ٢٠٦) ، و« الأشموني » (٣/ ٢١٧) ، وأوفيت : نزلت ، وعلم : اسم لكل جبل ، وشمالات : جمع شمال ريح تهب من ناحية الشمال .
والمعنى : ربما نزل على جبل تهب عليه ريح الشمال ، فلا تدع قميصه يلتصق بجلده لخمصه وضموره ، وهذا مدح عندهم .
والشاهد : توكيد الفعل (تَرْفَعَنْ) بالنون الخفيفة بعد (ما) الزائدة الداخلة عليها (رب) .
انظر « المقتضب » (٣/ ١٥) ، « الخزانة » (١١/ ٤٠٤) ، « ضرائر الشعر » (ص ٢٩) .

(٢) قال الأشموني : وصرح في « الكافية » بأن التوكيد بعدها شاذ ، وعلل ذلك بأن الفعل بعدها ماضي المعنى . ونص بعضهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة ، وظاهر كلامه في « التسهيل » : أنه لا يختص بالضرورة ، وهو ما يشعر به كلام سيبويه فإنه حكى : ربما يقولنّ ذلك . « الأشموني » (٣/ ٢١٧) .

(٣) نسب البيت لأبي حيان الفقعسي ؛ وقيل : لأبي الصمعاء مساور بن هند العبسي ، وقيل : للكميت بن ثعلبة ؛ وهو من شواهد « الأشموني » (٣/ ٢١٨) ، و« ابن القواص على ألفية ابن معط » (١/ ٣٧٠) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٣٤) .
والمعنى : عن العيني في شواهده على « الأشموني » : هو في وصف جبل قد عَمَّه الخصب ، وحفه النبات . وفي « اللسان » : هو يصف وطب لبن [سقاء اللبن] شبهه برجل ملفف بكسائه . مادة (شيخ) (٣/ ٣٢) . ومثله في « الإنصاف » (٢/ ٦٥٣) ، والشاهد : توكيد الفعل (يَعْلَمَا) بالنون الخفيفة بعد (لم) النافية ، وهو قليل ، أو ضرورة .

(٤) البيت لبنت مرة بن عاهان أبي الحصين الحارثي ، وهو من قصيدة ترثي بها أباها ، وقد قتله آل قتيبة بن مالك في غارة عليهم ، والمعنى : تقول : إن ظفرنا بأحد منهم فلا يرجع إلى أهله ؛ لأن =

٢١ـ مَنْ تَثْقَفَنْ منهم فليْسَ بآيبٍ أبداً وقَتْلُ بني قُتَيْبَةَ[١] شَافي

وقوله[٢] :

٢٢ـ . . . . وَمَهْمَا تَشَأْ منه فزارةُ تمْنَعَا[٣]

أي : تمنعَنْ .

٦ ـ ويكون ممتنعاً إذا انتفت شروطُ الواجب ، ولم يكن مما سبق ؛ بأن كان جواب قسم منفيّ ، ولو كان النافي مقدَّراً ، نحو : **تالله لا يذهبُ العُرْف بين الله والناس**[٤] .

ونحو قوله تعالى : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[٥] ؛ أي : لا تفتأ .

= في قتلهم شفاء لنفوسنا ، والشاهد : توكيد (تَثْقَفَنْ) بعد (من) وهذا التوكيد ضرورة عند سيبويه . انظر « الكتاب » (٣/ ٥١٥ـ٥١٦) ، و« المقتضب » (٣/ ١٤) ، و« الهمع » (٢/ ٧٩) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٣٥) .

(١) بنو قتيبة : من باهلة . (*)

(٢) نسبه أكثر النحاة لعوفِ بن عطية بن الخَرِع ؛ ونسبه بعضهم للكميت بن ثعلبة من قصيدة له مطلعها :

مـن مبلـغ عليـا معـدٌّ وطيئـاً وكنـدة مـن أصغـى لهـا وتسمعـا

وهو من شواهد « سيبويه » (٣/ ٥١٥) ، و« الأشموني » (٣/ ٢٢٠) ، و« ابن القواص على ألفية ابن معط » (١/ ٣٧٠) ، و« التصريح » (٢/ ٢٠٦) ، وفزارة أبو حي من غطفان ، وهو فزارة بن ذبيان . « اللسان » مادة (فزر) (٥/ ٥٥) .

والمعنى : أنه يمدح بني فزارة بأنهم أصحاب القرار في العطاء والتحكم في الأمور كلها . والشاهد : توكيد (تَمْنَعَا) بنون التوكيد الخفيفة بعد (مهما) ، وأصله : (تَمْنَعَنْ) فقلبت النون الخفيفة ألفاً للوقف .

(٣) عجز بيت للكميت بن معروف ، وصدره : (فمهما تشأ منه فزارة تعطكم) . (*)

(٤) لعل هذا الكلام مأخوذ من قول الحطيئة :

مـنْ يفعـلِ الخيـرَ لا يَعْـدِمْ جـوازِيَـهُ لا يذهبُ العرفُ بين اللهِ والناسِ

ديوانه شرح ابن السكيت (ص ٥١) .

(٥) بعض آية من سورة يوسف (٨٥) ، في « اللسان » : ما فَتِئْتُ ، وما فَتَأْتُ أذكره ، لغتان بالكسر والفتح ؛ أي : ما زلت ، ولا يُستعمل إلا في النفي ، فإن استُعمل من غير سبق نفي فهو منوي مقدر كما هو الشاهد في الآية ، وقد وقع الفعل (تَفْتَأُ) جواب قسم لكنه مسبوق بنفي مقدر ، لذا امتُنع توكيده . « اللسان » (فتىء) (١/ ١١٩) .

أو كان حالاً ، كقراءة ابن كثير : ﴿لأُقسِمُ بِيَوْمِ القِيَمَةَ﴾[(١)] ، وقول الشاعر[(٢)] :

٢٣ـ يميناً لأُبْغِضُ كلَّ امرِئٍ ... يُزخرِفُ قولاً ولا يفعَلُ

أو كان مفصولاً من اللام ، نحو : ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[(٣)] ، ونحو : ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾[(٤)] .

---

(١) سورة القيامة الآية (١) . والشاهد : على هذه القراءة أن الفعل (أُقسمُ) جاء غير مؤكد بالنون مع أنه واقع بعد قسم ، لكنه أريد به الحال فامتنع توكيده .
وفي « إعراب القرآن » للعكبري : وقرىء (لأقسم) وفي الكلام وجهان : أحدهما : هي لام التوكيد دخلت على المضارع ، كما في قوله تعالى : ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ [النحل : ١٢٤] وليست لام القسم .
والثاني : هي لام قسم ولم تصحبها النون اعتماداً على المعنى ، ولأن خبر الله تعالى صدق ، فجاز أن يأتي من غير توكيد .
وقيل : شُبِّهت الجملة الفعلية بالجملة الاسمية ؛ كقوله تعالى : ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِى سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر : ٧٢] ، و« التبيان في إعراب القرآن » (٢/ ٢٧٤) ، وعن القيسي : ومن قرأ (لأقسم) جعل ذلك لام قسم وحُذفت منه النون ، وإنما جاز ذلك لأنه جعل (أقسم) للحال لا للاستقبال ، وكثيراً ما يؤتى بالنون فرقاً بين الحال والاستقبال . « مشكل إعراب القرآن » (٢/ ٧٧٦) . و« الكتاب » لسيبويه باب الأفعال في القسم (٣/ ١٠٤) .

(٢) البيت من شواهد « التصريح » (٢/ ٢٠٣) ، و« الأشموني » (٣/ ٢١٥) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٢٧) ، وكلها دون نسبة .
وأُبغِضُ : مضارع ماضيه : أَبْغَضَ ؛ كأكرَمَ يُكرِمُ ، وأمّا أَبْغُضُ : فماضيه بَغُضَ من باب ظرُف ؛ أي : صار ذا بغضٍ ، والبغض : ضد الحب ، ويزخرف : يزين ويحسن . والمعنى : يحلف أنه يكره ويمقت كل من يعدُ ولا يفي ، أو يقول ولا يعمل ، وأصل ذلك قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ * كَبُرَ مَقْتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف : ٢ـ٣] .
والشاهد قوله : (لأُبْغِضُ) ولم تلحقه نون التوكيد مع كونه مضارعاً مثبتاً متصلاً باللام جواباً لقسم ؛ لأنه للحال لا للاستقبال فامتنع توكيده .

(٣) الآية (١٥٨) من سورة آل عمران .
والشاهد في قوله تعالى : ﴿تحشرون﴾ وقد جاء غير مؤكد بالنون مع كونه وقع جواباً لقسم مثبتاً مستقبلاً ، لكنه جاء مفصولاً عن لام جواب القسم بالجار والمجرور ، فامتنع توكيده .

(٤) الآية (٥) من سورة الضحى . والشاهد في قوله تعالى : ﴿يعطيك﴾ وقد جاء الفعل غير مؤكد ؛ لأنه فصل بينه وبين اللام بـ(سَوفَ) فامتنع توكيده .

مشجر التقسيم السابع للفعل

مشجر التقسيم السابع للفعل

ينقسم إلى

- **مؤكد**: ما لحقته نون التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة، نحو: ﴿ليسجنن وليكونا من الصاغرين﴾.
- **غير مؤكد**: ما لم تلحقه، نحو: يسجن، يكون.

الأفعال التي تؤكد

- **الماضي** لا يؤكد مطلقاً
- **المضارع**: فله ست حالات:
  ١. أن يكون توكيده واجباً
  ٢. أن يكون قريباً من الواجب
  ٣. أن يكون كثيراً
  ٤. أن يكون قليلاً
  ٥. أن يكون أقل
  ٦. أن يكون ممتنعاً
- **الأمر** يجوز توكيده مطلقاً

حكم آخر الفعل المؤكّد بنون التوكيد

[المضارع المسند إلى اسم ظاهر أو ضمير الواحد المذكر]

١ـ إذا لحقت النون الفعل ، فإن كان مسنداً إلى اسم ظاهر ، أو إلى ضمير الواحد المُذكَّر ؛ فُتِحَ آخره لمباشرة النون له ، ولم يُحذف منه شيء ، سواء كان صحيحاً أو معتلاً ، نحو : لَيَنْصُرَنَّ زيد ، وَلَيَقضِيَنَّ ، وَلَيَغْزُوَنَّ ، وَلَيَسْعَيَنَّ، بردِّ لام الفعل إلى أصلها[1] .

[المضارع المسند إلى ضمير الاثنين]

٢ـ وإن كان مسنداً إلى ضمير الاثنين ؛ لم يُحْذَف أيضاً من الفعل شيْء وحُذِفت نون الرفع فقط لتوالي الأمثال ، وكُسِرَت نون التوكيد ؛ تشبيهاً لها بنون الرفع ، نحو : لَتَنْصُرَانِّ يا زيدان ، وَلَتَقضِيانِّ ، ولتَغزُوَانِّ ، ولَتَسْعَيانِّ[2] .

[المضارع المسند إلى واو الجماعة]

٣ـ وإن كان مسنداً إلى واو الجمع ، فإن كان صحيحاً ؛ حُذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ، وواو الجمع لالتقاء الساكنين ، نحو : لَتَنْصُرُنَّ يا قوم .

وإن كان ناقصاً ، وكانت عين الفعل مضمومة أو مكسورة ؛ حُذفت أيضاً لام الفعل

---

(١) كلمة (لَيَسْعَيَنَّ) بالألف بالماضي والمضارع (سعى يسعى) فلما لحقتها نون التوكيد رُدَّت الألف إلى أصلها الياء ؛ لأنه ناقص يائي اللام ؛ بدليل أنك تقول عند إسناده لتاء الفاعل : سعيت لا سعوت ، والفعل في هذه الحالة مبني على الفتح لمباشرة نون التوكيد آخر الفعل . للتوسع انظر « الأشموني » (٣/ ٢٣١) وما بعدها .

(٢) في هذه الحالة منعت ألف الاثنين النون من مباشرة آخر الفعل ، ولذا فالأفعال معربة ، وعلامة إعرابها النون المحذوفة لتوالي الأمثال ، وألف التثنية في محل رفع فاعل .

زيادةً على ما تقدم ، نحو : لَتَغْزُنَّ وَلَتَقضُنَّ يا قوم[١] ، بضم ما قبل النون في الأمثلة الثلاثة ؛ للدلالة على الضمير المحذوف ، فإن كانت العين مفتوحة ؛ حُذفت لام الفعل فقط ، وبقي فتح ما قبلها ، وحُرِّكت واو الجمع بالضمة ، نحو : لَتَخْشَوُنَّ وَلَتَسْعَوُنَّ[٢] .

وسيأتي الكلام على ذلك في الحذف لالتقاء الساكنين ، إن شاء الله تعالى[٣] .

[المضارع المسند إلى ياء المؤنثة المخاطبة]

٤ـ وإن كان مسنداً إلى ياء المخاطبة ؛ حذفت الياء والنون ، نحو : لَتَنْصُرِنَّ يا دعد ، ولَتَغْزِنَّ ولتَرْمِنَّ[٤] ، بكسر ما قبل النون ، إلا إذا كان الفعل ناقصاً ، وكانت عينه مفتوحة ، فتبقى ياء المخاطبة محرَّكة بالكسر ، مع فتح ما قبلها ، نحو : لَتَسْعَيِنَّ ولتَخْشَيِنَّ يا دَعدُ[٥] .

---

(١) أصل الفعل (تنصرون) لحقته نون التوكيد واللام فصار (لتنصروْنَ نَّ) حُذفت نون الرفع لتوالي الأمثال فصار (لتنصروْنَّ) التقى ساكنان واو الجماعة والنون الأولى من المشددة ، فحُذفت الواو ، وبقيت الضمة على الراء لتدل على الواو المحذوفة فصار (لتنصرُنَّ) ، وأصل (لتغزُنَّ ولتقضُنَّ) (تغزوْون ، وتقضيْوْن) حُذفت الواو في الأول والياء في الثاني لالتقاء الساكنين مع واو الرفع ، ولما أُكِّد الفعل بالنون عُمل فيه كما تقدم في المثال السابق (لتنصرُنَّ) ، والفعل في هذه الحالة مرفوع ، لوجود الفاصل المقدر وهو الواو المحذوفة ، وهي في محل رفع فاعل . « الأشموني » (٣/ ٢٢٢) ، « النحو الوافي » (٤/ ١٩٤) .

(٢) أصل الفعلين (تخشى وتسعى) (لحقتهما) واو الجماعة فصارا (تخشيْون وتسعيْون) التقى ساكنان فحُذفت الألف لام الكلمة فصارا (تخشَوْن وتسعَوْن) أكدا فصارا (لتخشَوْن نَّ ولتسعوْن نَّ) حُذفت النون الأولى لتوالي الأمثال ، ثم حُرِّكت الواو بالضم مع بقاء الفتحة قبلها لتدل على الألف المحذوفة . والواو فيهما في محل رفع فاعل . « الأشموني » (٣/ ٢٢٢ـ٢٢٣) ، « النحو الوافي » (٤/ ١٩١ـ١٩٢) .

(٣) انظر مبحث التقاء الساكنين (ص ٤٣٨) .

(٤) أصل (لتنصرن) (تنصرينَ) لحقته نون التوكيد فصار (لتنصُريْنَ نَّ) حُذفت النون الأولى لتوالي الأمثال فصار (لتنصريْنَّ) التقى ساكنان فحُذفت الياء وبقيت الكسرة قبلها دليل عليها ، والفعلان (لتغزِنَّ ولترمِنَّ) مضارعهما قبل الإسناد (تغزوْ وترميْ) لحقتهما ياء المخاطبة فصارا (تغزوْيْنَ وترميْيْنَ) التقى ساكنان فحُذفت لام الكلمة الواو من الأول والياء الأولى من الثاني فصارا (تغزيْنَ وترميْنَ) أكدا فصارا (لتغزيْنَ نَّ ولترميْنَ نَّ) حُذفت النون الأولى لتوالي الأمثال ، والياء لالتقاء الساكنين ، وهما معربان ، والياء المحذوفة في محل رفع فاعل .

(٥) تقدم الكلام على أصلهما تعليق رقم (١) إلا أنهما هنا مسندان لياء المخاطبة ، وهما معربان وياء=

[المضارع المسند إلى نون النسوة]

٥ـ وإن كان مسنداً إلى نون الإناث ؛ زيدت ألف بينها وبين نون التوكيد ، وكُسرت نون التوكيد ؛ لوقوعها بعد الألف[١] ، نحو : لتَنصُرْنانِّ يا نسوة ولتَسْعَيْنَانِّ ، ولتَغْزُوْنَانِّ ، ولتَرْمِيْنَانِّ[٢] [٣] .

[توكيد الأمر]

والأمر مثل المضارع في جميع ذلك[٤] ، نحو : اضربَنَّ يا زيد ، واغزُوَنَّ وارْمِيَنَّ واسْعَيَنَّ[٥] ، ونحو : اضْرِبانِّ يا زيدان واغزُوانِّ وارميانِّ واسعَيانِّ[٦] ، ونحو : اضرِبُنَّ يا زيدون واغْزُنَّ واقضُنَّ ، ونحو : اخْشَوُنَّ واسْعَوُنَّ[٧] . . . إلخ .

= المخاطبة في محل رفع فاعل ، وعن الكوفيين إجازة حذف الياء المفتوح ما قبلها فيقولون فيهما : لتسعَنَّ ولتخشَنَّ يا دعد . « الأشموني » (٣/ ٢٢٣) .

(١) هذا الموضع مما يلزم فيه زيادة الألف مع النون المشددة بعدها ، ولا يصح وقوع النون الخفيفة كما سيأتي تعليل ذلك (ص ١٢٩) .

(٢) من ذلك ما قاله أبو مهدية الأعرابي : اِخسأنانِّ عني ، قال الأصمعي : أظنه يعني الشياطين ، انظر في « لسان العرب » خسأ . [في « اللسان » : قال أبو مهدية الأعرابي : اِخْسَأْنانِّ. . . . فيما بَعُد . ومن معاني (خسأ) بَعُد] . (*)

(٣) الأفعال في هذه الحالة مبنية على السكون لاتصالها بنون النسوة ، وهي في محل رفع فاعل ، والألف فارقة ، ونون التوكيد لا محل لها من الإعراب .

(٤) الأمر فرع المضارع ، لذلك أخذ أحكامه في التوكيد ، فلحقه ما لحق المضارع من تغيير عند إسناده للظاهر أو الضمائر ، للتوسع انظر « النحو الوافي » (٤/ ١٩٩) .

(٥) هذه أمثلة الأمر المسند لاسم ظاهر أو ضمير الواحد ، وهو مبني على الفتح ؛ لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة .

(٦) هذه أمثلة الأمر المسند لألف التثنية ، وهو في هذه الحالة مبني على حذف النون ، وقد حُذفت لتوالي الأمثال ، كما في المضارع ، والألف في محل رفع فاعل .

(٧) هذه أمثلة الأمر المسند لواو الجماعة ، وهو مبني على حذف النون ، كما حُذفت من المضارع ، والواو في محل رفع فاعل ، وعند إسناده لياء المؤنثة المخاطبة تقول : انصرِنَّ يا هند ، واغزِنَّ وارمِنَّ واسعَينَّ واخشَينَّ ، وعند إسناده لنون النسوة تقول : يا نسوة انصرْنانّ ، واغزونانّ وارمينَانّ واسعَيْنانِّ واخشَيْنانِّ ، والأمر في كل ذلك مبني على ما يُجزم به مضارعه .

[ما تختص به النون الخفيفة]

وتختص النون الخفيفة بأحكام أربعة[١] :

الأول : أنها لا تقع بعد الألف الفارقة بينها وبين نون الإناث ، لالتقاء الساكنين على غير حَدِّه ، فلا تقول : اخْشَيْنانْ[٢] .

الثاني : أنها لا تقع بعد ألف الاثنين ، فلا تقول : لا تضْرِبانْ يا زيدان ، لما تقدم[٣] .

ونقل الفارسي[٤] عن يونس[٥] إجازته فيهما ، ونظّر له بقراءة

---

(١) علل النحاة عدم وقوع الخفيفة بعد الألف الفارقة وألف الاثنين بعلل ؛ منها : ألاّ تتوالى الأمثال من النونات نون النسوة والنون المشددة ، وقال بعضهم : زيدت بقصد التخفيف في النطق ، وقال غيرهم : لئلا تلتبس صورة الفعل بغيره من الصورة المحتملة كما في حالة قلب النون الخفيفة ألفاً عند الوقف بعد ألف الاثنين ، أو الألف الفاصلة بين النونين ـ عند من يجيز وقوع الخفيفة بعدهما ـ نحو : يا لاعبان دَحْرِجانْ كرتكما ، ويا لاعبات دَحْرِجْنَانْ ، فعند الوقف تقول : دحْرِجَاأْ ودَحْرِجْنَاأْ . « التصريح » (٢/ ٢٠٧) ، « الأشموني » (٣/ ٢٢٤) ، « النحو الوافي » (٤/ ١٧٩) .

(٢) التقاء الساكنين على حده أن يكون ثاني الساكنين مدغماً في مثله ، كما في نحو : الحاقّة ، اخشينانٍّ . للتوسع انظر « التصريح » (٢/ ٢٠٧) ، « الأشموني » (٣/ ٢٢٤) ، وانظر ما يغتفر لالتقاء الساكنين من هذا الكتاب (ص ٤٤١) .

(٣) في الحكم الأول ، وتعليق رقم (١) .

(٤) الفارسي هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، أبوه فارسي وأمه عربية سدوسية ، وُلد بفارس بالقرب من شيراز سنة (٢٨٨هـ) أكب على العلم منذ نعومة أظفاره ، خالط الكوفيين والبصريين والبغداديين ، وأخذ عمن كتب قبلهم أمثال سيبويه ، جلس للتدريس في مساجد بغداد مبكراً ، حتى توفي بها سنة (٣٧٧هـ) . « الفهرست » (ص ٩٥) ، « المدارس النحوية » (ص ٢٥٥) .

(٥) يونس بن حبيب أبو عبد الرحمن أو أبو محمد مولى بني ضبة ، أو بني ليث . وُلد سنة (٩٤هـ) ولازم أبا عمرو بن العلاء ، ورحل إلى البادية ، وسمع العرب كثيراً ، كان من أوائل النحويين ، وكان له حلقة في البصرة يرتادها طلاب العلم ، وأهل الأدب ، وفصحاء الأعراب ، قيل : إنه جاوز المئة ، مات سنة (١٨٢) أو (١٨٣هـ) له عدة مؤلفات ؛ منها « معاني القرآن » ، « النوادر » ، ومؤلفات أخرى . « الفهرست » (ص ٦٣) ، « المدارس النحوية » (ص ٢٨) .

نافع[١] : ﴿وَمَحْيَايْ﴾[٢] ، بسكون الياء بعد الألف .

الثالث : أنها تُحذف إذا وليها ساكن ؛ كقول الأضبط بن قُرَيْع السَّعْدِي[٣] :

٢٤ـ فَصِلْ حِبالَ البَعيدِ إنْ وَصَل الـ ـحبْلَ وأقـصِ القَـريـبَ إن قَطَعَـهْ
ولا تُهِيـنَ الْفقيـرَ عَلَّـكَ أنْ تَـرْكَـع يَـوْمـاً والـدَّهْـرُ قـد رَفعَـهْ[٤]

أي : لا تهينَنْ .

الرابع : أنها تُعطى في الوقف حكم التنوين ، فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً ، نحو :

---

(١) نافع المدني : أبو رويم نافع بن عبد الرحمن الليثي ، أصله من أصفهان ، سكن المدينة وتوفي بها سنة (١٦٩هـ) أحد أصحاب القراءات السبع المتواترة . « مقدمة البدور الزاهرة » (ص ٧) .

(٢) سورة الأنعام من الآية (١٦٢) وهي : ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قال في « البدور الزاهرة » (ص ١١٣ـ ١١٤) : ﴿ومحياي﴾ قرأ قالون وأبو جعفر بإسكان الياء الثانية وصلاً ووقفاً ، وحينئذ يمدان مداً مشبعاً لأجل الساكنين ، وقرأ الباقون بفتح الياء ، وحينئذ تمد في الوقف لا الوصل . بتصرف ، وانظر « تفسير القرطبي » (٧/ ١٥١) ، وقد أجاز الكوفيون وقوع النون الخفيفة بعد الألف ، ويؤيد مذهبهم قراءة ابن ذكوان ﴿وَلَا تَتَّبِعَانْ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس : ٨٩] بإسكان النون في ﴿تَتَّبِعَانْ﴾ . « الأشموني » (٣/ ٢٤٤) .

(٣) الأضبط بن قريع بن عوف بن كعب السعدي ، جاهلي قديم كان سيد قومه بني تميم ، وكان قد أغار على بني الحارث بن كعب فقتل منهم وأسر ، ثم بنى أُطُماً ـ حصناً من الحجارة ـ ثم بنت الملوك حوله مدينة صنعاء اليمن .
انظر « الأغاني » (١٨/ ١٢٨) ، « الحيوان » للجاحظ (١/ ٣٥٨) ، « الشعر والشعراء » (ص ٨٦) .

(٤) البيتان من قصيدة له مطلعها :

لِكُـلِّ هَـمٍّ مِـنَ الهمـوم سَعَـةْ والمسـيُ والصبـحُ لا فـلاح معـهْ

والبيت الثاني : لا تهين الفقير . . .مقدم على البيت الأول : فصل حبال . . . .
والشاهد في (لا تُهِينَ) وأصله : تُهينَنْ بالنون الخفيفة ، وقد حُذفت لالتقائها ساكنة مع اللام القمرية من (الفقير) ، والمعنى : لا تحقرن أحداً إذا ما كنت مقتدراً ؛ لعل الدهر أن يرفعه ويضعك فتذل وتهان ، وكما تدين تدان .
والبيت من شواهد « الأشموني » (٣/ ٢٢٥) ، و« التصريح » (٢/ ٢٠٨) ، و« الهمع » (٢/ ٧٩) .

﴿لَنَسْفَعًا﴾[١] ، ﴿وَلَيَكُونًا﴾[٢] ، ونحو[٣] :

٢٥ـ وإيّـاكَ والمَيْتَـاتِ لا تَقْـرَبَنَّهـا ولا تعبُـدِ الشَّيْطَـانَ واللهَ فـاعْبُـدَا

وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذفت ، ورُدّ ما حُذف في الوصل لأجلها ، تقول في الوصل : اضرُبنْ يا قوم ، واضرِبنْ يا هند ، والأصل : اضرِبُون أو اضْرِبِينْ ، فإذا وقفت عليها حُذفت النون ؛ لشبهها بالتنوين ، فتُرجع الواو والياء لزوال الساكنين ، فتقول : اضربوا ، اضربي[٤] .

* * *

(١) ﴿لنسفعا﴾ من الآية (١٥) من سورة العلق ، والأصل : لَنَسْفَعَنْ قلبت النون ألفاً في الوقف .

(٢) ﴿وليكونا﴾ من الآية (٣٢) من سورة يوسف ، وأصلها : لَيَكونَنْ قلبت النون ألفاً في الوقف .

(٣) البيت للأعشى الأكبر ميمون بن قيس ، وهو أعشى بني قيس بن ثعلبة من بكر بن وائل . (*)

(٤) انظر « أوضح المسالك » (٣/ ١٤٠) وكأن العبارة قد نُقلت بحرفيتها .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : ما حكم توكيد الفعل الماضي والاسم ؟ وما الشاهد فيما يلي ؟

ـ دامنَّ سعدك لو رحمت متيماً .

ـ أقائلُنَّ أحضروا الشهودا .

س٢ : ما حكم توكيد فعل الأمر ؟ وكم حالة لتوكيد المضارع ؟ اذكر ذلك مستشهداً بما ورد في الكتاب .

س٣ : متى يمتنع توكيد المضارع ؟ وما الشاهد فيما يلي ؟

ـ تالله لا يذهب العرف بين الله والناس .

ـ قال الله تعالى : ﴿ تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ تَذۡكُرُ يُوسُفَ ﴾ .

ـ قال الله تعالى : ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ .

ـ قال الله تعالى : ﴿ وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ ﴾ .

س٤ : تمرين :

أكّد الأفعال التالية بعد إسنادها إلى ضمير الواحد وألف التثنية وواو الجماعة وياء المؤنثة المخاطبة ونون النسوة .

يكتب ـ يطمئن ـ يسعى ـ يرمي ـ يجول ـ يغزو ـ يعي ـ يظن ـ قُلْ ـ مُدَّ ـ اسعَ ـ ادعُ ـ تغاضَ .

س٥ : اذكر ما تختص به نون التوكيد الخفيفة من أحكام مع التمثيل .

* * *

مشجر حكم آخر الفعل المؤكد بنون التوكيد

مشجر حكم آخر الفعل المؤكد بنون التوكيد

- فإن كان مسنداً إلى اسم ظاهر، أو إلى ضمير الواحد المذكر؛ فُتح آخره لمباشرة النون له، ولم يُحذف منه شيء، سواء أكان صحيحاً أو معتلاً، نحو: لَيَنْصُرَنَّ زيد.
- وإن كان مسنداً إلى ضمير الاثنين؛ لم يُحذف أيضاً من الفعل شيء، وحُذفت نون الرفع فقط لتوالي الأمثال، وكُسرت نون التوكيد؛ تشبيهاً لها بنون الرفع، نحو: لَتَنْصُرَانِّ يا زيدان.
- وإن كان مسنداً إلى واو الجمع، فإن كان صحيحاً؛ حُذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، وواو الجمع لالتقاء الساكنين، نحو: لَتَنْصُرُنَّ يا قوم وإن كان ناقصاً، وكانت عين الفعل مضمومة أو مكسورة؛ حُذفت أيضاً لام الفعل زيادة على ما تقدم، نحو: لتَغْزُنَّ ولَتَقْضُنَّ يا قوم.
- وإن كان مسنداً إلى ياء المخاطبة؛ حُذفت الياء والنون، نحو: لتَنْصُرِنَّ يا دعد.
- وإن كان مسنداً إلى نون الإناث؛ زيدت ألف بينها وبين نون التوكيد، وكُسرت نون التوكيد؛ لوقوعها بعد الألف، نحو: لتَنْصُرْنانِّ يا نسوة ولتَسْعَيْنانِّ، ولَتَغْزُونانِّ.
- والأمر مثل والمضارع في جميع ذلك، نحو: اضرِبَنَّ يا زيد اضرِبانِّ يا زيدان اضرِبُنَّ يا زيدون اخْشَوُنَّ.

تتمة

في حكم الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر ونحوها

١ـ حكم الصحيح السالم : ألاّ يدخله تغيير عند اتصال الضمائر ونحوها به ، نحو : كتبتُ ، وكتَبُوا ، وكتَبتْ .

٢ـ وحكم المهموز : كحكم السالم ، إلا أن الأمر من أخَذَ وأكَلَ ، تحذف همزته مطلقاً ، نحو : خذْ وكُلْ[١] ؛ ومن أمَر وسأل[٢] في الابتداء ، نحو : مُرُوا بالمعروف ، وانْهَوْا عن المنكر ، ونحو : ﴿سَلْ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾[٣] ، ويجوز الحذف وعدمه إذا سُبقا بشيء ، نحو : قلت له : مُرْ ، أو اؤْمُرْ ، وقلت له : سلْ ، أو اسأل .

---

(١) كل ما كان مهموز الفاء تُحذف همزته من الأمر مطلقاً ، وذلك لأن الأمر فرع المضارع ومتصرّف منه ، وبعد حذف حرف المضارعة من (يأخذ ويأكل) يبقى الأمر مبدوءاً بهمزة ساكنة ، لذا يُجتلب لها همزة الوصل فيصير الأمر منها (أُؤْخُذْ وأُؤْكُلْ) فلما اجتمعت همزتان وكثر الاستعمال حُذفت الهمزة الأصلية الساكنة ، فزال الساكن فاستُغني عن همزة الوصل . وقد جاء استعمال الكلمة على الأصل ، فقيل : أُوخذْ وأُوكلْ ، وكذا أُومرْ من (أمَرَ) انظر « اللسان » مادة (أخذ) (٣/ ٤٧٢) ، ومادة (أكل) (١١/ ١٩) .

(٢) وفي لغة : سال يسال ، كخاف يخاف ، فلا حذف [الأصل في الأمر من (سأل) أن يكون (اسأل) على وزن (افْعَل) حُذفت همزة الوصل ، والهمزة عين الكلمة من وسطها ، فوزنها (فل) واللغة التي ذكرها المؤلف مخفَّفة من (سأل يسأل) وقد حكاها الأخفش ، والأمر (اسأل) والعرب قاطبة تقول : سل بالحذف] . « اللسان » (١١/ ٣١٨) . (*)

(٣) بعض آية من سورة البقرة (٢١١) .

والشاهد في قوله : (سل) والأصل (اسأل) ، قال ابن سيده : والعرب قاطبة تحذف الهمزة منه في الأمر ، فإذا وصلوا بالواو أو الفاء همزوا فقالوا : فاسأل واسأل ، وحكى الفارسي أن أبا عثمان المازني سمع من يقول : اسَلْ ، والأصل : اسْألْ ، فحُذفت الهمزة ، ونُقلت حركتها إلى السين قبلها . « اللسان » مادة (سأل) (١١/ ٣١٨) ، وكذا القول في الأمر من (أمَرَ) ومنه قوله تعالى : ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه : ١٣٢] . « اللسان » مادة (أمر) (٤/ ٢٧) .

[حكم همزة رأى]

وكذا تُحذف همزة رأى ؛ أي : عين الفعل من المضارع والأمر ؛ كيَرى ورَه ، الأصل : يَرْأَى ، نُقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ، ثم حُذفت لالتقائها ساكنة مع ما بعدها ، والأمر محمول على المضارع(١) .

[حكم همزة أرى]

وتُحذف همزة أرَى ؛ أي : عينه أيضاً في جميع تصاريفه ، نحو : أرَى ويُرِي وأرِه(٢) .

[حكم اجتماع الهمزتين]

وإذا اجتمعت همزتان في أول الكلمة وسكنت ثانيتهما ؛ أُبدلت مداً من جنس حركة ما قبلها كما سيأتي(٣) .

---

(١) مضارع (رأى) (يَرْأيُ) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فصار (يَرْأَى) ، ولصياغة الأمر منه تُحذف ياء المضارعة ثم تُنقل فتحة الهمزة إلى الراء الساكنة ، فتصير الكلمة (رأىْ) يلتقي ساكنان ، فتُحذف الهمزة ، ثم الألف ؛ لأن أمر المعتل يُبنى على حرف العلة ، فتصير (رَ) ثم يؤتى بهاء السكت فتصير (رَهْ) وهذه لغة أهل الحجاز ، فإنهم يتركون الهمز في المضارع والأمر ، وبها نزل القرآن ﴿ فَتَرَى ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ [الحاقة : ٧] وأما بنو تميم فإنهم يهمزون دائماً فيقولون : أرأى وترأى ، للتوسع انظر « اللسان » مادة (رأى) (١٤/ ٢٩٢ـ٢٩٤) .

(٢) (أرى) مضارع ماضيه (رأى) مهموز العين ، وفي « اللسان » : إن العرب تحذف أحرف المضارعة من (رأى) فلا تقول : أرأى ولا يرأى ، وذلك لأنهم جعلوا همزة المتكلم تعاقب همزة عين الكلمة في (أرأى) فكرهوا اجتماع همزتين ، فحذفوا الثانية ، ثم أتبعوها سائر حروف المضارعة فقالوا : نرى وترى ويرى كما قالوا : أرى ، وكذا حذفت الهمزة من الأمر (أره) والأصل : (أرْئِيْه) نُقلت كسرة الهمزة إلى الراء ، ثم حُذفت فصار الأمر (أرِيْه) ثم حُذفت الياء منه ؛ لأنه معتل الآخر فصار (أرِه) . المصدر السابق بتصرّف .

(٣) انظر بحث الإبدال والإعلال (ص ٣٨٠) ، ومثاله (آمَنَ) أصلها (أأمن) أُبدلت الهمزة الثانية حرف مدّ من جنس حركة الهمزة الأولى ومثلها (أُوْمِنُ وإيْمان) أصلهما : (أُؤْمِنُ وإئْمان) فأُبدلت فيهما الهمزة حرف مد كما سبق .

٣ـ حكم المضعَّف الثلاثي ومزيده :

[١ـ وجوب الإدغام] :

يجب في ماضيه الإدغام ، نحو : مدّ واستمدّ ، ومدُّوا واستمدوا[(١)] .

[٢ـ وجوب الفك] :

ما لم يتصل به ضمير رفع متحرّك ، فيجب الفك ، نحو : مَدَدْتَ ، والنسوة مَدَدْن ، واستَمْدَدْتُ ، والنِّسوة استَمْدَدْن[(٢)] .

[حكم المضارع المضعَّف ومزيده]

[١ـ وجوب الإدغام] :

ويجب في مضارعه الإدغام أيضاً ؛ نحو : يَرُدُّ ويستردُّ ، ويردُّون ويستردُّون .

[٢ـ جواز الفك والإدغام] :

ما لم يكن مجزوماً بالسكون ، فيجوز الأمران ، نحو : لم يَرُدَّ ولم يَرْدُدْ ، ولم يَسْترِدَّ ولم يَسْتَرْدِدْ[(٣)] .

---

(١) إنما أوجب العرب إدغام المثلين ؛ لأنهم كرهوا اجتماعهما في كلمة واحدة ، واستثقلوا أن يميلوا ألسنتهم عن موضع ثم يعيدوها إليه ؛ لما في ذلك من الكلفة على اللسان .
وأما في الإدغام فلشدة اتصالهما يصيرا كالمتداخلين ، فيرتفع اللسان بهما دفعة واحدة شديدة ، فيكون ذلك أخف من ارتفاع اللسان بها دفعتين .
وفي الثلاثي أوجبوا تسكين المثلين ليتم الإدغام ، والأصل : مدَدَ ومَدَدَوا .
والمزيد ، نحو : استمدَّ واستمدُّوا ، والأصل : استَمْدَدَ واسْتَمْدَدُوا ، نُقلت حركة الدال إلى الميم قبلها ؛ لئلا يلتقي ساكنان ثم أُدغم المثلان بعد تسكين أولهما . للتوسع انظر « شرح الملوكي » في التصريف (ص ٤٥٠) وما بعدها .

(٢) إنما وجب الفك مع ضمائر الرفع المتصلة ؛ لأن الجمهور يوجبون تسكين آخر الفعل معها ، فلو أدغمنا فات هذا الغرض ، وفي « التسهيل » : الإدغام قبل الضمير لُغَيَّةٌ ، قال سيبويه : وزعم الخليل أن ناساً من بكر يقولون : رُدَّنا ومُرَّنا ، وهذه لغة ضعيفة . « الأشموني بحاشية الصبان » (٤/ ٣٥١) .

(٣) الفك لغة أهل الحجاز ، وبها جاء التنزيل غالباً قال تعالى : ﴿إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ﴾ [آل عمران : ١٢٠] ، وقال : ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ [لقمان : ١٩] ، والإدغام لغة تميم ، ومما=

[٣ـ وجوب الفك] :

وما لم تتصل به نون النسوة ، فيجب الفك ، نحو : يَرْدُدْن ويسترْدِدْن ، بخلاف ما إذا كان مجزوماً بغير السكون ، فإنه كغير المجزوم ، تقول : لم يردُّوا ولم يستردوا[(١)] .

[حكم الأمر المضعف]

والأمر كالمضارع المجزوم في جميع ذلك ، نحو : رُدَّ يا زيدُ وارْدُدْ ، واستردَّ واسْتَرْدِدْ ، وارْدُدْن يا نسوة ، وردُّوا ، واستردُّوا[(٢)] .

٤ـ حكم المثال : قد تقدم أنه إما يائيّ الفاء ، أو واويُّها[(٣)] .

[حكم اليائي]

فاليائيّ لا يُحذف منه في المضارع شيء ، إلا لفظين حكاهما سيبويه ، وهما : يَسرَ البعيرُ يَسِرُ ، كوعَدَ يَعِدُ ؛ من اليَسْر كالضَّرْب ؛ أي : اللين والانقياد ، ويَئِسَ يَئِسُ في لغة[(٤)] .

= جاء على لغتهم على قلة قوله تعالى : ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ﴾ [المائدة : ٥٤] ، وقوله : ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر : ٤] . « الأشموني » (٤/ ٣٥٢) .

(١) يُجزم المضارع المضعف بغير السكون إذا كان من الأفعال الخمسة ، كأن اتصلت به ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء المؤنثة المخاطبة ، وعلامة جزمه حذف النون ، وحكمه في هذه الحالة وجوب الإدغام .

(٢) يجوز الإدغام والفك في الأمر من الثلاثي المضعَّف ومزيده إذا لم يتصل به شيء ، ويجب الفك إذا اتصلت به نون النسوة ، ويجب الإدغام إذا اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المؤنثة المخاطبة .

(٣) انظر أقسام المعتل (ص ٥٣) .

(٤) قال في « القاموس » : يئسَ يَيْئِسُ يَيْأسُ ، كيضرِب ويمنَع شاذ . (١/ ٢٧٠) مادة (يئس) .
وفي « اللسان » : يئِس يَيْأس وييئِس نادر عن سيبويه ، ويئِس ويؤُس عنه أيضاً شاذ ، وعن أبي زيد : ييئِس لغة عليا مضر ، وييأَس بالفتح لغة سفلاها . « اللسان » مادة (يئس) (٦/ ٢٥٩) ، وعلى ما حكاه سيبويه فقد حُذف من الكلمتين فاء الكلمة وهي الياء ، ووزنها (يَعِل) والأصل : ييسر وييئِس . « اللسان » مادة (يسر) (٥/ ٢٩٥) ، « الممتع في التصريف » (٢/ ٤٣٧) . =

[حكم الواوي]

والواويّ تُحذف فاؤه من المضارع إذا كان على وزن (يفعِل) بكسر العين ، وكذا من الأمر ؛ لأنه فرعه ، نحو : وعَد يعِد عِدْ ، وَوَزَنَ يَزِنُ زِنْ[١] ، وأما إذا كان يائيّاً كيَنَعَ يَيْنِع ، أو كان واوياً ، وكان مضارعه على وزن (يفعُل) بضم العين ، نحو : وَجُه يَوْجُه ، أو على وزن (يَفْعَل) بفتحها ، نحو : وجِل يَوْجَل .. فلا يُحْذف منه شيء ، وسُمع : ياجَل ويَيْجَل[٢] .

[ما شذّ من المثال الواوي]

وشذَّ يَدَع ، ويَزَع ، ويَذَر ، ويَضع ، ويَقَع ، ويَلَغُ ، ويَهَب ، بفتح عينها[٣] ، وقيل : لا شذوذ ، إذ أصلها على وزن يفعِل بكسر العين ، وإنما فُتحت لمناسبة حرف الحلق ، وحُمِل يذَر على يَدَع[٤] .

= وسيبويه : هو عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر ، وُلد في إحدى قرى شيراز عام (١٤٨هـ) رحل إلى بغداد وناظر الكسائي ، أشهر مؤلفاته : « الكتاب » في العربية ، تُوفِّي عام (١٨٠هـ) انظر « الفهرست » (ص ٧٦) .

(١) إنما حُذفت الواو هنا ؛ لوقوعها في الفعل بين الياء والكسرة ، فالواو ثقيلة ، واكتنفها ثقيلان الياء قبلها والكسرة بعدها ، والفعل نفسه ثقيل ، فاقتضى الحال أن تُخفَّف الكلمة بحذف بعضها ، فحُذفت الواو ؛ لأنها أثقل من الياء والكسرة ، وهو حذف قياسي ، ثم حملوا المضارع بغير الياء على المضارع بالياء ؛ لئلا يختلف بناء المضارع ، فقالوا : أعِدُ وتعِدُ ونعِدُ . « شرح الملوكي » (ص ٣٣٣) وما بعدها ، « الممتع في التصريف » (٢/ ٤٢٦) ، « الأشموني » (٤/ ٣٤٠) .

(٢) حكى ابن يعيش لغة رابعة وهي : (يِيْجَل) بكسر الياء الأولى ، وسبب عدم الحذف هنا ، أنه لا ثقل في الكلمة في هذه الصورة .

(٣) حُذفت الفاء من مضارع هذه الأفعال ، والقياس عدم الحذف ؛ لأن عين مضارعها مفتوح ، والأصل أن تقول : يَوْدَع ويَوْلع ويولغ . « مختار الصحاح » مادة (ولع ولغ) .

(٤) وعلى ذلك فالفتح فيها عارض ، والأصل الكسر ، والعارض لا اعتداد به فهو كالمعدوم . ولما خلا (يذر) من حرف الحلق لفظاً ، وشابه (يدع) معنىً ؛ عومل معاملته فحُذفت فاؤه . « الممتع » (٢/ ٤٢٦) « شرح الملوكي » (ص ٣٣٧) .

أما الحذف في يَطأ ويَسَعُ : فشاذّ اتفاقاً ، إذ ماضيهما مكسور العين ، والقياس في عين مضارعه الفتح(١) .

[حكم مصدر المثال]

وأما مصدر نحو : وَعَدَ وَوَزَنَ ؛ فيجوز فيه الحذف وعدمه ، فتقول : وعد يعد عِدَةً وَوَعْداً ، وَوَزَنَ يَزن زِنَةً وَوَزْناً ، وإذا حُذفت الواو من المصدر عُوّضت عنها تاء في آخره ، كما رأيت(٢) ، وقد تُحذف شذوذاً كقوله :

٢٦- إنَّ الخليطَ أَجَدُّوا البَيْنَ فانجرَدُوا وأَخْلفوكَ عِدَ الأمرِ الذي وَعَدُوا(٣)

وشذ حذف الفاء في نحو : رِقة : للفضة ، وحِشَة ـ بالمهملة ـ : للأرض الموحِشة ، وجِهَة : للمكان المتَّجَهِ إليه ؛ لانتفاء المصدرية عنها(٤) .

---

(١) لابن عصفور رأي في ذلك فيقول : فإن قيل : ما الدليل على أنهما على (يفعِل) لا (يفعَل) ؟ ولماذا هما شاذان ؟ الجواب : إن الدليل على ذلك حذف الواو منهما ، ولو كانا على (يفعَل) لكانا (يوْطأ ويَوْسَع) فدل الحذف على أنهما على (يَوْطِىء ويوسِع) ، بالكسر فيهما ، فحُذفت الواو لوقوعها بين الياء والكسرة ، ثم فُتحت عين الكلمة لأجل حرف الحلق ، ولم يُعتدَّ بالفتح في منع الحذف لأنه عارض . « الممتع » (٢/ ٤٣٤) بتصرف .
وزعم الفراء : أن موجب الحذف إنما هو التعدِّي ، نحو : يعِد ويزن ، وموجب الإثبات إنما هو عدم التعدِّي ، نحو : وجل يوجل ، وهو فاسد ؛ لأن القياس في الحذف أن يكون للثقل لا للتعدِّي واللزوم . المصدر السابق (٢/ ٤٣٥) .

(٢) قياس مصدر (وَعَدَ) وأخواتها أن يأتي على (فِعْلة) نحو : وِعْدَة ، نقلوا كسرة الواو إلى العين بعدها ، ثم حُذفت الواو وعوض عنها تاء آخر الكلمة ، والذي سوغ هذا الحذف شيئان :
الأول : كون الواو مكسورة ، والكسرة مستثقلة على الواو .
الثاني : كون مضارعه معلولاً بحذف الواو منه كما في (يَعِدُ) . « شرح الملوكي » (ص ٣٣٩) ، « الممتع » (٢/ ٤٣٠) ، « الأشموني » (٤/ ٣٤٠) .

(٣) البيت للفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب . (*)

(٤) أما قوله تعالى : ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ [البقرة : ١٤٨] بالواو والتاء ، فهو جمع بين العوض والمعوض عنه ، فإن أُريد بها المصدر ؛ فهو من الشاذ قياساً الفصيح استعمالاً ؛ لوروده في القرآن الكريم .
وإن أريد بها اسم الجهة : فهو على الأصل ، ولذلك صحت الكلمة ، وعليه فلا شذوذ . « شرح الملوكي » (ص ٢٤١) بتصرّف .

[حكم الأجوف]

٥ـ حكم الأجوف : إن أُعلَّتْ عينُه ، وتحرّكت لامه ؛ ثبتت العين[١] .

وإن سُكِّنت بالجزم ، نحو : لم يَقُلْ ، أو بالبناء في الأمر ، نحو : قُلْ ، أو لاتصاله بضمير رفع متحرِّك ، حُذِفت عينه ، وذلك في الماضي ، بعد تحويل فَعَلَ بفتح العين إلى فعُل بضمها إن كان أصل العين واواً كقال ، وإلى فعِل بالكسر إن كان أصلها ياء كباع ، وتنقل حركة العين إلى الفاء فيهما ؛ لتكون حركة الفاء دالة على أن العين واو في الأوّل ، وياء في الثاني ، تقول : قُلْتُ وبِعْتُ ، بالضم في الأوّل ، والكسر في الثاني[٢] ، بخلاف مضموم العين ومكسورها ؛ كطال وخافَ ، فلا تحويل فيهما ، وإنما تُنقل حركة العين إلى الفاء ؛ للدلالة على البنية ، تقول : طُلْت وَخِفْت ، بالضم في الأوّل ، والكسر في الثاني[٣] .

---

(١) مثاله نحو : قام وباع ، أصلهما : قول وبيع قلبت الواو والياء ألفاً ، ولام الكلمة فيهما متحركة ، فلا تُحذف عينها ، وكذلك لا حذف إذا اتصلت بهما تاء التأنيث ، نحو : قامَتْ وباعَتْ .

(٢) (قُلت وبِعت) أصلهما (قَوَل وبَيَع) حُوِّل الأول إلى وزن (فَعُل) فصار (قَوُل) نُقلت ضمة الواو إلى القاف قبلها فصار (قُوْل) لَحقته تاء الفاعل فسُكِّن آخره فصار (قُوْلت) التقى ساكنان فحُذفت الواو فصار (قُلت) والضمة دليل على الواو المحذوفة ، وحُوِّل الثاني إلى وزن (فَعِلَ) فصار (بَيِعَ) نُقلت كسرة الياء إلى الباء قبلها فصار (بِيْع) يسكن آخره عند اتصاله بتاء الفاعل فيصير (بِيْعْت) التقى ساكنان فحُذفت الياء فيصير (بِعْتُ) والكسرة دليل على الياء المحذوفة . انظر « شرح الشافية » (٣/ ١٤٤) ، و« الأشموني » (٤/ ٣٢٠) ، و« الهمع » (٢/ ٢٢٣) ، و« الممتع » (٢/ ٤٤١) .

(٣) (طال وخاف) لا تحويل فيهما ، أما (طال) : فهو من باب (قال) فهو على (طَوَل يطْوُل) لكنه مبني على (فَعُل) قال في « اللسان » : قال النحويون : أصل (طال) طَوُل فهو طويل حملاً على شرُف فهو شريف مادة (طول) (١١/ ٤١٠) وأما (خاف) : ففي « اللسان » : قال الليث : خاف يخاف خوفاً ، وإنما صارت الواو ألفاً في (يخاف) لأنه على بناء (عَمِل يَعْمَل) مادة (خوف) (٩/ ٩٩) ، فماضيه (خَوِف) فلا يحتاج إلى تحويل كما حُوِّل (بَيَع) . « شرح الملوكي » (ص ٤٤٤) وما بعدها ، و« الممتع » (٢/ ٤٣٩) .

[حكم الأجوف المزيد]

هذا في المجرّد ، والمزيدُ مثله في حذف عينه إن سُكِّنت لامه ، وَأُعِلَّت عينه بالقلب ؛ كأَقَمْتُ واستَقَمْتُ ، واختَرْتُ وانْقَدْتُ[١] ، وإن لم تُعَلَّ العين لم تُحذَف ؛ كقاوَمْت ، وقَوَّمْت[٢] .

[حكم الناقص]

٦ـ حكم الناقص : إذا كان الفعل الناقص ماضياً ، وأسند لواو الجماعة ؛ حذفَ منه حرف العلة ، وبقي فتح ما قبله إن كان المحذوف ألفاً ، ويضم إن كان واواً أو ياء ، فتقول في نحو : سَعَى سَعَوْا ، وفي سَرُوَ وَرَضِي : سَرُوا وَرَضُوا[٣] .

---

(١) أصل هذه الكلمات الأربع : أقْوَمْت ، استَقْوَمْت ، اخْتَيَرْت ، انْقَوَدْت ، أُعلَّت عينها بالنقل والقلب ألفاً فصارت (أقامت ، واستقامْت ، واختارْت ، انقادْت) التقى ساكنان فحُذفت الألف عين الكلمة من الأربع .

(٢) السبب في عدم الحذف أن موجبه التقاء الساكنين كما تقدم والواو هنا محرَّكة بالفتح ، إذاً فلا حذف .

تنبيه

هذا الإعلال في الأجوف قياسي في أربعة مسائل :

الأولى : في الفعل المعتل العين كما تقدم في تعليق (ص ٣) .

الثانية : الاسم المشابه لـ(يعلم) وزناً ، نحو : مقام ، أصله مَقْوم ، نُقلت حركة الواو إلى القاف قبلها فصار مَقوْم قلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاحها في الحال فصار مقام .

الثالثة : مصدر الإفعال والاستفعال ، نحو : إقْوام واستِقْوام .

الرابعة : صيغة (مَفعُول) نحو : مَقُوْل ومَصُوُغ ، أصلهما (مَقْوُوْل ومصْوُوُغ) . للتوسع انظر « التصريح » (٢/ ٣٩٣) وما بعدها ، « شرح الشافية » (٣/ ١٤٤) ، « الأشموني » (٤/ ٣٢١) ، « شرح الملوكي » (ص ٣٤٨) وما بعدها .

(٣) سبب هذا الحذف التقاء الساكنين ، حرف العلة آخر الكلمة وواو الجماعة والأصل فيهما قبل الحذف سَرُوُوْا ورضِيُوْا ، استُثقلت الضمة على الواو والياء فحُذفت ، فالتقى ساكنان فحذفوا حرف العلة وأبقوا الضمة ، وأبدلوا كسرة الضاد ضمة لتناسب الواو فصار رضُوا . « الممتع » (٢/ ٥٢٩) .

وإذا أُسْنِد لغير الواو من الضمائر البارزة ؛ لم يُحذف حرف العلة ، بل يبقى على أصله ، وتُقلب الألف واواً أو ياء تبعاً لأصلها ، إن كانت ثالثة ، فتقول في نحو : سَرُوَ : سَرُونَا ، وفي رَضِيَ : رَضِينا ، وفي غزا ورمى : غَزَوْنا ورَمَيْنا ، وَغَزَوَا وَرَمَيَا .

فإن زادت على ثلاث قُلبت ياء مطلقاً ، نحو : أعطيت واستعطيت وإذا لحقت تاء التأنيث ما آخره ألف حذف مطلقاً ، نحو : رَمَتْ ، وأعْطَتْ ، واستعْطَتْ ، بخلاف ما آخره واو أو ياء ، فلا يُحذف منه شيء[(١)] .

وأما إذا كان مضارعاً ، وأُسند لواو الجماعة أو ياء المخاطبة ؛ فيُحذف حرف العلة ، ويُفتح ما قبله إن كان المحذوف ألفاً ، كما في الماضي ، ويُؤتى بحركة مجانسة لواو الجماعة ، أو ياء المخاطبة ، إن كان المحذوف واواً أو ياء ، فتقول في نحو : يسعَى ، الرجال يَسْعَوْنَ ، وتَسْعَيْن يا هند[(٢)] ، وفي نحو : يغزُو ويرمي ، الرجال يغزُون ويرمُون[(٣)] ، وتغزِين وترمِين يا هند[(٤)] .

وإذا أُسند لنون النسوة لم يُحذف حرف العلة ، بل يبقى على أصله ، غير أن الألف تُقلب ياء ، فتقول في نحو : يغزو يرمي ، النساء يغزُون ويرمِين ، وفي نحو : يسعَى : النساء يسعَيْن[(٥)] .

---

(١) للتوسع انظر « الممتع » (٢/ ٥٢٥) وما بعدها .

(٢) (يَسْعَوْن) أصلها : (يسعىْ وْن) حُذفت الألف لام الكلمة لالتقاء الساكنين ، وفُتح ما قبل الواو ليدل على الألف المحذوفة ، ووزنها (يَفْعَون) ومثلها (تسعَيْنَ) ووزنها (تَفْعَيْن) .

(٣) (يغزون) أصلها (يَغْزوْوْن) حُذفت الواو الأولى لالتقاء الساكنين ، ووزنها (يَفْعُوْن) ، و(يرمون) أصلها (يرميْ وْن) حُذفت لام الكلمة الياء ، وضُمَّ ما قبل الواو للمناسبة ، ووزنها (يَفْعُون) .

(٤) (تغزين) أصلها (تغزوْيْن) حُذفت الواو للساكنين فصارت (تغزُيْن) ثم قُلبت ضمة الواو كسرة للمناسبة ووزنها (تَفْعِينَ) ، و(ترمين) أصلها (تَرمي يْن) حُذفت الياء الأولى للساكنين فصارت (ترمِيْنَ) ووزنها (تَفْعِيْنَ) .

للتوسع انظر « الممتع » (٢/ ٥٢٧) وما بعدها ، « شرح الشافية » (٣/ ١٨٥) .

(٥) قُلبت ألف (يسعى) ياء ؛ لأن أصلها ياء ، فإنك تقول في ماضيه مسنداً للضمير : سَعَيْتُ وسَعَيْنا ، وسبب بقاء المعتل هنا على أصله من غير إعلال ، قال عنه ابن عصفور : وإذا أُسند إلى ضمير الغائبات ـ أي : نون النسوة ـ رُدَّت الألف إلى أصلها ولم تُعَلَّ ، نحو : النسوة غَزَوْنَ ورَمَيْنَ ، لأن=

وإذا أُسند لألف الاثنين ؛ لم يُحذَف منه شيء أيضاً ، وتُقلب الألف ياء ، نحو : الزيدان يغزُوَان ويرميان ويَسعيَان(١) .

والأمر كالمضارع المجزوم ، فتقول : اغزُ ، وارمِ ، وَاسعَ ، وَاغزُوَا ، وَارمِيَا ، وَاسْعَيَا ، وَاغزُوا ، وَارْمُوا ، وَاسْعَوْا(٢) .

[حكم اللفيف]

٧ـ حكم اللفيف : إن كان مفروقاً ، فحكم فائه مطلقاً حكم فاء المثال ، وحكم لامه حكم لام الناقص ؛ كوقَى ، تقول : وَقَى يَقِي قِهْ(٣) ، وإن كان مقروناً ، فحكمه حكم الناقص ؛ كطَوى يطوِي اطْوِ(٤) . . . إلى آخره .

تنبيه

يتصرَّف الماضي باعتبار اتصال ضمير الرفع به إلى ثَلاثَة عَشَرَ وَجْهَاً : اثنان للمتكلم ، نحو : نَصَرْتُ ، نصرْنا .

= ما قبل نون جماعة المؤنث ساكن أبداً ، وحرف العلة إذا سكن وانفتح ما قبله لم يُعَلَّ إلا في (وَجِل يَوْجل) خاصة فقد سمع فيه ياجل ويجل . « الممتع » (٢/٥٢٨ـ٥٢٩) .

(١) حكم الفعل في هذه الحالة كحكم المسند لنون النسوة ، وقد تقدم تعليل عدم حذف حرف العلة منها . المصدر السابق .

(٢) الأمر فرع المضارع ، لذا أخذ حكمه .
ففي الأمثلة الثلاثة الأولى حُذف حرف العلة منها ، وبقي آخرها محركاً بحركة تدل على الحرف المحذوف ، ووزنها على الترتيب : افعُ ، افعِ ، افعَ .
ولم يُحذَف حرف العلة من المسند لألف التثنية ، والأفعال مبنية على حذف النون .
والثلاثة الأخيرة المسندة لواو الجماعة ، حُذف منها حرف العلة ، وضُمَّ ما قبل الواو ، وفُتح من (سَعَوا) لأنه معتل بالألف .

(٣) حُذف من (يقي) فاء الكلمة ؛ لأن أصلها (يوقي) كما حُذف من (يعد) ووزنه (يَعِلُ) ، وحُذف من (قِهْ) الواو كما حُذفت من (وعد) وحُذفت الياء ؛ لأنه أمر مبني على حذف حرف العلة من آخره ، ولما بقي الأمر على حرف واحد (قِ) جيء بهاء السكت للوقف وجوباً ، ووزنه (عِه) .

(٤) حُذف من الأمر (اطوِ) حرف العلة كما حُذفت الياء من (ارمِ) فهو أمر مبني على حذف حرف العلة ووزنه (افعِ) .

وخمسة للمخاطب ، نحو : نصرتَ ، نصرتِ ، نصرتُما ، نصرتُم ، نصرْتُنَّ .

وستة للغائب ، نحو : نصرَ ، نصرَا ، نصروا ، نصرَتْ ، نصرَتَا ، نصرْنَ .

وكذا المضارع ، نحو : أنصرُ ، ننصُر ، تنصر يا زيد ، تنصُران يا زيدان ، أو يا هندان ، تنصرون ، تنصرين ، تنصرْنَ ، ينصُر ، ينصُران ، ينصُرون ، هند تنصرُ ، الهندان تنصران ، النسوة يَنْصُرْنَ ، ومثله المبني للمجهول .

ويتصرَّف الأمر إلى خمسة : انصُرْ ، انصرَا ، انصُرُوا ، انْصُري ، انصُرْنَ[1] .

* * *

(١) للتوسع انظر كتاب « الأمثلة المختلفة » (ص ٥٠) وقد ذُكر فيه لتصريف الأفعال ومشتقاتها نحواً من (٣٧٦) تصريفاً ، وهو كتاب ضمن مجموعة من رسائل الصرف . طبع عيسى البابي الحلبي ـ القاهرة .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : متى تحذف فاء المثال ، وعين الأجوف ، ولام الناقص ، ماضياً كان أو مضارعاً ؟ مثّل لذلك .

س٢ : اذكر حكم المهموز ، ومتى تُحذف همزته مع التمثيل ؟

س٣ : يجوز في المضعَّف ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً الإدغام والفك والأمران معاً ، اذكر ذلك موضحاً بالأمثلة .

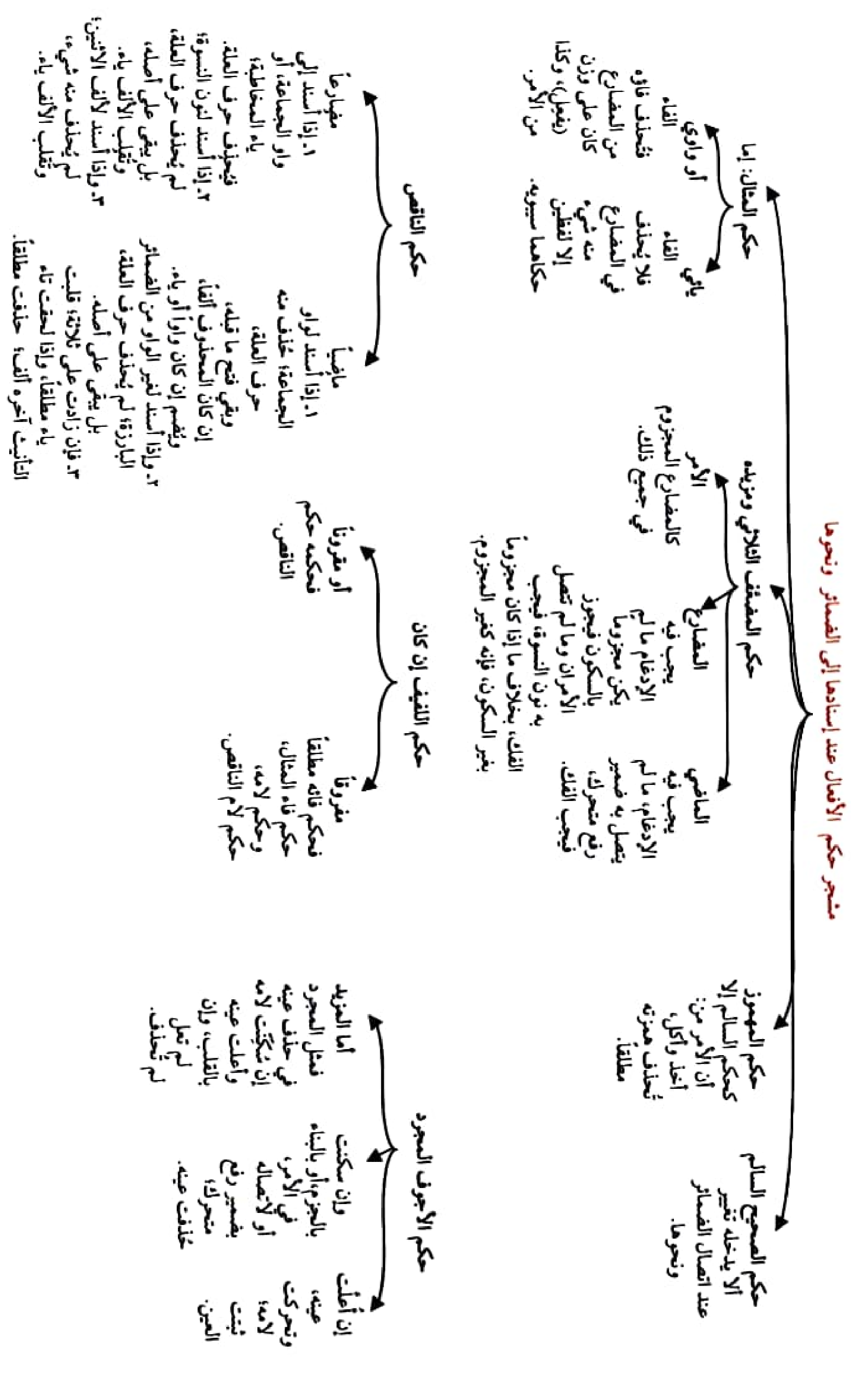
س٤ : تمرين :

هاتِ مضارع الأفعال الآتية ، وأمرها مسندين إلى واو الجماعة ونون النسوة :

شذّ ـ روى ـ رأى ـ ذكر ـ استوى ـ وعد ـ عاب ـ خاف ـ سما ـ وقى .

* * *

مشجر حكم الأفعال عند إسنادها إلى الضمائر ونحوها



الباب الثاني

في الكلام على الاسم

وفيه عدة تقاسيم

التقسيم الأول للاسم
من حيث التجرُّد والزيادة

ينقسم الاسم إلى مجرّد ومزيد ، والمجرّد إلى ثُلاثيّ ، ورُباعيّ ، وخماسي[(١)] .

أـ فأوزان الثلاثيّ المتفق عليها عشَرة :

١ـ فَعْل : بفتح فسكون ؛ كسَهْم وسَهْل[(٢)] .

٢ـ فَعَل : بفتحتين ؛ كقَمَر وبَطَل[(٣)] .

٣ـ فَعِل : بفتح فكسر ؛ ككَتِف ، وحَذِر[(٤)] .

٤ـ فَعُل : بفتح فضم ؛ كعَضُد ويَقُظ[(٥)] .

---

(١) أبنية الأسماء أقل ما تكون ثلاثة أحرف ، وأكثر ما تكون خمسة ، ولا يوجد اسم متمكن على أقل من ثلاثة إلا أن يكون منقوصاً ؛ أي : حُذفت لامه سماعاً نحو : (يد) و(دم) . « الممتع » (١/ ٦٠) ، وانظر تعليق (٢) (ص ١٥٣) ، والاسم المعرب المتمكن ، وغير المتمكن المبني ، والمتمكن أمكن المتصرّف ، وغير أمكن الممنوع من الصرف .

(٢) فَعْل : يكون في الأسماء ، نحو : (صَقْر وفَهْد وسَهْم) وفي الصفات ، نحو : (ضخْم وصَعْب وسَهْل) كما قد يأتي منه (فَعَل) ، نحو : (قَدْر وقَدَر) ، و(سَطْر وسَطَر) ، و(فَحْم وفَحَم) . « إصلاح المنطق » (١/ ٩٥) ، وقد تأتي منه لغة على (فِعْل) ، نحو : وَقْر ووِقْر ، وبَيْن وبِيْن . « إصلاح المنطق » (١/ ٣) ، ويأتي منه كذلك (فُعْل) ، نحو : (سَحْر وسُحْر) ، و(الضَّعْف والضُّعْف) .

وللتوسع في هذا الباب انظر « أدب الكاتب » (أبنية الأسماء) (ص ٤٢٢) وما بعدها ، « إصلاح المنطق » (١/ ٩٠) .

(٣) فَعَل : يأتي منه مكسور العين ، نحو : (سَبَط ، سَبِط) و(رَجَل ورَجِل) . « إصلاح المنطق » (١/ ١٠٠) ، و« أدب الكاتب » (ص ٤٢٨) .

(٤) قد يأتي منه (فَعِل) نحو : (حَذِر وحَذُر) و(عَجِز وعَجُز) و(طمِع وطمُع) . « أدب الكاتب » (ص ٤٢٦) « إصلاح المنطق » (١/ ٩٩) .

(٥) فَعُل : نحو يقُظ قد يأتي مكسور العين على (يقِظ) و(نكُر نكِر) المصدران السابقان .

٥ـ فِعْل : بكسر فسكون ؛ كحِمْل ونِكْس[١] .

٦ـ فِعَل : بكسر ففتح ؛ كَعِنَب وزِيَم ؛ أي : متفرّق[٢] .

٧ـ فِعِل : بكسرتين ؛ كإِبِل وبِلِز[٣] ، وهذا الوزن قليل ، حتى ادَّعى سيبويه أنه لم يرد منه إلا إِبِل[٤] .

٨ ـ فُعْل : بضم فسكون ؛ كقُفْل وحُلْو[٥] .

٩ـ فُعَل : بضم ففتح ؛ كصُرَد وحُطَم[٦] .

---

(١) قال ابن السكيت : (الحمْل) ما كان في بطن أو على رأس شجرة و(الحِمْل) ما كان على ظهر أو رأس ، قال الأزهري : هذا هو الصواب . « إصلاح المنطق » مادة (حمل) (ص ٣) .
(والنكس) الرجل الدنيء الذي لا خير فيه ، وأصله في السهم : المصدر نفسه (١/ ٣ـ٤ـ١٤)
وقد يأتي (فِعْل) على (فَعَل) نحو : (مِثْل ومَثَل) و(شِبْه وشَبَه) . « أدب الكاتب » (ص ٣٢٧) ، « إصلاح المنطق » (١/ ٩٨) .

(٢) قال ابن عصفور : ويكون فيهما فالاسم ، نحو : (ضِلَع وعِوَض) ، والصفة نحو : (عِدَى وزِيَم) ولم يجئ غيرهما . « الممتع » (١/ ٦٢) .
زاد ابن قتيبة على ذلك فَعدَّ منها ما يقارب عشر كلمات ؛ منها قولهم : ذهبت إبله (شَذَر مَذَر) و(شِذَر مِذَر) و(بَذَر وبِذَر) إذا تفرّقت . « أدب الكاتب » (ص ٤٢٩) ، « إصلاح المنطق » (١/ ٩٨ـ٩٩) .

(٣) في « شرح الشافية » : (إبِل بِلِز ولا ثالث لها) قال سيبويه : ما يُعرف إلا الإبل ، وزاد الأخفش بِلِز ، وقال السيرافي : الحِبِر : صفوة الأسنان ، وجاء في الإطِل والإبط ، وقيل : الإقِط لغة في الأَقِط ، وأتان إبِد ؛ أي : ولود (١/ ٤٥ـ٤٦) ، وقد رَدَّ أكثرها ابن عصفور في « الممتع » على أنها خلاف الأفصح أو المشهور . « الممتع » (١/ ٦٥) .

(٤) يقال : امرأة بلز ؛ أي : ضخمة ، ورجلٌ بلز . (*)

(٥) قد يأتي (فُعْل) على (فِعَل) نحو : (قُطِع سُرُّ الصبي وسِرَرُه) للذي تقطعه القابلة ، وقد يأتي على (فُعُل) نحو : (غُفُل وهُزُؤ وأُكُل) . « أدب الكاتب » (ص ٤٣٠) .
وعند الأخفش كل (فَعْل) في الكلام فتثقيله جائز إلا ما كان صفة ، نحو : (حُمْر) أو معتل العين ، نحو : (سُوْق) فإنهما لا يُثقَّلان إلا في ضرورة الشعر ، وكذا قال عيسى بن عمر ومثل له بـ(عُسُر ويُسْر) . « شرح الشافية » (١/ ٤٦) .

(٦) (صُرَد) اسم طائر و(حُطَم) الرجل الشديد السوق للإبل ، وحطمة : التاء للتأنيث أو المبالغة و(الحُطام) ما انكسر من اليابس ، الأساس : مادة (صرد وحكم) وقد يأتي (فُعَل) على (فِعَل) نحو : (صُوَر وصِوَر) ، (سُوَىً وسِوىً) للمكان ، وقوم (عُدىً وعِدىً) أي : أعداء . « أدب الكاتب » (ص ٢٣٠) .

١٠ـ فُعُل : بضمتين ؛ كعُنُق ، وناقة سُرُح ؛ أي : سريعة[١] [٢] .

وكانت القسمة العقلية تقتضي اثني عشر وزناً ؛ لأن حركات الفاء ثلاثة ، وهي الفتح والضم والكسر ، ويجري ذلك في العين أيضاً ، ويزيد السكون ، والثلاثة في الأربعة باثني عشر ، يَقِلُّ (فُعِل) بضم فكسر ؛ كدُئِل ، اسم لِدُوَيْبَةٍ ، أو اسم قَبيلة ؛ لأن هذا الوزن قُصِد تخصيصه بالفعل المبني للمجهول .

وأما (فِعُل) بكسر فضم : فغير موجود ، وذلك لعسر الانتقال من كسر إلى ضم[٣] .

ويُجاب عن قراءة بعضهم : ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحِبُكِ﴾[٤] بكسر فضم ؛ بأنه من تداخل اللغتين في جزأيِ الكلمة ، إذ يقال : حُبُك بضمتين[٥] ، وحِبِك بكسرتين ، فالكسر في الفاء من الثانية ، والضم في العين من الأولى ، وقيل : كُسِرَت الحاء إتباعاً لكسرة تاء (ذات)[٦] .

ثم إن بعض هذه الأوزان قد يُخَفَّف ، فنحو : كَتِف ، يخفَّف بإسكان العين فقط ، أو به مع كسر الفاء ، وإذا كان ثانيه حرف حلق ، خُفِّفَ أيضاً مع هذين بكسرتين ، فيكون فيه

---

(١) الأول من جميع الأمثلة المذكورة اسم ، والثاني وصف . اهـ منه . (*)

(٢) (فُعُل) قد يأتي على (فُعَل) مفتوح العين ، نحو : (سُنُن الطريق وسُنَنه) وهو (أُشُر الأسنان وأُشَرها) وهو (شُطُب السيف وشُطَبه) للطرائق فيه . « أدب الكاتب » (ص ٤٢٩) ، « الممتع » (١/ ٦٢) .

(٣) انظر « الممتع في التصريف » (١/ ٦٠ـ٦١) .

(٤) سورة الذاريات الآية : (٧) ، وفي « روح المعاني » للآلوسي (٢٧/ ٤ـ ٥) : و(الحُبُك) زنة (الفُعُل) ، و(الحُبَك) بزنة طُرَف وبُرَق : لأرض تجمعت فيها الحجارة ، و(الحِبِك) بزنة إبل ، و(الحِبْك) بزنة سِلْك ، و(الحَبَك) بزنة جَبَل ، و(الحِبَك) بزنة نِعَم ، و(الحِبُك) ذكر ابن عطية عن الحسن البصري وهي قراءة شاذة ، وهذا من تداخل اللغات وعليه تأوَّل النحاة هذه القراءة ، وقال أبو حيان : الأحسن عندي أن يكون ذلك مما أتبع فيه حركة الحاء لحركة تاء (ذات) في الكسر ، ولم يُعتدَّ باللام الساكنة ؛ لأن الساكن حاجز غير حصين ، وانظر « حاشية الشهاب الخفاجي » (٨/ ٤٥) ، و« شرح الشافية » (١/ ٣٨ـ٣٩) .

(٥) الحبك ، جمع حباك ككتاب ، وهي طرق النجوم في السماء . اهـ [وفي « اللسان » : وحُبُك الرمل : حروفه وأَسناده واحدها حِباك ، وعن الجوهري : الحبيكة الطريقة في الرمل ونحوه ، ومنه طرائق النجوم في السماء مادة (حبك) (١٠/ ٤٠٨)] . (*)

(٦) في قوله تعالى : ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْحُبُكِ﴾ سورة الذاريات : (٧) . (*)

أربَعُ لغات ؛ كفَخِذ ، ومثل الاسم في ذلك الفعل ؛ كشَهِد ، ونحو : عَضُد وإبِل وعُنُق ، يخفَّف بإسكان العين[١] .

ب ـ وأوزان الاسم الرباعيّ المجرَّد المتفق عليها خمسة :

١ـ فَعْلَل : بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه ؛ كجَعْفَر .

٢ـ وفِعْلِل : بكسرهما وسكون ثانيهما ؛ كزِبْرِج للزينة .

٣ـ وفُعْلُل : بضمهما وسكون ثانيه ؛ كبُرْثُنٍ لِمَخْلب الأسد .

٤ـ وفِعَلّ : بكسر ففتح فلام مشدَّدة ؛ كقِمَطْر لوعاء الكتب .

٥ـ وفِعْلَل : بكسر فسكون ففتح ؛ كدِرْهَم .

وزاد الأخفش وزن فُعْلَل[٢] : بضم فسكون ففتح ؛ كَجُخْدَب : اسم للأسد ، وبعضهم يقول : إنه فرع جُخْدُب بالضم ، والصحيح أنه أصل ، ولكنه قليل .

ج ـ وأوزان الخماسي أربعة :

١ـ فَعَلَّل : بفتحات ، مُشدد اللام الأولى ؛ كسَفَرْجَل .

٢ـ وفَعْلَلِل : بفتح أوّله وثالثه ، وسكون ثانيه ، وكسر رابعه ؛ كَجَحْمَرِش للمرأة العجوز .

---

(١) للتوسع انظر « شرح الشافية » (١/ ٤٠) وما بعدها ، وقال : جميع هذه التفريعات في كلام بني تميم ، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء ولا يفرعون ، وسواء في ذلك الفعل والاسم .

(٢) نُقِل هذا الوزن عن الفراء ومثَّل له بـ (طُحْلَب) و(بُرْقَع) وإن كان المشهور الضم لكنه نَقْل ثقة لا يُرد ، فالأولى القول بثبوته . « شرح الشافية » (١/ ٤٨) ، وعليه الكوفيون ، وقد ردّه ابن عصفور في « الممتع » وزاد وزناً آخر هو (فَعْلِل) ولم يجئ منه إلا (طَحْرِبَة) للقطعة من خرقة . « الممتع » (١/ ٦٧) ، وهذه الأوزان في الأسماء والصفات ، وقد مثل المصنف للأسماء ، وأما الصفات : فللأول ؛ منها : (سَلْهَب) للطويل ، وللثاني : (عِنْفِص) لسيء الخلق ، وللثالث : (جُرْشُع) للعظيم من الإبل والخيل ، والرابع : (هِزَبْر) في وصف الأسد ، وللخامس : (هِجْرَع) للأحمق . « الممتع » (١/ ٦٦) ، و« شرح المملوكي » (ص ٢٦) ، والأخفش الأوسط : هو سعيد بن سعدة مولى بني مجاشع من أشهر نحاة البصرة ، أخذ العلم عن سيبويه ، وله مؤلفات كثيرة ؛ منها : « الأوسط في النحو » ، « معاني القرآن » . الفهرس (ص ٧٧ ـ ٧٨) .

٣ـ وفِعْلَلٌّ : بكسر فسكون ففتح ، مشدَّد اللام الثانية ؛ كقِرْطَعْب : للشيء القليل .

٤ـ وفُعَلِّل : بضم ففتح فتشديد اللام الأولى مكسورة ؛ كقُذَعْمِل ، وهو الشيء القليل[١] .

تنبيه

قد عَلِمْتَ مما تقدَّم أن الاسم المتمكِّن لا تقلُّ حروفُه الأصلية عن ثلاثة إلا إذا دخله الحذف ؛ كيَد ودَم[٢] ، وعِدَة وسِنة[٣] ، وأن أوزان المجرّد منه عشرون ، أو أحَد وعشرون ، كما تقدَّم[٤] .

٤ـ وأما المزيد فيه : فأوزانه كثيرة ، ولا يتجاوز بالزيادة سبعة أحرف ، كما أن الفعل لا يتجاوز بالزيادة ستة .

فالاسم الثلاثيُّ الأصول المَزِيد فيه ، نحو : اِشْهِيْبَاب ، مصدر اشهابَّ[٥] ، والرباعي الأصول المزيد فيه ، نحو : احْرِنْجَام ، مصدر احْرَنْجَمَت الإبل إذا اجتمعت[٦] ،

---

(١) الوزن الأول ورد في الأسماء كـ(فرزدق) والصفات ، نحو : (شمَرْدَل) للطويل ، والثاني في الصفات فقط كما مثل المؤلف ومنه (قهَبْلس) الأبيض الذي تعلوه كدرة ، والثالث ورد اسماً وصفة ، وللصفة (جِرْدَحْل) الضخم من الإبل ومثله الوزن الرابع وللصفة (قُذَعْمِلَة) وهي الناقة الشديدة . « الممتع » (١/ ٧٠) ، وزاد محمد بن السّري وزناً آخر هو (فُعْلَلِل) ومثل له بـ(هُنْدَلِع) للبقلة ، ورده كل من ابن الحاجب وابن عصفور ، وحكما بزيادة النون فيه ، ووزنه (فُنعَلِل) نفسه . « شرح الشافية » (١/ ٤٩) .

(٢) حُذف من الكلمتين لامهما وهي الياء وأصلهما (يدي ـ دمي) وقيل في الأخير : (دمو) بالواو . « الممتع » (٢/ ٦٢٤) انظر التعليق (١) (ص ١٤٩) .

(٣) حُذف من الكلمتين فاؤهما وهي الواو فيهما الأولى من (وَعَد) المثال المعتل ، والثانية من (وسَن) مثلها ، والسِّنة : النعاس . « اللسان » مادة (وسن) (١/ ٣، ٤٤٩) .

(٤) عشرة للثلاثي ، وخمسة للرباعي متفق عليها ، واثنان مختلف فيهما ، وأربعة للخماسي متفق عليها ، وواحد مختلف فيه ، فتصير ثنتين وعشرين وزناً .

(٥) الشُّهْبَةُ : لون بياض يصدعه سواد من خلاله ، وفرس أشهب وقد اشهبَّ اشهباباً ، واشهابَّ اشهيباباً . « لسان العرب » مادة (شهب) (١/ ٥٠٨) ، وقد زيد فيها الهمزة والياء والألف والباء .

(٦) من (حَرْجَم) زيد فيها الهمزة والنون والألف .

والخماسي الأصول لا يُزاد فيه إلا حرْفُ مدٍّ قبل الآخر أو بعده ، نحو : عَضْرَفُوط ـ مُهْمَل الطَّرَفين ، بفتحتين بينهما سكون ، مضموم الفاء ـ : اسم لدُوَيبة بيضاء ، وقَبَعْثَرى ـ بسكون العين وفتح ما عداها ـ : اسم للبعير الكثير الشعر .

وأما نحو : خَنْدَرِيس اسم للخمر ؛ فقيل : إنه رباعيٌّ مزيد فيه ، فوزنه فَنْعَليل[١] ، والأولى الحكم بأصالة النون ، إذ قد ورد هذا الوزن في نحو : بَرْقعيد : لبلَد ، ودَرْدَبيس : للداهية ، وسَلْسَبيل : اسم للخمر ، ولعين في الجنة ، قيل : معرَّب ، وقيل : عَربيٌّ منحوت من سَلِسَ سَبيلُه ، كما في « شفاء الغليل »[٢] .

وبالجملة : فأوزان المزِيد فيه تبلُغ ثلاثَ مِئَة وثمانية على ما نقله سيبويه ، وزاد بعضُهم عليها نحو الثمانين ، مع ضَعْف في بعضها[٣] ، وسيأتي إن شاء الله تعالى في باب الزيادة قانون به يعرف الزائد من الأصلي[٤] .

* * *

(١) من (خَدْرَس) زيد فيها النون والياء .

(٢) شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ، لشهاب الدين أحمد الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) ، ومثله في « شرح الشافية » (١/ ٥٠) .

(٣) للتوسع في أوزان المزيد وأنواع الزيادة وأماكنها انظر « المزهر » للسيوطي (٢/ ٤) وما بعدها تجد بغيتك فيه .

(٤) انظر (ص ٣٤٦) من هذا الكتاب .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : للاسم الثلاثي المجرد عشرة أوزان ، اذكر خمسة منها مع التمثيل ، وما الأوجه الجائزة في نحو : كتف ، فخذ ؟

س٢ : اذكر أوزان الاسم الرباعي المجرَّد والخماسي مع التمثيل .

س٣ : تمرين :

زن الكلمات التالية ، وبيّن المجرّد منها والمزيد مع بيان الحرف الزائد :

عنَب - اشهيباب - عُنُق - جعفر - احرنجام - سفرجل - جحمرش - خندريس - قرطعب - قمطر - سلسبيل - جُخْدُب .

* * *

مشجر التقسيم الأول للاسم

ينقسم إلى

- مجرد وينقسم إلى
  - ثلاثي
    أوزانه المتفق عليها عشرة:
    ١. فَعْل
    ٢. فَعَل
    ٣. فَعِل
    ٤. فَعُل
    ٥. فِعْل
    ٦. فِعَل
    ٧. فِعِل
    ٨. فُعْل
    ٩. فُعَل
    ١٠. فُعُل
  - رباعي
    أوزانه المتفق عليها خمسة:
    ١. فَعْلَل
    ٢. فِعْلِل
    ٣. فُعْلُل
    ٤. فِعَلّ
    ٥. فِعْلَل
    وزاد الأخفش:
    فُعْلَل
  - خماسي
    وأوزانه أربعة:
    ١. فَعَلَّل
    ٢. فَعْلَلِل
    ٣. فِعْلَلّ
    ٤. فُعَلِّل
- مزيد
  وأما أوزانه فكثيرة ولا يتجاوز بالزيادة سبعة أحرف.

التقسيم الثاني للاسم
من حيث الجمود والاشتقاق

ينقسم الاسم إلى جامد ومشتق :

فالجامد : ما لم يؤخذ من غيره ، ودلَّ عَلَى ذات[١] ، أو معنىً من غير ملاحظة صفة ؛ كأسماء الأجناس المحسوسة ؛ مثل : رجُل ، وشجَر ، وبقَر ، وأسماء الأجناس المعنوية ؛ كنصْر ، وفَهْم ، وقيام ، وقعود ، وضَوْء ، ونُور ، وزَمان .

والمشتق : ما أُخِذَ من غيره ، ودل على ذات ، مع ملاحظة صفة ؛ كعالِم وظريف[٢] .

ومن أسماء الأجناس المعنوية المصدرية يكون الاشتقاق ؛ كفَهِم من الفَهْم ، ونصرَ من النَّصْر .

وندر الاشتقاق من أسماء الأجناس المحسوسة[٣] ؛ كأوْرَقَتِ الأشجارُ ، وأَسْبَعَتِ الأرضُ : من الوَرَق والسَّبُع ، وكعقْرَبْتُ الصُّدْغ ، وفَلْفَلْتُ الطعامَ ، ونَرْجَسْت الدواء : من العَقْرب ، والنَّرْجِس ، والفُلْفُل ؛ أي : جَعَلْتُ شعَرَ الصُّدْغ كالعقرب ، وجعلت الفلفلَ في الطعام ، والنرجس في الدواء ، والاشتقاقُ : أَخْذُ كلمةٍ من أخرى ، مع تناسُبٍ

---

(١) في أكثر النسخ (حدث) والمناسب للمعنى (ذات) لأنه مقابل ما دلَّ على معنىً من غير ملاحظة الوصفيّة ، وعليه فالجامد : ما دلَّ على ذات فقط ؛ كشجر ورجل وبقر ، أو معنىً فقط ومنه المصادر : نصر ، وفهم ، وقيام ، وقعود ، والأسماء غير المصادر : ضوء ، ونور ، وزمان . والمشتق : ما دل على ذات متصفة بمعنىً ، نحو : قائم وكريم ، ولا تنس أن الأصل في الأسماء الجمود ، وفي الأفعال الاشتقاق ، والاسم (المصادر) أصل الأفعال المشتقة منه .

(٢) عالم وظريف مشتقات ، فعالم : تدل على صفة العلم وعلى شخص متصف بها ، ومثلها (ظريف) فإنها تدل على ذات متلبسة بالظرف .

(٣) ذلك لأنها من الجامدات ، وما ورد مشتقاً منها فسماعي ، ولما كانت الحاجة ماسة إليه أجازه مجمع اللغة العربية في القاهرة . « تصريف الأسماء » (ص ١٨) .

بينهما في المعنى وتغيير في اللفظ[(١)] .

ينقسم إلى ثلاثة أقسام :

١ـ صغير : وهو ما اتَّحَدت الكلمتان فيه حروفاً وترتيباً ؛ كعلم من العِلْمِ ، وفَهِمَ من الفهم .

٢ـ وكبير : وهو ما اتحدتا فيه حروفاً لا ترتيباً ؛ كجَبَذَ من الجَذْب .

(١) هذا تعريفه عند الصرفيين ، وأما عند النحويين : فهو : (ما أُخذ من المصدر للدلالة على ذات مبهمة وحدث ينتسب إليها على وجه مخصوص) وعليه فهو أخص منه عند الصرفيين ، ولا يشمل إلا الخمسة الأولى من المشتقات ، وأما اسم الآلة واسما الزمان والمكان : فخارجةٌ عن هذا الحد ، وقد أخرجت بقيد (ذات مبهمة) والذات فيها معينة ، وأما عند اللغويين : فهو أعم ؛ لأنه عندهم كل ما أخذ من غيره ، سواء دل على ذات وحدث معاً أم لا . « الكليات » (١/ ١٧٩) ، « رسالة ابن السراج » (ص ١٧) ، « تصريف الأسماء » (ص ٥٠) .

تنبيه

يحدث لأجل الاشتقاق تغيرات ذكرها السيوطي في « الهمع » (٢/ ٢١٣) ، و« المزهر » (١/ ٣٤٨) ، أوصلها إلى خمسة عشر تغيراً هي :

١ـ زيادة حركة ، نحو : عَلِم من علْم .
٢ـ زيادة حرف ، نحو : طَالِبٌ من طَلَب .
٣ـ زيادة حركة وحرف ، نحو : ضَارِب من ضَرب .
٤ـ نقص حركة ، نحو : الفَرْس من الفَرَس .
٥ـ نقص حرف ، نحو : ثَبَتَ من ثَبَات .
٦ـ نقص حركة وحرف ، نحو : نَزَا من النَّزوان .
٧ـ نقص حركة وزيادة حرف ، نحو : غَضْبَى من غَضِبَ .
٨ ـ نقص حرف ، وزيادة حركة ، نحو : حُرِمَ من الحِرْمَان .
٩ـ زيادة حرف وحركة مع نقصان حرف وحركة ، نحو : اسْتَنْوَق من النَّاقة .
١٠ـ تغيير الحركتين ، نحو : بَطِر بَطَراً .
١١ـ نقصان حركة وزيادة حركة وحرف ، نحو : اضْرِبْ من الضَّرْبِ .
١٢ـ نقصان حرف وزيادة حرف ، نحو : راضِعٌ من الرَّضَاعَةِ .
١٣ـ نقصان حرف وزيادة حرف وحركة ، نحو : خَافَ من الخَوْفِ .
١٤ـ نقصان حركة وحرف وزيادة حركة فقط ، نحو : عِدْ من الْوَعْدِ .
١٥ـ نقصان حركة وحرف وزيادة حرف ، نحو : فَاخِرٌ من الفَخَارِ .

٣ـ وأكبر : وهو ما اتحدتا فيه في أكثر الحروف ، مع تناسب في الباقي ؛ كنَعَقَ من النَّهْق ، لتناسب العين والهاء في المخرج[١] .

وأهم الأقسام عند الصّرفي هو الصغير .

[الاختلاف في أصل المُشتقَّات]

وأصل المشتقات عند البصريين المصدر لكونه بسيطاً ؛ أي : يَدُل على الحَدَث فقط ، بخلاف الفعل ، فإنه يَدُلُّ على الحدث والزمن ، وعند الكوفيين : الأصل الفعل ؛ لأن المصدر يجيء بعده في التصريف ، والذي عليه جميع الصَّرْفيِّين الأول[٢] .

[أنواع المُشتقَّات]

ويُشتقُّ من المصدر عشرة أشياء : الماضي ، والمضارع ، والأمر ، وقد تقدَّمت ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، واسما الزمان والمكان ، واسم الآلة .

ويلحق بها شيئان : المنسوبُ والمصغَّرُ[٣] ، وكلٌّ يحتاج إلى البيان .

* * *

(١) يقال : نَعَق الراعي بالغنم يَنْعِق نَعْقاً ، إذا صاح بها وزجرها . نَهَق الحمار (ينهِقُ ينهَقُ ينهُقُ) بتثليث الهاء ، نَهْقاً ونُهاقاً وتَناهُقاً : إذا صوَّت ، ومثله في الاشتقاق (نفذ ونفث) وهما يدلان على الخروج من مكان إلى مكان آخر ، فتقول : (نفذ) السهم إذا خرج من الرمية ، ونفث ريقه إذا خرج من فمه .

انظر « اللسان » ، و« معجم مقاييس اللغة » مادة (نعق ـ نهق ـ نفث ـ نفذ) ، وللتوسع انظر « المزهر » (١/ ٣٤٥) ، « الخصائص » (٢/ ١٣٣) ، « رسالة الاشتقاق » لابن السراج المتوفى (٣١٦هـ) .

اعلم : أن الاشتقاق الكبير والأكبر من علم اللغة لا من علم الصرف ، بخلاف الصغير كما ذكره المؤلف .

(٢) انظر أدلة كل فريق مفصلةً في كتاب « الإنصاف » لابن الأنباري (١/ ٦) ، « الكافية » لابن الحاجب (٢/ ١٩١) وما بعدها ، « الأشباه والنظائر » للسيوطي (١/ ١٢٥) .

(٣) عُدَّ المنسوب من المشتقات ؛ لأنه دل على ذات موصوفة بصفة معينة ، وهي النسبة إلى المجرَّد =

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : عرِّف الاسم الجامد والمشتق ، واذكر أقسام الاشتقاق ، وهل يُشتَق من أسماء الأجناس ؟ وضّح ذلك بالأمثلة .

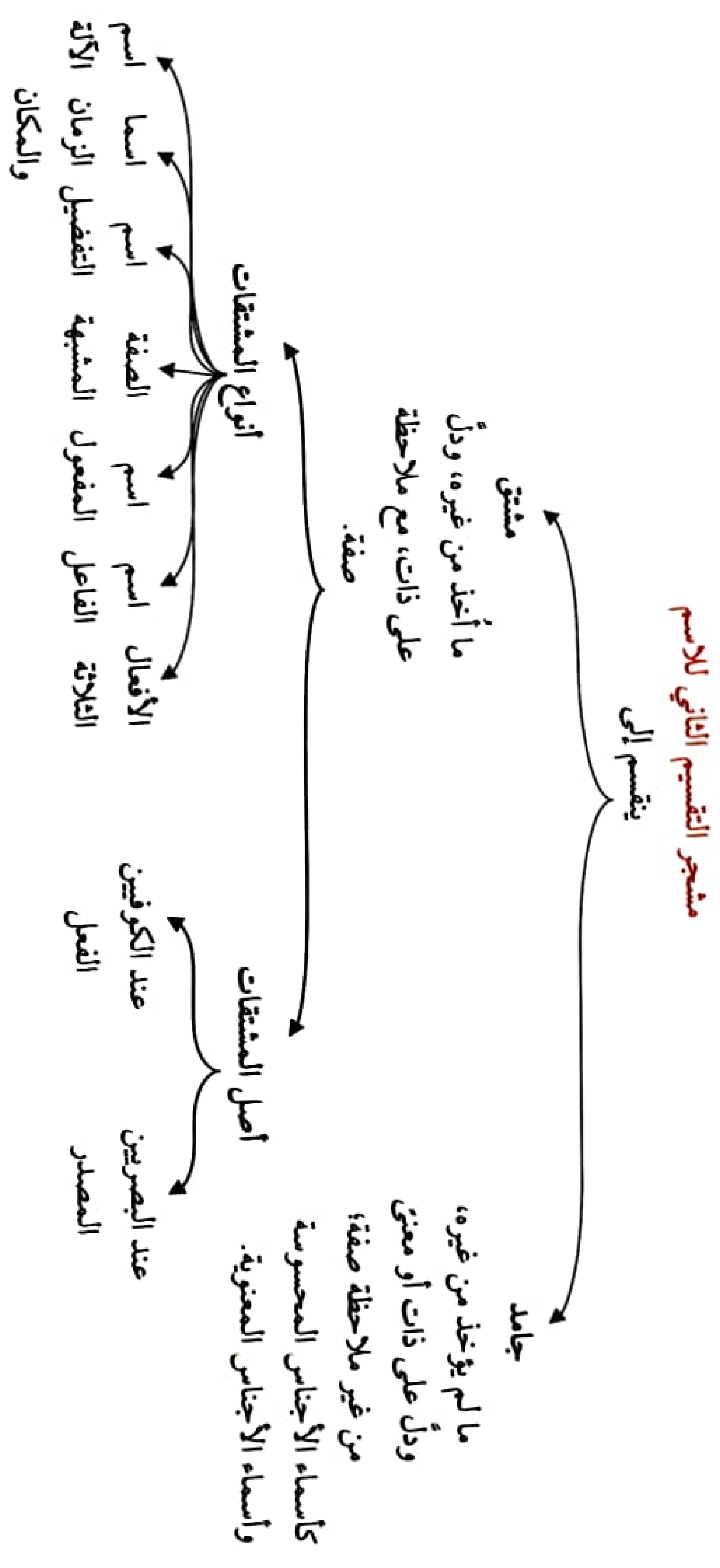
س٢ : اذكر الخلاف في أصل المشتقات ، وماذا يشتق من المصدر ؟

* * *

= منها ، فكان كسائر الصفات من اسم الفاعل واسم المفعول . « التصريح » (٢/ ٣٢٧) ، « الصبان » (٤/ ٧٧) .

وكذلك التصغير وصف في المعنى ، فحين تقول : (رُجَيْل) مصغر رجل ؛ فهو يدل على ذات متصفة بالتقليل والتحقير .

مشجر التقسيم الثاني للاسم



المَصْدَر

قد علمت أن أبنية الفعل : ثُلاثية ، ورُباعية ، وخُماسية ، وسُداسية ، ولكلٍّ بناء منها مصدر .

مصادر الثلاثي

[١ـ القياسية] :

قد تقدم أن للماضي الثلاثي ثلاثةَ أوزان :

ـ فَعَل : بفتح العين ، ويكون متعدِّياً ؛ كضربه ، ولازماً ؛ كقعد .

ـ وفَعِلَ : بكسر العين ، ويكون متعدياً أيضاً ؛ كفهم الدرس ، ولازماً كرضِيَ .

ـ وفَعُلَ : بضم العين ، ولا يكون إلا لازماً .

فأما (فَعَل) بالفتح ، و(فَعِل) بالكسر المتعدِّيان : فقياس مصدرهما : (فَعْل) ، بفتح فسكون ؛ كضَرَب ضرْباً ، وَرَدَّ رَدّاً ، وَفَهِمَ فَهْماً ، وأَمِنَ أَمْناً ، إلا إن دلَّ الأول على حِرفة ، فقياسه (فِعالة) بكسر أوَّلِه ؛ كالخِياطة والحياكة .

وأما (فَعِل) بكسر العين القاصر : فمصدرُه القياسي : (فَعَل) بفتحتين ؛ كفرِح فرَحاً ، وَجَوِيَ جَوىً[١] ، وَشَلَّ شَلَلاً[٢] ، إلاَّ إن دلَّ على حِرفة أو ولاية ، فقياسه :

---

(١) يقال : جَوِيَ جَوىً ، فهو جَوٍ وجوىً ، والجوى : هوىً باطن ، والحزن ، والماء المنتن ، والحُرْقَةُ ، وشدة الوجد ، والسُّلُّ ، وتطاول المرض ، وداء في الصدر . « القاموس » مادة (جوى) (٤/٣١٥) وهو على (فَعِل) القاصر ؛ أي : اللازم الذي يكتفي بالفاعل ولا يطلب مفعولاً به . وللتوسع في معرفة ضوابط مصادر الثلاثي انظر « تهذيب التوضيح » (ص ٨٥ ـ ٨٧) .

(٢) قوله : (وشل شللاً) بفك المصدر ، ويجوز إدغامه ، ويقال : شُلَّتْ يده ، وأُشلت مجهولين ، كما في « القاموس » وغيره . (*)

(فِعالة) ، بكسر الفاء ؛ كوَلِيَ عليهم ولاية[(١)] ، أو دلَّ على لون ، فقياسه : (فُعْلة) ، بضم فسكون ؛ كَحَوي حُوَّةً ، وَحَمِر حُمْرةً[(٢)] ، أو كان علاجاً ووصفه على فاعل ، فقياسه : (الفعُول) ، بضم الفاء ؛ كأزِف الوقت أُزُوفاً ، وقدم من السفر قُدُوماً ، وصعِد في السُّلَّم والدَّرَجِ صُعوداً .

وأما (فعَلَ) بالفتح اللازم : فقياس مصدره : (فُعول) ، بضم الفاء ؛ كقعدَ قعوداً ، وجلس جلوساً ، ونهض نهوضاً ، ما لم تعتلَّ عينه ، وإلا . . فيكون على (فَعْل) بفتح فسكون ، كسير ، أو (فِعال) كقيام ، أو (فِعالة) كنِياحة ، وما لم يدلَّ على امتناع ، وإلا . . فقياس مصدره (فِعال) بالكسر ؛ كأبَى إباءً ، ونَفَرَ نِفاراً ، وجَمَحَ جِماحاً ، وأَبَق إباقاً ، أو على تقلُّب ، فقياس مصدره : (فَعَلاَن) ، بفتحات ؛ كجال جَوَلاناً ، وَغَلَى غَلَياناً ، أو على داء ، فقياسه (فُعال) بالضم ؛ كمَشَى بطنُه مُشاء[(٣)] ، أو على سير فقياسه : (فَعِيل) كرحَلَ رحيلاً ، وَذَمَل ذمِيلاً[(٤)] .

أو على صوت : فقياسه : (الفُعال) بالضم ، و(الفَعيل)[(٥)] ؛ كصرَخ صُرَاخاً ،

---

(١) الولاية من الحرف ، فلذا استغنى عن التمثيل الثاني ، وعدي بعلى ؛ لصحة التمثيل . (*)

(٢) في « اللسان » : الحُوَّة : سواد إلى الخضرة ، وقيل : حمرة تضرب إلى السواد ، وفي « مفردات القرآن » الحوة : شدة الخضرة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴾ [الأعلى : ٥] .

وفي « اللسان » : الحوة في الشِّفاه شبيهة باللَّعَس واللَّمى ، قال ذو الرُّمة :

لمياء في شفتيها حوة لعس ... وفي اللِّثات وفي أنيابها شنبُ

« اللسان » مادة (حوا) (١٤/ ٢٠٧) .

(٣) يقال : مَشَى بطنه مَشْياً : إذا استطلق ، وفي « التهذيب » عن « اللسان » : والمَشاء هو المشوّ والمَشِيّ ، يقال : شربت مَشْوّاً ومَشِيّاً مَشاءً ؛ أي : دواءً ، أو استطلاق البطن . « اللسان » مادة (مَشَي) (١٥/ ٢٨٣) .

وقالوا في المصدر : (مُشاءَ) ولعلهم أرادوا التفريق بينه وبين الاسم فقالوا : مَشاءٌ بفتح الميم لما يشرب من الدواء .

(٤) الذميل : ضرب من سير الإبل ، وقيل : السير اللّين ما كان ، وقيل : هو فوق العَنَق ، قال أبو عبيد : إذا ارتفع السير عن العَنَق قليلاً فهو التزيُّد ، فإذا ارتفع عن ذلك فهو الذميل ، ثم الرسيم . « اللسان » مادة (ذمل) (١١/ ٢٥٩) .

(٥) قد يجيء (فِعال) بالكسر ، لكنه أقل من مجيء (فُعال وفَعيل) وذلك نحو : الزِّمار : صوت النعام ، والعِرار : مصدر عرَّ الظليم : فرخ النعامة يعِرّ إذا صاح . « شرح الشافية » (١/ ١٥٤) .

وَعَوَى الكلب عُواء ، وصَهَل الفرس صَهيلاً ، ونَهَقَ الحمار نَهِيقاً ، وزَأَرَ الأسد زَئيراً ، أو على حرفة أو وِلاية : فقياس مصدره : (فِعالة) بالكسر[١] ؛ كتَجَر تِجَارة ، وَعَرَفَ على القوم عِرَافة : إذا تكلم عليهم ، وسفَر بينهم سِفارة : إذا أصلح .

وأما (فعُل) بضم العين : فقياس مصدره : (فُعُولة) ، كصعُب الشيء صُعوبة ، وعذُب الماء عُذوبة ، و(فَعالة) بالفتح ؛ كبلُغ بَلاغة ، وفَصُحَ فَصَاحة ، وصَرُح صراحَة[٢] .

[٢ـ مصادر الثلاثي السماعية] :

وما جاء مخالفاً لما تقدَّم فليس بقياسي ، وإنما هو سماعي ، يُحفظ ولا يُقاس عليه[٣] .

فمن الأول[٤] : طَلَب طلَباً ، ونَبَتَ نَبَاتاً ، وكَتَبَ كِتَاباً ، وحَرَس حِراسة ، وحَسَبَ

---

(١) الغالب فيما دل على حرفة أن يكون مصدره على (فِعالة) وقد فتحوا الأول جوازاً في غير الغالب ، فقالوا : وَكل وَكَالة ، ودَلَّ دَلاَلَـةً ، وولِي وَلايةً . اهـ « شرح الشافية » (١/ ١٥٣) بتصرف .

(٢) قال في « شرح الشافية » (١/ ١٦٣) : فَعْل في مصدر (فُعالة) أغلب من غيره ، وقيل : الأغلب فيه ثلاثة : فَعَال نحو : جَمَال ، وفَعَالة نحو : كَرَامة ، وفُعْل نحو : حُسْن .
والأول من (جَمُل) ، والثاني من (كرُم) ، والثالث من (حَسُن) ، وقد عدَّها الشارح قياسية لا سماعية .

(٣) اختلف في قياسة المصادر الثلاثية :
١ـ ذهب بعضهم إلى أنها سماعية يجب أن نقف عند ما ورد عن العرب منها .
٢ـ وذهب سيبويه والأخفش إلى أنها قياسية غير أنه لا يصح استخدامها قبل الرجوع إلى السماع ، فإن سُمع شيء فيها وجب الاقتصار عليه ، وإلا . . استخدمت الضوابط والأقيسة للوصول إلى المصدر .
٣ـ وذهب الفراء إلى أنها قياسية بمعنى : أنه يجوز القياس على الكثير الشائع ، سواء ورد السماع بخلافه أم لا . اهـ . انظر « الأشموني » (٢/ ٣٠٤) ، و« همع الهوامع » (٢/ ١٦٧) ، وعن هذا الموضوع قال ابن مالك :

فَعْـــلُ قِيـــاسُ مصـــدرُ المُعَـــدّى ... مِـــن ذي ثـــلاثـــةٍ كـــردَّ ردَّا

وللتوسع انظر « الكتاب » لسيبويه (٤/ ٥) وما بعدها ، و« شرح الشافية » (١/ ١٥١) ، و« الأشموني » (٢/ ٣٠٤) ، و« همع الهوامع » (٢/ ١٦٧) .

(٤) أي : وزن (فَعَل) الذي قياس مصدره المتعدي (فَعْل) واللازم (فُعُول) .

حُسْباناً ، وشكر شُكْراً ، وذَكَرَ ذِكْراً ، وكَتَمَ كِتْماناً ، وكَذَبَ كَذِباً ، وَغَلَب غَلَبة ، وَحَمَى حِماية ، وَغَفَرَ غُفْراناً ، وعَصَى عِصياناً ، وقَضَى قَضَاء ، وهَدَى هِدَاية ، ورَأَى رُؤْية .

ومن الثاني[1] : لَعِبَ لَعِباً ، ونَضِج نُضْجاً ، وكَرِه كَرَاهِيَة ، وَسَمِنَ سِمَناً ، وقَوِيَ قُوَّة ، وَقَبِل قَبُولاً ، ورَحِم رَحْمَةً .

ومن الثالث[2] : كَرُم كرَماً ، وعَظُم عِظَمَاً ، ومَجُد مجْداً ، وحَسُنَ حُسْناً ، وَحَلُمَ حِلْماً ، وجَمُل جَمالاً .

* * *

(١) وزن (فَعِل) الذي قياس مصدره المتعدي (فَعْل) واللازم (فَعَل) .

(٢) وزن (فَعُل) ولا يكون إلا لازماً وقياس مصدره (فُعولة) ، وللتوسع في معرفة المصادر السماعية انظر كتاب « أبنية المصادر في كتاب أدب الكاتب » (ص ٥٠٦) وما بعدها .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : اذكر المصدر القياسي لما كان على وزن (فَعِلَ) متعدياً كان أو لازماً ، أو كان على وزن (فَعُل) لازماً مع التمثيل .

س٢ : هاتِ المصادر القياسية للأفعال التالية :

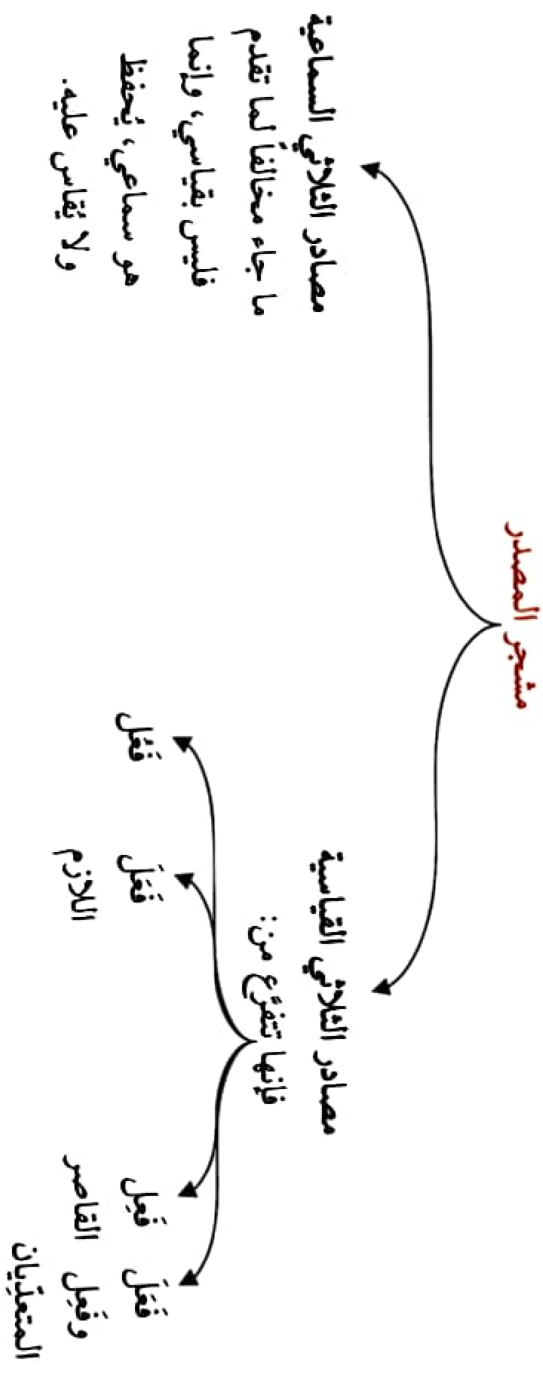
ردّ ـ فهم ـ خاط ـ جوِيَ ـ ولي ـ حَمِر ـ قدِم ـ قَعَد ـ سار ـ قام ـ تجر ـ نفر ـ جال ـ مشىٰ بطنه ـ رحل ـ صرخ ـ صهل ـ عَذُب ـ فَصُح .

س٣ : هاتِ المصادر السماعية للأفعال التالية :

طلب ـ نبت ـ كتب ـ حرس ـ حَسَب ـ شكر ـ ذكر ـ كتم ـ كذب ـ غلب ـ حمَى ـ غفر ـ عصى ـ قضى ـ هَدَى ـ رأى ـ لعِب ـ نضُج ـ كرِه ـ سمِن ـ قوِي ـ قبِل ـ رحِم ـ كرُم ـ عظُم ـ مجُد ـ حسُن ـ حلُم ـ جمُل .

* * *

مشجر المصدر


مشجر المصدر
مصادر الثلاثي القياسية
فإنها تتفرَّع من:
فَعَلَ وفَعِلَ المتعدِّيان
فَعِلَ القاصر
فَعَلَ اللازم
فَعُلَ
مصادر الثلاثي السماعية
ما جاء مخالفاً لما تقدم فليس بقياسي، وإنما هو سماعي، يُحفظ ولا يُقاس عليه.

مصادر غير الثلاثي

لكل فعل غير ثلاثي مصدرٌ قياسي :

١ـ فمصدر فعَّل بتشديد العين : التفعيل ؛ كطهَّر تطهيراً ، ويسَّر تيسيراً ، هذا إذا كان الفعل صحيح اللام[(١)] .

وأما إذا كان معتلَّها : فيكون على وزن (تفعِلة) بحذف ياء التفعيل[(٢)] ، وتعويضها بتاء في الآخر ؛ كزكَّى تزكِية ، وربَّى تربية ، وندر مجيء الصحيح على (تفعلة)[(٣)] ، كجرَّب تَجْرِبة ، وذكَّر تذكرة ، وبصَّر تَبْصِرَةً وفكَّرَ تَفْكِرَةً ، وكَمَّلَ تكمِلة وفرَّق تَفْرِقَةً ، وكرَّم تكْرِمة .

---

(١) قال ابن مالك :

وغيـــرُ ذي ثـــلاثـــةٍ مَقيـــسُ مَصْـــدَرُه كَقُـــدِّسَ التَّقْـــدِيـــسُ

قال ابن عقيل في « شرحه » : ويأتي أيضاً على (فِعّال) كقوله تعالى : ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا ﴾ [النبأ : ٢٨] ، ويأتي على (فِعَال) ، وقد قُرِئَ (كِذاباً) بالتخفيف (٢/ ١٢٨) مثله في « الكتاب » لسيبويه (٤/ ٥) .

(٢) أي : ياء المصدر ، وأما ياء المعتل فتبقى ، وألف (زكَّى) منقلبة عن ياء ، ومصدرها (تَزْكِيْي) على وزن (تَفْعِيل) حُذفت الياء المزيدة طلباً للخفة وعُوِّضَ عنها تاء فصارت (تَزْكِيَة) . « شرح الشافية » (١/ ١٦٥) ، والتعويض عن الحرف المحذوف مذهب الخليل وسيبويه ، والشاهد : مجيء مصدر (فَعَّل) الناقص على (تفعيل) شذوذاً من حيث الاستعمال . المصدر السابق (١/ ١٦٥ـ١٦٦) .

(٣) قال في « شرح الكافية » (١/ ١٦٤) : (تَفْعيل) في غير الناقص مطرد قياسي ، و(تَفْعِلة) كثيرة لكنها مسموعة . يفيد هذا أنها كثيرة وليست نادرة كما ذكر المؤلف رحمه الله تعالى ، كما أنه ندر مجيء (تَفْعيل) من الناقص كما هو البيت الشعري :

بـــاتَـــتْ تُنـــزِّي دلـــوَهـــا تَنْـــزِيّـــاً كمـــا تُنَـــزِّي شَهْلَـــةٌ صَبِيّـــاً

والشاهد مجيء (تَنزيّ) وهو معتل على (تفعيل) في قوله : (تَنْزِياً) والقياس (تَنْزِيَة) .

وقد يُعامَل مهموز اللام معاملة معتلِّها في المصدر ؛ كَبَرَّأ تَبْرِئة ، وجَزَّأ تَجْزِئة ، والقياس تَبْرِيئاً وتَجْزيئاً[١] .

وزعم أبو زيد[٢] أن وُرود (تفعيل) في كلام العرب مهموزاً أكثر من (تَفْعِلة) فيه ، وظاهر عبارة سيبويه يفيد الاقتصار على ما سُمع[٣] ، حيث لم يَرِدْ منه إلاّ نَبَّأ تنبيئاً[٤] .

٢ـ ومصدر أفْعَلَ : الإفعال ؛ كأكرم إكراماً ، وأحسن إحساناً ، هذا إذا كان صحيح العين ، أما إذا كان معتلّها ؛ فتُنقل حركتها إلى الفاء وتُقلب ألفاً ؛ لتحركها بحسب الأصل ، وانفتاح ما قبلها بحسب الآن ، ثم تُحذف الألف الثانية لالتقاء الساكنين ، كما سيأتي ، وتُعوَّض عنها التاء ؛ كأقام إقامَة ، وأناب إنابة[٥] ، وقد تُحذف التاء إذا كان

---

(١) تعليل ذلك أن الهمزة في (تَجْزيئاً) يطرد قلبها ياءً ؛ لوقوعها متحركة بعد ياء زائدة ، فعومل معاملة الفعل المعتل ، وأُلحقت بباب (التعزية) من عزّى يعزّي . « التصريح » (٢/ ٧٥) .

(٢) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ، وُلد سنة (١١٩هـ) وتُوفِّي (٢١٥هـ) أحد أئمة الأدب واللغة ، من أهل البصرة ، ووفاته بها ، وهو من ثقات اللغويين ، قال ابن الأنباري : كان سيبويه إذا قال : سمعت الثقة ، عنى أبا زيد ، من تصانيفه : « النوادر في اللغة » ، « المياه » ، « لغات القرآن » وتصانيف أخرى . « الأعلام » للزركلي (٣/ ٩٢) .

(٣) أي : ما سُمع من المصادر على وزن (تَفْعِلَة) .

(٤) بهذا أخذ الشلوبين فيما حكى ابن عصفور ، وانظر هذا الكلام حرفياً في « التصريح على التوضيح » (٢/ ٧٥) .

(٥) سيذكر المصنف ذلك في بحث الإعلال بالنقل (ص ٤١١) وحَذْفُ الألف الثانية مذهب الخليل وسيبويه ووافقهما ابن مالك ، وذلك لزيادتها وقربها من الطرف الذي هو محل التغيير وبها حصل الثقل .
وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوف الألف الأولى التي هي عين الكلمة ، ووافقهما الزمخشري في « مفصله » ، وذلك لأن الأصل إذا التقى ساكنان وكان الأول حرف مد حذف الأول ، ولأنه قد عُوِّض عن المحذوف في المصدر تاء ، والتعويض إنما يكون عن الأصلي لا الزائد .
وعلى ذلك فوزن (إقامة) على القول الأول : (إفْعَلة) وعلى الثاني (إفالة) وأصل (إقامة) من أقْوَم إقْوَاماً ، نقلت حركة الواو إلى القاف فصارت إقَوْام ، تحركت الواو بحسب الأصل ، وانفتح ما قبلها بحسب الحال فقُلبت ألفاً فصارت : أقَاْام ، التقى ساكنان الألف المنقلبة عن عين الكلمة وألف المصدر فحُذف أحدهما على ما تقدم في أول التعليق وعُوِّض عن المحذوف تاء فصارت : =

مضافاً على ما اختاره ابن مالك ، نحو : ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[(١)] ، وبعضهم يحذفها مطلقاً[(٢)] ، وقد يجيء على فَعال بفتح الفاء ؛ كأنبت نَباتاً ، وأعطى عَطاء ، ويُسَمُّونه حينئذ : اسم مصدر[(٣)] .

٣ـ وقياس مصدر ما أوله همزة وصل قياسية ؛ كانطلق واقتدر ، واصطفى واستغفر ، أن يكْسَر ثالث حرف منه ، ويزاد قبل آخره ألف ، فيصير مصدراً ؛ كانطلاق واقتدار ، واصطفاء واستغفار[(٤)] ، فخَرَج نحو : اطّاير واطَّيَّر ، فمصدرهما التفاعُل والتَّفَعُّل ؛ لعدم قياسية الهمزة[(٥)] .

وإن كان اسْتَفْعَلَ معتلَّ العين ؛ عُمِل في مصدره ما عُمِل في مصدر (أفْعَلَ) معتل العين ؛ كاستقام استقامة ، واستعاذ استعاذة[(٦)] .

= (إقامة) بعد أربعة أعمال تصريفية ، ومثلها (إنابة) وللتوسع انظر « شرح الشافية » (١/ ٦٥١) ، « تصريف الأسماء » (ص ٣٢) ، « تهذيب التوضيح » (ص ٨٨) .

(١) بعض آية وردت في سورة الأنبياء (٧٣)، والنور الآية (٣٧)، والشاهد حذف التاء من كلمة (إقام).

(٢) هذا البعض سيبويه ، فقد أجاز حذفها مطلقاً ؛ لأنها عوض عن حرف زائد يجوز حذفه ، وذهب الفراء إلى إيجاب ذكرها في غير الإضافة ؛ لأنها عنده عوض عن حرف أصلي يجب ذكره أو يُعوَّض عنه . « الكتاب » (٢/ ٢٩٢) بشرح الشنتمري .

(٣) اسم المصدر : هو ما دل على معنى المصدر ونقصت حروفه عن حروف فعله لفظاً أو تقديراً دون تعويض عن المحذوف ، والقياس : (إنْباتاً وإعْطَاء) ، والهمزة في (عطاء) منقلبة عن ياء (عَطَاي) وقعت الياء بعد ألف زائدة فقُلبت همزة . اهـ « جامع الدروس العربية » (١/ ١٧٣) بتصرف .

(٤) من مصادر الصحيح من هذا الباب : اطمأنَّ اطمئناناً ، واحرنجم احرنجاماً ، واجلوّذ اجلوّاذاً ، واحمرَّ احمراراً ، واحمارَّ احميراراً ، واشهابَّ اشهيباباً ، واقعنسس اقعنساساً ، واغدون اغديدانا . اهـ « همع الهوامع » (٢/ ١٦٨) بتصرف .

(٥) أصل (اطّاير واطّيّر) تَطَايَر و(تَطَيَّر) أُدغمت التاء بالطاء فسُكِّن الحرف الأول واجتُلبت همزة الوصل للتوصل للنطق بالساكن . اهـ « الصبان » (٢/ ٣٠٨) .

(٦) في مصدر (أفعل) إعلال بالنقل والقلب ، ومصدر (استَقْوَم) (استِقْواماً) نُقلت فتحة الواو إلى القاف قبلها فصارت (اسْتِقْوام) ثم يقال : تحركت الواو بحسب الأصل وفُتح ما قبلها بحسب الحال فقُلبت ألفاً فصارت (استقاْام) بوزن (استفعال) التقى الساكنان في المصدر فحُذفت الألف الثانية عند الخليل وسيبويه ، وعُوِّض عنها التاء فصارت (اسْتِقامة) ووزنها عندهم : (اسْتَفْعَلة) =

٤ـ وقياس مصدر ما بُدِئَ بتاء زائدة: أن يُضمَّ رابعه، نحوَ: تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً، وتَشَيْطَنَ تَشَيْطُناً، وتَجَوْرَبَ تَجَوْرُباً، لكن إذا كانت اللام ياء كُسِر الحرف المضموم ليناسب الياء؛ كتوانَى توانِياً، وتغالَى تغالِياً[١].

٥ـ وقياس مصدر فَعْلَل وما أُلحق به: فَعْلَلَة؛ كدَحرج دَحْرجة، وَزَلْزَل زَلْزَلة، ووسْوَسَ وسوسة، وبيطر بيطرة.

وفِعلال بكسر الفاء إن كان مضعّفاً، نحو: زلزل زِلزالاً، ووسوس وِسواساً، وهو في غير المضعّف سَماعيّ؛ كسَرْهَفَ[٢] سِرْهافاً، وإن فُتِح أول مصدر المضاعف، فالكثير أن يُرَاد به اسم الفاعل، نحو: قوله تعالى: ﴿مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ﴾[٣]؛ أي: المُوَسْوِس[٤].

٦ـ وقياس مصدر فاعَلَ: الفِعال بالكسر والمُفاعلة؛ كقاتل قتالاً ومُقاتلة، وخاصم خِصاماً ومُخاصمة، وما كانت فاؤه ياء من هذا الوزن يمتنع فيه الفِعال؛ كياسر مُياسرة، ويامَن مُيامنة، وهذا هو القياس[٥].

وما جاء على غير ما ذكر فشاذّ، نحو: كَذَّب كِذّاباً، والقياس تكذيباً، وكقوله[٦] [٧]:

= وعند الفراء والأخفش حُذفت الألف الأولى المنقلبة عن عين الكلمة فوزنها: (اسْتِفالة) اهـ بتصرف «التصريح» (٢/ ٧٥)، «الأشموني» (٤/ ٣٠٨).

(١) الألف في (توانى) منقلبة عن ياء؛ لأنها من (وني) لذلك رُدَّت إلى أصلها في المصدر. «اللسان» مادة (وني) (١٥/ ٤١٥)، و(التَّغالي) من الغلوّ، وأصله (التغالِوْ) تطرفت الواو إثر كسر فقُلبت ياء. «القاموس» مادة (غلا) (٤/ ٣٧٣).

(٢) سرهفت الصبي: أحسنت غذاءه [وفي «اللسان»: السرهفة: نَعْمة الغذاء، والأكول]. (*)

(٣) من الآية (٤) من سورة الناس، والشاهد: الوَسواس، مراداً به اسم الفاعل.

(٤) ذهب الكسائي والفراء والزمخشري إلى أن (الوسواس) بكسر الواو مصدر، وبفتحها اسم لما يوسوس به الشيطان، وأجاز بعضهم أن يكونا مصدرين. «الأشموني» (٢/ ٣٠٩).

(٥) المطرد عن سيبويه (المُفَاعَلة) لأنهم قد يتركون (الفِعال) كما في (جالس مُجالسةً) ولم يقولوا: (جلاساً). المصدر نفسه (٢/ ٣٠٩).

(٦) كذا روي البيت في «التهذيب» و«الصحاح»، وانظر هامش «اللسان» مادة (شهل). (*)

(٧) البيت من الرجز ولم يعلم قائله، والشاهد فيه: (تَنْزيا) والقياس: (تَنْزِيَة)، وتُنزي: تحرك. الشهلة: المرأة العجوز، وهو من شواهد «الأشموني» (٢/ ٣٠٧)، و«التصريح» =

٢٧ـ باتَتْ تُنَزِّي دَلْوَهُ تَنْزِيًّا كما تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا

والقياس : تَنْزِية .

وقولهم : تَحَمَّل تِحِمَّالاً : بكسر التاء والحاء وشدّ الميم ، والقياس : تَحَمُّلاً ، وترامَى القوم رِمِّيّاً ، بكسر الراء والميم المشدودة ، وتشديد الياء وآخره مقصور[1] .

والقياس : تَرامِياً ، وحَوْقَل الرجل حِيقَالاً : ضعف عن الجماع ، والقياس حَوْقَلة ، واقشعرّ جلده قُشَعْرِيرَة ، بضم ففتح فسكون ؛ أي : أخذته الرِّعْدة ، والقياس اقْشِعْراراً .

فائدة

كل ما جاء على زنة تَفْعال فهو بفتح التاء ، إلا تِبْيان ، وتِلْقاء ، والتِّنْضال ؛ من المناضلة ، وقيل : هو اسم مصدر ، والمصدر بالفتح[2] .

= (٢/ ٧٦) ، و« شرح الشافية » (١/ ١٦٥) ، ورواه البغدادي في « شرح الشواهد » : فهي تنزي . . . . (٤/ ٦٧) .

(١) يقال : كانت بين القوم رِمِّيّاً ؛ أي : مراماة ، وألفه مقصورة للتأنيث . (*)

تنبيه

يعمل المصدر بالاتفاق ، واسم المصدر على خلاف فيه ، عمل فعله في موضعين : الأول : إذا كان نائباً مناب الفعل ، نحو : نصراً زيداً ، بمعنى : انصر زيداً .

الثاني : إذا كان بمعنى أنْ والفعل ، نحو : عجبتُ من نصرك زيداً ، ويعمل مطلقاً إن كان مضافاً ، أو مجرداً من أل والإضافة ، أو مقترناً بالألف واللام ، منه قوله تعالى : ﴿أَوۡ إِطۡعَٰمٞ فِي يَوۡمٖ ذِي مَسۡغَبَةٖ ۝ يَتِيمٗا﴾ [البلد : ١٤ـ ١٥] ، فـ(يتيماً) مفعول به للمصدر (إطعام) اهـ« الأشموني » (٢/ ٦١) ، « التصريح » (٢/ ٦١) ، « ابن عقيل » (٢/ ٩٢) بتصرف .

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن (التَّفعال) مصدر (فعّل) وأصله (تفعيل) قُلبت ياؤه ألفاً بعد فتح العين قبلها ؛ مثل : تَذْكَار وتَرْداد ، وذهب البصريون : إلى أنه صيغة مبالغة في (فَعَل) أتوا به لقصد التكثير فهو يفيد ما لا يفيد مصدره ، وتِفعال بالكسر لم يرد منه إلا ستة عشر اسماً : تبيان ، تمساح ، تمثال . . . ذكرها ابن الحاجب في « شرح الشافية » (١/ ١٦٧) ، وانظر « المزهر » للسيوطي (٢/ ٩٣) ، و« تهذيب التوضيح » (ص ٩٠) .

تنبيهات

[١ـ مصدر المرة من الثلاثي] :

[التنبيه] الأول : يصاغ للدلالة على المَرَّة من الفعل الثلاثي مصدر على وزن (فَعْلَة) بفتح فسكون ؛ كجلس جَلْسَة ، وأكلَ أكْلَة[١] .

وإذا كان بناء مصدره الأصليّ بالتاء ، فيُدَلّ على المَرَّة بالوصف ؛ كَرَحِم رَحْمة واحدة[٢] .

[٢ـ مصدر الهيئة من الثلاثي] :

ويُصاغ منه للدلالة على الهيئة مصدر على وزن (فِعْلَة) بكسر فسكون ؛ كجلس جِلْسة[٣] ، وفي الحديث : « إذا قتلتم .. فأحْسِنوا القِتْلَةَ »[٤] ، وإذا كانت التاء في مصدره الأصلي دُلّ على الهيئة بالوصف ؛ كنَشَدَ الضالَّة نِشْدة عظيمة .

---

(١) اسم المَرَّة : هو اسم يذكر لبيان حدوث الفعل مرة واحدة ، وشروط بنائه :
١ـ أن يكون فعله تاماً : فلا يصاغ من الأفعال الناقصة ؛ ككان وأخواتها .
٢ـ متصرّفاً : فلا يصاغ من الأفعال الجامدة ؛ كنعم وبئس وأفعل التعجّب .
٣ـ حِسيّاً : فلا يصاغ من الأفعال القلبية ؛ كالفهم والشجاعة .
٤ـ ألاّ يدل على صفة لازمة : فلا يصاغ من (حسُن وظرُف وقبُح) لأنها صفات لا تنفك عن صاحبها . « تصريف الأسماء » (ص ٤٨) .

(٢) قال الأشموني : فإن كان مصدره كذلك ؛ أي : بالتاء فلا يدل على المَرَّة والهيئة إلا بقرينة أو بوصف . ثم علق الصبان على قوله : بقرينة حالية أو لفظية (٤/ ٣١٠) ، والوصف كما يكون بالمفرد يكون بالجملة ، نحو : هفوةً لم تتكرر ، فجملة لم تتكرر صفة (هفوةً) وتدل على الوحدة والمرة .

(٣) مصدر الهيئة : هو اسم يُذكَر ليدل على الصفة التي يكون فعلها ثلاثياً لازماً ، وإذا أُريد الدلالة على الهيئة من غير الثلاثي أتي بالمصدر الأصلي موصوفاً بما يفيد ذلك ، نحو : اجتمع القوم اجتماعاً طويلاً . « جامع الدروس » (١/ ١٧٩) ، « تصريف الأسماء » (ص ٥٠) .

(٤) أخرجه مسلم (١٩٥٥/ ٥٧) ، وأبو داود (٢٨١٥) عن شداد بن أوس رضي الله عنه ، والشاهد في (القِتْلَة) مصدر هيئة من قتل الثلاثي .

[٣ـ مصدر المرة من غير الثلاثي] :

والمَرَّة من غير الثلاثي ، بزيادة التاء على مصدره ؛ كانطلاقة ، وإن كانت التاء في مصدره دُلَّ عليها بالوصف ؛ كإقامة واحدة .

[٤ـ مصدر الهيئة من غير الثلاثي] :

ولا يُبْنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة ، وشذ : خِمْرة ونِقْبة وعِمَّة ، من اختمرت المرأة ، وانتقبت ، وتعمَّم الرجل[١] .

[٥ـ المصدر الميمي من الثلاثي] :

[التنبيه] الثاني : عندهم مصدر يقال له : (المصدر الميمي) لكونه مبدوءاً بميم زائدة[٢] .

ويصاغ من الثلاثي على وزن مَفْعَل ، بفتح الميم والعين وسكون الفاء ، نحو : مَنْصَر ومَضْرَب ، ما لم يكن مثالاً صحيح اللام ، تُحذف فاؤه في المضارع ؛ كوَعَد ، فإنه يكون على زنة مَفْعِل ، بكسر العين ؛ كموعِد وموضع[٣] ، وشذّ من الأول : المرجِع والمَصِير ، والمعرِفة ، والمقدِرة ، والقياس فيها الفَتْح ، وقد ورد الثلاثة الأولى بالكسر ، والأخير مثلّثاً ، فالشذوذ في حالتي الكسر والضم[٤] .

---

(١) للتوسع انظر « شرح الشافية » (١/ ١٧٨) وما بعدها ، « التصريح على التوضيح » (٢/ ٧٧) ، « همع الهوامع » (٢/ ١٦٨) .

(٢) هو اسم دل على الحدث وبدئ بميم زائدة لغير المفاعلة ، واحتُرز بالقيد الأخير عن المصدر الأصلي مما على وزن (مُفَاعَلَة) من قاتل مُقَاتلَةً ، وشارك مُشَارَكَةً ، ويصاغ من الثلاثي وغيره . « تصريف الأسماء » (ص ٤١) وهو من المصادر القياسية ، والمحققون يقولون : إن المصدر الميمي اسم جاء بمعنى المصدر لا مصدر . « جامع الدروس » (١/ ١٨٠) .

(٣) يأتي (مَفْعِل) من المثال الواوي من باب (فَعَل يفعِل) كما في وَعَد يَعِد مَوْعِد ، ومن المثال من باب (فعِل يفعَل) نحو : (مَوجِل) بالواو كما في لغة الحجاز ، وقياس مصدره (مَوْجَل) بالفتح كما في لغة طيء . « الكتاب » (٤/ ١١) ، « تصريف الأسماء » (ص ٤٢) .

(٤) قياس المصدر الميمي على ما ذكر المؤلف رحمه الله تعالى ، وما ورد خلاف ذلك فشاذ يُستعمَل كما ورد ، ومما ورد مكسور العين والقياس الفتح (مَسِير ومَصير مَرْجع ومَزيد) وقد وردت في=

[٦ـ المصدر الميمي من غير الثلاثي] :

ومن غير الثلاثي : يكون على زنة اسم المفعول ؛ كمُكْرَم ، ومُعَظَّم ، ومُقام[(١)] .

[٧ـ المصدر الصناعي] :

[التنبيه] الثالث : يصاغ من اللفظ مصدر ، يقال له : المصدر الصناعي ، وهو أن يُزاد على اللفظة ياء مشددة ، وتاء تأنيث ؛ كالحريَّة ، والوطنيّة ، والإنسانيَّة والهمَجِيَّة ، والمَدَنيَّة[(٢)] .

* * *

= القرآن ﴿ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴾ سورة آل عمران : (٢٨) ﴿ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ ﴾ سورة آل عمران : (٥٥) ﴿ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴾ سورة ق : (٣٠) ، « تصريف الأسماء » (ص ٤٣) ، « جامع الدروس » (١/ ١٨١) .

(١) يفرق بينهما في هذه الحالة بالقرائن فمن المصدر (مُدْخَل) و(مُخْرَج) في قوله تعالى : ﴿ وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ ﴾ سورة الإسراءِ : (٨٠) ، و(المسْتَقَر) في قوله تعالى : ﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمُسْتَقَرُّ ﴾ سورة القيامة : (١٢) ، و(مُنْقَلب) في قوله تعالى : ﴿ أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴾ سورة الشعراء : (٢٢٧) .

(٢) بهذه الزيادة يصير الاسم دالاً على معنىً لم يكن يدل عليه قبل الزيادة ، وهذا المعنى الجديد هو مجموعة الصفات الخاصة بذلك اللفظ ، ويكون الغرض منه الدلالة على حقيقة الاسم وما يحيط به من الهيئات والأحوال والخصائص والصفات . « تصريف الأسماء » (ص ٤٦) .

تنبيه

التسمية بالمصدر الصناعي لم تُعرَف إلا عند المتأخرين ، وقد وردت كلمات عن العرب ؛ مثل : (فروسِيَّة أُلوهِيَّة رُبوبيّة) إلا أنها قليلة لا تصلح أساساً للقياس عليها ، ولكن لمّا استعملته العرب على قلة وعُلِمت طريقة تكوينه بزيادة ياء النسب المشددة والتاء ، رأى مجمع اللغة العربية في القاهرة قياسية المصدر الصناعي . « تصريف الأسماء » (ص ٤٦) .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : اذكر المصادر للأوزان التالية مع التمثيل :

(فَعَّل ــ أفْعل ـ استفعل ـ تفعلل ـ فعلل ـ فاعل) .

س٢ : اذكر وزن المصادر التالية مع التمثيل :

ـ مصدر المَرَّة من الثلاثي وغيره .

ـ مصدر الهيئة .

ـ المصدر الصناعي .

س٣ : هاتِ المصادر القياسية للأفعال التالية :

طهَّر ـ زكَّى ـ ذكَّر ـ جزَّأ ـ نبَّأ ـ أحسن ـ أقام ـ اصطفى ـ استعاذ ـ تجورب ـ تغالى ـ زلزل ـ خاصم .

س٤ : هاتِ المصادر السماعية للأفعال التالية :

كذَّب ـ تنزَّى ـ تحمَّل ـ ترامى ـ حوقل ـ اقشعرَّ .

س٥ : هاتِ مصدر المَرَّة مما يلي : جلس ـ رحم ـ أقام .

س٦ : هاتِ المصدر الميمي من الثلاثي مما يلي : نصر ـ وعد ـ رجع ـ عرف .

ومن غير الثلاثي : عظَّم ـ أقام .

س٧ : عرِّف المصدر الصناعي ومثِّل له .

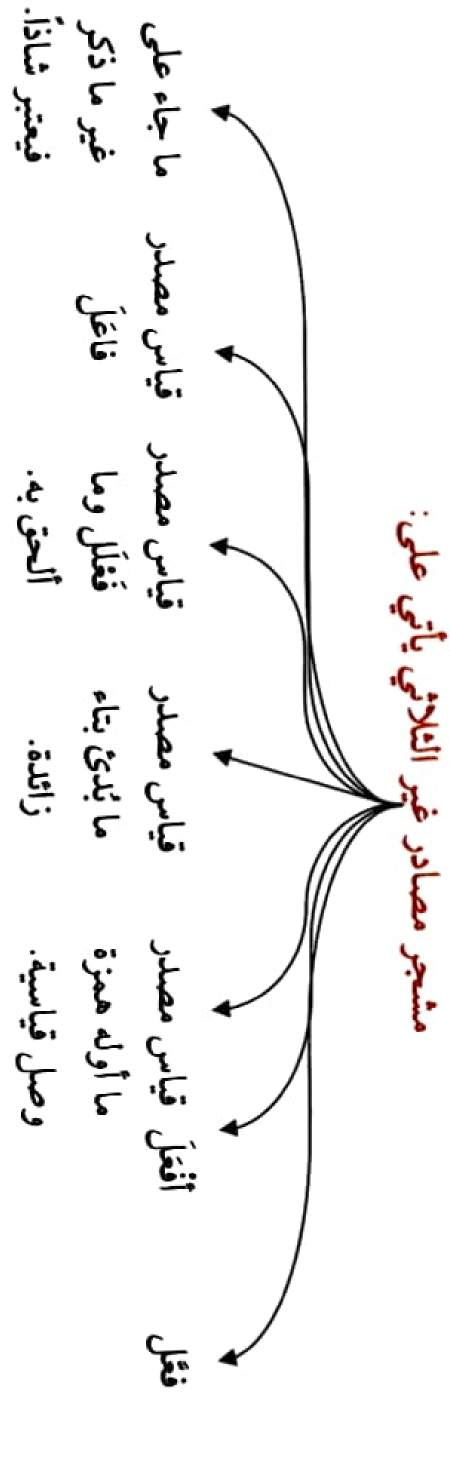
س٨ : تمرين :

اذكر مصادر الأفعال التالية ، وإنْ دخلها تغيير فوضّحه :

طوى ـ نوى ـ صان ـ بكى ـ وصل ـ أوجد ـ أجاب ـ نادى ـ احتال ـ اصطاد ـ استعان ـ استوفى ـ استقام .

* * *

مشجر مصادر غير الثلاثي



اسم الفاعل

[١ـ تعريفه] :

هو ما اشتُقَّ من مصدر المبني للفاعل ، لمَنْ وقع منه الفعل ، أو تعلق به .

[٢ـ زنته من الثلاثي] :

وهو من الثلاثي على وزن فاعِل غالباً[١] ، نحو : ناصر ، وضارب ، وقابل[٢] ،

---

(١) اسم الفاعل مقيس من الثلاثي على وزن (فاعل) إذا كان ماضيه على وزن (فَعَل) متعدّياً كان أو لازماً ، نحو : ضارِب وذاهِب ، وكذا إذا كان على وزن (فَعِل) إذا كان متعدياً ، نحو : راكب من (رَكِب) .

وإن كان على (فَعُل) أو لازماً على (فَعِل) فلا يقال في اسم الفاعل منهما : (فاعل) إلا سماعاً ، وفي ذلك يقول ابن مالك :

وهــو قليــلٌ فــي فَعُلــتُ وفَعِــل غيــر مُعــدّى بــل قيــاسُــه فَعِــل

والقياس فيما كان ماضيه على (فَعِل) أن يكون على (فَعِلٌ) نحو : بَطِر فهو بَطِرٌ ، أو على (أفْعَل) نحو : سود فهو أسْوَد وما كان على (فَعُل) فقد كثر اسم الفاعل منه على وزن (فَعْل) نحو : ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ ، أو على (فعيل) نحو : جَمُل فهو جميل . « الأشموني » (٢/ ٣١٣) ، « التصريح على التوضيح » (٢/ ٧٩) ، « شرح ابن عقيل » (٢/ ١٣٤) .

تنبيه

يعمل اسم الفاعل عمل فعله المبني للمعلوم ، فيرفع الفاعل ، وينصب المفعول به إذا وقع صلة لـ(أل) مطلقاً ، نحو : هذا الضاربُ زيداً ، وإن كان خالياً من (أل) عمل بشرطين :

١ـ كونه بمعنى الحال أو الاستقبال .

٢ـ ومعتمداً على نفي أو استفهام أو وصف ، نحو : أضاربٌ زيدٌ خالداً ، وكما يرفع اسماً ظاهراً يرفع ضميراً مستتراً ، نحو : زيدٌ أضاربٌ بكراً ، وإن كان للمضي فلا يعمل ويجب إضافته لما بعده ، نحو : هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ ، وهو من إضافة اسم الفاعل لمفعوله ، ويلحق باسم الفاعل في ذلك صيغ المبالغة ، وهي على اختلاف في ذلك بينها قلة وكثرة ، ومنه القول المشهور : أمّا العسلَ فأنا شرابٌ . « التصريح » (٢/ ٦٥ـ٦٦) ، « شرح ابن عقيل » (٢/ ١٠٦) بتصرف .

(٢) يقال : أقبل العام فهو مقبل ، وقبل كقعد فهو قابل ، ومنه : « لئن عشت إلى قابل . . . »=

ومادّ ، وواق ، وطاوٍ ، وبائع ، فإن كان فعله أجوف مُعَلاً ؛ قُلبت ألفه همزة ، كما سيأتي في الإعلال[١] .

[٣ـ زنته من غير الثلاثي] :

ومن غير الثلاثي على زِنَة مضارعه ، بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة[٢] ، وكَسر ما قبل الآخر ؛ كمُدَحرِج وَمُنْطَلِق وَمُسْتخرِج[٣] ، وقد شذَّ من ذلك ثلاثة ألفاظ ، وهي أسْهَب فهو مُسْهَب ، وأحصَنَ فهو مُحْصَن[٤] ، وألفج بمعنى أفلس فهو مُلْفَج ، بفتح

= الحديث اهـ . [أخرجه البيهقي في « شعب الإيمان » (٣٥٠٧) ، وأخرجه مسلم (١١٣٤/ ١٣٤) ، وابن ماجه (١٧٣٦) ، والإمام أحمد في « مسنده » (١/ ٢٢٤) بلفظ : « لئن بقيت إلى قابل ؛ لأصومَنَّ التاسع » . (*)

(١) ورد ذلك في بحث الإعلال بالهمزة ، وفيه يجب قلب الواو والياء همزة في أربعة مواضع :
أحدها : إذا وقعتا عيناً لاسم فاعلِ فِعْلٍ ؛ أُعِلَّتا فيه كما في (قال) أصلها (قوَل) واسم الفاعل (قاول) قُلبت الواو همزة فيصير (قائل) انظر بحث الإعلال (ص ٣٧٠) ، ومثله إذا كان الفعل مهموزَ الفاءِ ، فإنها تُقلب حرف مدّ ، نحو : آكِل وآمِر من (أكَل وأمَر) .
وإن كان الفعل ناقصاً : حُذف حرف العلة في حالتي الجر والرفع ، كما في (قاضي) بالياء في آخره ، ولما لحقه التنوين التقى ساكنان فحُذف حرف العلة فصار (قاضٍ) ، ويبقى حرف العلة في حالة النصب نحو قوله تعالى : ﴿ يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِىَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحقاف : ٣١] .

(٢) اختاروا الميم لتعذر زيادة أحرف العلة ، ولكونها قريبة من الواو في مخرجها ، ودفعاً لالتباس اسم الفاعل بالمضارع . « التصريح » (٢/ ٧٩) .

(٣) هذا إذا كان الفعل صحيحاً ، وأما إن كان معتلاً ؛ مثل : (انقاد واختار) فالكسر فيهما متعذر ؛ لأن أصلهما : انْقَوَدَ واخْتَيَر ، واسم الفاعل منها : مُنقَوِد ومُخْتَيِر ، تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما ، فقُلبتا ألفاً فصارتا : مُنْقَاد ومُخْتار .

(٤) قال في « أساس البلاغة » (١/ ٤٨٠) : أَسْهَبَ في الكلام : أطال ، وفي كلامه إسهاب وإطناب ، ورجل مُسْهَب : بالفتح ، وطويل مُسْهَب : مفرط الطول . مادة (سهب) .
وفي « المختار » : أحصن الرجل إذا تزوج فهو : مُحْصَن ، وأحصنت المرأة : عفت ، وأحصنها زوجها إذا تزوج فهي : مُحْصَنة ومُحْصِنة .
قال ثعلب : كل امرأة عفيفة فهي : محصَنة ومُحْصِنة ، وكل امرأة متزوجة فهي : محصَنَة بالفتح لا غير .
« مختار الصحاح » مادة (حصن) ، وانظر « المفردات في غريب القرآن » للأصفهاني (حصن) (ص ١٢٠ـ ١٢١) .

ما قبل الآخر فيها ، وقد جاء من أفعل على فاعِل ، نحو : أعشب المكان فهو عاشِب ، وأورس فهو وارس[(١)] ، وأيفع الغلام فهو يافع ، ولا يقال فيها : مُفْعِل[(٢)] .

[٤ـ صيغ المبالغة القياسية] :

وقد تُحَوَّل صيغة (فاعل) للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحَدَث إلى أوزان خمسة مشهورة ، تسمى : صِيغ المبالغة ، وهي :

فَعَّال : بتشديد العين ؛ كأكَّال وشرَّاب .

ومِفعال : كمِنحار .

وفَعُول : كغَفُور .

وفَعِيل : كسميع .

وفَعِل : بفتح الفاء وكسر العين ؛ كحذِر[(٣)] .

[٥ـ صيغ المبالغة السماعية] :

وقد سُمِعت ألفاظ للمبالغة غير تلك الخمسة ؛ منها :

فِعِّيل : بكسر الفاء وتشديد العين مكسورة ؛ كسِكِّير .

ومِفْعِيل : بكسر فسكون ؛ كمِعْطير .

وفُعَلَة : بضم ففتح ؛ كهُمَزَة ولُمَزة[(٤)] .

وفاعُول : كفاروق .

---

(١) قال في « اللسان » : الورس شيء أصفر يخرج على ورق شجر أصفر يقال له : الرَّفت إذا أصاب الثوب لونه . مادة (ورس) (٦/ ٢٥٤) .

(٢) لا يقال في اسم الفاعل : مُعْشِب ومُورِس ومُيْفِع ، وإن كان القياس يقتضي ذلك ، وغلام يافع : إذا ترعرع وناهز البلوغ . « جامع الدروس العربية » (١/ ١٨٦) .

(٣) شرط قياسيتها : أن تُصاغ من مصدر (فَعَل) الثلاثي المتعدي . « تصريف الأسماء » (ص ٥٨) .

(٤) بفتح الميم لتكثير الفاعل ، وفي سورة (الهمزة) قرأ الباقر بالتسكين لتكثير المفعول إذا كان يهمزه الناس ويلمزونه كثيراً . « روح المعاني » (٣٠/ ٢٣٠) ، « إعراب القرآن وتفسيره » (١٦/ ٤٥٠) .

وفُعال : بضم الفاء وتخفيف العين أو تشديدها ؛ كطوال وكُبار ، بالتشديد أو التخفيف ، وبهما قرئ قوله تعالى : ﴿ وَمَكَرُوا مَكْرًا كُبَّارًا ﴾[(١)] .

وقد يأتي (**فاعل**) مراداً به اسم المفعول قليلاً ؛ كقوله تعالى : ﴿ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾[(٢)] ؛ أي : مَرْضية ، وكقول الشاعر[(٣)] :

٢٨ـ دعِ المكارِمَ لا ترحلْ لِبُغْيتِها   واقْعُد فإنَّكَ أنتَ الطَّاعمُ الكاسي

أي : المطعوم المكسيّ ، كما أنه قد يأتي مُراداً به النسب ، كما سيأتي[(٤)] .

وقد يأتي **فعيل** مراداً به فاعِل ، كقدير بمعنى قادر ، وكذا **فَعُول** بفتح الفاء ، كغفور بمعنى غافر .

* * *

---

(١) سورة نوح الآية (٢٢) هذه قراءة عيسى وابن محيصن وأبو السَّمال ، وبالكسر (كِباراً) قراءة زيد بن علي ورواية عن ابن محيصن . « روح المعاني » (٢٩/٧٦) ، « تفسير الزمخشري » (٤/١٦٤) .

(٢) سورة القارعة الآية (٧) ، الحاقة (٢١) ، والشاهد : راضية بمعنى : مرضية ، وأصل راضية : راضِوة ، قُلبت الواو ياء لكسر ما قبلها ، وأصل مرضيّة : مرضُووة ، قُلبت الواو الثانية ياءً حملاً لاسم المفعول على فعله الماضي ؛ فراراً من اجتماع واوين فصارت : مرضُوية ، اجتمعت الواو والياء فقُلبت الواو ياء ثم أُدغم المثلان ، وأُبدلت ضمة الضاد كسرة . « اللسان » مادة (رضي) .

(٣) البيت للحطيئة يهجو الزبرقان بن بدر من رؤساء بني تميم . [« ديوانه » (ص ٥٠)] . (*)

(٤) انظر (ص ٣٢٣ـ ٣٢٤) ، والقياس في (مكسيّ) أن يقال : (مكسوّ) كما نقله في « اللسان » عن الفراء ؛ لأنه واوي اللام ، والأصل : مكسوو على وزن مفعول ، فأُدغم المثلان ، للتوسع انظر « اللسان » مادة (كسا) .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : عرِّف اسم الفاعل وما صيغته من الثلاثي وغيره مع التمثيل .

س٢ : عدِّد صيغ المبالغة القياسية والسماعية مع التمثيل .

س٣ : تمرين : هاتِ اسم الفاعل من الأفعال التالية وبيّن ما حدث من تغيير :

شدّ ـ حاد ـ راع ـ نوى ـ نأى ـ قضى ـ زكّى ـ سمّى ـ أعاد ـ أوصد ـ أنار ـ والى ـ أعطى ـ أصاب ـ ارتقى ـ استفاد ـ استولى ـ اضطرب .

* * *

مشجر اسم الفاعل

مشجر اسم الفاعل

- **تعريفه:** هو ما اشتُقَّ من مصدر المبني للفاعل لمن وقع منه الفعل أو تعلق به.
- **زنته من الثلاثي** على وزن: فاعِل
- **من غير الثلاثي** على زنة مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة، وكسر ما قبل الآخر.
- **صيغ المبالغة القياسية**
  ١. فَعَّال
  ٢. مِفعال
  ٣. فَعُول
  ٤. فَعِيل
  ٥. فَعِل
- **صيغ المبالغة السماعية**
  ١. فِعِّيل
  ٢. مِفْعِيل
  ٣. فُعَلَة
  ٤. فاعُول
  ٥. فُعال

اسم المفعول[(١)]

[١ـ تعريفه] :

هو ما اشْتُقَّ من مصدر المبني للمجهول لمن وقع عليه الفعل .

[٢ـ زنته من الثلاثي] :

وهو من الثلاثي على زنة (مَفْعُول) كمنصور ، وموعود ، ومَقُول ، وَمَبِيع ، وَمَرْمِيّ، وَمَوْقِيّ ، ومَطْوِيّ ، أصل ما عدا الأولين مَقْوُوْل ، وَمَبْيُوع[(٢)] ، وَمَرْمُوي وَمطْوُوْي[(٣)] ،

---

(١) تنبيه

يعمل اسم المفعول عمل فعله المبني للمجهول ، فيرفع نائب الفاعل ، وينصب ما بعده مفعولاً ثانياً إن كان مصوغاً من متعد لأكثر من مفعول بشروط عمل اسم الفاعل المتقدمة ، فإن كان بالألف واللام عمل مطلقاً ، نحو : جاء المضروبُ أبوهما ، فأبوهما : نائب فاعل لمضروب الذي هو فاعل (جاء) .

وإن كان خالياً من (أل) : عمل بشرط الحال أو الاستقبال ، واعتماده على نفي أو استفهام ، نحو : أمضروبٌ الزيدان ، فالزيدان : نائب فاعل سد مسد الخبر ؛ لأن مبتدأه وصف معتمد على استفهام وإن كان متعدياً لمفعولين ، ورفع أحدهما ونصب الآخر ، نحو : يد مُعْطى أبوه درهماً ، فأبوه : نائب فاعل وهو المفعول الأول ، ودرهماً : المفعول الثاني . « التصريح على التوضيح » (٢/ ٧١) ، « شرح ابن عقيل » (٢/ ١٢١) بتصرف .

(٢) فعلهما أجوف : قال وباع ، وفيهما إعلال بالنقل والحذف ، نُقلت ضمة الواو والياء إلى الحرف الصحيح قبلهما فصارتا : مَقُوْوْل ومَبُيْوْع ، التقى ساكنان فحذفت الواو الأولى أو الثانية على خلاف في ذلك فصارتا : مَقُوْل ومَبُيع ، ثم أُبدلت ضمة الباء كسرة لتناسب الياء فصارت : مَبِيْع ، وهذا مذهب الخليل وسيبويه ، وهما يَحْذِفان الواو الزائدة ، والوزن عندهما : (مَفُعَل) وذهب أبو الحسن الأخفش إلى حذف الواو عين الكلمة ويبقى الواو الزائدة ، والوزن عنده (مَفُوْل) ، للتوسع انظر « الممتع » (٢/ ٤٥٥) ، و« حاشية الصبان على الأشموني » (٢/ ٣١٥) ، و« التصريح على التوضيح » (٢/ ٧٩) .

(٣) مأخوذان من الفعل الناقص : رمى وطَوَى ، ويقال فيهما : اجتمعت الواو والياء في كلمة وكانت إحداهما متأصلة ذاتاً وسكوناً فقُلبت الواو ياء ثم أُدغمت بالياء ، فصارتا : مَرْمِيٌّ ومَطْوِيٌّ . « حاشية الصبان على الأشموني » (٢/ ٣١٥) .

كما سيأتي في باب الإعلال[١] .

وقد يكون على وزن (فَعيل) كقَتيل وجريح[٢] ، وقد يجيء (مفعول) مراداً به المصدر ؛ كقولهم : ليس لفلان مَعْقُول ، وما عنده مَعلوم ؛ أي : عَقْل وَعِلم[٣] .

[٣ـ زنته من غير الثلاثي] :

وأما من غير الثلاثي : فيكون كاسم فاعله ، ولكن بفتح ما قبل الآخِر ، نحو : مُكْرَم ، ومُعَظَّم ، وَمُسْتَعان به[٤] .

---

(١) انظر (ص ٣٨٩) من الكتاب .

(٢) تنوب صيغة (فَعيل) عن (مَفْعول) كثيراً حتى جعلها بعضهم قياسية فيما ليس له (فعيل) بمعنى : فاعل كقدير بمعنى قادر ، و(فعيل) مما يستوي فيه المذكر والمؤنث إذا ذُكِرَ الموصوف قبلها ، نحو : رجلٌ قتيل ، وامرأة قتيل ، وهناك صيغ أخرى تنوب عن (مفعول) هي :
١ـ فِعْل نحو : ذِبْح من قوله تعالى : ﴿ وَفَدَيْنَٰهُ بِذِبْحٍ عَظِيمٍ ﴾ [الصافات : ١٠٧] .
٢ـ فَعَل نحو : جَنى من قوله تعالى : ﴿ وَجَنَى ٱلْجَنَّتَيْنِ دَانٍ ﴾ [الرحمن : ٥٤] .
٣ـ فُعَلة نحو : أُكَلة من قولهم : فاكهة أُكَلة .
٤ـ فَعُول نحو : ركوب من قولهم : دابة رَكوب وجَزور ، وينبغي أن يعلم أن نيابة هذه الصيغ في الدلالة على الذات والمعنى فقط لا في الفعل . « شرح الأشموني » (٢/ ٣١٥) ، « تصريف الأسماء » (ص ٦٤ـ٦٥) بتصرف .

(٣) من ذلك قول الراعي النميري :

حتى إذا لمْ يَتْركوا لِعظامِهِ ... لَحماً ولا لِفؤاده مَعْقولا

أي : عقلاً ، وقد يرد اسم المفعول في صورة المصدر كما في قوله تعالى : ﴿ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ ﴾ [المائدة : ٩٥] أي : المصيد .
وقد يأتي المصدر مراداً به اسم المفعول كما في قوله تعالى : ﴿ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ [القلم : ٦] أي : الفتنة ، وقد أنكر سيبويه مجيء المصدر بزنة اسم المفعول ، وتأول ما ورد على أنه صفة للزمن على حذف الجار ، فيكون المعنى : زمن الفتنة فيه .
وكذا جاء اسم المفعول على زنة اسم الفاعل الثلاثي في قوله تعالى : ﴿ خُلِقَ مِن مَّآءٍ دَافِقٍ ﴾ [الطارق : ٦] أي : مدفوق . « جامع الدروس العربية » (١/ ١٩١) ، « تصريف الأسماء » (ص ٦٧) .

(٤) يقول ابن مالك في ذلك :

وإنْ فَتحتَ منه ما كانَ انكسَرْ ... صارَ اسمَ مفعولٍ كَمِثْلِ المنْتَظَر

وأما نحو : مُخْتار وَمُعتَدّ ومُنْصَبُّ ومُحَابّ ومُتَحَابّ ؛ فصالح لاسمَي الفاعل والمفعول ، بحسب التقدير[١] .

ولا يصاغ اسم المفعول من اللازم إلا مع الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر ، بالشروط المتقدمة في المبنيّ للمجهول[٢] .

* * *

---

(١) هذه الألفاظ : إن جعلتها اسم فاعل فأصلها : مُخْتَيِر ، مُعْتَدِد ، مُنصَبِب ، مُحابِب ، متُحَابِب . وإن جعلتها اسم مفعول فأصلها : مُختَيَر . . . بفتح ما قبل آخرها .
ولعل السبب في صلاحيتها لهما عدم صلاحية ما قبل الآخر فيها ؛ لظهور الحركة المعينة لأحدهما ؛ بسبب قلب الياء ألفاً في الأول ، والتضعيف في البقية ، وعليه فيسكن ما قبل الآخر للتشديد . « جامع الدروس العربية » (١٨٩/١) .

(٢) انظر (ص ١١٢) من الكتاب ، والعلة في ذلك أن اسم المفعول مصوغ من الفعل المبني للمجهول ، ولا يكون من اللازم ؛ لأنه لا يتعدى للمفعول به لينوب عن الفاعل ، فإن عُدّي بالجار أو الظرف صحّت صياغته منه ؛ لصحة نيابة الظرف والجار ، كما في قولك : المسجد مُجتَمَع أمامَه ، وزيد مُنْطَلَق به .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : عرِّف اسم المفعول وما صيغته من الثلاثي وغيره ؟

س٢ : هل يصاغ من الفعل اللازم ؟ ومتى ؟

س٣ : تمرين :

هاتِ اسم المفعول من الأفعال التالية وبيّن ما حدث فيه من تغيير :

صان ـ صار ـ غزا ـ ألقى ـ أعطى ـ أيقظ ـ أضاف ـ اتَّهم ـ اصطحب ـ اغتاب ـ ارتضى ـ استدعى ـ استعان .

* * *

مشجر اسم المفعول

مشجر اسم المفعول

- **تعريفه:** هو اشتُقَّ من مصدر المبني للمجهول لمن وقع عليه الفعل.
- **زنته من الثلاثي**
  ١. مَفْعُول
  ٢. فَعيل
- **من غير الثلاثي** فيكون كاسم فاعله ولكن بفتح ما قبل الآخر.
- **ولا يصاغ اسم** المفعول من اللازم إلا مع الظرف، أو الجار والمجرور، أو المصدر، بالشروط المتقدمة في المبني للمجهول.

الصفة المشَبَّهَةُ باسم الفاعل(١)

[١ــ تعريفها] :

هي لفظ مَصُوغ من مصدر اللازم ؛ للدلالة على الثُّبوت .

---

(١) وجه الشبه بينهما لفظي ومعنوي ، فاللفظي : من جهة أنها تُذكَّر وتُؤنَّث ، وتُثَنَّى وتُجمَع ؛ كاسم الفاعل تماماً ، فكما تقول : ناصر ، وناصرة ، وناصران ، وناصرون ، وناصرات ، يقال : حسنة وحسنتان ، وحسنون ، وحسنات .

والمعنوي : من جهة أنها تتحمل الضمير ، وأنها تطلب الاسم الذي بعدها ، ولذلك عملت عمله ، نحو : زيد حسنٌ وجهُهُ ، فوجهه : فاعل حسن مرفوع ، يقول السيوطي في ذلك : هي صالحة للمذكر والمؤنث ، إما لفظاً ومعنىً ، نحو : حَسَن وقَبِيح ، وإما لفظاً لا معنىً ، نحو : حائض وخَصِيٌّ ، وإما معنىً لا لفظاً ، نحو : كبير الألية ، فإنه معنىً مشترك ، وقد لا يصلح لهما فتختص بأحدهما ، نحو : آدر وأكمر ، للذكر ؛ ورتقاء وقرناء ؛ للأنثى . بتصرف « همع الهوامع » (٢/ ٩٢) ، وانظر « التصريح على التوضيح » (٢/ ٨٠) ، و« الأصول » لابن السراج (١/ ١٣٠) .

واعلم : أن الصفة المشبهة ، كما أنها تشابه اسم الفاعل فيما تقدم فهي أيضاً تخالفه في أمور ؛ منها :

١ـ استحسان إضافتها إلى مرفوعها بخلاف اسم الفاعل .

٢ـ إنها موضوعة للدلالة على ثبوت الحدث ودوامه في الأزمنة الثلاثة ، بخلاف اسم الفاعل ؛ فإنه يدل على الحدث في زمن واحد .

٣ـ لا تصاغ إلا من الفعل اللازم ، بخلاف اسم الفاعل فيصاغ من اللازم والمتعدي .

٤ـ المصوغة من الثلاثي لا تجاري فعلها المضارع في ترتيب حركاته وسكناته ، فالحركات والسكنات مثلاً في (جَمِيل) غير متفقة مع مضارعه (يَجْمُل) بخلاف اسم الفاعل فإنه يجاري مضارعه مطلقاً .

٥ـ ترتب على المجارات وعدمها .

٦ـ تعدد صيغ الصفة المشبهة وكثرة أوزانها ، بخلاف اسم الفاعل فله صيغة قياسية من الثلاثي ، وأخرى من غيره . « النحو الوافي » (٣/ ٣٠٦) ، « تصريف الأسماء » (ص ٧٢) بتصرف .

=

[٢ـ بناؤها] :

ويغلب بناؤها من لازم باب فرِح ، ومن باب شرُف[١] ، ومن غير الغالب ، نحو : سيد وميِّت ؛ من ساد يسود ، ومات يموت ، وشَيْخ : من شاخَ يَشيخُ[٢] .

[٣ـ أوزانها] :

وأوزانها الغالبة فيها اثنا عشر وزناً : اثنان مختصان بباب فَرِح ، وهما :

١ـ أفْعَل : الذي مؤنثه فعْلاء ؛ كأحمر وحمراء .

٢ـ وفَعْلان : الذي مؤنثه فَعْلى ؛ كعطْشان وعَطْشَى[٣] .

وأربعة مختصة بباب شَرُف ، وهي :

١ـ فَعَل بفتحتين ؛ كحسَن وبَطَل .

٢ـ وفُعُل بضمتين ؛ كجُنُب ، وهو قليل .

٣ـ وفُعَال بالضم ؛ كشُجاع وفُرات .

= تنبيه

حق الصفة المشبهة المشتقة من مصدر اللازم أن ترفع فاعلاً ولا تنصب مفعولاً ، غير أنها لما شابهت اسم الفاعل المتعدي لواحد ؛ عملت بشروطه في الاعتماد على نفي أو استفهام ، فنصب ما بعدها على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، نحو : يا زيد الحسنُ الوجهَ ، وتمييزاً ، إن كان نكرة ، نحو : وجهاً في المثال السابق . للتوسع انظر « همع الهوامع » (٢/ ٩٧) ، « النحو الوافي » (٣/ ٢٩٤) .

(١) فيكون الغالب في صياغتها من الباب الرابع : فَعِل يفعَل ، والباب الخامس : فعُل يفعُل .

(٢) هذه الصفات مصوغة من وزن (فَعَل) مفتوح العين في الماضي مرفوعها في المضارع (يفعُل) إلا شاخ يشيخ ، فمن باب ضرَب يضرِب .
وسيِّد وميِّت أصلهما : سَيْوِد ومَيْوِت ، قُلبت الواو ياء فيهما ثم أُدغمت بالياء ، ومثلها : طيّب . « تصريف الأسماء » (ص ٧٨) .

(٣) ينقاس الأول فيما دل على الألوان والحُلِي العيوب الظاهرة ، فيقال : رجل أكحَل ، وامرأة كَحْلاء ، ومثلها : أغور وعَوْراء ، وأعرج وعَرْجاء ، والثاني : ينقاس فيما دل على الامتلاء والخلو وحرارة البطن ، نحو : رجل شَبْعان ، وامرأة شَبْعى ، ومثله : ظمآن وريّان وغضبان . « النحو الوافي » (٣/ ٣٨٦) ، « تصريف الأسماء » (ص ٦٧) .

٤ـ وفَعال بالفتح والتخفيف ؛ كرجل جَبَان ، وامرأة حَصَان ، وهي العفيفة[١] .

وستة مشتركة بين البابين : فَعِل وفَعُل :

١ـ فَعْل : بفتح فسكون ؛ كسَبط[٢] وضَخْم ، الأول : من سَبِط بالكسر ، والثاني : من ضَخُم بالضم .

٢ـ وفِعْل بكسر فسكون ؛ كصِفْر ومِلْح ، الأول : منْ صَفِر بالكسر ، والثاني : من مَلُح بالضم .

٣ـ وفُعْل بضم فسكون ؛ كحُرّ وصُلْب ، الأوَّل : من حَرّ ، أصله حَرِر بالكسر ، والثاني : من صَلُب بالضم .

٤ـ وفَعِل بفتح فكسر ؛ كفَرِحٍ ونَجِسٍ ، الأول : من فرِحَ بالكسر ، والثاني : من نَجُسَ بالضم .

٥ـ وفَاعِل ؛ كصاحب وطاهر ، الأول : من صَحِب بالكسر ، والثاني : من طَهُر بالضم .

٦ـ وفَعِيل ؛ كبخيل وكريم ، الأول : من بَخِل بالكسر ، والثاني : من كَرُم بالضم ، وربما اشترك فاعِل وفَعِيل في بناء واحد ؛ كماجد ومجيد ، ونابه ونبيه[٣] .

وقد جاءت على غير ذلك ؛ كشَكُس ـ بفتح فضم ـ لسيِّئ الخلُق[٤] .

---

(١) ومن الثالث : (فرات) في قوله تعالى : ﴿ عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ ﴾ [فاطر : ١٢] .
ومن الرابع : قول حسان : (حصان رزان) في قوله رضي الله عنه يمدح أم المؤمنين عائشة رضوان الله عليها :

حصانٌ رزانٌ ما تُزَنُّ بريبَةٍ ... وتُصْبِحُ غَرْثَى مِن لحومِ الغوافِلِ

(المصدر السابق) .

(٢) السبط : القصير . (*)

(٣) كلاهما من وزن (فَعُل) ، وفي « الأساس » (٢/١٩٤) : مَجَد الرجل ومَجُد : عَظُم كرمه ، ونبُه ؛ أي : تنبَّهَ من نومه أو من غفلته . « الأساس » (٢/٢٤٥) ، و« مختار الصحاح » مادة (مجد ـ نبه) .

(٤) ماضيه (فَعُل) ، وقد جاءت الصفة على صورة الماضي . قال في « القاموس » : وقد شَكُسَ ككرُمَ . والشكِسُ : ككِتِف : البخيل ، ومتشاكسون : مختلفون . مادة (شكس) ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فِيهِ شُرَكَآءُ مُتَشَٰكِسُونَ ﴾ [الزمر : ٢٩] .

[٤ـ زنتها على وزن اسم الفاعل] :

ويطرد قياسها من غير الثلاثي على زنة اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت ؛ كمعتدلِ القامة ، ومنطَلق اللسان[١] ، كما أنها قد تُحَوَّل في الثلاثي إلى زنة فاعل إذا أريد بها التجدُّد والحدوث ، نحو : زيد شاجعٌ أمسِ ، وشارِف غداً ، وحاسِن وجهُه ؛ لاستعمال الأغذية الجيدة والنظافة مثلاً[٢] .

تنبيهان

الأول : بالتأمل في الصفات الواردة من باب فرِحَ ، يُعلَمُ أن لها ثلاثة أحوال باعتبار نسبتها لموصوفها .

١ـ فمنها : ما يحصُل ويُسْرع زواله ؛ كالفرَح والطرَب .

٢ـ ومنها : ما هو موضوع على البقاء والثُّبُوت ، وهو دائر بين الألوان ، والعُيوب ، والحِلَى ؛ كالْحُمرة والسُّمرة ، والْحُمق والعَمى ، والغَيَد والهَيَف[٣] .

٣ـ ومنها : ما هو في أمور تحصل وتزول ، لكنها بطيئة الزوال ؛ كالرِّي والعَطَش ، والجوع والشِّبع .

الثاني : قد ظهر لك مما تقدم أن فعِيلاً يأتي :

١ـ مصدراً .

---

(١) الأصل في اسم الفاعل : أن يراد به الدلالة على الحدوث ، فإن قصد به الدوام والثبوت ؛ تحول إلى صفة مشبهة .

(٢) لا بد عندئذٍ من قرينة تعين المراد ، والقرينة إما :

١ـ لفظية : كإضافة اسم الفاعل لفاعله ، نحو : راجحُ العقلِ .

أو كون الصيغة اللفظية صريحة في الدلالة على الدوام ، نحو : دائم ومستمر وخالد .

٢ـ وإما معنوية : كقوله تعالى : ﴿مَـٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة : ٤] .

ومثل : ﴿ٱللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الرعد : ١٦] .

فإن هذه الأوصاف لله تعالى ثابتة ومستمرة . « تصريف الأسماء » (ص ٨٠) بتصرف .

(٣) الغيد : النعومة واللين ، والهيف : الضمور ورقة الخاصرة . « اللسان » مادة (غيد) (٣/٣٢٨) ، ومادة (هيف) (٩/٣٥٢) .

٢- وبمعنى : فاعِل .

٣- وبمعنى : مفعول .

٤- وصفة مشبهة[(١)] .

٥- ويأتي أيضاً بمعنى : مُفاعِل - بضم الميم وكسر العين - كجليس وسَمير ، بمعنى : مُجالس ومُسامر .

٦- وبمعنى : مُفْعَل - بضم الميم وفتح العين - كحَكيم بمعنى : مُحْكَم .

٧- وبمعنى : مُفْعِل - بضم الميم وكسر العين - كبديع بمعنى : مُبْدِع .

[٥- تأنيث الصفة المشبهة] :

فإذا كان فعيل بمعنى فاعِل أو مُفاعِل ، أو صفة مشبَّهة ؛ لحقته تاء التأنيث في المؤنث ، نحو : رَحيمةٍ ، وشَريفةٍ ، وجليسةٍ ، ونديمةٍ .

[٦- ما يستوي فيها المذكر والمؤنث] :

وإن كان بمعنى : مفعول ؛ استوى فيه المذكر والمؤنث إن تبع موصوفه ؛ كرجل جَرِيح وامرأة جريح ، وربما دخلته الهاء مع التبعية للموصوف ، نحو : صفة ذَميمة ، وخَصْلة حَميدة ، وسيأتي ذلك في باب التأنيث إن شاء الله تعالى .

* * *

(١) مثال الأول : ذَميل وصَهِيل ، والثاني : قدير بمعنى : قادر ، والثالث : قتيل بمعنى : مَقْتول ، والرابع : كريم وبخيل .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : عرِّف الصفة المشبّهة ، ومم يغلب بناؤُها ؟

س٢ : اذكر الأوزان المختصة بباب (فرِح) والمختصة بباب (شرُف) والمشتركة بينهما مع التمثيل .

س٣ : هل تصاغ على وزن (فاعل) ومتى ؟

س٤ : متى تُؤنَّث الصفة المشبهة ؟ ومتى يستوي فيها المذكر والمؤنَّث ؟ مع التمثيل .

س٥ : اذكر وزن الصفة المشبهة مما يأتي ، ثم بيّن ما حدث فيها من تغيير :

هيّن ـ سيّد ـ ميّت ـ شقي ـ سنح ـ عمّ .

س٦ : بيّن ما ورد من الصفة المشبهة في النصوص التالية :

حسنُ الوجْهِ نقيٌّ لونُهُ طيِّبُ النَّشْرِ رخيمٌ صوتُهُ

طويلُ النجادِ رفيعُ العِمادِ كثيرُ الرَّمادِ إذا ما شَتى

* * *

مشجر الصفة المشبَّهة باسم الفاعل

مشجر الصفة المشبَّهة باسم الفاعل

تعريفها
هي لفظ مصوغ من مصدر اللازم للدلالة على الثبوت.

بناؤها
غالباً من لازم باب: فرِح ومن باب: شرُف ومن غير الغالب، نحو: سيد، ميت، شيخ ساد يسود مات يموت شاخ يشيخ.

أوزانها اثنا عشر
١. أفْعَل
٢. فَعْلان
وهما مختصان بباب: فرح
٣. فَعَل
٤. فُعُل
٥. فُعَال
٦. فَعال بالفتح والتخفيف
وهذه مختصة بباب: شرُف
٧. فَعْل
٨. فِعْل
٩. فُعْل
١٠. فَعِل
١١. فَاعِل
١٢. فَعِيل وهذه مشتركة بين فرح، وشرف.

زنتها على
وزن اسم الفاعل. يطرد قياسها من غير الثلاثي على زنة اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت. كما أنها قد تحول في الثلاثي إلى زنة فاعل إذا أريد بها التجدد والحدوث.

تأنيث
الصفة المشبَّهة فإذا كان (فعيل) بمعنى: فاعل أو مفاعل أو صفة مشبهة لحقته تاء التأنيث في المؤنث.

ما يستوي فيها
المذكر والمؤنث إن كان بمعنى: مفعول إن تبع موصوفه.

اسم التفضيل

[تعريفه]

١ـ هو الاسم المَصُوغ من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة ، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة[1] .

[زنته]

٢ـ وقياسه أن يأتي على أَفْعَل ؛ كزيد أكرم من عمرو ، وهو أعظم منه .

[ما خالف القياس]

وخرج عن ذلك ثلاثة ألفاظ أَتَتْ بغير همزة ، وهي خَيْرٌ ، وَشَرٌّ ، وحَبٌّ ، نحو : خيرٌ منه ، وشَرٌّ منه ، وقولُه[2] :

---

(١) لا خلاف بين النحويين أن (أفعل التفضيل) اسم ؛ لدخول علامات الأسماء عليه ، وهو ممنوع من الصرف للوصفية وزنه الفعل . « شرح الكافية » (٢/ ٢١٢) ، « الأشموني » (٣/ ٤٣) ، « شرح ابن عقيل » (٢/ ١٧٤) .

تنبيه

(عمل اسم التفضيل)

قال في « الكافية » : ويتعدى أفعل التفضيل إلى المفعول به الذي كان ينصبه فعله قبل بناء التفضيل باللام الجارة ، نحو : أضربُ منك لِزيد ، أو بالباء ، نحو : هو أعلم منك بانطلاقه ، ولاينصب مفعولاً به على الأصح ؛ لضعف شبهه بالفعل . انظر « شرح الكافية » (٢/ ٢١٩ ـ ٢٢٠) ، « همع الهوامع » (٢/ ١٠١) ، وما بعدها .

(٢) عجز بيت صدره : (مُنِعَتَ شيئاً فأكثرتَ الولوعَ به) ، ويروى كذلك : (قد زاده كلفاً بالحب أن مَنعَتْ) ، وهو للأحوص بن محمد ، جده عاصم بن ثابت الأنصاري من شعراء دولة بني أمية ، ويروى (إذا) بدل (إن) ، ولا يستقيم وزنه ، وهو من البسيط . « الأشموني » (٣/ ٤٣) ، « التصريح على التوضيح » (٢/ ١٠١) ، « همع الهوامع » (٢/ ١٦٦) ، « العقد الفريد » (٣/ ٢٥٨) .

٢٩ـ . . . . وحَبُّ شَيْءٍ إلى الإنسان ما مُنِعَا

وحُذفت همزته لكثرة الاستعمال ، وقد ورد استعمالهُنَّ بالهمزة على الأصل ؛ كقوله(١) :

٣٠ـ . . . . بـلالُ خيـرُ النَّـاسِ وابـنُ الأخْيَـرِ

وكقراءة بعضهم : ﴿سَيَعْلَمُونَ غَدَاً مَنِ الكَذَّابُ الأَشَرُّ﴾(٢) بفتح الهمزة والشين ، وتشديد الراء ، وكقوله ﷺ : « أحبُّ الأعمال إلى الله أَدْوَمُها وإن قَلَّ »(٣) .

وقيل : حذفها ضرورة في الأخير ، وفي الأولين ؛ لأنهما لا فعل لهما ، ففيهما شذوذان على ما سيأتي(٤) .

٣ـ وله ثمانية شروط :

الأول : أن يكون له فِعْل ، وشذَّ مما لا فعلَ له ؛ كهو أقْمَنُ(٥) بكذا ؛ أي : أحقُّ به ،

---

(١) شطر بيت من الرجز لعبد الله بن المعتز ، ونسبه بعضهم لرؤبة ، وهو من شواهد « التصريح » (٢/ ١٠١) ، و« الأشموني » (٣/ ٤٣) ، و« الهمع » (٢/ ١٦٦) ، و« الدرر اللوامع » (٢/ ٢٢٤) ، والشاهد : استعمال (خير) بمعنى : (أخير) للتفضيل ، واستعمال (الأخير) بالهمزة على الأصل للتفضيل .

(٢) سورة القمر : (٢٦) وهي قراءة قتادة وأبي قلابة . « البحر المحيط » (٨/ ١٠٨) ، « التصريح » (٢/ ١٠١) ، « همع الهوامع » (٢/ ١٦٦) ، والشاهد : استعمال كلمة (أشرّ) بالهمزة على الأصل .

(٣) أخرجه البخاري (٦٤٦٥) ، ومسلم (٧٨٣/ ٢١٨) عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، والشاهد : استعمال كلمة (أَحَبُّ) بالهمزة على الأصل .

(٤) المشهور في سبب حذف الهمزة كثرة الاستعمال ، وقيل : للضرورة في الأخير (حَبّ) ، وفي الأولين (خيرٌ وشرٌّ) شذوذان ؛ لأنهما مشتقان من الخير والشر وهما اسمان جامدان ، وهذا مذهب الأخفش ، والشذوذان هما حذف الهمزة لكثرة الاستعمال ، ولأنهما مصوغان من جامد لافعل لهما . « الأشموني » (٣/ ٤٣) ، « التصريح » (٢/ ١٠١) .
وما أشار به المؤلف مما سيأتي : هو الشرط الأول من الشروط ، وهو كونه له فعل ، وخير وشر لا فعل لهما ، وقيل هما : من خار يَخيرُ ، وشرَّ يَشِرُّ ، وعليه ففيهما شذوذ واحد فقط . اللسان مادة : (خير ـ شرر) .

(٥) بنوه من قولهم : هو قمن بكذا ، أو قمين بكذا ؛ أي : حقيق به وجدير به . (*)

واَلَصَّ من شِظاظ[١] بَنَوْه منْ قولهم : هو لِصٌّ ؛ أي : سارق .

الثاني : أن يكون الفعل ثلاثياً ، وشذَّ : هذا الكلام أخْصَرُ من غيره ؛ منِ اخْتُصِر المبني للمجهول ، ففيه شذوذ آخر كما سيأتي[٢] .

وسمع : هو أعطاهم للدّراهم ، وأولاهم للمعروف ، وهذا المكان أقفر من غيره ، وبعضهم جوَّز بناءَه من أفعل مطلقاً[٣] ، وبعضهم جوزه إن كانت الهمزة لغير النقل[٤] .

الثالث : أن يكون الفعل متصرفاً ، فخرج نحو : عَسى وَلَيْسَ ، فليس له أفعل تفضيل .

الرابع : أن يكون حَدَثُهُ قابلاً للتفاوت ، فخرج نحو : مات وفَنِي ، فليس له أفعل تفضيل[٥] .

الخامس : أن يكون تامًّا ، فخرجت الأفعال الناقصة ؛ لأنها لا تدل علَى الحدث .

السادس : ألاّ يكون مَنْفيًّا ، ولو كان النفي لازماً ، نحو : ما عاج زيد بالدواء ؛ أي : ما انتفع به ؛ لئلا يلتبس المنفيّ بالمثبت .

والسابع : ألاّ يكون الوصف منه على أفْعَل الذي مؤنَّثه فَعْلاء ؛ بأن يكون دالاًّ على

---

(١) شظاظ بكسر الشين : لص مشهور من بني ضبة ، وقال ابن القطاع : إن له فعلاً ، وهو لَصَّ إذا استتر ، ومنه اللصّ بتثليث اللام ، وحكى غيره لصه إذا أخذه بخفية وحينئذ لا شذوذ فيه . اهـ منه . (*)

(٢) هو بناؤه للمجهول ، وسيذكره المؤلف في الشرط الثامن (ص ١٩٩) .

(٣) أي : مما كان الفعل رباعياً على وزن (أفعل) كأعْطى وأوْلى وأكَرم ، سواء كانت الهمزة للنقل أم لا .

(٤) همزة النقل هي همزة التعدية ، وسُمِّيت بذلك لأنها تنقل الفعل من اللزوم إلى التعدي ، وهذا القول الأخير لابن عصفور ، ورده الشاطبي .
والقول الأول مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه ، واختاره ابن مالك في « التسهيل » .
وهناك قول ثالث بالمنع مطلقاً ، وهو قول الأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي . « التصريح » (٢/ ٩١) ، « شرح الشافية » (١/ ٨٧) .

(٥) هناك أحداث لا تفاضل بينها ؛ كالموت والحياة والوجود والعدم ، وهذه لا توسط بينها ، فالشيء إما موجود وإما معدوم ، وإما حي وإما ميت ، وقد قال السيوطي : وما لا يقبل الكثرة والتفاضل كما في فني وحدث ، إذ لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض . « همع الهوامع » (٢/ ١٦٥) .

لون ، أو عيب ، أو حِلْية ؛ لأن الصيغة مشغولة بالوصف عن التفضيل[١] ، وأهل الكوفة يصوغونه من الأفعال التي الوصف منها عَلَى أفْعَل مطلقاً[٢] ، وعليه دَرَجَ المتنبي يخاطب الشيب ، قال[٣] :

٣١ـ ابْعَدْ بَعِدْتَ بياضاً لا بياضَ لهُ لأنتَ أسودُ في عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ

وقال الرضي في « شرح الكافية » : ينبغي المنع في العيوب والألوان الظاهرة ، بخلاف الباطنة ، فقد يُصاغ من مصدرِها ، نحو : فلان أبْلَهُ من فلان ، وَأَرْعَنُ ، وأَحْمَقُ منه[٤] .

والثامن : ألا يكونَ مبنياً للمجهول ولو صورة ؛ لئلا يلتبِس بالآتي من المبنيّ للفاعل ، وسُمع شذوذاً هو (أزْهَى مِنْ دِيك) ، و(أشْغَل مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْن)[٥] ، و(كلامٌ أخْصَرُ من غيره) ؛ مِن زُهِيَ بمعنى : تكبر ، وشُغِل ، واخْتُصِرَ ، بالبناء للمجهول فيهن ، وقيل : إن الأول قد ورد فيه : زَها يَزْهو ، فإذن لا شُذُوذَ فيه .

---

(١) مثال الألوان : (أَحْمَر حَمراء ـ أَسْودَ سَوْداء) مثال العيوب : (أَعرجَ عَرْجاء ـ أعْوارَ عَوْراء) مثال الحلي : (أَكْحلَ كَحْلاء ـ أَحْور حَوْراء) ، فهذه الصيغ تدل على صفة اللون أو العيب أو الجمال لمن اتصف بها ، ولا تنفك عن ذلك ، فلا يمكن استعمالها للتفضيل .

(٢) خص الكوفيون جواز ذلك في السواد والبياض دون غيرهما ؛ لأنهما أصل الألوان ، وهذا عند البصريين شاذ . انظر رأيهم في « الكافية » (٢/ ٢١٣) ، و« الإنصاف » (١/ ١٤٨) .

(٣) في « ديوانه » (٤/ ١٥١) ، والشاهد فيه (أسود) أفعل تفضيل مما مؤنَّثه (فعلاء) وهذا شاذ عند البصريين جائز عند الكوفيين ، وانظر « شرح العكبري » للديوان (٢/ ٣٥) .

(٤) انظر « شرح الكافية » (٢/ ٢١٣) ، فالأول من البَلَهِ : وهو سلامة الصدر ، والثاني من الرَّعَن : وهو الأهوج في منطقه ، والثالث من الحُمق : وهو قلة العقل . انظر « القاموس » مادة (حمق ـ رعن ـ بله) .

(٥) انظر « مجمع الأمثال » للميداني (١/ ٣٧٦ـ٣٨٨) .
والنِّحْيُ : الزِّقُّ من الجلد يوضع فيه السمن ، ولصاحبة النحيين قصة مع خَوّات بن جبير ، وقد نال منها شيئاً بعد أن شغل يديها بزقي السمن ، وكان هذا في الجاهلية ، ثم أسلم رضي الله عنه وشهد بدراً ، ومرة رآه النبي ﷺ فقال له : « ما فعل بعيرك أيشرد عليك ؟ » ، فقال : أما منذ قيده الإسلام فلا . انظر « الروض الأنف » (٥/ ١٧٧) ، طبعة إحياء التراث العربي ، بيروت (١٤٢١هـ) .

[حالات اسم التفضيل]

٤ـ ولاسم التفضيل باعتبار اللفظ ثلاث حالات :

الأولى : أن يكون مجرَّداً من أل والإضافة ، وحينئذ يجب أن يكون مفرداً مُذَكَّراً ، وأن يُؤْتَى بعده بـ(مِنْ) جارَّةً للمفضَّل عليه ، نحو قوله تعالى : ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا ﴾[(١)] ، وقوله : ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ وَإِخْوَٰنُكُمْ وَأَزْوَٰجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَٰلٌ ٱقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَٰرَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَٰكِنُ تَرْضَوْنَهَآ أَحَبَّ إِلَيْكُم مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾[(٢)] .

وقد تُحذَف مِنْ ومَدْخُولها ، نحو : ﴿ وَٱلْـَٔاخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ﴾[(٣)] وقد جاء الحذف والإثبات في : ﴿ أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾[(٤)] .

الثانية : أن يكون فيه ألْ ، فيجب أن يكون مطابقاً لموصوفه ، وَألاَّ يُؤْتَى معه بـ(مِن) ، نحو : محمد الأفضلُ ، وفاطمة الفُضْلَى ، والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون ، والهِنْدات الفُضْلَيات ، أو الفُضَلُ .

وأما الإتيان معه بمن مع اقترانه بأل في قول الأعشى[(٥)] :

---

(١) سورة يوسف : (٨) ، والشاهد مجيء (أحب) مجرداً من (أل) والإضافة ، وكونه مفرداً مذكراً وبعده (من) الجارة للمفضل عليه ، وفي ذلك يقول ابن مالك :

وأفعــلَ التفضيــلِ صِلْــهُ أبــداً تَقْـديـراً أو لفظـاً بمـنْ إن جُـرِّدا

(٢) سورة التوبة : (٢٤) ، والشاهد : (أَحَبَّ) كما في التعليق السابق (٢) .

(٣) سورة الأعلى : (١٧) ، والشاهد (خير وأبقى) كلاهما أفعل تفضيل مفردان مذكران ، وقد حذف المفضل عليه و(من) الجارة ، وتقديره : من الدنيا .

(٤) سورة الكهف : (٣٤) ، والشاهدُ : حذف الجار مع (أعَزُّ) وإثباته مع (أكثر) ، والتقدير : أعز منك نفراً .

(٥) في « ديوانه » (١٩٣) ، وهو من شواهد « الأشموني » (٣/ ٤٧) ، و« التصريح » (٢/ ١٠٤) ، و« ابن عقيل » (٢/ ١٨٠) ، والتقدير على التخريج الثاني : لست بالأكثر أكثرَ منهم ، أو أن (من) بمعنى : (في) أي : فيهم ، و(حصىً) تمييز ، والمعنى : لست بالأكثر فيهم عدداً .

والأعشى : هو ميمون بن قيس من بني ضبة ، كان أعمى ، ويكنى أبا بصير ، شاعر جاهلي قديم أدرك الإسلام في آخر عمره ، رحل إلى النبي ﷺ في فترة صلح الحديبية ، وقد أغراه المشركون من أهل مكة بالمال فعاد إلى بلاده في جهة اليمامة ولم يسلم . « الشعر والشعراء » (ص ٤٤) ، « مختارات الأغاني » (٦/ ٣٨٥) ، « الأعلام » (٧/ ٣٤١) .

٣٢ـ وَلَسْتُ بالأكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَىً وإنما العِزَّةُ للكاثِرِ

فخُرِّج على زيادة (أل) ، أو أنَّ (مِنْ) متعلقة بأكثر نكرة محذوفة ، مُبْدَلاً من أكثر الموجودة .

الثالثة : أن يكون مضافاً .

[١ـ إضافته للنكرة] :

فإن كانت إضافته لنكرة : التُزم فيه الإفراد والتذكير ، كما يَلْزمان المجرَّد لاستوائهما في التنكير ، ولزمت المطابقة في المضاف إليه ، نحو : الزيدان أفضلُ رجلَيْن ، والزيدون أفضلُ رجالٍ ، وفاطمة أفضلُ امرأة ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ ﴾[١] ؛ فعلى تقدير موصوف محذوف ؛ أي : أولَ فريق .

[٢ـ إضافته للمعرفة] :

وإن كانت إضافته لمعرفة : جازت المطابقةُ وعدمُها ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾[٢] ، وقوله : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾[٣] بالمطابقة في الأول ، وعدمها في الثاني[٤] .

---

(١) سورة البقرة : (٤١) والشاهد مجيء (كافر) المضاف إليه مفرداً ، والقياس أن يأتي جمعاً ؛ لأن مفضله أصحاب (الضمير) في (تكونوا) وللخروج من الشذوذ قدر على : أول فريق أو فوج . « التصريح على التوضيح » (١/ ١٠٥) ، « روح المعاني » (١/ ٢٤٤) .

(٢) سورة الأنعام : (١٢٣) والشاهد : المطابقة بين (أكابر) اسم التفضيل ، وبين المفضل المقدر من الصادين والمعاندين من أكابر المجرمين ؛ لإضافته إلى المعرفة (مجرميها) انظر « روح المعاني » (٨/ ١٩ـ٢٠) ، « حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي » (٤/ ١٢٢ـ١٢٣) ، وقرأ ابن مسلم : (أكبَرَ مجرميها) . « الدر المصون » (٥/ ١٣٥ـ١٣٧) .

(٣) سورة البقرة : (٩٦) ، والشاهد : عدم المطابقة بين المفضل ضمير الجمع (هم) في (لتجدنهم) وبين (أحرص) اسم التفضيل المفرد المضاف إلى (الناس) وقد أُجري مجرى المجرد من (أل) ولو طابق لقال : أحرصي . انظر « حاشية الفاكهي على القطر » (٢/ ٢٠٩) ، « حاشية الشهاب » (٢/ ٢٠٩) .

(٤) اجتمع الاستعمالان المطابقة وعدمها في قول النبي ﷺ : « ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني منازل يوم القيامة ؟ أحاسنكم أخلاقاً ، الموطؤون أكنافاً ، الذين يألفون ويؤلفون » ، بعدم المطابقة=

٥ـ وله باعتبار المعنى ثلاث حالات أيضاً :

الأولى : ما تقدَّم شَرْحُه ، وهو الدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها .

الثانية : أن يُراد به أن شيئاً زاد في صفة نفسه على شيء آخر في صفته ، فلا يكون بينهما وصف مشترك ؛ كقولهم : العسلُ أَحْلَى من الخَلّ ، والصيفُ أحرُّ من الشتاء ، والمعنى : أن العسلَ زائد في حلاوته على الخَلِّ في حُمُوضته ، والصيفَ زائد في حَرِّه على الشتاء في بَرْدِه .

الثالثة : أن يراد به ثبوت الوصف لمحلّه من غير نظر إلى تفضيل ؛ كقولهم : الناقصُ والأشَجُّ أعدلا بني مَرْوان[1] ؛ أي : هما العادلان ، ولا عدلَ في غيرهما ، وفي هذه الحالة تجب المطابقة ، وعلى هذا يُخَرَّج قولُ أبي نُوَاس[2] :

٣٣ـ كأَنّ صُغْرى وكُبْرَى من فَقاقِعها   حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلى أَرْضٍ من الذَّهَبِ[3]

= في : (أحبكم وأقربكم) وبالمطابقة في : (أحاسنكم) والمطابقة أولى . بتصرف « شرح ابن عقيل » (٢/ ١٨١) ، والحديث في « سنن الترمذي » (٢٠١٨) ، و« مسند الإمام أحمد » (٢/ ٨٥) ، و« المعجم الأوسط » (٤٤٢٢) بألفاظ مُتقاربة .

(١) الناقص : هو يزيد بن الوليد ، سُمِّي بذلك لنقصه أرزاق الجند ، والأشج : هو عمر بن عبد العزيز ؛ لأنه كان به شجة في رأسه . اهـ . (*)

(٢) هو الحسن بن هانئ بن عبد الأول بن صباح ، شاعر العراق في عصره ، ولد في الأهواز (١٤٦هـ) ونشأ بالبصرة ، رحل إلى بغداد فاتصل بالخلفاء من بني العباس ، وأقام بها حتى توفي سنة (١٩٨هـ) وقد نظم في جميع أنواع الشعر ، له ديوان مطبوع . « الأعلام » (٢/ ٢٢٥) ، « الأغاني » (٢٠/ ٦١) وما بعدها . « مختارات الأغاني » (٣/ ٥) وما بعدها .

(٣) البيت في « ديوانه » (ص ٧٢) .
والفقاقع : النفاخات التي ترتفع فوق سطح الماء ، والحصباء : الحصى ، والدر : اللآلىء العظام واحدها درة .
والشاهد : في (صغرى وكبرى) فإنْ كان المراد ثبوت الوصف لمحله دون إرادة التفضيل ؛ فلا لحن في ذلك ؛ لأن اسم التفضيل إذا تجرد من معنى التفضيل جاز جمعه ، وإذا جاز جمعه جاز تأنيثه .
وإن أراد التفضيل فهو لحن ، والقياس أن يقول : =

أي : صغيرة وكبيرة ، وهذا كقول العَرُوضيّين : فاصلة صُغْرى وفاصلة كُبْرى ، وبذلك يندفع القول بلحن أبي نواس في البيت ، اللهمَّ إلا إذا عُلِم أن مراده التفضيل ، فيقال إذ ذاك بلحنه ؛ لأنه كان يَلْزمه الإفراد والتذكير لعدم التعريف ، والإضافة إلى معرفة .

* * *

= (أصغر وأكبر) بالإفراد والتذكير ، أو (الصغرى والكبرى) بالألف واللام . « الأشموني » (٤٨/٣) .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ـ عرّف اسم التفضيل ، وما القياس في صياغته ؟

س٢ـ اذكر شروط صياغته مع التمثيل .

س٣ـ اذكر أحواله من حيث اعتبار اللفظ ، والمعنى مع التمثيل .

س٤ـ بيِّنْ ما في النصوص التالية من أسماء التفضيل :

ـ قال الله تعالى : ﴿وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ﴾ .

ـ قال الله تعالى : ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ .

ـ وعن علي رضي الله عنه : أولى الناس بالعفو أقدرهم على العقوبة ، وأنقص الناس عقلاً من ظلم من دونه .

وأحسن وجه في الورى وجه محسنٍ وأيمنُ كف فيهمُ كفُّ منعم

وأظلمُ أهل الظلم من بات حاسداً لمن بات في نعمائه يتقلَّبُ

الخير أبقى وإن طال الزمان به والشرُّ أخبثُ ما أوعيت من زاد

* * *

مشجر اسم التفضيل

مشجر اسم التفضيل

تعريفه

هو الاسم المصوغ من المصدر للدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة، وزاد أحدهما على الآخر في تلك الصفة.

زنته

قياسه أن يأتي على: أَفْعَل

وخرج عن ذلك ثلاثة ألفاظ أتت بغير همزة، وهي: خيرٌ، شرٌّ، حَبٌّ.

وله ثمانية شروط:

١. أن يكون له فعل
٢. أن يكون الفعل ثلاثياً
٣. أن يكون الفعل متصرفاً
٤. أن يكون حدثه قابلاً للتفاوت
٥. أن يكون الفعل تاماً
٦. ألا يكون منفياً
٧. ألا يكون الوصف منه على (أَفْعَل) الذي مؤنثه فَعْلاء
٨. ألا يكون مبنياً للمجهول ولو صورة؛ لئلا يلتبس بالآتي من المبني للفاعل.

حالاته

الأولى: أن يكون مجرداً من (أل) والإضافة

الثانية: أن يكون فيه (أل)

الثالثة: أن يكون مضافاً

وله ثلاث حالات باعتبار المعنى:

الأولى: الدلالة على أن شيئين اشتركا في صفة وزاد أحدهما على الآخر فيها

الثانية: أن يراد به أن شيئاً زاد في صفة نفسه على شيء آخر في صفته، فلا يكون بينهما وصف مشترك

الثالثة: أن يراد به ثبوت الوصف لمحله من غير نظر إلى تفضيل.

التعجُّب

تنبيهان :

الأول : مثل اسم التفضيل في شروطه فِعلُ التعجُّب ، الذي هو انفعال النفس عند شعورها بما خفي سببه[(١)] .

[صيغ التعجُّب القياسية والسماعية]

وله صيغتان : **ما أفْعَلَه ، وأفعِلْ به** ، نحو : ما أحسَنَ الصدقَ ! وأحسِنْ به[(٢)] ! وهاتان الصيغتان هما المبوَّب لهما في كُتُب العربية وإن كانت صيغه كثيرة[(٣)] ؛ من ذلك

---

(١) قال في « تاج العروس » : العُجْبُ والعَجَبُ : إنكار ما يرد عليك لقلة اعتباره ، والتعجب : حيرة تعرض للإنسان عند سبب جهل الشيء ، وليس هو سبباً له في ذاته .
وفي اصطلاح النحويين انفعال النفس لزيادة وصف في المتعجَّب منه ، نحو : ما أشجعه (عجب).
وأما شروطه : فانظرها مفصلة في باب التفضيل (ص ٢٠٠) وما بعدها .

(٢) من المتفق عليه أن (ما) اسم في محل رفع مبتدأ ، على خلاف بين سيبويه القائل : بأنها نكرة تامة بمعنى شيء .
والأخفش القائل : إنها معرفة ناقصة .
وأما (أفْعَل) : فقد ذهب البصريون إلى أنه فعل ماض ؛ بدليل دخول نون الوقاية وياء المتكلم عليه ، نحو : ما أفقرني لعفو الله تعالى ، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم ؛ بدليل جموده وعدم تصرفه ، وتصغيره وذلك من خواص الأسماء ، وقد سمع :

يـا مـا أُمَيْلـحَ غِـزْلانـاً شَـدَنَّ لنـا . . . .

والصيغة الثانية (أفعِل به) اتفقوا على فعليتها ، إلا أن البصريين قالوا : هو فعل ماض لفظه ، ومعناه : الأمر لدلالته على الطلب ، وفاعله مستتر فيه ، والمأمور به كل واحد أن يعتقد أن الصدق حسن ، والباء زائدة في المفعول به . « أوضح المسالك » (٢/ ٢٧٣) وما بعدها ، « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ١٢٦) وما بعدها .

(٣) تنقسم صيغ التعجب إلى قياسية : وهما الصيغتان المتقدمتان ، وسماعية : وهي كل ما دلَّ على تعجُّب مما ورد في أساليب العرب غير الصيغتين المتقدمتين .

قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾[١]! وقوله عليه الصلاة والسلام: «سُبْحانَ اللهِ! إنَّ المُؤمِنَ لاَ يَنْجُسُ حَيّاً ولا مَيّتاً»[٢]! وقولهم: للهِ درُّهُ فارساً[٣]!

وقوله[٤]:

٣٤ـ . . . . يـا جـارتَـا مـا أنْـتِ جـارَهْ![٥]

= وإنما لم يبوبوا للسماعية؛ لأنها دلت عليه بالقرائن. «التصريح» (٨٦/٢)، «همع الهوامع» (٩٢/٢)، وانظر التعليق الآتي رقم (٣).

(١) سورة البقرة: (٢٨) وقد أفادت الآية التعجُّب من أسلوب الاستفهام، وقد خرج عن معناه الحقيقي ـ طلب الفهم ـ إلى معنىً مجازي هو التعجُّب.

(٢) الحديث في «البخاري» (٢٨٥)، و«مسلم» (٣٧١)، ورواه أصحاب السنن عن أبي هريرة رضي الله عنه، والدارقطني في «سننه» (٢/ ٤٣٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما، والشاهد: استعمال (سبحان الله) في التعجُّب سماعاً.

(٣) قال ابن هشام في «التصريح»: قال في «الصحاح»: أي: عمله، والدَّر: اللبن (٩٢/٢)، وهو مثل يضرب لكل ما يتعجب منه، ويقال في الذم: لا درّ دَرُّه؛ أي: لا كثر خيره، وفي المدح: لله دره. «الصحاح» (٣٩٦/١)، والشاهد فيه: استعماله في التعجُّب من فروسيته.
وأبلغ منه قولهم: (لله أنت) أي: أنت المتعجَّب منك؛ لاتصافك بجميع الكمالات، وذلك لأنه حذف المتعجَّب منه. «الأشموني» (١٧/٣) بتصرف. «مجمع الأمثال» للميداني (١٩١/٢).
ومما ورد من التعجب سماعاً: الاستفهام بـ(كيف وما ومن وأي) مراداً به التعجب كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨]، وقوله: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]، وقوله: ﴿الْحَاقَّةُ * مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١ـ٢]، وقوله: ﴿لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ﴾ [المرسلات: ١٢]، وثمة ألفاظ سمعت عن العرب؛ منها: (يالك وياله رجلاً) ومنها: صيغ قصد بها التعجُّب، نحو: (سبحان الله)، (لا إله إلا الله)، (العظمة لله)، (اعجبوا لزيد رجلاً)، (يا طيبها من ليلة)، للتوسع انظر «همع الهوامع» (٩٢/٢)، «النحو الوافي» (٣٤٠/٣).

(٤) البيت للأعشى في «ديوانه» (ص ٢٠٣)، ويروى: ما كنت، بدل: ما أنت، وهو من شواهد «الأشموني» (٧/٣)، و«همع الهوامع» (٩٢/٢).
والشاهد: دلالته على التعجُّب سماعاً، والمعنى: عظمت من جارة.

(٥) عجز بيت لأعشى بني قيس بن ثعلبة، من بحر الكامل المجزوء المرفل، وصدره:

بـانَـتْ لتَحْـزُنَنـا عَفـارَهْ . . . . (*)

وأصل أحسِنْ بزيد ! أحسَنَ زيدٌ ؛ أي : صار ذا حُسْن ، ثم أريد التعجبُ من حسنه ، فَحُوِّل إلى صورة صيغة الأمر ، وزيدت الباء في الفاعل لتحسين اللفظ[١] .

وأما **ما أفْعَلَهُ** : فإنَّ ما : نكرة تامة[٢] ، وَأفْعلَ : فعل ماض ؛ بدليل لحاق نون الوقاية في نحو : ما أحوجني إلى عفو الله .

الثاني : إذا أردت التفضيلَ أو التعجُّب مما لم يستوفِ الشروط ؛ فَأْتِ بصيغة مستوفية لها ، واجعل المصدر غير المستوفي تمييزاً لاسم التفضيل ، ومعمولاً لفعل التعجُّب ، نحو : فلان أشدُّ استخراجاً للفوائد ، وما أشدَّ استخراجه ، وَأشْدِدْ باستخراجه[٣] .

* * *

(١) على الخلاف بين البصريين القائلين : بأن (أَحْسِن) فعل ماض جاء على صورة الأمر ، ومعناه : الخبر ، والأصل فيه : (أَحْسَنَ زيدٌ) ثم نقل من الإخبار إلى التعجُّب ، فحول إلى صورة الأمر ، وزيدت الباء على فاعله (زيد) وهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وعند الكوفيين (أَحْسِن) فعل أمر أصالةً من غير تحويل ولا نقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه عائد للحسن المفهوم من (أَحْسِن) ، والتقدير : أَحْسِن يا حُسْنُ بزيدٍ ؛ أي : دُم به والزمه ، و(بزيد) الباء حرف جر للتعدية ، وزيد : اسم مجرور بالباء ، ومحله النصب ؛ لأنه متعلق بـ (أحسِن) . « التصريح » (٢/ ٩٠) ، « الصبان على الأشموني » (١٩/٣) .

(٢) اختلف في (ما) هذه على أقوال أشهرها :
١ـ أنها نكرة تامة بمعنى شيء ، وابتُدِئ بها لتضمنها معنى التعجب ، وما بعدها خبرها ، وهو قول سيبويه .
٢ـ ذهب الأخفش إلى أنها معرفة ناقصة بمعنى الذي ، وما بعدها صلة فلا موضع له ، أو نكرة ناقصة ، وما بعدها صفة فمحله الرفع ، وعليهما فالخبر محذوف وجوباً ؛ أي : شيء عظيم . « أوضح المسالك » (٢/ ٢٧٢) ، « همع الهوامع » (٢/ ٩٠) ، « جامع الدروس العربية » (٦٨/١) .

(٣) الشاهد في الأمثلة الثلاثة في المصدر (استخراج) بعد اسم التفضيل ، ويعرب في الأول : تمييزاً ، وفي الثاني : مفعولاً به ، وفي الثالث : فاعلاً مرفوعاً ، شغل آخره بحركة حرف الجر الزائد . اهـ .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ـ عرِّف التعجُّب وما صيغه القياسية مع التمثيل ؟

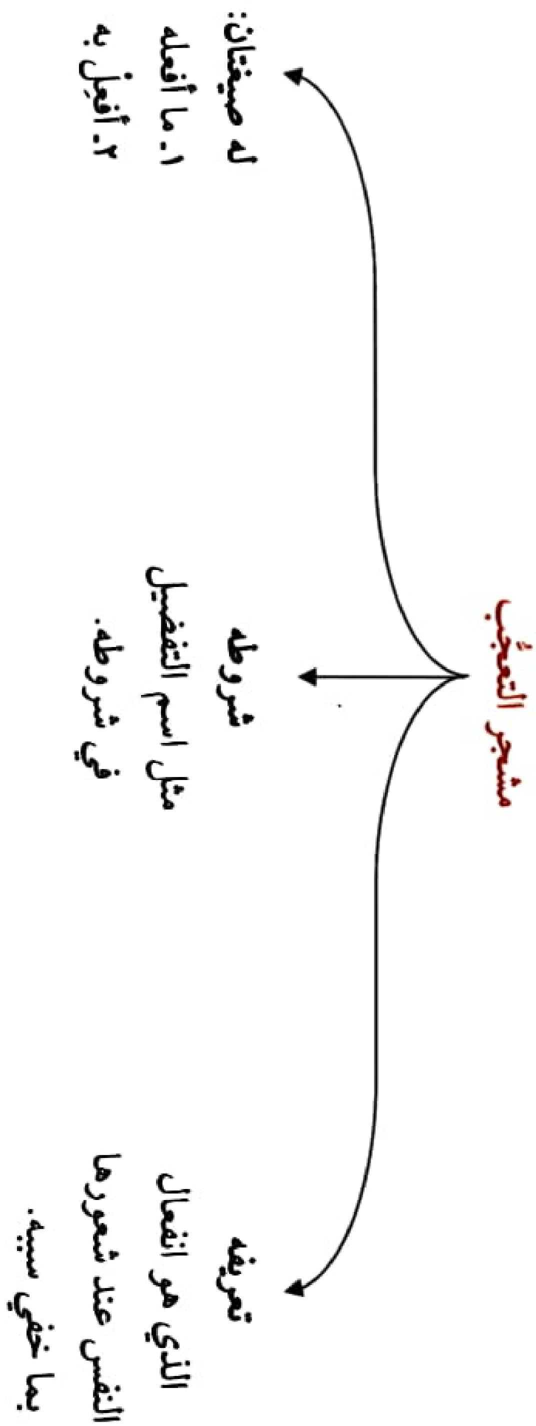
س٢ـ كيف يتوصَّل للتعجُّب أو للتفضيل ممَّ لم يستوفِ الشروط ؟ وضح ذلك مع التمثيل .

س٣ـ تمرين : كيف تتعجَّب من الأفعال التالية :

عذب ـ حسن ـ رمى ـ أعرج ـ صار ـ لا يبالي ـ أعزّ .

* * *

مشجر التعجُّب


مشجر التعجُّب
له صيغتان:
١. ما أفعله
٢. أفعِل به.
شروطه
مثل اسم التفضيل
في شروطه.
تعريفه
الذي هو انفعال
النفس عند شعورها
بما خفي سببه.

اسما الزَّمان والمكان(١)

[١ـ تعريفهما] :

هما اسمان مَصُوغان لزمان وقوع الفعل أو مكانه(٢) .

[٢ـ زنتهما من الثلاثي] :

وهما من الثلاثي على وزن مَفْعَل بفتح الميم والعين ، وسكون ما بينهما ، إن كان

---

(١) الفرق بين اسمَي الزمان والمكان ، وظرفَي الزمان والمكان ، أن الظرفين لمجرد الزمان والمكان ؛ ويرشدان إلى معنى : (في) ومحلان لحدث عاملهما .
وأما الاسمان : فقد صيغا بقصد الدلالة على أمرين معاً ، هما : المعنى المجرد الذي يدل عليه مصدرهما ، والدلالة على زمان الفعل أو مكان وقوعه ، فمعنى الظرفين بسيط ؛ لأنهما يدلان على شيء واحد هو زمان الحدث أو مكانه ، نحو : ليلة وأمام ، ومعنى الاسمين مركب ؛ لأنهما يدلان على الحدث الواقع ، وعلى زمانه أو مكانه ، فللزمان تقول : مَطْلَعُ الفجر وقتٌ مبارك ، فمطلع : دلت على حدث الطلوع وعلى الزمن ، وللمكان تقول : هذا مدْخلُ الضيوف ، فمدخل : دلت على حدث الدخول وعلى مكانه ، فإذا اتحد اسما الزمان والمكان مع عاملهما في الحروف ، صارا ظرفين منصوبين ، نحو : جلست مَجْلِسَ زيدٍ ؛ أي : مكان جلوسه ، ونحو : قعدت مَقْعَدَ الضيف ؛ أي : زمان قعوده ، فإن خالفا عاملهما : لزم جرهما بفي ، نحو : جلست في مَرْمَى زيدٍ . للتوسع انظر « حاشية الخضري » (١/ ١٨٦) ، « النحو الوافي » (٣/ ٣١٨) ، « تصريف الأسماء » (ص ٩٤) .

تنبيه

اعلم : أن اسمَي الزمان والمكان من المشتقات ، يصح تعليق شبه الجملة بهما ، ولكنهما لا يعملان عمل فعليهما ، فلا يرفعان فاعلاً ، ولا ينصبان مفعولاً . « النحو الوافي » (٣/ ٣٢١) .

(٢) فائدة هذه الصياغة الإيجاز ، والأصل أن يقال : هذا الزمان أو المكان الذي حصل فيه كذا ، ولكنهم عدلوا عن ذلك واشتقوا اسمَي الزمان والمكان اختصاراً ، وعلى ذلك : فمطلع الفجر ، أوجز من قولك : الزمان الذي طلع فيه الفجر .
ولا ننس أن من سمات العربية وبلاغتها الإيجاز والاختصار مع البيان والإيضاح . بتصرف « تصريف الأسماء » (ص ٩٤) .

المضارع مضمومَ العين ، أو مفتوحَها ، أو معتلَّ اللام مطلقاً[(١)] ؛ كمَنْصَر ، ومَذْهَب ، ومَرْمَى ، وَمَوْقى ، ومَسْعَى ، ومَقام ، ومَخَاف ، ومَرْضَى[(٢)] .

وعلى مَفْعِل بكسر العين ، إن كانت عين مضارعه مكسورة ، أو كان مثالاً في غير معتل اللام ؛ كمجلِس ، ومَبيع ، ومَوْعِد ، ومَيْسِر ، ومَوْجِل[(٣)] .

وقيل : إن صحت الواو في المضارع ؛ كَوَجِلَ يَوْجَل ، فهو من القياس الأوَّل[(٤)] .

---

(١) قال في « شرح الشافية » (١/ ١٨١) : اعلم : أنهم بنوا الزمان والمكان على المضارع ، فكسروا العين فيما مضارعه مكسور العين ، وفتحوها فيما مضارعه مفتوح العين ، وإنما لم يضموا فيما مضارعه مضموم العين ، نحو : يقتُل وينصُر ؛ لأنه لم يأت في الكلام في غير هذا الباب (مَفْعُل) إلا نادراً ، نحو : مكرُم ، فلم يحملوا ما أدى إليه قياس كلامهم على بناء نادر في غير هذا الباب ، وعدل إلى أحد اللفظين : مَفعَل ومَفْعِل ، وكان الفتح أخف فحمل عليه ، وانظر « أدب الكاتب » (ص ٤٤٤) وما بعدها .

(٢) في المثالين : (مقام ومخاف) إعلال بالنقل والقلب ، وأصلهما : (مَقْوَم ومخْوَف) نقلت حركة الواو فيهما إلى الحرف الصحيح قبلهما فصارتا (مَقَوْم مَخَوْف) ثم يقال فيهما : تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الحال فقلبتا ألفاً .

(٣) في (مَبِيْع) إعلال بالنقل والأصل : (مبيِع) على وزن (مفْعِل) نقلت كسرة الياء إلى الباء قبلها فصارت (مَبِيْع) وإنما لم يعقبه إعلال بالقلب كما في : مقام ومخاف ؛ لأن ما قبل الياء فيها مكسور ، وشرط القلب أن يكون ما قبل الواو أو الياء مفتوحاً ، ولا فتح هنا فامتنع القلب .

(٤) الوَجَل : الخوف ، وفي « شرح الشافية » : قال سيبويه عن يونس : إن ناساً من العرب يقولون : يَوْجَل ونحوه : موجِل وموجَل ، قال سيبويه : والأكثرون بالكسر موجِل ؛ لأنهم ربما غيروه في (يوجَل) فقالوا : يِيْجل وياجَل ، فلما أعلوه بالقلب شبهوه بواو (يَوْعِد) فقالوا : (مَوْجِل) كما قالوا : (مَوْعِد) .

وأصل ذلك أن ما كان مثالاً واوياً أو يائياً ، فإن سقطت واوه من المضارع فهو على (مَفْعِل) وإن لم تسقط فهو على (مَفْعَل) .

وأما ما جاء على الوزنين السابقين : فمنشأ ذلك أن في مضارعها لغتين ؛ فمنهم من يسقط الواو ويأتي بالمضارع مكسور العين فيأتي الوزن منه على (مَفْعِل) بالكسر ، ومنهم من يثبت الواو فيأتي بالمضارع مفتوح العين ، والوزن منه على (مَفْعَل) .

وهذه التفرقة بين المثال وغيره عند غير الطائيين ، أمَّا هم : فلا يفرقون بين المثال وغيره ، والعبرة عندهم بحركة العين في المضارع فيكون المثال كالصحيح .

والمثال اليائي كالصحيح ، والعبرة بحركة عين مضارعه ، فقد يأتي على (مَفْعَل) كما في نحو : =

[٣ـ زنتهما من غير الثلاثي] :

ومن غير الثلاثي : على زنة اسم مفعوله ؛ كمُكْرَم ومُسْتَخْرَج ومُسْتَعان[١] .

ومن هذا يُعْلَمُ أن صيغة الزمان والمكان والمصدر الميمي واحدة في غير الثلاثي ، وكذا في بعض أوزان الثلاثي[٢] ، والتمييز بينها بالقرائن ، فإن لم توجد قرينة ؛ فهو صالح للزمان ، والمكان ، والمصدر[٣] .

٣ـ وكثيراً ما يُصاغ من الاسم الجامد اسم مكان على وزن مَفْعَلة ، بفتح فسكون ففتح ؛ للدلالة على كثرة ذلك الشيء في ذلك المكان ؛ كمأسَدَة ، ومَسْبَعة ، ومَبْطَخَة ، ومَقْثَأة : من الأسد ، والسبُع ، والبِطِّيخ ، والقِثّاء[٤] .

= يَسَر ويَمُن ويَقِظَ ، ومنه قوله تعالى : ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة : ٢٨٠] على قراءة الفتح ، للتوسع انظر « شرح الشافية » (١/ ١٧٠ـ١٨٦) ، و« لسان العرب » (وجل) (١١/ ٧٢٢) ، و« أدب الكاتب » (ص ٤٤٦) ، و« تصريف الأسماء » (ص ٩٦) .

(١) الأول من (أكرم) الرباعي ، والثاني من (استخرج) السداسي ، والثالث من (استعان) ، وأصلها : استَعْوَن ، وكذا (مُستعان) أصلها : مُسْتَعْوَن على وزن : مستفْعَل ، فيهما إعلال بالنقل : نقلت حركة الواو فيهما إلى ما قبلهما ، ثم قلبت الواو ألفاً فيهما .

(٢) للزمان : (مُسْتَقَرّ) من قوله تعالى : ﴿لِّكُلِّ نَبَإٍ مُّسْتَقَرٌّ﴾ [الأنعام : ٦٧]، ومن قوله تعالى : ﴿حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ [الفرقان : ٧٦] ، وللمصدر : (مُدْخل) من قوله تعالى : ﴿وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ. . .﴾ [الإسراء : ٨٠] ، ولاسم المفعول : (مُحْتَضَر) ، وللمكان قوله تعالى : ﴿وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ ٱلْمَآءَ قِسْمَةٌۢ بَيْنَهُمْ كُلُّ شِرْبٍ مُّحْتَضَرٌ﴾ [القمر : ٢٨] ، وللمصدر : (مُكْرَم) من قولهم : مُكْرَمُ الضيفِ واجبٌ ، وقد يشاركها اسم الفاعل أحياناً كما في (مختار ومنقاد) من (اختار وانقاد) .

(٣) كما في كلمة (مُسْتَراح) من قول عروة بن الورد :

تنالوا الغنى أو تبلغوا بنفوسِكم   إلى مُستَراح من صِمامٍ مُبَرِّحِ

والمعنى على المصدر : إلى استراحة يأتي بها الموت ، وعلى الزمان : إلى وقت تستريحون فيه . وعلى أنها اسم مفعول : من قولهم : استراح الشيء ، واستروحه إذا وجد رائحته . « تصريف الأسماء » (ص ١٠٠) .

(٤) قد تصاغ على وزن (مُفعْلَلَة) من الرباعي بزنة اسم المفعول أو الفاعل ، نحو : مُعَقْرَبة ، مُثَعْلَبَة ، مُؤَرنَبَة من : عقرب وثعلب وأرنب ، وهي سماعية لقلة الألفاظ الواردة منها ، وأما (مَفْعَلَة) من الثلاثي فقياسية عند الأكثر ، وخالف في ذلك الرضي . « شرح الشافية » (١/ ١٨٩) ، « النحو الوافي » (٣/ ٣٢٧) ، « تصريف الأسماء » (ص ١٠٣) .

٤ـ وقد سُمِعت ألفاظ بالكسر وقياسها الفتح ؛ كالمسجِد : للمكان الذي بُني للعبادة وإن لم يُسْجَد فيه ، والمَطْلِع ، والمَسْكِن ، والمَنْسِك ، والمَنْبِت ، والمَرْفِق ، والمَسْقِط ، والمَفْرِق ، والمحْشِر ، والمَجْزِر ، والمَظِنَّة ، وَالمَشْرِق ، وَالمَغْرِب .

وسُمع الفتح في بعضها ، قالوا : مَسْكَن ، ومَنْسَك ، ومَفْرَق ، وَمَطْلَع ، وقد جاء من المفتوح العين المَجْمِع بالكسر[١] .

قالوا : والفتح في كلِّها جائز وإن لم يُسْمع .

قال أستاذنا المرحوم الشيخ حسين المرْصَفِيّ في « الوسيلة »[٢] : (هذا إذا لم يكن اسم المكان مضبوطاً ، وإلا . . صح الفتح ؛ كقولك : اسجُدْ مَسْجَد زيد تَعُدْ عليكَ برَكَتُه ـ بفتح الجيم ـ أي : في الموضع الذي سجَد فيه) .

وقال سيبويه : وأما موضع السجود[٣] : فالمسجَد ، بالفتح لا غير ، فكأنه أوجب الفتح فيه .

* * *

---

(١) للتوسع انظر « شرح الشافية » (١/ ١٨١) وما بعدها ، « أدب الكاتب » (ص ٤٤٥) ، « اللسان » (٨/ ٢٣٥) .

(٢) الشيخ حسين بن أحمد بن حسين المرصفي ، عالم أديب دَرَّسَ الأدب في الأزهر وفي دار العلوم ، توفي سنة (١٣٠٧هـ) ، من آثاره كتاب « الوسيلة الأدبية إلى علوم العربية » ، و« المسترشد في الإنشاء » ، وكتب أخرى « معجم المؤلفين » (٣/ ٣١٠) .

(٣) يراد بموضع السجود : أيُّ موضع يُسجد فيه غير المسجد المُعَدّ للصلاة ، كما يراد به الأعضاء التي يسجد عليها ، تلامس الأرض عند السجود . السقا . (*)

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ـ عَرِّفْ اسمَي الزمان والمكان ؟ واذكر صياغتهما من الثلاثي وغيره مع التمثيل .

س٢ـ تمرين : صغْ مما يأتي اسم المكان وبين ما حدث فيه من تغير :

جال ـ طار ـ آب ـ نام ـ نجا ـ آوى ـ التقى ـ اصطاف ـ نظر ـ ذهب .

* * *

مشجر اسمَي الزمان والمكان

مشجر اسمَي الزمان والمكان

- **تعريفهما:** هما اسمان مصوغان لزمان وقوع الفعل أو مكانه.
- **زنتهما**
  - **من الثلاثي**
    - ١- على وزن: مَفْعَل
    - ٢- على وزن: مَفْعِل
  - **من غير الثلاثي**
    - على زنة اسم مفعوله.
- كثيراً ما يصاغ من الاسم الجامد اسم مكان على وزن: مَفْعَلة للدلالة على كثرة ذلك الشيء في ذلك الشيء؛ كالمأسدة، من الأسد.
- سمعت ألفاظ بالكسر وقياسها الفتح؛ كالمسجد: للمكان الذي بني للعبادة وإن لم يسجد فيه.

اسم الآلة[١]

[١ـ تعريفه]

هو اسم مَصُوغٌ من مصدر ثلاثيّ لما وقع الفعل بواسطته[٢] .

[٢ـ أوزانه]

وله ثلاثة أوزان : (مِفْعال ، ومِفْعَل ، ومِفْعَلة) ، بكسر الميم فيها ، نحو : مِفتاح ، ومِنشار ، ومِقراض ، ومِخلَب ، وَمِبْرَد ، وَمِشْرَط ، وَمِكْنَسَة ، وَمِقْرَعة ، وَمِصفاة ، وقيل : إن الوَزْن الأخير فرع ما قبله[٣] .

---

(١) اسم الآلة لا يعمل عمل فعله ، مثله كمثل اسمَي الزمان والمكان ومصدر الهيئة ، لكنه يعلق بها شبه الجملة ؛ لما فيها من رائحة الفعل . « النحو الوافي » (٣/ ٣٣٤) .

(٢) سواء في ذلك مصدر المتعدّي واللازم للفعل الثلاثي ، وأما مصادر غير الثلاثي ، وأسماء الأعيان ؛ فيجب الاقتصار على ما سمع منها ، فقد يكون اسم الآلة من غير الثلاثي ، نحو : مِخْراك : للعود الذي تحرك به النار ، ومِغْلاق : للشيء الذي تعلق به الأغراض ، والأول : من (حَرَّك) الرباعي ، والثاني : من (عَلَّق) .

وقد يكون من الأسماء الجامدة ، نحو : مِحبَرة : من الحبر ، ومِقْلَمَة : من القلم ، وقد جاء قليلاً من الثلاثي المزيد ، نحو : مِصْباح ، ومِسْرَجَة ؛ من : استصْبَحَ وأسْرَج ، ومن الثلاثي اللازم ، نحو : مِصْفَاة ومِطْهَرة ؛ من : صَفَى وطَهُرَ . « النحو الوافي » (٣/ ٣٣٣) ، « جامع الدروس العربية » (١/ ٢١٢) ، « تصريف الأسماء » (ص ١٠٦) .

(٣) اختلف في قياسية اسم الآلة ، فقال فريق : المدار فيه على السماع ، وقال آخرون : هو مقيس في الأوزان الثلاثة لكثرتها وشهرتها .

وقال فريق ثالث : إنها قياسية في الصيغة الأولى والثانية ، سماعية في الثالثة ، وقيل : الصيغة الثالثة مؤنث الثانية قد زيدت فيها التاء ، ويلاحظ أن صيغة (مِفْعَال) مشتركة بين اسم الآلة وصيغة المبالغة ، ويميز بينهما بالقرائن ، كأن تقول : مفتاح الباب ثمين ، فهو للآلة ، وتقول : زيد مفتاح للخير مغلاق للشر ، وأنت تريد المبالغة . (المراجع السابقة نفسها) .

وقد خرج عن القياس ألفاظ ؛ منها : مُسْعُط ، وَمُنْخُل ، وَمُنْصُل ، وَمُدُق ، وَمُدْهُن ، وَمُكْحُلَة ، وَمُحْرُضَة[(١)] ، بضم الميم والعين في الجميع .

وقد أتى جامداً على أوزان شَتَّى لا ضابط لها ؛ كالفأس ، والقَدُوم ، والسِّكِّين ، وَهَلُمَّ جَرّاً .

* * *

(١) المنصل : السيف ، والمحرضة : إناء الحرض ـ بضمتين ـ وهو الأشنان ، قال الرضي نقلاً عن سيبويه : لم يذهبوا بها مذهب الفعل ، ولكنها جُعلت أسماء لهذه الأوعية ؛ أي : أن المكحلة ليست لكل ما يكون فيه الكحل ، ولكنها اختصت بالآلة المخصوصة ، وكذا أخواتها ، فلم يكن مثل المكسحة والمصفاة ، فجاز تغييرها عما عليه قياس بناء الآلة . اهـ . [انظر « شرح الشافية » (١/ ١٨٧)] . (*)

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ـ عرِّف اسم الآلة ، واذكر أوزانه القياسية مع التمثيل .

س٢ـ تمرين : هاتِ اسم الآلة مما يأتي :

النَّشر ـ البَرْد ـ الثقب ـ البَرْي ـ الشّوي ـ الغَسْل ـ النّخْل ـ الدَّق ـ الدّهن .

س٣ : تمرين عام على المشتقات : بين أنواع المشتقات التي في العبارات التالية :

ـ كن مقبلاً على شأنك ، راضياً على زمانك ، منقاداً لأولي الأمر ، متحنِّناً على الضعفاء .

ـ الأرض تشبه كرة معلَّقة في الفراغ ، ليست محمولة على شيء ، ويظن بعض الناس أنها مدحوّة ؛ أي : مبسوطة .

ـ أعجز الناس من كان مقصراً في طلب الصديق .

ـ ما أسرع القطار وهو منطلق ، وأسرع بانطلاقه .

ـ خالد أقوى ملاحظةً من أخيه .

* * *

مشجر اسم الآلة

مشجر اسم الآلة

تعريفه

هو اسم مصوغ من مصدر ثلاثي لما وقع الفعل بواسطته.

أوزانه:

١- مِفْعال: مِفتاح

٢- مِفْعَل: مِبْرَد

٣- مِفْعَلة: مِكْنَسَة

يأتي جامداً على أوزان

شتَّى لا ضابط لها، نحو: الفأس، القَدُوم، السِّكين.

التقسيم الثالث للاسم
من حيث كونه مذكَّراً أو مؤنَّثاً

[١ــ تقسيم الاسم إلى مذكر ومؤنث] :

١ـ ينقسم الاسم إلى مذكر ومؤنث : فالمذكر ؛ كرجل ، وكتاب ، وكرسيّ ، والمؤنث نوعان :

١ـ حقيقي ، وهو ما دل على ذات حِرٍ [١] ؛ كفاطمة وهند .

٢ـ ومجازي ، وهو ما ليس كذلك ؛ كأذُن ، ونار ، وشمس .

[٢ــ ما يستدل به على المؤنث المجازي] :

ويُستدل على تأنيثه : بضمير المؤنث ، أو إشارته ، أو لحوق تاء التأنيث في الفعل ، نحو : هذه الشمس رأيتها طلعتْ ، أو ظهور التاء في تصغيره ؛ كأُذَيْنَة ، أو حذفها من اسم عدده ؛ كثلاث آبار [٢] .

---

(١) منه الحديث في أشراط الساعة : « يُستَحَلّ الحِرُ والحريرُ » ، قال في « النهاية » (١/ ٣٦٦) : الحِرُ بالتخفيف : الفرج ، وأصله : حِرْحٌ ، وجمعه أحراح ، ومنهم من يشدد الراء من (الحِرّ) وليس بجيد .

(٢) في « المذكر والمؤنث » لابن الأنباري : الأسماء المؤنثة تنقسم إلى أربعة أقسام :
أحدها : أن يكون الاسم المؤنث فيه علامة فاصلة بينه وبين المذكر ، نحو : فاطمة وليلى وعفراء .
الثاني : أن يكون المؤنث مستغنياً عن العلامة بقيام معنى التأنيث فيه ، نحو : هند وزينب .
الثالث : أن يكون المؤنث مخالفاً لفظه لفظ مذكره ، مصوغاً للتأنيث ، فيستغني عن العلامة ، نحو : جَدْي للمذكر ، وعَنَاق للمؤنث ، وحمار وأتان .
الرابع : أن يكون الاسم الذي فيه علامة التأنيث واقعاً على المذكر والمؤنث ، نحو : نعامة للذكر والأنثى ، وبقرة وجرادة ، قال الفراء : لم يُرَد بهذه التاء محض التأنيث ، وإنما أرادوا الواحد ؛ للفرق بين الواحد والجمع .

=

[٣ــ تقسيم المؤنث إلى لفظي ، ومعنوي ، ولفظي ومعنوي] :

٢ـ وينقسم المؤنث :

١ـ إلى لفظيّ : وهو ما وُضِع لمذكّر وفيه علامة من علامات التأنيث ؛ كطلحة ، وزَكرِيَّاء ، والكُفُرَّى[1] .

٢ـ وإلى مَعْنَوِيّ : وهو ما كان علماً لمؤنث وليس فيه علامة ؛ كمَرْيم ، وهند ، وزينب .

٣ـ وإلى لفظيّ ومعنويّ : وهو ما كان علماً لمؤنث وفيه علامة ؛ كفاطمةَ ، وسَلْمَى ، وعاشُوراء ، مُسَمًّى به مؤنث[2] ، ولكون المذكر هو الأصل ، لم يُحْتج فيه إلى علامة ، بخلاف المؤنث[3] ، فله علامتان[4] .

= وقد يكون الاسم واقعاً على المذكر والمؤنث ولا علامة فيه ؛ كقوله : عقرب للذكر والأنثى ، ومثلها : الضَّبُع والأفعى ، وقد تقول العرب للذكر فيها : الأفْعُوان والعَقْرُبان والضِّبْعان . « المذكر والمؤنث » (١/ ١٠٩) وما بعدها ، وللتوسع انظر « الأصول في النحو » (٢/ ٤١١) ، و« أدب الكاتب » (ص ٢٢٥ـ٢٢٧) .

(١) قال في « اللسان » : الكُفُرّى والكِفِرّى والكَفَرّى والكُفَرّى : وعاء طلع النخل ، وهو أيضاً الكافور . « اللسان » مادة (كفر) (٥/ ١٤٩) .

(٢) قال في « اللسان » : عاشوراء وعشوراء ، ممدودان : اليوم العاشر من المحرم ، وقيل : التاسع ، ولم يُسمع (فَاعُولاء) إلا في أسماء قليلة ؛ منها : تاسوعاء لليوم التاسع . « اللسان » مادة (عشر) (٤/ ٥٦٩) .

(٣) لما كان المذكر أصلاً والمؤنث فرعاً ؛ احتاج إلى علامة مميزة له ، إذ ما من شيء يذكر أو يؤنث إلا ويطلق عليه شيء مؤنث ، وشيء مذكر ، ومثل ذلك : التعريف والتنكير ، ولما كان التنكير أصلاً والتعريف فرعاً ؛ احتاج إلى علامة التعريف . اهـ . « همع الهوامع » (٢/ ١٦٩) بتصرف .

(٤) هاتان العلامتان هما الأصل ولهما تفريعات ، أوصلها بعضهم إلى أحد عشر ضرباً ، وبعضهم إلى خمسة عشر علامة ، وكلها ترجع إلى استعمالات العلامتين الأصليتين ، فالتاء الساكنة المبسوطة في آخر الماضي ، والمتحركة في أول المضارع ، وآخر الضمائر ، نحو : أنت وأنتما وأنتن ، والمتحركة المربوطة مختصة بآخر الأسماء ، ومثلها ألف التأنيث الممدودة والمقصورة مختصتان بالأسماء . للتوسع انظر « الأصول في النحو » (٢/ ٢٠٦ـ٢٢٩) وما بعدها .

[٤ــ علامتا التأنيث] :

الأولى : التاء ، وتكون **ساكنة** في الفعل ، نحو : قامت هند ، **ومتحركة** فيه ، نحو : هي تقوم ، وفي الاسم ، نحو : صائمة وظريفة[١] .

[٥ــ الأصل في وضع التاء في الاسم]

وأصل وضع التاء في الاسم : للفرق بين المذكر والمؤنث ، في الأوصاف المشتقة المشتركة بينهما ، فلا تدخل في الوصف المختص بالنساء ؛ كحائضٍ ، وحائل ، وفارِك ، وثَيِّب ، ومُرْضِع وعانِس[٢] .

أما دخولها على الجامد المشترَك معناه بينهما ؛ فسماعيّ ، كرجلٍ ورَجُلة ، وإنسان وإنسانة ، وفَتىً وفتاة[٣] .

وَيُستثنى من دخولها في الوصف المشترك خمسة ألفاظ ، فلا تدخل فيها :

أحدها : (فَعُول) بمعنى فاعل ؛ كرجل صَبور وامرأة صَبور ، ومنه : ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمُّكِ

---

(١) قد تُقدَّر التاء في بعض الأسماء المؤنثة ، فتُعرَف بالضمير يعود عليها ، نحو : الكتف أكلتها ، وبتأنيث الفعل نحو قوله تعالى : ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾ [الزلزلة : ١] والإشارة إليها نحو قوله تعالى : ﴿ هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى يُكَذِّبُ بِهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [الرحمن : ٤٣] ، والتصغير نحو : هذه هُنَيْدة ، تصغير (هند) .

وبالخبر كقوله تعالى : ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ﴾ [المائدة : ٦٤] .

والصفة نحو قوله تعالى : ﴿ فِيهَا عَيْنٌ جَارِيَةٌ ﴾ [الغاشية : ١٢] .

والحال نحو قوله تعالى : ﴿ وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً ﴾ [الأنبياء : ٨١] .

« أوضح المسالك » (٣/ ٢٣٣) وما بعدها ، « همع الهوامع » (٢/ ١٧٠) ، « شرح الأنموذج » (ص ١٠٧ـ١٠٨) .

(٢) **الفارك** : المبغضة لزوجها ، **والمرضع** : ذات الولد ، أما المرضعة بالهاء : فالمتلبسة بالفعل ، وهو الإرضاع ، **والعانس** : البكر التي فاتها الزواج . اهـ . (*)

(٣) الغالب في الوصف المختص بالمؤنث ألاّ تلحقه التاء ؛ كطاهر ومُرضِع ، لأمن اللبس فيه ، ما لم يقصد به الحدوث ، وإلا . . فالتاء لازمة ، نحو : طَهُرَتْ فهي طاهرة ، وحملت فهي حاملة ، وقد يأتي (فاعل) للمذكر والمؤنث خالياً من التاء إذا لم يقصد به الحدوث ، نحو : جَمَلٌ ضَامِر ، وناقة ضامِرٌ ، وقد تلحق الجوامد بقلة ، نحو : غُلام وغلامة ، ولكنه لا يقاس . « همع الهوامع » (٢/ ١٧٠) ، « شرح الكافية » (٢/ ١٦٤) بتصرف .

بَغِيًّا﴾[(١)] ، أصله : بَغُوياً ، اجتمعت الواو والياء وسَبقت إحداهما بالسكون فقُلبت الواو ياء ، وأدغمتا ، وقُلبت الضمة كسرة ، وما قيل من أنه لو كان على زنة فَعُول لقيل : بَغُوّا كَنهُوّ ؛ مردود بأن نَهُوّ شاذّ ، في رجل نَهُوٌّ عن المنكر .

وأما قولهم : امرأة ملُولة ، فالتاء فيه للمبالغة ، إذ يقال أيضاً : رجل مَلولة .

وأما عَدُوَّة : فشاذّ ، وسَوَّغَه الحمل على صديقة .

وإذا كان فَعُول بمعنى مفعول ؛ لحقته التاء ، نحو : جمل ركوب ، وناقة ركوبة .

ثانيها : فَعِيل بمعنى مفعول إن تَبِع موصوفه ؛ كرجل جَريح ، وامرأة جَريح ، فإن كان بمعنى فاعِل ، أو لم يَتْبَع موصوفه لحقته ؛ كامرأة رحيمة ، ورأيت قَتيلة .

ثالثها : (مِفعال) كمِهذار ، وشذَّ مِيقانة[(٢)] .

رابعها : (مِفعِيل) كمِعْطِير ، وشذ مِسْكِينة ، وقد سُمِع حذفها على القياس .

خامسها : (مِفعَل) كِمغْشَم[(٣)] .

[٦ــ أغراض زيادة التاء] :

وقد تزاد التاء :

١ـ لتمييز الواحد من جنسه ؛ كلبِن ولَبِنَة ، وَتَمْر وَتَمْرة ، ونمْل وَنَمْلة ، فلا دليل في الآية الكريمة على تأنيث النملة[(٤)] .

---

(١) سورة مريم : (٢٨) .

(٢) الهذر : الكلام الذي لا يُعْبَأ به ، وأهذر الرجل في كلامه : أكثر . « اللسان » مادة (هذر) (٥/ ٢٥٩) . وميقانة بمعنى : موقنة . « همع الهوامع » (٢/ ١٢٠) .

(٣) المِغْشم : الشجاع الذي يركب رأسه ولا يثنيه شيء عن مراده . « اللسان » مادة (غشم) (١٢/ ٤٣٨) . وانظر « أوضح المسالك » (٣/ ٢٣٥) ، « الإنصاف » (٢/ ٧٥٨) وما بعدها « شرح الكافية » (٢/ ١٦٤) وما بعدها .

(٤) أي : في قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَوۡاْ عَلَىٰ وَادِ ٱلنَّمۡلِ قَالَتۡ نَمۡلَةٞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّمۡلُ ٱدۡخُلُواْ مَسَٰكِنَكُمۡ﴾ [النمل : ١٨] ، ذكر ابن الحاجب أن التاء تأتي لأربعة عشر معنىً وقال : الثاني : لفصل الآحاد المخلوقة وآحاد المصادر من أجناسها ؛ كنحل ونحلة ، نمل ونملة ، وقال : يجوز في (قالت نملة) أن يكون النملة مذكراً والتاء للوحدة ، وروعي لفظه فأنث الفعل (قالت) كما يراعى ذلك في المؤنث اللفظي ، فتقول : جاءت ظلمة . « شرح الكافية » (٢/ ١٦٢ـ١٦٩) بتصرف .

٢ـ ولعكسه في : كَمْءٍ وكَمْأة .

٣ـ وللمبالغة ؛ كـ (رَاوِية) .

٤ـ ولزيادتها ؛ كعلاّمة .

٥ـ ولتعويض فاء الكلمة ؛ كعِدة[١] ، أو عينها ؛ كإقامة[٢] ، أو لامها ؛ كسَنَة[٣] ، أو مَدَّةٍ ؛ كتزكِيَة[٤] .

٦ـ ولتعريب العَجَمِي ، نحو : كَيْلَجَة في كَيْلَج : اسم لمكيال .

٧ـ وتزاد في الجمع عِوضاً عن ياء النسب في مفرده ؛ كأشاعثة وأزارقة[٥] .

٨ ـ ولمجرد تكثير البِنية[٦] ؛ كقرْيَةٍ وَغُرْفة .

٩ـ أو للإلحاق بمفرد ؛ كصيارفة ، للإلحاق بكراهية[٧] .

= وذهب بعضهم إلى أنها للتأنيث بدليل وجود التاء في (قالت) ويؤيده ما نقل عن ابن السكيت قوله : هذا بقرة إذا عنيت به ثوراً ، فإن عنيت به أنثى قلت : هذه بقرة . « روح المعاني » (١٩/ ١٧٧) .

(١) عِدة : مصدر : وَعَد ، حُذفت الواو وعُوِّض عنها التاء في آخرها ، ووزنها (عِلَة) .

(٢) إقامة : من أقام ، وأصلها : إقْوَام نقلت حركت الواو إلى الحرف الصحيح قبلها فصارت : إقَوْام قلبت الواو ألفاً فصارت : إقاام : التقى ساكنان ، فحُذفت الواو المنقلبة ألفاً وعُوِّض عنها التاء ، ووزنها : إفَالَة . انظر التعليق رقم (٥) (ص ١٦٩) .

(٣) سنة : أصلها : سَنَةٌ أو سَنَو ، حُذفت لام الكلمة وعُوِّض عنها التاء ، فوزنها : فَعَة .

(٤) مصدر ما كان على(فَعَّل) مضعفاً (التَّفعيل) والقياس في مصدر (زكّى) تَزْكِيْي ، حذفت الياء الأولى وعوض عنها التاء فصارت : تزكية بوزن : تَفْعِلة .

(٥) الأشاعثة : جمع أشعَثيّ بدل أشعثيّين ، وهم منسوبون إلى عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث الكندي ، ولاه الحجاج خراسان عام ثمانين ، فخرج عليه واستقل بالحكم عنه .
والأزارقة : جمع أزرقيّ بدل أزرقيّين ، أتباع نافع بن الأزرق من الخوارج . « اللسان » مادة (شعث) (٢/ ١٦٢) . « الملل والنحل » للشهرستاني (١/ ١١٨) ، « الكامل في التاريخ » (٤/ ٧٤) .

(٦) قوله : (ولمجرد تكثير البنية) : أي : التكثير المجرد عما تقدم ، فلا ينافي أنها فيما ذكر لتأنيث اللفظ أيضاً . اهـ . (*)

(٧) صيارفة : جمع صَيْرفي ، والتاء فيها عوض عن الياء في مفرده عند سيبويه ، وقيل : هي دليل العجمة .

العلامة الثانية : الألف ، وهي قسمان : مفردة ، وهي المقصورة ؛ كحُبْلَى وبُشْرَى ، وغير مفردة ، وهي التي قبلها ألف ، فتقلب هي همزة ؛ كحمْراء وَعَذراء[(١)] .

وللمقصورة أوزان ؛ منها[(٢)] :

١ـ فُعَلى : بضم ففتح ، نحو : أُرَبَى ؛ للداهية ، وأُدَمَى : لموضعٍ ، وكذا شُعَبَى ، قال جرير[(٣)] :

٣٥ـ أَعَبْداً حَلَّ في شُعَبى غَريباً ... أَلُؤْماً لا أَبا لَكَ وَاغْتِراباً[(٤)]

٢ـ وَفُعْلَى : بضم فسكون ؛ كبُهْمَى لنبت ، وَحُبْلَى صفة ، وبُشْرَى مصدراً .

---

(١) ذهب البصريون إلى أن ألف التأنيث الممدودة فرع عن المقصورة ، زيدت قبلها ألف لزيادة المد فاجتمع ألفان ساكنان ، ولو حُذفت إحداهما لعاد الاسم مقصوراً كما كان ، فأُبقيا وقُلبت الثانية همزة للدلالة على التأنيث ، وخُصَّت المتطرفة بالقلب ؛ لأنها في محل التغيير ، ويدل على ذلك سقوطها في الجمع ، نحو : صَحَارى جمع صَحْراء ، ولو لم تكن مُبدَلة لم تُحذَف ، وهذا مذهب سيبويه .

وذهب الكوفيون إلى أنها أصلية البنية . « شرح الكافية » (٢/ ١٦١ـ١٦٢) ، « همع الهوامع » (٢/ ١٦٩ـ١٧٠) بتصرف .

(٢) اعلم : أن الألف المقصورة تأتي على ثلاثة أضرب ، إما للإلحاق كأَرْطى ملحق بجعفر ، وإما للتكثير نحو : قَبَعثَرى ، وإما للتأنيث كَحُبْلى ، وتعرف بأنها لا يلحقها تنوين ولا تاء التأنيث ، لئلا يجتمع علامتان للتأنيث ، ولأن الكلمة ممنوعة من الصرف . للتوسع في أوزانها انظر « شرح الكافية » (٢/ ١٦٦) ، « همع الهوامع » (٢/ ١٧١) وما بعدها ، « شرح الأشموني » (٣/ ٩٨) وما بعدها .

(٣) جرير بن عطية اليربوعي يُكنَّى أبا حزرة من تميم ، وُلد سنة (٢٨هـ) في اليمامة ومات فيها سنة (١١٠هـ) ، وهو أشعر شعراء عصره ، كان أغزل الناس شعراً ، وكان هجَّاءً مراً ، لم يثبت أمامه إلا الفرزدق والأخطل ، جمعت نقائضه في ثلاثة أجزاء /ط/ وله ديوان شعر في جزأين/ ط/ . « معجم الشعراء » للمرزباني (ص ٧١) ، « الشعر والشعراء » لابن قتيبة (ص ١٠٨) ، و« الأعلام » (٢/ ١١٩) ، « طبقات ابن سلام » (٢/ ٣٧٤) .

(٤) في « ديوانه » (ص ٦٢) وهو من شواهد سيبويه (١/ ٣٣٩ـ٣٤٤) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ١١٨) ، والشاهد فيه : (شُعَبى) على وزن (فُعَلى) ، وشعبى : اسم موضع في بلاد بني فزارة . « معجم البلدان » لياقوت (٣/ ٣٤٦) .

وهو في ذلك يعير العباس بن يزيد الكندي بأنه دَعِيّ لحلوله في شعبى ، وكان حليفاً لبني فزارة .

٣ـ وَفَعَلَى : بفتحات ؛ كبَرَدَى اسم لنهر ، قال حسان[(١)] :

٣٦ـ يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البريصَ عليْهِمُ بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرَّحيقِ السَّلْسَلِ[(٢)]

وَحَيَدَى : للحمار السريع في مشيه ، وبَشَكَى : للناقة السريعة .

٤ـ وَفَعْلَى : بفتح فسكون ؛ كَمَرْضَى جمعاً ، ونَجْوَى مصدراً ، وشَبْعَى صفة .

٥ـ وفُعَالَى : بالضم والتخفيف ؛ كَحُبارَى : لطائر ، وسُكارَى : جمعاً ، وعُلادَى : صفة للشديد من الإبل .

٦ـ وفُعَّلَى : بضم ففتح العين المشددة ؛ كسُمَّهَى : للباطل .

٧ـ وَفِعَلَّى : بكسر ففتح ، فلام مشددة ؛ كسِبَطْرَى : لِمشية فيها تبختُر .

٨ ـ وَفِعْلَى : بكسر فسكون نحو : حِجْلى ، جمع حَجَلة بفتحات : اسم لطائر ، وظِرْبَى ، جمع ظَرِبان ، بفتح فكسر : اسم لدُوَيْبَة مُنتنة الرائحة ، ولم يوجد في اللغة جمع على هذا الوزن إلا هذان اللفظان[(٣)] وَذِكْرى مصدراً .

وهذا الوزن إن لم يكن جمعاً ولا مصدراً ، فإن لم ينوّن فألفه للتأنيث ؛ كـ﴿ قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ ﴾[(٤)] ؛ أي : جائرة ، وإن نوِّن ، فألفه للإلحاق ، نحو : عِزْهىً : لمن لا يلهو ،

---

(١) حسان بن ثابت بن المنذر الخزرجي أبو الوليد ، الصحابي الجليل ، شاعر النبي ﷺ ، وأحد المخضرمين ، عاش ستين سنة في الجاهلية ومثلها في الإسلام ، اشتهرت مدائحه في الغسانيين وملوك الحيرة قبل الإسلام ، وعمي قبيل وفاته ، توفي سنة (٥٤هـ) . « الإصابة لابن حجر » (١/ ٣٢٦) ، « الأعلام » (٢/ ١٧٠) .

(٢) في « ديوانه » (ص ١٨٤) وهو من شواهد « همع الهوامع » (٢/ ٥١) ، و« الأشموني » (٢/ ٢٧٢) ، والشاهد فيه : مجيء (بردى) على وزن (فَعَلى) بفتحات ثلاث .

(٣) وهذا مما أحصاه المتنبي الشاعر لما سأله عنه شيخ اللغويين في عصره أبو علي الفارسي ، (السقا) ، وزاد الدماميني : معزى . اهـ منه . (*)

(٤) سورة النجم : (٢٢) ، وأصلها : (ضُوزى) مثل (بُوض) فكسروا أولها ، ثم قُلبت الواو بعدها ياءً فصارت (ضِيزى) ولم يضموا الضاد ؛ لئلا تُقلب الياء واواً . « اللسان » مادة (ضيز) (٥/ ٣٦٨) . والشاهد فيها : أنها صفة لم يلحقها التنوين فألفها للتأنيث ، والأصل أن تأتي على (فُعْلى) لأنه للوصف ، ومثلها : الشّيزى والدّفلى : شجر . « الأشموني » (٤/ ١٠٠) .

وإن نُوِّن عند بعض ولم ينوَّن عند آخرين ؛ ففيه وجهان ؛ كذِفْرىً : لعظم خلف أذن البعير(١) .

٩ـ وَفِعِّيلى : بكسرتين ، مشدّد العين ، نحو : هِجِّيرى : للهذيان ، وحِثّيثى : مصدر حَثَّ .

١٠ـ فُعُلّى : بضمتين مشدّد اللام ؛ كحُذُرَّى : من الحَذَر ، وكُفُرّى : اسم لوعاء الطَّلْع .

١١ـ وفُعَّيْلى : بضم ففتح العين مشدّدة ؛ كلُغَّيْزى : لِلُّغز ، وخُلَّيْطى : للاختلاط .

١٢ـ وَفُعَّالى : بضم ففتح العين المشدّدة ؛ كخُبَّازَى وشُقَّارَى : لنبتين ، وحُضَّارى : لطائر(٢) .

---

(١) الألف المزيد آخراً : إما للتأنيث نحو : (حُبْلى) ، وإما للإلحاق نحو : (عِزْهىً) ملحق بدِرْهَم . وإما للتكثير ، نحو : قَبَعْثَرى وكِمَّثْرى ، وعلامة الأولى ألا يلحقها تنوين ولا تاء التأنيث .

وفي « الأصول » لابن السراج : والمقصور على ضربين :

ضرب لا يُشَكُّ في ألفه أنها للتأنيث ، وضرب يلتبس فيه فيحتاج إلى دليل .

الأول : ما جاء على (فُعْلَى) فهو للتأنيث أبداً ، ولا يكون هذا البناء لغيره ، وذلك نحو : (حبلى وأنثى وخنثى ودنيا) لأنه ليس في الكلام اسم على وزن (جعفر) فهذا ممتنع من الإلحاق .

الثاني : ما جاء على وزن الأصول ، وحكمه أن ينظر هل يجوز إدخال الهاء عليه ، فإن دخلت فليست ألفه للتأنيث ؛ لأن التأنيث لا يدخل على التأنيث ، وَإن امتنعت فهي للتأنيثِ ، ومنه نحو : (سَكرى وغضبى) مؤنثاً مما مذكره على (فَعْلان) نحو : سكران وغضبان ، وكذلك جمعه نحو : سكارى فألفه للتأنيث ، ومن ذلك : مَرْضى وهَلْكى ومَوْتى ، وأما ما تلحقه التاء للفرق بين الواحد والجمع ، نحو : عَلْقاةِ وأرْطاةِ ، لنوعين من الشجر ، فمنصرف يلحقه التنوين . « الأصول » لابن السراج (٢/ ٤١٠) بتصرف ، وأما ما ورد فيه التنوين وعدمهُ ؛ فيجوز أن تكون ألفه للتأنيث أو الإلحاق .

(٢) ذكر النحاة للألف المقصورة نحواً من ثمانية عشر وزناً غير الأوزان المشهورة ؛ منها : يَفْعَلَّى نحو : يهترّى للباطل ، وفَعَلَيَّا نحو : مَرَحَيَّا للمرح ، وإفْعَلّى نحو : إيْجَلّى لموضع ، ومِفْعَلَّى نحو : مِرْقَدّى لكثير الرقاد . انظر « الهمع » للسيوطي (٢/ ١٧١ـ١٧٢) ، و« شرح الأشموني » (٤/ ١٠٠ـ١٠١) .

وللممدودة أوزان ؛ منها[١] :

١ـ فَعْلاء : بفتح فسكون ؛ كصحراء : اسماً ، ورَغْباء : مصدراً[٢] ، وطَرْفاء : جمعاً في المعنى[٣] ، وحمراء : صفة لمؤنث أفْعَل[٤] ، وهَطْلاء : صفة لغيره ؛ كديمة هَطْلاء[٥] .

٢ـ وأفْعِلاء : بفتح وسكون ، مثلَّث العين ، مخفَّف اللام ؛ كأربِعاء لليوم المعروف .

٣ـ وفُعْلُلاء : بضمتين بينهما ساكن ؛ كقُرفُصاء : لهيئة مخصوصة في القُعود[٦] .

---

(١) هناك أوزان مشهورة لم يذكرها المؤلف ؛ منها : يَفَاعِلاء نحو : يَنابِعاء لمكان ، تفعُلاء نحو : تَرَكُضَاء لمشية المتبختر ، وفَعْنالاء وفَعْنَلاء ، نحو : بَرْناساء وبَرْنَسَاء للناس ، وفِعْلِلاء نحو : طِرْمِساء لليلة المظلمة ، وفَعالاء نحو : بَرَاساء بمعنى الناس ، وفَعُولاء نحو : عَشُوراء للعاشر من محرم ، ومَفْعِلاء نحو : مَرْعِزاء لما لان من الصوف ، وفِعَّالاء نحو : قِصَّاصَاء للقصاص . « الأشموني » (٤/ ١٠٤) ، « التصريح » (٢/ ٢٩٠) ، و« الهمع » (٢/ ١٧٢) .

(٢) رَغِب يرغَب من باب عَلِم يعلَم ، قال في « اللسان » : الرَّغْبُ والرُّغْبُ والرَّغَبُ ، والرَّغْبَة والرَّغَبون ، والرَّغْبى والرَّغْباءُ : الضراعة والمسألة ، وفي حديث الدعاء : رَغبة ورهبة إليك . « اللسان » مادة (رغب) (١/ ٤٢٢) .

(٣) في « اللسان » : قال ابن سيده : والطرَفةُ : شجيرة وهي الطَّرَف ، والطَّرْفَاء : جماعة الطَّرَفَةِ شجر ، وقال سيبويه : الطرفاء واحد وجمع ، والطرفاء : اسم للجمع ، وقيل : واحدها طرفاءة ، قال ابن جني : من قال : طرفاء ؛ فالهمزة للتأنيث ، ومن قال : طرفاءة ؛ فالتاء عنده للتأنيث . « اللسان » مادة (طرف) (٩/ ٢٢٥) ، « شرح الكافية » (٢/ ١٦٨) .

(٤) حَمْراء مذكرها أحْمَر ، وأكثر ما يكون (أفْعَل فَعْلاء) في الألوان والعيوب الثابتة ، نحو : أبْيَض بَيْضاء ، وأسْوَد سَوْداء ، وأزْرق زَرْقاء ، وللعيوب نحو : أعْمى عَمياء ، وأعْوَر عَوْراء ، وأعْرَج عَرْجاء .

(٥) هَطَل يَهْطِل ، من باب ضرب يضرب ، والهَطْل : المطر الضعيف الدائم ، وديمة هَطْلاء ، وهُطَّل ، ولا يقال : سحاب أهْطَل . « القاموس » مادة (هطل) ، فهطلاء : صفة لمؤنث ليس لها مذكر على (أفْعَل) ، ومثلها : حَسْناء وعَزْباء ، وعَجْراء ودَهْياء .

(٦) يقال : جلس القِرْفِصا والقَرْفَصا والقُرْفُصا ، بالقصر بتثليث القاف والراء ، والقُرفُصاء : بالضم ممدودة هي الفصحى ، وزاد ابن جني : القُرُفْصاء بالمد وهي أن يجلس الإنسان على أليتيه ، ويلصق فخذيه ببطنه ، ويحتبي بيده ، يضعها على ساقيه كما يحتبي بالثوب ، تكون يداه مكان الثوب ، مادة (قرفص) « التاج » و« اللسان » ، و« الأشموني » (٤/ ٣٠٣) .

٤ـ وفاعُولاء : كتاسوعاء وعاشوراء : للتاسع والعاشر من المحرَّم .

٥ـ وفاعِلاء : بكسر العين ؛ كقاصِعاء ونافقاء : لبابَيْ جُحْر اليربوع[(١)] .

٦ـ وفِعْلِياء : بكسرتين بينهما سكون ، مخفف الياء ؛ ككِبْرياء .

٧ـ وَفُعَلاَء : بفتح العين ، وتثليث الفاء ؛ كجَنَفَاء بفتحات : لموضع[(٢)] ، وسِيَرَاء ، بكسر ففتح : لثوبِ خزٍّ مخطَّط[(٣)] ، ونُفَساء ، بضم ففتح[(٤)] .

٨ ـ وفُنْعُلاء ، بضمتين بينهما سكون ؛ كخُنْفساء : للحيوان المعروف .

٩ـ وفَعِيلاء : بفتح فكسر ؛ كقَرِيثاء بالثاء المثلثة : لنوع من التمر .

١٠ـ ومَفْعولاء : كمَشْيوخاء : جمع شيخ[(٥)] .

[الأوزان المشتركة بين الألف المقصورة والممدودة] :

ومما تقدم عُلِم أن هناك أوزاناً مشتركة بينهما ، وهي :

---

(١) اليربوع من أنواع الفأر ، حيوان طويل الرجلين قصير اليدين جداً ، له ذنب كذنب الجرذ ، لونه كلون الغزال يحفر بيته في الأرض ، ويجعل له كوة تُسمَّى : القاصِعاء والنافِقاء والرهطاء ، فإن طُلِب من أحدها خرج من الأخرى ، وظاهر بيته تراب وباطنه حفر . « حياة الحيوان » للدميري (٢/ ٤٣٥) ، وانظر « اللسان » مادة (قصع) (٨/ ٢٧٥) .

(٢) جَنَفاء وجُنَفاء من الجنف : وهو الميل والجَوْر ، ومنه قوله تعالى : ﴿فَمَنْ خَافَ مِن مُّوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا﴾ [البقرة : ١٨٢] . « اللسان » مادة (جنفا) (٩/ ٣٢) ، واسم موضع في بلاد بني فزارة . « معجم البلدان » (٢/ ١٧٢) .

(٣) الخزّ : الإبريسم من الحرير ، يحرم لبسه على الرجال ، وعليه يحمل الحديث : « قَوْمٌ يَستَحِلّون الخَزَّ والحَرير » . « البداية في غريب الحديث » (١/ ٣٦٦) وقد يُنسَج الخز من الصوف والإبريسم متساوياً أو الصوف أكثر ، وهذا مباح لأن الصحابة قد لبسوه ، « اللسان » مادة (خزز) (٥/ ٣٤٥) .

(٤) يقال للمرأة إذا وضعت : نُفَساء ونَفْساء ونَفَسَاء ، وتجمع على نُفُس ونُفَّس ونُفَّاس ونُفَساوات . « اللسان » مادة (نفس) (٦/ ٢٣٨) .

(٥) الشيخ من جاوز الخمسين سنة إلى الثمانين ، وقيل : إلى آخر عمره ، ومَشْيوخاء جمع كثرة لأشياخ ، وشيخ جمع قلة ، وجموعه تزيد على العشرة ؛ منها : أشياخ وشيوخ ومشايخ . « اللسان » مادة (شيخ) (٣/ ٣١) .

١ـ فَعْلى ، بفتح فسكون ؛ كَسَكْرى وصَحْراء .

٢ـ وفُعَلى ، بضم ففتح ؛ كَأُرَبى وحُنَفاء .

٣ـ وفَعَلى ، بفتحات ؛ كَجَمَزَى : لسرعة العدْو ، وجَنَفَاء : لموضع .

٤ـ وَأفْعَلَى ، بفتح فسكون ففتح ؛ كَأجْفَلى : للدعوة العامة ، وأرْبَعَاء : لليوم المعروف[١] .

* * *

(١) ذكر السيوطي من الأوزان المشتركة ما يقرب من عشرين وزناً . انظرها في « همع الهوامع » (٢/١٧٣) ، و« شرح الأشموني » (٤/١٠٥) .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : عرِّف المؤنث الحقيقي ، والمجازي ، واللفظي ، والمعنوي ، واللفظي والمعنوي مع التمثيل .

س٢ : بِمَ يُستدَلُّ على تأنيث الكلمة ؟ وما علامتا التأنيث مع التمثيل ؟

س٣ : تُلحق تاء التأنيث الأوصاف المشتركة بين المذكر والمؤنث ، ويستثنى من ذلك خمسة ألفاظ يستوي فيها المذكر والمؤنث ، اذكرها مع التمثيل .

س٤ : اذكر خمسة أوزان من ألف التأنيث المقصورة ومثلها من الممدودة مع التمثيل .

س٥ : تُلحق التاء آخر الكلمة لتسعة معان ، اذكر خمسة منها مع التمثيل .

* * *

مشجر التقسيم الثالث للاسم

مشجر التقسيم الثالث للاسم ينقسم إلى

- **مذكر**: نحو: رجل، كتاب، كرسي
- **مؤنث**، وهو نوعان:
  - **حقيقي**: هو ما دل على ذات حِرٍ، نحو: فاطمة.
  - **مجازي**: هو ما ليس كذلك، نحو: شمس، ويُستدل على تأنيثه بضمير المؤنث أو إشارته، أو لحوق تاء التأنيث في الفعل، أو ظهور التاء في تصغيره، أو حذفها من اسم عدده.

ينقسم المؤنث إلى:

- **لفظي**: ما وضع لمذكر وفيه علامة من علامات التأنيث، نحو: طلحة.
- **معنوي**: وهو ما كان علماً لمؤنث وليس فيه علامة، نحو: مريم.
- **لفظي ومعنوي**: وهو ما كان علماً لمؤنث وفيه علامة، نحو: سلمى.

علامات التأنيث

- **الأولى: التاء في الفعل**
  - ساكنة: قامتْ هند
  - متحركة: هي تقوم
- **الثانية: الألف**
  - مفردة: وهي المقصورة، نحو: حبلى
  - غير مفردة: نحو: حمراء

أغراض زيادة التاء

- لتمييز الواحد من جنسه، نحو: تمر وتمرة
- عكسه في كمء وكمأة
- للمبالغة، نحو: راوية
- للزيادة، نحو: علاَّمة
- تعويض فاء الكلمة نحو: عِدة، أو عينها، نحو: إقامة، أو لامها، نحو: سَنة، أو مدَّة، نحو: تزكية
- تعريب العجمي، نحو: كيلجة في كيلج: اسم لمكيال
- تزاد في الجمع عوضاً عن ياء النسب في مفرده، نحو: أشاعثة
- مجرد تكثير البنية، نحو: قرية
- أو للإلحاق بمفرد، نحو: صيارقة، للإلحاق بكراهية

التقسيم الرابع للاسم
من حيث كونه منقوصاً ، أو مقصوراً ، أو ممدوداً ، أو صحيحاً

١- ينقسم الاسم إلى منقوص ، ومقصور ، وممدود ، وصحيح .

فالمنقوص : هو الاسم المُعْرَب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها ؛ كالداعي والمنادي[(١)] ، فخرج بالاسم : الفعلُ كرَضِيَ ، وبالمعرب : المبنيُّ كالذي ، وبالذي آخره ياءٌ : المقصورُ ، وبلازمةٍ : الأسماءُ الخمسة في حالة الجرِّ ، وبمكسور ما قبلها نحو : ظَبْي ورَمْي ، فإنه ملحق بالصحيح ؛ لسكون ما قبل يائه[(٢)] .

والمقصور : هو الاسم المُعْرب الذي آخره ألف لازمة ؛ كالهُدَى والمصطفَى[(٣)] ،

---

(١) إذا تجرَّد المنقوص من (أل) حُذفت ياؤه في حالتي الجر والرفع ، نحو : حكم قاضٍ على جانٍ ، وثبتت في حالة النصب ، نحو قوله تعالى : ﴿أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾ [الأحقاف : ٣١] ، وإذا ثُنِّيَ ردت الياء نحو : (قاضيان) وأما مع (أل) فتثبت الياء مطلقاً ، ونقصان الياء منه في بعض أحواله سبب تسميته منقوصاً .

(٢) أشبه الصحيح لظهور حركات الإعراب عليه ، ولعدم إعلال آخره ، ومثله الناقص ، نحو : الشّجيّ ، والمهموز غير الممدود ، نحو : رَشَأ ووضُوء ، والممدود مما همزته أصلية ، نحو : قُرّاء ووُضّاء ، فجميع هذه الألفاظ تلحقها علامة التثنية دون تغيير ، سوى فتح ما قبل العلامة ، وردُّ ياء المنقوص المحذوفة . « همع الهوامع » (١/ ٤٤) .

(٣) لا تكون ألف المقصور أصلية ، وإنما تكون منقلبة عن أصل أو مزيدة ، والمنقلبة : إما عن ياء ، نحو : الفتى ، وإما عن واو ، نحو : العَصا ، فإنك تقول في تثنيتها : فَتَيان وعَصَوان ، والتثنية ترد الأشياء إلى أصولها ، والمزيدة إما للتأنيث ، نحو : ذِكْرى وعَطْشى ، مؤنث الذكر والعطش . وإما للإلحاق ، نحو : أرْطى ملحقة بجعفر ، وذِفْرى ملحقة بدرهم . وتسمى الألف المقصورة ، وترسم على صورة الياء إذا كانت رابعة فصاعداً ، نحو : بُشْرى ومُصْطفى ومُسْتقصى ، أو كانت ثالثة منقلبة عن ياء ، نحو : الهُدى والنّدى ، فإن كانت منقلبة عن واو رُسمت ألفاً ممدودة ، نحو : العصا والعلا ، وإذا نوِّن المقصور حُذفت ألفه لفظاً لا خطّاً ، نحو : هذا فتىً اتبع هدىً . والمقصور والمنقوص من أقسام المعتل . « الأشموني » (١/ ٩٩) ، « جامع الدروس العربية » (١/ ١٠٥) .

فخرج بالاسم : الفعل والحرف ؛ كدَعَا وإلى ، وبالمعرَب : المبنيّ ؛ كأنا وهذا ، وبما آخره ألفٌ : المنقوصُ ، وبلازمةٍ : الأسماءُ الْخَمسة في حالة النصب ، والمثنى في حالة الرفع .

والممدود : هو الاسم المعرب الذي آخره همزةٌ تلي ألفاً زائدة ؛ كَصحراء وحمراء[1] .

---

(١) همزة الممدود إما أن تكون أصلية ، نحو : قُرَّاء ووُضَّاء ، وإما أن تكون منقلبة عن واو ، نحو : سَماء أصلها سَماو ، أو ياء نحو : بناء أصلها بِناي ، وإما للإلحاق نحو : حِرْباء ملحق بِجرْدَحْل : للضَخم من الإبل ، على وزن (فِعْلَلّ) ويعامل الممدود معاملة الصحيح من حيث ظهور حركات الإعراب عليه ، ولا يسمى من الأسماء مقصوراً أو ممدوداً إلا المعرب منها ، وأما نحو : إذا ومتى فلا تُسمَّى مقصورة ، وأما قولهم : هؤلاء ، مقصوراً أو ممدوداً فتجوز للفرق بين اللغتين في هذه اللفظة . « المبدع » (ص ٧٥) ، « شرح الشافية » (٢/٣٢٦) ، « جامع الدروس العربية » (١/١٠٨) .

تنبيه

هناك ألفاظ وردت مقصورة بمعنىً ، وممدودة بمعنىً آخر ، ذكر النحاة منها ما يزيد على ثلاثين كلمة ذكرها الفراء في كتابه « المقصور والممدود » (ص ١٦ـ٢٩) ، **منها** : الصّفا من الحجارة مقصور ، والصفاء في المرآة والمودة ، والسَّنا بالقصر : البرق ، والسّناء بالمد : المجد والشرف ، والغنى : بالقصر ضد الفقر ، والغناء : الصوت من (الأغنية) .

ومنها : ما يُفتح أوله فيُمَدّ ، فإذا كُسر أوله قصر ومعناه واحد ، نحو : قِرى وقَراء ، وبِلى وبلاء ، وبِنى وبناء . (ص ٣٠) المصدر السابق .

ومنها : ما يُفتح أوله فيقصر ، ويُكسر أوله فيمد ، وهو في لغة بني عامر ، نحو : الغَمى والغِماء ، والغَرا والغِراء ، والجَرا والجِراء . (ص ٣٦) المرجع نفسه .

ومنها : ما يُفتح فيُمَدّ ويُضمّ فيقصر ، نحو : العُليا العَلْياء ، والرُّغبى والرَّغباء ، والنُّعمى والنَّعماء ، والبُؤْسى والبَأْساء . المرجع نفسه (ص ٤٠) .

ومنها : ألفاظ جاءت مقصورة وممدودة وهي على حالة واحدة ومعناها واحد ، نحو : الزِّنى والشِّرى ، وأهل الحجاز يمدّونها فيقولون : الزِّناء والشِّراء ، والهَيْجا والهَيْجاء ، والنّجى والنّجاء . المرجع نفسه (ص ٤٢) .

ومنها : ما ورد مهموزاً ومقصوراً مع اختلاف اللفظ والمعنى ، نحو : الملأ من الرجال ، والملأ : الخلق ، والملا بالقصر : المتسع من الأرض ، والصّدأ : للحديد ، والصَّدى : من العطش ، والذُّرى : لذروة الجبل ، والذَّرأ : للشيب ، للتوسع انظر « المقصور والممدود » للفراء (ص ٤٧) .

والصحيح : ما عدا ذلك ؛ كرجل وكتاب .

٢ـ وكل من المقصور والممدود : قياسيٌّ ، وهو موضع نظر الصرفيّ ، وسماعيّ ، وهو موضع نظر اللُّغويّ ، الذي يَسْرُد ألفاظ العرب ، ويضع معانيها بإزائها ، فالمقصور القياسيّ : هو كل اسم معتل اللام ، له نظيرٌ من الصحيح ، مُلتَزَمٌ فتحُ ما قبل آخره ، وذلك كمصدر الفعل المعتلّ اللام الذي على وزن :

١ـ فَعِلَ ، بفتح فكسر ؛ كالجَوَى والهَوَى والعَمَى ، فإنه نظيرُ الفرَحِ والأَشَرِ والطَّرَب[١] .

٢ـ وكفِعَل بكسر ففتح ، في جمع فِعْلة ، بكسر فسكون .

٣ـ وفُعَل ، بضم ففتح ، في جمع فُعْلة ، بضم فسكون .

نحو : فِرْيَة وفِرىً ، ومِرْيَة ومِرىً ، ومُدْيَة ومُدىً ، وزُبْيَة وزُبىً ، فإن نظيرهما قِرَب بالكسر ، وقُرَب بالضم ، في جمع قِرْبة بالكسر ، وقُرْبَة بالضم .

٤ـ وكذا كل اسم مفعول معتل اللام ، زائد على الثلاثة ؛ كمُعْطَىً ومُسْتَدْعَىً ، فإن نظيرَه : مُكْرَم ومُسْتَخْرَج .

٥ـ وكذا أفعل صيغة تفضيل ؛ كالأقْصَى ، أو لغيره ؛ كالأعمى ، ونظيرهما من الصحيح : الأبعدُ والأعمش .

٦ـ وكذا ما كان جمعاً لفُعْلَى أنثى أفعل ؛ كالدُّنيا والدُّنا ، ونظيره الأُخْرَى والأُخَر .

٧ـ وكذا ما كان من أسماء الأجناس دالاً على الجمعية بالتجرد من التاء على وزن فَعَل بفتحتين ، وعلى الوحدة بالتاء ؛ كحَصاة وحصىً ، ونظيره مَدَرة وَمَدر .

٨ ـ وكذا المَفْعَل مدلولاً به على مصدر أو زمان أو مكان ، نحو : مَلْهَىً ومَسْعَى ، ونظَيرُه : مَذْهَب ومَسْرَح[٢] .

---

(١) ماضي هذه المصادر على وزن (فَعِل) وهو (جَوِيَ وهَوِيَ وعَمِي) من المعتل . ونظائرها من الصحيح : (فَرِح وأشِرَ وطَرِبَ) ، وللتوسع في قياسية المقصور والممدود انظر « شرح الشافية » (٢/ ٣٢٤) وما بعدها .

(٢) ينقاس المقصور في عدة أنواع ذكر المؤلف بعضها وبقي منها :
ما جمع على (فَعَالى أو فُعَالى أو فَعْلَى) نحو : سُكارى وسَكارى ، وصَرْعى وأسْرى ، وما كان =

والممدود القياسي : كلُّ اسمٍ مُعتلّ اللام له نظيرٌ من الصحيح الآخِر ، مُلْتَزَمٌ فيه زيادة ألف قبل آخره وذلك :

١ـ كمصدر ما أوَّله همزة وصل ، نحو : ارْعَوَى ارْعِواء ، وابتغى ابتغاء ، واستقصى استقصاء ، فإن نظيرها من الصحيح : احمرَّ احمراراً ، واقتدر اقتداراً ، واستخرج استخراجاً(١) .

٢ـ وكذا مصْدَرُ كلِّ فعل معتلِّ اللام يوازن أفْعَلَ ؛ كأعْطَى إعطاءً ، وأملَى إملاء ، فإن نظيره من الصحيح : أكرم إكراماً ، وأحسن إحساناً .

٣ـ وكذا كل ما كان مفرداً لأفْعِلة ؛ ككِساء وأكْسِية ، ورِداء وأردية ، فإن نظيره من الصحيح : حمارٌ وأحْمرة ، وسلاحٌ وأسلِحَة .

٤ـ وكذا كل مصدر لفَعَل بفتحتين دالاً على صوت أو داء ؛ كالرُّغاء : لصوت البعير ، وَالثُّغاء : لصوت الشاة ، فإن نظيره : الصُّراخ ، وكالمُشاء ، فإن نظيره : الزُّكام(٢) .

والسماعيّ منهما ما فقد ذلك النظير .

= على (فُعَالى) مخففاً وهو اسم واحد ، نحو : حُبَارى وجُمادى .
ومنها ما كان نعتاً لمذكر على (فَعْلان) ومؤنثه (فَعْلى) نحو : سكران سَكْرى ، وغضبان غَضْبى .
ومنها كل مفرد جمعه على (أفْعال) نحو : هوى أهْواء ، وحَشى أحْشاء ، وندى أنداء .

(١) عن هذا الموضوع قال الفراء : وإذا كان المصدر من فعل زائد ؛ مثل : الانفعال والاستفعال ، والافتعال والإفعال ، فكله ممدود ، نحو : الانتهاء والاستخفاء والادّعاء والإعطاء . « المقصور والممدود » (ص ٧) .

(٢) ينقاس الاسم الممدود في عدة أنواع ذكر المؤلف بعضها وبقي منها : ما جمع على (فِعَال) نحو : مِراء ورِماء ، أو على (أفعِلاء) نحو : أغْنِياء وأوْلِياء ، أو على (فُعَلاء) نحو : شُرَكاء وضُعَفاء .
ومنها : ما صيغ من المصادر على وزن (تِفْعَال أو تَفْعال) نحو : تِقْضاء وتِرْماء وتِمْشاء .
ومنها : ما صيغ للمبالغة على وزن (فَعَّال أو مِفْعال) نحو : حَذّاء سَقّاء ومعطاء ومِسقاء .
ومنها : مؤنث (أفعل) لغير التفضيل ، نحو : أحوى حواء وأعمى عمياء . للتوسع انظر « المقصور والممدود » (ص ٧) وما بعدها ، « جامع الدروس العربية » (١/١٠٩) وما بعدها .

فمن المقصور سماعاً : الفتَى : واحد الفِتْيان ، والْحِجا ؛ أي : العقل ، والسَّنا ؛ أي : الضَّوء ، والثَّرَى ؛ أي : التراب .

ومن الممدود سماعاً : الثَّراء بالفتح : لكثرة المال ، والْحِذاء بالكسر : للنعل ، والفُتاء بالضم : لحداثة السن ، والسَّناء بفتح السين : للشرف .

٣ـ وقد أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة[١] ، كقوله :

٣٧ـ لا بدَّ من صَنْعَا وإن طالَ السَّفَرْ[٢] . . . .

واختلفوا في مدّ المقصور ، فمنعه البصريون ، وأجازه الكوفيون[٣] ، وحُجتهم قول الشاعر[٤] :

٣٨ـ سَيُغْنِينِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي فَلا فقْرٌ يَدُومُ وَلا غِنَاءُ

* * *

---

(١) قال السيوطي : ومما لا يستقبح من الضرورات قصر الجمع الممدود ومد الجمع المقصور .
ثم أورد الشاهد دون نسبة ، ونسبه بعضهم إلى أبي النجم العجلي ، والشاهد في (صنعا) وقد وردت مقصورة ، والأصل (صنعاء) .

(٢) عجزه : وإنْ تَحَنَّى كُلُّ عَوْدٍ ودَبِرْ .
وتحنى ؛ أي : انحنى ظهره ، والعَوْد المسن من الإبل ، ودبر : إذا عقر ظهره . « الهمع » (٢/ ١٥٦) ، « الأشموني » (٤/ ١٠٩) ، « التصريح » (٢/ ٢٩٣) .

(٣) انظر ذلك مفصلاً في كتاب « الإنصاف في مسائل الخلاف » لابن الأنباري (٢/ ٧٤٥) وما بعدها .

(٤) البيت من شواهد « الأشموني » (٤/ ١١٠) ، و« الإنصاف » (٢/ ٧٤٥) ، و« التصريح » (٢/ ٢٩٣) .
واللسان (غنا) وكلها دون نسبة ، وقد نسبه بعضهم إلى مسلم بن معبد الوالبي .
والشاهد فيه (غناء) وقد مدها والأصل (غنى) مقصورة وذلك للضرورة الشعرية ، وانظر تفصيل استدلال الكوفيين والبصريين في « الإنصاف » (٢/ ٧٤٥) ، المسألة (١٠٩) ، وانظر « المقصور والممدود » للفراء (ص ٤٤) .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : عرِّف ما يلي :

المنقوص ـ المقصور ـ الممدود ـ المقصور القياسي ـ الممدود القياسي مع التمثيل .

س٢ : وضِّح الشاهد فيما يلي :

لا بـد مـن صنعـا وإن طـال السفـر . . . .

سيغنينـــي الـــذي أغنـــاك عنـــي فـــلا فقـــر يـــدوم ولا غِنـــاء

* * *

مشجر التقسيم الرابع للاسم

مشجر التقسيم الرابع للاسم

ينقسم إلى

- **منقوص**: هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها، نحو: الداعي.
- **مقصور**: هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة، نحو: المصطفى.
- **ممدود**: هو الاسم المعرب الذي آخره همزة تلي ألفاً زائدة، نحو: صحراء.
- **صحيح**: ما عدا ذلك، نحو: رجل، كتاب.

التقسيم الخامس للاسم
من حيث كونه مفرداً ، أو مثنىً ، أو مجموعاً

١ـ ينقسم الاسم إلى مفرد ، ومثنى ، ومجموع :

فالمُفرد : ما دلَّ على واحد ؛ كرجل وامرأة وقلم وكتاب ، أو هو ما ليس مُثَنًّى ولا مجموعاً ، ولا مُلْحَقاً بهما ، ولا من الأسماء الخمسة المبيَّنة في النحو .

والمُثَنَّى[(١)] : ما دلَّ على اثنين مُطْلقاً ، بزيادة ألف ونون ، أو ياء ونون ؛ كرجلان وامرأتان ، وكتابان وقلمان ، أو رجلين وامرأتين ، وكتابين وقلميْن[(٢)] ، فليس منه : كِلاَ وكِلْتا ، واثنان واثنتان ، وزَوْج وَشَفْع ؛ لأن دلالتها على الاثنين ليست بالزيادة[(٣)] .

---

(١) يقال : ثَنَى الشيء يثنيه إذا عطفه ، وبابه رمى . « مختار الصحاح » مادة (ثنى) ، والمثنى اصطلاحاً : اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف . « الأشموني » (١/ ٧٥) .

(٢) قال سيبويه : واعلم : أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان : الأولى : حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون ، يكون في الرفع ألفاً ، ولم تكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية ، ويكون في الجر ياءً مفتوحاً ما قبلها ، ولم يُكْسَرْ ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية ، ويكون في النصب كذلك ، وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوض لما منع من الحركة والتنوين ، وهي النون وحركتها الكسر . « الكتاب » (١/ ١٧ـ١٨) ، ومثله في « المقتضب » (١/ ٥) ، وفي « المقتضب » كذلك : وإنما حُرِّكت نون الجمع ونون الاثنين لالتقاء الساكنين ، فحُرِّكت نون الجمع بالفتح ؛ لأن الكسر والضم لا يصلحان فيها ، وذلك لأنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها ، أو ياء مكسور ما قبلها ، وكُسرت نون الاثنين لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيهما إذا التقيا . « المقتضب » للمبرد (١/ ٦) ، وانظر « شرح الأنموذج » (ص١١٤ـ١١٥) ، و« شرح الكافية » (١/ ٢٩ـ٣٠) .

(٣) كلا وكلتا ، واثنان واثنتان ، ملحقات بالمثنى ؛ لأنها دلت على التثنية ولم تتحقق فيها شروطها .
والزوج : ضد الفرد ، ويقال للاثنين : هما زوجان وهما زوج ، كما يقال : هما سيان وهما سواء . =

[شروط الاسم المثنى]

٢ـ وشرط الاسم الذي يُراد تثنيتُه :

١ـ أن يكون مفرداً ، فلا يُثنَّى المجموع ولا المثنَّى ، بأن يُقال : رجلانان وزيدونان .

٢ـ وأن يكون معرَباً ، وَأما اللذان وَهذان ؛ فليسا بمُثَنَّيَيْن ، وَكذا مؤنثهما ، وَإنما هما على صُورة المثنى[١] .

٣ـ وأن يكونا متَّفقين في اللفظ والوزن والمعنى ، فلا يقال : العُمَران[٢] ـ بضم ففتح ـ في أبي بكر وَعُمر ؛ لعدم الاتفاق في اللفظ ، ولا العَمْران ـ بفتح فسكون ـ في عَمْرو وَعُمَر ؛ لعدم الاتفاق في الوزن ، ولا العَيْنان في الباصرة والجارية ؛ لعدم الاتفاق في المعنى .

٤ـ وأن يكون مُنكَّراً ، فلا يُثنى العَلَم باقياً على عَلَميته[٣] .

= والشفع : خلاف الوتر ، وهو الزوج ، وتقول : شَفَع الوِتْر من العدد شَفْعاً : صَيَّره زوجاً . « اللسان » مادة (زوج ـ شفع) .

(١) اختلف في تثنية الموصولات وأسماء الإشارة : فذهب من لم يشترط الإعراب في التثنية إلى أنها مثنيات حقيقية ، وقياسها أن يقال : اللذيان واللتيان ، بإثبات الياء ، إلا أنها لما كانت مبنية في المفرد ، التقت ساكنة مع علامة التثنية فحُذفت ، وعليه فيعربان إعراب المثنى ، بالألف رفعاً ، وبالياء نصباً وجراً وهو المشهور بين المعربين ، وذهب بعضهم إلى أنهما صيغتان موضوعتان للدلالة على اثنين وليستا تثنية لمفردها ، والأصح أنهما مبنيان على الألف في حالة الرفع ، وعلى الياء في حالتي النصب والجر . « الأشموني » (١/ ١٣٩ـ١٤٧) .

(٢) قوله : (فلا يقال : العمران) : أي : على وجه كونه مثنى حقيقة . اهـ . (*)

(٣) إذا ثني العلم أو جمع ؛ صار نكرة وزال عنه تعريف العلمية ؛ لأن في التثنية والجمع نوع شيوع وتنكير ، ولما كان هذا التنكير قليلاً مخالفاً للقياس عوضوا عن التعريف الزائل بإلزام اللام فيهما ، فيقال في تثنية زيد وجمعه : الزيدان ، والزيدون ، وقد جاء بعض المثنى والمجموع من غير الألف واللام في أشياء مشتركة في أسماء لازمٌ تصاحُبُها ، نحو : أبانين لجبلين متقابلين ، يقال لأحدهما : أبان الريان لكثرة مياهه ، وللآخر : أبان العطشان لقلة مياهه . اهـ . « شرح الكافية » (١/ ١٣٧) ، و« المقتضب » (٢/ ٣١١) بتصرف .

٥ـ وأن يكون له مُمَاثل ، فلا يُثَنَّى الشمس والقمر لعدم المماثلة ، وقولهم : القَمَران للشمس والقمر تغليب[١] .

٦ـ وألاَّ يُستغنى بتثنية غيره عنه ، فلا يُثنى سَواء ؛ للاستغناء عن تثنيته بتثنية سِيّ[٢] .

[الجمع]

٣ـ والجمع ينقسم إلى ثلاثة أقسام : مذكَّر سالم ، ومؤنثٍ سالم ، وجمع تكسير ، فجمع المذكر السالم : هو لفظ دلَّ على أكثر مِنِ اثنين ، بزيادة واوٍ ونون ، أو ياءٍ ونون ؛ كالزيدون والصالحون ، والزيدِين والصالحين[٣] .

---

(١) التغليب لغة : إيراد اللفظ الغالب ، واصطلاحاً : هو أن يغلب على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط ؛ كالأبوين : للأب والأم ، والقمرين : للشمس والقمر ، والعُمَرين : في أبي بكر وعمر ، والمروتين : في الصفا والمروة . « الكليات » للكفوي (٢/ ٤٩) ، « المقتضب » (٤/ ٣٢٣) .

(٢) يقال في تثنية سِيّ : سِيّان ، والسِّيان : المثلان .
وتلحق سِي (ما) فتلحق بأدوات الاستثناء وليست منها حقيقة ، والمذكور بعدها منبه على أولويته بالحكم المتقدم عليها كأن يقال : فلان كريم ولا سيما إن كان مسروراً . اهـ . « شرح الكافية » (١/ ١٤٩) ، « اللسان » مادة (سوا) (١٤/ ٤١١) بتصرف .

(٣) قال في « اللسان » : جمع الشيء عن تفرقة يجمعه جمعاً ، وجمَّعه وأجمعه فاجتمع . مادة (جمع) (٨/ ٥٣) ، وفي « الكافية » والمجموع اصطلاحاً : ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغيير مّا (٢/ ١٧٧) ، وفي « المفصل » : الجمع : ضم الشيء إلى أكثر منه ، فالتثنية والجمع شريكان من جهة الجمع والضم ، وإنما يفترقان في المقدار والكمية والغرض بالجمع الإيجاز والاختصار ، وهو في التثنية كذلك ؛ لأن التعبير باسم واحد أخف على اللسان من الإتيان بأسماء متعددة ، وربما تعذر إحصاء ذلك الجمع وعطف أحدهما على الآخر (٥/ ٢) .
قال سيبويه : وإذا جمعت الاسم على حد التثنية لحقته زيادتان : الأولى منهما : حرف مدٍّ ولين ، والثانية : نون ، وحال الأولى سكون وأنها حرف الإعراب ، وهي واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع ، وياء مكسور ما قبلها في حالتي النصب والجر ، ونون الجمع مفتوحة للفرق بينها وبين نون التثنية .
« الكتاب » (١/ ١٨) ، وانظر « المقتضب » (١/ ٥) ، و« التصريح » (١/ ٦٩) ، و« شرح الأنموذج » (ص ١١٩) .

والمفرد الذي يُجْمع هذا الجمعَ : إما أن يكون جامداً أو مشتقاً ، ولكلٍّ شروط(١) .

[شروط الاسم المجموع]

ـ فيُشترط في الجامد : أن يكون عَلَما لمذكَّر عاقل ، خالياً من التاء ، ومن التركيب ، فلا يقال في رجل : رَجُلُون ؛ لعدم العلمية ، ولا في زينب : زينبون ؛ لعدم التذكير ، ولا في (لاحق) علَماً لفرس : لاحقون ؛ لعدم العقل ، ولا في طَلْحة : طَلْحتون ؛ لوجود التاء(٢) ، ولا في سيبويه : سِيبَوَيْهُون ؛ لوجود التركيب .

ـ ويشترط في المُشتقّ : أن يكون صفة لمذكَّر عاقل ، خالية من التاء ، ليست على وزن أفعل الذي مؤنثه فَعْلاء ، ولا فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلَى ، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث .

فلا يقال في : مُرْضِع مُرْضعون ؛ لعدم التذكير ، ولا في نحو : فارِهِ صفة فَرَس فارِهون ؛ لعدم العقل ، ولا في علامة عَلاّمَتُون ؛ لوجود التاء ، ولا في نحو : أحمر أحمرون ؛ لمجيئه على وزن أفعل الذي مؤنثه فعلاء .

وشذَّ قولُ حكيم الأعور بن عَياش الكَلْبيّ(٣) :

---

(١) انظر هذه الشروط في « التصريح » (١/ ٧٠) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٨٠) ، و« شرح الكافية » (٢/ ١٨٠) .

(٢) أجاز الكوفيون فيما آخره تاء مُسمًّى به مذكراً ؛ كطلحة وحمزة ، أن يجمع بألف وتاء ، ووافقهم ابن كيسان ، فإنهم أجازوا أن يقال في الجمع : طَلْحون وحَمْزون .
وأجاز ابن كيسان : طَلَحون وحَمَزون بالفتح ؛ قياساً على الجمع بالألف والتاء ؛ كالطلحات والحمزات ، وذلك لأن حقه الألف والتاء ، كما قالوا : أرَضون بفتح الراء لما كان حقه الألف والتاء . « شرح الكافية » (٢/ ١٨٠) ، « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ٤٢) وما بعدها .

(٣) شاعر مجيد كان منقطعاً إلى بني أمية بدمشق وسكن المزة بها ، ثم انتقل إلى الكوفة وكان بينه وبين الكميت مفاخرات . « ابن عساكر » (١٥/ ١٣٢) ، « معجم الأدباء » (١٠/ ١٤٧) ، والشاهد في : أسوَديْن وأحْمرِينا ، حيث جمعهما جمع مذكر سالم ، مع أنهما من باب أفعل فعلاء ، أسْود سَوْداء ، وأحْمر حَمْراء ، وهذا الباب لا يجمع جمع سلامة إلا شذوذاً عند الجمهور ؛ لأن (أفعل) للتفضيل ، و(فعلاء) صفة لمؤنث ، فإن سُمِّيت به مذكراً جاز جمعه ، وقد أجاز ابن كيسان : أحمرون وسكرانون، مستدلاً بهذا الشاهد، كما أجاز ابن كيسان والفراء : حمراوات وسكريات . =

٣٩ـ فما وُجِدَتْ نساءُ بني تميم حَلائلَ أَسْوَدِيْنَ وَأَحمرِيْنَا

ولا في نحو عَطْشانَ : عَطْشَانون ؛ لكونه على فَعْلان الذي مؤنثه فَعْلَى ، ولا في نحو : عَدْل وصَبُور وجَرِيح : عَدْلون ، وصَبُورون ، وجَريحون ؛ لاستواء المذكر والمؤنث فيها[1] .

وجمع المؤنث السالم : ما دلَّ على أكثر مِن اثنتين ، بزيادة ألف وتاء على مفرده ؛ كفاطمات وزينبات[2] .

وهذا الجمع يَنقاس :

١ـ في جميع أعلام الإناث ؛ كزينب وهند ومريم .

٢ـ وفي كل ما خُتم بالتاء مطلقاً ؛ كفاطمة وطلحة ، ويستثنى من ذلك امرأة ، وشاة ، وقُلَة بالضم والتخفيف : اسم لُعْبة ، وأَمَة ؛ لعدم ورودها[3] .

٣ـ وفي كل ما لحقته ألف التأنيث مطلقاً مقصورة أو ممدودة ؛ كسَلْمى وحُبْلَى وصحراء وحسناء ، ويستثنى من ذلك فَعْلاء مؤنث أفْعَل ، وفَعْلَى مؤنث فَعْلان ، فلا يُجمعان هذا الجمع ، كما لا يُجمع مذكَّرُهما جمعَ مذكر سالماً .

٤ـ وفي مُصغَّر غير العاقل ؛ كجُبيل وَدُرَيْهِم .

= والبيت من شواهد « الأشموني » (١/ ٨١) ، و« الهمع » (١/ ٤٥) ، و« شرح الكافية » (٢/ ١٨٢) .

(١) سبق أن ذكر المؤلف (ص ١٦١ـ١٦٢) أن مما يستوي فيه المذكر والمؤنث صيغتا : فَعُول وفَعِيل بشروطهما ، وأما (عَدْل) : فمصدر يستوي في وصفه المذكر والمؤنث والمفرد وغيره ، ولا تجب مطابقته لموصوفه ، فتقول : هي أو هو حَكَمٌ عَدْلٌ ، وهما عَدْل ، وهم أو هن عَدْل ، وفي ذلك قال ابن مالك :

ونَعَتُوا بمصدرٍ كثيرا فالتزموا الإفرادَ والتذكيرا

(٢) قال في « الكافية » : المؤنث : ما لحق آخره ألف وتاء ، وشرطه : إن كان صفة وله مذكر ، أن يكون مذكره قد جُمع بالواو والنون ، فإن لم يكن له مذكر فشرطه ألاَّ يكون مفرده مجرداً من التاء ؛ كحائض وطالق ومرضع ، لتوضيح ذلك انظر « الكافية » (٢/ ١٨٦) وما بعدها بتصرف .

(٣) ومثلها : شفة وأمّة ومِلّة ، والسبب في عدم جمعها عدم سماعها عن العرب ، ولكنها قد تجمع جمع تكسير ، فيقال في جمعها : شِفاهٌ وأُمَم ومِلَل . « النحو الوافي » (١/ ١٦٨) .

٥- وفي وصفه أيضاً ؛ كشامخٍ صفةِ جَبَل ، ومعدودٍ صفةِ يوم[١] .

٦- وفي كل خُماسيّ لم يُسْمع له جمع تكسير ؛ كسُرَادِق وحَمّام وإِصْطَبْل[٢] .

وما سوى ذلك فمقصور على السماع ؛ كسماوات وسجلاَّت وأُمَّهات .

* * *

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : عرِّف المفرد ، والمثنى ، والجمع .

س٢ : اذكر شروط المثنى مع التمثيل .

س٣ : اذكر أقسام الجمع مع التمثيل .

* * *

(١) يجوز فيما كان صفة لمذكر غير عاقل أن يعامل معاملة الجماعة ، فيقال في جمعه : جبال شامخة وأيام معدودة ، ويجوز أن يعامل معاملة جمع المؤنث ، فيقال : شامخات ومعدودات قد وردت الحالتان في التنزيل فجاءت في آية الصوم ﴿ مَّعْدُودَٰتٍ ﴾ [البقرة : ١٨٤] ، وفي الآية (٨٠) ﴿ مَّعْدُودَةً ﴾ ، وإنما جمع المصغر والوصف المذكر لغير العاقل هذا الجمع ؛ فرقاً بين العاقل وغيره ، وكان غير العاقل فرعاً عن العاقل ، كما أن المؤنث فرع عن المذكر ، فأُلحق غير العاقل بالمؤنث وجمع جمعه .

ولا ننسى ما في التصغير من معنى الوصف بالقلة والتحقير ، وإن كان التصغير لعاقل جمع جمع تصحيح ، فتقول في رُجَيل : رجيلون بالواو والنون . « شرح الكافية » (٢/ ١٨٨) ، « حاشية الشيخ العليمي على التصريح » (١/ ٨١) بتصرف .

(٢) قال في « الكافية » : ويُجمع هذا الجمع غالباً غير مطرد نوعان من الأسماء :

أحدهما : اسم جنس مذكر لا يعقل لم يأت له تكسير ؛ كحمامات وسُرادقات ، وكذا كل خماسي أصلي الحروف ؛ كسفرجلات ؛ لأن تكسيره مستكرهٌ ، وأما إن جاء له تكسير ؛ فلا يُجمع كما في (جَواليق) فلا يقال فيها : جَوالقات .

وثانيهما : الجموع التي لا تكسَّر ، نحو : رجالات وصواحبات وبيوتات . « شرح الكافية » (٢/ ١٨٧) بتصرف .

مشجر التقسيم الخامس للاسم

مشجر التقسيم الخامس للاسم

ينقسم إلى

مفرد
ما دلَّ على واحد،
نحو: رجل، امرأة،
قلم، كتاب.

مثنى
ما دلَّ على اثنين مطلقاً
بزيادة ألف ونون، أو ياء ونون،
نحو: رجلان، امرأتان، قلمان،
أو رجلين، امرأتين، كتابين، قلمين.

شروط المثنى
- أن يكون مفرداً.
- معرباً
- أن يكونا متفقين في اللفظ والوزن والمعنى.
- منكراً
- أن يكون له مماثل.
- ألا يُستغنى بتثنية غيره عنه.

مجموع
له ثلاثة أقسام:

جمع مذكر سالم
هو لفظ دل على أكثر
من اثنين
بزيادة واو ونون،
أو ياء ونون،
نحو: الزيدون،
الزيدين.

جمع مؤنث سالم
ما دل على أكثر
من اثنتين،
بزيادة ألف وتاء
على مفرده،
نحو: فاطمات،
زينبات.

جمع تكسير
سيأتي تعريفه

كيفية التثنية

١ـ [الصحيح] :

إذا كان الاسم الذي تريد تثنيته صحيحاً ، أو منزّلاً منزلة الصحيح ؛ كَرجل وامرأة ، وظبي ودَلْو ؛ زِدت الألف والنون ، أو الياء والنون ، بدون عمل سواها ، فتقول : رجلان ، وامرأتان ، ودلوان ، وظَبْيان[1] .

٢ـ [المنقوص] :

وإذا كان منقوصاً محذوف الياء ؛ كقاضٍ وداعٍ ؛ رَددتها في التثنية ، فتقول : قاضيان وداعيان[2] .

---

(١) انظر التعليق (٢) في التقسيم الخامس للاسم (ص ٢٤١) ، وانظر « المقتضب » (٣/ ٣٩) ، و« الكتاب » (٣/ ٣٨٥) .
واعلم : أنه ثمة كلمات لا تُثنَّى بالألف والنون أو بالياء والنون ؛ منها : المركب الإضافي ، والمزجي والإسنادي ، والمثنى ، والجمع ، وما لا ثاني له من لفظه ، فإن أريد تثنية المركب الإضافي ثني جزؤه الأول ، فيقال في تثنية عبد الله : عبدا الله .
وفي تثنية المركب المزجي والإسنادي والمثنى والجمع يؤتى بكلمة (ذوا) رفعاً و(ذوي) نصباً وجراً ، فتقول في تثنية سيبويه ، وتأبط شراً ، وحَسَنَيْنِ ، وعابدينَ ، أعلاماً : ذوا سيبويه ، وذوا تأبط شراً ، وذوا حَسَنَيْنِ ، وذوا عابدينَ . انظر « المقتضب » (٤/ ٣٨ـ٣٩) ، « جامع الدروس » (٢/ ١٠ـ١١) .

(٢) القاعدة في ردِّ المحذوف تقول : إن كان ما حُذف منه يُردُّ إليه عند الإضافة رُدَّ إليه عند التثنية ، فتقول في تثنية أب وأخ : أبوان وأخوان ، برَدِّ الواو المحذوفة ؛ لأن أصلهما (أبوٌ وأخوٌ) وفي تثنية قاضٍ وداع : قاضيان وداعيان ، برد الياء المحذوفة ؛ لأن أصلهما (قاضيْ وداعيْ) بالياء الساكنة لحقهما التنوين فحُذفت الياء لالتقاء الساكنين ، وعندما زال سبب الحذف في التثنية لزم ردُّ المحذوف ، وإن لم يرَدَّ ما حُذف عند الإضافة لم يُردّ عند التثنية ، بل يُثنى على لفظه نحو : (يد ودم وفم) فتقول في تثنيتها : (يدان ودمان وفمان) ، وأصلها (يَدَيٌ ودَمَوٌ وفُوهٌ) « شرح الأشموني » (٤/ ١١٩) ، و« جامع الدروس » (٢/ ١٤) بتصرف .

٣ـ [المقصور] :

وإذا كان مقصوراً ، وتجاوزت ألفه ثلاثة ؛ قلبتها ياءً ؛ كحُبلَى ومُسْتدْعى ، فتقول : حُبلَيان ومستدعَيَان، وشذ : قَهْقَران وخَوْزلان بالحذف ، في تثنية : قَهْقَرى وَخَوْزَلَى(١) ، وكذا تقلب ياء إذا كانت ثالثة مبدلة منها ؛ كفَتَيان وَرَحَيَان في فَتىً ورحىً ، فراراً من التقاء الساكنين لو بقيت ، وحَذَراً من التباس المفرد بالمثنَّى حال إضافته لياء المتكلم لو حُذفت ، وشذ في حِمىً حِمَوَان بالواو(٢) .

وكذا إذا كانت غير مُبدَلة وأُميلت ؛ كمتى عَلَمَاً ، فتقول في تثنيته : مَتَيان(٣) .

---

(١) القهقرى : الرجوع إلى خلف ، والخوزلى : مشية فيها تثاقل ، ويقال فيها : الخيزلى ، بالمثناة التحتية بدل الواو ، كما في « القاموس » . اهـ . [والقياس : القَهْقَريَان والخَوْزلَيان بالياء فيهما] . (*)

(٢) فتى ورحى : كل منهما ينتهي بألف ساكنة ، وألف التثنية كذلك ساكنة ، فلو أُبقيت الألف دون قلب لالتقى ساكنان على غير حدّه فلذلك وجب قلب الألف فيهما ياءً متحركة فراراً من ذلك ، ويجوز في (رحى) رحوان بالواو على لغة فيها . « الأشموني » (٤/ ١١٢) ، « المقتضب » (٣/ ٤٠) .

وأما التباس المفرد بالمثنى فيهما : فإنك لو أضفت (فتى) إلى ياء المتكلم لقلت : (فَتَايَ) ، وفي التثنية تقول : (فتياي) فلو حُذفت الياء منه لصار (فتاي) على صورة المضاف لياء المتكلم ، ولأشكل عليك الأمر وأنت تريد التثنية .

وحَمَوان : القياس فيهما : حَمَيان ؛ لأنه من : حَمَاه يحميه حماية ، والحِمى : المكان المحظور الذي لا يقرب ، وأحميتُ المكان : جعلته حِمىً ، وفي الحديث : (لاحمى إلا لله ورسوله) . « المختار » مادة (حمى) .

(٣) الإمالة لغة : العدول بالشيء إلى غير جهته .

واصطلاحاً : أن تنحى بالفتحة إلى جهة الياء أو إلى جهة الكسرة . « شرح الشافية » (٣/ ٤) انظر بحث الإمالة من هذا الكتاب (ص ٤٤٥) .

تنبيه

اعلم أن في الألف المنقلبة عن أصل ، والمجهولة الأصل مذاهب :

الأول : وهو المشهور ، أنه يعتبر حالهما بالإمالة ، فإن أميلا ؛ ثنيا بالياء وإلا فبالواو ، وهذا مذهب سيبويه .

الثاني : إن أُميلا أو قُلبا ياء في موضع ما ؛ ثُنّيا بالياء وإلا فبالواو ، وهذا اختيار ابن عصفور . =

وتُقلب ألف المقصور واواً إذا كانت مُبدلَة منها ؛ كعصاً وَقفاً ، فتقول : عَصَوان وقفوان ، وشذّ في رِضاً رِضَيان بالياء ، مع أنه واويّ[(١)] .

وكذا تُقلب وَاواً إذا كانت غير مُبدَلة ولم تُمل ؛ كَلَدَى ، وإذا كان مُسمًّى بهما ، فتقول : لَدَوَانِ وإذَوَانِ .

٤ـ [الممدود] :

آ ـ وإذا كان ممدوداً : فيجب إبقاء همزته إن كانت أصلية ؛ كقُرّاءان ووُضّاءَان ، في تثنية قُرّاء ووُضّاء ، الأول الناسك ، والثاني وضيء الوجه .

ب ـ ويجب قلبها واواً إن كانت للتأنيث ؛ كحمراوان وصحراوان ، في حمراء وصحراء ، وقال السيرافي[(٢)] : إذا كان قبل ألف التأنيث واو ؛ وجب تصحيح الهمزة ؛ لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا ألف ؛ كعشواء ، فتقول : عشواءان[(٣)] .

والكوفيون يجيزون الوجهين فيها ، وشذ حَمْرايان بالياء ، وخُنْفُسان وعاشوران وقُرْفُصان ، بالحذف ، في تثنية خُنْفُساء وَعاشوراء ، وقُرْفُصاء .

جـ ـ وإذا كانت همزته بدلاً من أصل ؛ جاز فيه التصحيح والقلب ، ولكن التصحيح

= الثالث : يُقلبان ياء مطلقاً .
الرابع : يُقلبان واواً مطلقاً . « شرح الأشموني » (٤/ ١١٢) ، « همع الهوامع » (١/ ٤٣ـ٤٤) .

(١) لأنه من الرِّضوان بالواو ، والرِّضا : سرور القلب بمرِّ القضاء ، وضده السخط . « الكتاب » (٣/ ٣٨٦) ، « التعريفات » (ص ٩٨) .

(٢) أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، أصله من فارس ومولده بسيراف ، كان فقيهاً ، قاضياً ، نحوياً ، له « شرح سيبويه » ، و« أخبار النحويين » ، و« الوقف والابتداء » ، ومؤلفات أخرى ، توفي سنة (٣٦٨هـ) ، « الفهرست » (ص ٩٣) .

(٣) أجاز الكوفيون التصحيح في عشواء كالجمهور ، والإعلال بقلب الهمزة واواً (عشواوان) . والقياس في (حمراء) حمراوان ؛ لأن ألفها للتأنيث ، والقياس في الثلاثة الأخيرة : خُنْفُساوان وعَاشوراوان وقرفصاوان ، والشذوذ فيها : حذف الهمزة والألف منها . للتوسع انظر « الكتاب » (٣/ ٣٩١) ، « المقتضب » (٣/ ٣٩) ، « الأشموني » (٤/ ١١٢) ، « الهمع » (١/ ٤٤) .

أرجح ؛ ككساء وحَياء أصلهما : كِساو وَحَيَاي ، فتقول : كساوان وَحَياوان ، أو كساءان وَحَياءان[(١)] .

د ـ وإذا كانت همزته للإلحاق ؛ كعِلْباء وقُوْباء[(٢)] بالموحدة ، زيدت الهمزة فيهما ؛ للإلحاق بقِرطاس وقُرْناس ، بضم فسكون ، وهو أنف الجبل ، ترجّح القلب على التصحيح ، فتقول : عِلباوان وَقُوباوان ، أو عِلباآن وقُوباآن ، وقيل : التصحيح فيه أرجح .

كيفية جمع الاسم جمع مذكر سالماً

١ ـ [الصحيح] :

إذا كان الاسم المراد جمعه صحيحاً زيدت الواو والنون ، أو الياء والنون عليه ، دون عمل سواها[(٣)] .

---

(١) لم يقولوا : حَيايان لشبهه بعلباء في المدِّ والإبدال والصرف ، ولأن الواو أخف ، حيث وجد لها شبه من الهمزة . اهـ « سيبويه » ملخصاً (٣/ ٣٩١) . (*)

(٢) القوباء : ما يظهر في الجلد ، وليس فُعْلاء بضم الفاء وسكون العين غيرها ، والخشاء : وهي العظم الناتىء خلف الأذن ، كما في « القاموس » . اهـ . [انظر « الكتاب » (٣/ ٣٩١) ، « الأشموني » (٤/ ١١٣) ، « الهمع » (١/ ٤٥)] . (*)

(٣) اتفق النحاة على زيادة الألف والنون ، والواو والنون في التثنية والجمع ، ولكنهم اختلفوا في تعليل ذلك على سبعة أقوال أشهرها :

أ ـ أنها زيدت لدفع توهم الإضافة في نحو قولك : رأيت بنين كرماء ، وأنت تريد وصفهم بالكرم ، فلو حذفت النون وقلت : بني كرماء لتوهم أن (بني) مضاف إلى (كرماء) وأنت لا تريد ذلك ، وعليه ابن مالك .

ب ـ أنها زيدت عوضاً عن الحركة في الاسم المفرد ، وعليه الزجاج .

جـ ـ أنها زيدت عوضاً عن التنوين في الاسم المفرد ، وعليه ابن كيسان ، وبناء على هذه الأقوال حذفوها مع الإضافة تغليباً لحكم التنوين ، وأبقوها مع الألف واللام تغليباً لحكم الحركة .

واعلم : أن حركة نون الجمع الفتح ، وحركة نون التثنية الكسر .

وأن ما قبل علامة التثنية مفتوح مطلقاً ، وأن ما قبل علامة الجمع مضموم في حالة الرفع ، مكسور في حالتي الجر والنصب ؛ للتناسب من جهة ، وفرقاً بين المثنى والمجموع من جهة أخرى ، وإنما وجب تحريك النونين تخلصاً من التقاء الساكنين ، وحركت نون الجمع بالفتحة كراهة توالي =

٢ـ [المنقوص] :

وإذا كان منقوصاً حُذفت ياؤه ، وضُمَّ ما قبل الواو ، وكُسر ما قبل الياء ، فتقول : القاضُون والداعُون ، أو القاضِين والداعِين ، أصلهما : القاضِيْون والداعِيْون والقاضِيْين والداعيْين ، وسيأتي سبب الحذف في الْتقاء الساكنين[١] .

٣ـ [المقصور] :

وإن كان الاسم مقصوراً حُذفت ألفه ، وأُبقيت الفتحة للدلالة عليها[٢] ، نحو : ﴿ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ ﴾[٣] ، ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ﴾[٤] ، أصلهما : الأعْلَـوُوْن والمُصْطَفَوِيْنَ[٥] .

٤ـ [الممدود] :

وحكم الممدود في الجمع ، حكمه في التثنية[٦] ، فتقول في وُضاء : وُضَّاءُون ، وفي

= الكسرات والضمات في الكلمة، وحركت نون المثنى بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين. انظر التعليق رقم (٢) (ص ٢٤١) ، « الأشموني » (١/ ٩١) ، « شرح الكافية » (١/ ٣٠) .

(١) القاضيْ والداعيْ آخرهما ياء ساكنة ، فإذا لحقتها علامة الجمع التقى ساكنان وصارت الكلمتين هكذا (القاضِيْن والداعِيْن) والقاعدة تقول : إذا التقى ساكنان في كلمة وكان الأول منها مدة وجب حذفه .
وعليه فقد حذفوا الياء من الكلمتين ، وضموا ما قبل الواو ، وكسروا ما قبل الياء للمناسبة . انظر (ص ٤٣٨) من هذا الكتاب .

(٢) قال سيبويه : اعلم أنك تحذف الألف وتدع الفتحة التي كانت قبل الألف على حالها ، وإنما حذفت لأنه لا يلتقي ساكنان ، ولم يُحَرَّكا كراهة اجتماع ياءين مع الكسر ، وياء مع الضمة والواو حيث كانت معلة . بتصرف « الكتاب » (٣/ ٣٩٠) .

(٣) بعض آية من سورة آل عمران (١٣٩) ومن سورة محمد (٣٥) ، والشاهد : حذف الألف من (الأعلى) في حالة الجمع ، وبقاء الفتحة دليلاً عليها .

(٤) سورة ص الآية (٤٧) والشاهد فيها : كالشاهد في (الأعلى) من الآية السابقة .

(٥) الألف في (الأعلى والمصطفى) منقلبة عن واو ؛ لأنها من (العلو والصفوة) وعند جمعها ترد الألف لأصلها الواو فتصيران : (الأعلوُوْن والمصطفوُوْن) فتحذف الواو الأولى ويفتح ما قبلها للدلالة على الألف المحذوفة .

(٦) انظر ذلك (ص ٢٥٠) من هذا الكتاب .

حَمْراءَ علماً لمذكر : حَمْرَاوُون ، ويجوز الوجهان في نحو : عِلْباء وكِساء عَلَمين لمذكر .

ومما تقدم تعلم أن أولُو ، وعالَمون ، وَأَرَضُون ، وسِنُون ، وبَنُون ، وثُبُون ، وعِزُون ، وأهْلُون ، وعِشْرُون وبابه ، ليست من جمع المذكر السالم ، وإنما هي ملحقة به(١) .

كيفية جمع الاسم جمع مؤنث سالماً

إذا كان المفرد بلا تاء ؛ كزينب ومَرْيَم ، زدت عليه الألف والتاء ، دون عمل سواها ، فتقول : زَيْنَبات ، ومَرْيَمات .

وإذا كان مقصوراً : عومل معاملته في التثنية ، فتقول : فَتَيَات ، وحُبْلَيات ، ومُصْطَفَيات ، ومَتَيات : في فتىً ، وحُبْلى ، ومصطَفى ، ومتَى (مسمَّى بها مؤنّث) ، وتقول : عَصَوات ، وإذَوَات ، وإلوَات ، في عصا وإذا وإلى (مسمى بها مُؤنَّث)(٢) .

وكذا إن كان ممدوداً أو منقوصاً ، فتقول : صَحْرَاوات وَقُرَّاءات ، وعِلْبَاوَات ، أو علباءات ، وكساءات أو كساوات ، وتقول في قاض (مسمى به مؤنثٌ) : قاضيات .

وإذا كان المفرد مختوماً بالتاء ، زائدةً كانت ؛ كفاطمة وخديجة ، أو عوضاً من أصل ؛ كأخت ، وبنت وعِدة ، حُذِفت منه في الجمع ، فتقول : فاطمات ، وخديجات ، وبنات ، وأخَوات ، وعِدَات(٣) .

---

(١) إنما أُلحقت هذه الكلمات بجمع المذكر السالم لعدم استيفائها شروط الجمع ، فأولو وعالمون : اسما جمع ، وأرضون وسنون وبنون : جمع أرض وسنة وابن ، وثبون وعزون : جمع ثبة وعزة ، وهما الفرقة والجماعة من الناس .
وأهلون جمع أهل ، وعشرون وأخواتها إلى التسعين ألفاظ العقود .

(٢) انظر تفصيل ذلك كله في (كيفية التثنية) (ص ٢٤٨) وما بعدها من هذا الكتاب .

(٣) قال المبرد : وإنما حُذفت تاء التأنيث من (مسلمة) لأنها علم التأنيث ، والألف والتاء في (مسلمات) علم التأنيث ، ومحال أن يدخل تأنيث على تأنيث . « المقتضب » (٦/١) .
واعلم : أن التاء في أخت وبنت عوض عن الواو المحذوفة من آخر الكلمة وأصلهما (أخوٌ وبنوٌ) فحُذفت التاء من أخت ورد المحذوف ، فقالوا : أخوات ولم ترد في بنت ؛ لأنها أشبهت تاء ملكوت في الزيادة . وأما (عدة) فالتاء فيها عوض عن فاء الكلمة أنها من (وعد) المثال الواوي . « الهمع » (٢٣/١) بتصرف .

ومتى كان الاسم المفرد اسماً ثلاثياً ، سالم العين ساكنها ، مؤنثاً ، سواءٌ خُتم بتاء أو لا ، جاز في عين جمعه المؤنث الفتح ، والتسكين ، وإتباع العين للفاء ، إلا إن كانت الفاء مفتوحة ، فيتعين الإتباع[1] وأما قول بعض العذريين :

٤٠ـ وَحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ الضُّحى فَأَطَقْتُها وَمَا لِي بِزَفْرَاتِ العَشِيِّ يَدَانِ[2]

بتسكين فاء زَفْرات : فضرورة ، أو كانت لام مضموم الفاء ياء كدُمْية ، أو لام مكسورها واواً كَذِروة ، فيمتنع الإتباع .

فنحو : دَعْد وَجَفْنة بفتح فائهما ، يتعين فيه الفتح في الجمع .

ونحو : جُمْل وبُسْرة بالضم ، وهِند وكِسْرة بالكسرة ، يجوز فيه الثلاث .

ونحو : دُمْية بالضم ، وذِرْوة بالكسر ، يمتنع فيه الإتباع ، وشذ جِرِوات ، بكسر الراء[3] .

---

(١) ذكر النحاة لهذا التغيير خمسة شروط ، فما توفرت فيها الشروط جمع هذا الجمع ، وما لم تتوفر فيه فلا يجمع ، فيمتنع التغيير في خمسة مواضع :
الأول : إذا كان اسماً رباعياً ، نحو : زينب وسعاد فتجمعها على الأصل زينبات وسعادات .
الثاني : إذا كان الاسم وصفاً ، نحو : ضَخْمات وعَبْلات ، فيجمعان على الأصل .
الثالث : إذا كان محرك الوسط ، نحو : شجَرات وثمرَات .
الرابع : إذا كان معتل الوسط ، نحو : حَوْزات وبَيْضات .
الخامس : إذا كان مضعّف الوسط ، نحو : حجّات بتثليث الحاء . « أوضح المسالك » (٣/ ٢٥٢) بتصرف .

(٢) البيت لعروة بن حزام العذري ، والشاهد في (زَفْرات) حيث سكن عين الكلمة مع تحقق وجوب الفتح ، وذلك للضرورة ، وهي ضرورة حسنة ؛ لأن العين قد تسكن مع الإفراد والتذكير كقوله :

يـا عَمْـرُو يـا ابـن الأكـرميـن نَسْبـا . . . .

فسكن السين في (نسْبا) والقياس الفتح ، المصدر نفسه ، وهو من شواهد « الأشموني » (٤/ ١١٨) ، « الهمع » (١/ ٢٤) بتصرف .

(٣) لما كانت الخفة في اللفظ من سمات العربية لزم الإتباع فيما كان مفتوح الفاء نحو : دَعْد ، وفيما كان مضمومها أو مكسورها ، نحو : جُمْل وهِنْد ، وامتنع الإتباع في نحو : دُمْية وذِرْوة ، بسبب الثقل الحاصل مع اجتماع ضمتين في الأولى لو قلت : (دُمُيات) ، ولأن الياء يناسبها أن يكون ما قبلها مكسوراً لا مضموماً ، وامتنع الإتباع أيضاً بسبب اجتماع كسرتين في الثانية لو قلت : =

ـ أما الصفة كضخمة ، أو الرباعيّ كزينب ، أو معتل العين كجُور[١] ، أو مضعفها كجنَّةُ بثليث الجيم ، أو متحركها كشَجَرة فلا تتغير فيها حالة العين في الجمع[٢] .

* * *

= (ذِروات) ، ولعدم التناسب ؛ لأن الواو يناسبها أن يكون ما قبلها مضموماً لا مكسوراً . والقياس في (ذروات) التسكين أو الفتح ، فتقول : (ذِرَوات) أو (ذرْوات) .

(١) جور : اسم بلد بفارس ، بناها بهرام من ملوك الفرس ، وتُنسب إليه ، فيقال : بهرام جور ، وينسب إليها الورد الأحمر الجوري ، السقا . [انظر « معجم البلدان » (٢/ ١٨١)] . (*)

(٢) انظر التعليق رقم (٣) (ص ٢٥٤) في هذا البحث (كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم) .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س ١ : عرِّف المفرد والمثنى وما شروط التثنية مع التمثيل ؟

س ٢ : عرِّف جمع المذكر السالم ، وما شروطه ؟

س ٣ : عرِّف جمع المؤنث السالم ، وفيما ينقاس مع التمثيل ؟

س ٤ : تمرين :

ثنِّ الكلمات التالية ، واذكر ما حدث فيها من تغيير :

ظبي ـ دلو ـ رجل ـ قاضي ـ حبلى ـ فتى ـ متى ـ عصا ـ لدى ـ قرّاء ـ حمراء ـ كساء ـ علباء .

س ٥ : تمرين :

اجمع الكلمات التالي جمع مذكر سالماً ، واذكر ما حدث فيها من تغيير :

القاضي ـ الأعلى ـ حمراء ـ كساء ـ مسلم ـ مؤمن ـ موقن ـ محمد .

س ٦ : تمرين :

اجمع الكلمات التالية جمع مؤنث سالماً ، واذكر ما حدث فيها من تغيير :

زينب ـ مريم ـ حبلى ـ عصا ـ صحراء ـ قرّاء ـ علباء ـ خديجة ـ بنت ـ أخت ـ عدة ـ زفْرَة ـ دُمية ـ ذِروة ـ هند ـ ضخمة ـ جنّة .

* * *

مشجر كيفية التثنية

مشجر كيفية التثنية

إذا كان الاسم

الذي تريد تثنيته صحيحاً، أو منزلاً منزلة الصحيح؛ كرجل وامرأة، وظبي ودلو؛ زدت الألف والنون، أو الياء والنون، بدون عمل سواها، فتقول: رجلان، امرأتان، دلوان، ظبيان.

وإذ كان منقوصاً

محذوف الياء؛ كقاض وداع؛ رددتها في التثنية، فتقول: قاضيان، داعيان.

وإذا كان مقصوراً

وتجاوزت ألفه ثلاثة، قلبتها ياء؛ كحبلى، ومستدعى، فتقول: حُبليان، ومستدعيان.

وإذا كان ممدوداً:

١- فيجب إبقاء همزته إن كانت أصلية؛ كقرّاءان ووضّاءان في تثنية قرّاء ووضاء.

٢- ويجب قلبها واواً إن كانت للتأنيث؛ كحمروان وصحراوان، في حمراء وصحراء.

٣- وإذا كانت همزته بدلاً من أصل؛ جاز فيه التصحيح والقلب، ولكن التصحيح أرجح؛ ككساء وحياء، فتقول: كساوان، وحياوان، أو كساءان، وحياءان.

٤- وإذا كانت همزته للإلحاق؛ كعلباء وقوباء؛ زيدت الهمزة فيهما؛ للإلحاق بقرطاس وقرناس، ترجح القلب على التصحيح، فتقول: علباوان، وقوباوان، أو عِلباآن، قوباآن.

جمع التكسير[١]

[تعريفه] :

هو ما دلَّ على أكثرَ من اثنين بتغيير صورة مفرده .

١ـ تغييراً مقدراً كفُلْك ، بضم فسكون ، للمفرد والجمْع ، فزنته في المفرد كزنة قُفْل ، وفي الجمع كزنة أُسْد ، وكهِجانٍ لنوع من الإبل ، ففي المفرد ككتاب ، وفي الجمع كرِجال[٢] .

---

(١) سُمِّي بذلك لتغير صورة مفرده ، قال المبرد : لأنك تكسر الواحد عن بنائه ، نحو قولك : درهَمْ ، ثم تقول : دَرَاهم : تفتح الدال وكانت مكسورة ، وتكسر الهاء وكانت مفتوحة ، وتفصل بين الراء والهاء بألف تدخلها . « المقتضب » (١/٦) ، وانظر « الأشموني » (٤/١١٩) .

واعلم : أن جمع المذكر السالم يفارق جمع التكسير في أربعة أشياء :

أحدها : جمع السلامة مختص بالعقلاء ، والتكسير لا يختص .

والثاني : أنه يسلم فيه بناء المفرد ، ولا يسلم في التكسير .

والثالث : أنه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات .

والرابع : أن الفعل المسند إلى جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع التكسير . « التصريح على التوضيح » (٢/٢٢٩) .

واعلم : أن جمع التكسير على أربعة أضرب :

أحدها : ما لفظ واحده أكثر من لفظ جمعه ، نحو : كتاب وكُتُب .

الثاني : عكس الأول ، نحو : مَسجد ومَساجد .

الثالث : ما واحده وجمعه سواء في عدد الحروف لا في الحركات ، نحو : سَقْف وسُقُف .

الرابع : ما واحده وجمعه سواء في عدد الحروف والحركات ، نحو : الفلك ، للمفرد والجمع . « الأشباه والنظائر » (٢/٣٠٤) .

(٢) هذا مذهب سيبويه ، وعليه مشى ابن مالك في « شرح الكافية » وخالفه في « التسهيل » فقال في باب أمثلة الجمع : والأصح كونه ؛ يعني : باب فُلْك ، اسم جمع مستغنياً عن تقدير التغيير .

وعند سيبويه يقدر التغيير بزوال حركات المفرد وتبديلها بحركات تشعر بالجمع ، والكلمات التي اتحدت صورتها في المفرد والجمع أوصلت إلى سبع ذكر المؤلف اثنين هما : فلك للمفرد والجمع=

٢ ـ أو تغييراً ظاهراً[(١)] :

١ ـ إما بالشكل فقط ؛ كأُسْد بضم فسكون ، جمع أَسَد بفتحتين .

٢ـ وإما بالزيادة فقط ؛ كصِنْوان ، في جمع صِنو بكسر فسكون فيهما .

٣ـ وإما بالنقص فقط ؛ كتُخَم في جمع تُخَمَة بضم ففتح فيهما .

٤ـ وإما بالشكل والزيادة ؛ كرجال بالكسر ، في جمع رَجل بفتح فضم .

٥ـ وإما بالشكل والنقص ؛ ككُتُب بضمتين ، في جمع كتاب بالكسر .

٦ـ وإما بالثلاثة ؛ كغِلمان بكسر فسكون ، في جمع غلام بالضم[(٢)] .

أما التغيير بالنقص والزيادة دون الشكل ، فتقتضيه القسمة العقلية ، ولكن لم يوجد له مثال .

وهذا الجمع عام في العقلاء وغيرهم ، ذكوراً كانوا أو إناثاً ، وأبنيته سبعة وعشرون ؛ منها أربعة للقِلة ، والباقي للكثرة[(٣)] .

= من السفن ، وهِجَان ، وباقيها : دِلاص ؛ أي : برّاق للواحد والجمع من الدروع ، وشِمال : للخلقة والطبيعة ، وعِفتان : للقوي الجافي ، وكِناز : للناقة المكتنزة باللحم ، وإمام : للمفرد والجمع . « الأشموني » (٤/ ١٢٠)، « التصريح » (٢/ ٣٠٠)، « حاشية الخضري » (٢/ ١٤٦).
وذكر ابن السراج ، حَلْفاء : للجمع والمفرد ومثلها : طَرْفاء وقُصْباء ، وعند الأصمعي مفرداتها : حَلِفة وطَرِفة وقَصِبَة . « الأصول في النحو » (٢/ ٤٤٥) .

(١) أقسام التغيير الظاهر ستة ؛ لأنها إما بالشكل ، وإما بالزيادة ، وإما بالنقص ، وإما بالشكل والزيادة ، وإما بالشكل والنقص ، وإما بالشكل والزيادة والنقص .

(٢) غلْمان : جمع غلام ، حذف منها الألف وزيد عليها الألف والنون وغيرت حركات الكلمة بكسر الغين وتسكين اللام ، فوقع لها أنواع التغيير الثلاثة .

(٣) جمع بعضهم أوزان جمع التكسير بقوله :

١ـ في السُّفن ، الشُّهْبِ ، البُغَاةِ ، صُوَرُ	مَرْضى ، القلوبِ ، والبحارُ ، عِبَرُ
٢ـ غِلْمَـانُهـم ، لـلأشقيـاء ، عَمَلَـة	قُطـاعُ ، قُضْبـانِ ، لأجْـلِ ، الفِيَلَـة
٣ـ العُقَلاءُ ، شُرَّدٌ ، ومُنتهى جموعِهم	فـي السبـع والعشـر انتهـى

واعلم : أن من جموع التكسير صيغ منتهى الجموع وهي سبع : فعائل ؛ كصحائف . وفعاليّ ؛ كالكراسيّ ، وفواعل ؛ كجواهر ، وفعالي ؛ كصحاري . وفَعالى ؛ كعذارى . وفُعالى ؛ كسُكارى . وفعالل ؛ كسفارج ، وفعاليل ؛ كعصافير .

والْجمعان قيل : إنهما مختلفان مبدأً وغايةً ، فالقلة من ثلاثة إلى عشرة ، والكثرة من أحد عشر إلى ما لا نهاية له .

وقيل : إنهما متفقان مبدأ لا غاية ، فالقلة من ثلاثة إلى عشرة ، والكثرة من ثلاثة إلى ما لا نهاية له[1] .

وإنما تعتبر القلة في نكرات الجموع ، أما معارفها بأل أو الإضافة ؛ فصالحة للقلة والكثرة باعتبار الجنس أو الاستغراق[2] ، وقد ينوب أحدهما عن الآخر وضعاً : بأن تضع العرب أحد البناءين صالحاً للقلة والكثرة ، ويستغنون به عن وضع الآخر ، فيُستعمل مكانه بالاشتراك المعنوي لا مجازاً ، ويُسمَّى ذلك بالنيابة وضعاً[3] ؛ كأَرْجُل ، بفتح فسكون فضم ، في جمع رِجْل بكسر فسكون ، وكرِجَال بكسر ففتح ، في جمع رَجُل بفتح فضم ،

(١) للنحاة في هذه المسألة قولان ذكرهما المؤلف وأكثر النحاة على الأول ، وعليه فاستعمال أحدهما مكان الآخر نيابة لا حقيقة ، وعلى الثاني السعد التفتازاني وغيره ، وعليه فالذي ينوب عن الآخر هو جمع القلة فقط ؛ لصدق جمع الكثرة على ما دون العشرة حقيقة لا نيابة . « الأشموني » (٤/ ١٢٠) ، « الخضري على ابن عقيل » (٢/ ١٤٦) .

(٢) قال الأشموني (تنبيهات) الثالث : يشارك هذه الأبنية ـ أي : أبنية القلة ـ في الدلالة على القلة جمعا التصحيح والتكسير .
الرابع : إذا قرن جمع القلة بأل التي للاستغراق ، أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك إلى الكثرة نحو : ﴿ إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ ﴾ [الأحزاب : ٣٥] وقد جمع الأمرين في قول حسان :

لنا الجفناتُ الغرُّ يلمعْنَ في الضحى ... وأسيافنا يقطرْن من نجدةٍ دَما

(٤/ ١٢١) .
يفهم من هذا أن جموع القلة إذا عُرفت أو أضيفت دلت على الكثرة فقط دون القلة ، لا كما ذكر المؤلف رحمه الله تعالى ، وسواء في ذلك جمعا التصحيح والتكسير كما في بيت حسان . وانظر « تهذيب التوضيح » (ص ١٢٩) .

(٣) قال أبو البقاء في « الكليات » : الاشتراك هو إما لفظي أو معنوي ، فاللفظي : عبارة عن اللفظ الذي وضع لمعان متعددة ؛ كالعَيْن والقُرْءِ ، والمعنوي : عبارة عن اللفظ الذي وضع لمعنىً يشمل ذلك المعنى أشياء مختلفة ؛ كاسم الحيوان يتناول الإنسان والفرس وغيرهما . انتهى (١/ ١٨٢ ـ ١٨٣) بتصرف ، و« حاشية الخضري على ابن عقيل » (٢/ ١٤٦ ـ ١٤٧) .

إذ لم يضعوا بناء كثرة للأوَّل ، ولا قِلّة للثاني[١] ، فإن وضع بناءان للفظ واحد ؛ كأفْلُس وفُلُوس ، في جمع فَلْس بفتح فسكون ، وأثْوُب وثِياب ، في جمع ثَوْب ؛ فاستعمال أحدهما مكان الآخر يكون مجازاً ؛ كإطلاق أفْلس على أحَدَ عشر ، وفُلُوس على ثلاثة ، ويُسمَّى بالنيابة استعمالاً[٢] .

* * *

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : عرِّف جمع التكسير مع التمثيل .

س٢ : اذكر أقسام التغيير الظاهر مع التمثيل .

* * *

(١) من أمثلة الأول : أعْناق وأفْئِدة ، وقد اكتفوا بهما عن صياغتهما على أوزان جموع الكثرة . ومن أمثلة الثاني : قُلوب وصِرْدان في قلب وصُرَد ، اسم طائر أبيض البطن فقد استغنوا بهما عن صياغتهما على وزن القلة . « الأشموني » (٤/ ١٢٢) .

(٢) ناب (أفْلُس) الذي وضع للقلة عن (فُلُوس) الذي وضع للكثرة ، أو بالعكس وقد ناب (فُلوس) موضوعاً للكثرة عن (أفْلُس) الذي وضع للقلة . انظر هذا المقطع من كلام المؤلف مأخوذاً من « حاشية الخضري على ابن عقيل » (٢/ ١٤٧) ، وانظر « النحو الوافي » (٤/ ٦٣٠ ـ ٦٣١) .

مشجر جمع التكسير

مشجر جمع التكسير

تعريفه

هو ما دل على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفرده

تغييراً مقدراً؛

كفلك، للمفرد والجمع،

فزنته في المفرد: قُفْل

وفي الجمع: أُسْد

أو تغييراً ظاهراً

١- إما بالشكل فقط، نحو: أُسْد جمع أَسَد

٢- وإما بالزيادة فقط، نحو: صِنْوَان جمع صِنْو

٣- وإما بالنقص فقط، نحو: تُخَم جمع تُخَمَة

٤- وإما بالشكل والزيادة، نحو: رِجال جمع رَجُل

٥- وإما بالشكل والنقص، نحو: كُتُب جمع كِتاب

٦- وإما بالثلاثة، نحو: غِلمان جمع غُلام.

جموع القلَّة

الأول : أَفْعُل ، بفتح فسكون فضم ، ويَطَّرد في :

١ـ كل اسم ثلاثي صحيح الفاء والعين ولم يضاعَف ، على وزن **فَعْل ،** بفتح فسكون ؛ ككلْب وأَكْلُب ، وظَبْي وأَظْبٍ ، ودَلْو وأَدْلٍ[١] ، وما كان من هذا النوع واويّ اللام أو يائيها ، تكسر عينه في الجمع ، وتحذف لامه ، كما سيأتي في الإعلال .

وشَذَّ أَوْجُه ، وأَكُفّ ، وأَعْيُن ، وأَثْوُب ، وأَسْيُف ، في قوله[٢] :

٤١ـ لِكُـلِّ دَهْـرٍ قـد لَبِسْـتُ أَثْـوُبـا حتَّى اكْتَسَى الرَّأسُ قِنَاعاً أَشْهَبَا

وقولهم[٣] :

٤٢ـ كـأَنَّهُـم أَسْيُـفٌ بِيـضٌ يَمَـانِيَّـةٌ عَضْـبٌ مَضَـارِبُها بـاقٍ بِهَـا الأَثَـرُ

---

(١) أصل أظبٍ وأدلٍ ، أظبُيٌ وأدلُوٌ ، قُلبت ضمة الباء واللام كسرة فصارتا : أظبِيٌ أدلِوٌ ، ثم قُلبت الواو في (أدلِوٌ) ياءً لتطرفها إثر كسر فصارت : أدْلِي ، ثم أعلت الكلمتان إعلال قاضٍ فحُذفت الياء منهما فصارتا : أظبٍ وأدلٍ ، وقال السيوطي في « الهمع » : وقال يونس : يطرد في (فَعَل) نحو : قَدَم وأَقْدم ، وقال الفراء : يطرد فيه وفيما بعده كذلك ، نحو : عَجُر وأَعْجُر ، وعُنُق وأَعْنُق ، ولا يطرد في المذكر وفاقاً ، وشذ جَبَل وأَجْبُل . « الأشموني » (٤/ ١٢٢) ، « الهمع » (٢/ ١٧٤) ، و« شرح الشافية » (٢/ ٩٠) بتصرف .

(٢) البيت : لمعروف بن عبد الرحمن ، أو حميد بن ثور [« ديوانه » (١٦)] انظر « التصريح » و« العيني » و« اللسان » ، [الشاهد في (أثوب) جمع ثَوْب ، والقياس : ثياب على وزن : فِعال من جموع الكثرة ، والأشهب من الألوان : البياض الغالب على السواد ، « مختار الصحاح »] . (*)

(٣) الشاهد : أَسْيُف ، جمع سَيْف ، وهو شاذ ، والقياس : سيُوف وأَسْياف ، وبيض : جمع أبْيَض . ويمانية : نسبة إلى اليمن ، والعضْب : القاطع ، والمَضَارِب : جمع مَضْرَب وهو مكان الضرب . والأثر : هو أثر الجرح بعد البرء ، والبيت من شواهد « الأشموني » (٤/ ١٢٣) ، و« التصريح » (٢/ ٣٠١) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢٥٥) ، وفي « اللسان » مادة (سيف) (٩/ ١٦٦) وكلها دون نسبة .

٢ـ وفي اسم رباعي مؤنث بلا علامة ، قبل آخره مدّ ؛ كذراع وأذرع ، ويمين وأيمن ، وشذ أفْعُلٌ في مكانٍ ، وغُرابٍ وشهابٍ ، من المذكر[(١)] .

الثاني : أفْعال ، بفتح فسكون ، ويكون جمعاً لكل ما لم يَطَّرد فيه أفْعُلٌ السابق[(٢)] .

كثوب وأثواب ، وسيف وأسياف ، وحِمْل ـ بكسر فسكون ـ وأحمال ، وصُلْب ـ بضم فسكون ـ وأصلاب ، وباب وأبواب ، وسبَب ـ بفتحتين ـ وأسباب ، وكَتِف ـ بفتح فكسر ـ وأكتاف ، وعَضُد ـ بفتح فضم ـ وأعضاد ، وجُنُب ـ بضمتين ـ وأجناب ، ورُطَب ـ بضم ففتح ـ وأرطاب ، وإبِل ـ بكسرتين ـ وآبال ، وضِلَع ـ بكسر ففتح ـ وأضلاع .

---

(١) هذا القسم الثاني مما يطرد فيه (أَفْعلُ) ويستفاد من الأمثلة أنه يأتي من اسم على وزن (فِعال) مكسور الفاء وعلى (فَعيل) وعلى (فعُال) كعُقاب ، وشذَّ أمكن وأغرُب وأشهُب ؛ لأن مفردها مذكر ، وأفعل مقيس في المؤنث فقط . « التصريح » (٢/ ٣٠٢) بتصرف .

(٢) ينقاس (أفْعَال) فيما لا ينقاس فيه (أفْعُل) فيطرد فيما يلي من الثلاثي :

١ـ في كل اسم ثلاثي معتل العين بالواو أو بالياء أو بالألف ، نحو : ثوْب وسَيْف وبَاب .

٢ـ وكل اسم ثلاثي مفتوح الأول مع فتح ثانيه ، أو مع كسره ، أو مع ضمه ، نحو : سَبَب وكَتِف وعَضُد .

٣ـ وكل اسم ثلاثي مكسور الأول مع فتح ثانيه ، أو مع كسره ، أو مع تسكينه ، نحو : عِنَب وإبل وحِمْل .

٤ـ وكل اسم ثلاثي على وزن (فُعُل) أو (فُعْل) ، نحو : عُنُق أعْناق ، وقُفْل أقْفال .

٥ـ وكل اسم ثلاثي واوي الفاء ، نحو : وقْت أوقات .

٦ـ وكل اسم ثلاثي مضعّف على وزن (فُعْل) ، نحو : مُدّ أمداد .

٧ـ وكل اسم ثلاثي معتل اللام على وزن (فُعْل) ، نحو : مُدْي أمداء ، لنوع من المكاييل .

وللتوسع انظر « التصريح » (٢/ ٣٠٢) ، و« النحو الوافي » (٤/ ٦٣٧) ، و« شرح الشافية » (٢/ ٩٥) بتصرف وما بعدها ، وربما جاء وزن (أفْعال) من صيغ أخرى من غير الثلاثي ، ذكر منها : فَعيل بمعنى فاعل ، نحو : شهيد وأشهاد ، وفاعل ، نحو : جاهل وأجهال ، وفَعَال ، نحو : جَبَان وأجبان ، وفَعُول ، نحو : عَدُوّ وأعداء ، وفَعَلة ، نحو : هَضَبة وأهْضاب ، وفِعْلة ، نحو : نِضْوة وأنضاء ، للهزيلة من النوق ، وفُعْلة ، نحو : بُرْكة وأبراك ، لطائر الماء ، وفَعِلة ، نحو : نَمِرة وأنمار ، لنوع من البسط ، وهناك أنواع أخرى وكلها شاذة لا يقاس عليها . « شرح الأشموني » (٤/ ١٢٥ ـ ١٢٦) .

وشَذَّ أفراخ في قول الحطيئة[١] :

٤٣ـ ماذا تقول لأفراخ بذي مرَخٍ زُغْبِ الحواصلِ لا ماءٌ ولا شجَرُ

كما شذَّ أحمال جمع حَمْل ـ بفتح فسكون ـ في قوله تعالى : ﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾[٢] .

الثالث : أفْعِلَة ، بفتح فسكون فكسر ، ويطَّرد في كل اسم مذكَّر ، رُباعي قبل آخره مدّ ؛ كطعام وأطعمة ، ورغيف وأرغفة ، وعمود وأعمدة[٣] ، ويُلْتَزَم في فَعَال ، بفتح أوله أو كسره ، مضعَّف اللام[٤] أو معتلها ؛ كبَتَات وأبِتَّه ، وزِمام وأزِمَّة[٥] ، وقَباء

---

(١) الحطيئة : جرول بن أوس من بني قطيعة بن عبس ولُقِّب بالحطيئة لقصره ، وكان راوية زهير ، مخضرماً جاهلياً إسلامياً من فحول الشعراء ، متصرفاً في جميع فنون الشعر ، اشتهر بالهجاء حتى هجا أباه وأمه ونفسه وأقاربه ، حتى حبسه سيدنا عمر ، فقال مخاطباً سيدنا عمر : ماذا تقول . . . « ديوانه » (ص ١٩١) ومات سنة (٥٩هـ) .
والشاهد : جمع (فَرْخ) على (أفْراخ) والقياس (أفْرُخ) .
والفرخ : ولد الطائر ، وأراد هنا أولاده الصغار (ذو مَرَخ) اسم وادٍ في اليمامة ، و(زغب الحواصل) الزغب : ريش ناعم أصفر ينبت على الطير الصغير ثم يُبدَل ريشاً ، والحواصل : جمع حوصلة وهي ما تحت عنق الطائر ، وفيها يجتمع غذاؤه . « الشعر والشعراء » (ص ٦٤) ، « مختارات الأغاني » (٢/ ١٦٨) ، والبيت من شواهد « الأشموني » (٤/ ١٢٤) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢٥٦) ، و« التصريح » (٢/ ٣٠٢) .

(٢) الآية (٤) من سورة الطلاق ، والشاهد : جمع (حمْل) على (أحمْال) وهو شاذ ، والقياس : (أحْمُل) ويقال عنه : شاذ قياساً فصحّ استعمالاً لوروده في القرآن .

(٣) يستفاد من التمثيل أنه يأتي من الرباعي المفرد المذكر الذي على وزن (فَعَال) كطَعَام ، و(فَعيل) كرَغِيف ، و(فَعُول) كعَمود ، ومن (فُعال) نحو : غُراب وأغرِبَة ، ويأتي من (فَعال) مضعفاً ، بفتح أوله أو كسره ، نحو : بَتَات وأبته ، وزمام وأزمَّة ، فتحصل أنه يأتي من ستة أوزان . « التصريح » (٢/ ٣٠٣) .

(٤) المراد أن اللام تماثل العين . اهـ « تصريح » . (*)

(٥) البتات : قال في « التصريح » (٢/ ٣٠٣) : قال الجوهري : هو الزاد والجهاز ، وقال أبو عبيد : متاع البيت . . . والزمام : قال الجوهري : الخيط يشد في أنف الناقة ثم يشد في المقود ، وزمام النعل : ما يشد فيه الشمع ، والأصل : أبْتِتَة وأزْمِمَة ، التقى مثلان فنقلت حركة الأول من المثلين إلى الحرف الساكن قبلها فصارتا : أبتَّة وأزمَّة ، فأدغم أحد المثلين في الآخر . بتصرف .

وأَقْبِيَة ، وكِساء وأكْسِيَة ، ولا يجمعان على غيره إلا شذوذاً .

الرابع : فِعْلة ، بكسر فسكون ، ولم يطَّرد في شيء ، بل سُمع في ألفاظ[١] ؛ منها : شِيْخَة جمع شَيْخ ، وثِيْرة جمع ثَوْر ، وفِتْيَة جمع فَتَىً ، وصِبْيَة جمع صَبيٍّ وصَبيّة ، وغِلْمَة جمع غُلام ، وثِنية جمع ثُنْي بضم الأول أو كسره ، وهو الثاني في السيادة ، ولعدم اطراده قيل : إنه اسم جمع لا جمع[٢] .

* * *

(١) قال في « التصريح » (٢/ ٣٠٤) : وهو محفوظ في ستة أوزان :

١ـ فَعَل نحو : وَلَد ولْدَه ، وفَتى فِتْيَة .

٢ـ فَعْل نحو : شَيْخ شِيْخة ، وثَوْر ثِيْره .

٣ـ فِعْل نحو : ثِنْي ثِنْية ، للأمر يعاد مرتين .

٤ـ فَعَال نحو : غزال غِزلة .

٥ـ فُعَال نحو : غلام غِلْمة .

٦ـ فَعيل نحو : صَبيّ صِبْية ، وجليل جِلّة .

(٢) قال في المصدر السابق (٢/ ٣٠٤) : ولعدم اطراده ، قال أبو بكر ابن السراج : هو اسم جمع لا جمع .

واسم الجمع : ما لا واحد له من لفظه ، وليس على وزن خاص بالجموع ، نحو : قَوْم ورَهْط ، أو لَهُ واحد لكنه مخالف لأوزان الجمع ، نحو : رَكْب وصَحْب جمع راكب وصاحب ، للتوسع انظر « التصريح » (٢/ ٣٠٤) ، و« شرح الشافية » بعدها ، و« شرح الكافية » (٢/ ١٧٧) وما بعدها .

ملاحظة : عن جموع القلة المتقدمة قال ابن مالك :

أفْعِلَــةٌ ، أفعُــلُ ، ثــم فِعْلَــةْ ثُمَّــتَ أفْعَــالٌ جمــوع قلــة

زاد في « التسهيل » (ص ٢٧٢) وزناً خامساً (فُعْلَة) اسماً نحو : جُمْعَة .

مشجر جموع القلة

مشجر جموع القلة

الأول
أفْعُل
يطرد في:
١- كل اسم ثلاثي صحيح الفاء والعين ولم يضاعف على وزن (فَعْل) نحو: كلْب وأكْلُب
٢- وفي كل اسم رباعي مؤنث بلا علامة، قبل آخره مدّ، نحو: ذراع وأذرع.

الثاني
أفْعال
ويكون جمعاً لكل ما لم يطرد فيه (أفعل) السابق، نحو: ثوب وأثواب.

الثالث
أفْعِلَة
يطرد في كل اسم مذكر، رباعي، قبل آخره مدّ، نحو: طعام وأطعمة.

الرابع
فُعْل
ولم يطرد في شيء بل سمع في ألفاظ: شِيخَة جمع شَيخ وثيرة جمع ثور وفِتية جمع فتىً.

جموع الكثرة

الأول : فُعْل ، بضم فسكون ، وينقاس في أَفْعَلَ ومُؤنثه فَعْلاء ، صِفتين ؛ كحُمْر بضم فسكون ، في جمع أحمر وحمراء[١] .

ويكثر في الشعر ضمّ عينه إن صحت هي ولامه ولم يضعَّف ، نحو :

٤٤ـ . . . . وَأَنْكَرَتْني ذَوَاتُ الأَعْيُنِ النُّجُلِ[٢] [٣]

بضم الجيم جمع نَجلاء ؛ أي : واسعة ، بخلاف نحو : بيضٍ وَعُمْي وغُرّ فلا يُضَم ؛ لاعتلال العين في الأول ، واللام في الثاني ، والتضعيف في الثالث[٤] .

---

(١) الجمع على (فُعْل) على قسمين : قياسي وسماعي ، وما ذكره المؤلف من القسم الأول ، ومن السماعي : بَدَنة وبُدْن ، وأَسَد وأسْد ، وسَقْف وسُقْف ، ومنها : بازل وبُزْل ، وعائذ وعُوْذ . انظر « شرح الأشموني » (٤/ ١٢٨) ، و« الهمع » (٢/ ١٧٥) .

(٢) البيت لأبي سعيد المخزومي ، من قصيدة تقارب عشرين بيتاً مطلعها :

مَـن لـي بـردُّ الصِّبـا واللهـو والغـزلِ   هيهاتَ ما فاتَ من أيامِكَ الأُوَلِ

والجديدان : الليل والنهار ، والنجل : جمع نجلاء ، وهي العين الواسعة ، والشاهد في : (النُّجُل) وقد ضم الجيم للضرورة الشعرية والقياس تسكينها ، وهو من شواهد « الأشموني » (٤/ ١٢٨) ، و« الهمع » (٢/ ١٧٥) ، وانظر القصيدة بطولها في « الأمالي » لأبي علي القالي (١/ ١٥٥ـ ١٥٦) .

(٣) هذا عجز بيت ، وصدره : (طوى الجديدان ما قد كنت أنشره) . (*)

(٤) بيض جمع (أبْيَض) وأصلها (بُيْض) أُبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من الإعلال ، وامتنع ضم الياء لاستثقال الضمة عليها ، ومثلها سود . « روح المعاني » (٢٧/ ٥٧) .

وعُمْي : جمع (أعمى) وامتنع ضم عين الكلمة ؛ لئلا تقلب الياء واواً لسكونها متطرفة إثر ضم ، فتصير (عُمُو) ثم تقلب الواو ياءً ، كما القاعدة في كل اسم آخره واو قبلها ضمة ، فيؤول إلى وزن (فُعُل) المهمل .

وغُرٌّ : جمع (أغر) ، والغرة : البياض في جبهة الفرس ، وإنما امتنع الضم في (غُرّ) التي على (فُعْل) لأنه لو ضمت عينه لزم فك الإدغام ، وهو ثقيل مع ثقل الجمع . « همع الهوامع » (٢/ ١٧٥) ، « الأشموني » (٤/ ١٢٨) بتصرف .

وكما يكون جمعاً لأفعَل الذي مؤنثه فَعْلاء ، يكون جمعاً أيضاً لأفعَل الذي لا مؤنث له أصلاً ؛ كأكْمر لعظيم الكَمَرَة ، وآدَر بالمد لعظيم الخُصية ، وكذا لفَعلاء ، الذي لا أفعل له كَرَتْقاء[(١)] .

الثاني : فُعُل ، بضمتين ، ويطرد :

في وصف على فَعُول بمعنى فاعل ؛ كغفور وغُفُر ، وصَبُور ، وصُبُر .

وفي كل اسم رُباعي قبل آخره مدّ ، صحيح الآخر ، مذكراً كان أو مؤنثاً ؛ كقَذَال بالفتح ، وهو جِمَاع[(٢)] مؤخر الرأس ، وقُذُل ، وحمار وحُمُر ، وكُرَاع بالضم وكُرُع ، وقضيب وقُضُب ، وعَمود وعُمُد[(٣)] ، ويشترط في مفرده أيضاً ألاَّ يكون مضعَّفاً مَدّته ألف[(٤)] .

---

(١) قال في « اللسان » : الكَمَرَةُ : رأس الذكر ، والجمع كَمَرْ . مادة (كَمَر) ، وكذلك كُمْر على وزن (فُعل) « الأشموني » (١٢٧/٤) ، والرَّتْق : ضد الفَتْق ، والرَّتَق بالتحريك : مصدر قولك : رَتِقَت المرأة رَتْقاً ، وهي رتقاء وذلك إذا التصق ختانها فلم تُنسل ، فلا يُستطاع جماعها ، وهو وصف مختص بالنساء ، كما أن أكمَر وآدَر مختصان بالرجال . « اللسان » مادة (رتق) (١١٤/١٠) بتصرف .

(٢) جماع مؤخر الرأس : أي : حيث يجتمع ، يريد وسط مؤخر الرأس . السقا . (*)

(٣) يطرد (فُعُل) في وزن (فَعَال) و(فِعَال) اسمين غير مضعفين ، نحو : قَذال وقُذُل ، وأتَان وأتُن ، وحِمَار وحُمُر ، ودِرَاع ودُرُع ، بخلاف الوصفين : كجَبَان وجُبُن ، وضَنَاك وضُنُك ، للناقة العظيمة المؤخرة .

وشذَّ : جمل ثِقال ؛ أي : بطيء وثُقُل ، وناقة كِناز وكُنُز وصفاً ، وشذّ من المضعّف : حَنان حُنُن وعِنان عُنُن ، وكذلك لا تنقاس في (فُعَال) على الصحيح ، وبه جزم ابن مالك في « التسهيل » .

قال الأشموني : هو نادر في (فُعَال) وهو الصحيح ، فلا يقال في : غُراب غُرُب ، ولا في : عُقَاب عُقُب، وفي « شرح الكافية » جزم بقياسيته ومَثَّل له : بكُراع كُرُع ، وقُراد قُرُد ، وقد ورد سماعاً في : فَعْل ، نحو : سَقْف سُقُف ، وفَعِل ، نحو : نَمِر نُمُر ، وفَعَل ، نحو : نَصَف نُصُف ، وفاعل ، نحو : شارف شُرُف ، وفَعِلة ، نحو : فَرِحة فُرُح ، وفَعَلة ، نحو : خَشَبة خُشُب ، وفِعْل ، نحو : سِتْر سُتُر . للتوسع انظر « الهمع » (١٧٥/٢ـ١٧٦) ، و« التصريح » (٣٠٥/٢) ، و« الأشموني » (١٢٩/٤) ، « التسهيل » (ص ٢٧١) .

(٤) فإن كان مثل (بَتَات وزمام) كان قياس جمعه على (أفعِلة) أبِتَّة وأزِمَّة ، كما تقدم في جموع القلة (ص ٢٦٥) .

ثم إن كانت عين هذا الجمع واواً ؛ وجب تسكينها ؛ كَسُوْر وسُوْك جمعي سِوار وسِواك ، وإلا . . جاز ضمُّها وتسكينُها ، نحو : قُذُل بضمتين ، وقُذْل بالسكون ، وسُيُل بضمتين ، وسِيْل ـ بكسر فسكون ـ جمع سَيال : اسم شجر له شوك ، لكن إن سكنت الياء وجب كسر ما قبلها ، نظير بِيْض في جمع أبيض[(١)] .

الثالث : **فُعَل** بضم ففتح ، ويطرد في اسم على **فُعْلة** بضم فسكون[(٢)] ، وفي **فُعْلى** ـ بضم فسكون ـ أنثى أفعل ؛ كغُرْفة ومُدْية وحُجّة ، وكصُغْرى ، وكُبْرَى ، فتقول فيها : غُرَف ، ومُدىً ، وحُجَج ، وصُغَر ، وكُبَر .

وشذَّ في بُهْمَة ـ بضم فسكون ـ وصف للرجل الشجاع : بُهَم[(٣)] ، كما شذَّ جمع رُؤْيا بضم الأوَّل ، ونَوْبة وقَرية بفتح أوَّلهما ، ولحية بكسره ، وتُخَمَة بضم ففتح ، على **فُعَل** ، للمصدرية في الأوَّل ، وانتفاء ضم الفاء في الثلاثة بعده ، وفتح عين الأخير[(٤)] .

---

(١) أوجبوا تسكين الواو في (سُوْر وسُوْك) لئلا تُثقل الواو بضمها . « حاشية الخضري » (١٤٩/٢) .
و(سِيل) أصلها (سُيْل) أُبدلت ضمة السين كسرة ؛ لتسلم الياء من الإعلال ، ولم تُضمَّ الياء لثقل الضمة عليها . انظر تعليق رقم (٣) (ص ٣٩٣) .

(٢) يستوي في مفرده ما كان صحيح اللام في : غُرْفَة وغُرَف ، أو معتلها كما في : عُرْوَة وعُرى ، ونُهْيَة ونُهى ، أو مضعّفها كما في : مُدّة ومُدَد ، وعُدَّة وعُدَد . « الهمع » (١٧٦/٢) ، « التصريح » (٣٠٥/٢) .

(٣) يُقال : (بُهْمَة) للرجل الشجاع ، وهو الذي لا يُدرى من أين يؤتى لشدة بأسه ، وقيل : هم جماعة الفرسان ، ويقال للجيش : بُهْمَة . « اللسان » مادة (بهم) (٥٨/١٢) .

(٤) اختلف فيما يطرد فيه وزن (فُعَل) فخصه الأكثرون بالوزنين (فُعْلة وفُعْلى) وجعله بعضهم مطرداً في غيرهما ، وقد نقل عن الفراء أنه جعله مقيساً في ما كان على (فُعْلى) مصدراً ، نحو : الرؤيا والرؤى ، والرُّجعى والرُّجع .
وما كان على (فَعْلة) مما ثانيه واو ساكنة ، نحو : نَوْبة ونُوَب ، وجعله المبرد مقيساً في (فُعْل) نحو : جُمْل وجُمَل ، وغيره يقصره على السماع .
وزاد في « التسهيل » : (فُعُلَة) اسماً ، نحو : جُمُعة وجُمَع ، وعد غيرهم ذلك شاذاً ومقصوراً على السماع ، ومما سمع فيه (فُعَل) حِلْية وحُلَى ، وبُرَّى وبُرَى ، ولِحْية ولُحَى ، وتُخْمة وتُخَم ، وعَدُو وعُدَى، وبَدْرة وبُدَر ، والبدرة عشرة آلاف درهم . « الهمع » (١٧٦/٢) ، و« التصريح » (٣٠٦/٢) ، « الأشموني » (١٣٠/٤) .

الرابع : **فِعَل** بكسر ففتح ، ويطّرد في اسم على **فِعْلة** بكسر فسكون ؛ كحِجَّة وحِجَج ، وكِسْرَة وكِسَر ، وفِرْية ، وهي الكذب ، وفِرىً [(١)] .

وسُمِع في حِلْيَة ولِحْيَة بكسر أوَّلهما : حُلىً وَلُحىً ، بضمة ، كما سمع في **فُعْلة** بضم فسكون **فِعَل** بكسر ففتح ؛ كصُورة وصِوَر [(٢)] .

الخامس : **فُعَلَة** : بضم ففتح ، ويطرد في وصفِ عاقلٍ على وزن **فاعل** معتل اللام ؛ كقاضٍ وقضاة ، ورَامٍ ورُماة ، وغازٍ وغُزَاة [(٣)] .

السادس : **فَعَلَة** بفتحات ، ويطرد في وصف مذكر عاقل صحيح اللام ؛ ككاتب وكَتَبة ، وساحر وسَحَرة ، وبائع وباعة ، وصائغ وصاغَة ، وبارٌ وبَرَرَة [(٤)] .

وبعضهم يجعل هذه الصيغة أصل سابقتها ، وإنما ضُمّت فاء الأولى ؛ للفرق بين صحيح اللام ومعتلها [(٥)] .

السابع : **فَعْلَى** ، بفتح فسكون ففتح ، ويطّرد في وصف دالٍّ على هلاك ، أو توجُّع ،

---

(١) الجمهور على أنه مطرد في وزن (فِعْلة) اسماً تاماً ، مما لام مفرده صحيحة أو معتلة أو مضعفة ، وجعله الفراء مقيساً في (فِعْلى) مصدراً ، نحو : (ذِكْرى وذِكَر) ، وفي (فَعْلة) يائيّ العين ، نحو : ضَيْعة وضِيَع .

(٢) جعل بعضهم (فُعَل) في (فِعْلة) قياساً لكنه قليل ، وقد وَرَدَ (فِعَل) سماعاً في نحو : مَعِدَة وقَشْع وهضَبة وقامة وهِدَم : للثوب الخلق ، وصورَة وذِرْبة : للمرأة سليطة اللسان ، وعَدُوّ وحدأة فتقول فيها جميعاً : مِعَد وقِشَع وهِضَب وقِوَم وهِدَم وصِور وذِرَب وعِدَى وحِدَأ . « الأشموني » (٤/ ١٣١) ، « التصريح » (٢/ ٣٠٦) .

(٣) أصل قاض ورام وغاز ، قاضيٌ وراميٌ وغازيٌ ، لحقها التنوين فالتقى ساكنان ، فحُذفت الياء ، وأصل قضاة ورماة وغزاة ، قُضَيَة ورُمَيَة ، وغُزَوَة ، تحرك كل من الياء والواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً ، ومثلها : دُعاة وسُعاة ، ويلاحظ من الأمثلة أن لام المفرد معتلة إما بالياء وإما بالواو .

(٤) بائع وصائغ أصلهما : بايع وصاوغ ، وقعت الياء والواو بعد ألف زائدة في وزن (فاعل) فقلبت همزة ، وأصل : باعة وصاغة : بَيَعة وصَوَغة على وزن (فَعَلة) تحركت الواو والياء وفتح ما قبلهما فقلبتا ألفاً .

(٥) قال في « الهمع » : والأصح أن الضم في هذا الوزن (فُعَلة) أصل ، وقيل : لا ، بل أصله (فَعَلة) حُول للفرق ، وشذَّ ناعِق ونَعَقَة ، وخبيث وخَبَثة ، وسيِّد وسادة ، وأجوق وجَوَقة لمائل الشِّدق ، ودنغ ودَنَغة للرذيل . « الهمع » (٢/ ١٧٨) .

أو تشتُّت ، بزنة فَعِيل ، نحو : قتيل وقَتْلَى ، وجريح وجَرْحَى ، وأسير وأسْرى ، ومريض ومَرْضَى ، أو زنة فَعِل بفتح فكسر ؛ كزَمِن وزَمْنَى ، أو زنة فاعل ؛ كهالك وهلْكَى ، أو زنة فَيْعِل بفتح فسكون فكسر ؛ كَمَيِّتْ ومَوْتَى ، أو زنة أفعَل ؛ كأحمَقَ وحَمْقَى ، أو زنة فَعْلان ؛ كعطشان وعَطْشى[(١)] .

الثامن : فِعَلَة ، بكسر ففتح ، وهو كثير في فُعْل بضم فسكون اسماً صحيح اللام ؛ كقُرْط وقِرَطة ، ودُرْج ودِرَجة ، وكُوز وكِوَزة ، ودُبّ دِبَبَة .

وقلَّ في اسم صحيح اللام على فَعْل بفتح فسكون ؛ كغَرْد ـ بالغين المعجمة ـ لنوع من الكمأة وغِرَدَة ، أو بكسر فسكون ؛ كقِرْد وقِرَدة[(٢)] .

التاسع : فُعَّل ، بضم الأول وتشديد الثاني مفتوحاً ، ويطرد في وصف على وزن فاعل وفاعلة ، صحيح اللام ؛ كراكع وراكعة ، وصائم وصائمة ، تقول في الجمع : رُكَّع وصُوَّم ، وندر في معتلها ؛ كغازٍ وغُزًّى ، كما ندر في فَعيلة وفُعَلاء بضم ففتح ؛ كخريدة وخُرَّد ، ونُفَسَاء ونُفَّس[(٣)] .

العاشر : فُعَّال ، بضم الأول ، وفتح الثاني مشدَّداً ، ويطَّرد كسابقه في وصف على فاعل ، فيقال : صائم وصُوَّام ، وقارىء وقُرَّاء ، وعاذل وعُذَّال .

وندر في وصف على فاعلة ، كصُدَّاد ، في قول القُطامي[(٤)] :

---

(١) ينقاس (فَعْلى) في ستة أنواع من المفردات ذكرها المؤلف رحمه الله تعالى .
وأصل ميّت : مَيْوِت على وزن (فَيْعِل) اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقُلبت الواو ياء ثم أُدغمت ، وندر كيّس وكَيْسى ، وذَرب ذَرْبى ، وجَلِد وجَلْدى . « التصريح » (٢/ ٣٠٧) ، « الهمع » (٢/ ١٧٨) .

(٢) ينقاس (فِعَلة) في (فُعْل) صحيح اللام أو مضعفها ، نحو : (دُبّ) ، أو معتل العين ، نحو (كوز) . وأما غِرَدَة : فعند الفراء وجماعة مفرده : غِرْد بكسر العين ، فتكون مثل (قِرْد) وكلاهما سماعيّ ، ومثل قرد : حِسْل وحِسَلَة للضب ، وقل أيضاً في : ذكَر ذِكَرة ، وهادِر هِدَرة ، وعِلج عِلَجة ، ووقْفَة وِقَفة ، وخُطْوة خِطَوة . المصدران السابقان ، و« الأشموني » (٤/ ١٣٣) .

(٣) مثل (غُزّى) في الندرة سُرّى وعُفًّى في جمع : سار وعافٍ .
والخريدة : المرأة الحيية ، وقيل : العذراء ، وقالوا : خرائد على القياس . « التصريح » (٢/ ٣٠٧) ، « النحو الوافي » (٤/ ٦٤٧ .) .

(٤) القُطامي : عمرو أو عمير بن شييم أحد بني تيم من تغلب ، كان مسيحياً فأسلم ، وأدرك خلافة =

٤٥ـ أبْصارُهُنَّ إلى الشُبَّانِ مائلةٌ وقد أراهُنَّ عني غيرَ صُدَّادِ[١]

كما ندر في المعتل ؛ كغازٍ وغُزَّاء ، وسارٍ وسُرَّاء .

الحادي عشر : فِعَال ، بكسر ففتح مخففاً .

ويَطَّرد في ثمانية أنواع :

الأول والثاني : فَعْل وفَعْلة بفتح فسكون ، اسمين أو وصفين ليست عينهما ولا فاؤهما ياء ؛ مثل : كلْب وكلْبة وكِلاب ، وصعْب وصَعْبة وصِعاب ، وتُبدل واو المفرد ياء في الجمع ؛ كثَوْب وثِياب ، وندر فيما عينه أو فاؤه الياء منهما ؛ كضيْف وضِياف ، ويَعْر ويِعَار ، وهو الجَدْي يُرْبط في زُبْية الأسد[٢] .

الثالث والرابع : فَعَل وفَعَلة ـ بفتحتين ـ اسمين صحيحي اللام ، ليست عينهما ولامهما من جنس ، نحو : جَمَل وجِمال ، ورَقَبة ورِقاب[٣] .

الخامس : فِعْل ، بكسر فسكون اسماً ؛ كقِدْح وقِداح ، وذِئْب وذِئاب ، ونِهْي ، وهو الغدير ، ونِهاء .

= عمر بن عبد العزيز والتقى به ، توفي سنة (١٠١هـ) . « الأغاني » (٢٤/ ١٧) ، « طبقات ابن سلاّم » (٢/ ٥٣٤) ، « مختصر ابن عساكر » لابن منظور (١٩/ ٢٢٥) ، « معجم الشعراء » (ص ٢١٤) ، « الشعر والشعراء » (٣/ ٢٦١) .

(١) الشاهد في قوله : (صُدادِ) ، فإنه جمع صادّة على وزن (فاعِلَة) وهذا هو المشهور ، وقيل : جمع (صاد) المذكر ، والمراد به : الأبصار لا النساء ، وبذلك ردّ ابن الأعرابي على الأصمعي في مجلس الرشيد . « التصريح » (٢/٣٠٨) ، « العين » (٤/ ١٣٤) ، « أوضح المسالك » (٣/ ٢٦١) .

(٢) الجدي : ولد الماعز : الزُّبْيَةُ : الرابية التي لا يعلوها الماء ، وفي المثل : قد بلغ السيل الزُّبى ، والزبية : حفرة تحفر للذئب أو للسبع ليقع فيها فيصاد ، أو حفرة يختبىء بها الرجل للصيد ، وكانوا يربطون جدياً عند تلك الحفرة ليقبل عليه السبع أو الذئب فيصطادونه ، وفي المثل : هو أَذَلُّ من يعار ، وذلك لأنه لا حيلة له في الهرب وقد شُدّ وأُحكم رباطه .
« اللسان » مادة (يعر) (٥/ ٣٠١) ، و(زبى) (١٤/ ٣٥٣) بتصرف .

(٣) خرج نحو : بطَل وبطَلة ؛ لأنه وصف ، ونحو : فتى وعصا ؛ لاعتلال لامهما ، ونحو : طَلل ؛ لأنه مضعّف اللام . « النحو الوافي » (٤/ ٦٤٨) .

السادس : **فُعْل** ، بضم فسكون ، اسماً غيرَ واويِّ العين ، ولا يائيِّ اللام ؛ كرُمْح ورِماح ، وجُبٍّ وجِبَاب .

السابع والثامن : **فَعيل وفَعيلة** ، وصفي باب كَرُم ، صحيحي اللام ؛ كظَرِيف وظريفة وظِراف ، وتلزم هذه الصيغة فيما عينه واو من هذا النوع ، فلا يُجمع على غيرها ؛ كطويل وطويلة وطِوال(١) .

وشاعت أيضاً في كل وصف على **فَعْلان** بفتح فسكون للمذكر ، **وفَعْلَى** للمؤنث ، **وفُعْلان** بضم فسكون له ، **وفُعْلانة** لها ؛ كغَضْبان وغَضْبَى وغِضَاب ، وعَطْشَان وعَطْشَى وعِطاش ، وكخُمْصَان وخُمْصانة وخِماص(٢) .

الثاني عشر : **فُعُول** ، بضمتين ، ويَطَّرد في اسم على **فَعِل** ، بفتح فكسر ؛ ككَبِد وكُبُوْد ، ووَعِل ووُعُول ، ونَمِر ونُمُور .

وفي **فَعْل** اسماً ثلاثياً ساكن العين ، مثلث الفاء ، نحو : كَعْب وكعُوب ، وجُنْد وجنُود ، وضِرْس وضُرُوس .

ويشترط ألاَّ تكون عين المفتوح أو المضموم واواً ؛ كحَوْض وحُوْت ، ولا لام المضموم ياء ؛ كمُدْي(٣) ، وشَذَّ في نُؤْي : وهي الحفرةُ تجعل حول الخِباء ؛ لوقايته من

---

(١) عن « التصريح » قال في « المحكم » : قال ابن جني : لم يأت (فَعيل) صفةً عينه واو ، وفاؤه ولامه صحيحان إلا في ثلاث كلمات : طويل وقويم وصَويب ، من قولهم : سهم صويب ؛ أي : صائب . « التصريح » (٢/ ٣٠٩) .

(٢) بقي وزن (فَعْلانة) مؤنث (فَعْلان) نحو : ندْمان نَدْمانة ، وتجمع على ندام ، ويقال : خَمِصَ بطنه يخمَص ، ورجل خَمْصان وخَميص الحشا ؛ أي : ضامر البطن : المصدر السابق ، « اللسان » مادة (خمص) (٧/ ٣٠) ، وما ورد من غير الأوزان الثلاثة عشر المتقدمة فشاذ ، وقد سمع في خمسة عشر لفظاً تقريباً ؛ منها : راع ورعاء ، ومؤنثها راعية كقائمة ، وأعْجَفُ وعجاف ، وجواد وجياد ، وخيِّر وخِيار ، وبطحاء وبطاح ، وقلوص وقِلاص . « التصريح » (٢/ ٣٠٩) .

(٣) قال في « شرح التصريح » : كذا يطرد في (فعْل) مطلق الفاء إلا في ثلاثة من مضموم الفاء **أحدها** : معتل العين كحوت ، فإن جمعه : حيتان ، **والثاني** : معتل اللام كمُدَى ، فإن جمعه أَمْداء ، قال سيبويه : لا يكسر على غير ذلك .

والمدى من المكاييل المعروفة ، وعن الجوهري : هو القفيز الشامي ، وهو غير المُدُّ ، **والثالث** : المضعف كمدّ ، فإنه يُجمع على أمداد ، وشذ في (حُصّ) للدرس ، مادة (حصوص) =

السيل نِثِي[١] ، ولا مضعَّفاً ؛ كخُفٍّ ، ويُحفظ في فَعَل بفتحتين ؛ كأَسَد وأُسود ، وذَكَر وذُكور ، وشَجَن ـ وهو الحزن ـ وشُجون[٢] .

الثالث عشر : فِعْلان ، بكسر فسكون ، ويطَّرد في اسم على فُعَالٍ بالضم ؛ كغُراب ، وغِرْبان ، وغُلَام وغِلمان ، أو فُعَل بضم ففتح ؛ كصُرَد وصِرْدان ، وبه يُسْتَغْنَى عن أفعال في جمع هذا المفرد[٣] ، أو فُعْل بضم الفاء أو فتحها ، واويِّ العين الساكنة ؛ كحُوت ، وحِيتان ، وكُوز وكِيزان ، وتاج وَتِيجان ، ونار وَنِيران[٤] ، وقلَّ في نحو : غَزَال غِزْلان ، وفي خَروف خِرفان ، وفي نِسْوة نِسْوان[٥] .

= (٢/ ٣١٠) بتصرف ، وأما (حوض) مجتمع الماء ؛ فجمعه على حِياض وأحْواض . « اللسان » مادة (حوض) (٧/ ١٤١) .

(١) أصل (نِثِي) (نُؤُوْي) على وزن (فُعُوْل) اجتمعت الواو والياء وسُبقت إحداهما بالسكون فقُلبت ياء ، ثم أُدغمت بالياء فصارت (نُؤُيّ) ثم أُبدلت ضمة الهمزة كسرة لتناسب الياء فصارت (نُئِيّ) ثم أُبدلت ضمة النون كسرة لتناسب الكسرة بعدها فصارت (نِئِي) بعد أربعة أعمال . المصدر نفسه بتصرف .

(٢) في « اللسان » : (الشَّجَن) الهم والحزن ، ويجمع على أشْجَان وشُجون ، والشجن : هو النفس ، وكذا الحاجة والجمع أشْجان ، مادة (شجن) (١٣/ ٢٣٢) ، وفي « الهمع » : وشذ فيما عدا ذلك ؛ كشاهِد وشُهود ، وصَخْرة وصُخور ، وشُعْبة وشُعُوب ، وقُنَّة : لأعلى الجبل وقُنون ، وعَنَاق : لأنثى ولد الماعز عُنوق ، وظَرْف وظُرُوف . « الهمع » (٢/ ١٧٧) ، ومثله في « الأشموني » (٤/ ١٣٧) .

(٣) لأن ما كان على (فُعَل) قياس جمعه على (أفْعَال) كما تقدم في جموع القلة ، نحو : رُطَب أَرْطاب . انظر (ص ٢٦٤) منه .

(٤) تاج ونار وزنهما (فَعَل) ، والأصل : (تَوَج ونَوَر) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فيهما ، والأصل في جمعها : تِوْجان ونِوْران ، سكنت الواو وسبقت بكسر فقلبت ياء ، فصارتا : تيجان ونيران . انظر « اللسان » مادة (نور) (٥/ ٢٤٢) ، قال الأشموني : تنبيه : مقتضى كلامه هنا ، وفي « شرح الكافية » وعليه مشى الشارح : أن (فِعْلان) لا يطرد في (فَعَل) صحيح العين ؛ كخَرَب وخِرْبان ، وأخ وإخوان ، ومقتضى كلامه في « التسهيل » اطراده فيه ، والخَرَب ذكر الحبارى (٤/ ١٣٨) .

(٥) ذكر في « التصريح » (٢/ ٣١١) : أن (فِعْلان) يقل في نحو ثمانية أوزان هي ما كان على وزن :
١ـ فِعْل نحو : خِشْف وشِيْخ وصِنْو ، وأخواتها التسع .
٢ـ فَعَل نحو : خَرَب ذكر الحبارى ، وسمي بذلك لسكونه في الخِرب وجمعه خِربان . =

الرابع عشر : فُعْلان ، بضم فسكون ، ويَكثر في اسم على فَعْل بفتح فسكون ؛ كظَهْر وَظُهْران ، وبَطْن وبُطْنان ، أو على فَعَل بفتحتين صحيح العين وَلَيست هي ولامه من جنس واحد ؛ كذَكَر وذُكْران ، وحَمَل بالمهملة ، وهو ولد الضَّأن الصَّغير وحُمْلان ، أو على فَعيل ؛ كقضيب وقُضبْان ، وغَدِير وغُدْران ، وقَلَّ في نحو : راكب رُكْبان ، وفي أسْود سُودَان[1] .

الخامس عشر : فُعَلاء ، بضم ففتح ممدوداً ، ويطَّرد في وصف مذكَّر عاقل ، على زنة فعيل بمعنى فاعل ، غير مضعَّف ولا معتل اللام ، ولا واويّ العين ، نحو : كريم وكُرَماء ، وبخيل وبُخلاء ، وظرِيف وظُرَفاء ، وشَذَّ أسيرٌ وأُسَرَاء ، وقَتِيلٌ وقُتَلاء ؛ لأنَّهما بمعنى مفعول .

أو بمعنى مُفْعِل ، بضم فسكون فكسر ؛ كسميع بمعنى : مُسْمِع ، وأليم بمعنى : مُؤْلم ، تقول فيهما : سُمَعاء وأُلَمَاء .

= ٣ـ فَعَال نحو : غَزال .
٤ـ وفِعَال نحو : صِوَارِ للقطيع من بقر الوحش ، وجمعه : صِوْران قُلبت الواو الساكنة ياء لكسر ما قبلها فصارت صيران .
٥ـ فَاعِل نحو : حائط وحيطان .
٦ـ فَعِيل نحو : ظَلِيم لذكر النعام وجمعه ظِلْمان .
٧ـ فَعُول نحو : خَروف خِرفان .
٨ ـ فِعْلة نحو : نِسْوَة نِسْوان .
وقل كذلك في وصف على وزن :
أ ـ فَعْل : ضَيْف ضيفان .
ب ـ فُعَال نحو : شُجاع شِجْعان ، وانظر « الأشموني » (٤/١٣٨) .

(١) وفي « الهمع » (٢/١٧٨ ـ ١٧٩) : وشذّ (فُعْلان) في وصف على فَعِيل أو فَعَل ، نحو : قَعيد وقُعْدان ، وجَذَع وجُذْعان ، وفيما عدا ذلك كراكب ورُكبان ، وأعمى وعُميان ، وحُوَار (لولد الناقة ما لم يفصل) حُوران ، وزُقاق (للسِّكَة) وزُقّان ، وثَني وثُنْيان ، ورَخِل ولد الضأن ورُخْلان .
أما أسْود وسُودان ، ومثلهما أحْمَر وحُمْران : ففي « التصريح » (٢/٣١٢) : زعم الأخفش أن سودان وحُمْران جمع سُود وحُمْر ، هو جمع الجمع لا جمع ، وردّ بأن وزن (فُعْل) صفة لا يجمع على فُعْلان .

أو بمعنى مُفاعِل ؛ كخُلطاء وجُلَساء ، في خَلِيط بمعنى : مُخَالِط ، وجَلِيس بمعنى : مُجالِس .

ب ـ أو على زِنَة فاعِل دالاً على معنىً كالغريزة ؛ كصالح وصُلَحاء ، وجاهل وجُهَلاء ، وشذّ شُجَعاء في شُجاع ، وجُبَناء في جَبَان ، وسُمَحاء في سَمْح ، وخُلَفاء في خليفة ؛ لأنها ليست على فَعِيل ولا فاعل[١] .

السادس عشر : أفْعِلاء ، بفتح فسكون فكسر ، ويطّرد في مُفْرد سابقه الأول ، وهو فعيل ، لكِنْ بشرط أن يكون معتلَّ اللام أو مضعفاً ؛ كغنيّ وأغنياء ، ونبيّ وأنبياء ، وشديد وأشِدَّاء ، وعزيز وأعِزَّاء ، وهو لازم فيهما[٢] ، وشذ في نَصِيب أنْصِباء ، وفي صديق أصْدقاء ، وفي هَيِّن أهْوناء ؛ لأنها ليست معتلَّة اللام ولا مضعَّفة .

السابع عشر : فَواعِل ، ويطَّرد في فاعِلةٍ اسماً أو صِفة ؛ كناصِيَة ونَواص ، وكاذِبة وكواذب .

وفي اسم على فَوْعل ، بفتح فسكون ففتح ، أوْ فَوْعَلة بفتح الأول والثالث وسكون ما بينهما ، أو فَاعَل بفتح العين أو كسرها ؛ كجَوْهَر وجواهر ، وصَوْمعة وصوامع ، وخاتَم وخواتِم ، وكاهِل وكواهل ، أو فاعِل بكسر العين وصفاً لمؤنث ؛ كحائض وحوائض ، حامل وحوامل ، أو لمذكر غير عاقل ؛ كصاهلٍ وصواهل ، وشاهقٍ وشواهق ، وشذ في فارسٍ فوارس ، وفي ناكسٍ بمعنى : خاضع نَواكس ، وفي هالكٍ هَوَالك ، ويطرد أيضاً في فاعِلاءَ ، بكسر العين والمدّ ؛ كقاصِعاء وقَواصِع ، ونافقاءَ ونَوَافق[٣] .

---

(١) شذّ فُعَلاء في نحو : جَبَان جُبَناء ، وخَليفة خُلفاء ، وسَمْح سُمَحاء ، ووَدود وُدَداء ، ورَسُول رُسَلاء ، وحَدَث حُدَثاء ؛ لأنها ليست على فعيل ولا على فاعل . « التصريح » (٢/ ٣١٢) ، « الهمع » (٢/ ١٧٨) .

(٢) وزن (أفعلاء) لازم في معتل اللام والمضعّف مما على وزن (فعيل) إلا ما ندر ، ومما ندر فجاء على غير أفعلاء : تقيّ تُقواء ، وسَخيّ سُخَواء ، وسَريّ سُرَواء . « الأشموني » (٤/ ١٤٠) .

(٣) في « الأشموني » قوله : (وزاد في الكافية ثامناً) وهو (فَوْعَلة) نحو : صَوْمعة وصَوامع ، وذكر في « التسهيل » ضابطاً لهذه الأنواع فقال : فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل مما ثانيه ألف زائدة ، أو واو غير ملحقة بخماسي ، واحترز بقوله : (غير ملحقة) بخماسي من نحو : =

الثامن عشر : فعَائِل ، بالفتح وكسر ما بعد الألف ، ويطَّرد في رُباعيٍّ مؤنث ، ثالثه مدة ، سواء كان تأنيثه بالتاء أو بالألف مطلقاً ، أو بالمعنى ؛ كسَحابة وسَحائب ، ورسالة ورسائل ، وصَحيفة وصَحائف ، وذُؤابة وذوائب ، وحَلوبة وحَلائب ، وشِمال بالكسر ، وشَمال بالفتح : ريحٌ تهُبُّ من جهة القطب الشَّمالي ، وشَمائل ، وعَجُوز وعَجائز ، وسعيد عَلَمُ امرأةٍ وسعائد ، وحُبَارَى وحَبَائر ، وجَلُولاء : قرية بفارس ، وجَلائل[١] .

ويُشترط في ذي التاء من هذه الأمثلة : الاسميةُ ، إلا فَعيلة ، فيشترط فيها ألَّا تكون بمعنى مفعولة ، وشذّ ذَبيحة وذَبائح ، وندر في وَصِيد : وهو اسم للبيت أو فنائه : وصائد ، وفي جزُور جزائر ، وفي سماء ، اسم للمطر : سمائي[٢] .

التاسع عشر : فَعَالِي بفتح أوله وثانيه وكسر رابعه .

العشرون : فَعَالى ، بفتح أوله وثانيه ورابعه .

وهاتان الصيغتان تشتركان في أشياء ، وينفرد كل منهما في أشياء .

فتشتركان في فَعْلاء اسماً كصَحْراء ، أو صفة لا مُذَكَّر لها ؛ كعَذْراء ، وفي ذي الألف المقصورة للتأنيث ؛ كحُبْلى ، أو الإلحاق ؛ كذِفرى بكسر الأول : اسم للعَظْم الشاخص

= خَوَرْنَق لنهر أو نبت ، أو اسم قصر بالعراق ، فإنك تقول في جمعه : خرانِق بحذف الواو ملحقاً بسفرجل ، ولا خلاف في اطراد (فواعل) في هذه الأنواع إلا السادس ، فقال جماعة من المتأخرين : إنه شاذ ، ونسبهم في « شرح الكافية » إلى الغلط في ذلك وقال : نصَّ سيبويه على اطراد (فواعل) في (فاعل) صفة لمذكر غير عاقل ، وإنما الشاذ في نحو : فارس وفَوارس ؛ يعني : فيما كان (الفاعل) صفة لمذكر عاقل ، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله : (وشذ في الفارس مع ما ماثله) « الأشموني » (٤/ ١٤٠ـ ١٤١) ، والقاصعاء والنافقاء : اسم لجحر اليربوع ، بتصرف .

(١) يطرد وزن (فعائل) في عشرة أوزان من المؤنث ، خمسة مع التاء ، وخمسة مع غير تاء ، فالتي بالتاء : (فَعالة فِعالة فُعالة) بتثليث الفاء و(فَعُولة) و(فَعيلة) وقد ذكر المؤلف أمثلتها ، والتي بغير تاء هي : (فِعال فَعال فُعال) بتثليث الفاء ، و(فَعول) و(فَعيل) ، وفي المؤنث المختوم بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة . انظر « الأشموني » (٤/ ١٤) ، « التصريح » (٢/ ٣١٣) .

(٢) وشذَّ كذلك في : ضَرَّة وضَرائر ، وكَنَّة وكَنائن ، وطَنَّة وطَنائن ، وحُرّة وحَرائر ؛ لأنها ألفاظ ثلاثية . « التصريح » (٢/ ٣١٣) .

خلْف أذُن الناقة ، وألفه للإلحاق بدرهم ، وعَلْقىً بفتح الأول : اسم لنبت ، فتقول في جمعها : صحارٍ وصحارَى ، وعذارٍ وعَذَارَى ، وحَبَالٍ وحَبَالَى ، وذفارٍ وذَفَارى ، وعَلاقٍ وعَلَاقَى[(١)] .

وتنفرد **الفَعَالي** بكسر اللام في أشياء : منها **فَعْلاةُ** بفتح فسكون ؛ كمَوْماة : اسم للفلاة الواسعة التي لا نبات بها ، **وفِعْلاة** بالكسر ؛ كسِعْلاة : اسم لأخبث الغِيلان ، **وفِعْلِية** بكسرتين بينهما سكون مخفف الياء ؛ كِهبْرِيَة ، وهو ما يعلق بأصول الشَّعر كنخالة الدقيق ، أو ما يتطاير من زَغَب القُطْن والريش ، **وفَعْلُوة** بفتح فسكون فضم ؛ كعَرْقُوَة : اسم للخَشَبَة المعترِضة في فم الدلو ، **وما حذف أول زائدَيْه** ؛ كحَبَنْطَى : اسم لعظيم البطن ، وقَلَنْسُوة لما يُلْبَس على الرأس ، وبُلَهْنِية ، بضم ففتح فسكون فكسر : اسم لسعة العيش ، وحُبَارى بضم الأول ، تقول في جمعها : مَوَامٍ وسَعَالٍ ، وهَبَارٍ ، وعَرَاقٍ ، وحَبَاطٍ ، وقَلَاسٍ ، وبَلاهٍ وَحَبارٍ[(٢)] .

وينفرد **الفَعَالى** بفتح اللام في وصف على **فَعْلان** ؛ كعطشانَ وغضْبان ، أو على **فَعْلَى** بالفتح ؛ كعطْشَى وغَضْبَى ، تقول في الجمع : عَطَاشَى وغَضَابَى ، والراجح فيهما[(٣)] ضم الفاء ؛ كسُكارى .

---

(١) يشترك الوزنان في خمسة أوزان : هي (فَعلاء) و(فَعْلى) و(فِعْلى) أسماء ، و(فُعْلى) و(فَعْلاء) صفتان ، وهذه الأوزان كلها مقيسة إلا (فَعْلاء) صفة كعذراء ، فإن الوزنان فيها محفوظان ، وحفظ كذلك في (مَهْرِيّ) فقالوا : مهارٍ ومهارى ، وأصل (صحارٍ) وأخواتها صحاري بالياء ، فلما لحقها التنوين حذفت الياء وبقي التنوين فصارت (صحارٍ) انظر « الأشموني » (٤/ ١٤٣) .

(٢) ينفرد وزن (فَعالي) فيما كان مزيداً بحرفين بعد حذف أحدهما ، فَحَبَنْطى : زيد فيها النون والألف للإلحاق بسفرجل ، فإذا حُذفت النون ؛ جُمعت على (حَباطي) ، وقَلَنْسُوة : زيد فيها النون والواو للإلحاق بقَمَحْدُوة ، وهي ما خَلْفَ الرأس ، فإذا حُذفت النون ؛ جُمعت على (قلاسي) .
وبُلَهْنِية : زيد فيها النون والياء ، وهي السعة في العيش ، إذا حُذفت النون ؛ جُمعت على (بلاهي) « الصبان على الأشموني » (٤/ ١٤٤) ، والكلمات التي جُمعت على (فَعالي) إذا لحقها التنوين ، أُعلَّت إعلال (قاضٍ) فتُحذف الياء منها ، ووزنها (فَعَالٍ) .
وقد شذَّ (فَعالي) في ألفاظ ، نحو : أهْل وأهالي ، وليلة وليالي ، وعشرين وعَشاري ، وكيكَة للبيضة وكَياكي . « الأشموني » (٤/ ١٤٤) ، و« الهمع » (٢/ ١٧٩) .

(٣) وبهذا تكون أبنية الكثرة أربعة وعشرين . (*)

ويحفظ المفتوح اللام في نحو : حَبِطٍ[(١)] بفتح فكسر وحَبَاطى ، ويتيم ويَتَامَى ، وأَيِّم ، وهي الخالية من الزوج وأيامَى ، وطاهِر وطَهَارى ، في قول امرئ القيس[(٢)] :

٤٦- ثيابُ بني عَوْف طَهارَى نقيّةٌ[(٣)] . . . .

وفي شاةٍ رئيس : إذا أصيب رأسها ، ورآسي ، ويُحفظ المضموم في نحو : قديم وقُدَامى ، وأسير وأُسارى[(٤)] .

الحادي والعشرون : فَعَالِيّ : بفتحتين وكسر اللام وتشديد الياء ، ويطّرد في كل ثلاثي ساكن العين ، زيد في آخره ياء مشدَّدة ، ليست متجدِّدة للنسب[(٥)] ؛ كَكُرسيٍّ وبُخْتيّ وقُمْرِيّ ، بالضم ، أو لنسب تُنُوسِي ؛ كَمَهْرِيّ ، تقول في جمعها :

كراسِيّ ، وبَخاتيّ ، وقَمَاريّ ، وَمَهاريّ ، والفرق أن ياء النسب يدل اللفظ بعد حذفها

---

(١) يقال : حبط الجمل فهو حبط : إذا انتفخ بطنه من أكل كلأ غير ملائم [وحَبطت الشاة حَبَطاً : انتفخ بطنها عن أكل الذُّرَق وهو المندقوق . اهـ . انظر « اللسان » مادة (حبط) (٧/ ٢٧٠)] . (*)

(٢) وعجزه : (وأوجُهُهُمْ عِنْدَ المَشَاهِدِ غُرَّانُ) .
[والشاهد في (طهارى) جمع طاهر ، وغران جمع أغرّ من الغرّة في وجه الفرس ، والبيت في « ديوانه » (ص ٨٣)] .

(٣) امرؤ القيس بن حجر الكندي : أشهر شعراء العرب ، يماني الأصل ولد نحو : (١٣٠ ق .هـ) ، وتوفي (٨٠ ق .هـ) كان أبوه ملك أسد وغطفان ، له أخبار طوال انظرها في « مختارات الأغاني » (١/ ٢٤٤) ، « الشعر والشعراء » (ص ١٦) ، « الأعلام » (٢/ ١١) . (*)

(٤) ورد وزن (فُعالى) مقيساً في ألفاظ ؛ كغُضابى وعُطاشَى ، وورد مسموعاً في ألفاظ ؛ كأُسارى وسُكارى ، وقد وردتا في القرآن الكريم الأولى في قوله تعالى : ﴿وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَرَىٰ تُفَٰدُوهُمْ﴾ [البقرة : ٨٥] ، والثانية في قوله تعالى : ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج : ٢] .

(٥) بألاَّ يكون فيه نسب أصلاً ، نحو : كرسيّ وأخواتها ، أو فيه نسب غير متجدد ؛ أي : غير ملحوظ الآن ؛ لكونه صار منسياً أو كالمنسي ، فالتحق بما لا نسب فيه بالكلية ؛ كمَهْرِيّ ومَهَاريّ ، وأصله البعير المنسوب إلى مَهْرة قبيلة باليمن ، ثم كثر استعماله ، حتى صار اسماً للنجيب من الإبل ، ومثله : بختي وبَخاتي ، خرج نحو : تركيّ ومصريّ وبصريّ ، فلا تجمع على (فَعاليّ) لأن الياء في مفرداتها متجددة للنسب ، بمعنى : أن النسب فيها باق على حاله لأداء الغرض منه . « اللسان » مادة (مهر) (٥/ ١٨٦) ، « التصريح » (٢/ ٣١٤) ، « حاشية الخضري على ابن عقيل » (٢/ ١٥٣) .

على معنًى ، بخلاف ياء نحو : كُرسيّ ، إذ يختلُّ اللفظ بعد سُقوطه ولا يكون له معنىً ، وشذّ قَبَاطِيّ في قِبْطيّ[(١)] ؛ لأن ياءه للنسب ، والقِبط : نصارى مصر ، ويُحْفَظ في إنسان ، وظَرِبان بفتح فكسر ، إذ قد سُمع : أَناسيُّ وَظَرَابيُّ ، وليسا جمعاً لإنسيّ وَظِرْبيّ بل أصلهما : أناسينُ وظَرابينُ ، قُلبت النون ياء فيهما ، وأُدغمت الياء في الياء ، وَسُمع في عَذْراء وصَحْراء ، تقول فيها : عَذَاريّ وصَحَاريّ[(٢)] .

الثاني والعشرون : فَعَالِلُ ، ويطَّرد في الرُّبَاعيّ المجرَّد ومزيده ، وكذا في الخماسيّ المجرد ومزيده ، فتقول في جعْفَر وبُرْثُن وزِبْرِج : جعافِر وبَراثِنَ وزَبارِج .

أما الخماسيّ : فإن لم يكن رابعه يُشْبه الزائد ، حُذِف الخامس ؛ كسَفَرْجل ، تقول فيه : سَفَارج ، وإن أشبه الزائد في اللفظ أو المخرَج ؛ فأنت بالخيار بين حذفه وحذف الخامس ، فتقول في نحو : خَدَرْنَق بوزن سَفَرْجل : اسم للعنكبوت ، وفي فَرَزْدَق بوزنه أيضاً : خَدَارِقُ ، أو خَدَارِنُ ، وفَرَازِقُ أو فرازدُ ، إذ النون في الأول من حروف الزيادة ، والدال في الثاني تشبه التاء في المخرج[(٣)] .

---

(١) القبطي والقبطية ، بضم القاف وكسرها : اسم لضرب من الثياب الرقاق ، كانت تصنع في مصر ، فنسبت إلى أهلها ، انظر « لسان العرب » في (قبط) ، السقا . (*)

(٢) للتوسع فيما حفظ من وزن (فعالي) انظر « حاشية الصبان على الأشموني » (٤/ ١٤٥) .

(٣) الشبه في اللفظ أن يكون من حروف الزيادة المجموعة في كلمة (سألتمونيها) والشبه في المخرج أن يكون مخرجه من مخرج واحد من حروف الزيادة ، والتخيير بين حذف الرابع والخامس مذهب سيبويه ، ولكن الأجود عنده حذف الخامس وإبقاء الرابع ، وعند المبرد لا يحذف إلا الخامس منها ، وقولهم : (خوارق وفرازق) خطأ عنده ، والفرزدق : القطعة من العجين ، وهو لقب الشاعر همام بن غالب بن صعصعة ، وأجاز الكوفيون والأخفش حذف الثالث ، وكأنهم رأوه أسهل ؛ لأن ألف الجمع تحل محله فيقولون : خوانق وفرادق ، هذا كله إذا لم يكن الخامس يشبه الحرف الزائد ، فإن أشبهه تعين حذفه ، نحو : قذعمل ، للقصير الضخم من الإبل ، فتقول في جمعه : قذاعم ، وهذا الحذف من كل خماسي أشبه أحد حروفه الزائد ولم يكن حرف مد قبل الآخر ، وسواء كان الزائد في الآخر أو غيره ، نحو : سبطرى ، للمتبختر في مشيته سباطر ، وفدوكس ، للسبع ، والرجل الشديد فداكس ، ومدحرج دحارج ، حيث حذفت الألف من الأول والواو من الثاني والميم من الثالث . انظر « التصريح » (٢/ ٣١٥) ، « الصبان على الأشموني » (٤/ ١٤٧) ، « الخضري على ابن عقيل » (٢/ ١٥٤) .

وتقول في **مزيد الرُّباعي** ، نحو : مُدَحْرَج دَحارج ، بحذف الزائد إلا إذا كان ما قبل الآخر ليناً فلا يُحْذَف ، ثم إن كان اللين ياء صحّ ؛ كقنديل وقناديل ، وإن كان ألفاً أو واواً قلب ياء ، نحو : سِرْدَاح ، وهي الناقة الشديدة ، وعُصْفُور ، فتقول فيهما : سراديح وعصافير .

وفي **مزيد الخُماسي** : يُحْذف الخامس مع الزائد ، فتقول في قِرْطَبُوس بكسر القاف : للناقة الشديدة ، وبالفتح : للدَّاهية ، وقَبَعْثَرى : قراطِب وقباعِث .

الثالث والعشرون : شِبْه فَعَالِل ، وهو ما ماثله عَدَداً وهيئة ، وإن خالفه زِنة ، وذلك **كمفاعِل ، وفوَاعِل ، وفياعِل ، وأفاعِلة**[١] ، ويطّرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم من نحو : أحمر ، وسكران ، وصائم ، ورام ، وباب كُبْرَى ، وسَكْرَى ، فإن لها جموعَ تكسير تقدمت[٢] .

ولا يُحْذَف الزائد إن كان واحداً ؛ كأفضل ومَسْجِدٍ وجَوْهَرٍ وَصَيْرَفٍ وعَلْقَى[٣] ، بل يُحذف ما زاد عليه ، سواء كان واحداً كما في نحو : مُنْطَلِق ، أو اثنين كما في نحو : مُسْتَخْرِج .

ويُؤْثَر بالبقاء ما له مزيَّة على الآخر **معنىً ولفظاً** ؛ كالميم ، فيقال : مَطالِق ومَخارج ، لا نَطَالق وسَخَارِج أو تَخَارِج ، لفضْل الميم بتصدّرها ودلالتها على معنىً يختص بالأسماء ؛ لأنها تدلُّ على اسمي الفاعل والمفعول ، وكالهمزة والياء مصدَّرتين في نحو :

---

(١) المراد بالمماثلة في الهيئة : المساواة في البنية والوزن ؛ أي : في الحركات والسكنات وعدد الحروف ، وإن اختلف نوع الحركة ، وذلك كالأوزان الأربعة التي ذكرها المؤلف رحمه الله تعالى ، وفي نسخة : أفاعل بدل أفاعلة ، وهناك أوزان أخرى ذكرها السيوطي في « الهمع » هي : فَعائِل وفَعاول وتفاعِل ويفاعِل وفياعِل وفعالى وفناعِل وفعالم .
وشرط جمع هذه الصيغ ألا يكون الحرف الثاني فيها حرف مد ، وألاّ يدخل مفردها في ضوابط جمع آخر غير (فعالِل) وما أشبهه . « الهمع » (٢/ ١٨٠) ، « النحو الوافي » (٤/ ٦٤٤) .

(٢) يُجمع أحْمَر على حُمْر ، وسكران وسكرى على سَكارى وسُكارى ، وصائم على صُوَّم وصُوَّام ، ورام على رُمَاة وكُبْرى على كُبَر بزنة (فُعَل) .

(٣) تُجمع هذه الكلمات على أفاضِل ومَسَاجد وجَوَاهِر وصَيارف ، وعَلاقي بزنة (فَعَالي) فإن لحقها التنوين حذفت الياء وصارت علاقٍ بزنة (فَعَالٍ) .

أَلَنْدَد وَيَلَنْدَد للشديد الخصومة ؛ لأنهما في موضعين يقعان فيه دالّين على معنىً ؛ كأقوم ويقوم ، فتقول في جمعهما : أَلَادُّ ويَلَادُّ[(١)] .

أو لفظاً فقط ؛ كالتاء في نحو : استخراج ، تقول في جمعه : تَخَارِيج بإبقاء التاء ؛ لأنها لا تُخْرِج الكلمة عن عدم النظير ، بل لها نظير نحو : تباريح وتماثيل وتصاوير ، بخلاف السين لو قلت : سَخَاريج ، إذ لا وجود لسفاعيل ، وكالواو في نحو : حَيْزَبُون للعجوز[(٢)] ، فإن بقاءها يغني عن حذف غيرها ، وهو الياء ، فتقول في جمعه : حَزَابين ، بقلب الواو ياءً كما في عُصْفور ، بخلاف ما لو حذفتها وأبقيت الياء ، وقلت : حَيَازِبْن بسكون الموحدة قبل النون ، فإن حذفها لا يغني عن حذف غيرها ، إذ لا يلي ألف التكسير ثلاث إلا وأوسطهن ساكن معتلّ ، فيلجئك ذلك إلى حذف المثناة التحتية ، حتى يحصل مفاعل ، فتقول : حَزَابِن .

فإن لم يكن لأحد الزائدين مزية على الآخر ، فأنت بالخيار في حذف أيهما شئت كنوني سَرَنْدَى ، للسريع في أموره والشديد ، وعَلَنْدَى للغليظ ، وألفَيْهما ، فتقول : سرانِد ، وعلاند بحذف الألف ، وسرادٍ وعلادٍ بحذف النون ، وكذا حَبَنْطَى لعظيم البطن ، تقول فيه : حَبانِطٍ وحَبَاطٍ ، بقلب الألف ياءً ، ثُم يُعَلُّ إعلال جَوَارٍ ؛ لأن كلتا الزيادتين للإلحاق بسَفَرْجَل ، فتكافأتا[(٣)] .

---

(١) حُذفت النون منهما ، ولم تُحذف الهمزة والياء ؛ لأنهما يقعان أول المضارع دالين على معنىً ، فالهمزة للمتكلم ، والياء للغائب المذكر في المفرد والمثنى والجمع ، ولجمع الغائبات .

(٢) في (حَيْزبون) ثلاث زوائد : الياء والواو والنون ، وقد حُذفت الياء ؛ لأن حذفها يغني عن حذف غيرها ، وتجمع على حزابين ، والأصل : حزابوْن قلبت الواو ياء لسكونها إثر كسر ، ووزنها (فعاليل) ، ومثلها : عَيْطَموس ، للناقة التامة الخلق من الإبل ، فتجمع على عَطَاميس . « التصريح » (٢/ ٣١٧) ، « الأشموني » (٤/ ١٥١) .

(٣) قال ابن مالك :

وخَيَّـروا فـي زائـدَيْ سَـرَنْـدَى وكـلُّ مـا ضَـاهـاهُ كـالعَلَنْـدى

والأصل في علادٍ وسرادٍ وحباطٍ : علادي وسرادي وحباطي ، فأعلت إعلال جوار ، وذلك في كل اسم منقوص ممنوع من الصرف جمعاً ، وقد حُذفت الياء منها وعوض عنها التنوين ، فهو عوض عن حرف ، وهذا مذهب سيبويه والجمهور ، وفي المسألة أقوال أخرى ذكرها الخضري في « حاشيته على ابن عقيل » (١/ ١٩) .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : عرِّف جمع التكسير ، وما التغيرات التي تحدث من أجله مع التمثيل ؟

س٢ : اذكر الخلاف في بداية جمعَي القلّة والكثرة ، ونهاية كل منهما .

س٣- اذكر أوزان جمع القلّة مع التمثيل .

س٤- وضِّح الشاهد فيما يلي :

- لكل دهر قد لبست أثواباً .

- كأنهم أسيف بيض يمانية .

- ماذا تقول لأفراخ بذي مرخ .

س٥ : كم هي جموع الكثرة ؟ وفيم يطرد وزن : (فُعْل وفُعُل) مع التمثيل ؟

س٦ : وضّح الشاهد فيما يلي :

- وأنكرتني ذوات الأعين النُّجُل .

- وقد أراهن عني غير صُدَّادِ .

- ثياب بني عوف طهارى نقية .

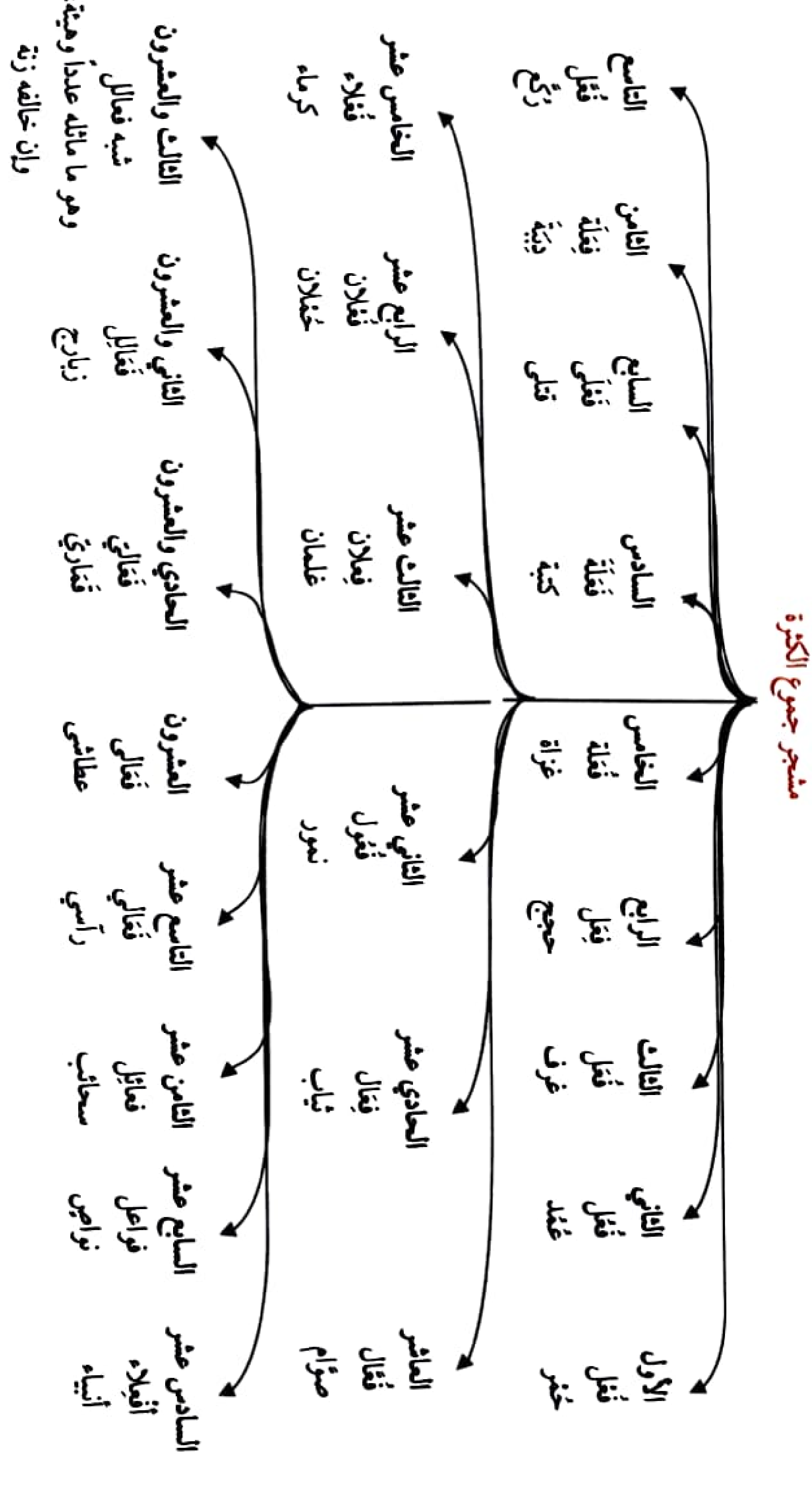
س٧ : تمرين :

اجمع الكلمات التالية جموع تكسير قياسية ، ثم اذكر أوزانها :

أثر - حُجة - ظعينة - عصا - جرذ - أبيض - حمراء - قشيب - أخطل - داعٍ - عنكبوت - ميثاق - عقّار .

* * *

مشجر جموع الكثرة



خاتمة تشتمل على عدة مسائل

الأولى : يجوز تعويض ياءٍ قبل الطَّرَف مما حُذِف ، سواء كان المحذوف أصلاً أو زائداً ، فتقول في سفَرْجَل وَمُنْطَلِق : سفاريج وَمَطاليق .

وأجاز الكوفيون زيادتها في مُماثل مَفَاعِل ، وحذفها من مماثل مفاعيل ، فتقول في جَعافر : جعافير ، وفي عصافِير : عصافِر[1] ، ومن الأول : ﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾[2] ، ومن الثاني : ﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾[3] .

---

(١) المراد بمماثل (مفاعل) و(مفاعيل) ما وافقهما في العدد والهيئة ، وإن خالفهما في الوزن ، وإلا . . (فجعافر) وزنها (فعالل) لا (مفاعل) ، و(عصافير) وزنها (فعاليل) لا (مفاعيل) هذا مذهب الكوفيين . وأما البصريون : فلا يجوزون ذلك إلا ضرورة . « الصبان على الأشموني » (٤/ ١٥١) ، كما أجازوا زيادة تاء التأنيث عوضاً عن المحذوف فيما أصله ألف خامسة في المفرد ، نحو : (حَبَنْطى) وجمعه : حبانِطِ ، وحبانيط ، وحبانِطَة ، أو ياءٌ في صيغة منتهى الجموع ، نحو : (قِنْديل) وجمعه : قنادِل ، وقناديل ، وقنادِلَة ، ولما كانت التاء عوضاً عن محذوف امتنع اجتماعها مع المحذوف ؛ لأنه لا يجمع بين العوض والمعوض عنه . « النحو الوافي » (٤/ ٦٧٢) بتصرف .

(٢) بعض آية من سورة القيامة (١٥) ، والشاهد في قوله تعالى : ﴿معاذير﴾ وقد زيدت الياء في وزن (مفاعل) ، قال الآلوسي : والمعاذير جمع : معذرة بمعنى : العذر على خلاف القياس ، والقياس (معاذر) بغير ياء ، وقد أطلق عليه الزمخشري : اسم جمع ، كعادته في إطلاق ذلك على الجموع المخالفة للقياس ، ويمكن أن يقال : الأصل (معاذر) أشبعت كسرة الذال فصارت ياء ، ويمكن أن يكون جمع (مِعذار) على القياس بمعنى العذر . « روح المعاني » (٢٩/ ١٤١) ، « الهمع » (٢/ ١٨٢) ، « الأشموني » (٤/ ١٥١) .

(٣) بعض آية من سورة الأنعام (٥٩) ، والشاهد في قوله تعالى : ﴿مفاتح﴾ وقد حذفت الياء من وزن (مفاعيل) والأصل (مفاتيح) وقد قرىء بها ، قال الآلوسي : هي جمع (مِفتح) وهو كمفتاح آلة للفتح ، وقيل : هو المخزن ، وقيل : إنه جمع مفتاح ، كما قيل في جمع محراب : محاريب . « روح المعاني » (٧/ ١٧٠) ، و« الهمع » و« الأشموني » نفسه بتصرف .

وأما **فَوَاعل** : فلا يقال فيه : **فواعيل** إلا شذوذاً ؛ كقول زهير بن أبي سلمى[(١)] :

٤٧ـ . . . . سَوَابِيغُ بِيضٌ لا يُخَرِّقُهَا النَّبْلُ[(٢)]

الثانية : كلّ ما جرى على الفعل من اسمَي الفاعل والمفعول ، وأوله ميم ، فبابه التصحيح ولا يُكَسَّر ؛ لمشابهته الفعل لفظاً ومعنىً[(٣)] .

وجاءَ شذوذاً في اسم مفعول الثلاثي من نحو : مَلْعون ، ومَيْمون ، وَمشْؤوم ، ومكْسور ، وَمَسْلوخة : مَلاعين ، ومَيامين ، ومَشائيم ، ومَكاسير ، وَمسَاليخ .

وجاء أيضاً في **مُفْعِل** بضم الميم وكسر العين من المذكر ؛ كمُوسِر وَمُفْطِر : مَياسيرُ ومَفاطِير .

كما جاء في **مُفْعَل** بفتح العين كمُنْكَر : مناكِير[(٤)] .

---

(١) زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني ، حكيم الشعراء في الجاهلية ، نشأ في بيت يقول أهله الشعر ، فكان أبوه وخاله وخالته شعراء ، وكان ابناه كعب وبجير وأخته الخنساء كلهم شعراء ، وهو صاحب المعلقة التي يقول في أولها :

أمِنْ أمّ أوفى دمنةٌ لم تكلَّمِ   بحومانة الدَّرَّاج فالمتثلَّمِ

لم يدرك الإسلام ، مات قبل الهجرة بـ(١٣) سنة . « الأعلام » (٣/ ٥٢) ، « مختارات الأغاني » (٤/ ١٠٦) ، « شرح المعلقات للزوزني » (ص ٥٨) ، « الشعر والشعراء » (٢٣) .

(٢) هذا عجز بيت ، وصدره : (عليها أسود ضاريات لبوسهم) . (*)

[« ديوانه » (ص ٢١٣) الأسود : جمع أسد ، والضاريات : الجريئات ، وسوابيغ : جمع سابغ ، وهي الدرع الواسعة ، والمعنى : تحمل الخيل أبطالاً أسوداً يلبسون الدروع الواسعة ، والشاهد زيادة الياء في (سوابيغ) في وزن (فواعل) شذوذاً ، ويروى (سوابغ) فلا شذوذ ، والبيت من شواهد « الهمع » (٢/ ١٨٢) ، و« الأشموني » (٤/ ١٥٢)] .

(٣) يكون اسما الفاعل والمفعول جاريين على فعليهما إذا أشبهاه في اللفظ والمعنى ، فمشابهتهما له باللفظ من حيث ترتيب الحركات والسكنات ، نحو : ناصر ومنصور من (ينصر) ومشابهتهما له بالمعنى دلالتهما على الحال والاستقبال ، فإن كانا بمعنى المضي فلا يجريان على فعلهما ، ولما كان الجمع من خصائص الأسماء ؛ امتنع جمع ما أشبه الأفعال لفظاً ومعنىً .

للتوسع انظر « ابن عقيل بحاشية الخضري » (٢/ ٢٤ـ٢٥) ، « الممتع » (٢/ ٤٨٩) وما بعدها .

(٤) وجه الشذوذ فيها أن الجمع مختص بالأسماء ، وهذه قد أشبهت الأفعال ، والأفعال لا تُجمع ، وإنما امتنع التكسير وجاز التصحيح ؛ لأن الأول يخرجها عن مشابهتها لأفعالها ، بخلاف الثاني=

وأما إذا كان مُفْعِل بكسر العين ، مختصاً بالإناث : فإنه يُكسَّر ؛ كمُرْضِع وَمَرَاضِع[(١)] .

الثالثة : قد تدعُو الحاجة إلى جَمْع الجمع ، كما تدعو إلى تثنيته ، فكما يقال في جماعتين من الجِمَال أو البيوت : جمالان وَبُيوتان ، تقول أيضاً في جماعات منها : جِمالات وَبُيوتات ، ومنه : ﴿ كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ ﴾[(٢)] .

وإذا قصِد تكسير مُكَسَّر نظر إلى ما يشاكله من الآحاد ، فيكسَّر بمثل تكسيره ، كقولهم في أعْبُد : أعابد ، وفي أسلحة : أسالح ، وفي أقوال : أقاوِيل ، شَبَّهوها[(٣)] بأسْوَدَ وأساوِد ، وأجْرِدة وأجارد[(٤)] ، وإعصار وأعاصير ، وقالوا في مُصْران جمع مَصِير : مَصَارِينُ ، وفي غِرْبان : غَرَابِينُ ؛ تشبيهاً بسلاطين وسَراحين[(٥)] .

= فإنما يزاد عليها علامة الجمع ، فتقول في مثل : ميمون : ميمونان ، ومسلوخ : مسلوخان ، فلا يخرجان عن مشابهتهما لفعليهما (يمن ويسلخ) ، ومثل (مياسير) : (ميامين) من (أيمن) فهو (مومن) .

(١) لما كان (مرضِع) وصفاً لمؤنث امتنع جمعه تصحيحاً ، فلا يقال : مرضعون ؛ لأن جمع التصحيح مختص بأسماء الذكور العقلاء وأوصافهم ، بخلاف جمع التكسير فإنه غير مختص ، فجاز جمعه على (مراضِع) ومنه قوله تعالى : ﴿ ۞ وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ ﴾ [القصص : ١٢] أي : ذوات اللبن وإن لم يكن لها رضيع . « اللسان » مادة (رضع) (٨/ ١٢٧) .

(٢) سورة المرسلات : (٣٣) ، والشاهد في قوله تعالى : ﴿جِمَالاتٌ﴾ قرأ رويس محمد بن المتوكل راوية يعقوب بضم الجيم ، وغيره بكسرها (والجمالات) جمع (جمالة) وهما جمعا تكسير ، والشاهد : أن جمالات جمع الجمع ، واعلم أن (جَمَل) له ثمانية جموع : أجمال وجامِل وجُمُل وجِمَال وجمالة وجُمالات ، جَمالات ، جِمالات وجمائل وأجْمُل . انظر « القاموس المحيط » مادة (جمل) (٣/ ٣٦٢) ، « الصبان على الأشموني » (٤/ ١٥٢) ، « إملاء ما مَنَّ به الرحمن » (٢/ ٢٧٨) ، « البدور الزاهرة » (ص ٣٣٤) .

(٣) أي : في عدد الحروف ، ومطلق الحركات والسكنات ، وإن خالفه في نوع الحركة ؛ كضمة أعبد مع فتحة أسود . (*)

(٤) اتفق الكل على التمثيل بأجردة ، وأجارد ، ولكنه لم يوجد في اللغة ، قال الصبان : والظاهر أنه جمع جراد أو جريد . اهـ [انظر « اللسان » ، وقد ذكر الحديث : (وكانت أجارد أمسكت الماء) أي : مواضع منجردة من النبات ، مادة (جرد) (٣/ ١١٥)، وأرض جرداء : لا نبات فيها] . (*)

(٥) قال في « القاموس » : المصير : كأمير : المعي ، والجمع أمصرة ومصرات ، وجمع الجمع مصارين ، مادة (مصر) (٢/ ١٣٩) ، وغِرْبان : جمع غراب ، وسلاطين : مفردها (سلطان) . =

وما كان على زِنة مَفاعل أو مفاعيل ، فإنه لا يُكَسَّر ؛ لأنه لا نظير له في الآحاد حتى يُحْمَل عليه ، ولكنه قد يُجْمَع تصحيحاً ؛ كقولهم في نَوَاكِس وأيامِن : نواكِسُون وأيامنون[١] ، وفي خرائد وصواحب : خَرَائِدَات[٢] وصَوَاحبات ، ومنه : « إنكُنَّ لأنتنَّ صَوَاحِبَاتُ يُوسُف »[٣] .

الرابعة : قد تلحق التاء صيغة منتهى الجموع :

١ـ إما **عِوَضاً** عن الياء المحذوفة ؛ كقنادِلة في قناديل .

٢ـ وإما **للدلالة** على أن الْجَمع للمنسوب لا للمنسوب إليه ؛ كأشاعِثَةَ وأزارِقَةَ وَمهالِبَةَ ، في جمع : أشعثيّ وأزرقيّ ومُهَلَّبِيّ ، نسبة إلى أشعَثَ[٤] وأزرقَ[٥] وَمُهلَّبَ[٦] .

= وسراحين : « مفردها » (سِرْحان) وقد أشبهت (مُصران) (سلطان) ، و(غربان) (سِرحان) فكسرا تكسيرهما . « المقتضب » (٢/ ٢٧٩) ، « الصبان على الأشموني » (٤/ ١٥٢) .

(١) النَّكسُ قلب الشيء على رأسه ، ونواكِس جمع : ناكِس ، وهو من الجموع الشاذة ؛ لأن وزن فواعل مختص بما كان على (فاعلة) بالتاء ، نحو : ضاربة وضوارب ، وناكسون ، جمع الجمع ، « المقتضب » (١/ ١٢٠)، « اللسان » مادة (نكس) (٦/ ٢٤١)، و(فرس) (٦/ ١٥٩) .
واليمن : البركة ، واليمن : خلاف الشؤم ، وأيامن : جمع أَيمن ، وأيامنون جمع الجمع . « اللسان » مادة (يمن) (١٣/ ٤٥٨) ، « الأشموني » (٤/ ١٥٢) .

(٢) الخريدةُ والخريدُ والخَرود من النساء : البكر التي لم تمس قط ، وقيل : الحيية الطويلة السكوت ، والجمع : خرائد وخُرُد وخُرَّد ، وخرائدات : جمع الجمع . « اللسان » مادة (خرد) (٣/ ١٦٢).

(٣) أخرجه البخاري (٦٧٩) ، ومسلم (٤١٨/ ٩٤) ، والنسائي في « المجتبى » (٢/ ٩٩) عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، والشاهد : صواحبات جمع صواحب ، وفي « البخاري » و« مسلم »: صواحب، وصواحب جمع صاحبة . والمعنى : إنكن تشبهْنَ النساء اللاتي دخلن على يوسف وقد أظهرن شيئاً وأخفين شيئاً آخر . وللتوسع في شرح الحديث انظر «فتح الباري» (٢/ ١٢١).

(٤) **الأشاعثة** : جمع (أشعثي) منسوبون إلى الأشعث بن قيس الكندي ، كانت إقامته في حضرموت ، وفد على النبي ﷺ فأسلم وحسن إسلامه ، ثم منع الزكاة عقيب وفاة النبي ﷺ ، ثم حسن إسلامه ، وكان مع سيدنا علي يوم صفين ، توفي في الكوفة سنة (٤٠هـ) . « الأعلام » (١/ ٣٣٢) .

(٥) **الأزارقة** : جمع أزرقي ؛ فرقة من الخوارج منسوبون إلى : نافع بن الأزرق بن قيس الحنفي من أهل البصرة ، صحب ابن عباس أولاً ، ثم كان مع ابن الزبير ، ثم انشق عن ابن الزبير مع جماعته وعظم أمرهم ، وقد قاتلهم المهلب وهزمهم عند دولاب الأهواز ، وفيها مات نافع بن الأزرق . « الملل والنحل » (١/ ١١٨) وما بعدها ، « الأعلام » (٧/ ٣٥١) .

(٦) **مهالبة** : جمع (مهلّبي) منسوبون إلى المهلب بن أبي صفرة ظالم بن سراق الأزدي ، أمير بطاش جواد ، قاتل الأزارقة تسعة عشر عاماً ، ولاه عبد الملك بن مروان خراسان فقدمها سنة (٧٩) =

٣ـ وإما لإلحاق الجمع بالمفرد ؛ كصيارفة وصياقلة ، جمع صَيْرَفٍ[(١)] وَصَيْقَل[(٢)] ؛ لإلحاقهما بطواعية وكراهية ، وبها يصير الجمع منصرفاً بعد أن كان ممنوعاً من الصرف[(٣)] .

٤ـ وربما تلحق التاء بعض صيغ الجموع لتأكيد التأنيث اللاحق له ؛ كحجارة وعُمومة وخؤولة[(٤)] .

الخامسة : المركبات الإضافية التي جعلت أعلاماً تجمع أجزاؤها الأُوَلُ كما تُثَنَّى ، فتقول : عبْدَا الله وعبْدَان لله ، وعباد الله ، وَذَووا القَعْدَة والحِجَّة ، وأذوَاء أو ذوات .

وما كان كابن عِرس[(٥)] ، وابن آوَى ، وابنِ لَبُون ، يقال في جمعه : بنات عِرس ، وبنات آوى ، وبنات لَبُون .

= ومات فيها سنة (٨٣) أخباره كثيرة في كتب التاريخ . « الأعلام » (٧/ ٣١٥) ، « الكامل في التاريخ » (٤/ ٢٩ـ ٧١ـ ٨٣) .

(١) قال في « اللسان » : الصَّرْف : بيع الذهب بالفضة ، والصَّراف والصَّيْرف والصَّيْرفي : النّقاد ؛ من المُصارفة ، والجمع : صيارف وصيارفة ، والتاء للنسبة . مادة (صرف) (٩/ ١٩٠) .
وفي « الشافية » (٢/ ١٩٠) : وقد تكون التاء في أقصى الجموع لتأكيد الجمعية ، نحو : ملائكة وصيارفة وقشاعمة .

(٢) في « اللسان » : الصقل : الجلاء ، والصيقل : شحاذ السيوف وجلاؤها ، والجمع : صياقل وصياقلة ، دخلت الهاء على حد دخولها في الملائكة والقشاعمة . مادة (صقل) (١١/ ٣٨٠) .

(٣) علل المؤلف لحاق التاء هنا بأنه لإلحاق الجمع بالمفرد ، وقد عللها الإستراباذي بأنه لتأكيد الجمعية . « شرح الشافية » (٢/ ١٩٠) وعلة صرفها أن ثانيها بعد ألف (مفاعيل) قد أصبح متحركاً ، ومعلوم أنه يلزم لمنعه من الصرف أن يكون ساكن الوسط ، كما في مصابيح ومفاتيح ، فلما صرفت عن صيغة منتهى الجموع عوملت معاملة المفرد ، لذا أسماه المؤلف رحمه الله تعالى ملحقاً بالمفرد ، والله أعلم .
وانظر « شرح ابن القواص على ألفية ابن معط » (٢/ ١١٩٩) وقد تحدث عن أنواع التاء اللاحق لوزن (مفاعل) .

(٤) قال الإستراباذي : كما تكون في غيره من الجموع ، نحو : حجارة وعمومة « شرح الشافية » (٢/ ١٩٠) ، وفي « شرح التصريح » (٢/ ٢٨٨) ، وتأتي التاء لتأكيد التأنيث كنعجة ؛ لأن (نعج) يفيد التأنيث بنفسه فدخول التاء فيه لتأكيد التأنيث .

(٥) قوله : (وما كان كابن عرس) أي : كابن مخاض ، وابن ماء ، وابن نعش ، وحكى الأخفش : بنات عرس وبنو عرس وبنات نعش وبنو نعش ، كذا في « المختار » ، كتبه مصححه . (*)

والمركبات المَزْجِية ، والمركبات الإسنادية ، والمثنى ، والجمع ، إذا جعلت أعلاماً لا تُثَنَّى ولا تُجمع ، بل يُؤتَى بذو مُثَنَّاة أو مجموعة ، بحسب الحاجة ، فتقول : ذَوَا بَعْلَبَكَّ ، أو أذْواء سِيبَوَيْه ، وذوو سيبويه ، وذَوُو زَيْدِين[١] .

السادسة : مما تقدم علمت أن للجمع صيغاً مخصوصة ، وقد يَدُلُّ على معنى الجمعية سواها ، ويسمى اسم الجَمْع ، أو اسم الجِنْس الجَمْعيَّ .

والفرق بين الثلاثة ، مع اشتراكها في الدلالة على ما فوق الاثنين[٢] .

[اسم الجنس الجمعي]

أن اسم الجنس الجمعيّ : هو ما يتميز عن واحده ؛ إما بالياء في الواحد ، نحو : روميّ ورُوم ، وتُرْكيّ وتُرْك ، وزَنجيّ وزِنْج .

وإما بالتاء في الواحد غالباً ، ولم يلتزم تأنيثه ، نحو : تمرة وتمر ، وكَلمة وكَلِم ، وشجرةٌ وشجر ، ويقلّ كونها في غير الواحد ، والمحفوظ منه جَبْأة وكَمْأة : لجنس الجَبْءِ ، والكَمْءِ[٣] .

وبعضهم يجعل الواحد منها ذا التاء على القياس[٤] .

---

(١) للتوسع انظر « الأشموني » (٤/ ١٥٣) ، « النحو الوافي » (٤/ ٦٧٥) وما بعدها .

(٢) يفرق بين هذه الجموع من حيث المعنى : أن جمع التكسير ما غيرت صورة مفرده ودل على أكثر من اثنين دلالة تكرار الواحد بالعطف ، نحو : رجال فإنه جمع رجل ورجل ورجل . واسم الجمع : ما دل على أكثر من اثنين دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه ، نحو : قوم ورهط ، فإنهما يدلان على مجموع الأجزاء المكونان منهما ؛ أي : الرجل والمرأة .
واسم الجنس الجمعي : ما دل على الحقيقة ملغي فيه اعتبار الفردية ، فهو موضوع للدلالة على الماهية كما في (شجر وتمر) من غير النظر إلى أفرادهما (شجرة وتمرة) . « الأشموني » (٤/ ١٥٣) بتصرف .

(٣) قال في « اللسان » : الجبء : الكَمْأة الحمراء ، وهو اسم للجمع كما في كمء وكمأة (جبأ) (١/ ٤٣) .

(٤) فيقول للواحدة : كمأة ، وللجنس كمء بالتاء في المفرد ، كما في (شجرة) ، ويحذفها من الجمع ، كما في (شجر) . « الأشموني » (٤/ ١٥٤) .

فإن التُزِمَ تأنيثه بأن عُومِل معاملة المؤنث فَجَمْعٌ ؛ كتُخَمٌ وتُهَمٌ ، في تُخَمةٍ وتُهْمَةٍ ، إذ تقول : هي أو هذه تُخَمٌ وَتُهَمٌ .

[اسم الجمع]

وأن اسم الْجَمْع :

١ـ ما لا واحد له من لفظه ، وليس على وزن خاصٍّ بالجموع أو غالب فيها ؛ كقَوْم ورَهْط .

٢ـ أوْ له واحد لكنه مخالف لأوزان الْجمع ؛ كرَكْب وَصَحْب ، جمع راكب وصاحب ، وكغَزِيّ بوزن غَنِيّ : اسم جمع غازٍ .

٣ـ أوْ له واحد وهو موافق لها ، لكنه مساو للواحد في النسب إليه ، نحو : رِكاب ، على وزن رِجال ، اسمُ جمعِ رَكوبةٍ ، نقول في النسب : رِكابيّ ، والجمع كما سيأتي لا يُنْسَبُ إليه على لفظه إلا إذا جرى مجرى الأعلام أو أُهْمِل واحده ، وهذا ليس واحداً منهما ، فليس بجمع[1] .

[الجمع]

وأن الْجمع ما عدا ذلك ، سواء كان له واحد من لفظه ؛ كرجال ، أو لم يكن ، وهو على وزن خاصٍّ بالْجموع ؛ كأبابيل : لجماعات الطَّير ، وعَباديد : للفِرَق من الناس والخيل ، أو غالبٍ في الجمع ؛ كأعراب ، فإنه جمع واحدهُ مُقدَّر[2] ، وسواء توافق المفرد والجمع في الهيئة ؛ كفُلْك وإمام ، ومنه : ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾[3]

---

(١) انظر النسب إلى ما يدل على جماعة (ص ٣٣٤) .

(٢) أعراب ليس مفردها عربي ؛ لأنه يطلق على سكان الحواضر والبوادي ، فمفردها مقدر بالذهن لا وجود له في اللفظ ، وليعلم أن وزن (أفْعال) شائع في الجموع ، نادر في المفردات ؛ إذ لا يعرف إلا في (قِدْرٌ أَعْشار) أي : مكسر قطعاً ، و(ثوبٌ أخْلاق) أي : ممزّق . « الأشموني » (٤/ ١٥٤) ، « النحو الوافي » (٤/ ٦٧٩) .

(٣) بعض آية من سورة الفرقان (٧٤) قال الآلوسي : إمام يستعمل مفرداً وجمعاً ؛ كهجان ، والمراد =

أوْ لا ؛ كأفراس جَمْع فَرَس .

وعندهم اسمُ جِنْس إفرادي ، وهو ما يَصْدُق على القليل والكثير ؛ كعسل ولبَن وماء وتُرَاب[١] .

* * *

= به هنا الجمع ليطابق المفعول الأول لجعل ، وقيل : هو مفرد وأفرد مع لزوم المطابقة ؛ لأنه اسم جنس يطلق على الجمع مجازاً ، أو لأنه في الأصل مصدر شامل للقليل والكثير . « روح المعاني » (١٩/ ٥٣) بتصرف .

(١) لما كان هذا صالحاً للقليل والكثير وغير مختص بالدلالة على الجمع ؛ لم يحتج إلى ما يفرق بينه وبين الجمع واسم الجمع ، وللتوسع في الفرق بين الجموع المتقدمة انظر « شرح الشافية » تعليق رقم (١) (٢/ ١٩٣) وما بعدها ، ففيه تفصيل مفيد ودقيق .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : وضِّح الشاهد فيما يلي :

- قال الله تعالى : ﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾ .

- قال الله تعالى : ﴿۞ وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ .

- قال زهير : سوابيغ بيض لا يخرقها النبل .

- قال الله تعالى : ﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾ .

- في الحديث : « إنكن لأنتن صواحبات يوسف »

س٢ : تلحق التاء صيغة منتهى الجموع لعدة معان اذكرها مع الأمثلة .

س٣ : كيف يُجمع ما يلي ؟

المركبات الإضافية ، والمركبات المزجية ، والمركبات الإسنادية ، والمثنى ، والجمع ، إذا جعلت أعلاماً ، وما كان مثل ابن عرس وابن آوى .

س٤ : عرف ما يلي مع الأمثلة :

اسم الجنس الجمعي ، اسم الجمع ، اسم الجنس الإفرادي .

* * *

التَّصغير[١]

[تعريفه]

وهو لغة : التقليل .

واصطلاحاً : تغيير مخصوص يأتي بيانه ، وقد سبق أنه من الملحَق بالمُشْتَقَّات ؛ لأنه وصفٌ في المعنى[٢] .

[فوائد التصغير][٣]

وفوائده : ـ تقليل ذات الشيء أو كمِّيتُه ، نحو : كُلَيب وَدُرَيْهمات .

---

(١) ذكر التصغير عقب جمع التكسير ؛ لأنهما يتشابهان في مسائل كثيرة ، ولأن كلّاً منهما يغير اللفظ والمعنى ، ولما كان التكسير أكثر وقوعاً في الاستعمال استحق التقديم . « حاشية الصبان » (٤/ ١٥٥) بتصرف .

(٢) سبق ذلك في التقسيم الثاني للاسم من حيث الجمود والاشتقاق (ص ١٥٩) .
ولما كان الإيجاز والاختصار من صفات العربية ، كان التصغير أحد المقاصد كما في التثنية والجمع (فـ : رُجيل) أكثر اختصاراً من : رجل صغير ، وكذا في التصغير معنى الوصفية ، ومن هنا كان شبهه بالمشتقات من اسم الفاعل واسم المفعول فأُلحق بهما ، فكلمة (رُجَيْل) السابقة تدل بذاتها على ذات موصوفة بالصغر ، وإنما لم يعملوه كما أعملوا اسم الفاعل واسم المفعول ؛ لأنهما جريا على أفعالهما ، وأنهما لا يدلان على موصوف معين كما في : ناصر ومنصور وطويل ، بخلاف التصغير فإنه دال على الصفة والموصوف المعينين معاً . للتوسع انظر « شرح الشافية » (١/ ١٩٢) ، تعليق رقم (٢) .

(٣) ذكر المؤلف رحمه الله تعالى ثماني فوائد للتصغير : تقليل ذات الشيء ، وتقليل كميّته ، وتحقيره ، وتقريب زمانه ، وتقريب مكانه ، وتقريب منزله وتعظيمه ، والتَّملح ، وزاد بعضهم : الترحم ، نحو : هذا البائس مُسَيْكين ، والاختصار اللفظي ، نحو : نُهَيْر بمعنى : نهر صغير وقد ردّ بعضهم هذه الفوائد إلى أربعة أصول هي : تصغير ما يتوهم كبره ، تحقير ما يتوهم عظمه ، وتقليل ما يتوهم كثرته ، وتقريب ما يتوهم بعده . انظر « حاشية الخضري على ابن عقيل » (٢/ ١٦٣) ، « التصريح » (٢/ ٣١٧) ، و« النحو الوافي » (٤/ ١٩٢) .

ـ وتحقير شأنه نحو : رُجَيل .

ـ وتقريب زمانه أو مكانه ، نحو : قُبَيل العصر ، وبُعَيد المغرب ، وفُوَيق الفَرْسخ ، وَتُحَيتَ البَرِيد .

ـ وتقريب مَنزلته ، نحو : صُدَيِّقي ، أو تعظيمه ، نحو قول أوْس بن حَجَر[١] :

٤٨ـ فُوَيْق جُبَيْلٍ شامخِ الرَّأس لم تكُن ... لِتَبْلُغَـهُ حتَّـى تكِـلَّ وتَعْمَـلاَ[٢]

ـ وزاد بعضهم التمليح ، نحو : بُنَيَّة وحُبَيِّب ، في بنت وحبيب ، وكلها ترجع للتحقير والتقليل .

شروط المُصَغَّر

١ـ أن يكون اسماً ، فلا يُصغَّر الفعل ولا الحرف[٣] ، وشذَّ قولُه[٤] :

---

(١) أوس بن حَجَر بن عتاب بن عبد الله بن تميم ، كان من فحول شعراء الجاهلية ، قال أبو عمرو بن العلاء : كان أوس فحل مضر حتى نشأ النابغة وزهير فأخملاه ، عدّه أبو عبيد من الطبقة الثالثة وقرنه بالحطيئة والنابغة ، وقال أبو ذؤيب : كان عاقلاً في الشعر ، كثير الوصف لمكارم الأخلاق وهو من أوصفهم للخمر والسلاح ، ولا سيما للقوس . « الأغاني » (١١/ ٧٠) ، « الشعر والشعراء » (ص ٢٥) ، « مختارات الأغاني » (١/ ٣١٥) .

(٢) البيت في « ديوانه » (ص ٧٨) ، وهو من شواهد « الشافية » (١/ ١٩٢) ، « الإنصاف » (١/ ١٢٧) ، « الأشموني » (٤/ ١٥٧) ، وفُوَيْق : تصغير فَوْق ، وفي « التاج » : شمخ الجبل إذا علا وارتفع وطال (شمخ) ، وكلَّ يكلِ وكلَلْتُ في الشيء : أي : عَييت . « اللسان » مادة (كلل) (١١/ ٥٩١) ، الشاهد في (جُبَيْل) تصغير جبل ، لكنه أراد التعظيم بدليل وصفه بالشموخ ، وهذا مذهب الكوفيين ، وأما مذهب البصريين فردُّوه إلى تصغير التحقير ، ومثله قول لبيد :

وكـلُّ أنـاسٍ سـوف تنـزلُ بينهـم ... دُوَيهيـةٌ تصفـرُّ منهـا الأنـامِـلُ

فدويهية تصغير داهية ، وغَرَضه التعظيم ؛ بدليل الجملة الوصفية بعدها .

(٣) ذلك لأن التصغير وصف في المعنى لما صُغِّر ، والفعل والحرف لا يوصفان . « الأشموني » (٤/ ١٥٦) .

(٤) البيت لعلي بن حمزة العريني ، قيل : إنه حضري لا بدوي « اللسان » مادة (شدن) (١٣/ ٢٣٥) ، يقال : شدن الظبي إذا قوي واستغنى عن أمه ، والضّال والسلم : نوعان من =

٤٩ـ يـامـا أُمَيْلِـحَ غِـزْلانـاً شَـدَنَّ لَنَـا مِـن هَـؤُلَيَّـاءِ بَيْـنَ الضَّـالِ وَالسَّلَـمِ

٢ ـ وألاّ يكون مُتَوغِّلاً في شبه الحرف[1] ؛ فلا تُصغَّر المضْمَرات ولا المُبْهَمَات ، ولا مَنْ وكيْفَ ونحوهما ، وتصغيرهم لبعض الموصولات وأسماء الإشارة شاذٌّ ، كما سيأتي[2] .

٣ـ وأن يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها ؛ فلا يُصغَّر ، نحو : كُمَيت وَشُعَيب ؛ لأنه على صيغته[3] ، ولا نحو : مُهَيْمِن وَمُسَيْطِر ؛ لأنهما على صيغة تشبهه[4] .

٤ـ وأن يكون قابلاً للتصغير ، فلا تُصغَّر الأسماء المعظمة ؛ كأسماء الله تعالى ،

= الشجر ، وهَؤُلَيَّاء : مصغر شذوذاً ، والشاهد : تصغير (أملح) وهو أفعل تعجب جامد ، هذا عند البصريين ، وأما عند الكوفيين فهو مقيس لأنه اسم عندهم . « ابن القواص على ألفية ابن معط » (٢/ ١٢٠) ، والصواب في البيت : (والسَّمُرِ) ؛ لأن القصيدة رائية] . (*)

(١) أي : أن يكون الاسم متمكناً في الاسمية ، وعبارة بعضهم : أن يكون معرباً ، وسبب هذا أن التصغير تغيير في لفظ الكلمة ، وهو نوع من التصريف ، والتصريف لا يدخل على الحروف ، فإذا أشبه الاسم الحرف امتنع دخول التصريف عليه ؛ لأنه صار بهذا الشبه مبنياً ، وقد أشبه الأفعال الجامدة .

(٢) انظر التنبيه الثاني آخر البحث (ص ٣١٤) .

(٣) الكميت مأخوذة من (الكُمْتَةِ) وهي لون ليس بأشقر ولا أدهم ، يقال للفرس : كميت ، والكميت : الخمر فيها سواد وحمرة . انظر « معجم مقاييس اللغة » (٥/ ١٣٧) ، قال في « تاج العروس » : شعيب اسم نبي من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، قال الصاغاني : هو تصغير شَعْب أو أشعب كما قالوا في تصغير أسود : سُوَيْد ، (٣/ ١٤٥) ، فكل من كميت وشعيب مما وضع مصغراً ، ثم تُنُوسِيَ هذا التصغير فيهما . للتوسع انظر « الكتاب » (٣/ ٤٧٧) .

(٤) المهيْمن : من أسماء الله تعالى ، ومعناه : القائم على خلقه ، والشاهد عليهم ، مادة (همن) « اللسان » (٣/ ٤٣٦) ، والمسيطر والمصيطر :المتسلِّط على الشيء ليشرف عليه ويتعهد أحواله ، مادة (سطر) « اللسان » (٤/ ٣٦٤) ، فالمهيمن والمسيطر ليسا مما وضعا مصغرين ، وإنما هما اسما فاعل من (هيمن وسيطر) إلاّ أنهما لما أشبها المصغر في هيئته وحركاته وسكناته امتنع تصغيرهما . « الأشموني » (٤/ ١٥٦) هذا وقد ذكر السيوطي في « المزهر » نحواً من (٨٠) كلمة استعملتها العرب على هيئة المصغر ، وهي مكبرة ؛ منها : الثُّريا والقُصَيْرى الهُوَيْنا . « المزهر » (٢/ ٢٥٣) وما بعدها .

وأنبيائه ، وملائكته[(١)] ، وعَظيم وجَسيم ، ولا جمع الكثرة[(٢)] ، ولا كلّ وبعض[(٣)] . ولا أسماء الشهور والأسبوع على رأي سيبويه[(٤)] .

[أبنية التصغير]

وأبنيته ثلاثة : فُعَيل ، وفُعَيْعِل ، وَفُعَيْعِيل ؛ كفُلَيْس ، وَدُرَيْهِم ، ودُنَيْنِير ، وضع هذه الأمثلة الخليل ، وقال : عليها بُنيت معاملة الناس[(٥)] .

---

(١) إنما امتنع تصغير هذه الأسماء ؛ لأنها تدل بأصل وضعها على تعظيم المُسمَّى بها ، وتصغيرها ؛ يعني : التقليل والتحقير ، وهذا لا يناسب المقام .

(٢) امتنع تصغير هذه الأسماء ؛ لأنها تدل في الأصل على الكبر والعظم والكثرة ، وهذه الأغراض تناقض التصغير الذي يفيد التقليل والتحقير .

(٣) ذكر العليمي في « حاشيته على شرح التصريح » عن شيخه عبد الرحمن الديصطي سبب المنع فقال : إن (كلاً) تدل على العموم والشمول ، فصارت كجمع الكثرة ، وإن (بعضاً) يدل بنفسه على القلة فلا حاجة لتصغيره المفيد للتقليل . انظر (٢/ ٣١٧) ، « المقتضب » (٢/ ٣٩١) .

(٤) اختلف في تصغير أسماء الشهور والأسبوع ، فمنعه سيبويه ، وعلة منعه أنها لم توضع لمقادير زمنية معينة ، وإنما وضعت علامات لأوقات لايراد بها مقدار محدد ، بخلاف اليوم والساعة والشهر ، فإنها تصغر فيقال : يُوَيْم وسُوَيْعَة وشُهَيْر ؛ لأنها متمكنة في الزمان حيث دلت على مقدار من الزمن محدد ، وأجاز الكوفيون والمازني والجرمي والمبرد تصغيرها ؛ لأنها أعلام ولاماتها للتعريف ، فإذا زالت صارت نكرات ، فيقال : سُبَيْت وأُحَيْد . . . وفي محرم مُحَيْرِم ، وفي رجب رُجَيْب ، وهكذا بقية الشهور . للتوسع انظر « الكتاب » لسيبويه (٣/ ٤٧٩ـ ٤٨٠) ، « المقتضب » (٢/ ٢٧٦ـ٢٧٧) ، « الأصول » (٣/ ٦٢) ، « الهمع » (٢/ ١٩١) .

(٥) قال ابن السراج : وجميع التصغير يأتي على ثلاثة أمثلة : على مثال تصغير : فَلْس ودِرْهم ودِيْنار ، وتصغيرها : فُلَيْس ودُرَيهم ودُنَيْنير ، وقال : فالتصغير إنما يكون في الثلاثي وضعاً ، وفيما كان عدده أربعة أحرف بزيادة أو بغير زيادة ، فإن تجاوز العدد ذلك حُذف منه حتى يُردَّ إلى هذا العدد . « الأصول في النحو » (٣/ ٣٦) و« الكتاب » لسيبويه (٣/ ٤١٥ـ ٤١٦) ، وفي « شرح التصريح » : وهذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل ، فقيل له : لِمَ بنيت المصغر على هذه الأمثلة ؟ فقال : لأني وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار . « شرح التصريح » (٢/ ٣١٨) ، والخليل بن أحمد الفراهيدي ، أصله من الأزد ، كان غاية في استخراج مسائل النحو ، وهو واضع علم العروض ، كما أنه أول من صنف في المعاجم ، وله كتاب « العين » ، توفي بالبصرة سنة (١٧٠هـ) ، « الفهرسة » (ص ٦٤) ، « شذرات الذهب » (٣/ ٣٢١) .

والوزن بها اصطلاح خاص بهذا الباب لأجل التقريب ، وليس على الميزان الصرفيّ ، ألا ترى أن نحو : أُحَيْمِر وَمُكَيْرِم وَسُفَيْرِج : وزنها الصرفيّ : أُفَيْعِل ، وَمفَيْعِل ، وَفُعَيْلِل ، وأما التصغيريّ : فهو فُعَيْعل في الجميع .

[تصغير الثلاثي]

والأصل في تلك الأبنية (فُعَيْل) وهو خاص بالثلاثيّ ، ولا بدَّ من ضم الأول ولو تقديراً[1] ، وفتح ثانيه ، واجتلاب ياء ثالثة ساكنة ، تُسمَّى ياء التصغير ، وَيُقْتصر في الثلاثي على تلك الأعمال الثلاثة ، فليس نحو لُغَيْزى : للُّغز ، وَزُمَّيل للجبان تصغيراً ، لسكون ثانيها ، وكون الياء ليست ثالثة .

---

(١) لا بدَّ من ضم الأول لفظاً أو تقديراً ، وذلك نحو : فُلك المكبر مضموم الأول ؛ يقال في تصغيره : فُلَيْك ، فتقدر أن الضمة في المصغر غيرها في المكبر ، والحاصل : أن الاسم المصغر يلحقه أربع تغيرات : ضم أوله ، وفتح ثانيه ، وزيادة ياء ثالثة ، وكسر ما بعد الياء في غير الثلاثي ، وإن كان مكسوراً ما بعد الياء نحو : ومصيبيح تصغير مِصْباح ، فتقدر الكسرة وهي غيرها في المكبر . « ابن القواص على ألفية ابن معط » (٢/ ١٢٠٣) ، « التصريح » (٣/ ٣١٨) .

وفي « الهمع » للسيوطي : واعتل السيرافي لضم أول المصغر ؛ بأنهم لما فتحوا في التكسير لم يبق إلا الكسر والضم ، فكان أولى بسبب الياء والكسرة بعدها في الأكثر ، وهي أشياء متجانسة وتجانس الأشياء مما يستثقل ، وقال بعضهم : إنّما ضم أول المصغر ؛ لأنه ثانٍ للمكبر وتالٍ له ، فلما كان بعده جرى مجرى الفعل الذي لم يسم فاعله .

وقالوا : إنما فتح ما قبل الياء ؛ لأن الياء في التصغير ، والتكسير ، والألف في شبه(مفاعل) متقابلان ؛ لأن التصغير والتكسير من باب واحد ، فكما أنَّ ما قبل الألف مفتوح ـ أي : في الجمع نحو : مساجد ـ فكذلك ما قبل هذه الياء المقابلة لها ـ أي : في المصغر ـ وإنما كانت علامة التصغير ياء ؛ لأن الأولى بالزيادة حروف المد واللين ، والجمع قد أخذوا له الألف ، فأرادوا حرفاً يخالفه ويقاربه ليقع الفصل ، فجاؤوا بالياء ؛ لأنها أقرب إلى الألف . « الهمع » (٢/ ١٨٥) .

تنبيه

اعلم : أن المصغر الثلاثي إن لم يكن مضعّفاً صغر على (فُعَيل) ، وإن كان مضعَّفاً وجب فكه وزال الإدغام ؛ لتوسط ياء التصغير ، فتقول في تصغيرها : (دُنٌّ ـ ودُرٌّ) دُنَيْن ودُرَيْر . « الأصول » لابن السراج (٣/ ٣٧) .

[تصغير الرباعي والخماسي]

وإن كان المُصغَّر متجاوزاً الثلاثة احتيج إلى زيادة عمل رابع ، وهو كسر ما بعد ياء التصغير ، وهو بناء (فُعَيْعِل) كجُعَيْفِر في جَعْفَر .

ثم إن كان بعد المكسور حرفُ لِين قبل الآخر ، فإن كان ياءً بقي كقِنْديل ، فتقول فيه : قُنَيدِيل ، وإلاّ قلب إليها ؛ كمُصَيْبِيح وعُصَيْفِير ، في مِصباح وعُصفور ، وهو بناء (فُعَيْعِيل)[1] .

[تصغير الخماسي الصحيح والسداسي والسباعي][2]

ويُتَوَصَّل إلى هذين البناءين بما تُوُصِّلَ به إلى بناءِ فَعالِل وفَعاليل في التكسير من الحذف وجوباً ، أو تخييراً ، فتقول في : سَفَرْجَل وفَرزْدَق ، ومُسْتَخرج ، وألَنْدَد ، ويَلَنْدد ، وَحَيْزَبون : سُفَيْرِج ، وفُرَيْزِدِ أو فُرَيزِق ، ومُخَيْرِج ، وأُلَيْدٌ ويُلَيْدٌ ، وحُزَيْبِين ، وفي سَرَنْدى ، وعَلَنْدى : سُرَيْنِد وعُلَيند ، أو سُرَيْدِ وَعُلَيْدِ ، مع إعلالهما إعلال قاضٍ[3] .

---

(١) إنما بقيت الياء في (قُنيديل) مصغر قنديل لمناسبتها للكسرة قبلها ، وأما الواو من عصفور والألف في مصباح فيجب قلبهما ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، وإنما قُلبا ياء للتناسب . « التصريح على التوضيح » (٢/٣١٨) .

(٢) يقول ابن مالك :

وما بـه لمنتهـى الجمـع وُصِـل بـهِ إلـى أمْثِلَـةِ التصغيـر صِـلْ

أرشدنا ابن مالك إلى أنه يُتوصَّل إلى مثالي (فُعَيْعِل وفُعَيْعيل) بما توصلنا به إلى مثالي (فعالل وفعَاليل) في صيغة منتهى الجموع ، وذلك بحذف ما يخل بالصيغة مع ملاحظة بقاء ما له من بدًّ ، وحذف الآخر ، فإن تساوت الأحرف في مزيتها كنت مخيراً في حذف أيهما شئت . انظر (ص ٢٨١) من هذا الكتاب وما بعدها ، و« التصريح »(٢/٣١٨) ، (الأشموني) (٤/١٥٧) .

(٣) للتوسع في معرفة ما حذف من هذه الكلمات وما بقي منها انظر (ص ٢٨١) من هذا الكتاب في مبحث جمع التكسير ، وقد حُذف من مكبر (سُفَيْرِج) اللام ، ومن (فُرَيْزِد) القاف ، ومن (فُرَيْزِق) الدال ، ومن (مُخَيْرِج) السين والتاء ، ومن (أُلَيْدّ ويُلَيْدّ) النون ؛ لأنها مزيدة فيهما للإلحاق (بسفرجل) وهي أولى بالحذف عند سيبويه .

وقال المبرد : يجب الفك ، فتقول فيهما : أُلَيْدِد ويُلَيْدِد ، لموافقة أصله ، وإليه ذهب السيوطي ،=

وكما جاز في التكسير تعويض ياء قبل الآخر مما حُذِف ، يجوز هنا أيضاً ، فتقول : سُفَيرج وسُفَيْرِيج ، كما قلت في التكسير : سَفَارِج وسفَارِيج ، ولا يمكن زيادتها في تكسيرِ وتصغيرِ ، نحو : اِحْرِنْجام مَصْدر احْرَنْجَم ؛ لاشتغال محلِّها بالياء المنقلبة عن الألف في المفرد[1] .

[شواذ التكسير والتصغير]

وما جاء في بابي التصغير والتكسير مخالفاً لما سبق فشاذّ ، مثاله في التكسير جمعهم مكاناً ، على أَمْكُن ، ورهْطاً وكُراعاً ، على أراهِط وأكارِع ، وباطلاً وحديثاً ، على أباطيل وأحاديث ، والقياس : أمْكِنة ، وأَرْهُط أو رُهُوط ، وأكْرِعَة ، وبواطل ، وأحْدِثة ، ومثاله في التصغير تصغيرهم مغْرباً وعشاء ، على مُغَيْربان وعُشَيّان ، وإنساناً وَلَيْلَة ، على أنيْسِيان ولُيَيْلِيَة ، ورَجُلاً على رُوَيْجل ، وصِبْيَة وَغِلْمة وَبَنون ، على أُصَيْبِيَة ، وأُغَيْلِمَة ، وَأُبَيْنون ، وَعشيّة على عُشَيْشِيَة ، والقياس : مُغَيْرب ، وعُشَيّ ، وأُنَيْسين ، ولُيَيْلة ، وَرُجَيْل ، وَصُبَيَّة ، وَغُلَيْمَة ، وَبُنَيُّون وعُشَيَّة .

= فقد مُنع الإدغام في (ألندد) لأن زيادة النون للإلحاق ، « الهمع » (٢/ ٢٢٦) وحُذف من (حُزَيْبِين) الياء ، وقد أُبدلت واوه ياءً لسكونها وكُسر ما قبلها ، وحُذف من مُكبّر (سُرَيْنِد وعُلَيْنِد) الألف من آخرهما ، ومن (سُرَيْدٍ وعُلَيْدٍ) نونهما ، والأصل : سُريدي وعُليدي ، بالياء فيهما ، لحقهما التنوين فالتقى ساكنان ، فحُذفت الياء منهما ، والسرندى : الجريء ، وقيل : الشديد ، والأنثى : سرنداة ، والعلندى : البعير الضخم الطويل ، والأنثى : علنداة . « اللسان » مادة (سرد ـ علد) (٣/ ٢١ـ٣٠٢) .

وإذا كانت الكلمة مزيدة بحرفين فأنت بالخيار ، وقد يكون أحدهما أولى بالحذف من الآخر ، كأن كان أحدهما له معنىً والآخر في وسطها ، فما كان وسطاً هو أولى بالحذف ، أو كان في أول الكلمة والأخر في وسطها ، فما كان وسطاً هو أولى بالحذف ، كما في كلمتي (ألندد ويلندد) . « شرح الشافية » (١/ ٢٥٤) ، « التصريح » (٢/ ٣١٩) ، « الأصول » (٣/ ٤٤) ، « اللسان » مادة (لدد) (٣/ ٣٩١) .

(١) تقول في تصغير (احِرنْجام) : (حُرَيْجيم) بحذف الهمزة من أوله وقلب ألفه ياءً ؛ لأنه بالتصغير صار مكسوراً ما قبلها ، فقلبت ياءً فصار وزنها (فُعَيْعيل) فتعذر تعويض ياء عن الهمزة المحذوفة ؛ لأن ما قبل الآخر شغل بالياء المنقلبة عن ألف مفردة ، ولو زدنا ياء لخرجت الكلمة عن أوزان التصغير الثلاثة . « التصريح » (٢/ ٣١٩) ، « شرح الشافية » (١/ ٢٦١) .

وقيل : إن هذه الألفاظ مما استُغني فيها بتكسير وتصغير مُهْمَل ، عن تكسير وتصغير مستعمَل[(١)] .

[متى يُفْتَح ما بعد ياء التصغير ؟]

ويُسْتثنى من كسر ما بعد ياء التصغير ، فيما تجاوز الثلاثة :

أ- ما قبل علامة التأنيث ؛ كشجرة وحُبلى .

ب - وما قبل المَدَّةِ الزائدة قبل ألف التأنيث ؛ كحمراء .

جـ - وما قبل ألف أفعال ؛ كأجمال وأفراس .

د - وما قبل ألف فَعْلان الذي لا يجمع على فعالين ؛ كسَكْران وعُثْمان ، فيجب في هذه المسائل بقاء ما بعد ياء التصغير على فتحه للخفة ، ولبقاء ألفي التأنيث وما يشبههما في منع الصرف ، وللمحافظة على الجمع ، فتقول : شُجَيرة ، وحُبَيلى ، وَحُمَيْراء ، وأُجَيْمَال ، وأُفَيْرَاس ، وسُكَيْران ، وعُثيمان[(٢)] ؛ لأنهم لم يجمعوها على فَعَالين كما

---

(١) للتوسع في شواذ التصغير . انظر « شرح الشافية » (١/ ١٧٤ـ ١٧٩) ، « شرح ألفية ابن معط » (١٢١٧/٢٠) .

هذا القول الثاني مذهب سيبويه والجمهور ، ومعناه : أنهم استغنوا بجمع لفظ مهمل وتصغيره عن جمع لفظ مستعمل وتصغيره ، فهي عندهم جموع ومصغرات لألفاظ مهملة ، وذهب بعض النحوين إلى أنها جموع ومصغرات للمنطوق به على غير قياس ؛ أي : شاذ ، وذهب ابن جني إلى أن اللفظ يُغير إلى هيئة أخرى ثم يُجمع فَيَرى في (أباطيل وأُبَيْطيل) أن الاسم غُيّر إلى إبطيلَ أو أُبْطول ، ثم جمع أو صغر . « التصريح » (٢/ ٣١٩) ، « الأشموني » (٤/ ١٩٥) ، « شرح الشافية » (١/ ٢٧٣) وما بعدها .

(٢) استثنوا من لزوم كسر ما بعد ياء (فُعَيْعِل) و(فُعَيْعيل) مسائل أربعة التزموا فيها الفتح ، وعلة ذلك في (شُجَيرة وحُبَيْلى) أنه يجب فتح ما قبل علامة التأنيث ، التاء في الأولى ، والألف في الثانية ، ولو كسر ما قبل الألف لقلبت ياء ، ولزالت علامة التأنيث ، فإن كانت الألف لغير التأنيث كما في (مَلْهى) كسر ما قبلها وقلبت ياء ، فتصير (مُلَيْهى) ثم تُعل إعلال قاضي (فتصير (مُلَيْهٍ) ، وكذا إذا لم تتصل الياء بما قبل تاء التأنيث فإنه يكسر كما في (دُحَيْرِجة) تصغير : دحْرَجة ، حيث وجد حرفان فكسر ما بعد الياء ، وفتح ما قبل التاء على القياس في غير خوف محذور .

والعلة في (حُمَيْراء) نفس العلة في (حُبْلى) لتبقى علامة التأنيث ، ولو كسر ما قبلها لقلبت =

جمعوا عليه سِرْحاناً وسُلطاناً ، ولذا تقول في تصغيرهما : سُرَيْحِين وسُلَيطِين ؛ لعدم منع الصرف بزيادتها ، فلم يبالوا بتغييرهما تصغيراً وتكسيراً[(١)] .

= مدتها ياء ، ولزالت علامة التأنيث ، والعلة في (أُجَيْمال وأُفَيْراس) المحافظة على هذا الوزن من أن تقلب ألفه ياء ، بسبب كسر ما قبلها ، فيظن أن المصغر ليس مصغر جمع ، وفي (سُكَيْران وعُثَيْمان) العلة تشبيه ألفهما بألفي التأنيث المقصورة والممدودة ؛ لأنه يلزم فتح ما قبلهما . « التصريح » (٢/ ٣٢٠) ، « الأشموني » (٤/ ١٦٠) .

تنبيه

زاد بعضهم على هذه المستثنيات :

١ـ المثنى إذا كان مفرده ثلاثياً ، نحو : (رجلان) فتقول فيها : رُجَيْلان ، وفي (رَجُلَيْن) : رُجَيْلَيْن ، بفتح اللام فيهما محافظة على علامة التثنية ، وحتى لا يلتبس بجمع المذكر في المجرور والمنصوب .

٢ـ جمع المونث السالم : إذا كان مفرده ثلاثياً ، نحو : (هندات) فتصغر على هُنَيْدات ـ بفتح الدال ـ محافظة على علامة الجمع فيهما .

٣ـ المركب المزجي بشرط أن يكون صدره ثلاثياً مفتوح الآخر ، نحو : (بعْلَ بَك) فتقول فيها : (بُعَيلبَك) بفتح اللام ؛ تشبيهاً لعجزه بتاء التأنيث ، فإن كان صدره أكثر من ثلاثة كسر ما بعد الياء ، نحو : (معد يكرب) فيقال : (مُعَيدِ يكرب) . « المفيد » (١٥/ ١٦/ .

(١) تحقيق تصغير ما ختم بألف ونون أن يقال : لا تقلب الألف ياء فيما يأتي :

أولاً : في الصفات مطلقاً ، سواء كان مؤنثها خالياً من التاء ، وهو الأصل ، أو بالتاء حملاً على الصفات التي تمنع من الصرف ، نحو : سكران وجوعان وعريان وندمان ، وقطوان : للبطيء ، تقول في تصغيرها : سكيران ، وجويعان ، وعريان ، ونديمان ، وقطيان .

ثانياً : في الأعلام المرتجلة ، نحو : مروان ، وعثمان ، وعمران ، وسعدان ، وغطفان ، وسلمان ، تقول في تصغيرها : مريان ، وعثيمان ، وعميران. . . إلخ ، أما عثمان ، اسم جنس لفرخ الحبارى ، وسعدان : لنبت ، فيقال في تصغيرهما : عثيمين ، وسعيدين .

ثالثاً : أن تكون الألف رابعة في اسم جنس ، ليس على فعلان مثلث الفاء ساكن العين ؛ كظربان وسبعان ، يقال في تصغيرهما : ظريبان وسبيعان .

رابعاً : أن تكون الألف خامسة في اسم جنس ، أو في حكم الخامسة ، وذلك بحذف بعض الأحرف التي قبلها ، نحو : زعفران ، وعقربان ، وأفعوان ، وصليان : للحية ، وعبوثران : لنبت ، تقول في تصغيرها : زعيفران ، وعقيربان ، وأفيعيان ، وصليليان ، وعبيثران ، وأما إذا كانت الألف زائدة على ذلك فتحذف ، نحو : قرعبلانة : دويبة عظيمة البطن ، تقول في تصغيرها : قريعبة ، ويكسر ما بعد ياء التصغير ، لتقلب الألف ياء فيما إذا كانت رابعة في اسم =

[ألفاظ يخالف تصغيرُها تكسيرَها]

ويُستثنى من التوصل إلى بِنَاءَيْ فُعَيْعِل وفعَيْعيل ، بما يُتَوَصَّل به إلى بناء فعالل وفعاليل ، عِدَّةُ مسائل جاءت على خلاف ذلك ؛ لكونها مختَتَمة بشيء مقدر انفصاله ، والتصغير وارد على ما قبله ، والمقدر الانفصال هو ما وقع بعد أربعة أحرف :

من ألف تأنيث ممدودة ؛ كقُرفُصاء ، أو تائه ؛ كحَنْظلة ، أو علامة نَسب ؛ كعَبْقَرِي ، أو ألف ونون زائدتين ؛ كزعفران وجُلْجُلان ، أو علامتي تثنية ؛ كمُسْلِمَيْنِ ومُسلِمان ، أو علامتي جمع تصحيح المذكر والمؤنث ؛ كجعفَرِينَ وجعفرونَ ومسلِمات ، أو عَجْزَيِ المضاف والمَزْجِيّ ، فهذه كلها يخالف تصغيرُها تكسيرَها ، تقول في التصغير : قُرَيْفِصاء ، وحُنَيظلة ، وعُبَيقريّ ، وزُعَيفران ، وجُلَيجلان ومُسَيْلِمَين أو مُسَيْلِمان ، وجُعَيْفِرِينَ أو جُعَيفرون ، ومُسَيْلِمات ، وأُمَيْرِىء القيس وَبُعَيْلَبَكَّ ، وتقول في تكسيرها : قرافِص ، وحناظل ، وعباقر ، وزَعافر ، وجلاجل ، إذ لا لبس في حذف زوائدها تكسيراً ، بخلاف التصغير ، للالتباس بتصغير المجرد منها[(١)] .

وإذا أتت ألف التأنيث المقصورة رابعة؛ ثبتت في التصغير، فتقول في : حُبْلَى حُبَيْلى .

وتُحذف السادسة والسابعة ؛ كَلُغَّيزَى : للُّغز ، وبَرْدَرايا : لموضع[(٢)] ، فتقول : لُغَيْغِيز وُبرَيْدِر .

= جنس على فعلان ، مثلث الفاء ساكن العين ؛ كحومان : لنبت ، واحدة حومانة وسلطان وسرحان ، تقول في تصغيرها : حُوَيْمين ، وسليطين ، وسريحين ، تشبيهاً لها بزليزيل وقريطيس وسريبيل ، تصغير زلزال وقرطاس مثلث الفاء ، وسربال ، وأما العلم المنقول فحكمه حكم ما نقل عنه ، فإن نقل عن صفة فلا يُكسر ما بعد ياء التصغير ، نحو : سكران مُسمًّى به ، تقول في تصغيره : سكيران ، وإن نقل عن اسم جنس فيُكسر ما بعد ياء التصغير ، نحو : سلطان مُسمًّى به ، تقول في تصغيره : سليطين . اهـ منه . (*)

(١) إنما حذفوا بعض هذه الكلمات في التكسير ، وامتنع ذلك في التصغير ؛ لأنه في حالة الحذف مع الجمع لا اشتباه بين المفرد والجمع ولا لَبس ، وأما في التصغير فلو حذفوا لالْتبس تصغير الزائد بتصغير المجرد منها ، فلو صغرنا (مسلمان) المثنى على (مُسَيْلِم) لظن أنه تصغير مسلم المفرد . « التصريح » (٢/ ٣٢٠) ، « الأشموني » (٤/ ١٦٢) .

(٢) قال ياقوت : بُرْ دَرايا ، موضع أظنه بالنهروان من أعمال بغداد . « معجم البلدان » (١/ ٣٧٧) . =

وكذا الخامسة إن لم تُسبق بمدة ؛ كقَرْقَرى : لموضع[(١)] ، تقول فيها : قُرَيْقر ، وإن سبقت بمدة خيّرْت بين حذفها وحذف ألف التأنيث ؛ كحُبارى : لطائر ، وقُريْثا : لِتمر ، فتقول : حُبَيِّر أو حُبَيْرَى ، وقُرَيِّث أو قُرَيْثَا .[(٢)] .

واعلم : أن التصغير يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها[(٣)] :

[ما يُرَدُّ إلى أصله عند التصغير]

١ـ فإن كان ثاني الاسم المُصَغَّر ليناً مُنْقَلباً عن غيره ، يُرَدُّ إلى ما انقلب عنه ، سواء كان واواً منقلبة ياء أو ألفاً ، نحو : قيمة وماء ، تقول فيهما : قُوَيْمَة ومُوَيْه ، إذ أصلهما

= ولعل الصواب في تصغيرها : (بُرَيْديّ) على وزن فُعَيْعل . « التصريح » (٢/ ٣٢١) ، وانظر ما كتبه العليمي تعليقاً على قول الشارح : بريدري .

(١) قرقرى : أرض باليمامة فيها قرى وزروع ونخيل كثيرة ، وفيها ناس كثير من قريش وبني قيس بن ثعلبة وغيرهم . « معجم البلدان » (٤/ ٣٢٦) .

(٢) إذا كانت الكلمة خامسة ثالثها حرف مد تخيرت في الحذف بين حرف المد وألف التأنيث ، وذلك لأن المد وألف التأنيث سواء في الإخلال ببنية التصغير ، فأيهما حذفت تحصل الصيغة المقصودة ، فَحُبَيْرى وقُرَيْثا المصغران حذف منهما حرف المد ، وحُبَيِّر وقُرَيِّث : حُذِفَ منهما ألف التأنيث وقد قُلبت ألف (حُبارى) ياء ثم أُدغمت بياء التصغير كما أُدغمت الياء بالياء في (قُرَيِّث) . « الأشموني » (٤/ ١٦٤) ، « المفيد » (ص ٢٠) .

(٣) الاسم إن كان فيه قلب قبل التصغير ، فإنه بالتصغير يرد الحرف المقلوب إلى أصله ، ولا خلاف في وجوب الرد إذا كان الإبدال في الطرف ، وسواء كان الحرف لينا أم غير لين ، نحو : (فتى وماء) ، تقول في تصغيرهما : فُتَيّ ومُوَيه ، وإذا كان الإبدال في غير الطرف اشترط لوجوب الرد شرطان :

١ـ أن يكون حرف لين .

٢ـ أن يكون مبدلاً من غير همزة تلي همزة ، فإن انخرم الشرط الأول بأن كان طرفاً صحيحاً بدلاً من حرف صحيح أو من حرف لين ، لم يرد إلى أصله بل يصغر على حاله ، نحو : تُخَمَة وتُراث وقائم ، تصغر على (تُخَيْمَة ، وتُرَيْث وقُوَيْم) وإن انخرم الشرط الثاني بأن كان بدلاً من همزة تلي همزة فلا ردّ ، فنحو : آدم ، يقال في تصغيرها : أُوَيْدم من غير ردِّ الألف إلى أصلها من الهمز ، بل تقلب واواً لضم ما قبلها ، وقد شملت هذه المسألة ستة أشياء ذكرها الأشموني مفصلة (٤/ ١٦٥) ، انظر « همع الهوامع » (٢/ ١٨٨) .

قِوْمَة ومَوَه بخلاف ثاني ، نحو : مُتَّعِد[(١)] ، فإنه غير لين ، فيصغَّر على مُتَيْعِد ، وبخلاف ثاني آدم ، فإنه منقلب عن غير لين ، فيُقلب واواً كالألف الزائدة من نحو : ضارب ، والمجهولةِ من نحو : صاب وعاج ، فتقول فيها : أُوَيْدِم ، وضُوَيرب ، وصُوَيب وعُوَيْج[(٢)] .

وأما تصغيرهم عيداً على عُيَيْد ، مع أنه من العَوْد ؛ فشاذّ[(٣)] ، دعاهم إليه خوف الالتباس بالعُود أحد الأعواد .

٢ـ أو كان ياء منقلبة واواً أو ألفاً ؛ كموقن وناب ، تقول فيهما : مُيَيْقِن وَنُيَيْب ، إذ أصلها مُيْقِن ونَيْب[(٤)] .

---

(١) مُتّعد اسم فاعل من اتَّعَد أصله : مُوْتَعِد ، أُبدلت الواو تاءً ثم أُدغمتا بالتاء في تصغيرها تقول : مُتَيْعِد بإبقاء التاء المنقلبة عن الواو وحذف تاء الافتعال ، وهذا مذهب سيبويه ، وذهب الزجاج إلى أن تصغيرها : مُوَيعد برد الواو إلى الأصل . « الأشموني » (٤/ ١٦٥) .

(٢) تُقلب ألف ضارب واواً في التصغير ، وذلك بسبب ضم ما قبلها ، فتقول فيها : ضُوَيْرب ، وكذلك تقول في : آدم أُوَيدم ؛ لأن ألفهما منقلبة عن همزة ، وقد وقعت بعد همزة وأصلها : أأْدِم ، فأُبدلت الثانية حرف مد من جنس الأولى .

ومثل ضارب كلمة (صاب وعاج) : فتُقلب الألف فيهما واواً في التصغير لضم ما قبلهما ، والألف المجهولة : هي التي لا يعرف لاسمها فعل فتعرف أهي منقلبة عن واو أو ياء ، وقد ذُكرت في « اللسان » في مادة (صَوب ـ صَيب) والصاب : عصارة شجر مرّ ، أو هو شجر مرّ . « اللسان » (١/ ٥٣٧) العاج : أنياب الفيل ، وفي « الصحاح » : العاج عظم الفيل . « اللسان » مادة (عوج) (٢/ ٣٣٤) .

(٣) القياس في تصغير (عِيد) عُوَيْد ؛ لأنه من عاد يعود ، وإنما صغروه هكذا للفرق بينه وبين تصغير (عُود) واحد الأعواد ، كما قالوا في جمع (عيد) : أعياد ؛ للفرق بين الجمعين . « الأشموني » (٤/ ١٦٦) ، « التصريح » (٢/ ٣٢٢) .

(٤) يقال في إعلال : (مُيْقن) سُكِّنت الياء وضُمَّ ما قبلها فقُلبت واواً ، تبعاً للقاعدة القائلة : إذا وقعت الياء مفردة ساكنة بعدها حرفان قُلبت واواً إن ضُمَّ ما قبلها ، فتصير (موقن) وهو اسم فاعل من (أَيْقَن) وفي التصغير ترد الواو إلى أصلها الياء ، فتصير : (مُيَيْقِن) . « شرح الشافية » (٣/ ٢١٤) ، « المقتضب » (٢/ ٢٨١) .

(ناب) أصلها (نَيَب) فألفه منقلبة عن ياء بدليل جمعه على (أنياب) فتقلب الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، والناب : مذكر ، من الأسنان ، وعند ابن سيده : هي السن التي خلف الرباعية وهي مؤنث .

=

٣ـ أو كان همزة منقلبة ياء ؛ كذِيب ، تقول فيه : ذُؤَيْب .

٤ـ أو كان أصله حرفاً صحيحاً غير همزة ، نحو : دُنَيْنير في دينار ، إذ أصله دنَّار ، بتشديد النون[(١)] .

ويجري هذا الحكم في التكسير الذي يتغير فيه شكل الحرف الأول ؛ كموازين وأبواب وأنياب بخلاف ، نحو : قِيَم وَدِيَم[(٢)] .

= والناب : الناقة المسنة من الإبل ، وتصغيره ، على (نُيَيْب) برد الألف إلى أصلها الياء ، والكوفيون يصغرونه على (نُوَيْب) لأن هذه الألف يكثر قلبها واواً ، وفي « الهمع » : واعلم أنه إذا كان ثاني المصغر ياء ، نحو : بيت وشيخ ، أو كان منقلباً عن ياء ، نحو : ناب لم تقلب في التصغير واواً في الأصح ، وهذا مذهب البصريين ، بل تبقى الياء فتقول : بُيَيْت وشُيَيْخ ونُيَيْبْ ، وجوز الكوفيون : بقاء الياء أو قلبها واواً ، كراهية اجتماع ثلاث ياءات واختاره ابن مالك ، فيقال : بُوَيْت وشُوَيْخ ونُوَيْب ، وهذا شاذ عند البصريين ، وعلى مذهبهم الأحسن ضم ما قبل الياء ، ويجوز الكسر فتقول : (شُيَيْخ) أو (شِيَيْخ) (٢/ ١٨٦) ، « الكتاب » (٣/ ٤٦٢) ٤٨١ ، « تاج العروس » مادة (نيب) (٤/ ٣٢٢) وما بعدها ، « اللسان » مادة (نيب) (١/ ٧٧٦) ، « المقتضب » (٢/ ٢٨٠) ، « الملوكي » (ص ٢٤٦) اهـ بتصرف .

(١) ياء (دينار) منقلبة عن حرف صحيح هو النون ، بدليل جمعها على (دنانير) ولذلك ترد الياء إلى أصلها النون عند التصغير ، ومثلها (قيراط) أصلها (قرَّاط) وتجمع على (قراريط) وتصغر على (قُرَيْرط) . « الملوكي » (ص ٢٤٠) ، « المقتضب » (٢/ ٢٤٤) ، « النحو الوافي » (٤/ ٧٠٦) .

(٢) يعني أنه لا بد لجمع التكسير من رد الثاني المعتل إلى أصله مثلما وجب في التصغير ، فالكلمات الثلاث الأُول خالف شكل الحرف الأول في الجمع شكله في المفرد فرُدَّ ؛ أي : حرف العلة من (ميزان وباب وناب) إلى أصله ، وأما (قِيَم ودِيَم) جمع (قيمة وديمة) مما اتفق الحرف فيها في الجمع والمفرد ، وهو مكسور فيهما ؛ لم ترد الياء فيه إلى أصلها ، فقيمة وديمة أصلهما : قِوْمَة ودِوْمَة ، سكنت الواو بعد كسر فقلبت فيهما ياء ، وبقيت في الجمع ولم ترد لأصلها الواو ، فقالوا : قِيَم ودِيَم ، ويصغران على (قُوَيْمَة ودُوَيْمة) برد الياء إلى أصلها ، وهاتان ممّا خالف فيهما التصغير التكسير فرُدت الياء في التصغير ولم تُرد في التكسير ، هذا وقد ذكر ابن مالك الأمور التي يخالف فيها التكسير التصغير ، فكانت ثمانية أمور . « الأشموني » (٤/ ١٦٠ ـ ١٦٦) ، « النحو الوافي » (٤/ ٧٠٥) ، « المفيد » (ص ١٧ـ ١٨) .

[تصغير ما حُذف أحد أصوله]

وإن حذف بعض أصول الاسم ، فإن بقي على ثلاثة ؛ كشاكٍ وقاضٍ[١] ؛ لم يُرَدّ إليه شيء ، بل تقول : شُوَيْكٍ وقُوَيضٍ ، بكسر آخره منوَّناً ، رفعاً وجراً ، وشُوَيْكياً وقُوَيْضِياً نصباً ، وإلا . . رُدّ ، نحو : كُلْ وَخُذْ وَعِد بحذف الفاء فيها[٢] ، وَمُذْ وَقُلْ وَبِعْ بحذف العين أعلاماً[٣] ، ونحو : يد ودم ، بحذف لامهما[٤] ، ونحو : قِه وفِه وشِه ، بحذف الفاء واللام[٥] ، وَرَهْ بحذف العين واللام أعلاماً أيضاً[٦] ، فتقول في تصغيرها : أُكَيْل ، وَأُخَيْذ ، ووُعَيْد ، برد الفاء ، ومُنَيْذ وَقُوَيْل وَبُيَيْع ، برد العين ، ويُدَيّ وَدُمَيّ[٧] ، برد اللام ، ووُقَيّ ، وَوُفَيّ ، وَوُشَيّ ، برد الفاء واللام ، وَرُؤَيّ ، برد العين واللام .

[تصغير ما سُمِّي به علماً من الثنائي وضعاً]

أما العلم الثُّنائيّ الوضع ، فإن صح ثانيه : كبَلْ وهل ، ضُعّف أو زيدت عليه ياء ،

---

(١) أصلهما : شاكي وقاضي ، بالياء فيهما على وزن (فاعل) لحقهما التنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، فصار وزنها : (فاع) بعد حذف لام الكلمة منهما .

(٢) حُذفت فاء الكلمة في الأمر من هذه الكلمات ، والأول والثاني من (أكل وأخذ) مهموز الفاء ، والثالث من (وعد) المعتل المثال ، وإنما وجب رد المحذوف ليستقيم تصغيرها على وزن (فُعَيْل) وذلك إذا سميت بها وانتقلت إلى العلمية .

(٣) حُذفت النون من (منذ) والواو من (قُوْل) والياء من (بِيْع) .

(٤) (يدٌ ودمٌ) أصلهما : يديٌ ودميٌ ، وسمع : دموٌ ، على وزن (فَعَل أو فَعْلٌ) استثقل التنوين على الياء والواو فحذف حرف العلة ، وصار وزنها (فَعٌ) انظر « اللسان » مادة (يدي) (١٥/ ٤١٩) ، و(دمي) (١٤/ ٢٦٨) .

(٥) هذه أفعال أمر من الماضي اللفيف المفروق ، وهي من (وقى وفى وشى) قاعدة الأمر منه أنه يبقى على حرف واحد هو عين الكلمة ، ويجاء بهاء السكت للوقف فوزنها (عِهْ) .

(٦) (رَهْ) أمر من (رأى) مهموز العين تحذف همزته في جميع التصاريف ، كذلك يُحذف حرف العلة لبناء الأمر على حذف حرف العلة ، فيكون قد حُذف من الكلمة عينها ولامها ، وجيء بهاء السكت للوقف ووزنها (فَهْ) .

(٧) أصلهما : يُدَيْي ودُمَيْو ، أُدغمت الياء في الأول ، وقُلبت الواو ياء في الثانية تبعاً لقاعدة اجتماع الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون متأصلة ذاتاً وسكوناً ثم أُدغمت بالياء ، ولعل الصواب في تصغير (يَدٌ) أن يقال : يُدَيّة لأنه مؤنث ، والله أعلم .

فيقال : بُلَيْل أو بُلَيّ ، وَهُلَيْل أو هُلَيّ[١] ، وإلا . . وجب تضعيفه قبل التصغير ، فيقال في لَوْ ومَا وكَيْ أعلاماً : لَوٌّ وكَيٌّ بتشديد الأخير[٢] ، وماء ، بزيادة ألف للتضعيف وقلب المزيدة همزة ، إذ لايمكن تضعيفها بغير ذلك[٣] ، وتصغر تصغير دوٍّ وحيٍّ وماءٍ ، فيقالُ : لُوَيّ وَكُيَيّ وَمُوَيّ ، كما يقال : دُوَيّ وَحُيَيّ ومُوَيْه ، إلا أن هذا لامه هاء ، فردّ إليها[٤] .

[تصغير المؤنث]

وإن صغّر المؤنث الخالي من علامة التأنيث ، الثلاثيّ أصلاً وحالاً ؛ كدار وسنّ وَأُذُن

---

(١) الغرض من التضعيف أو زيادة ياء في آخره الوصول إلى بناء (فُعَيْل) وهو أقل أبنية التصغير حروفاً ، وزيادة الياء قول الجمهور ، واختار ابن مالك جواز الأمرين تضعيف اللام أو زيادة الياء .
يلحق بالثنائي وضعاً ما حُذفت لامه من الثلاثي وعُوِّض عنه تاء التأنيث كما في نحو : سَنة ، فتقول في تصغيرها : (سُنَيْهَة) أو (سُنَيَّة) برد اللام المحذوفة منها ، وكما في تصغير (بنت وأخت) تقول : (بُنَيّة وأُخَيّة) وهذا مذهب سيبويه ؛ لأنه لا يَعْتَدّ بالتاء ، لذلك وجب رد اللام المحذوفة . « الهمع » (٢/ ١٨٧) ، « المفيد » (ص ٢٧) .

(٢) يرى سيبويه والمبرد أن ما كان ثنائي الوضع من الضمائر مما ثانيه حرف علّة ، إذا سميت به وجب تضعيفه ، فإذا سُمِّيت بـ (هُوَ) أو (لَوْ) ضُعِّفت الواو فقلت : (هوّ) و(لوّ) وفي تعليل ذلك قال المبرد : وإنما كان القياس أن تزيد على كل حرف من حروف اللين ما هو مثله ؛ لأن هذه الحروف لا دليل على ثالثها ؛ أي : الحرف الثالث منها ، ولم تكن اسماً فيعلم ما سقط منها . « الكتاب » لسيبويه (٣/ ٢٦١ـ٢٦٣) ، « المقتضب » (١/ ٢٣٤ـ ٢٣٥) .

(٣) القياس في تضعيف (ما) إذا سميت بها علماً أن تصير (ماا) بألفين ، التقى ساكنان ، فقُلبت الثانية همزة فصارت (ماء) ، قال المبرد : إذا سمَّيته (لا) زدت على الألف ألفاً ؛ لأنك تحرك الثانية ، والألف إذا حُرِّكت كانت همزة فتقول : هذا (لاءٌ) . المصدر السابق .

(٤) لما صارت (لو وكي) مشدّدتان ؛ عوملتا معاملة (دوّ وحيّ) ولما صارت (ما) على (ماء) عوملت معاملة (ماء) فقالوا في تصغير (لوّ) : (لُوَيّ) وأصلها (لُوَيْو) اجتمعت الياء مع الواو المتطرفة ، فقُلبت الواو ياء ثم أُدغمت ، وقالوا في تصغير (كيّ) : (كُيَيّ) ، وفي (ماء) : (مُوَيّ) وأصلها (مُأيْء) تطرفت الهمزة فقُلبت ياء فصارت (مُأيي) ثم أُدغمت الياء بالياء ، وضُمَّ ما قبل الألف فقُلبت واواً فصارت (مُوَيّ) ، و(مُوَيْه) تصغير (ماء) أصلها (مَوَه) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً ، وأُبدلت الهاء همزة على غير قياس ، وعند التصغير رُدَّت الحروف المبدلة إلى أصلها . « حاشية الصبان على الأشموني » (١/ ١٦٧) ، « المفيد » (ص ٢٨) .

وعين ، أو أصلاً ؛ كَيَد ، أو مآلاً فقط ؛ كحُبْلى وحمراء ، إذا أريد تصغيرهما تصغير ترخيم كما سيأتي ، وكسماء مطلقاً ؛ أي : ترخيماً وغيره ، لحقته التاء إن أمن اللبس[(١)] ، فتقول : دُوَيْرة ، وسُنَيْنَة وعُيَيْنَة ، وأُذَيْنَة ، وَيُدَيَّة ، وحُبَيْلة ، وحُمَيْرَة[(٢)] ، وفي غير الترخيم : حُبَيْلَى وحُمَيْراء كما سلف ، وسُمَيَّة ، وأصله سُمَيْيٌّ بثلاث ياءات ، الأولى للتصغير ، والثانية بدل المدة ، والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو ؛ لأنه من سما يسمو حُذفت منه الثالثة لتوالي الأمثال ، ولو سَمَّيت به مذكراً حذفت التاء ، فتقول : سُمَيّ ، لتذكير مُسمَّاه ، وأما نحو : شَجَر وبَقَر فلا يُصغَّر بالتاء ؛ لئلا يلتبس بالمفرد ، وذلك عند من أنثهما ، وأما عند من ذكَّرهما فلا إشكال[(٣)] ، وكذا نحو : زينب وسُعاد لتجاوزهما

---

(١) التصغير وصف في المعنى ، فقولك : (رُجَيْل) معناه : رجل صغير ، فالمصغر بمنزلة الموصوف مع صفته ، فكما تقول : سنّ جميلة بالتاء في الصفة ، تقول في التصغير : سُنَيْنَة بإلحاق التاء في آخره . ولما كان الأمر كذلك أوجبوا إلحاق التاء آخر المصغر إذا كان مؤنثاً خالياً من العلامة ؛ لأنه بمنزلة الصفة للمونث ، فتجب المطابقة بين الصفة والموصوف تذكيراً وتأنيثاً ، وإنما تزاد التاء بشرط كون المؤنث ثلاثياً ، ومؤنثاً وقت التصغير ؛ لئلا يلتبس بغيره عند زيادتها ، وسيذكر المؤلف شرط أمن اللبس بعد قليل . « شرح الشافية » (١/ ٢٣٧) ، « النحو الوافي » (٤/ ٦٩٣) .

(٢) وقع التغير في هذه الكلمات من أجل التصغير ، فقُلبت الألف من (دار) واواً لضم ما قبلها في التصغير ، وفُكَّ الإدغام في (سنّ) لتقع ياء التصغير ثالثة بعد النون الأولى فتصير على وزن (فُعَيْلَة) ، وردّ لام الكلمة في (يد) لأن أصلها (يَدَيٌ) ثم أُدغمت بياء التصغير فصارت : يُدَيَّة ، على وزن (فُعَيْلَة) ، وحُذف من (حُبْلى) و(حَمْراء) ـ تصغير ترخيم ـ ألف التأنيث لتصيرا على وزن (فُعَيْلَة) بعد إلحاق تاء التأنيث بها .

(٣) في « اللسان » ومثله في « تاج العروس » : البقر : اسم جنس ، ونقل عن ابن سيده : البقرة من الأهلي والوحشي ، ويكون للمذكر والمونث ، ويقع على الذكر والأنثى ، مادة (بقر) (٤/ ٧٢) ، وفي « شرح الكافية » : والجنس المميز واحده بالتاء يذكره الحجازيون ، ويؤنثه غيرهم ، وقد جاء كلاهما في القرآن . (٢/ ١٦٢) لكن المشهور عكس ذلك ، ففي « المزهر » للسيوطي : أهل الحجاز يقولون : هي التمر ، وهي البئر ، وهي الذهب ، وتميم تذكر هذا كله . « المزهر » (٢/ ٢٧٧) ، ومثل ذلك في « فقه اللغة » للدكتور صبحي الصالح (ص ٨٦) وقد وردت اللغتان في القرآن الكريم . فمن المذكر قوله تعالى : ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ ﴾ [القمر : ٢٠] ، ومن المؤنث قوله تعالى : ﴿ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴾ [الحاقة : ٧] ، فمن نظر إلى المعنى في اسم الجنس أنث ؛ لأنه على معنى الجماعة ، ومن نظر إلى اللفظ ذَكَّرَ ، فمن أنث منع إلحاق التاء في التصغير ؛ لأنه حينئذ يشتبه مصغر الجنس (شَجَر وبَقَر) بمصغر المفرد المكبر (شَجَرة =

الثلاثة ، فيقال فيهما : زُيَيْنب ، وسُعَيِّد بتشديد الياء .

وشذَّ حذفُ التاء فيما لا لبس فيه ؛ كحرْب وذَوْد وَدِرْع ونَعْل ونحوها ، مع ثلاثيتها[١] ، واجتلابُها فيما زاد على الثلاثة ؛ كوُرَيِّئة وأُمَيِّمة ، بياءين مدغمتين ، الأولى : للتصغير ، والثانية : بدل المدة ، وقُدَيْديمَة ، بياءين بينهما دال ، الأولى : للتصغير ، والثانية : بدل المدة ، تصغير : وراء ، وأمام ، وقُدَّام[٢] .

[تصغير الترخيم]

واعلم : أن عندهم تصغيراً يُسمَّى تصغير الترخيم[٣] ، ولا وزن له إلا **فُعَيْل** و **فُعَيْعِل** ؛ لأنه عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد ، فيُصغَّر الثلاثيّ الأصول على **فُعَيْل** ، مجرَّداً من التاء ، إن كان مُسمَّاه مذكراً ؛ كحُمَيد في حامد ومحمود ومحمد وأحمد وحماد وحمدان وَ حمُّودة ، ولا التفات إلى اللبس ثقة بالقرائن ، وإلا . . فبالتاء ؛ كحُبَيلة وسويدة في حبلى وسوداء[٤] ، إلا الوصف المختص بالنساء ؛ كحائض وطالق ، فيقال في تصغيرهما : حُيَيْض وطُلَيْق من غير تاء ؛ لكونه في الأصل وصف مذكر ؛ أي : شخص حائض أو طالق ، فإن صغرتهما لغير ترخيم ، قلت : حُوَيِّض بشدّ الياء ،

= وبَقَرة) لاتحاد الصورة في الجنس والمفرد ، ويكون على (شُجَيْرَة وبُقَيْرة) فدفعاً للالتباس أثبتوها مع المفرد ، ولم تُلحق بتصغير الجمع فقالوا فيه : (شُجَيْر وبُقَيْر) . « المقتضب » (٣/ ٣٤٦) .

(١) القياس في هذه الأسماء أن تلحقها تاء التأنيث ؛ لأنها أسماء ثلاثية مؤنثة خالية من علامة التأنيث ، ولا يوقع تصغيرها في إلباس ، فلمَّا لم تلحقها التاء مع توفر شروطها حُكم بشذوذها .

(٢) وراء وقُدّام وأمام ، مؤنثات باعتبار الجهة ، فتقول : هذه جهة الأمام أو الوراء ، فهي مؤنثات زادت على ثلاثة أحرف ، والقياس عدم إلحاق التاء بها ، ولكنها وردت ملحقة بها التاء فحكم بشذوذها ، وإنما « لزمت التاء في الثلاثي » لخفته وعدم طوله ، وامتنعت مع الرباعي للثقل والطول الحاصل بها . « الصبان على الأشموني » (٤/ ١٧٢) .

(٣) أرادوا بتصغير الترخيم حذف الزوائد من الثلاثي الأصول ؛ ليُصغَّر على وزن (فُعَيْل) نحو : حامد ، تصغر على (حُمَيْد) بحذف الألف الزائدة ، ويُحذَف الزائد من الرباعي الأصول ؛ ليُصغَّر على (فُعَيْعِل) نحو : قرطاس ، تصغيره على (قُرَيْطِس) بحذف الألف الزائدة .

(٤) إذا كان المصغر ترخيماً ثلاثياً لمذكر صغر على (فُعَيل) ولم تلحقه التاء ، وإن كان مؤنثاً نحو : حُبْلى وَسَوْداء ، لحقته التاء وصغر على (فُعَيْلة) تعويضاً عن الألف المحذوفة ، إلا ما استثناه المؤلف من الوصف المختص بالنساء وسيذكر حكمه . « التصريح » (٢/ ٣٢٤) .

وطُويلِق ، بقلب ألفهما واواً ؛ لأنها ثانية زائدة[(١)] .

[تصغير الرباعي المرخم]

وأما الرباعيّ : فيُصغَّر على فُعَيْعِل ؛ كقُرَيْطِس وَعُصَيْفِر في قِرطاس وعُصفور ، ويصغر إبراهيم وإسماعيل ترخيماً على بُرَيْه وسُمَيْع ، ولغير ترخيم على بُرَيْهِيم وسُمَيْعِيل ، أو على أبَيْرِه وأسَيْمِع ، على الخلاف في أن الهمزة أو الميم واللام أولى بالحذف[(٢)] ، ولا يختص تصغير الترخيم بالأعلام على الصحيح[(٣)] .

---

(١) الوصف المختص بالنساء ، نحو : حائض وطالق ، إن صغَّرته ترخيماً حذفت الألف الزائدة ، وصغّرته على (فُعَيْل) ، وإن صغرته على غير ترخيم كان على وزن (فُعَيْعِل) ، ولما وقعت الهمزة في (حائض) بعد ألف زائدة قُلبت ياء فصارت : حايض ، ثم يقال : وقعت الألف زائدة ساكنة بعد ضمٍّ فقُلبت واواً ، ثم تزاد ياء التصغير ، وتدغم بالياء في (حايض) فتصير : حُوَيِّض ، وطالق : تُقلب الألف فيها واواً فقط ، وتزاد ياء التصغير فتصير : طُوَيْلِق . « الهمع » (٢/ ١٩٢) ، « الأشموني » (٤/ ١٧٠) .

تنبيه

تُحذف همزة الوصل في التصغير مطلقاً ، وهذا مذهب سيبويه ، فتقول في ابن واسم مصغرين : بُنَيّ وسُمَيّ ، وفي افتقار وانطلاق : فُتَيْقير ونُطَيْلِيق ، ومذهب ثعلب إثباتها في التصغير ، فيقول في افتقار وانطلاق : أُفَتَيْقير وأُنَطَيْليق ، بحذف التاء والنون الزائدتين منهما . ومنع المازني تصغير ما كان على وزن : انفعال وافتعال ، فلم يجز في انطلاق : نُطَيْليق ، ولا في افتقار : فُتَيْقير ؛ لأنهما لامثيل لهما في الأسماء ، فيُحذف منهما حتى يصيرا على مثال الأسماء ، فيقول فيهما : طُلَيْق وفُقَيْر ، على وزن (فُعَيْل) انظر « الهمع » (٢/ ١٨٧) .

(٢) اتفق على أن الميم في (إبراهيم) واللام في (إسماعيل) زائدتان ، واختلف في الهمزة فيهما ، فادعى المبرد أصالتها ، ويصغران عنده على أُبَيْريه وأُسَيْمِيع ، ويرى سيبويه زيادتها فيُصغَّران عنده على بُرَيْهيم وسُمَيْعيل ، وهو الصحيح ، للتوسع في أدلة كل منهما انظر « التصريح » (٢/ ٣٢٣) ، « الهمع » (٢/ ١٩٢) ، « الأشموني » (٤/ ١٧٠) .

(٣) ذهب البصريون إلى أنه لا فرق في تصغير الترخيم بين الأعلام وغيرها ، ومنه ما ورد في المثل : عَرَفَ أُحَيْمِقٌ جَمَلَه ، فأحيمق تصغير (أَحْمَق) وهي أفعل تفضيل ، وذهب الفرّاء وثعلب إلى أنه خاص بالأعلام ، كما أن النداء كذلك ؛ أي : مختص بالأعلام ، والسماع شاهد للبصريين . (المصادر السابقة) .

تنبيهان

الأول: تقدم أنه لا يُصغَّر جمع على مثال من أمثلة الكثرة ؛ لمنافاة التصغير للكثرة ، وأجاز الكوفيون تصغير ما له نظير في الآحاد ؛ كرُغفان ، فإنه نظير عثمان ، فيقال في تصغيره : رُغَيْفان .

فمن أراد تصغير جمع ردَّه إلى مفرده وصغره ، ثم يجمعه جمع مذكر إن كان لمذكر عاقل ، وجمع مؤنث إن كان لمؤنث أو لغير عاقل ، كقولك في غِلمان وجوارٍ ودَرَاهم : غُلَيِّمون أو غُلَيِّمين ، وجُوَيريات وَدُرَيْهِمات .

وأما اسم الجمع واسم الجنس الجمعي : فيصغران لشبههما بالواحد(١) .

---

(١) ما دل على جمع : منه ما يُصغَّر على لفظه ، ومنه ما لا يُصغَّر على لفظه ، ويشمل الأول :

١ـ اسم الجمع ، نحو : قوم وركب وغنم ، فتُصغَّر على لفظها ، وتقول في تصغيرها : قُوَيْم ورُكَيْب وغُنَيْم .

٢ـ اسم الجنس الجمعي ، نحو : تمر وبقر وروم ، وتقول في تصغيرها : تُمَيْر وبُقَيْر ورُوَيْم .

٣ـ جمع المذكر السالم ، نحو : زيدون ومسلمون ، ويصغران على زُيَيْدون ومُسَيْلمون .

٤ـ جمع المؤنث السالم ، نحو : هندات ومسلمات ، ويصغران على هُنَيْدات ومُسَيْلمات .

٥ـ جموع القلة من جمع التكسير ، نحو : أَرْغِفَة وأفْلُس ، وأَجْمال ، وتُصغَّر على أُرَيْغِفَة وأُفَيْلِس وأُجَيْمال .

وما لا يُصغَّر على لفظه : جموع الكثرة من جمع التكسير ، وحكمها : أنه إن كان لها جمع قلة مع جمع الكثرة كنت مخيّراً بين تصغيرها على جمع القلة ، وبين ردها لمفردها وجمعها جمع سلامة ، فإن كان لمذكر جمعته بالواو والنون أو بالياء والنون ، وإن كان لمؤنث ، أو لما لا يعقل ، جمعته بالألف والتاء ، فَلِلمذكّر : غِلْمان جمع كثرة ، فتقول في تصغيرها : غُلَيْمة جمع قلة ، أو غُلَيْمون وغُلَيْمين برَدّه لمفرده ثم جمعه جمع مذكر سالماً جمع كثرة ، وللمؤنث نحو : ثياب جمع كثرة على زنة (فِعَال) فلك أن تقول في التصغير : أُثَيْواب جمع قلة ، أو تقول فيه : ثُوَيْبات برده لمفرده ، ثم جمعه بألف وتاء جمع كثرة ، وإن لم يكن لجمع الكثرة جمع قلة وجب رَدُّه لمفرده وصُغِّر ، ثم جُمع جمع سلامة ، فإن كان لمذكر جُمع بالواو والنون ، نحو : رجال وظريف ، تقول فيهما : رُجَيْلون وظُرَيْفون ، وإن لم يكن لمذكر ، نحو : مساجد وقناديل ، جمعته بالألف والتاء ، فتقول فيها : مُسَيْجدات وقُنَيْديلات ، وإذا احتمل جمع الكثرة أن يكون لمذكر أو لمؤنث ، اعتددنا بالمقصود منه ، وذلك نحو : جَرْحى وعِطَاش ، فإذا قدرتها لمذكر قلت في تصغيرها : جُرَيحين وعُطَيْشانين ، وإذا قدرتها لمؤنث قلت فيها : جُرَيْحات وعُطَيْشات . « شرح ألفية ابن معط » (٢/ ١٢١٥) ، « الهمع » (٢/ ١٨٩ـ١٩٠) ، « الأشموني » (٤/ ١٧٤ـ ١٧٥) .

[من شواذ التصغير]

الثاني : لا يُصغَّر إلا المتمكِّن كما سبق[(١)] ، ولا يُصغَّر من غيره إلا أربعة :

١- أفعُل في التعجُّب[(٢)] .

٢- والمَزْجي ولو عَدَدياً عند مَن بناه[(٣)] .

٣- وذا وتا ومثناهما وجمعهما .

٤- والذي والتي كذلك .

وحكمها : أن تصغير **أفعل** والمزجيّ كالمتمكِّن في هيئته ، كما تقدم[(٤)] ، بخلاف الإشارة والموصول ، فيترك أولهما على حاله : من فتح ، كذا والذي ، وضم ؛ كأُولى ،

---

(١) انظر شروط المصغَّر أول البحث ، فما جاء مصغَّراً وفق الشروط السابقة ؛ فهو تصغير قياسي ، وما ورد من التصغير على غير ما سبق فشاذ ، وفيه خلاف ، وكذا ما صغر مزيداً فيه على المكبر فهو شاذ بالاتفاق ، وقد وردت منه ألفاظ كثيرة ذكرها المؤلف عند شواذ التكسير والتصغير (ص ٣٠١) من الكتاب .

(٢) اعلم : أن شذوذ (أفعل التعجُّب) عند البصريين مبنيٌّ على أنه فعل عندهم ، وإنما جرّأهم على تصغيره تجرده عن معنى الحدث والزمان ، ومشابهته معنىً لأفعل التفضيل ، والكوفيون يقولون : تصغير (أفعل التعجُّب) قياسي ؛ لأنه عندهم اسم ، وعليه جاء قول الشاعر :

يـامَـا أُمَيْلِـحَ غِـزلانـاً شَـدَنَّ لنـا . . . .

انظر الشاهد (٤٩) (ص ٢٩٦-٢٩٧) أول باب التصغير .

(٣) اختُلف في المركب المزجي ، نحو : بَعْلَبَكّ وحَضْرَمَوْت .

فقال سيبويه : في (رام هرمز) جعله بعضهم اسماً واحداً ، وأضاف بعضهم (رامَ) إلى (هُرْمُز) . وأما مَعْدي كرب : ففيه لغات : فمنهم من يقول : مَعْدِي كَربِ : فيضيف ، ومنهم من يقول : مَعْدِي كَرِبَ ، فيضيف ولا يصرف ، يجعل (كَرِبَ) اسماً مؤنثاً . ومنهم من يقول : معديكَرِبُ فيجعله اسماً واحداً . « الكتاب » (٣/ ٣٦٩) بتصرف .

وقال في (ص ٤٧٥) : زعم الخليل أن التحقير إنما يكون في الصدر ؛ لأن الصدر عندهم بمنزلة المضاف ، والآخر بمنزلة المضاف إليه إذا كانا شيئين ، وذلك قولك في حضرموت : حُضَيْرَمَوْت ، وبعلبك : بُعَيْلَبَك ، وخمسة عشر : خُمَيْسَةَ عَشَر ، والبناء عند من يجعله اسماً واحداً ، ويجعل الثاني من تمام الأول بمنزلة هاء التأنيث من المذكر ، فبعلبك مبني على الفتح ، وسيبويهِ مبني على الكسر ، وتقول في تصغيره : سُيَيْبَوَيْهِ .

وفي حكم المركبة الأسماء المبنية بسبب النداء، فتقول في : يا زيد ، يا جعفر ، يا زُيَيْد ، يا جُعَيْفِر .

(٤) تقدمت الإشارة إلى ذلك عندما تحدث المؤلف عما يخالف التكسير التصغير (ص ٣٠٤) .

ويزاد في آخر غير المثنى ألف ، فتقول : ذيّا وتيّا[١] .

ومنه قوله رؤبة الراجز[٢] :

٥٠ـ أو تَحْلِفي بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ ... أنِّي أبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ[٣]

وذَيّان وَتَيّان وأُولَيّا[٤] ، وَاللَّذَيّا وَاللَّتَيّا وَاللَّذَيان وَاللَّتَيان وَاللَّذَيِّين مطلقاً ، بفتح الياء

---

(١) سوّغ تصغير الإشارة والموصول ، أنهما يوصفان ويوصف بهما ، والتصغير وصف بالمعنى ، ويذكران ويؤنثان ، ويثنيان ويجمعان ، فأشبها الأسماء المتمكنة ، وصغر منها خمسة ألفاظ فقط ، بخلاف غيرها من المتوغلة في شبه الحرف ، نحو : من وما ، فلا يصغَّران ، ومثلها الضمائر فلا تُصغَّر لغلبة شبه الحرف ، مع قلة تصريفها ، إذ لا تقع صفة ولا موصوفة ، ولمثل هذه العلة امتنع تصغير أسماء الاستفهام والشرط ، وإذا لاحظنا تصغير أسماء الإشارة والموصولة ، وجدنا أنهما يوافقان الأسماء المتمكِّنة في أمور ويخالفانها في أمور أخرى ، فمما يوافقان الأسماء المتمكنة :

١ـ اجتلاب الياء الساكنة .

٢ـ التزام فتح ما قبلها .

٣ـ تكميل ما نقص منها عن الثلاثة .

ويخالفانها في أمور هي :

١ـ بقاء أوله على حركته الأصلية فلا يُضمُّ أولها .

٢ـ زيادة ألف في الآخر عوضاً عن ضم الأول في غير المختوم بعلامة التثنية أو الجمع .

٣ـ أن الياء تقع ثانية في (ذا وتا) . « الهمع » (٢/ ١٩١) ، « شرح الشافية » (١/ ٢٨٤) ، « المفيد » (ص ٣٦) .

(٢) رؤبة بن عبد الله بن رؤبة من بني مالك من تميم كنيته أبو الحجاف وأبو العجاج ؛ من رجاز الإسلام وفصحائهم المتقدمين ، بدوي نزل البصرة ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، مدح بني أمية ، وبني العباس ، مات في أيام المنصور ، سنة (١٥٤هـ) . « الأعلام » (٣/ ٣٤) ، « مختارات الأغاني » (٤/ ٥٩) ، « الشعر والشعراء » (ص ١٤١) .

(٣) البيت في « ديوانه » (ص ١٨٨) ، والشاهد تصغير : ذلك على (ذيّالكَ) وهو من شواهد « شرح ابن القواص على ألفية ابن معطٍ » (٢/ ٢١٩) ، وفي « التصريح » (١/ ٢١٩) ، و« الأشموني » (١/ ٢٧٦) ذكره شاهداً على جواز فتح همزة (أن) وكسرها إذا وقعت بعد قسم لا لام في جوابه .

(٤) ذيّانِ وتيّانِ : في حالة الرفع ، وفي النصب والجر تقول في تصغيرهما : ذَيَّيْنِ وتَيَّيْنِ ، وأوليّا : تصغير : أولى ، ومن مد فقال : أولاء ، فيقول في التصغير : أوليّاء . « الكتاب » لسيبويه (٣/ ٤٨٧) ، وفي « الأصول » لابن السراج : اعلم : أن التحقير يضم أوائل الأسماء غير هذه ، فإن أوائلها تُترك على حالها تقول في هذا : هَذيّا ، وذاك : ذَيّاك ، وأُولى : أُوليّا ، وألحقوا هذه الألف الزائدة أواخرها ؛ لتخالف أواخر غيرها ، كما خالفت أوائلها ، وهذا قول الخليل . =

المشدّدة أو كسرها ، أو اللَّذَيُّون في حالة الرفع ، بضم الياء أو فتحها ، على الخلاف بين سيبويه ، والأخفش[١] ، واللُّتيّات جمع اللّتيّا ، يغني عن تصغير اللائي واللاتي عند سيبويه ، وصغرهما الأخفش بقلب الألف واواً ، وحذف لامهما وهي الياء الأخيرة ، وتُقلب الهمزة ياء في اللائي ، فيقال : اللَّوَيا وَاللَّوَيْتا[٢] ، وضم لام اللُّذَيّا واللُّتَيّا لغة ، كما في « التسهيل »[٣] ، خلافاً للحريريّ في « دُرَّة الغواص »[٤] .

وإنما ساغ تصغير الإشارة والموصول ؛ لأنهما يوصفان ويوصف بهما ، والتصغير وصف في المعنى كما سبق ، ولذا مُنِع عمل اسم الفاعل مصغراً ، كما منع موصوفاً[٥] .

= « الأصول » (٣/ ٥٧) ، ومثله عند سيبويه (٣/ ٤٨٧) .

(١) سيبويه يقول بضم ما قبل الواو ، وكسر ما قبل الياء ، والأخفش يقول بفتح ما قبلهما ، ومنشأ الخلاف ألف اللذيا ، فالأول يحذفها اعتباطاً في التثنية ، والثاني يحذفها لالتقاء الساكنين ، فهي مقدّرة عنده ، وقد ظهر أثر الخلاف في الجمع . اهـ . [انظر « الكتاب » (٣/ ٤٨٨) ، « شرح ألفية ابن معط » (٢/ ١٢١٩)] .

(٢) انظر تفصيل قولهما في « الأشموني » (٤/ ١٧٣) ، « الهمع » (٢/ ١٩١) ، وقد صحح السيوطي قول سيبويه ؛ لأن تصغيرها لم يثبت عن العرب ولا يقتضيه قياس ؛ لأن قياس هذه الأسماء ألاّ تصغر ، فمتى صغرت العرب شيئاً وقفنا فيه مع مورد السماع ولا نتعدّاه إلى غيره ، وانظر « المقتضب » (٢/ ٢٩٠) .

(٣) التسهيل (ص ٢٢٨) .

(٤) الحريري : أبو محمد قاسم بن علي الحريري الشافعي ، أديب لغوي نحوي ناثر ناظم ، وُلد بقرية المشان من أعمال البصرة سنة (٤٤٦هـ) ونشأ بها ، له مؤلفات كثيرة ؛ منها : « مقامات الحريري » ، و« درة الغواص في أوهام الخواص » ، وقد ذكر في « كشف الظنون » عدداً كبيراً من الشروح والحواشي عليه ، توفي سنة (٥١٦هـ) . « كشف الظنون » (١/ ٧٤١) ، « معجم المؤلفين » (٨/ ١٠٨) .

(٥) إنما عمل اسم الفاعل بشروطه الخاصة لمشابهته الفعل المضارع لفظاً ومعنىً ، نحو : ناصر ، اسم فاعل من : ينصر ، فعل مضارع فإذا وصف اسم الفاعل ابتعد عن شبه الفعل ، فإذا قلت : زيدٌ ناصرٌ قويٌّ خالدٍ ، جررت خالداً ولم تنصبه ؛ لأنك وصفت (ناصر) بـ(قوي) والوصف مختص بالأسماء والأسماء لا تعمل النصب بخلاف الصفات فإنها تعمله ، ومثل الوصف التصغير فهو وصف في المعنى ، ومختص بالأسماء ، فإذا صغرت (نَاصر) فقلت : نُوَيْصير ، لم تعمله فتقول : زيدٌ نُوَيْصيرُ خالدٍ ، بالجر فقط ، وفي ذلك تفصيل وخلاف بين البصريين والكوفيين . انظر ذلك مفصلاً في « الأشموني » (٢/ ٢٩٤ـ ٢٩٥) .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : عرِّف التصغير لغة واصطلاحاً وما فوائده مع التمثيل ؟

س٢ : اذكر شروط الاسم المصغَّر مع التمثيل .

س٣ : اذكر أبنية التصغير الثلاثة ، وما الأصل فيها ؟ وما التغييرات التي تحدث لأجله مع التمثيل ؟

س٤ : كيف تُصغِّر ما زاد على ثلاثة أحرف ؟

س٥ : متى يجب فتح ما بعد ياء التصغير مع التمثيل ؟

س٦ : صغِّر الكلمات التالية ثم اجمعها جمع تكسير .

قرفصاء ـ حنظلة ـ عبقري ـ زعفران ـ مسلِمَيْنِ ـ مسلِمين ـ مسلمات ـ جعفرون ـ امرؤ القيس ـ بعلبك .

س٧ : متى تُحذف ألف التأنيث المقصورة ومتى تثبت ؟ وضِّح ذلك مع التمثيل .

س٨ : اشرح قولهم : إن التصغير يردُّ الأشياء إلى أصولها مع التمثيل .

س٩ : كيف يُصغَّر ما حذف أحد أصوله ؟ وما سُمِّي به من الثنائي وضعاً ؟

س١٠ : متى تلحق التاء الاسم المصغَّر ؟ ومتى يمتنع لحاقها به ؟ مع التمثيل .

س١١ : ما تصغير الترخيم ؟ وما صيغته ؟ وهل يختص بالأعلام ؟ مثّل لما تقول .

س١٢ : هل يصغر اسم الجمع واسم الجنس الجمعي ؟ وهل يُصغَّر ما كان من ألفاظ جموع الكثرة ؟ فصِّل ذلك مع التمثيل .

س١٣ : صُغِّر من غير المتمكن أربعة أنواع ، اذكرها مع التمثيل .

س١٤ : صغِّر الأسماء التالية ثم زنها تصغيراً ثم تصريفاً :

صحراء ـ فتى ـ جعفر ـ حنظلة ـ فردوس ـ سفرجل ـ قبعثرى ـ نهر ـ ذكرى ـ مطمئن ـ ميزان .

* * *

مشجر التصغير

مشجر التصغير

- **تعريفه**
  - لغة: التقليل
  - اصطلاحاً: تغيير مخصوص، وهو ملحق بالمشتقات؛ لأنه وصف في المعنى.
- **فوائده**
  - تقليل ذات الشيء أو كميته، نحو: كُلَيب ودريهمات.
  - تحقير شأنه نحو: رُجيل.
  - تقريب زمانه أو مكانه نحو: قُبيل العصر فُويق الفرسخ.
  - تقريب منزلته أو تعظيمه، نحو: صُدَيِّقي.
  - التمليح بُنَيَّة
- **أبنيته**
  - فُعَيل
  - فُعَيْعِل
  - فُعَيْعِيل
- **شروطه :**
  - ١- أن يكون اسماً
  - ٢- ألا يكون متوغِّلاً في شبه الحرف
  - ٣ - أن يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها
  - ٤- أن يكون قابلاً للتصغير

النَّسَب(١)

[معناه]

وسمَّاه **سيبويه** : الإضافة(٢) ، **وابن الحاجب** : النُّسْبة ـ بكسر النون وضمها ـ بمعنى الإضافة ؛ أي : الإضافة المعكوسة ، كالإضافة الفارسية(٣) .

[تغييرات النسب]

ويحدث به ثلاثة تغييرات : لفظيّ ، ومعنويّ ، وحُكْمِيّ :

فالأول : زيادة ياء مشدَّدة في آخر الاسم مكسور ما قبلها ؛ لتدل على نسبته إلى

---

(١) النسب **لغة** : قال ابن فارس : النون والسين والباء كلمة واحدة ، قياسها : اتصال شيء بشيء . « معجم مقاييس اللغة » (٥/ ٤٢٣) ، وقال ابن منظور : ونسبه ينسُبه بالضم والكسر نسَباً : عزاه . « اللسان » مادة (نسب) (١/ ٧٥٥) ، وهو مصدر نسبته إلى بني فلان إذا عزوته لهم ، وهو من باب طلب .
واصطلاحاً : هو نسبة شي لشيء آخر بزيادة ياء مشددة في المنسوب إليه ، وعرَّفه ابن الحاجب فقال : المنسوب الملحق بآخره ياء مشدّدة ؛ لتدلّ على نسبته إلى المجرد عنها . « شرح الشافية » (٢/ ٤) .

(٢) انظر « الكتاب » (٢/ ٧٨) بشرح الشنتمري .

(٣) هي التي يتقدم فيها المضاف إليه على المضاف كقولك : هذا غلامُ محمدٍ (فغلام) مضاف و(محمدٍ) مضاف إليه ، فقُدِّم محمد على غلام ثم حُذف (غلام) وأُنيب عنه ياء مشدّدة متصلة بالمضاف إليه فصار محمدي ، وهو رأي بعض المتأخرين من النحاة ، وللتوسع انظر « حاشية الصبان » (٤/ ١٧٦) ، « النحو الوافي » (٤/ ٧١٤) .
وابن الحاجب : هو عثمان بن عمر بن أبي بكر المالكي ، فقيه مقرىء ، أصولي نحوي ، عروضي ، وُلد سنة (٥٧٠هـ) بـ (أسنا) من صعيد مصر ، ودرس بدمشق ، ورحل إلى الكرك ، توفي بالإسكندرية سنة (٦٤٦هـ) أشهر كتبه « شرح المفصل » ، « الكافية » في النحو ، « الشافية » في الصرف . « معجم المؤلفين » (٦/ ٣٦٥) .

المُجَرَّد منها ، منقولاً إعرابه إليها ؛ كمصريّ ، وشاميّ ، وعراقيّ[(١)] .

والثاني : صَيرورته اسماً للمنسوب[(٢)] .

والثالث : معاملته معاملة الصِّفة المُشبَّهة في رفعه الظاهر والمُضْمَر باطِّراد ، كقولك : زيد قُرَشيٌّ أبوه ، وأمُّه مُضَريّة[(٣)] .

ويحذف لتلك الياء ستة أشياء في الآخر :

[النسب إلى ما آخره ياء مشدّدة]

الأول : الياء المشدّدة الواقعة بعد ثلاثة أحرف ، سواء كانت زائدة ؛ ككرسيّ[(٤)] ، أو

---

(١) بين الصبان علة ذلك فقال : لم تلحق آخره الألف ؛ لئلا يصير الإعراب تقديراً ، ولا الواو لثقلها ، وشُدِّدت الياء ليجري عليها وجوه الإعراب الثلاثة ، ولو أُفردت لاستُثقلت الضمة والكسرة عليها ، ولئلا تلتبس بياء المتكلم ، ولأن الياء الخفيفة تُحذف لالتقاء الساكنين ، ونُقل عن الكوفيين أن الياء اسم مضاف إليه في محل جر ، والله أعلم . « حاشية الصبان » (٤/ ١٧٦) .

(٢) قال الصبان : والثاني : معنوي ، وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له . (٤/ ١٧٧) ومثله عن أبي حيان . « الارتشاف » (١/ ٢٧٩) ، فالاسم قبل إلحاق ياء النسب به يُسمَّى : المنسوب إليه ، نحو : مصر ، وبعد إلحاق الياء به يُسمَّى : المنسوب ، نحو : مصريّ .
وقد كان قبل دخول الياء عليه اسماً للمنسوب إليه ، وهو تغيير في المبنى تبعه تغيير في المعنى ، والغرض منه : أن يجعل المنسوب من آل المنسوب إليه ، أو من أهل بلدته أو أهل صنعته . « التصريح على التوضيح » (٢/ ٣٢٧) .

وفائدته

١ـ لفظية : تتجلّى في الاختصار كما في قولك : عالم مصري ؛ أي : عالم منسوب إلى مصر .
٢ـ ومعنوية : وهي استعمال المنسوب استعمال النعت في تخصيصه النكرات وتوضيحه المعارف ، وقد تأتي النسبة للتعظيم أو التحقير وغيرهما ، كما تأتي الصفة لذلك . « النسب » (ص ١٢) .

(٣) بسبب التغير المعنوي عدّ المنسوب مؤولاً بالمشتق ، فالمنسوب يدل على ذات موصوفة بصفة معينة هي النسبة إلى المجرد منها ، وهو كاسم المفعول يرفع نائب فاعل ، فزيد : مبتدأ ، وقرشي : خبره ، وأبوه : نائب فاعل لقرشي ، وأمه مبتدأ ، ومضرية : خبر ، ونائب الفاعل فيه مستتر فيه تقديره : هي ، ولا ينصب المنسوب مفعولاً به لأنه بمعنى اللازم . اهـ . « التصريح » (٢/ ٣٢٧) ، « الأشموني » (٤/ ١٧٧) بتصرف .

(٤) عقد السيوطي باباً لما جاء على لفظ المنسوب ذكر فيه ما يزيد على أربعين كلمة ؛ منها : =

للنسب ؛ كشافعيّ ؛ كراهية اجتماع أربع ياءات ، ويقدر حينئذ أن المنسوب والمنسوب إليه مع الياء المجددة للنسب ، غيرهما بدونها ، ولهذا التقدير ثمرة تظهر في نحو : بَخاتِيّ[١] وكراسيّ إذا سُمِّي بهما مذكر ، ثم نُسب إليه ، فإنه قبل النسب ممنوع من الصرف ؛ لوجود صيغة منتهى الجموع نظراً لما قبل التسمية ، فإن الياء من بِنْية الكلمة[٢] ، وبعد النسب يصير مصروفاً لزوال صيغة الجمع بياء النسب ، وإن سُمِّيَ به مؤنث ، فيكون ممنوعاً من الصرف ، ولكن للعلمية والتأنيث المعنويّ .

والأفصح في نحو : مَرْمِيّ مما إحدى ياءيه زائدة حذفهما[٣] ، وبعضهم يحذف الأولى ، ويقلب الثانية واواً ، لكن بعد قلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها[٤] ؛ فتقول على الأول : مرميّ ، وعلى الثاني : مَرْمَوِيّ .

[حكم الياء المشددة بعد حرف صحيح]

ويتعين في نحو : حَيٍّ وَطَيّ مما وقعتا فيه بعد حرف واحد فتحُ أولاهما وردُّها إلى الواو إن كانت الواو أصلها ، وقلب الثانية واواً ؛ كطَوَوِيّ وَحَيَوِيّ[٥] .

= الصَّمْعَري : للرجل الشديد ، وبحر لُجِّيّ ، وكوكب دُرّيّ . « المزهر » (٢/ ٢٥٠) .

(١) مفردها : بُخْتيّ ، والإبل البختية : الخراسانية . « المزهر » (٢/ ٢٥٠) تعليق (٣) ، وبخاتي صيغة منتهى الجموع .

(٢) فوزن كراسي : مفاعيل وهي من صيغ منتهى الجموع ؛ لأن بعد ألفه ثلاثة أحرف وسطها ساكن .

(٣) وعلى هذا فوزن مَرْمِيّ قبل النسب (مفعول) وبعده (مَفْعِيّ) لأن لامها قد حُذفت مع واو (مفعول) . « المفيد » (ص ٤٦) .

(٤) حُذفت الياء الأولى لزيادتها ، وقُلبت الثانية لأصالتها ، ووزن (مَرْمِيّ) مفعول ، وأصلها (مَرْمُوْي) اجتمعت الواو مع الياء فقُلبت ياء ثم حُذفت فصارت (مَرْمُي) أبدلت كسرة الميم فتحة وقُلبت الياء ألفاً لتحريكها وانفتاح ما قبلها فصارت : (مَرْمى) ثم قُلبت الألف واواً نظراً لضم ما قبلها بحسب الأصل في وزن (مرمُوي) فصارت : مرمَو ثم لحقها ياء النسب فصارت : مرمَوِيّ بكسر الواو لأجل الياء .

(٥) حكم الياء المشددة بعد حرفٍ أن الأولى تفتح ثم تُردُّ إلى أصلها إن كانت واواً وتبقى إن كانت ياء ، وأما الثانية فتُقلب واواً ، ولكن بعد قلب الياء الثانية من (طوَي وحيَي) ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فتصيران : طوَى وحيى ، ثم تُقلب الألف فيهما واواً لأجل ياء النسب فتصيران طوو وحيو ، ولما لحقتهما ياء النسب كسرت الواو فيهما فصارتا : طووِيّ وحيوِيّ ، والغرض من هذا =

[النسب إلى ما آخره تاء مربوطة]

الثاني : تاء التأنيث ، تقول في النسبة إلى مكة : مكيّ ، وقول العامة : خليفتِيّ في خليفة ، وَخلْوَتِيّ في خَلْوَة لَحْن ، والصواب : خَلَفِيّ وَخَلْوِيّ[1] .

[النسب إلى الاسم المقصور[2]]

الثالث : الألف خامسة فصاعداً مطلقاً ، أو رابعة متحركاً ثاني كلمتها :

فالأولى : ألف التأنيث ؛ كحُبارى : لطائر ، أو الإلحاق ؛ كحَبَرْكى مُلْحَق بسفرجل : للقُرَاد ، أو المنقلبة عن أصل ؛ كمصطفى من الصفوة ، تقول في النسبة إليها : حُبَارِيّ وَحَبَرْكِيّ ومصطفيّ .

والثانية ألف التأنيث خاصة ؛ كجمَزَى : للحمار السريع ، تقول في النسبة إليه : جَمَزِيّ ، فإن سكن ثاني كلمتها جاز حذفها وقلبها واواً[3] ، سواء كانت للتأنيث ؛ كحُبْلى ، أو للإلحاق ؛ كعَلْقى ، اسم لنبت ، فإنه ملحق بجعفر ، أو منقلبة عن أصل ؛ كمَلْهىً من اللهو[4] ، تقول

= التغيير خوف اجتماع أربع ياءات في كلمة واحدة مع كسر ما قبل ياء النسب ، وهو ثقيل فكان لا بد من التخفيف . اهـ . « الصبان على الأشموني » (٤/ ١٨٢) ، « المفيد » (ص ٤٧) بتصرف .

(١) سرّ حذف تاء التأنيث الفرار من وقوعها حشواً ، وحتى لا تجتمع علامتا تأنيث إذا كان المنسوب مؤنثاً ، إحداهما قبل ياء النسب والأخرى بعدها ، وذلك محظور لغة ، فلا تقول : امرأة كوفيّة في النسب إلى (الكوفة) ثم اطّرَدَ حذفها في المنسوب إلى المذكر ، فتقول : رجل كوفي . « شرح الشافية » (٢/ ٦) ، « النسب » (ص ١٧) بتصرف ، واللحن في خليفتي وخلوتي : وقوع تاء التأنيث في الحشو ، وهي علامة ، وحقها الطرف وفي خليفتي : شذوذ آخر هو عدم حذف ياء (فعيلة) مع تحقق شروط الحذف . « حاشية الصبان » (٤/ ١٧٨) .

(٢) المقصور : هو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة مفتوح ما قبلها ، نحو : الفتى والعصا .

(٣) قال ابن الحاجب في « شرح الشافية » : وأما الألف الرابعة فإن كانت منقلبة ، أو للإلحاق ، أو أصلية ، فالأشهر الأجود قلبها واواً دون الحذف ، لكونها أصلاً ، أو عوضاً عن أصل ، أو ملحقة بالأصل ، وإن كانت للتأنيث فالأشهر حذفها . (٢/ ٣٩) .

(٤) أو كانت أصلية كما في (حتّى وكلاً) إذا سُمّيت بهما علمين فتقول فيهما : حتّيّ وكلّيّ بالحذف ، وحتّويّ وكَلَّويّ بالقلب ، وحَتّاوي وكَلاّوي بزيادة الألف فيهما . اهـ . « شرح الشافية » (٢/ ٣٩ـ٤٠) بتصرف .

فيها : حُبْلِيّ أو حُبْلَوِيّ ، وعَلْقِيّ أو عَلْقَوِيّ ، ومَلْهِيّ أو مَلْهَوِي ، والقلب أحسن من الحذف .

ويجوز زيادة ألف بين اللام والواو ، نحو : حُبْلاوِيّ .

[النسب إلى الاسم المنقوص[1]]

الرابع : ياء المنقوص خامسة ؛ كالمعتدِي ، أو سادسة ؛ كالمستعْلِي ، تقول فيهما : المعتدِيُّ والمستعلِيّ .

أما الرابعة كالقاضي : فكألف ، نحو : مَلْهىً[2] ، تقول : القاضِيّ والقاضَوِي ، والحذف أرجح .

وأما الثالثة كالشجي والشذِي : فيجب قلبها واواً ؛ كألف نحو : فَتىً وَعَصَاً ، تقول : شَجوِيّ وَشَذَوِيّ ، كما تقول : فَتَوِيّ وعَصَوِيّ .

ولا تُقلب الياء واواً إلا بعد قلبها ألفاً ، ويُتَوَصَّل لذلك بفتح ما قبلها ، كما سبق في مَرْمِيّ[3] .

[النسب إلى الثلاثي مكسور الوسط]

وإذا نسَبْتَ إلى فَعِل ، مكسور العين ، مثلث الفاء ؛ كنَمِر ودُئِل وإبِل ؛ فتَحْت عينه في النسب ، تقول : نمَرِيّ ، ودُؤَلِيّ وَإبَلِيّ .

وقال بعضهم : يجوز في نحو : إبِل إبقاء الكسرة إتباعاً[4] .

---

(١) المنقوص : هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها ، نحو : القاضي والداعي .

(٢) يجوز في (مَلْهى) الحذف (مَلْهِيٌّ) والقلب (مَلْهَوِيٌّ) وزيادة ألف قبل الواو (ملهاوِيٌّ) . « شرح الشافية » (٢/ ٤٠) .

(٣) انظر تعليق رقم (٤) (ص ٣٢١) ويقال في إعلال (شَجِي) : أُبدلت الكسرة فتحة ، فصارت (شجَي) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فصارت (شجى) ثم قُلبت الألف واواً لا ياء كراهية اجتماع الكسرة مع الياءات الثلاث بعد النسب فصارت (شجَوِيّ) . « الأشموني » (٤/ ١٨١) .

(٤) التزموا الفتح في الثلاثي مكسور العين كراهية اجتماع الكسرة مع ياء النسب المشددة . أما ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره : كسر فلا يغيّر ، وفيه ثلاث صور : =

[النسب إلى المثنى وإلى جمع المذكر السالم]

الخامس والسادس : علامتا التثنية وجمع تصحيح المذكر عَلَمَيْن إذا أعربا بالحروف ، تقول : زَيدِيٌّ في النسب إلى زيدانِ وزيدُونَ .

وأما من أَجرى المثنى عَلَماً مُجرىٰ سَلْمان في المنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، فيقول : زَيْدَانيّ .

ومن أجرى الجمع المذكر مُجرىٰ غِسْلين في لزوم الياء ، والإعراب على النون منونة ، يقول فيه : زَيْدِينِيّ ، ومن جعله كهارونَ في المنع من الصرف للعلمية ، وشبه العُجمة مع لزوم الواو ، أو كعَرَبُونٍ في لزومها منوناً ، أو كالماطرون اسم قرية بالشام في لزومها وتقدير الإعراب عليها ، وفتح النون للحكاية ، يقول في الجميع : زَيْدُونِيّ .

[النسب إلى جمع الألف والتاء]

أما جمع المؤنث السالم : فنحو : تَمَرَات جمعاً ، ينسب إلى مفرده ساكن الميم ، وعلَماً إليه مفتوحها ، سواء حُكي أو مُنع ، وذلك للفرق بين النسب إليه مفرداً وجمعاً[1] .

= الأولى : ما كان على خمسة أحرف ، نحو : (جَحْمَرِش) والنسب إليها : (جَحْمَرِشِي) .

والثانية : ما كان على أربعة أحرف متحرك الثاني ، نحو : (جُنَدِل) والنسب إليها : (جُنَدِلِيّ) .

والثالثة : ما كان ساكن الثاني رباعياً ، نحو : (تَغْلِب) ففيه وجهان أعرفهما أنه لا يغير فيقال : (تَغْلِبيّ) والثاني يفتح فيقال : (تَغْلَبِيّ) بفتح اللام ، وقد سمع الفتح والكسر في نحو : (تغلِب) ، وفي القياس عليه خلاف : فعند الخليل وسيبويه هو شاذ مقصور على السماع ، وعند المبرد وابن السراج والرماني مطرد . « الصبان » (٤/ ١٨٢) .

(١) ما كان جمع ألف وتاء وثانيه متحرك؛ مثل: (تَمَرَات) ينسب إلى مفرده لا جمعه، فيقال: (تمْرِيّ) بسكون الميم ؛ لأن مفرده ساكن الميم ، والجمع عند النسب يرد إلى مفرده ، وإن سُمِّيت به علماً نسبت إليه مفرداً مفتوحاً على صورة الجمع (تَمَري) على الحكاية فتُحذف علامة الجمع أو علامة المنع من الصرف ، فتُحذف تاؤه ؛ كتاء مكة ، وألفه ؛ كألف جمزى . « الأشموني »(٤/ ١٨٣).

تنبيه

ما أُلحق بالمثنى وجمعَي التصحيح أخذ حكمهما ، فتقول في النسب إلى اثنين : اثنيٌّ بحذف علامة التثنية ، وفي النسب إلى عشرين : عشريّ بحذف علامة الجمع ، وإلى أولات : أوليّ بحذف علامة جمع التأنيث . « الأشموني » (٤/ ١٨٤) .

وأما نحو : ضَخْمات[١] : فألفه كألف حُبْلى بجامع الوصفية[٢] .

ويجب الحذف في ألف هذا الجمع خامسة فصاعداً ، سواء كان من الجموع القياسية ؛ كمسلمات ، أو الشاذة ؛ كسُرادقات ، تقول فيها : مُسْلِميّ وَسُرَادِقيّ .

يجب حذف ستةٍ أخرى متصلة بالآخر :

[النسب إلى ما قبل آخره الصحيح ياء مشددة مكسورة]

أحدها : الياء المكسورة المدغم فيها مثلها ، فيقال في نحو : طيِّب وَهَيِّن طَيْبيّ وهَيْنِيّ[٣] ، بخلاف المفتوحة ؛ كهَبَيَّخ للغلام الممتلىء ، ما لم يكن بعد المكسورة ياء ساكنة كمُهَيِّيم ، تقول : هَبَيَّخِيّ ومُهَيِّميّ ، تصغير :

١ـ مِهْيَام، مِفْعال من هام على وجهه[٤] : إذا ذهب من العشق ، أو من هام إذا عطِش.

٢ـ أو مُهوِّم ، اسم فاعِل من هَوَّمَ الرجلُ[٥] : هز رأسه من النُّعاس ، تُحذف الواو

---

(١) في « الصبان » نقلاً عن الفارضي : أن المراد بالنحو في هذا الباب كل ما كان ساكن الثاني وألفه رابعة . . . إلخ ، سواء كان اسماً أو صفة ، وعليه فيقال في هندات : هنديّ وهندويّ . اهـ . (*)

(٢) فيجوز في ضَخْمات : ضَخْميّ ، بالحذف ، وضَخْمويّ ، بقلب الألف واواً ، وضَخْماوي ، بزيادة ألف قبل الواو .

(٣) قال ابن مالك : (وثالث من نحو طيِّب حذف) ، وفي « الصبان على الأشموني » : وأما طيب فشروطها ثلاثة :

١ـ كون الياء مشددة ، ٢ـ وكونها مكسورة ، ٣ـ ومتصلة بالحرف الأخير .

فإذا فُقد شيء منها لم تُحذف الياء ، فخرج عن الشرط الأول ، نحو : مُغْيِل للمرأة التي ترضع وهي حامل ، وفي النسب يقال : مُغْيِليّ على زنة : مُفْعِليّ ، وخرج بالثاني : هَبيَّخ ؛ لأن ياءه مفتوحة . وبالثالث مهيِّيم لعدم اتصال الياء المشددة بالميم وقد فصلت بينهما الياء الساكنة . « الأشموني » (٤/ ١٨٥) ، « التصريح » (٢/ ٣٣٠) .

(٤) مهيام : صيغة مبالغة لاسم الفاعل ، وقياس تصغيرها على وزن (فُعَيْعيل) فتصير (مُهَيْيام) بزيادة ياء التصغير ثالثة ، وكسر الياء الثانية ، وقعت الألف بعد الياء المكسورة فقلبت ياء فصارت (مُهَيْيِيم) ثم أُدغمت الياء الأولى بالثانية فتصير (مهيِّيم) وعند النسب تقول : مهيِّميّ . انظر « التصريح على التوضيح بحاشية العليمي » (٢/ ٣٣٠) .

(٥) قياس تصغير (مُهَوِّم) على وزن (فعيعل) فتصير على (مُهَيْوِم) ، ثم تُقلب الواو ياء وتُدغم بالياء فتصير على (مُهَيِّم) . المصدر السابق .

الأولى ، ثم توضع ياء التصغير ، فيصير مُهَيْوِم ، فيُعَلّ على مُهيِّم ، اتّباعاً لقاعدة اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون ، فيشتبه حينئذ باسم الفاعل المكبر من هَيَّمه الحُبّ(١) ، فإذا نُسب إلى المصغَّر زيدت ياء لمنع الاشتباه ، ومثله مصغّر مُهيِّم المذكور .

وشذّ طائِيّ في طَيِّئ ، إلا إذا قيل بحذف الياء الأولى ، وقلب الثانية ألفاً .

[النسب إلى فَعِيلة]

ثانيها : ياء فَعِيلة بفتح فكسر ، صحيح العين غير مضعَّفها ؛ كحنيفة وحنَفِيّ ، وصحيفة وَصحَفيّ ، بحذف التاء ثم الياء ، ثم قلب كسرة العين فتحة ، وشذّ سَليقيّ ، منسوباً إلى سَلِيقة في قوله(٢) :

٥١ـ وَلَسْـتُ بِنَحْـويٍّ يَلُـوكُ لِسَـانَـهُ   وَلكِـن سَلِيقـيٌّ أَقُـولُ فَـأُعْـرِبُ

كما شذّ عَمِيرِيّ وَسَليميّ ، في عَمِيرةِ كلْب وَسَلِيمةِ الأزد ، نطقوا بالأول للتنبيه على الأصل المرفوض ، وبالأخيرين له ، وللتفرقة بين عَمِيرةِ غيرِ كلْب ، وَسلِيمةِ غيرِ الأزد(٣) .

---

(١) اسم الفاعل المكبر من : هيَّمه الحب فهو مُهَيِّم ، ويتفق في الصورة مع اسم الفاعل المصغَّر من هوَّم الرجل رأسه هَزّه من النعاس ، فيشتبه حينئذ اسم الفاعل المكبر من (هيَّمه) مع اسم الفاعل المصغر من (هوَّم) فزادوا ياء في المصغر من (مِهْيام) أو (مُهوِّم) للفرق بينهما وبين اسم الفاعل المكبر من هَيَّمه الحب فهو مُهيِّم ، وبين مصغَّر اسم الفاعل مهيِّم ، فقالوا في تصغير الأولين : (مهيِّيم) وفي الأخير (مهيِّم) وهذا مذهب سيبويه ، وخالفه في ذلك المبرد فقال : لا يجوز في تصغير (مُهوِّم ومُهَيِّم) إلا (مُهَيِّم) والنسب إليها (مهيِّميّ) للتوسع انظر « شرح الشافية » (٢/ ٣٣ـ ٣٤) .

(٢) قال في « شرح الشافية » : السليقة : الطبيعة ، والسليقي : الرجل يكون من أهل الطبيعة يتكلم بأصل طبيعته ، ويقرأ القرآن كذلك من غير تتبع القراءات ، والشاهد في البيت إثبات الياء والقياس (سَلَقي) بحذفها ، والبيت من شواهد « الشافية » (٢/ ٢٨) ، و« التصريح » (٢/ ٣٣١) ، و« الأشموني » (٤/ ١٨٦) ، وانظر « الكتاب » لسيبويه (٣/ ٣٣٩) .

(٣) المراد بالأول (سليقي) والأصل المرفوض وجود الياء فيها ، وبالأخيرين (عَميري وسَليمي) وفي « الشافية » (٢/ ٢٨) ، عميرة وسليمة قبيلتان ، وإذا سميت بهما شخصاً أو قبيلة أخرى قلت على القياس : عَمَرِيّ وسَلَميّ بحذف الياء فيهما .

أما معتلّ العين كطويلة ، أو مضعّفها كجليلة ؛ فلا تحذف ياؤهما ، تقول فيهما : طَويلِيّ ، وجَلِيليٌّ[١] .

[النسب إلى فُعَيْلَة]

ثالثها : ياء **فُعَيْلة** بضم الفاء ، وفتح العين ، غير مضعّفتها ؛ كجُهَيْنة وَقُرَيْظة ، تقول في النسبة إليهما : جُهَنِيٌّ وَقُرَظِيّ بحذف التاء ، ثم الياء ؛ وعُيَيْنِيّ وَقُوَمِيّ ، في عُيَيْنة وقُوَيمة كذلك ، مع بقاء ضم الفاء ، إذ لا يترتب عليها إعلال العين[٢] ، وشذَّ رُدَيْنِي في رُدَيْنة[٣] ، ولا يجوز الحذف في نحو : قُلَيْلَة ؛ لأن العين مضعَّفة[٤] .

[النسب إلى فَعولة]

رابعها : واو **فَعُولة** ، بفتح الفاء ، صحيحة العين ، غيرَ مضعّفتها ؛ كشَنُوءَة[٥] ؛ تقول فيه على مذهب **سيبويه والجمهور** : شَنَئِيّ ، بحذف التاء ، ثم الواو ، ثم قلب

---

(١) في « الأشموني » : (الطويلة) حيّ ، وفي « الصبان » : (الطويلة) اسم لروض مخصوص ؛ كما في « القاموس » : (طال) وإنما لم تُحذف ياؤها لأنها بالحذف يقال فيها : (طَوَلي) ، وعليه يقال : تحركت الواو وانفتح ما قبلها فصارت (طالي) وهذا تغيير كثير يبعد الكلمة عن أصلها .
و(الجليلة) المرأة العظيمة القدر ، ورجل جليل : عظيم القدر . « القاموس » مادة (جل) وإنما لم تُحذف ياؤها ؛ لأنه يؤدي إلى اجتماع اللامين ، فيقال : (جللي) فتثقل إن لم تدغم ، وإن أُدغمت بعدت عن أصلها وقد كرهوا اجتماع المثلين . « الأشموني » (٤/ ١٨٨) ، « المفيد » (ص ٥٥) بتصرف .

(٢) حُذفت الياء منهما لعدم قلب الياء في الأولى والواو في الثانية ألفاً فيهما ؛ لأن شرط هذا الإعلال أن ينفتح ما قبلهما وقد ضم فأَمِنَتا من كثرة الإعلال .

(٣) ردينة : اسم امرأة سَمْهر ، المنسوب إليه الرماح السمهرية ، والقياس (رُدَنيّ) بحذف الياء ، الشافية / ٢/ ٢٩/ .

(٤) قال في « اللسان » : والقُلّة : الجرة العظيمة ، وجمعها : قُلَل وقِلال ، وقال : قُلّة كل شيء رأسه وأعلاه ، مادة (قل) .
ومثلها في عدم الحذف : هُرَيْرَة ومُرَيْرَة ، فتقول في النسب إليها : قُلَيْلِيّ وهُرَيْرِيّ ومُرَيْرِيّ .

(٥) حي في اليمن تنسب إليه قبيلة الأزد ، فيقال : أزد شنوءة ، وانظر أقوالهم في « الهمع » (٢/ ١٩٥) .

الضمة فتحة ، ومن قال : شَنَوِيّ بالواو ، قال فيها : شَنُوَّة ، بشد الواو .

وذهب الأخفش إلى حذف التاء فقط ، وغيره إلى حذف الواو مع التاء فقط ، وأما نحو : قَوُولة وَمَلُولَة ؛ فلا حذف فيهما غير التاء ؛ للاعتلال في الأول(١) ، والتضعيف في الثاني .

[النسب إلى فَعِيل المعتل اللام]

خامسها : ياء فَعِيْل ، بفتح فكسر ، يائيّ اللام أو واويها ؛ كغَنِيّ وعليّ ، تُحذف الياء الأولى ، ثم تُقلب الكسرة فتحة ، ثم تُقلب الياء الثانية ألفاً ، ثم تُقلب الألف واواً ، فتقول : غَنَوِيٌّ وَعَلَوِيّ(٢) .

[النسب إلى فُعَيل المعتل اللام]

سادسها : ياء فُعَيل ، بضم ففتح ، المعتلّ اللام ؛ كقُصَيّ ، تُحذف الياء الأولى ، ثم تُقلب الثانية ألفاً ، ثم تُقلب الألف واواً ، فتقول : قُصَوِيّ(٣) .

[النسب إلى فَعِيل وفُعيل الصّحيح اللام]

فإن صحت لام فِعيل وفُعَيل ؛ كعَقيل وعُقَيل ، لم يُحذف منهما شيء ، وشذَّ في ثَقيف وقُرَيش ، وهُذَيل : ثَقَفي ، وقُرَشِيّ ، وهُذَلِيّ(٤) .

---

(١) يصح الإعلال في (قوولة) لأنها معلة في ماضيه (قال) وأصلها (قول) فتعل في ما اشتق منه ، نحو : قال يقول فهو قائل ، وقؤول ، قؤولة . بالهمز . « النحو الوافي » (٤/ ٧٣٢) .

(٢) حكم الياء المشددة هنا حكم الياء المشددة المسبوقة بحرفين ، فتُحذف الأولى ياء فعيل فتصير (غنِيَ) ثم تُقلب كسرة النون فتحة ، فتصير : غَنَيَ ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً فصارت : غَنى ، ثم قُلبت الألف واواً فصارت : غَنَوَ ، ثم تُكسر الواو للنسب ، ومثلها : علوِيّ ، مع ملاحظة أن لامها واو من الأصل .

(٣) يقال : قصا المكان يقصو إذا بعد ، وأصل : قُصَيّ (قُصَيِي) بالتصغير وفك الياء المشددة ، حُذفت الياء الأولى فصارت : (قُصَي) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فصارت (قُصَا) ثم تُقلب الألف واواً كما في (أُمويّ) فتصير (قُصَوَ) ثم تُكسر الواو للنسب فتصير (قُصَوِيّ) انظر « شرح الأشموني » (٤/ ١٨٧) .

(٤) وجه الشذوذ فيها كونها صحيحة اللام وهو سماعي ، والقياس إبقاء الياء فيها ، فيقال : ثَقيفي ، =

[النسب إلى الاسم الممدود]

وحكم همزة الممدود هنا : كحكمها في التثنية[١] ، فتسلم إن كانت أصلاً ، كقُرَّائِيٍّ في قُرَّاء ، ومنهم من يقلبها واواً ، والأجود التصحيح .

وتُقلب واواً إن كانت للتأنيث ؛ كحَمْرَاوِيّ وَصَحْرَاوِيّ ، في حمراء وصحراء[٢] ، وشذَّ قلبها نوناً في صَنْعانيّ وَبَهْرانِيّ ؛ نسبة إلى صَنْعاء اليمن ، وَبَهْراء : اسم قَبيلة من قُضاعة ، وبعض العرب يقول : صَنعاوِيّ وَبَهْرَاويّ على الأصل[٣] .

ويُخيّر فيها إن كانت للإلحاق ؛ كعلباء ، أو بدلاً من أصل ؛ ككساء[٤] ، فتقول : عِلْبائي أو عِلْباوِيّ ، وكسائيّ أو كساويّ .

[النسب إلى العلم المركب]

١ـ وَيُنْسَب إلى صدر العَلَم المركَّب إسنادياً ؛ كبَرَقِيٍّ ، وتأَبَّطِيٍّ : في بَرِقَ نحرهُ ، وتأبَّطَ شرّاً ، أو مَزْجِياً ؛ كبَعْلِيّ وَمَعْدِيّ في بعلبك ومعدي كرب .

وهذا هو القياس فيه مطلقاً ، سواء كان صحيح الصدر أو معتله ، وبعضهم يعامل المعتلَّ معاملة المنقوص[٥] ، فيقول في مَعْدِي كرب : مَعْدَوِيّ .

= وقُرَيْشي ، وهُذَيْلي . « شرح الشافية » (٢/ ٢٩) .

(١) انظر أحكامها في التثنية (ص ٢٥٠) منه .

(٢) قال الأشموني : التنبيه الثاني : إذا لم تكن الهمزة للتأنيث ولكن الاسم مؤنث ، نحو : السماء ، وحراء ، وقباء ، إذا أردت البقعة ففيه وجهان : القلب والإبقاء وهو الأجود ؛ للفرق بينه وبين صحراء ، وإن جعلت (حراء وقباء) مذكرين كانا كرداء وكساء ، فيجوز فيهما التصحيح ، والقلب واواً ، والتصحيح أجود . « حاشية الصبان على الأشموني » (٤/ ١٨٩) .

(٣) انظر « التصريح على التوضيح » (٢/ ٣٣١) وما بعدها .

(٤) علباء : ملحقة بقرطاس ، وهي اسم لعصب عنق البعير . « التصريح » (٢/ ٣٣٠) .
وكساء : أصلها : كساو ؛ لأنها من الكسوة بالواو .

(٥) فيقول في (معدي كرب) : معدِيّ بحذف الياء ، ومعدوي بقلبها واواً ، ومعداوي بزيادة ألف قبل الواو ، وانظر حكم المنقوص (ص ٣٢٣) منه .

٢ـ وقيل : يُنْسَبُ إلى عجزه[١] ، فتقول : بَكِّيّ وَكَرِبِيّ .

٣ـ وقيل : إليهما مُزالاً تركيبهما ، فتقول : بَعْلِيّ بَكِّيّ ، وَمَعْدِيّ كَرِبِيّ ؛ وعليه قولُه[٢] :

٥٢ـ تَـزَوَّجتُهَـا رَامِيَّـةً هُـرْمُـزِيَّـةً   بِفَضْلَةِ مَا أَعْطَى الأَمِيرُ مِن الرِّزْقِ

في النسبة إلى (رامَ هُرْمُزَ) .

٤ـ وقيل : إلى المركب غير مزال تركيبه[٣] ، تقول : بعْلَبَكِّيّ ومَعْدِي كَرِبِيّ .

٥ـ وقيل : يُنسَب إلى فَعْلَلَ منتحتاً منهما ، تقول : بَعْلَبِيّ ومعدكِيّ كما تقول : حضْرَمِيّ في حَضْرَمَوْت .

ومثل الإسنادي أيضاً الإضافي ؛ كامرئ القيس ، تقول فيه : امْرِئِيّ أو مَرَئِيّ ، والثاني أفصح عندَ سيبويه[٤] ، وعليه قول ذي الرُّمَّة[٥] :

---

(١) هذا قول الجرمي ولم يجزه غيره ، وأجاز أبو حاتم السجستاني النسب إليها مزالاً تركيبهما كما ذكره المؤلف ، ومثله في « همع الهوامع » (٢/ ١٩٣) ، « شرح الشافية » (٢/ ٧٢) .

(٢) الشاهد فيه : النسب إلى جزأي المركب تركيباً مزجياً وهو (رام هرمز) وهو من شواهد « الأشموني » (٤/ ١٩٠) ، « شرح الشافية » (٢/ ٧٢) ، ومن الشواهد التي لم يُعرف قائلها .
ورام هرمز : مدينة مشهورة بناحية خوزستان ، ورام بالفارسية : المراد والمقصود ، وهرمز : أحد الأكاسرة، ومعناها: مقصود هرمز. « معجم البلدان » (٣/ ١٧)، « مراصد الاطلاع » (٢/ ٥٩٧).

(٣) في النسب إلى المركب إسنادياً خمسة أقوال : الأول : مقيس بالاتفاق ، والثاني : أجازه الجرمي ، والثالث : أجازه أبو حاتم السجستاني ، والقول الرابع والخامس : شاذان لا يقاس عليهما . « الأشموني بحاشية الصبان » (٤/ ١٩٠) .

(٤) انظر « التصريح على التوضيح » (٢/ ٣٣٢) .

(٥) ذو الرمة : غيلان بن عقبة العدويّ من مضر من فحول الطبقة الثانية في عصره ، كان يذهب في شعره مذهب الجاهليين ، وكان مقيماً في البادية ، يحضر إلى اليمامة والبصرة كثيراً ، وقد امتاز بإجادة التشبيه ، توفي سنة (١١٧هـ) . « الأعلام » (٥/ ١٢٤) ، وبيته في « ديوانه » (ص ٢٠٤) ، طبعة دار صادر ، من قصيدة يهجو بها قبيلة امرىء القيس .
والمرئي : المنسوب إلى قبيلة امرىء القيس ، وهو محل الشاهد ، وهو من شواهد « الصبان » و« الأشموني » (٤/ ١٩٣) ، و« التصريح على التوضيح » (٢/ ٣٣٢) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢٨٠) .

يهجو امرأ القيس[١] :

٥٣- إذا المَـرَئـيُّ شَـبَّ لـه بَنَـاتٌ عقَـدْنَ بـرأسـهِ إبَـةً[٢] وَعَـارَا

وقول جرير[٣] :

٥٤- يعُـدُّ النَّـاسِبُـونَ إلَـى تمِيـمٍ بُيُـوتَ المجـد أرْبَعَـةً كِبـارَا
ويخـرُجُ منهُـمُ المَـرَئـيُّ لَغْـواً كما ألغَيْتَ في الدِّيَة الحُوَارَا[٤]

[ما يُستثنى من المركب الإضافي]

ويُسْتثنى من المركب الإضافيّ :

١- ما كان كُنية ؛ كأبي بكر وأم كلثوم .

٢- أو معرّفاً صدره بعجزه ؛ كابن عمر وابن الزُّبير ، فإنك تَنْسُب إلى عَجُزه ، فتقول : بَكْرِيّ وكُلْثُومِيّ وَعُمَرِيّ ، وأُلحق بهما ما خِيف فيه لَبْس ، كقولهم في عبد مَناف : مَنَافِيّ ، وعبد الأشهل : أَشْهلِيّ ؛ دفعاً للَّبس[٥] .

---

(١) امرؤ القيس : قبيلة من تميم . (*)

(٢) الإبة كعدة : الخزي ، كما في « القاموس » . (*)

(٣) الأبيات الثلاثة هذان البيتان والبيت السابق موجودة في « ديوان ذي الرمة » و« ديوان جرير » ، ولهذه الأبيات قصة بين ذي الرمة وجرير مفادها : أن ذي الرمة استعان بجرير وكان خاله على هجاء قوم من قبيلة امرئ القيس ، فقال له : قل في هجائهم يعد الناسبون . . . الأبيات ، فأنشأ ذو الرمة قصيدته التي مطلعها :

نبـت عينـاك عـن طلـل بحُـزوى عفتـه الـريـح وامتُنِـحَ القطـارا

فضمنها أبيات جرير يعد الناسبون . انظر « ديوان ذي الرمة » (٢/ ١٣٧١ ، ١٣٨٠) ، و« ذيل ديوان جرير » (٢/ ١٠٢٩) ، وانظر تمام القصة في « الأغاني » (٨/ ٥٨) ، « أوضح المسالك » (٣/ ٢٨٠) ، « أمالي القالي » (٢/ ١٣٧) .

(٤) الحوار : ولد الناقة منذ الوضع إلى أن يفطم ، ونسب الأشموني البيت الأخير لذي الرمة ، وأنشده محرفاً ، وكتب عليه الصبان ما كتب ، والصواب ما هنا ، وأنه لجرير ، كما أنشدهما الفخر عند قوله تعالى : ﴿ لَّا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِيٓ أَيْمَٰنِكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٢٥] ، وكما في « الأغاني » في ترجمتي جرير وذي الرمة . اهـ مؤلف . (*)

(٥) قال في « التصريح » (٢/ ٣٣٢) : فحذفوا صدرهما ونسبوا إلى عجزهما ، إذ لو عكسوا وقالوا : =

وشذّ فيه : (فَعْلَل) السابق ؛ كتَيْمَلِيّ وعَبْدَرِيّ ، ومَرْقَسِيّ ، وعبْقَسِيّ ، وعَبْشَمِيّ : في تيم اللاّت ، وعبد الدَّار ، وامْرِىء القيس ابن حجْر الكِنْدِيّ ، وعبد القيس ، وعبد شَمْس .

ومن الأخير قول عبد يغُوث الحارثيّ[(١)] :

٥٥ـ وَتَضْحَـك مِنِّـي شَيْخَـةٌ عَبْشَمِيَّـةٌ ... كـأَن لَـمْ تَـرى قَبْلِي أسيـراً يمَـانِيَا

[النسب إلى محذوف اللام]

وَإذا نُسِبَ إلى ما حُذِفَتْ لامه .

١ـ فإن جُبِر في التثنية وجمع التصحيح بردّها ؛ كأبٍ وَأخٍ وَعِضَةٍ وَسَنَةٍ ، فتقول فيها : أبوان وأخوان ، وعِضَوات وسَنَوات ، أو عِضَهات وسَنَهَات . . وجب رد المحذوف في النسب ، فتقول : أبَوِيّ وأخَوِيّ ، وعِضوِيّ وسَنَوِيّ ، أو عِضَهِيّ وسَنَهِيّ .

٢ـ وإن لم يُجْبر فيهما : جاز الأمران في النسب ، نحو : غَدٍ وَشَفَةٍ ، تقول فيهما : غدِيّ وشَفِيّ ، أو غَدَوِيّ وشفَوِيّ ؛ إلا إن كانت عينه معتلة ، فيجب جَبْره ؛ كَذَوَوِيّ في ذِي وذَات ، بمعنى صاحب وصاحبة ، وشَاهِيّ أو شَوْهِيٌّ بسكون الواو في شاة ، أصلها : شَوهة[(٢)] .

٣ـ ويجوز الأمران في يدٍ ودمٍ عند من لا يَرُدّ لامهما في التثنية ، ووجب الردُّ عند من

= عبدي . . لالتبس بالنسب إلى عبد غير مضاف ، والأشهل : صفة لرجل ، ومناف : اسم لصنم .

(١) في « المفضليات » (ص ١٥٨) ، والشاهد فيه : النسب إلى عجز المركب الإضافي من عبد شمس ، فقال : عبشمية منحوتاً على وزن (فعلل) وقد حُذفت الدال من (عبد) والسين من (شمس) ثم زيدت ياء النسب ، وتاؤه للتأنيث ، ولم يجزم المضارع (ترى) لضرورة الشعر .

(٢) الأول على مذهب سيبويه ؛ لأنه لا يرد الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكونها الأصلي ، بل يُبْقي العين مفتوحة ، فيقلبها ألفاً ، والثاني على مذهب أبي الحسن ؛ لأنه يرد الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكونها الأصلي ، فيمتنع القلب ، وقد ورد السماع بمذهب سيبويه ، وإليه يرجع أبو الحسن وأصل شاة شوهة ، بسكون الواو ، بدليل شياه ، فلما حذفت الهاء ، فتحت الواو ، لتاء التأنيث ، فقلبت ألفاً . اهـ منه ، [انظر « التصريح » (٢/ ٣٣٣)] . (*)

يردها ، فتقول على الأول : يَدِيٌّ أو يَدَوِيٌّ ، ودَمِيٌّ أو دمَوِيٌّ ، وعلى الثاني : يَدَوِيٌّ وَدَمَوِيٌّ لاغير[١] .

[النسب إلى محذوف اللام المُعوَّض عنها]

وإذا نُسِب إلى ما حُذِفت لامه ، وعُوِّض عنها تاءُ تأنيثٍ لا تنقلب هاءً في الوقف ؛ حذفت تاؤه ، فتقول : بَنَوِيّ وأَخَوِيّ في بِنْت وَأُخْت[٢] ، ويونس يقول : بِنْتِيّ وَأُخْتِيّ ، ببقاء التاء ، محتجّاً بأن التاء لغير التأنيث ؛ لأن ما قبلها ساكن صحيح ، ولا يسكن ما قبل تاء التأنيث إلا إن كان معتلاً ؛ كفتاة ، وبأن تاءها لا تُبْدل هاء في الوقف ، وكل ذلك مردود بصيغة الجمع ، إذ تقول فيهما : بَنَات وأخَوَات بزيادة ألف وتاء ، وحذف التاء الأصلية .

[النسب إلى محذوف الفاء]

ولا تُرَدّ الفاء لما صحت لامه ؛ كعِدَة وصِفَة ، تقول فيهما : عِدِيّ وصِفيّ ، وتُرَدُّ لمعتلها ؛ كشِيَة[٣] تقول[٤] فيه : وِشَوِيٌّ ، بكسر الواو ، وفتح الشين ، أو وِشْيِيّ ، بكسرتين بينهما شين ساكنة .

---

(١) الخلاف في هذا النوع كالخلاف في النسب إلى (شاة) بين سيبويه والأخفش ، وقد ذهب الأول إلى عدم وجوب الرد ، وذهب الثاني إلى وجوب الرد ، والمقصود به إرجاع الكلمة لما كانت عليه قبل الحذف ، وعليه فتسكن الدال في (يَدْوِيّ) والميم من (دمْوي) لأنهما ساكنين في الأصل عند الأخفش ، و(يدَوي ودمَوي) بالفتح عند سيبويه وهو الأرجح ؛ لورود السماع به . « التصريح » (٢/ ٣٣٤) ، « شرح الشافية » (٢/ ٦٧) ، « النسب » (ص ١٢٣) .

(٢) هذا مذهب سيبويه ، وعليه تعود الصيغة إلى المذكر ، فتقول في أخ وأخت : (أَخَوِيّ) ، وذهب الأخفش إلى مذهب ثالث : هو حذف التاء وإقرار ما قبلها على سكونها ، وإقرار الحرف الأول على حركته ، فتقول : أُخْوِيّ وبِنْوِيّ . « الأشموني » (٤/ ١٩٤ـ١٩٥) .

(٣) الشّيَةُ : كل لون يخالف معظم اللون الأكثر في الفرس وغيرها ، وأصلها (وِشْيَ) نُقلت حركة الواو إلى الشين بعد سلب سكونها ، ثم حُذفت الواو وعُوِّض عنها هاء التأنيث فصارت (شِيَة) ، ومنه قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿ لَّاشِيَةَ﴾ (٧١)، « الأشموني » (٤/ ١٩٧) ، « التصريح » (٢/ ٣٣٥).

(٤) أي : على الخلاف بين سيبويه وأبي الحسن ، فإن الأول يبقي حركة العين بعد رد المحذوف ، وهي هنا الكسرة ، ثم يقلبها فتحة ، فتنقلب الياء ألفاً ، ثم واواً ، والثاني يرد العين إلى سكونها الأصلي ، فلا داعي للقلب عنده . اهـ . منه . (*)

[النسب إلى محذوف العين]

وإذا نُسِب إلى محذوف العين ، وهو قليل في كلامهم ، فإن صحت لامه ولم يكن مضعَّفاً ؛ لم يجبر برد المحذوف ؛ كسَه وَمُذْ ، مسمّىً بهما ، فتقول منهما : سَهِيّ ومُذِيّ لا سَتَهِيّ ومُنْذِيّ[١] .

وإن كان مضعفاً ؛ كرُبَ بحذف الباء الأولى ، مخفف رُبَّ إذا سمي به . . فإنه يجبر برد المحذوف ، فيقال : رُبِّيٌّ .

ومثل المضعَّف في وجوب الرد ، معتلُّ اللام ؛ كالمُرِي ، اسم فاعل أَرَى ، وكيَرَى مضارع رَأى مسمّىً بهما[٢] ، فتقول فيهما : المُرْئِيّ ، واليَرْئِيَّ بفتح الياء ، وسكون أو فتح الراء ، على الخلاف بين سيبويه والأخفش ، من إبقاء حركة فاء الكلمة بعد الرد ، أو عدم إبقائها[٣] .

[النسب إلى الثنائي وضعاً]

وإذا نَسَبْت إلى الثُّنائي وضعاً ؛ ضَعَّفت ثانيه إن كان معتلاً ، فتقول في لَوْ وكيْ مُسمّىً بهما : لَوٌّ وكَيٌّ بالتشديد ، وتقول في لا عَلماً : لاء بالمد ، وفي النسب إليها : لَوِّيٌّ وكَيْوِيّ ، ولائيٌّ أو لاوِيّ ، كما تقول في النسب إلى الدَّوِّ وهو الفلاة ، والحيّ والكساء : دَوِّيٌّ وحَيَوِيٌّ وكسائيٌّ أو كِساوِيٌّ ، وأنت في الصحيح بالخيار ، نحو : كمْ ، فتقول : كَمِيٌّ بالتخفيف ، أو كَمِّيٌّ بالتضعيف .

[النسب إلى ما يدل على جماعة]

وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها :

---

(١) أصل (سَه) سَتَه ، و(مذ) مُنْذ ، والسَّه : الدبر ، ومنه الحديث : « العينان وكاء السَّه » . « الأشموني » (٤/١٩٧) .

(٢) أي : إذا سميت بها علماً ، وأصل (مُري ويَرى) مُرْئِي ويَرْأَى ، نقلت حركة الهمزة فيها إلى الحرف الذي قبلهما ، ثم حذفت وهي عين الكلمة . المرجع نفسه (٤/١٩٨) .

(٣) تقدم خلافهم في النسب إلى محذوف اللام (ص ٣٣٢) منه .

١ـ إن كانت اسم جمع[(١)] ؛ كقوميّ ورهطيّ : في قوم ورهط .

٢ـ أو اسم جنس ؛ كشَجَريّ في شجر[(٢)] .

٣ـ أو جمع تكسير لا واحد له ؛ كأبابيليٍّ في أبابيل .

٤ـ أو علَماً ؛ كَبسَاتينيّ ، نِسبة إلى البساتين ، عَلَم على قرية من ضواحي مصر .

٥ـ أو جارياً مجرى العلم ؛ كأنصاريّ[(٣)] .

٦ـ أو يتغير المعنى إذا نُسب لمفرده ؛ كأعرابيّ[(٤)] .

* * *

(١) اسم الجمع : هو ما دل على الجمع وليس له واحد من لفظه ؛ (كقوم ورهط) ، أو له واحد لكنه ليس من أوزان الجموع المشهورة ، نحو ركب وضأن وصحب . « المفيد » (ص ٧٠) .

(٢) اسم الجنس : هو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالباً ، كـ (شجر وشجرة) أو بالياء المشددة ؛ كـ (روم وروميّ) .

(٣) أنصار : جمع تكسير مفرده (نَصير) وقد صار علماً بالغلبة فأشبه المفرد فنسب إليه . « الأشموني » (٤/١٩٩) .

تنبيه

قد يُردّ الجمع إلى مفرده فينسب إليه في مسائل هي :

١ـ إذا كان جمع تكسير له مفرد قياسي ؛ كـ (صُحُف وأفراس) فيُنسب إلى مفرده (صَحَفِيّ وفَرَسيّ) .

٢ـ إذا كان جمع تصحيح لمذكر أو مؤنث ، نحو : (مسلمون وهندات) في النسب نقول : (مُسلمِي وهِنديّ) .

٣ـ إذا كان مفرده اسم جمع ؛ مثل (أقوام) جمع قوم فتنسب إليه (قَوْمِيّ) ، وهذا الرد هو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون : فينسبون إلى جمع التكسير على لفظه منعاً للالتباس ، فيقولون : (أفْراسِيّ ـ أقْوامِيّ) في (أفراس وأقوام) . « المفيد » (ص ٧٢) .

(٤) الظاهر أن الأعراب في أصل اللغة كان جمعاً لعرب ، ثم خُصِّص لساكني البادية ، والعرب يعمه وساكن الحضر . اهـ رضا ملخصاً . (*)

خاتمة

قد يُسْتغنى عن ياء النسب غالباً بصوغ :

١ـ (فاعِلٍ) مقصوداً به صاحب كذا ؛ كطاعمٍ ، وكاسٍ ، ولابنٍ ، وتامرٍ ، ومنه قول الحطيئة[١] يهجو الزبرقان بن بدر[٢] :

٥٦ـ دعِ المكارِمَ لا تَرْحَلْ لِبُغيتها   واقْعُدْ فإنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكاسِي[٣]

أَي : ذُو طعام وكُسْوة ، وقوله[٤] :

٥٧ـ وَغَرَرْتَني وَزَعَمْتَ أنـ   ـك لاَبِنٌ في الصَّيف تَامِرْ[٥]

أي : ذو لبن وتمر .

٢ـ أو بصوغ (فعَّال) بفتح الفاء وتشديد العين ، مقصوداً به الْحِرَفُ ؛ كنَجَّار وعطَّار وَبزّاز ؛ أي : محترف بالنِّجارة والعِطارةِ والبِزازةِ .

---

(١) الحطيئة : جرول بن أوس العبسي ، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، كان هجاءً عنيفاً ، لم يكد يَسْلَم أحد من هجائه ، توفي سنة (٤٥هـ) له ديوان شعر مطبوع . « الأعلام » (٢/١١٨) .

(٢) الزبرقان بن بدر: صحابي جليل وفد على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع نفر من قومه، فولاه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم صدقاتهم ، فأداها إلى النبي وإلى أبي بكر وعمر ، كان شاعراً فصيحاً ، توفي سنة (٤٥هـ) تقريباً . « أسد الغابة » (٢/ ١٩٤) ، « الأعلام » (٣/ ٤١) .

(٣) في « ديوانه » (ص ٥٠) والشاهد في (الطاعم والكاسي) على ما ذهب إليه المؤلف من استعمالها بمعنى : ذو طعام وكسوة ، على خلاف ما استشهد به النحاة على استعمال (فاعل) بمعنى (مفعول) لا على ما ذهب إليه المؤلف رحمه الله تعالى .

(٤) هو الحطيئة الشاعر المخضرم أيضاً . (*)

(٥) في « ديوانه » (ص ٥٦) وهو من شواهد سيبويه (٣/ ٣٨١) ، و« الأشموني » (٤/ ٤٠٠) ، « التاج » و« الصحاح » مادة (لبن) ومصادر أخرى ، والشاهد : لابن وتامر ، وقد استغنى بوزن فاعل فيهما عن ياء النسب . اهـ .

٣ـ أو بصوغ (فَعِل) بفتح فكسر ؛ كطَعِم وَلَبِن ؛ أي : صاحب طعام ، ومنه قوله[١] :

٥٨ـ لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ ولكنّي نَهِرْ   لا أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلكِنْ أَبْتَكِرْ

٤ـ وتصاغ نادراً على وزن (مِفْعال) كمِعطار ؛ أي : ذي عِطر .

٥ـ (وَمِفْعيل) كفرسٍ مِخْضِير ؛ أي : ذي حُضْر بضم فسكون ، وهو الجري .

[شواذ النسب]

وما خرج عما تقدَّم في النسب فشاذٌّ ؛ كقولهم : رَقَبانِيّ وشَعْرَانِيّ وفَوْقاني وتحتانيّ ، بزيادة الألف والنون لعظيم الرقبة والشَّعر ، ولفوق وتحت ، ومَرْوَزِيّ في مَرْو بزيادة الزاي ، وَأَمَوِيّ بفتح الهمزة في أُمَيَة بضمها ، ودُهْرِيّ بالضم : للشيخ الكبير في الدهر بالفتح ، وبَدَوِيّ ، بحذف الألف ، في البادية ، وَجَلوليّ وَحَرُورِيّ ، بحذف الألف والهمزة ، في جَلُوَلاء ؛ قرية بفارس ، وحَروراء قرية بالكوفة[٢] .

* * *

---

(١) البيت من شواهد سيبويه (٣/ ٣٨٤) ، و« الصبان » (٤/ ٢٠١) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢٨٥) ، و« نوادر أبي زيد » (ص ٢٤٩) ، والشاهد : نَهِر جاءت على وزن فَعِل ، وقد استغنى به عن ياء النسب حيث لم يقل : نهاريّ ، ونهر : أعمل في النهار ، وأدلج القوم : إذا ساروا من أول الليل ، والابتكار : الأخذ بأول الأشياء ، شواهد « العيني على الصبان » .

(٢) القياسي في (رقبة رَقَبيّ) و(شعْر شَعْرِي) و(فوق فَوْقي) و(تحت تحتي) و(مرو مَرْوِيّ) و(أُميّة أُمَويّ) و(دَهْر دَهْرِيّ) ، و(بادية بادويّ) و(جلولاء جلولاويّ) ، و(حروراء حروراوي) ، وهناك ألفاظ أخرى وردت شاذة ذكرها سيبويه في « الكتاب » (٣/ ٣٣٦) وما بعدها .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : ما التغيرات التي تحدث للنسب ؟ وضِّح ذلك بالمثال .

س٢ : يُحذف للنسب من آخر الكلمة ستة أشياء ، اذكرها بإيجاز مع التمثيل .

س٣ : كيف تنسب إلى المثنى وجمع المذكر السالم والمؤنث السالم مع التمثيل ؟

س٤ : ما شرط حذف ياء (فَعيلة ـ فُعَيلة وواو فَعولة) مع التمثيل ؟

س٥ : كيف تنسب إلى ما كان على وزن (فَعِيل وفُعَيْل) ؟

س٦ : كيف تنسب إلى الاسم المقصور والمنقوص ؟ مثّل لذلك .

س٧ : كيف تنسب إلى الاسم الممدود ؟ وضِّح ذلك مع التمثيل .

س٨ : كيف تنسب إلى العلم المركب بأنواعه ؟ وضِّحه مع التمثيل .

س٩ : كيف تنسب إلى محذوف اللام مع التمثيل ؟

س١٠ : كيف تنسب إلى محذوف الفاء مع التمثيل ؟

س١١ : كيف تنسب إلى محذوف العين مع التمثيل ؟

س١٢ : كيف تنسب إلى العلم الثنائي وضعاً ؟ وضِّح ذلك .

س١٣ : كيف تنسب إلى ما يدل على الجماعة ؟ وضِّح ذلك .

س١٤ : وضِّح الشاهد فيما يلي :

دع المكارِمَ لاتَرْحَل لبُغيتها ... واقْعُدْ فإنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الكاسِي

وَغَرَرْتَني وَزَعْمتَ أنَّـ ... ـك لابِنٌ في الصيف تَامِرْ

لَسْتُ بِلَيْلِيٍّ ولكنّي نَهِرْ ... لا أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلكِنْ أَبْتَكِرْ

س١٥ : اذكر خمسة ألفاظ من شواذ النسب .

س١٦ : تمرين : انسب إلى الكلمات التالية واذكر ما حدث فيها من تغيير .

مدينة ـ تمرات (علماً) ـ صحراء ـ دلو ـ هادٍ ـ إبل ـ عدة ـ شاة ـ يد ـ ابن ـ شية ـ صحيفة ـ طويل ـ هداية ـ امرؤ القيس ـ أب ـ أبو بكر .

س١٧ : وضِّح الشاهد فيما يلي :

تــزوجتهــا راميّــةً هــرمــزيّــةً بفضلــةِ مــا أعطــى الأميــر مــن الــرزق
ويخــرج منهــم المــرئــي لغــواً كمــا ألغيــت فــي الــديــة الحــوارا
إذا المــرئــي شــب لــه بنــات عقــدن بــرأســه إبــةً وعــارا
وتضحــك منــي شيخــة عبشميــة كــأن لــم تــرى قبلــي أسيــراً يمــانيــاً

* * *

مشجر النسب

مشجر النسب

- **معناه**
  - عند سيبويه: الإضافة
  - وعند ابن الحاجب: النُّسبة، بمعنى الإضافة.
- **تغييرات النسب**
  - **لفظي**: زيادة ياء مشدّدة في آخر الاسم مكسور ما قبلها؛ لتدل على نسبته إلى المجرد منها، منقولاً إعرابه إليها، نحو: شامي، مصري، عراقي.
  - **معنوي**: صيرورته اسماً للمنسوب
  - **حكمي**: معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد، نحو: زيد قرشيٌّ أبوه، وأمه مضرية.
- **النسب إلى ما آخره ياء مشدّدة**
  - الأول: الواقعة بعد ثلاثة أحرف
  - الثاني: تاء التأنيث
  - الثالث: الألف خامسة فصاعداً مطلقة، أو رابعة متحركة
  - الرابع: ياء المنقوص خامسة أو سادسة
  - الخامس والسادس: علامتا التأنيث، وجمع تصحيح المذكر علمين إذا أُعربا بالحروف.
- **النسب إلى ما قبل آخره الصحيح ياء مشدّدة مكسورة**
  - ١- الياء المكسورة المدغم فيها مثلها
  - ٢- ياء فَعِيلة، صحيح العين غير مضعفها
  - ٣- ياء فُعَيْلة، غير مضعفتها
  - ٤- واو فَعُولة، صحية العين، غير مضعفتها
  - ٥- ياء فَعِيْل، يائي اللام أو واويها
  - ٦- ياء فُعَيل، المعتل اللام.

الباب الثالث

في أحكام تعمُّ الاسم والفعل

فصل
في حروف الزيادة ومواضعها وأدلتها

اعلم : أن الزيادة في الكلمة عن الفاء والعين واللام ؛ إما أن تكون :

١ـ لإفادة معنى ؛ كفرّح بالتشديد من فرح .

٢ـ وإما لإلحاق كلمة بأخرى[1] ؛ كإلحاق قَرْدَدٍ اسم جبل بجعفرٍ ، وجَلْبَبَ بدَحْرَجَ .

ثم هي نوعان :

أحدهما : ما يكون بتكرير حرف أصليّ لإلحاقٍ أو غيره ، وذلك إما أن يكون :

١ـ بتكرير عين مع الاتصال ، نحو : قطَّع ، أو مع الانفصال بزائد ، نحو : عَقَنْقَل ، بمهملة وقافين بينهما ساكن مفتوح ما عداه : للكثيب العظيم من الرمل .

٢ـ أو بتكرير لام كذلك ، نحو : جلْبَبَ وجِلْباب .

٣ـ أو بتكرير فاء وعين مع مباينة اللام لهما ، مَرمَرِيس ، بفتح فسكون ففتح فكسر : للداهية ، وهو قليل .

٤ـ أو بتكرير عين ولام مع مباينة الفاء ، نحو : صَمَحْمَح بوزن سفَرْجَل : للشديد الغليظ .

وأما مكرر الفاء وحدها ؛ كقَرقَفَ وسنْدس ، أو العين المفصولة بأصل ؛ كحَدْرد بزنة

---

(١) تكون الزيادة لأحد سبعة أشياء ذكر المؤلف اثنين منها والباقي هي :
١ـ للإمكان : كزيادة همزة الوصل ، فإنه يؤتى بها للتمكن من الابتداء بالساكن .
٢ـ ولبيان الحركة : كهاء السكت في الوقف .
٣ـ وللمد : في عجوز وقضيب .
٤ـ والعوض : كتاء زنادقة عوضاً عن ياء زناديق .
٥ـ ولتكثير حروف الكلمة : كألف (قَبَعْثَرى) ونون (كنهبُل) بفتح النون وضمها : شجر عظيم من العضاه . « همع الهوامع » (٢/ ٢١٦) ، « الأشموني » (٤/ ٢٥٠) .

جعفر اسم رجل ، أو العين والفاء في رُباعيّ ؛ كسِمْسِم ، فأصليّ[١] .

فلو تكرَّر في الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصليٌّ ؛ كَصَمَحْمَحٍ وَسَمَعْمَعٍ : لصغير الرأس ، حُكِم بزيادة الضعفين الأخيرين لكون الكلمة استوفت بما قبلهما أقلَّ الأصول[٢] .

ثانيهما : ما لا يكون بتكرير حرف أصليّ ، وهذا لا يكون إلا من الحروف العشرة ، المجموعة في قولك : (سألتمونيها)[٣] .

وقد جمعها ابن مالك في بيت واحد أربع مرَّات ، فقال[٤] :

٥٩ـ هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ ، تَلاَ يَوْمَ أُنْسِهِ   نِهَايَةُ مَسْؤولٍ ، أَمَانٌ وَ تَسْهِيلُ

(١) قال في « شرح الشافية » (١/ ٦١ـ ٦٢) : (واعلم أنه لا يكون في الرباعي والخماسي الأصليين تضعيف ؛ لثقلهما وثقل التضعيف ، أما إذا كان أحد حروفهما تضعيفاً زائداً ؛ فإنه يحتمل لعروض الزيادة وإن صار العارض لازماً ، فعلى هذا أحد المثلين في كلمة مع ثلاثة أصول أو أربعة زائد إذا لم يكن بين المثلين حرف أصلي ؛ كـ (قُنَّب) نوع من الكتان ، و(زُهْلُول) للأملس من كل شيء ، فإن كان بينهما حرف أصلي ، فليس بزائد كـ (حَدْرَد ـ وسَلْسَبيل) وقال بعضهم : هو زائد ، والأول أولى) بتصرف .
وقال الأشموني في « شرح قول ابن مالك » (٤/ ٢٥٥) : (واحكم بتأصيل حروف سِمْسِم) .
لأن أصالة أحد المكررين فيه واجبة تكميلاً لأقل الأصول ، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر ، فحكم بأصالتهما معاً .

(٢) أراد بأقل الأصُول ثلاثة أحرف ، والثلاثي أكثر الكلمات في العربية ، ووزن (صَمَحْمَح وسَمَعْمَع) كما قال الفراء : (فَعَلّل) ، ويستدل كذلك على زيادة المضعف فيهما بجمعها على (صَمامح وسَمامع) . « شرح الشافية » (١/ ٦٣) بتصرف .

(٣) سُمِّيت حروف زيادة على معنى : أن الزائد في الكلمة لا يكون إلا واحداً منها ، لا على معنى أنها لا تكون إلا زائدة ، فقد تأتي أصولاً كما هو معلوم ، وأصل حروف الزيادة ، حروف المد واللين وهي الألف والواو والياء ، وذلك لأنها أخف الحروف إذ كانت أوسعها مخرجاً . انظر « شرح الملوكي » (ص ١٠١) ، « الممتع » (١/ ٢٠١) ، « الصبان على الأشموني » (٤/ ٢٥١) .

(٤) قال في « شرح الشافية » : (وقد جمع ابن خروف نيفاً وعشرين تركيباً وقال : أحسنها لفظاً ومعنىً قوله :

سَألتُ الحروفَ الزائِداتِ عَنِ اسْمِها   فَقَالتْ ولم تَبخلْ : أَمانٌ وتسْهِيلُ

(٢/ ٣٣١) .

[مواضع حروف الزيادة وعددها]

وقد تكون الزيادة[١] واحدة ، وثِنْتين ، وثلاثاً ، وأربعاً ، ومواضعها أربعة :

١ـ لأنها إما قبل الفاء .

٢ـ أو بين الفاء والعين .

٣ـ أو بين العين واللام .

٤ـ أو بعد اللام ، ولا يخلو إذا كانت متعددة من أن تقع متفرقة أو مجتمعة .

١ـ **فالواحدة قبل الفاء ، نحو** : أُصبع وأَكرمَ .

وبين الفاء والعين ، نحو : كاهل وضارب .

وبين العين واللام ، نحو : غَزال .

وبعد اللام ، كحُبْلَى .

٢ـ **والزيادتان المتفرِّقتان** بينهما الفاء ، نحو : أجادل .

وبينهما العين ؛ كعاقول ، وبينهما اللام ، نحو : قُصَيْرَى ؛ أي : الضِّلع القصيرة .

وبينهما الفاء والعين ، نحو : إعصار ، وبينهما العين واللام ، نحو : خَيْزَلَى ، وهي مِشية فيها تثاقل .

وبينهما الفاء والعين واللام ، نحو : أَجْفَلَى للدعوة العامة .

والمجتمعتان قبل الفاء ، نحو : منطلق .

وبين الفاء والعين ، نحو : جواهر .

وبين العين واللام ، نحو : خُطَّاف .

وبعد اللام ، نحو : عِلْباء[٢] .

---

(١) أي : لا بقيد كونها من حروف (سألتمونيها) ، كما يتضح مما يأتي . (*)

(٢) أجادل جمع الأجدل وهو الصقر ، والعاقول : معظم البحر أو موجه ، واسم نبات ، والخُطاف : طائر أسود والعلباء : عصب العنق . « اللسان » و« القاموس » .

٣ـ والثلاث المتفرقات ، نحو : تماثيل .

والمجتمعة قبل الفاء ، نحو : مُسْتَخرِج .

وبين العين واللام ، نحو : سَلاليم .

وبعد اللام ، نحو : عُنْفُوان .

واجتماع ثنتين وانفراد واحدة ، نحو : أُفْعوَان .

٤ـ والأربع المتفرقات ، نحو : احْميرار مصدر احمارَّ ، ولا توجد الأربع مجتمعة .

[أدلة الزيادة]

وأدلة الزيادة تسعة[(١)] :

الأول : سقوط بعض الكلمة من أصلها ؛ كألف ضارِب ، وألف وتاء تَضَارَبَ من الضرب ، فما عدا الضاد والراء والباء : حُكْمه الزيادة .

الثاني : سقوط بعض الكلمة من فرع ؛ كنُوني سُنْبل وحَنْظل ، من أَسْبَلَ الزرعُ ، وَحَظِلت الإبلُ ؛ أي : خرج سُنْبُل الزرع ، وتأذت الإبل من أكل الحنظل ، فنونهما زائدة ؛ لسقوطها من الفرعين .

الثالث : لزوم خروج الكلمة عن أوزان نوعها لو حكمنا بأصالة حروفها ؛ كنوني نَرْجِس ، بفتح فسكون فكسر ، وهُنْدَلِع بضم فسكون ففتح فكسر : لبقلة ، وتاءي تَنْضُب ، بفتح فسكون فضم : اسم شجر ، وتَتْفُل بفتح فسكون فضم : لولد الثعلب ؛ لانتفاء هذه الأوزان في الرُّباعيَ المجرَّد[(٢)] .

الرابع : التكلم بالكلمة رباعيّةً مرةً وثلاثيةً أخرى مَثَلاً ؛ كأيْطَل بفتحتين بينهما ساكن ، وإِطْل بكسر فسكون أو بكسرتين : للخاصرة .

---

(١) للتوسع انظرها مفصلة في « شرح الشافية » (٢/ ٣٣٣) ، وما بعدها ، و« الصبان على الأشموني » (٤/ ٢٥١) ، و« شرح الملوكي » (ص ١١٨) ، « الهمع » (٢/ ٢١٣) .

(٢) للرباعي المجرد في الأسماء ستة أبنية ، ذكر المؤلف خمسةً متفقاً عليها (ص ١٥٢) ، وهي : ١ـ فَعْلَلٌ : جَعْفرٌ ، ٢ـ فِعْلِل : زِبرِج ، ٣ـ فُعْلُلٌ : بُرْثن ، ٤ـ فِعْلَل : دِرهم ، ٥ـ فِعَلّ : فِطَحْل ، وزاد ابن عصفور : ٦ـ فَعْلِلٌ : طَحْرِبة . انظر « الممتع » (١/ ٦٦) .

الخامس : لزوم عدم النظير في نظير الكلمة التي اعتبرتها أصلاً ؛ كتُتْفُل بضمتين بينهما ساكن ، فإنه وإن لم يترتب عليه عدم النظير لوجود فُعْلُل ؛ كبُرثُنْ ، لكن يترتب ذلك في نظير تلك الكلمة ، وهي تَتْفُل المفتوحة التاء في اللغة الأخرى ، إذ لا وجود (لفَعْلُل) بفتح فضم بينهما سكون ، فثبوت زيادة التاء في لغة الفتح لعدم النظير ، دليل على زيادتها في لغة الضم ، والأصل الاتحاد .

السادس : كون الحرف دالاً على معنىً ؛ كأحرف المضارعة وألف اسم الفاعل .

السابع : كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق ؛ كالنون ثالثة ساكنة غير مدغمة ، بعدها حرفان ؛ كوَرَنْتَل ، بفَتَحات ، بينهما نون ساكنة : للداهية ، وَشرَنْبَث بزنته : للغليظ الكفين والرجلين ، وعَصَنْصَر بفتح المهملات وسكون النون : اسم جبل ؛ لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة ؛ كجَحَنفل بزنته أيضاً ، وهو الغليظ الشفة ؛ من الجَحْفَلة ، وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان[(١)] .

الثامن : وقوعه منها في موضع تغلب زيادته فيه مع المشتق ؛ كهمزة أرْنب وأفكَل ، بفتحتين بينهما ساكن : للرِّعْدة ، لزيادتها في هذا الموضع مع المشتق ؛ كأحمر .

التاسع : وجوده في موضع لا يقع فيه إلا زائداً ؛ كنونات حِنْطَأْوٍ ، بكسر فسكون ففتح فسكون : لعظيم البطن ، وكِنْتأوٍ بزنته ، لعظيم اللحية ، وسِنْدَأوٍ وقِنْدَأْوٍ بزنة ما تقدم : لخفيفها[(٢)] .

---

(١) قاعدة : متى كانت الكلمة خماسية وسطها نون ساكنة حكم بزيادتها ، نحو : (جَحَنْفَل) لعظيم الشفة (وشَرَنْبَثْ) وقد حكم بزيادتها ؛ لأنها وقعت موقع الألف الزائدة في قولهم : جَحَافِل وشَرابِث . « شرح الملوكي » (ص ١٨١) .
وقال في « الممتع » (١/ ٢٦٣) : (حكم بزيادة النون وإن لم يعرف للكلمة اشتقاق ولا تصريف ؛ لأن كل ما عرف له اشتقاق أو تصريف من ذلك وجدت النون فيه زائدة ، نحو : (جحنفل) فقد عرف (جَحْفَل) للجيش الكثير ، فقيس عليه ما لم يعرف له اشتقاق أو تصريف) بتصرف .

(٢) حكم على النون بالزيادة ؛ لاجتماع ثلاثة أحرف من حروف الزيادة في كلمة واحدة ، فحكم على الهمزة بالأصالة لقلة زيادتها في غير الأول ، وحكم على النون والواو بالزيادة ، وهناك دليل آخر على زيادة النون هو الاشتقاق ، فقد قالوا في (كنتأو) : كثأت لحيته بحذف النون . « الممتع » (١/ ٢٦٩) بتصرف .

وزاد بعضهم عاشراً : وهو الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير فيهما ، نحو : كَنَهْبُل ، بفتحتين فسكون فضم : شجر عظيم ، وقد تفتح باؤه ، فزنته بتقدير أصالة النون : (فَعَلُّل) ، وبتقدير زيادتها (فَنَعْلُل) وكلاهما مفقود ، غير أن أبنية المزيد أكثر فيصار إليه(١) .

[زيادة الألف]

ويُحْكم بزيادة الألف متى صاحبت أكثر من أصلين ؛ كضارب وَعِماد وحُبْلَى(٢) .

[زيادة الواو]

ويحكم بزيادة الواو متى صحبت أكثر من أصلين ، ولم تتصدر ، ولم تكن كلمتها من باب سِمْسِم ؛ كمحمود وبُويع ، بخلاف نحو : سَوْط وَوَرَنْتل وَوَعْوَعَة(٣) .

---

(١) انظر تفصيل ذلك في « حاشية الصبان على الأشموني » (٤/ ٢٥٠) وما بعدها .

(٢) يحكم بزيادة الألف متى صحبت ثلاثة أصول فأكثر ، ما لم يكن هناك تكرير ، ولا تكون إلا زائدة عرف الاشتقاق أو لم يعرف ، وإن صحبت أصلين فقط كانت منقلبة عن أصل واو أو ياء ، نحو : غَزا ورَمى ، تقول فيهما عند إسنادهما لتاء الفاعل : غَزَوْتُ ورَمَيْتُ ، واعلم أن الألف لا تزاد أولاً ألبتة ؛ لأنها ساكنة ولا يُبتدأ بساكن ، وإنما تزاد ثانيةً نحو : ضَارَب وخَاصَم ، وثالثة نحو : كِتاب وغُراب ، ورابعة نحو : قِرْطاس وحُبْلى ، وخامسة نحو : قَرْقَرى اسم موضع ، وسادسة نحو : قَبَعْثَرى للجمل الضخم العظيم ، وسابعة نحو : بَرْدَرَايا اسم موضع .
وأنواع الزيادة ثلاثة : للإلحاق والتأنيث وحشواً .
فالأول نحو : مِعْزى ملحق بدِرْهم .
والثاني نحو : حُبْلى وسَكْرى .
والثالث نحو : قَبَعثرى وكِمَّثرى : ضرب من الكمأة ، وفي هذا النوع إنما تكون زيادتها لأصالة الكلمة وإتمام بنائها . للتوسع انظر « الكتاب » (٤/ ٢٣٥) ، « الممتع » (١/ ٢٧٩) ، وما بعدها ، « شرح الملوكي » (ص ١٢٢) ، وما بعدها .

(٣) لا تأتي الواو زائدة في أول الكلمة ؛ لأنها إما ساكنة فلا يبتدأ بساكن ، وإما متحركة وعليه فقد تجيء على وزن مفقود ، أو وزن فيه لبس ؛ لأن زيادتها متحركة قد يؤدي إلى قلبها همزة وهي أصلية أو منقلبة ، وإنما تزاد في غير الأول بشرطين : الأول أن تصحب أكثر من أصلين . الثاني : ألا تكون في الرباعي المضعّف نحو : سِمْسم ، وتزاد ثانية نحو : كَوْثر ، وثالثة نحو : جَدْوَل ، ورابعة نحو : جَرْموق : الخف الصغير ، وخامسة نحو : مَنْجَنون : للدولاب الذي يستقى عليه ، =

[زيادة الياء]

ويحكم بزيادة الياء متى صَحِبت أكثر من أصلين ، ولم تتصدَّر سابقة أكثر من ثلاثة أصول ، ولم تكن كلمتها من باب سمسم ؛ كيضرِبُ فعلاً ، ويَرْمَعِ اسماً ، بخلاف نحو : بيت ويُؤْيُؤْ لطائر ، ويَسْتَعُور بزِنة فَعْلَلُول ؛ كعَضرَفُوْط : اسم لدويبة[1] .

[زيادة الميم]

ويحكم بزيادة الميم متى سبقت أكثر من أصلين ، ولم تلزم في الاشتقاق ؛ كمحمود ، ومسجد ، ومنطلق ، ومفتاح بخلاف نحو : مهْد ومِرْعِزّ ، بكسرتين بينهما سكون : اسم لما لان من الصوف ، فإنهم قالوا : ثوب مُمَرْعز فأثبتوها في الاشتقاق ، واستدلوا بذلك على أصالتها ، خلافاً لسيبويه القائل بزيادتها[2] .

= وتكون زيادتها للإلحاق كما في (كوثر وجوهر) ملحقان بـ (جعفر) ولتكثير حروف الكلمة ، والمد كما في نحو : عمود وجرموق ومَنجنون .

انظر « شرح الملوكي » (ص ١٣١) ، « الممتع » (١/ ٢٩١) ، « الكتاب » (٤/ ٢٣٧) ، والواو في (سَوْط وورَنْـتَل ووَعْوَعَة) أصلية ؛ لأنها لم تصحب أكثر من أصلين في الأول ، وقد تصدرت في الثاني وهو الشر أو الأمر العظيم ، وكانت من مضعّف الرباعي في (وعوعة) وهو صوت الذئاب والكلاب وبنات آوى . « القاموس » مادة (وَعَّ) .

(١) تزاد الياء في الصدر وغيره ، وزيادتها في الأفعال متصدرة كما في (يَضْرب ويَقْعدُ) ، وثانية في الأسماء ، نحو : ضَيْغَم للأسد ، وثالثة نحو : عثير : وهو التراب ، ورابعة نحو : قنديل ، وخامسة نحو : عَنْتَريس للناقة الشديدة ، وسادسة في تصغير عنكبوت وتكسيره نحو : عُنَيكيب وعَناكيبَ ، و(يَرْمَع) الخذروف يلعب به الصبيان ، والحجارة الرخوة ، و(يَسْتعور) اسم مكان في الحجاز ، وشجر يستاك به ، والياء فيه أصلية ، ولو حكمنا بزيادتها لأدى ذلك إلى شيئين : الأول : أن يكون وزنها (يَفْعَلول) وهذا البناء ليس موجوداً ، الثاني : لحاق الزيادة لبنات الأربعة من أولها في غير الأسماء الجارية على الأفعال ، وذلك ليس في كلامهم . « الكتاب » (٤/ ٣٣٦) ، « الأشموني بحاشية الصبان » (٤/ ٢٥٩) ، « الممتع » (١/ ٢٨٨) ، « شرح الملوكي » (ص ١٣٣) .

(٢) تزاد الميم في الأسماء زيادة مطردة إذا صحبها ثلاثة أصول ، وأما زيادتها في الأفعال فمختلف فيه : أثبته البعض كما في (تَمَسْكن وتَمَنْدَل) من (مِسْكين ومِنْديل) والأكثر على أنهما من (تَسْكِن وتَنْدَل) ولا زيادة فيهما . « الأشموني » (٤/ ٢٦١) ، « الممتع » (١/ ٢٤١) ، قال سيبويه : =

[زيادة الهمزة]

ويحكم بزيادة الهمزة مصدَّرة متى صحبت أكثر من أصلين ، ومتأخرة بشرط أن تُسبق بألف مسبوقة بأكثر من أصلين ؛ كأحْفَظُ فِعلاً ، وأفضَل اسماً مشتقاً ، وإصبع اسماً جامداً ، وأفْلُس جمعاً ، وكحَمْراء وصَحْراء[(١)] .

[زيادة النون]

ويحكم بزيادة النون مُتَطَرِّفَة إن كانت مسبوقةً بألف مسبوقةٍ بأكثرَ من أصلين ؛ كسكران وغَضْبان ، ومتوسطة بين أربعة أحرف ، إن كانت ساكنة غير مضعّفة ؛ كغَضَنْفر وقَرَنْفُل ،

= أما الميم : فتزاد أولاً في (مَفعول ، ومِفعال ، ومِفعَل ، ومَفْعِل ، ومُفْعِل) . « الكتاب » (٤/ ٢٣٧) ، ومن أمثلة ذلك : مَنْصور ، مِفْتاح ، مَوْعِد ، وزيدت حشواً وآخراً على ندرة وقلة ، وكلاهما شاذ لا يقاس عليه ؛ فمن الأول : (دُلامِص ودُمالِص) وهما مشتقان من (الدَّليص) وهو البرق ، ومن الآخر قولهم : زُرْقم في شديد الزرقة ، وفُسْحَم في الفسحة .

كما زيدت في الضمائر آخراً ، نحو : أنتم أنتما وهم وهما ؛ للدلالة على التثنية والجمع ، ومما سبق تبين أنها تزاد أولاً كما في (مِصْباح) ، وثانية في (دمالص) ، وثالثة في (دلامص) ، ورابعة في (فسحم) ، وخامسة في حُلْقوم وبُلْعوم ، وأما (مُمَرْعِزّ) : فقد ذهب قوم إلى أصالتها ؛ منهم ابن مالك ؛ مستدلين بالاستثقال في قولهم : كساء مُمَرْعَزّ ، بإثبات الميم دون مرعزّ بحذفها . « الأشموني بحاشية الصبان » (٤/ ٢٦١) ، « شرح الملوكي » (ص ١٥٠) ، وما بعدها .

(١) قال ابن يعيش : الهمزة تزاد أولاً وحشواً وآخراً ، وأغلب أحوالها أن تقع في أول بنات الأربع من الأسماء والأفعال . « شرح الملوكي » (ص ١٣٥) .

وتزاد الهمزة زيادة مطردة في موضعين : الأول : أن تتصدر وبعدها ثلاثة أصول في الأسماء ، نحو : أرْنَب وأصبع ، والأفعال نحو : أفادَ وأجادَ ، الثاني : أن تقع متطرفة بعد ألف زائدة سبقت بثلاثة أصول فأكثر ، نحو : صَحْراء وقُرْفُصاء ، وزيادتها أولاً نحو : أَحْمر وأَرْنب ، وثانية وثالثة نحو : شَأْمل وشَمْأل : لريح الشَّمال ، ورابعة نحو : ضَهْيأ للحائض ، وخامسة نحو : صحراء . وسادسة نحو : حَروراء ، وسابعة نحو : عاشوراء ، وثامنة نحو : بربيطياء .

انظر زيادة الهمزة في « الممتع » (١/ ٢٢٧) ، « الأشموني » (٤/ ٢٦٠) ، تعليقات الدكتور حسن يوسف على « شذا العرف » .

أو كانت من باب الانفعال ، كانطلَقَ ومُنْطَلق ، أو بدأت المضارع[١] .

[زيادة التاء]

ويحكم بزيادة التاء في باب **التَّفعُّل** ؛ كالتّدحرُج [والتكسُّر] ، **والتّفاعل** ؛ كالتعاون ، **والافتعال** ؛ كالاقتراب ، **والاستفعال** ؛ كالاستغراب والاستغفار ، وهو الموضع الذي يحكم فيه بزيادة السين ، أو كانت التاء في **التفعيل أو التفعلل** ، أو كانت للتأنيث ؛ كقائمة ، أو بدأت المضارع ، وتُزاد التاء سماعاً في نحو : ملكوت ، وَجبَروت وَرَهبُوت وعنكبوت[٢] .

---

(١) تطرد زيادة النون في موضعين : **الأول** : الحشو : إذا كانت ثالثة ، ساكنة ، غير مدغمة ، وبعدها حرفان ، نحو : غَضَنْفر عقنقل : فإن وقعت في الصدر ، نحو : نَهْشَل أو وقعت ثانية ، نحو : عَنْبَر ، كانت أصلية إلا إذا دل دليل على زيادتها ، ولو تحركت ثالثة كانت أصلية نحو : غِرْنيق . **الموضع الثاني** : في الطرف إذا وقعت بعد ألف مسبوقة بثلاثة حروف أصلية أو أكثر ، نحو : عَطْشان وزَعْفران ، ومما قضي عليه بالزيادة بدليل النون في المضارع (نخرجُ) و(انفعل) وما اشتق منه (انطلق ومنطلق) ، ونونا التثنية والجمع (الزيدَين والزيدِين) ، والنون في الأفعال الخمسة (يفعلان ، تفعلان) ، ونونا التوكيد الثقيلة والخفيفة (هل تقومنَّ) و(هل تقومَنْ) ، ونون الوقاية (نصَرَني) ، والنون في جمع التكسير مما على وزن (فُعْلان) و(فِعلان) نحو : (قُضْبان) و(غِرْبان) ، وتزاد **أولاً** نحو : (نَهْشل) ، **وثانية** نحو : (جُنْدب وعُنْصر) ، **وثالثة** نحو : (قَلَنْسُوة وغَضَنْفر) ، **ورابعة** نحو : (رَعْشَن واحْرَنْجَم) ، **وخامسة** نحو : (عثمان) ، **وسادسة** نحو : (زَعفَران) ، **وسابعة** نحو : (عَبُوثَران) ، للتوسع انظر « الممتع » لابن عصفور (١/ ٢٥٧) ، وما بعدها ، و« شرح الملوكي » (ص ١٦٦) ، وما بعدها . « الهادي إلى تصريف الأفعال » (ص ٢٣) .

(٢) وردت زيادة التاء أولاً وحشواً وطرفاً واطراداً وسماعاً .
فالمطردة فيما ذكر المؤلف وهي ثمانية مواضع ، وتزاد كذلك في مصادر (التَّفعَال) كالتَّطواف والتِّجوال ، وفي آخر الماضي نحو : (نجحَتْ) وجمع المؤنث السالم (فاطمات) وبعض جموع التكسير نحو : (أكاسِرة وصَيارِفَة) ، كما أنه وردت زيادتها سماعاً في نحوٍ من أربعين كلمة زيدت التاء في أولها ؛ منها : (تِمثَال ، تِبْيان ، تِمْساح ، تِلْقاء ، تَهْلُكة ، تباشير . . . .) انظر « الممتع » (١/ ٢٧٢) ، وما بعدها ، « شرح الملوكي » (ص ١٦٦) ، وما بعدها ، « الهادي » (ص ٢٣) .

[زيادة بقية الحروف]

وتزاد السين سماعاً في قُدْموس بزنة عُصْفور ؛ للإلحاق به[١] .

وزيادة الهاء واللام قليلة ، ومثلوا للهاء بقولهم : أهْراق في أراق ، وبأمهات في جمع أم .

وَمَنْ مَثَّلَ لها بهاء السكت رُدَّ عليه بكونها كلمة مستقلة[٢] ، ومثلوا لِلاّم بطَيْسَل وزَيْدَل وَعبْدَل ، والأصل طَيْس وهو الكثير ، وزيد ، وعبد ، ومن مثَّل لها بلام ذلك وتلك ، رُدَّ عليه بردّ هاء السكت[٣] .

* * *

(١) القُدْموس : الصخرة العظيمة ، والجيش العظيم ، والملك الضخم . « اللسان » مادة (قدس) (٦/ ١٧٠) ، وفي « الممتع » : أما السين : فتزاد في (استفعل) وما تصرف منه من مضارع واسم فاعل واسم مفعول ومصدر ، وزيادتها في هذه المواضع مطردة واضحة ، وتزاد غير مطردة في (اسْطاع ويُسْطيع) والمراد (أطاع يُطيع) وأصله (أطْوَع يُطِوعُ) والسين عند سيبويه عوض عن حركة عين الكلمة ؛ لأن أصله (أطْوَع) نُقلت فتحة الواو إلى الطاء فصار (أطَوْع) ثم قُلبت الواو ألفاً فصارت (أطاع) ثم زيدت السين عوضاً عن الحركة فصار (اسْطاع) . « الممتع » (١/ ٢٢٢) ، وما بعدها ، « شرح الملوكي » (ص ٢٠٦) ، وما بعدها .

(٢) قال ابن عصفور : وأما الهاء : فتزاد لبيان الحركة في نحو : (قِهْ) و(ارْمِهْ) وزعم أبو العباس المبرد أنها لا تزاد في غير ذلك ، والصحيح أنها تزاد إلا أن ذلك قليل جداً ، فالذي زيدت فيه من غير ذلك (أمَّهَةٌ) و(هِجْرَعٌ) و(هِركَوْلَةٌ) و(هِبْلَع) و(أهراق) و(أهراح الماشية) « الممتع » (١/ ٢١٧) .

وقال ابن يعيش : وهي في ذلك على ضربين : لازمة ، وغير لازمة ؛ فاللازمة : إذا كان الفعل الداخلة هي عليه على حرف واحد ، نحو : (عِهْ وقِهْ وشِهْ) ، وغير اللازمة : إذا كان ما دخلت عليه على أكثر من حرف واحد ، نحو : ما تقدم من قولنا :(يمَه وفيمهْ وارمه واغزُه) . « شرح الملوكي » (ص ١٩٩) .

(٣) وردت اللام زائدة في أشياء محفوظة لا يقاس عليها هي : (ذلك وتلك) و(تالك وأولالك وهنالك) والدليل على زيادتها قولهم في معناها (ذاك ــ وتيك ـ وأولاك ـ وهناك) كما وردت زائدة سماعاً ثانية في : (تلفع) وثالثة في : (هملع) ورابعة في : (عَثْوَل وفحْجَل) وخامسة في : (وَرَنْتل) وسادسة في : (شراحيل) . « الممتع » (١/ ٢١٣) ، وما بعدها ، « شرح الملوكي » (ص ٢٠٩) ، وما بعدها .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : اذكر غرضَي الزيادة ، وما هي أنواعها مع التمثيل ؟

س٢ : اذكر خمسة من أدلة الزيادة مع التمثيل .

س٣ : متى يُحكم بزيادة الألف والواو والياء ؟ مثل لذلك .

س٤ : متى يُحكم بزيادة الهمزة والميم واللام والنون ؟ مثل لذلك .

س٥ : تمرين : بيِّن الحروف الزائدة في الكلمات التالية وزنْ كل كلمة منها :

جلبب ـ مرمريس ـ إصبع ـ كاهل ـ غزال ـ حبلى ـ أجادل ـ قصيري ـ منطلق ـ تماثيل ـ سلاليم ـ أفعوان ـ ورنتل ـ أيطل ـ حنطأو ـ زيدل ـ جبروت ـ أهراق ـ جدول .

* * *

مشجر حروف الزيادة ومواضعها وأدلتها

مشجر حروف الزيادة ومواضعها وأدلتها

وتكون الزيادة

في الكلمة عن: الفاء، والعين، واللام

إما أن تكون:

١- لإفادة معنىً

٢- وإما لإلحاق كلمة بأخرى.

حروف الزيادة

١- الألف

٢- الواو

٣- الياء

٤- الميم

٥- الهمزة

٦- النون

٧- التاء

٨- السين

٩- الهاء

١٠- اللام

وهي نوعان:

١- ما يكون بتكرير حرف أصلي لإلحاق أو غيره

٢- ما لا يكون بتكرير حرف أصلي

عددها

قد تكون

١- واحدة

٢- ثنتين

٣- ثلاثاً

٤- أربعاً

مواضعها

١- إما قبل الفاء

٢- أو بين الفاء والعين

٣- أو بين العين واللام

٤- أو بعد اللام

أدلتها

١- سقوط بعض الكلمة من أصلها

٢- سقوط بعض الكلمة من فرع

٣- لزوم خروج الكلمة عن أوزان نوعها لو حكمنا بأصالة حروفها

٤- التكلم بالكلمة رباعية مرة وثلاثية أخرى مثلاً

٥- لزوم عدم النظير في نظير الكلمة التي اعتبرتها أصلاً

٦- كون الحرف دالاً على معنىً

٧- كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيه زيادته مع الاشتقاق

٨- وقوعه منها في موضع تغلب زيادته فيه مع المشتق

٩- وجوده في موضع لا يقع فيه إلا زائداً

البابين عند لزوم الخروج عن النظير فيهما

وزاد بعضهم عاشراً: وهو الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير فيهما.

[فصل]
في زيادة همزة الوصل

همزة الوصل : هي التي يُتوصَّل بها إلى النطق بالساكن ، وتسقط عند وصل الكلمة بما قبلها[١] .

[زيادتها في الحروف]

ولا تكون في حرف غير (ألْ) ، ومثلها (أمْ) في لغة حِمْير .

[زيادتها في الأفعال]

ولا في فعل مُضارع[٢] مطلقاً[٣] ، ولا في ماض ثلاثيٍّ ؛ كأمَر وأخذ ، أو رُباعي ؛ كأكرم وأعطى ، بل في الخماسيِّ ؛ كانْطَلَق واقْتَدَر ، والسُّداسيِّ ؛ كاسْتَخْرَج واحْرَنْجَم ، وأمرهما[٤] ،

(١) اختُلف في سبب تسميتها بهمزة الوصل مع أنها تسقط في الوصل : فقيل : توسعاً وتجاوزاً من قبيل مقابلة الشيء بضده ، وقيل : لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها ، وهذا قول الكوفيين . وقيل : لوصول المتكلم بها إلى الساكن وهو مذهب البصريين . « الأشموني » (٤/ ٢٧٣) ، قال الفارضي : وتُعرف همزة الوصل بسقوطها في التصغير ؛ كُبني وسُمَي في ابن واسم ، بخلاف همزة القطع في (أُبَيّ وأُخَيّ) تصغير (أب وأخ) . المصدر نفسه (٤/ ٢٧٢) .

(٢) قد أثبتها ابن مالك وابنه فيه ، متى كان مبتدأ بتاءين ، وأُريد إدغامها ، نحو : اتَّجلَّى ، كما سيأتي في الإدغام (ص ٤٢٤) . (*)

(٣) ذلك لأن حرف المضارعة لا يكون إلا متحركاً فاستغنت الكلمة عن الهمزة ، ولو سُكن لاحتيج إلى همزة وصل فتثقل الكلمة بالزيادة . « شرح الشافية » (٢/ ٢٦٠) .

(٤) الأفعال التي تقع فيها همزة الوصل أحد عشر فعلاً : تسعة من الثلاثي المزيد فيه هي : انْطلق ، واحْمرَّ ، واحْمارّ ، واقْتدر ، واستخرج ، واقْعَنْسَسَ ، واسْلَنْقى ، واجْلوَّذ ، واعْشَوشب ، واثنان من الرباعي المزيد فيه هما : احْرَنْجمَ واقْشَعَرَّ . « شرح الشافية » (٢/ ٢٦٠) .

وأمر الثلاثيّ الساكن ثاني مضارعه لفظاً ؛ كاضرب ، بخلاف نحو : هَبْ وعِدْ وقُلْ[١] .

[زيادتها في الأسماء]

ولا في اسم إلا في مصادر الخماسيّ والسداسيّ ؛ كانطلاق واستخراج[٢] ، وفي عشرة أسماء مسموعة ، وهي : اسمٌ ، واسْتٌ ، وابنٌ ، وابنُمٌ ، وابنةٌ ، وامْرُؤٌ ، وامرَأَة ، واثْنان ، واثْنتان ، وايْمُنُ المختصة بالقسم[٣] ، وما عدا ذلك فهمزته همزة قطع .

---

(١) مضارع هذه الأفعال : يَوْهَب ، يَوْعِد ،يَقْوُل ، وهي مما سكن ثانيها تقديراً لا لفظاً ، وقد حُذفت الواو منها بعد حذف حرف المضارعة ونقل ضمة الواو إلى القاف في (يَقْوُل) ، وحُرّك ما بقي منها بعد الحذف فاستغنت عن همزة الوصل ، وقد استثني مما سُكنَ ثاني مضارعه من الأمر الثلاثي (خُذْ وكُلْ ومُرْ) والقياس فيهما : (اؤخذ واؤكل واؤمر) لكنهم حذفوا الهمزة الأصلية لكثرة الاستعمال ، ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها لزوال الابتداء بالساكن ، وقد تحرك ما بعدها . « الصبان » (٤/ ٢٧٤) .

(٢) زيادة الهمزة في هذه المصادر قياسية من كل فعل خماسي أو سداسي غير مبدوء بتاء زائدة . « المفيد » (ص ١٠٦) .

(٣) قال في « شرح الشافية » : واعلم : أن الأصل أن يكون أول حروف الكلمة متحركاً ، ولا يكون أولها ساكناً على وجه القياس ، إلا في الأفعال وما يتصل بها من المصادر ، وذلك لكثرة تصرف الأفعال ، وكونها أصلاً في الإعلال والقلب فيجوز فيها تسكين الحرف الأول ، ولم يأتِ ذلك في الاسم الصِّرْف إلا في أسماء معدودة غير قياسية هي الأسماء العشرة اسم . . . والهمزة في الأسماء العشرة عوض مما أصابها من الوهن ، فهي ثلاثية ضعيفة البنية ، وقد حُذفت لاماتها فازدادت وهناً على وهن ، فلما نُهكت هذه الأسماء بالإعلال الذي لحقها . . شابهت الأفعال فلحقتها همزة الوصل عوضاً عن المحذوف . « شرح الشافية » (٢/ ٢٥١ـ٢٥٢) بتصرف .

قال الأشموني : وإنما شذَّت هذه الأسماء عن القياس لما سأذكر : أما (اسم) فأصله عند سيبويه : سِمْوٌ كقِنْوٌ ، وقيل : سُمْوٌ كقُفْل ، فحُذفت لامه تخفيفاً وسكن أوله ، وقيل : نُقِلَ سكون الميم إلى السين وأُتي بالهمزة توصلاً وتعويضاً ، واشتقاقه عند البصرين من (السُّمو) وعند الكوفيين من (الوَسْم) . وأما (است) : فأصله سَتَهٌ لقولهم في تصغيره : سُتَيْهَه ، وفي جمعه : أستاه ، برد الهاء فيهما ، والجمع والتصغير يردان الأشياء إلى أصلها ، وهو مؤنث بدليل ظهور التاء في تصغيره .

وأما (ابن) : فأصلها : بَنَوٌ كقَلَمٌ ، والدليل على أن لامه المحذوفة واو ثلاثة أشياء :

الأول : أن الغالب على ما حذفت لامه الواو لا الياء .

الثاني : قالوا في مؤنثه : (بنت) فأبدلوا التاء من الواو ، وهو أكثر من إبدالها من الياء .

[حركة همزة الوصل]

ويجب فتح همزة الوصل في (أل)(١) ، وضمُّها في نحو : انطُلِق واستُخْرِج مبنيين للمجهول ، وأمر الثلاثي المضموم العين أصالة ؛ كادخُلْ واكتُب ، بخلاف امْشُوا واقْضُوا ، مما جُعِلت كسرة عينه ضمة لمناسبة الواو(٢) ، فتُكسر الهمزة بخلاف عكسه ، مما جعلت ضمة العين فيه كسرة لمناسبة الياء ؛ كاغزي(٣) ، فيترجح الضم على الكسر ،

= **الثالث** : قولهم (البنوة) بالواو ، وأما (ابنم) : فهي (ابن) زيدت فيهما الميم للمبالغة كما زيدت في (زُرْقم) للأزرق ، وأما (اثنان) فأصلها : ثَنَيان ؛ لأنه من (ثنَيت) فحُذفت لامه وسُكِّن أوله وجيء بالهمزة ، وأما (امرؤ) فأصله : مَرْءٌ ، خففت بنقل حركة الهمزة إلى الراء ، ثم حُذفت الهمزة من الآخر ، وعُوّض عنها همزة ثم حُذفت الهمزة وعوّض عنها همزة الوصل ، ثم ثبتت عند عود الهمزة ؛ لأن تخفيفها سائغ أبداً ، فجُعِلَ التخفيف المتوقَّع كالواقع فاستصحبت همزة الوصل والتاء في (ابنة) و(اثنتين) للتأنيث كما في (امرأة) ، بخلاف التاء في (بنْت) و(ثِنْتين) ، فإنهما بدل من لام الكلمة ؛ لأنها لو كانت للتأنيث لما سُكِّنَ قبلها ، ومذهب سيبويه لو سميت بها علماً صرفته ، وإفهام التأنيث مستفاد من الصيغة لا من التاء .

وأما (ايمن) المخصوص بالقسم : فألفه للوصل عند البصريين ، وللقطع عند الكوفيين ؛ لأنه عندهم جمع يمين ، وعند سيبويه اسم مفرد من اليُمْن : وهو البركة . « الأشموني » (٤/ ٢٧٥-٢٧٦) .

وله استعمالات كثيرة فربما حذفوا منه النون فقالوا : أيم الله ، وربما حذفوا منه الياء مع النون فقالوا : أم الله . انظر « شرح الشافية » (ص ٢٥٤) تعليق رقم (١) .

(١) وذلك لكثرة الاستعمال وطلباً للخفة ، إذ الفتحة أخف من غيرها ، ولحركة همزة الوصل سبع حالات ذكرت في « التصريح » (٢/ ٣٦٥) ، وفي « الأشموني » (٤/ ٢٧٨) .

(٢) الضمة في (امشُوا واقضُوا) عارضة ، والأصل : (امشِيُوا واقضِيُوا) من باب (ضرب يضرب) بكسر العين في المضارع ، استُثْقِلت الضمة على الياء فحذفت ، ثم حُذفت الياء منهما لالتقائها ساكنة مع الواو ، فصارتا (امشِوا واقضِوا) ثم أُبدلت الكسرة فيهما ضمة لتناسب الواو . « التصريح » (٢/ ٣٦٥) ، « الصبان على الأشموني » (٤/ ٣٧٨) .

(٣) الأصل فيه (غزا يغزو) من باب (نصر ينصُر) والأمر منه (اغزُ) بحذف حرف العلة من آخره ، وعند إسناده لياء المؤنث المخاطبة يصبح الأمر هكذا (اغزُي) فيثقل الانتقال من الضم إلى الكسر ، فتُقلب ضمة الزاي كسرة لتناسب الياء فيصير (اغزِي) وحركة الهمزة الضم على الأصل مراعاة له ، ويجوز فيها الكسر مراعاة للكسر العارض لعين الكلمة . « الصبان » (٤/ ٢٧٨) .

كما يترجح الفتح على الكسر في ايمُن وايم[(١)] ، والكسر على الضم في اسم ، ويجوزان مع الإشمام في نحو : اختار وانقاد مبنيين للمجهول[(٢)] .

ويجب الكسر فيما بقي من الأسماء العشرة ، والمصادر ، والأفعال .

[مواضع حذف همزة الوصل]

وتُحذف لفظاً لا خطّاً إنْ سُبقت بكلام ، ولفظاً وخطّاً في (ابن) مسبوق بعَلَم ، وبعده علَم بشرط كونه صفة للأول ، والثاني أباً له ، ما لم يقع أول السطر[(٣)] ، وفي (بسم الله الرحمن الرحيم)[(٤)] .

---

(١) وذلك لثقل الانتقال من كسر الهمزة إلى الياء ؛ ثم إلى ضم الميم ثم ضم النون . « التصريح » (٢/٤٦٦) .

(٢) يجوز في همزة المبني للمجهول من (اختار وانقاد) ثلاثة وجوه :

الأول : إخلاص الضم فتقول : (أُختور وأُنقود) .

والثاني : إخلاص الكسر ، (اِختير واِنقيد) .

والثالث : الإشمام ، وذلك فيما إذا أشممت الحرف الثالث من (اختير وانقيد) والمراد بالإشمام هنا (الروم) وهو أن ينحى بالضمة نحو : الكسرة ، لا الإشمام الذي هو ضم الشفتين من غير صوت . « التصريح » (٢/٤٦٦) ، « الصبان » (٤/٢٧٨) .

(٣) تُثبت الهمزة في مواضع : إذا أضيف (ابن) إلى مضمر ، نحو : زيد ابنك قد حضر ، أو نسب إلى الأب الأعلى ، نحو : محمد ابن شهاب جده ، أو أضيف إلى غير أبيه ، نحو : المقداد ابن الأسود أبوه عمرو وتبناه الأسود .

أو إذا قصد الإخبار ، نحو : أظن محمداً ابن عبد الله ، ويكون العلم قبلها منوناً .

أو قصد الاستفهام ، نحو : هل تيم ابن مرة .

أو ثني ، نحو : زيد وعمرو ابنا خالد .

أو ذكر بغير اسم قبله ، نحو : جاء ابن محمد .

أو سبق بصفة للعلم قبله ، نحو : زيد الفاضل ابن عمرو .

أو كتب (ابن) في أول السطر .

« حاشية البجيرمي على الخطيب » (١/١١) ، وانظر « لآلئ الإملاء » (ص ٧٧-٧٨) .

(٤) وذلك بشروط ثلاثة :

الأول : أن تذكر البسملة كاملة ، فإن ذكرت ناقصة ثبتت ، نحو : باسم الله .

الثاني : أن يكون متعلقها محذوفاً فإن ذكر ثبتت ، نحو : أتبرك باسم الله .

قال بعض الشعراء مشيراً إلى ذلك :

٦٠ـ أفي الحق أن يُعْطَى ثلاثون شاعراً ويُحرَمُ ما دُونَ الرضا شاعرٌ مثلي
كما سامحوا عَمْراً بواو مزيدةٍ وضُويقَ (باسْم الله) في ألفِ الوصلِ

[حكمها بعد الاستفهام]

وإن وقعت بعد همزة استفهام ، فإن كانت مكسورة حُذفت نحو :

﴿أَتَّخَذْنَٰهُمْ سِخْرِيًّا﴾[(١)] ؟ ﴿أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ﴾[(٢)] ؟ أَبنك هذا ؟ أَسمك عليّ ؟ بخلاف ما إذا كانت مفتوحة ، فإنها تبدل ألفاً .

وقد تُسهَّل نحو : ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ ؟[(٣)] .

كما تُحذف همزة (أل) خطّاً ولفظاً إذا دخلت عليها اللام الحرفية ، سواء كانت للجر ، أو لام القسم والتوكيد ، أو الاستغاثة ، أو للتعجُّب ، نحو قوله تعالى : ﴿لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ﴾[(٤)] ، ﴿وَإِنَّهُۥ لَلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾[(٥)] ، ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ ٱلْأُولَىٰ﴾[(٦)] .

= الثالث : أن تكون بلفظ (بسم الله الرحمن الرحيم) بخلاف غيرها ، نحو : (باسمك اللهم) . « الإملاء العربي » لقبَش (ص ٥٦) .

(١) سورة ص الآية (٦٣) ، والشاهد : حذف همزة من ﴿أتخذناهم﴾ والأصل (أإتخذناهم) فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام . « التصريح » (٢/٣٦٦) .

(٢) سورة المنافقون الآية (٦) ، والشاهد في ﴿أستغفرت﴾ وهي مثل : ﴿أتخذناهم﴾ السابقة في تعليق (١) وكذلك تحذف همزة الوصل إذا كانت مضمومة ، نحو : أُضطُر ، المبني للمجهول ، والأصل (أأُضطُر) فتحذف همزة الوصل استغناء بهمزة الاستفهام عنها فتصير (أَضطُر) . « التصريح » (٢/٤٦٦) .

(٣) سورة يونس الآية (٥٩) ، والشاهد : تسهيل همزة الوصل مع همزة الاستفهام في (آلله) والأصل في همزة الوصل المفتوحة أن تحذف كأختها المكسورة والمضمومة ، ولكنهم تركوها لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر . المصدر السابق .

(٤) سورة التوبة الآية (٦٠) ، والشاهد : سقوط الهمزة بعد لام الجر في ﴿للفقراء﴾ .

(٥) سورة البقرة الآية (١٤٩) ، والشاهد : سقوط الهمزة بعد لام الابتداء المفيدة للتوكيد وقد زحلقت من المبتدأ بعد دخول (إن) إلى الخبر ﴿للحق﴾ .

(٦) سورة الضحى الآية (٤) ، والشاهد : سقوط الهمزة بعد لام الابتداء في ﴿وللآخرة﴾ .

وكقول الشاعر[1] :

٦١ـ يا لَلرِّجال عَلَيْكُمْ حَمْلَتي حُسِبَتْ . . . .

ونحو : يا لَلْماء والعُشْب .

ولا تُحَقَّق مُطلقاً إلا في الضرورة ؛ كقوله[2] :

٦٢ـ ألاَ لاَ أَرَى إثْنَيـنِ أَحسَـنَ شِيمَـةً عَلى حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُمْلِ

* * *

---

(١) شطر بيت لم يُعرف قائله ، والشاهد : حذف الهمزة مع لام الاستغاثة في (يا لَلرجال) ، ومثله الشاهد في (يا للماء) ، وقد حذفت الهمزة بعد لام التعجب ، وعجزه :

. . . . إن الضعيف على الأجواد محمولُ

(٢) البيت لجميل بثينة ، في « ديوانه » (٧٨) ، والشاهد فيه : قطع همزة الوصل في (إثنين) والقياس إسقاطها في درج الكلام ، وقد دعت الضرورة الشعرية لذلك ليستقيم وزن البيت وهو (من الطويل) ، والشيمة : الخليقة والسجية ، وحدثان الدهر : صروفه وأحداثه ، وهو من شواهد « أوضح المسالك » (٣/ ٣١٠) ، و« التصريح » (٢/ ٢٦٦) ، و« الأشموني » (٤/ ٢٧٣) .

تنبيه

قد تُحذف همزة القطع للضرورة ؛ كقوله :

. . . . إذا لـم أقـاتـل فـالبسـونـي بُـرْقُعـا

والقياس (فألبسوني) بهمزة قطع وقد جعلها همزة وصل ، فحُذفت في درج الكلام .
« المفيد » (ص ١٠٣) تعليق رقم (١) .

نماذج من الأسئلة والتدريبات يطلب الإجابة عنها

س١ : عرِّف همزة الوصل ، ولِمَ سُمِّيت بذلك ؟

س٢ : اذكر مواضع همزة الوصل في الحروف والأسماء والأفعال مع التمثيل .

س٣ : متى يجب فتح همزة الوصل ؟ ومتى يجب ضمها ؟ ومتى يترجَّح الضم على الكسر ؟ وضِّح ذلك بالأمثلة .

س٤ : متى تحذف همزة الوصل ؟ وما حكمها إذا وقعت بعد همزة الاستفهام ؟ وضِّح ذلك مع التمثيل .

* * *

مشجر همزة الوصل

تعريفها
هي التي يُتَوصَّل بها إلى النطق بالساكن، وتسقط عند وصل الكلمة بما قبلها.

ما تكون فيه
في مصادر الخماسي والسداسي، نحو: انطلاق واستخراج وفي الأسماء العشرة: اسم، است، ابن، ابنم، ابنة، امرؤ، امرأة، اثنان، اثنتان، ايمن.

ما لا تكون فيه
١- في حرف غير (أل)، ومثلها (أَمْ) في لغة حمير
٢- ولا في فعل مضارع مطلقاً
٣- ولا في فعل ماض ثلاثي، نحو: أمر
٤- أو رباعي، نحو: أكرم، بل في الخماسي والسداسي وأمرهما، وأمر الثلاثي الساكن ثاني مضارعه لفظاً، نحو: اضرب، بخلاف نحو: هَبْ، وعِدْ، وقل
٥- ولا في اسم.

حركتها
١- يجب فتح همزتها في (أل)
٢- وضمها في نحو: انطُلق واستُخْرج مبنيين للمجهول، وأمر الثلاثي المضموم العين أصالة، نحو: ادخل واكتب.
٣- كما يترجَّح الفتح على الكسر في (ايمن وايم)، والكسر على الضم في (اسم).
٤- ويجوزان مع الإشمام في نحو: اختار وانقاد مبنيين للمجهول.
٥- ويجب الكسر فيما بقي من الأسماء العشرة، والمصادر، والأفعال.

مواضع حذفها
١- لفظاً لا خطاً إن سبقت بكلام.
٢- ولفظاً وخطاً في (ابن) مسبوق بعلم، وبعده علَم بشرط كونه صفة للأول، والثاني أباً له، ما لم يقع أول السطر، وفي البسملة.

الإعلال والإبدال

الإعلال : هو تغيير حرف العلة للتخفيف ، بقلبه ، أو إسْكانه ، أو حذفه ؛ فأنواعه ثلاثة : القلب ، والإسكان ، والحذف[١] .

وأما الإبدال : فهو جعل مُطْلَق حرف مكان آخر[٢] .

فخرج بالإطلاق الإعلالُ بالقلب ؛ لاختصاصه بحروف العلة[٣] ، فكل إعلال يقال له : إبدال ولا عكْس ، إذ يجتمعان في نحو : قال ورمى[٤] ، وينفرد الإبدال في نحو : اصْطَبرَ وادّكر[٥] .

وخرج بالمكان العِوَض ، فقد يكون في غير مكان المعوَّض منه ؛ كتاءَي عِدَة

---

(١) **الإعلال** : مصدر (أَعَلَّ) ، والعلة في اللغة : المرض ، قال في « القاموس » : والعِلّة بالكسر : المرض من علَّ يَعِلّ ، وأعله الله تعالى فهو مُعَلّ وعَليل ، ولا تقل : مَعْلول . مادة (علّ) انظر التعريفات للجرجاني (الإعلال) (ص ٢٥) .

(٢) الإبدال مصدر (أبدل) قال في القاموس : (بدل) الشيء الخلف منه ، وتَبَدَّله واستبدله وأبْدَله منه وبَدّله منه ، اتخذ منه بدلاً . مادة (بدل) ، وفي الاصطلاح : عرفه الجرجاني بقوله : الإبدال : هو أن يجعل حرف موضع حرف آخر لدفع الثقل . « التعريفات » (ص ٢) ، ومثله في « التصريح » (٢/ ٣٦٦) ، وفي « شرح الشافية » (٣/ ١٩٧) .

(٣) قال في « الهمع » : قال أبو حيان : القلب : تصيير حرف مكان حرف ، بالتقديم والتأخير ، ثم قال : وأكثر ما يكون القلب في المعتل والمهموز . (٢/ ٢٢٤) ، وهو مختص بحروف العلة ، وألحقت الهمزة بها ؛ لأنها تقاربها ولكثرة تغييرها .

(٤) أصلهما (قَوَل ورمَيَ) تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما ، فقُلبتا ألفاً ، ففيهما إبدال ، وقد أُبدل حرف بحرف ، وهو إعلال لأنه واقع في حروف العلة .

(٥) أصل (اصْطَبر) : (اصْتَبر) بتاء الافتعال ، وقعت التاء بعد حرف من حروف الإطباق فقُلبت طاءً . وأصل (ادّكر) : (اذْتكر) وقعت التاء بعد الذال فقُلبت دالاً ، ثم قُلبت الذال دالاً وأُدغمت بأختها ، وهو أحد ثلاثة أوجه فيها ، والثاني : قلب الدال ذالاً فتصير (اذّكر) ، والثالث : عدم القلب (اذدكر) . « الأشموني » (٤/ ٣٣١ـ ٣٣٢) .

واستقامة(١) وهمزتي ابن واسم(٢) .

وقال الأشمونيّ : قد يُطْلق الإبدال على ما يعُم القلب ، إلا أن الإبدال إزالة ، والقلب إحالة ، والإحالة لا تكون إلا بين الأشياء المتماثلة ، ومن ثَمَّ اختص بحروف العلة والهمزة ؛ لأنها تقاربها بكثرة التغيير(٣) .

[أقسام الحروف المبدلة]

واعلم : أن الحروف التي تبدل من غيرها ثلاثة أقسام(٤) :

١ـ ما يبدل إبدالاً شائعاً للإدغام ، وهو جميع الحروف إلا الألف .

٢ـ وما يبدل إبدالاً نادراً ، وهو ستة أحرف : الحاء والخاء ، والعين المهملة ،

---

(١) عِدَة : مصدر (وَعَد) المثال الثلاثي ، حذفت الواو وعُوِّض عنها التاء .
واستقامة أصلها : (استقْوام) على وزن (استفعال) نقلت فتحة الواو إلى القاف قبلها ، ثم يقال : تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الحال على المشهور ، فقُلبت ألفاً ، التقى ساكنان فحُذفت الألف ، وعوِّض عنها التاء في الآخر . « حاشية الصبان » (٢/ ٣٧٠) ، « شرح الشافية » (٣/ ٨٩) ، « المقتضب » (١/ ١٠٤) .

(٢) ابن أصلها (بَنَوٌ) واسم (أصلها : سِمْوٌ) حذفت الواو لام الكلمة وعوِّض عنها همزة الوصل في أولها . « شرح الأشموني » (٤/ ٢٧٥) .

(٣) انظر « شرح الأشموني » (٤/ ٢٧٩ـ٢٨٠) .

(٤) انظر تفصيل ذلك في « التصريح على التوضيح » (٢/ ٣٦٦) ، وما بعدها ، وأدلة الإبدال هي :
١ـ الاشتقاق نحو : تُراث فإن أمثلة اشتقاقه من (ورث يرث وارث) دليل على أن التاء مبدلة من الواو .
٢ـ قلة الاستعمال في اللفظ الذي فيه البدل ، نحو : الثّعالي والثعالب بمعنىً واحد ، والأول أقل استعمالاً من الثاني .
٣ـ كون ما فيه البدل فرعاً من لفظ ، والحرف زائد ، كما المصغَّر فرع المكبر ، نحو : ضُوَيْرِب تصغير ضَارب ، فالواو في الفرع مبدلة من الألف في الأصل .
٤ـ كون حرف الأصل بدلاً من حرف الفرع ، نحو : ألف وهمزة (ماء) المكبر ، بدلان من واوٍ وهاء (مُوَيْه) المصغَّر .
٥ـ لزوم بناء وزن مجهول ، بمعنى أنك لو لم تحكم في كلمة بكون حرف فيها بدلاً من الآخر للزم بناء وزن مجهول ؛ كهاء (هراق) مبدلة من الهمزة ، وزنها (هَفْعَل) وطاء اصطبر بدلاً من التاء ، وزنها (افطَعَل) وهما بناءان مجهولان . « شرح الشافية » (٣/ ١٩٨) .

والقاف ، والضاد ، والذال المعجمتان ، كقولهم في وُكْنة ، وهي بيت القَطَا في الجبل : وُقْنة ، وفي أغنّ أخنّ ، وفي رُبَع رُبح ، وفي خَطَر غَطَر ، وفي جَلْد جَضْد ، وفي تَلَعْثَم تلَعْذَم(١) .

٣ـ وما يُبدل إبدالاً شائعاً لغير إدغام ، وهو اثنان وعشرون حرفاً ، يجمعها قولك : (لِجِدٍّ صَرْفُ شَكِسٍ أَمِنَ طَيَّ ثَوْبِ عِزَّتِهِ) .

والضروري منها في التصريف تسعة أحرف ، يجمعها قولك : (هَدَأْتُ مُوْطيا) وما عداها فإبداله غير ضروريّ فيه ، كقولهم في أُصَيْلان : تصغير أُصْلان بالضم ، على ما ذهب إليه الكوفيون جمع أصيل ، أو هو تصغير أصيل ، وهو الوقت بعد العصر : أُصَيلال ، وفي اضطجع إذا نام : الْطَجع ، وفي نحو : عليّ علَماً ، في الوقف أو ما جرى مجراه(٢) : علِجّ بإبدال النون لاماً في الأول ، والضاد لاماً في الثاني ، والياء جيماً في الثالث(٣) .

---

(١) في وكْنَة : أُبدلت الكاف قافاً ، وهما حرفان متقاربان في المخرج ، وأغن أُبدلت الغين خاء ، وهما حرفان حلقيان ، وفي ربع : أُبدلت العين حاء ، وهما حرفان حلقيان .
و(رُبَع) قراءة في : مثنى وثلاث ورباع المعدول بها عن (أربعة) . « اللسان » مادة (ربع) (٨/ ٩٩) ، وفي خطر : أُبدلت الخاء غيناً وهما من حروف الحلق ، وفي جَلْد : أُبدلت اللام ضاداً ، والجلد : مصدر جلده بالسوط ، ورجل جَلْد : قوي في نفسه وجسده ، ومنه حديث عمر : كان أخْوَف جَلْداً . « اللسان » مادة (جلد) (٣/ ١٢٥) .
وفي تلعثم : أُبدلت الثاء ذالاً ، وهما متقاربان من الأحرف اللثوية ، وفي « اللسان » : يقال : وقرأ فما تلعثم وتلعذم ؛ أي : ما توقف ولا تردد ، مادة (لعثم) . (١٢/ ٥٤٥) ، وانظر « التصريح على التوضيح » (٢/ ٣٦٦) ، و« المزهر » للسيوطي (١/ ٤٦٥) وما بعدها .

(٢) ما جرى مجراه من كل اسم آخره ياء مشدّدة ؛ كياء النسب في نحو : (تميميّ) في النسب إلى تميم . والياء الساكنة المسبوقة بعين نحو : (الراعي) . « تاريخ آداب العرب » (١/ ١٤٢) .

(٣) انظر تفصيل ذلك في : « التصريح » (٢/ ٤٦٦) ، و« الأشموني » (٤/ ٢٨٢) وما بعدها . « همع الهوامع » (٢/ ٢١٩) وما بعدها ، وفي « المزهر » للسيوطي باب في معرفة الإبدال ذكر فيه كثيراً من أنواعه (١/ ٤٦٠) وما بعدها ، وقد عدَّ الأشموني من الإبدال الشائع الإبدال الواقع في لهجات العرب ، وعدَّ منها :
١ـ عجعجة قضاعة ، وهي إبدال الياء جيماً في نحو : عليّ ، فيقولون : علجّ .
٢ـ وعنعنة تميم : وهي إبدال الهمزة عيناً ، نحو : ظننتُ عَنَّكَ ذاهب ؛ أي : أنك ذاهب . =

قال النابغة[١] :

٦٣ـ وَقَفْـتُ فِيهـا أُصَيْـلَالاً أُسَـائِلُهَـا أَعْيَتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِن أَحَدِ[٢]

وقال منظور بن حَبَّة الأسدي في ذئب[٣] :

٦٤ـ لَمَّـا رَأَى أَن لادَعَـهْ وَلا شِبَـعْ مَالَ إلَى أَرْطَاةِ حِقْفٍ فَالْطَجعْ[٤]

وقال آخر :

= ٣ـ وكشكشة ربيعة : وهي إبدال كاف الخطاب المؤنث شيناً في نحو : جاء بِشِ ، يريدون : بِكِ .

٤ـ وكسكسة بكر : وهي إبدال كاف خطاب المؤنث سيناً في نحو : جاء أبوسِ وأمُّسِ ، يريدون : أبوكِ وأمكِ .

وللتوسع في موضوع لهجات العرب انظر « الخصائص » (١/ ٤١١) ، و« المزهر » (١/ ٢٢١) ، و« تاريخ آداب العرب » للرافعي (١/ ١٤٠) ، و« فقه اللغة » د . علي عبد الواحد (ص ١٢٠) ، و« دراسات في فقه اللغة » د . صبحي الصالح (ص ٦٧) .

(١) النابغة : زياد بن معاوية الذبياني المضري ، أبو أمامة ، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى ، من أهل الحجاز ، كان حَكَماً في سوق عكاظ ، يعرض عليه الشعراء شعرهم ، مدح النعمان بن المنذر في الحيرة ، والغساسنة في الشام ، مات نحو : سنة (١٨ ق هـ) . « الشعر والشعراء » لابن قتيبة (ص ٢٠) ، « الأعلام » (٣/ ٥٤) .

(٢) في « ديوانه » (ص ١٤) وهو من شواهد « التصريح » (٢/ ٣٦٧) ، و« الأشموني » (٤/ ٢٨٠) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٤١٢) ، والشاهد فيه : إبدال النون لاماً من كلمة (أصيلالاً) وأصلها (أصيلاناً) تصغير أصلان وهو إبدال شاذ .

وأعيت : ضعفت وعجزت ، والربع : المنزل والديار .

(٣) منظور بن مرثد الفقعسي الأسدي أبو محمد ، شاعر إسلامي يجمع شعره الفخر والحلم والرجاء . « معجم المرزباني » (ص ٢٨١ـ٢٨٢) ، « الخزانة » بولاق (٣/ ٣٤٣) ، « معجم الشعراء في لسان العرب » د . ياسين الأيوبي (ص ٣٤٧) ، وفي « اللسان » مادة (حسب) ، و« معجم الشعراء » للدكتور عفيف عبد الرحمن (ص ٢٦٢) .

(٤) البيت من شواهد « الأشموني » (٤/ ٢٨٠) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٣١٣) ، والشاهد فيه : إبدال الضاد لاماً في (اضطجع) وهو إبدال شاذٌ ، وفيها إبدال قياسي : هو قلب تاء الافتعال طاءً ، وأصلها (اضتجع) .

وقعت التاء بعد حرف من حروف الإطباق فقُلبت طاء ، والأرطاة : شجرة ذات ثمر كالعُنّاب ، والحقف : ما اعوج وانحنى من الرمل .

٦٥- خـالِـي عُـوَيْـفٌ وَأبُـو عَلِـجِّ　　الْمُطعِمـانِ اللَّحْـمَ بِـالعَشِـجِّ[(١)]

يريد أبا عليّ والعشيّ ، وتسمى هذه اللغة عَجْعَجَة قُضاعة ، واشترط بعضهم فيها أن تكون الجيم مسبوقة بعين ، كما في البيت .

وبعضهم يُطْلِق ، مستدلاً بقول بعض أهل اليمن[(٢)] :

٦٦- لاهُمَّ إن كنت قبلتَ حِجَّتِجْ

فلا يزالُ شاحِـجٌ يَأْتِيكَ بِجْ

أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَـزِّي وَفْرَتِـجْ[(٣)]

---

(١) نسب هذا الرجز إلى بدوي لم يعين ، وهو من « شواهد الأشموني » (٤/ ٢١٨) ، و« التصريح » (٢/ ٣٦٧) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٣١٤) ، و« شرح الشافية » (٢/ ٢٨٧) .
والشاهد فيه : إبدال الياء المشددة جيماً في (عليّ) و(العشيّ) .

(٢) نسب هذا الرجز لرجلٍ من اليمانيين كما في شواهد « العيني على الأشموني » (٤/ ٢٨١) ، وهو من شواهد « التصريح » (٢/ ٣٦٧) ، والشاهد فيه : قلب الياء جيماً في القوافي الثلاث ، وأصلها (حجَّتي ، وبي ، ووفرتي) وقد نقل السيوطي في « المزهر » (١/ ٤٦٢) ، من كتاب « الإبدال » لابن السكيت أمثلة كثيرة على ذلك ؛ منها :
١- إبدال الهمزة هاء ، فتقول في أيا : هيا ، أو عيناً : عَنْ تفعلَ ، أو واواً : ورّخ الكتاب ، أو ياءً : يَلَمْلم في (ألملم) .
٢- وإبدال الباء ميماً : ضربة لازم في (لازب) .
٣- وإبدال التاء دالاً : مدّ في السير في (متّ) .
٤- وإبدال التاء سيناً : النات في (الناس) .
٥- وطاءً : الأقطار في (الأقتار) .
٦- وواواً : التخمة في (الوخمة) ، وإبدال الثاء ذالاً : تلعذم في (تلعثم) .
ومن الإبدال في بقية الحروف :
- الحُثالة والحُفالة ، ويَرتَجُّ ويَرتكّ ، وصَبَحَتْ الخيلُ وضبعَتِ ، وحَبَش وهَبَش ، واطْرَغَمّ واطْرَهَمّ ، مَدَّ الصوت ومطّه .
- ومعَدَه ومَعَلَه إذا اختله ، ونَزَغَه ونَسَغَه ، ونشزت المرأة ونَشَصت ، واعتاصَتْ واعتاطَتْ ، والحَافِلُ والحاكِلُ : الصغار ، وامتُقعَ لونه وانتُقعَ ، وقد اكتفيت بذكر مثال لكل حالة من الحالات التي ذكرها السيوطي في « مزهره » (ص ٤٦٠- ٤٧٤) .

(٣) الشاحج : البغل إذا صوت ، والأقمر : الأبيض ، والنهات : النهاق ، ينزى : يحرك ، والوفرة : =

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : عرِّف الإعلال والإبدال مع التمثيل .

س٢ : تنقسم الحروف التي تبدَّل إلى ثلاثة أقسام، اذكرْها، وما حروف كل قسم منها؟

س٣ : وضِّح الشاهد فيما يلي :

ـ وقفت بها أصيلالاً أعاتبها ....

ـ .... مال إلى أرطاة حقف فالطجع

خالي عويف وأبو علجِ ....

* * *

= الشعر إلى شحمة الأذن ، والظاهر أن هذه لغات لقبائل ، وليست من الإبدال . (*)

مشجر الإبدال والإعلال

مشجر الإبدال والإعلال

تعريف الإعلال
هو تغيير
حرف العلة
للتخفيف، بقلبه،
أو إسكانه،
أو حذفه.

أنواعه
- القلب
- الإسكان
- الحذف

تعريف الإبدال
فهو جعل مطلق
حرف مكان آخر.

أقسام الحروف المبدلة

- ما يُبدل إبدالاً
شائعاً للإدغام،
وهو جميع
الحروف إلا الألف.

- وما يُبدل إبدالاً نادراً،
وهو ستة أحرف:
الحاء والخاء،
والعين والقاف،
والضاد والدال، نحو:
وكنة: وقنة
أغن: أخن
رُبَع: رُبح
خَطَر: غَطَر
جَلْد: جَضْد
تلعثم: تلغَذَم.

- وما يُبدل إبدالاً شائعاً
لغير إدغام، وهو اثنان
وعشرون حرفاً،
يجمعها قولك:
(لِجِدٍّ صَرْفُ شَكِيسٍ
أَمِنَ طَيَّ ثَوْبِ عِزَّتِهِ).
والضروري منها في
التصريف تسعة أحرف،
يجمعها قولك:
(هَدَأْتُ مُوطيا).

١ـ الإعلال في الهمزة

ـ تُقلب الياء والواو همزة وجوباً في أربعة مواضع :

الأول : أن تتطرفا بعد ألف زائدة ؛ كسماء وبناء ، وأصلهما سَماوٌ وبنايٌ[(١)] ، بخلاف نحو : قال ، وباع ، وإداوة ، وهي المِطْهرة ، وهداية ؛ لعدم التطرف ، ونحو : دَلْو وظَبْي ؛ لعدم تقدم الألف ، ونحو : آيةٍ ورايةٍ ؛ لعدم زيادتها .

وتشاركهما في ذلك الألف ، فإنها إذا تطرفت بعد ألف زائدة أبدلت همزة ؛ كحمراءَ ، إذ أصلها حَمْرَى كسَكرَى ، زيدت ألف قبل الآخر للمدّ ؛ كألف كتاب ، فقلبت الأخيرة همزة[(٢)] .

الثاني : أن تقعا عيناً لاسم فاعلٍ فعْلٍ أعلّتا فيه ، نحو : قائل وبائع ، وأصلهما قاوِل وبايِع[(٣)] ، بخلاف نحو : عَيِنَ فهو عايِنَ ، وَعوِرَ فهو عاوِر ؛ لأن العين لما صحت في الفعل خَوْفَ الإلباس بعان وعار ، صحت في اسم الفاعل تبعاً للفعل[(٤)] .

---

(١) لا فرق في ذلك بين أن تكون الهمزة المذكورة لام الكلمة كما في الأمثلة ، أو للإلحاق نحو : عِلباء وقُوْباء ، ملحقان بقِرْطاس وقُرناس ، فالهمزة فيهما مُبْدلة عن ياء زائدة ، وأصلهما : علباي وقوباي ، ولا فرق في أن تتطرف حقيقة أو حكماً كما إذا لحقتها تاء التأنيث ، نحو : بنّاءة ، أو علامة التثنية أو الجمع ، نحو : بناءات وبناءون . « شرح التصريح » (٢/ ٣٦٨) ، « المنهج الصرفي » (ص ٢١ـ٢٢) .

(٢) علة قلب الألف هنا ، أنه لما زيدت ألف على (حَمْرى) التقى ألفان ، فصارت ، حمراى ، فتعذر النطق بهما ، فأُبدلت الألف الثانية همزة ؛ لأنها في مخرج الألف ، وظهرت عليها حركة الإعراب التي كانت مقدّرة على الألف . (المصدر السابق) .

(٣) قلب الواو والياء همزة في هذا الموضع قول بعض النحويين ، والأكثرون على أنها قُلبت ألفاً ، ثم قُلبت الألف همزة ، وكُسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين . للتوسع انظر « شرح الأشموني » (٤/ ٢٨٨) ، « شرح التصريح » (٢/ ٣٦٨) .

(٤) إتباع اسم الفاعل للفعل هو الأكثر والغالب ، ولكنه قد يدخل الإعلال اسم الفاعل ولا فعل له أصلاً ، نحو : جائز وهو البستان ، وجائزة وهي الخشبة في وسط السقف . (المصدر نفسه) .

الثالث : أن تقعا بعد ألف (مَفَاعل) وشبْهه وقد كانتا مدتين زائدتين في المفرد ؛ كعجوز وعجائز ، وصحيفة وصحائف ، بخلاف نحو : قَسْوَر ، وهو الأسد ، وقساوِر ؛ لأن الواو ليست بمدة ، وَمعيشة ومعايِش ؛ لأن المدة في المفرد أصلية ، وشذَّ في مُصيبة مصائب ، وفي مَنارة منائر بالقلب ، مع أصالة المدة في المفرد ، وسهَّله شَبَه الأصليِّ بالزائد[1] .

وتشاركهما في ذلك الحكم الألفُ ؛ كرِسَالة ورسائل ، وقلادَة وقلائد[2] .

الرابع : أن تقعا ثانيتي لِينين بينهما ألف (مفَاعِل وأخواتها) سواء كان الليِّنان ياءين ؛ كنيائف جمع نيِّف ، وهو الزائد على العِقد ، أو واوين ؛ كأوائل جمع أوَّل ، أو مختلفين ؛ كسيائد جمع سيِّد ، أصله سَيْوِد[3] ، وأما قول جَنْدَل بن المُثَنَّى الطُّهَوِي[4] :

٦٧ـ وَكَحَّلَ العينين بِالعَوَاوِرِ[5]

---

(١) المراد أن تقع إحداهما في موضع العين في وزن (مفاعل) وما أشبهها في صيغ منتهى الجموع ، مما بعد ألفه الزائدة حرفان ، بخلاف ما لم يكن على وزن (مفاعل) نحو : مُنيل ومُطيل ، في أنال وأطال .
للتوسع انظر كتاب « سيبويه » (٣٥٦/٤) ، « شرح الشافية » (١٨٠/٣) ، « الهمع » (٢١٩/٢) .

(٢) لما جُمعت (رسالة وقِلادة) على مثال وزن (مَفَاعل) وقعت ألف الجمع ثالثة ، فاجتمع ألفان ساكنتان ، فلم يكن بُد من حذف إحداهما أو تحريكها ، فحرّكت الألف الثانية بالكسر والألف إذا حُركت قلبت همزة . « شرح التصريح » (٣٦٩/٢) بتصرف ، وانظر « المقتضب » (١٢٢/٢ـ ١٢٣) ، « حاشية الصبان » (٢٨٨/٤) .

(٣) هذا مذهب جمهور النحويين إلا أبا الحسن الأخفش ؛ فإنه لا يجيز القلب إلا فيما كانت الألف فيه بين واوين ، نحو : أواول فتصير أوائل . « الممتع » (٣٣٨/١) ، « الأشموني » (٢٨٩/٤) .

(٤) جندل بن المثنى الطهوي من تميم ، نُسب إلى أمه طُهيّة بنت شمس بن سعد بن زيد من تميم ، غلبت نسبة أولادها إليها ، وهو شاعر وراجز إسلامي . « الأعلام » (١٣٧/٢) ، « معجم الشعراء » ، في « اللسان » (١٠٢/١٠١) .

(٥) البيت من مشطور الرجز وقبله :

غَـرّك أن تقـاربـت أبـا عِـرِي   وأنْ رأيـتَ الـدهـرَ ذا الـدّوائـر
حَنَـا عظـامـي وأراه ثـاغـري   . . . .

العواور : جمع عوّار ، وهو القذى في العين ، والشاهد : تصحيح الواو الثانية ؛ لوجود الياء في

من غير قلب ، فلأن أصله بالعواوير كطواويس ، وقد تقدم جواز حذف ياء (مفاعيل) ، ولذا صُحِّح .

[قلب الواو همزة وجوباً]

وتختص الواو بقلبها همزة إذا تصدرت قبل واو متحركة مطلقاً ، أو ساكنة متأصلة الواوية ، نحو : أواصل وأواق ، جمعي واصلة وواقية[(١)] ، ومنه قول مُهَلْهِل[(٢)] :

٦٨ـ ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيّاً لَقَدْ وَقَتْكَ الأَوَاقِي[(٣)]

ونحو : الأولى أنثى الأوّل ، وكذا جمعها وهو الأوَلُ[(٤)] ، بخلاف نحو : هَوَوِيّ

= أصله وقد أبعدته عن الطرف ، والطرف محل التغير ، وهو من شواهد « سيبويه » (٤/ ٣٧٠) ، « شرح الشافية » (٣/ ١٣١) ، « التصريح » (٢/ ٣٦٩) ، « الأشموني » (٤/ ٢٩٠) ، « الإنصاف » (٢/ ٧٨٥) ، « اللسان » مادة (عور) (٤/ ٦١٥) .

(١) إنما أوجبوا الإعلال هنا لسببين : أحدهما : أن التضعيف في أول الكلمة قليل ، وإنما جاء في أحرف معلومة ، نحو : ددن ، فلما قل التضعيف بالصحيح في أول الكلمة ، امتنع بالواو لثقلها ، والثاني : أنهم لما أجازوا القلب في واو (وجوه) لأنها مضمومة والضمة بمثابة واو ثانية ، فلأن يجيزوه في الواوين أو الكلمة أولى ؛ لأن الواوين أثقل من الواو المفردة المضمومة ، ويشمل هذا الموضع صورتين : الأولى : إذا كانت الواو الأولى مصدرة والثانية متحركة مطلقاً ، والثانية : إذا كانت الواو الثانية مدّة أصلية ساكنة . « شرح التصريح » (٢/ ٣٧٠) ، و« شرح الشافية » (٣/ ٧٦) .

(٢) هو عدي بن ربيعة أخو كليب بن وائل الذي هاجت بسببه حرب بكر وتغلب ، وسُمِّي مهلهلاً ؛ لأنه هلهل الشعر ؛ أي : رقَّقَه ، ويقال : إنه أول من قصّد القصيد ، ووقع أسيراً في خامس الحروب وكانت لبكر على تغلب ، وبقي في أسر عوف بن مالك بن بكر حتى مات . « الشعر والشعراء » لابن قتيبة (ص ٥٨) .

(٣) البيت من شواهد : « المقتضب » (٤/ ٢١٤) ، « التصريح على التوضيح » (٢/ ٣٧٠) ، « شرح الملوكي » (ص ٢٧٤) .
والشاهد : قوله : (الأواقي) ، والأصل : الوَوَاقي ، فقُلبت الواو الأولى همزة وجوباً ، وهو جمع (واقية) والواقية الحافظة ، والمعنى : يريد أنها متعجّبة من حالته وسلامته على ما لاقى من الحروب والأسر والخروج عن الأهل .

(٤) الأُولى : أصلها (الوُولى) وجمعها : الأُوَل أصله (الوُوَل) قُلبت الواو الأولى فيهما همزة وجوباً . « التصريح » (٢/ ٣٧٠) .

ونَوَوِيّ ، في النسبة إلى هَوَى وَنَوَى ؛ لعدم التصدر ، وَوُوْفِيَ ووُوْعِدَ مجهولين ؛ لعدم تأصل الثانية[١] .

[قلب الواو همزة جوازاً]

وتُبدل الهمزة من الواو جوازاً في موضعين :

أحدهما : إذا كانت مضمومة ضماً لازماً غير مشدّدة ؛ كوُجوه وأُجوه ، ووقُوت وأُقوت : في جمع وجه ووقت ، وأدْوُر ، وأدؤر ، وأنْوُر ، وأنْؤُر : جمعي دار ونار ، وقَؤول وصَؤول : مبالغة في قائل وصائل[٢] .

فخرجتْ ضمَّةُ الإعراب ، نحو : هذا دَلْو ، وضمة التقاء الساكنين ، نحو قوله تعالى : ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾[٣] وخرج بغير مشدَّدة ، نحو : التعوُّذ والتجوُّل .

ثانيهما : إذا كانت مكسورةً في أول الكلمة ؛ كإشاح وإفادة وإسادة ، في وِشاح ، ووِفادة ووِسادة[٤] .

---

(١) وُوْفي ووُوْعِد : مبنيان للمجهول أصلهما : وافى وواعَد على وزن (فَاعَل) فلما بُني للمجهول ضم أولهما قبل الألف الساكنة فقُلبت واواً ، فواوهما في المجهول منقلبة عن ألف ، وليست أصلية .

(٢) قؤول وصؤول : أصلهما : قَوُوْل وصوُوْل ، من قَوَل وصَوَل ، على وزن : فَعُول ، قُلبت الواو الأولى همزة وهي عين الكلمة ، والصول : السّطْو والقهر .

والصائل : الذي يضرب الناس ويتطاول عليهم من إنسان أو حيوان . « اللسان » مادة (صول) (١١/ ٣٧٨) .

(٣) بعض آية من سورة البقرة (٢٣٧) .

والشاهد : تحريك الواو بالضمة لالتقاء الساكنين ، فلا يُعتَدُّ بهذه الحركة ؛ لأنها عارضة وليست أصلية . انظر « المقتضب » (١/ ٩٤) ، « شرح الشافية » (٣/ ٧٨) .

(٤) اختُلف في قياسية هذا الموضع ، فجعله سيبويه وغيره من النحاة قياسياً في كل واو مكسورة أول الكلمة ، ونُقل عن المازني ، وهو وهم ، والصحيح عن الجرمي أنه سماعي لا يقاس ، وإنما أعلوا الواو هنا للثقل الحاصل من الضمة أو الكسرة على الواو ، فكان بمثابة اجتماع واوين أو واو وياء في أول الكلمة . انظر « الممتع في التصريف » (١/ ٣٣٣) .

والوشاح : حُلْيُ النساء المصنوع من اللؤلؤ والجواهر تتوشَّح المرأة به . « اللسان » مادة (وشح) (٢/ ٦٣٢) .

وإفادة من (وفد يفد) وفادة ، والوفد : الركب من الناس يقدمون على غيرهم ، ويقال : وفد =

[قلب الياء همزة جوازاً]

وتُبْدَل الهمزة من الياء جوازاً إذا كانت الياء بعد ألف ، وقبل ياء مشدَّدة ؛ كغائيّ ورائيّ : في النسبة لغاية وراية(١) .

[قلب الهاء همزة]

وجاءت الهمزة بدلاً من الهاء في ماء ؛ بدليل تصغيره على مُوَيْه ، وجمعه على أمواه(٢) .

* * *

= فلان يفد وفادة وإفادة إذا خرج إلى ملك أو أمير . انظر « اللسان » مادة (وفد) (٣/ ٣٦٤) ، والوسادة : من وسد : المِخَدَّة ، والجمع : وسائد ، وهي ما يضعه النائم تحت رأسه ، أو يتكئ عليه عند الجلوس . « اللسان » مادة (وسد) (٣/ ٤٥٩) .

(١) غاية وراية : إذا نَسبتَ إليهما حَذفتَ التاء منهما وزِدتَ ياء النسب ، فيجتمع عند ذلك ثلاث ياءات ، فَلَكَ في هذه الحالة أن تخفف بقلب الأولى همزة جوازاً . « المنهج الصرفي » (ص ٣٢) .

(٢) ماء أصلها (مَوَه) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً ، فصارت (ماه) ثم قُلبت الهاء همزة ، وهو قلب سماعي شاذ لكنه لازم ، ومن قلب الهاء همزة قولهم في : (أَهْل) آل ، والأصل (أأل) أبدلت الثانية حرف مد في جنس حركة الأولى .

ومنه قولهم في : (هَلْ) : (أَلْ) ، و(هذا) : (آذا) . « الممتع » (١/ ٣٤٨-٣٥١) ، « شرح الشافية » (٣/ ٢٠٨) .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : تُقلب الواو والياء همزة وجوباً في أربعة مواضع ، اذكرها مع التمثيل .

س٢ : تُقلب الواو همزة جوازاً في موضعين ، اذكرهما مع التمثيل .

س٣ : وضِّح الشاهد فيما يلي :

ـ وكحل العينين بالعواور .

ضـربـت صـدرهـا إلـي وقـالـت   يـا عـديـاً لقـد وقتـك الأواقـي

* * *

مشجر الإعلال في الهمزة

مشجر الإعلال في الهمزة

تقلب الواو همزة جوازاً في موضعين:
١- إذا كانت مضمومة ضماً لازماً غير مشددة ، نحو: وُجوه وأُجوه، في جمع وجه.
٢- إذا كانت مكسورة في أول الكلمة، نحو: إشاح في وِشاح.

تُقلب الياء همزة جوازاً إذا كانت الياء بعد ألف، وقبل ياء مشدَّدة، نحو: غائي في النسبة لغاية.

وتُقلب الهاء همزة في (ماء) بدليل تصغيره على مويه، وجمعه على أمواه.

تقلب الياء والواو همزة وجوباً في أربعة مواضع:

الأول
أن تتطرّف بعد ألف زائدة، نحو: سماء وبناء أصلهما سماوٌ وبنايٌ.

الثاني
أن تقعا عيناً لاسم فاعل فعلٍ أعلتا فيه، نحو: قائل وبائع أصلهما: قاوِل وبايِع.

الثالث
أن تقعا بعد ألف (مفاعل) وشبهه، وقد كانتا مدتين زائدتين في المفرد، نحو: عجوز وعجائز.

الرابع
أن تقعا ثانيتي لِينين بينهما ألف (مفَاعِل) وأخواتها، سواء كان الليّنان ياءين، نحو: نيائف جمع نيِّف، أو واوين، نحو: أوائل جمع أوَّل، أو مختلفين، نحو: سيائد جمع سيِّد.

٢ـ فصل في عكس ما تقدم

وهو قلب الهمزة ياء أو واواً ، ولا يكون ذلك إلا في بابين :

[باب الجمع الذي على فعائل أو مفاعل]

ـ أحدهما : باب الجمع الذي على زنة (مفَاعِل) إذا وقعت الهمزة بعد ألف ، وكانت تلك الهمزة عارضة فيه ، وكانت لامه همزة أو واواً أو ياء ، فخرج باشتراط عُروضِ الهمزة المَرَائِي : في جمعِ مرآة ، فإن الهمزة موجودة في المفرد ، وبالأخير سلامة اللام ، في نحو : صحائف وعجائز ورسائل ، فلا تغير الهمزة فيما ذُكر .

والذي استوفى الشروط يجب فيه عملان :

قلب كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلب الهمزة ياء في ثلاثة مواضع ، وواواً في موضع واحد .

فالتي تُقلب ياء يشترط فيها أن تكون لام الواحد همزة ، أو ياء أصلية ، أو واواً منقلبة ياء .

والتي تُقلب واواً يشترط فيها أن تكون لام الواحد واواً ظاهرة في اللفظ ، سالمة من القلب ياء ، فهذه أربعة مواضع تحتاج إلى أربعة أمثلة :

[أمثلة قلب الهمزة ياء وجوباً]

١ـ مثال ما لامه همزة خطايا جمع خطيئة ، أصلها خَطَايِئ ، بياء مكسورة ، هي ياء المفرد ، وهمزة بعدها هي لامه .

ثم أُبدلت الياء المكسورة همزة ، على حد ما تقدم في صحائف[1] ، فصار خَطَائِئ

---

(١) الموضع الثالث (ص ٣٧١) .

بهمزتين ، ثم الهمزة الثانية ياء ؛ لأن الهمزة المتطرِّفة إثر همزة تُقلب ياء مطلقاً[(١)] ، فبعد المكسورة أولى .

ثم قُلِبت كسرة الهمزة الأولى فتحة للتخفيف ، كما في المَدارَى والعَذارَى[(٢)] .

ثم قُلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار خَطَاءا بألفين بينهما همزة ، والهمزة تشبه الألف ، فاجتمع شبه ثلاث ألفات ، وذلك مستكره ، فأُبدلت الهمزة ياء ، فصار خطايا ، بعد خمسة أعمال[(٣)] .

٢ـ ومثال ما لامه ياء أصلية : قضايا جمع قضية ، أصلها قضايِي بياءين ، أُبدلت الياء الأولى همزة على ما تقدم في نحو : صحائف ، فصار قضائِيُ ، قُلبت كسرة الهمزة فتحة ، ثم الياء ألفاً ، فصار قضاءا ، ثم قُلبت الهمزة المتوسطة ياء ، لما تقدّم ، فصار قضايا ، بعد أربعة أعمال[(٤)] .

٣ـ ومثال ما لامه واو قُلبت ياء في المفرد : مَطِيّة ، إذ أصلها مَطِيْوَة من المَطا ، وهو الظهر ، أو من المَطْو وهو المدّ ، اجتمعت الواو والياء وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون ، فقُلبت الواو ياء وأدغمتا ، كما في سيِّد وميِّت ، وجمعها : مطايا ، وأصلها : مَطايِوُ ، قُلبت الواو ياء ؛ لتطرُّفها إثر كسرة ، فصار مَطايِيُ .

ثم قُلبت الياء الأولى همزة كما تقدّم .

ثم أُبدلت الكسرة فتحة ، فصار مَطَاءَيُ ، ثم الياء ألفاً ، ثم الهمزة المتوسطة ياء ، فصار مطايا بعد خمسة أعمال[(٥)] .

---

(١) سيأتي (ص ٣٨١) من هذا الكتاب .

(٢) المدارى ، جمع : مِدْرى وهي آلة تشبه المسلّة تكون مع الماشطة تصلح بها شعر النساء . والعذارى ، جمع : عَذْراء وهي البكر ، والأصل فيهما : المدَاري والعَذاري بالكسر ، فتحت الراء فيهما تخفيفاً . « التصريح » (٢/ ٣٧١) ، « أوضح المسالك » (٣/ ٣٢١) .

(٣) مثل (خطيئة) في هذا الموضع (بَريئة) ، وجمعها : بَرايا ، و(دَنيئة) وجمعها : دَنايا .

(٤) مثل (قضيّة) (هَدِيّة) ، وجمعها : هَدايا ، (وطَويّة) وجمعها : طَوايا .

(٥) مثل (مطيّة) (عطيّة) ، وجمعها : عَطايا ، و(حظيّة) وجمعها : حظايا .

[مثال قلب الهمزة واواً وجوباً]

٤ـ ومثال ما لامه واو ظاهرة سلمت في المفرد : هِرَاوَة ، وهي العصا ، وجمعها : هَرَاوَى ، أصلها : هَرَائِوُ .

وذلك أن ألف المفرد قُلبت في الجمع همزة ، كما في رسالة ورسائل ، فصار هَرائِوُ .

ثم أُبدلت الواو ياء ؛ لتطرُّفها إثر كسرة ، فصار هَرَائيُ .

ثم فُتحت كسرة الهمزة ، فصار هَرَاءَيُ .

ثم قُلبت الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار هراءا ، بهمزة بين ألفين .

ثم قُلبت الهمزة واواً ؛ ليتشاكل الجمع مع المفرد ، فصار هَرَاوَى بعد خمسة أعمال(١) .

وشذَّ من هذا الباب قوله(٢) :

٦٩ـ . . . . حَتى أُزِيرُوا المَنَائِيا

والقياس المنايا ، و(اللهم ؛ اغفِرْ لي خَطَائِئي) والقياس خطاياي ، وَهَدَاوَى جمع هَدِيَّة ، والقياس هدايا(٣) .

---

(١) مثل (هِراوة) (إداوَة) ، وجمعها : أَداوى ، و(عِلاوة) وجمعها : عَلاوى ، والهِراوة : العصا الضخمة . للتوسع انظر : المصدرين السابقين . و« الأشموني » (٤/ ٢٩١) ، و« المنهج الصرفي » (ص ٣٤ـ٣٧) .

(٢) هذا جزء من بيت شعر لعبيدة بن الحارث بن عبد المطلب ، قاله في غزوة بدر ، وهو :

فَمَا بَرِحَتْ أَقْدامُنَا في مُقَامِنَا ثَلاثَتَنَا حَتَّى أُزِيرُوا المَنَائِيا

[البيت من شواهد « التصريح » (٢/ ٣٣٢) ، « الأشموني » (٤/ ٢٩٢)] . (*)

(٣) حاصل ما شذ في هذا الباب ثلاثة أنواع :

الأول : نوع لم تعل همزته مع توفر شروط الإعلال ، كما في (المنائيا وخطائي) .

الثاني : نوع وقع فيه الإعلال على غير جهته ، فقُلبت فيه الهمزة واواً ، والقياس قلبها ياء كما في (هَدَاوى) جمع : هَدِيَّة (مطاوى) جمع مطيَّة .

الثالث : نوع أُعلت فيه الهمزة ، وهي أصلية غير عارضة ، كما في قولهم : (المرايا) جمع : المرآة ، والقياس : المرائي . « الأشموني » (٤/ ٢٩٢) ، « المنهج الصرفي » (ص ٣٨) . =

[باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة]

ـ ثانيهما : باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة ، والتي تُعَلّ هي الثانية ؛ لأن الثِّقَل لا يحصل إلا بها .

فلا تخلو الهمزتان : إما أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة ، أو بالعكس ، أو تكونا متحركتين .

١ـ فإن كانت الأولى متحركة والثانية ساكنة ؛ أبدلت الثانية من جنس حركة الأولى ، نحو : آمنت أومِنُ إيماناً ،والأصل : أَأْمَنْت أُؤْمِن إِئْمَاناً ، وشذّت قراءة بعضهم : ﴿إئلافهم﴾(١) ، بتحقيق الهمزة الثانية .

٢ـ وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة ، ولا تكونان إلا في موضع العين أو اللام .

= تنبيه

اختُلف في وزن هذه الجموع : فذهب البصريون إلى أن وزنها يأتي على وزن (فَعَائل) ولا فرق عندهم بين ما كان لامه حرفاً صحيحاً ، نحو : صَحَائِف وقَلائد ، وبين ما كان لامه معتلاً ، نحو : قَضَايا وخَطَايا ، ومن أدلتهم : أن الإعلال في الكلمة لا يغير في وزنها ما دامت حروفها باقية لم يحذف منها شيء ، كما في (قال يقول) والوزن : فَعَل يَفْعُل ، مع أنه حدث فيهما إعلال بالقلب في (قال) وبالنقل في (يقول) ، ومما يؤيد مذهب البصريين : أن بعض العرب نطق بها شذوذاً على وزن الصحيح ، فقال : خطائئي ، والشذوذ في الكلمة يردها إلى أصلها ، وذهب الكوفيون إلى أن وزنها (فَعَالى) لا(فَعَائل) ويرون أن الكلمة عند الجمع جردت من زوائدها ، ثم وقعت ألف الجمع الأقصى ثالثة ، ثم جيء بألف التأنيث المقصورة آخر الكلمة ، وعليه فالألف للتأنيث وليست لام الكلمة . « الأشموني » (٤/ ٢٩٣) ، « المنهج الصرفي » (ص ٣٩) .

(١) [قريش : ٢] .

وتحقيق الهمزتين قراءة شعبة أبو بكر عن عاصم ، وهي قراءة شاذة ، والقياس : إبدال الهمزة ياءً ، ويسمى في التجويد : مدّ بدل . « القرطبي » (٢٠/ ٢٠٤) ، « التبيان » ، أو « إملاء ما مَنَّ به الرحمن » (٢/ ٢٩٥) ، وإنما وجب الإبدال هنا لعسر النطق بهما ، وخصت الثانية بالقلب ؛ لأن زيادة الثقل حصلت بها .

وشرط هذا القلب أن تكونا في كلمة واحدة ، فإن اجتمعتا في كلمتين جاز تحقيق الثانية ، نحو : أَأْتُمنَ زيد أم لا ؟ مبنياً للمجهول وإبدالها واواً ، نحو : أَوتُمِن ؟ والهمزة الأولى همزة الاستفهام وهي كلمة مستقلة . « الأشموني » (٤/ ٢٩٨) .

أ- فإن كانتا في موضع العين ؛ أُدغمت الأولى في الثانية ، نحو : سأّل مبالغة في السؤال ، ولأّل ورأّس ، في النسب لبائع اللُّؤلؤ والرُّؤوس(١) .

ب - وإن كانتا في موضع اللام ؛ أُبْدِلت الثانية ياء مطلقاً ، فتقول في مثالِ قِمَطْر من : قرأ قِرَأْيٌ ، في مثال : سَفَرْجَل منه : قَرَأْيَا(٢) .

٣- وإن كانتا متحركتين :

فإنْ كانتا في الطَّرَف(٣) ، أو كانت الثانية مكسورة(٤) ؛ أُبدلت ياء مطلقاً .

- وإن لم تكن طَرَفاً وكانت :

- مضمومة(٥) ؛ أُبدلت واواً مطلقاً .

- وإن كانت مفتوحة ، فإن انفتح ما قبلها أو انضم(٦) ؛ أُبدلت واواً ، وإن انكسر(٧) ؛ أُبدلت ياء .

---

(١) يستغنى عن ياء النسب ببعض الصيغ ؛ منها : ما كان على وزن (فَعَّال) نحو : رأّس ولأّل . انظر خاتمة النسب من هذا الكتاب (ص ٣٣٦) .

(٢) إنما أُبدلت الهمزة ياء ولم تُبدل واواً ؛ لأن الواو آخر الكلمة لو كانت أصلية وكسر ما قبلها قُلبت ياء ، فلو قلبنا الهمزة واواً لَقُلِبَتْ الواو همزة ، فتعينت الياء ، وهذا القلب للتخفيف من ثقل الهمزتين . ولم تُدغم الهمزتان ؛ لأنهما وقعتا موقع اللامين ، بخلاف ما إذا وقعتا موقع العين ؛ لأنه يجوز في الحشو ما لا يجوز في الطرف . « حاشية الصبان على الأشموني » (٤/ ٣٠٠) .

(٣) كأن تبني من قرأ مثل : جَعْفَر أو زِبْرِج أو بُرْثُن . (*)

(٤) كأن تبني من أَمَّ ، بفتح الهمزة وشد الميم ؛ مثل : أصبع : بفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها ، والباء فيهن مكسورة ، فتقول في الأول : أَأْمِم بهمزة مفتوحة فساكنة ، تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية ، ثم تُدغم الميم الأولى في الميم الثانية ، ثم تُبدل الهمزة ياء ، وكذا في الباقي . (*)

(٥) كأَوُبّ : جمع أَبّ ، وهو المرعى ، أصله أَأْبُب ، بوزن أَفْلُس ، فنقلوا وأبدلوا الهمزة وأدغموا أحد المثلين في الآخر ، [(أَأْبُب) نقلت حركة الباء الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها فصارت (أَؤُبب) ثم قلبت الهمزة واواً لاجتماع الهمزتين وضم الثانية منهما فصارت (أَوُبّ) بعد إدغام المثلين ، والأَبّ : هو المرعى] . (*)

(٦) كأوادم وأويدم ، في جمع وتصغير آدم ، [(أوادِم) أصلها : أَآدم ، أُبدلت الهمزة الثانية واواً لاجتماعها مفتوحة مع الهمزة المفتوحة قبلها ، و(أُوَيدم) أصلها : أُؤَيدم ، أُبدلت الهمزة الثانية واواً لاجتماعها متحركة مع الهمزة المضمومة قبلها] . (*)

(٧) كأن تبني من أَمَّ على وزن إِصبَع ، بكسر الهمزة ، وفتح الباء . =

[القلب الجائز في الهمزة]

ويجوز في نحو : (رَأس ولُؤم وبِئر) إبقاؤها وقلبها من جنس حركة ما قبلها[(١)] ، وفي نحو : وضوء ومجيء ، يجوز إبقاؤها وقلبها من جنس ما قبلها مع الإدغام[(٢)] .

* * *

= [يصير البناء على (إئمَم) تُبدل الهمزة الثانية ياء لسكونها واجتماعها مع الهمزة المكسورة قبلها ، فتصير (إيَمّ) بعد إدغام المثلين] ، للتوسع انظر « التصريح » (٢/ ٣٧٤ـ ٣٧٥) ، « الأشموني » (٤/ ٣٠١) ، « الممتع » (١/ ٣٦٧) . (*)

(١) تسهيلها إلى حرف مد من جنس حركة ما قبلها ، فتقول فيها : رَاس ولُوْم وبِيْر ، وضابطه : أن تكون الهمزة ساكنة بعد حرف صحيح غير همزة .

(٢) قُلبت الهمزة في الأول واواً لسكونها إثر ضم فصارت : وُضُوْو ، ثم أُدغم المثلان فصارت : وُضُوّ .

وقُلبت في الثانية ياء لسكونها إثر كسر فصارت : مَجِيْي ، ثم أُدغم المثلان فصارت : مَجِيّ ، وضابطه فيهما : أن تتطرف الهمزة بعد واو أو ياء زائدتين ساكنتين .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : اجمع الكلمات التالية ، واذكر المراحل التصريفية التي مرت بها :

خطيئة ـ قضية ـ مطية ـ هراوة .

س٢ : ماذا يلزم إذا التقت الهمزتان وكانت الأولى متحركة والثانية ساكنة ، أو بالعكس ، أو كانتا متحركتين ؟ وضِّح ذلك بالأمثلة .

س٣ : تمرين :

اذكر ما يجوز من الإعلال في الكلمات التالية :

رأس ـ لؤم ـ بئر ـ وضوء ـ مجيء .

* * *

مشجر قلب الهمزة ياء أو واواً

مشجر قلب الهمزة ياء أو واواً

ولا يكون ذلك إلا في بابين:

أحدهما:
باب الجمع الذي على زنة (مفَاعِل) إذا وقعت الهمزة بعد ألف، وكانت تلك الهمزة عارضة فيه، وكانت لامه همزة أو واواً أو ياء.

ثانيهما:
باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة واحدة.

ويجوز قلب الهمزة في نحو: رأس، لؤم، بئر من جنس حركة ما قبلها، وفي نحو: وضوء ومجيء، من جنس ما قبلها مع الإدغام.

٣ـ الإعلال في حروف العلة

(أ) قلب الألف والواو ياء

١ـ تُقلب الألف ياءً في مسألتين :

الأولى : أن ينكسِر ما قبلها ، كما في تكسير وتصغير ، نحو : مِصباح ومفتاح ، تقول فيهما : مصابيح ومفاتيح ، وَمُصَيْبِيح وَمُفَيتيح[(١)] .

الثانية : أن تقع تالية لياء التصغير ، كقولك في غلام : غُلَيِّم[(٢)] .

٢ـ وتُقلب الواو ياء في عشرة مواضع :

أحدها : أن تقع بعد كسرة في الطَّرَف ؛ كرَضِيَ وَقَوِيَ وَعُفِي مبنياً للمجهول ، والغازِي والداعِي[(٣)] .

---

(١) الياء في (مَصَابيح ومَفَاتيح) منقلبة عن ألف ، والأصل : مصاباح ومفاتاح كُسِر ما قبل الألف لصيغة منتهى الجموع (مفاعيل) فقلبت ياء .
والياء الثانية في (مُصَيبِيح ومُفَيتيح) كذلك هي منقلبة عن ألف ، والأصل : مُصَيْبَاح ومُفَيْتَاح ، فلمّا كسر ما قبلها من أجل التصغير على صيغة (فُعَيْعِيْل) قلبت ياء . « الأشموني » (٤/ ٣٠١) .

(٢) غُلَيِّم : أصلها : غُلَيْام ، قُلبت الألف ياء ، ثم أُدغمت في الياء الأولى ياء التصغير ، ووزنها التصغيري : فُعَيْعِل ، وعلة هذا القلب أن ما بعد ياء التصغير لا يكون إلا متحركاً والألف لا تقبل الحركة ، وما قبل الألف لا يكون إلا متحركاً ، وياء التصغير لا تكون إلا ساكنة ، فوجب قلب الألف حرفاً يتحرك بعد ياء التصغير ، ولا يمكن سكون ما قبله ، فقُلبت الألف ياء لمناسبتها لياء التصغير ، ولم تُقلب واواً ؛ لأنها لو قُلبت واواً ؛ لقُلبت الواو ياء ثم أُدغمت . « التصريح على التوضيح » (٢/ ٣٧) .

(٣) الياء في هذه الكلمات منقلبة عن واو ، والأصل : رَضِوَ ، وقَوِوَ ، وعُفِوَ ، والغازِو ، الداعِوْ ؛ لأنها من : الرضوان والقوة والعفو والغزو والدعوة ، وكلها بالواو ، وقد تطرفت الواو فيها تطرفاً حقيقياً وانكسر ما قبلها فقُلبت ياءً .

أو قبل تاء التأنيث ؛ كشَجِيَة وَأَكْسِيَة وغازِية وعُرَيْقِيَة : تصغير عَرْقُوَة[١] ؛ وشذ سَوَاسوَة : جمع سواء .

أو قبل الألف والنون الزائدتين ، كقولك في مثال قَطِران ، بفتح فكسر ، من الغزو : غَزِيان .

ثانيها : أن تقع عيناً لمصدر فعلٍ أعلّت فيه ، وقبلها كسرة ، وبعدها ألف ، كصِيام وقيام وانقِياد واعتِياد[٢] .

فخرج نحو : سِوار وسِواك ، بكسر أولهما ، لانتفاء المصدرية ،وَلِواذ وَجِوار ، لعدم إعلال عين الفعل في لاوَذ وجاوَرَ ، وحال حِوَلاً وعاد المريضَ عِوَداً ، لعدم الألف فيها ، وراح رَوَاحاً لعدم الكسر .

وقلَّ الإعلال فيما عَدِم الألف ، كقراءة بعضهم : ﴿جَعَلَ اللهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَماً لِلنَّاسِ﴾[٣] .

وشذّ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم : نَارَت الظَّبْيَةُ تَنُور نِوَاراً ، بكسر النون ؛ أي : نفرت ، وشَار الدابةَ شِواراً بالكسر : راضها ، ولا ثالث لهما .

---

(١) الياء في هذه الأمثلة منقلبة عن واو ، فَشِجَيَة : من الشجو ، وهو الهَمّ والحُزْن ، وأَكْسِيَة : من الكسوة ، وهي جمع كساء ، وأصله : كساو ، وغازية : من الغزو ، الأصل : غازِوَة . وعُرَيْقِيَة : أصلها عُرَيْقِوَة ، والعَرْقوة : خشبة تعرض على الدلو . « اللسان » مادة (عرق) (١٠/ ٢٤٨) ، وفي كل هذه الأمثلة تطرفت الواو تطرفاً حكمياً وكُسر ما قبلها فقُلبت ياءً ، والتطرف الحكمي : هو أن يلحق بالكلمة بعض الحروف ، مما شأنه ألَّا يلزم وإن كان لازماً بالفعل ؛ كتاء التأنيث ، أو ألف التأنيث الممدودة ، نحو : أقوياء أصلها : أقوِواء ، وإنما اعتبر تطرفاً حكمياً ؛ لأن هذه الحروف الملحقة بآخر الكلمة على نية الانفصال عنها . « التصريح » (٢/ ٣٧٦) .

(٢) الأصل : صِوام ، وقِوام ، وانقِواد ، واعْتِواد ؛ لأنها من : صَوَم وقَوَم وانْقَودَ واعْتَود . وقد أُعلَّت الواو في هذه الأفعال ، فتبعه إعلال في مصادرها ، فقُلبت الواو فيها ياء .

(٣) [المائدة : ٩٧] .

والشاهد في قوله : ﴿قيماً﴾ والأصل : قِوَماً ، قُلبت الواو ياء ولم يقع بعدها ألف على هذه القراءة ، وهي قراءة عبد الله بن عامر الشامي . انظر « البدور الزاهرة » (ص ٩٧) ، « أوضح المسالك » (٣/ ٣٢٧) .

ثالثها : أن تكون عيناً لجمع صحيح اللام ، وقبلها كسرة ، وهي في مفرده :

أ ـ إما مُعَلَّةٌ ، كدار ودِيار ، وحيلة وحِيَل ، ودِيمة وَدِيَم ، وقِيمة وقِيَم[(١)] ، وشذَّ حِوَج بالواو في حاجة .

ب ـ وإما شبيهة بالمعَلَّة ، وهي الساكنة ، بشرط أن يليها في الجمع ألف ؛ كسوط وسِياط ، وحَوْض وحِياض ، وروض ورِياض[(٢)] .

فإن عُدِمَت الألف صحت الواو ، نحو : كُوز وكِوَزة ، وشذَّ ثِيَرة جمع ثَوْر .

وكذا إن تحركت في مفرده ؛ كطَوِيل وطوال ، وشذ الإعلال في قول أُنَيْفِ بن زَبَّانَ النَّبْهَانيّ الطَّائيّ[(٣)] :

٧٠ـ تبَيَّـــنَ لِـــي أَنَّ الْقَمَـــاءَةَ ذلَّـــةٌ وَأَنَّ أَعِـزَّاءَ الـرِّجَـالِ طِيَـالُهَـا[(٤)]

وتسْلم الواو أيضاً إن أُعِلَّت لامُ المفرد ؛ كجمع رَيَّانَ وجَوّ ، فيقال فيهما : رِوَاء ، وجِوَاء ، بكسر الفاء وتصحيح العين ؛ لئلا يتوالى في الجمع إعلالان : قَلْبُ العين ياء ، وقلبُ اللام همزة[(٥)] .

---

(١) الواو المعلة المنقلبة في المفرد إما ألفاً كما في : دار ، وإما ياء كما في : حِيلَة ، ودِيمَة ، وقِيمَة ، أصلها واو ، والجمع : دِوَار ، وحِوَل ، ودِوَم ، وقِوَم .
وفي جميعها يقال : تحركت الواو وانكسر ما قبلها فقُلبت ياء . « التصريح » (٢/ ٣٧٨) ، « الأشموني » (٤/ ٣٠٤) .

(٢) الشبيهة بالمعلة : هي الواو الساكنة ، ووجه الشبه من جهة أنها لما سكنت ضعفت فسهل إعلالها ، ولو تحركت لتقوَّت بالحركة ، والأصل في الجمع : سِواط ، وحِواض ، ورِواض ، قلبت الواو في جميعها ياء بعد توفر شروطها . (المصدر السابق) .

(٣) أُنَيف بن زَبّان : أحد بني نبهان بن ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيء ، أحد رجالهم سناً ولساناً ، وهو أحد شعراء الحماسة . انظر « ديوان الحماسة » لأبي تمام (١/ ٤٧) .

(٤) البيت من شواهد « التصريح » (٢/ ٣٧٩) ، و« الأشموني » (٤/ ٢٠٤) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٣٢٨) ، و« اللسان » مادة (طوى) (١١/ ٤١٠) ، والشاهد في (طيالها) ، والأصل : طوالها ، والقياس عدم قلب الواو ياء ؛ لأنها متحركة في مفرده (طَوِيل) فلم تكن معلة ولا شبيهة بالمعلة لذا كان قلبها شاذاً ، والقماءة : قصر القامة .

(٥) أصل رواء : رواي ، وجواء : جواو ، أبدلت الياء في الأولى ، والواو في الثانية همزة لتطرفها إثر ألف زائدة ، وهذا هو الإعلال الأول ، ولو أُعلَّت الواو في الجمع ؛ لاجتمع إعلالان متواليان في=

رابعها : أن تقع طَرَفاً ، رابعة فصاعداً بعد فتح ، نحو : أَعْطَيْتُ وزَكَّيْتُ ، وَمُعْطَيان ومُزَكَّيان ، بصيغة اسم المَفعول ، حملوا الماضي المزيد على مضارعه ، واسم المفعول على اسم الفاعل(١) .

خامسها : أن تقع متوسطة إثر كَسْرة ، وهي ساكنة مفردة ؛ كمِيزان ، ومِيقات ، فخرَج نحو : صِوان ، وهو وِعاء الشيء ، وسِوَار ، لتحرك الواو فيهما ، ونحو : اجْلِوَّاذ : وهو إسراع الإبل في السير ، واعْلِوَّاط : وهو التَّعَلُّقُ بعنق البعير بقصد الركوب ؛ لأن الواو فيهما مكرّرة لا مفردة .

سادسها : أن تكون الواو لاماً (لِفُعْلَى) بضمٍّ فسكون وصفاً ، نحو : الدُّنيا والعُلْيا(٢) ، وقول الحجازيين : القُصْوَى شاذ قياساً ، فصيح استعمالاً ، نُبِّهَ به على أن الأصل الواو(٣) ، كما اسْتَحْوَذَ والقَوَد ، إذ القياس الإعلال ، ولكنه نُبِّه به على

= كلمة واحدة . للتوسع انظر « التصريح على التوضيح » (٢/ ٣٧٩) .

(١) أعطيتُ وزكَّيتُ ، من : عَطَوَ وزَكَوَ ، زيدت الهمزة على الأول ، وضُعّف الثاني فصارا : أَعْطَوَ وزكَّوَ ، تطرفت الواو رابعة فقُلبت ياء ، عاملوا الماضي معاملة المضارع وإن لم يُكسر ما قبل الواو ، فمضارعهما : يُعطِي ويُزكّي ، والأصل : يُعْطِو ويُزكّو ، تطرفت الواو إثر كسرة فقلبت ياء ، وكذا حمل المضارع المجهول على المعلوم ، فقيل : يُعْطَيان ويُزَكَّيان ، وعاملوا اسم المفعول معاملة اسم الفاعل ، فمُعْطَيان ومُزَكَّيان ، أصلهما : مُعْطوان ومُزَكَّوان ، واسم الفاعل منهما : مُعْطِوان ومُزَكِّوان بالكسر فيهما ، قُلبت الواو ياء لوقوعها إثر كسر فصارتا : مُعْطِيان ومُزَكِّيان . وهكذا حمل الأصل (الماضي) على الفرع (المضارع) وحمل الفرع (اسم المفعول) على الأصل (اسم الفاعل) فأعل إعلاله . « التصريح » (٢/ ٣٧٩ـ٣٨٠) ، « الأشموني » (٤/ ٣٠٦) .

(٢) أصلهما : الدُّنْوى والعُلْوى ؛ لأنهما من : الدُّنُوّ والعُلُوّ ، استثقلوا اجتماع الضم والواو وعلامة التأنيث في كلمة واحدة ، فخُففت لامها (الواو) بالقلب ياء فيهما . (المصدر السابق) .

(٣) ذلك لوروده في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ ﴾ [الأنفال : ٤٢] ، وقد نزل القرآن بلغة قريش .

وكونه شاذاً قياساً لا يقدح في فصاحة الكلمة ؛ لأن القواعد النحوية التي وُضعت بعد نزول القرآن لم تتسع لهذا الوجه من الاستعمال ، فالقصور في القاعدة لا في الكلمة . أفاده شيخنا الجليل العلامة أديب الكلاس رحمه الله تعالى .

الأصل[١] ، وبنو تميم يقولون : القُصْيَا على القياس ، فإن كانت (فُعْلَى) اسماً لم تُغيَّر ؛ كحُزْوَى : لموضع[٢] .

سابعها : أن تجتمع هي والياء في كلمة ، والسابق منهما متأصل ذاتاً وسكوناً ، نحو : سيِّد وميِّت ، وطيّ وليّ[٣] ، مَصدَرَي : طويت ولويت .

فخرج نحو : يدعو ياسرٌ ، ويرمي واقِدٌ ؛ لكون كل منهما في كلمة ، ونحو : طويل وغيور ، لتحرك السابق ، ونحو : ديوان ، إذ أصله دِوَّان بشد الواو[٤] ، وبُويع ، إذ أصل الواو ألف فاعَلَ ، ونحو : قَوْيَ بفتح فسكون مخفف قَوِيَ بالكسر للتخفيف .

وشذَّ التصحيح مع استيفاء الشروط ، كَضيْوَنٍ للسِّنَّور الذكر ، ويَوْمٍ أَيْوَمُ : حصلت فيه شدَّة ، وعَوَى الكلب عَوْيةً ، ورجاء بن حَيْوَةَ .

ثامنها : أن تكون الواو لام (مَفْعُول) الذي ماضيه على (فَعِل) بكسر العين ، نحو :

---

(١) الواو في : اسْتَحْوَذَ والقَوَد حَقُّهما أن يقلبا ألفاً كما في : استقام ، وقام ، والأصل : اسْتَقْوم وقَوَد ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، بعد نقل حركة الواو في (استقْوَم) إلى القاف قبلها فقلبت ألفاً . ولكنهما وردا من غير إعلال على الأصل ، وجاءت (اسْتَحْوذ) في قوله تعالى : ﴿ ٱسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ ٱلشَّيْطَٰنُ فَأَنسَىٰهُمْ ذِكْرَ ٱللَّهِ ﴾ [المجادلة : ١٩] ، واستحوذ : استولى عليهم .
وجاءت الثانية في الحديث : « مَنْ قَتَلَ عَمْداً ؛ فهو قَوَد » أخرجه أبو داود (٤٥٣٩) ، والنسائي في « المجتبى » (٨/ ٤٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، « اللسان » مادة (قود) (٣/ ٣٧٢) ، والقَوَد : القصاص .

(٢) قال ذو الرمة :

أداراً بِحُزْوى هِجْتِ للعين عَبْرةً ... فماءُ الهوى يَرْفَضُّ أو يَتَرقْرَقُ

حزوى : اسم موضع في نجد في بني تميم . « معجم البلدان » (٢/ ٢٥٥) ، وهجت : أثرت ، وعبرة : دمعاً ، ويرفض : يسيل ، يترقق : يجري سهلاً .

(٣) إنما قلبوا الواو ياء ؛ لأن الياء المشدّدة أخفّ من الواو المشدّدة ، وأصل سيّد سَيْوِد ، وميّت مَيْوِت ، وطيّ طَيْوٌ ، وليّ لَوْيٌ .

(٤) بدليل جمعه على (دواوين) وإنما قلبوا الواو الأولى من (دِوّان) هرباً من تضعيف الواو ، فالياء في (ديوان) ليست أصلية ، وإنما هي منقلبة عن أصل ، ولو قلبوا الواو من (ديوان) ياء للزم التضعيف في الياء ولعادوا إلى ما هربوا منه ؛ أي : من التضعيف . أفادة العليمي على « شرح التصريح » (٢/ ٣٨٠) .

مَرْضِيّ ومَقْوِيّ عليه[(١)] ، فإن كانت عينُ الفعل مفتوحة صحت الواو ؛ كمدعوّ ومغزوّ .

وشذ الإعلال في قول عبدِ يغوثَ الحارثيّ من الجاهليين[(٢)] :

٧١ـ وقد عَلِمَتْ عِرْسِي مُلَيْكَةُ أَنني أنـا اللَّيْـثُ مَعْـدِيـاً عَلَـيَّ وعـادِيـا

تاسعها : أن تكون لام (فُعُول) بضم الفاء جمعاً ؛ كعِصِيّ وَدِلِيّ وقِفِيّ[(٣)] ؛ ويقل فيه التصحيح ، نحو : أبُوٌّ وأخُوٌّ جمعي : أب وأخ ، ونُجُوّ جمع نَجو وهو السحاب الذي هَرَاق ماءه .

وأما المفرد : فالأكثر فيه التصحيح ؛ كعُلُوّ وعُتُوّ ، ويقلّ فيه الإعلال ، نحو : عَتَا الشيخ عِتِيّاً : إذا كَبِر ، وقسا قلبه قِسِيّاً .

عاشرها[(٤)] : أن تكون عيناً (لفُعَّل) بضم الفاء وتشديد العين ، جمعاً صحيح اللام ،

---

(١) مَرْضِيّ : اسم مفعول من (رَضِيَ) والأصل : رَضوَ ، قُلبت واوه ياء لتطرفها وكسر ما قبلها ، فلما أُعلَّت لامه بقلبها ياء في الماضي ، حملوا عليه إعلالها في اسم المفعول .
وأصل اسم المفعول (مرضوو) قُلبت الواو الثانية ياء فصارت : (مَرْضُوْي) ، ثم قُلبت الواو ياء تبعاً للقاعدة فصارت : مَرْضُيْي ، ثم أُدغمت الياء بالياء ، وكُسرت الضاد للمناسبة ، وقد جاء التصحيح في قوله تعالى : ﴿ ارْجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴾ [الفجر : ٢٨] .
ومَقْوِيّ : أصلها : مَقْوُوْو ، بثلاث واوات ، الأولى عين الكلمة ، والثانية واو مفعول ، والثالثة لام الكلمة ، استثقل اجتماع ثلاث واوات في الطرف مع الضم ، فقُلبت الواو الأخيرة ياء ، فصارت : مَقْوُوْي ، ثم قُلبت الثانية ياء ، لاجتماعها مع الياء وسكونها فصارت : مَقْوُيْي ، أُدغمت الياء بالياء وكسرت الواو للمناسبة فصارت : مَقْوِيّ . « الأشموني » (٤/ ٣٢٦ـ٣٢٧) .

(٢) اقرأ ترجمة عبد يغوث بن وقاص الحارثي في « خزانة الأدب » للبغدادي (١/ ٣١٣ـ٣١٧) ، [الشاهد في (معديًا) وقد جاء شاذاً ؛ لأنه من (عدا يَعْدو) بفتح العين في الماضي ، والقياس : (معدوًا) بالتصحيح ، وأصله : مَعْدُوو ، بوزن (مفعول) ويرى ابن مالك جواز الأمرين ، والتصحيح أرجح ، وعليه فلا شذوذ في البيت ، وقد جاء في بعض الروايات (معدواً) وهو من شواهد « التصريح » (٢/ ٣٨٢) ، و« الأشموني » (٤/ ٣٢٦)] . (*)

(٣) الأصل : عُصُوْو ، ودُلُوو ، وقُفُوْو ، بواوين فيها ، الأولى زائدة والثانية لام الكلمة ، يقال فيها : وقعت الواو لام (فُعُول) فقلبت ياء ، فصارت : عُصُوْي ودُلُوي وقُفُوي ، اجتمعت الواو والياء فقُلبت الواو ياء ، ثم أُدغمت الياء بالياء ، وكُسر ما قبلها للمناسبة ، ويجوز في فائها الضم والكسر . « الأشموني » (٤/ ٣٢٧) .

(٤) هذا الموضع مما تُقلب فيه الواو ياء جوازاً .

غير مفصولة منها ؛ كصُيَّم ونُيَّم ، والأكثر تصحيحه ، كصُوَّم ونُوَّم .

ويجب تصحيحه إن أُعلَّت اللام ؛ لئلا يتوالى إعلالان ؛ كشُوّىً ، وغوَّى ، جمعي شاوٍ وغاوٍ(١) ، أو فُصلت من العين ، نحو : صُوَّامُ نُوَّام .

وشذَّ قول ذي الرُّمَّة(٢) :

٧٢ـ ألاَ طَـرَقَتْنَـا مَيَّـةُ ابْنَـةُ مُنْـذِرٍ   فمـا أرَّقَ النُّيَّـامَ إلاّ سَـلامُهـا

* * *

= والموضع العاشر : هو أن تتطرف الواو حقيقة أو حكماً بعد ضم لازم في اسم معرب ، نحو : التَّسامي والتَّداني ، أصلهما : التّسامُو والتدانُو ، إذ ليس في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة .

والتطرف الحكمي : هوأن يقع بعد لام الكلمة حرف غير لازم ؛ كألف التثنية مثلاً ، نحو : تَغَازِوان ، تثنية الفعل (تغازي) إذا سُمِّيت به ؛ لأنه من (الغَزْو) بالواو ، فتُقلب الواو ياء وتقول : تَغَازيان ؛ لأن علامة التثنية على نية الانفصال . « النحو الوفي » (٤/ ٧٨١) ، « المنهج الصرفي » (ص ٧٤) .

(١) أصلهما : شُوَّي وغُوَّي ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقُلبت ألفاً فيهما ، وامتنع قلب الواو ياء ؛ لئلا يتوالى إعلاله ، وقد أُعلَّت لام الكلمة بقلبها ألفاً كما تقدم .

وشاوٍ وغَاوٍ اسما فاعل أصلهما : شَاوي وغاوي ، حُذفت الياء منهما لما لحقهما التنوين لالتقاء الساكنين .

(٢) البيت من شواهد « التصريح » (٢/ ٣٨٣) ، « الأشموني » (٤/ ٣٢٨) ، « أوضح المسالك » (٣/ ٣٣٣) .

وهو في كلها ، أنه من كلام أبي الغمر ، وقيل : أبي النجم الكلابي .

والشاهد في (النيام) جمع نائم ، والأصل : (النُّيْوام) قُلبت الواو ياء ثم أُدغمت شذوذاً لوجود الألف الفاصلة بين عين الكلمة ولامها .

وقياسه : حذف الألف فيقال فيه : نُيَّم كصُيَّم وقُيَّم ، أو سلامة الواو وقلب الياء واواً من الأصل (النُّيْوام) فتصير : النُّوَّام على القياس كما في : صُوّام وقُوّام .

انظر تعليق العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد على « أوضح المسالك » (٣/ ٣٣٣) .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : تُقلب الألف ياء في مسألتين ، اذكرهما مع الأمثلة .

س٢ : تُقلب الواو ياء في عشرة مواضع ، اذكر خمسة منها مع الأمثلة .

س ٣ : وضِّح الشاهد فيما يلي :

ـ . . . . وأن أعــزاء الــرجــال طيــالهــا

ـ. . . . . أنـا الليـث معـديـاً علـيّ وعـاديـا

ـ. . . . . فمــا أرق النيــام إلا ســلامهــا

* * *

(ب) قلب الألف والياء واواً

[قلب الألف واواً وجوباً]

وتُقلب الألف واواً إذا انضم ما قبلها ؛ كَبُويع وضُورِب وضُوَيْرِب[(١)] .

[تُقلب الياء واواً في أربعة مواضع وجوباً] :

١ـ وتُقلب الياء واواً إن كانت الياء ساكنة مفردة مضموماً ما قبلها في غير جمع ؛ كُموقِنٍ وَمُوسِر ، وَيُوقِنُ وَيُوسِر[(٢)] .

فخرج بساكنة، نحو: هُيَام، وبمفردة ، نحو : حُيّض جمع حائض ، وبمضموماً ما قبلها: ما إذا كان مفتوحاً أو مكسوراً أو ساكناً ، وبغير جمع : ما إذا كانت فيه ؛ كِبِيض وهِيم ، جمعي أبيض وبيضاء ، وأهيم وهيماء ، ويجب في هذه الحالة قلب الضمَّة كسرة[(٣)] .

---

(١) الأصل في الأول والثاني : بايَع وضارَب ، مبنيان للمعلوم ، فلمّا بُنيا للمجهول ضُمَّ ما قبل الألف فيهما فقُلبت واواً ، والثالث : ضويرب ، مصغر (ضارب) فلمّا صُغر على وزن (فُعَيْعِل) ضُمَّ ما قبل الألف فقُلبت واواً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ مَا وُرِىَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَٰتِهِمَا ﴾ [الأعراف : ٢٠] ، انظر « الكتاب » (٤/ ٢٤١) ، « الأشموني » (٤/ ٤٠٦) .
هناك موضع ثان تُقلب الألف فيه واواً وجوباً : وهو إذا وقعت الألف في اسم على (فاعل أو فاعلة) إذا جمعته على صيغة منتهى الجموع ، نحو : كاهل وكواهل ، وكاتب وكواتب .
« المنهج الصرفي » (ص ٥٠) ، ولم يتعرض ابن مالك له عند الحديث عن قلب الألف واواً ، وذلك لأنه قد تقدمت الإشارة إليه في جمع التكسير عند قوله :

فَـــوَاعِـــلٌ لِفَـــوْعَـــلٍ وَفَـــاعَـــلِ ... وَفَـــاعِـــلاءَ مَـــع نحـــو كـــاهِـــلِ

انظر « ابن عقيل » (٢/ ٤٦٩) .

(٢) ومُوْقِن ومُوْسِر : اسما فاعل : من اليقين واليسر ، والأصل : مُيْقِن ومُيْسِر ، وقعت الياء ساكنة مفردة إثر ضم فقُلبت واواً ، ويوقن ويوسِر : أصلهما : يُيْقن ويُيْسِر ، مضارع أيقن وأيسر ، قُلبت الياء فيهما واواً للعلة نفسها .

(٣) ما كان على (أفْعَل) نحو : أبْيَض أو (فَعْلاء) نحو : هَيْماء ، يجمع على (فُعْل) فإذا كانت عينه=

٢ـ وكذا تُقلب الياء واواً إذا انضم ما قبلها ، وكانت :

أ ـ لام (فَعُلَ) بفتح فضم ؛ كَنَهُوَ الرجل وَقَضُوَ[1] ،

ب ـ أو كان ما هي فيه مختوماً بتاء بُنيت الكلمة عليها ، كأن تَصُوغ من الرَّمْي مثل مقْدُرة ، فإنك تقول : مَرْمُوَة .

جـ ـ أو كانت هي لام اسم ختم بألف ونون مزيدتين ، كأن تصوغ من الرمْي أيضاً مثل سَبُعَان ، بفتح فضم : اسم موضع[2] ، فإنك تقول : رَمُوان .

٣ـ وكذا تقلب واواً إن كانت لاماً (لفَعْلَى) ، بفتح الفاء اسماً لاصفة[3] ؛ كَتَقْوى وَشَرْوَى ، وَهو المِثل ، وَفَتْوَى .

وشذَّ التصحيح في سَعْيا : لمكان ، وَرَيَّا : للرائحة[4] .

٤ـ وكذا إن كانت الياء عيناً (لفُعْلَى) ، بضم الفاء .

أ ـ اسماً كطوبى ، ب ـ أو صفة جارية مُجْرى الأسماء ، وكانت مؤنث أفعل ؛ كطُوبى

= ياء كما في نحو : بُيض وهُيْم ، فمذهب الخليل وسيبويه إبدال الضمة كسرة لتسلم الياء . ومذهب الأخفش : إقرار الضمة وقلب الياء واواً فيقول فيهما : بُوْض وهُوْم . « التصريح » (٢/ ٣٨٤) ، « الأشموني » (٤/ ٣٠٧) ، « ابن عقيل » (٢/ ٥٦١) ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر : ٢٧] .

(١) يُحوَّل كل فعل ثلاثي إلى صيغة (فَعُلَ) عند إرادة التعجُّب ، والأصل : نَهُيَ وقَضُيَ ؛ لأن الأول في النُّهْية بالياء ، والثاني من قَضَى يَقْضِي ، بالياء في مضارعه ، ضُمَّ ما قبل الياء فقُلبت واواً .

(٢) في « معجم البلدان » (٣/ ١٨٥) : سَبُعَان : مَنْقول مِنْ تثنية السّبع ، وهو موضع معروف في ديار قيس ، وقيل : جبل قبل فلج . وقيل : واد شمالي سلم عند جبل يقال له : العبد أسود ، وقد ورد ذكره في أشعار العرب ، ومنه قول ابن مقبل :

ألا يــا ديــار الحــيّ بــالسَّبُعَــانِ ... أمَــلّ عليهــا بــالبِلــى المَلَــوانِ

(٣) إنما أُعلَّت الياء في الاسم ولم تُعلّ في الصفة ؛ لأنهم أرادوا أن يفرقوا بينهما ، فكان الإعلال من نصيب الاسم لخفته فاحتمل ثقل الواو ، وأما الصفة : فثقيلة لتركب معناها ، فبقيت الياء وهي أخف من الواو ، وبهذا يتحقق التوازن بينهما . « الأشموني » (٤/ ٣١١) ، « المنهج الصرفي » (ص ٨٨) .

(٤) في « معجم البلدان » : سَعْيا : هو واد بتهامة قرب مكة ، أسفله لكنانة وأعلاه لهذيل ، وقيل : جبل (٣/ ٢٢٣) ، والقياس : سَعْوى وروّى ، بقلب الياء واواً .

وَكُوسَى وَخُوْرَى ، مؤنثات أطْيَبَ وَأَكْيَس وَأخير[١] ، فإن كانت (فُعْلَى) صفة محضة ، وجب تصحيح الياء ، وقلب الضمة كسرة ، ولم يسمع منه إلاَّ ﴿ قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴾[٢] ؛ أي : جائرة ، ومِشْيَة حِيْكَى ؛ أي : يتحرَّك فيها المَنْكِبان .

وقال بعضهم : إن كانت (فُعْلَى) وصفاً : فإن سلمت الضمة قُلبت الياء واواً ، وإن قُلبت كسرة بقيت الياء ، فتقول : الطُّوبَى وَ الطِّيبى ، والضُّوقَى والضِّيقى ، والكُوسَى والكِيسَى[٣] .

* * *

(١) كون الصفة جارية مجرى الأسماء ، أنها تُجمع كما تُجمع الأسماء ، ويدل على ذلك قولهم في : أفضل أفاضل ، وفي أكبر أكابر ، والأصل : طُيْبى وكُيْسى وخُيْرَى ، فقُلبت الياء واواً في جميعها ، وما ذكره المؤلف هو مذهب سيبويه وأكثر النحويين ، وقد حكموا لها بحكم الأسماء ، وعدَّها ابن مالك من الصفات فأجاز فيها وجهين : الأول ما تقدم ، والثاني : كسر أول الكلمة وقلب الواو ياء ، فيقول في : طُوبى طِيبي ، وقد قُرئ (طِيْبى) شذوذاً . « الأشموني » (٤/ ٣١٠) .

(٢) سورة النجم : (٢٢) وهي : ﴿ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴾ وهي قراءة أكثر القراء ، وقرأ عبد الله بن كثير المكي بالهمز ﴿ضِئزى﴾ والأصل : ضُيْزى قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء فلا تُقلب واواً . « البدور الزاهرة » (ص ٣٠٦) ، « الأشموني » (٤/ ٣١٠) .

(٣) الذي ذهب إلى هذا الرأي ابن مالك وابنه . انظر رأيهما في « أوضح المسالك » (٣/ ٣٣٥) .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : تُقلب الألف واواً وجوباً في موضع واحد ، وتُقلب الياء واواً وجوباً في أربعة مواضع ، اذكر ذلك مفصَّلاً مع التمثيل .

س٢ : تمرين :

بيِّن الإعلال الواقع في الكلمات التالية ، وما علة ذلك ؟ :

ضُوربَ ـ موقن ـ قضُوَ ـ مَرْمُوَه ـ رَمُوان ـ تَقْوى ـ طُوبى ـ خُورى .

* * *

(ج) قلب الواو والياء ألفاً[١]

تُقلب الواو والياء ألفاً بعشرة شروط :

الأول : أن يتحركا .

الثاني : أن تكون الحركة أصلية .

الثالث : أن يكون ما قبلهما مفتوحاً .

الرابع : أن تكون الفتحة متصلة في كلمتيهما[٢] .

الخامس : أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين ، وألاَّ يقع بعدهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين .

فخرج بالأول : القَوْل والبَيْع لسكونهما[٣] ، وبالثاني : جَيَل وتَوَم بفتح أولهما وثانيهما مخففي جَيْأل وتَوْءَم بفتح فسكون ففتح فيهما .

الأول : اسم للضَّبُع ، والثاني : للولد يولد معه آخر .

وبالثالث : العِوَض والحِيَل والسُّوَر ، بالكسر في الأوَّلَيْن ، والضم في الثالث .

وبالرابع : ضربَ وَاقد ، وكتبَ يَاسر .

وبالخامس : بَيَأن وَطويْل وَخوَرْنَق : اسم قصر بالعراق ؛ لسكون ما بعدهما ، ورَمَيَا

---

(١) اعتمد المؤلف رحمه الله في هذا البحث على كتاب « أوضح المسالك » . انظره (٣/ ٣٣٦) ، وللتوسع انظر « التصريح على التوضيح » (٢/ ٣٨٦) ، « الأشموني » (٤/ ٣١٤) .

(٢) أي : أن تكون الفتحة متصلة بحرف العلة في كلمة واحدة كما في نحو : قال ، وباع ، أصلهما : قول وبيع ، ونحو : غزا ورمى أصلهما : غَزَوَ ورَمَي ، ولعدم الاتصال صحتا في نحو : نصَر واقد ، وفهمَ ياسر .

(٣) أي : خرج بالشرط الأول ، وكذا ما بعده . . .إلى قوله : وبالخامس ، وتُسمَّى هذا : محترزات الشروط ، فإنها لم تتوفر في ما ذكر المؤلف ، ولذا صحت الواو والياء .

وغَزَوَا وَفَتَيان وعَصَوان ؛ لوجود الألف ، وعَلَوِيّ وَفَتَوِيّ ؛ لوجود ياء النسب ، المشدّدة .

السادس : ألاّ تكونا عيناً (لِفَعِل) بكسر العين الذي الوصف منه على (أفْعَل) ، كَهَيِف فهو أهْيَف ، وعَوِرَ فهو أعْوَر(١) .

وأما إذا كان الوصف منه على غير (أفْعَل) ، فإنه يُعَلّ ؛ كخاف وهاب(٢) .

السابع : ألاّ تكونا عيناً لمصدر هذا الفعل ؛ كالهَيَف وهو ضُمور البطن ، والعَوَر ، وهو فقد إحدى العينين(٣) .

الثامن : ألاّ تكون الواو عيناً (لافْتَعَل) الدال على التشارك في الفعل ؛ كاجْتَوَرُوا وَاشْتَوَروا ، بمعنى : تجاوروا وتشاوروا ، فإن لم يدل على التشارك وجب إعلاله ؛ كاخْتَان بمعنى : خان ، واختار بمعنى : خار .

وأما الياء : فلا يشترط فيها عدم الدلالة على ذلك ، ولذلك أعِلّت في استافوا : بمعنى تسايفوا ؛ أي : تضاربوا بالسيوف ؛ لقربها من الألف في المخرج(٤) .

التاسع : ألاّ تكون إحداهما متلوّة بحرف يستحق هذا الإعلال .

فإن كانت كذلك صَحّتِ الأولى وأعلّت الثانية ، نحو : الحَيَا والهوى(٥) .

---

(١) سبب عدم الإعلال في : هَيِف وعَوِر ، أن الأصل في الدلالة على الألوان والعيوب والحلي صيغة (افْعَلَّ) مشدد اللام ، ولذا كان مقتضى القياس أن يقال : اهْيَفَّ واعْوَرَّ بالتصحيح ، لسكون ما قبلها ، ولمّا كانت صيغة (فَعِل) فرعاً عن (افْعَلَّ) عوملت معاملتها ، وحُمل الفرع على الأصل في عدم الإعلال . « الأشموني » (٤/٣١٦) ، « المنهج الصرفي » (ص ٩٤) .

(٢) الوصف فيهما على : خائف وهائب ، وماضيهما : خَوِفَ وهَيِبَ تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفاً . (المصدر السابق) .

(٣) سلمت عين المصدر كما سلمت في ماضيهما : هَيِف وعَوِر ؛ حملاً للمصدر على فعله . (المصدر السابق) .

(٤) مخرج الألف جوف الحلق والفم ، ومخرج الياء وسط اللسان ، ومخرج الواو الشفتان ، فالياء أقرب إلى الألف في المخرج من الواو . « فن التجويد » (ص ٥٢ـ٥٤) .

(٥) الحيا : للغَيْث ، مثال اجتماع الياءين ، بدليل تثنيته على حَيَيَان ، والأصل : حَيِيٌ ، والهوى : مثال اجتماع الواو والياء ؛ لأنه من : هويت بالياء في ماضيه ، والأصل : هويٌ ، ومثال اجتماع =

وربما عكسوا بتصحيح الثانية وإعلال الأولى ، كآية أصلها أَيَيَة ؛ كقَصَبة ، تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ، فقُلبت ألفاً فصار : آية .

وإلى ذلك أشار ابن مالك بقوله :

وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ ذا الاعلاَلُ اسْتُحِقّ ... صُحِّحَ أَوَّلٌ وَعَكْسٌ قد يَحِقّ

العاشر : ألاّ تكونا عينين لما آخره زيادة مختصة بالأسماء ؛ كالألف والنون ، وألف التأنيث[1] ، نحو : الجَوَلاَن والهَيَمَان[2] مصدرَيْ جَالَ وهَامَ ، والصَّوَرَى : اسم محل ، والحَيَدَى : وصف للحمار الحائد عن ظله .

وشذَّ الإعلال في ماهان[3] وداران ، والأصل : مَوَهان وَدَوَران ، بفتحات فيهما .

* * *

= الواوين : الحَوَى مصدر حَوِيَ ، والحُوَّة : الحمرة المائلة إلى السواد ، فألفه منقلبة عن واو بدليل تثنيته على : حووين ، والأصل : الحوو ، قلب حرف العلة الثاني في الأمثلة المتقدمة ألفاً فلم يعل حرف العلة الأول ؛ لئلا يجتمع إعلالان في الكلمة من غير فاصل ، والأخير أولى بالإعلال ؛ لأن الطرف موضع التغيير .

(١) امتنع الإعلال هنا ؛ لأن الاسم بهذه الزيادة بعد شبهه بالأصل (الفعل) الذي هو الأصل في الإعلال . « الأشموني » (٤/٣١٧) .

تنبيه

زاد الأشموني شرطاً آخر وهو : أن يكون اتصال الواو والياء اتصالاً أصلياً لا عارضاً ، فإن كان عارضاً كأن تصوغ من الغَزْو والرَّمْي على مثل (عُلَبِط) قلت : عُزَوِو ورُمَيِي ، يعلان إعلال قاضٍ فتقول : غُزَوٍ ورُمَيٍ ، فالفتحة قبل الواو والياء عارضة ؛ لأن الأصل : غُزَاوِي ورُمَايِي على أصل : عُلاَبِط .

(٢) هذا قول سيبويه ، وزعم المبرد أن القياس فيما كان مختوماً بألف ونون الإعلال ، وشذَّ عنده الجولان والهيمان ، والصحيح الأول . (*)

(٣) وقيل : إنهما اسمان أعجميان ، فلا يردان على القاعدة . (*)

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : تُقلب الواو والياء ألفاً بعشرة شروط ، اذكرها مع الأمثلة .

س٢ : تمرين :

عَلِّلْ عدم الإعلال في الكلمات التالية :

هَيِفَ ـ عَوِر ـ العَوَر ـ اجتوروا ـ الحيا ـ الهَوى ـ الجَوَلان ـ الهَيَمان ـ الحَيَدى .

* * *

مشجر الإعلال في حروف العلة

قلب الألف والواو ياء

تقلب في مسألتين:

١- أن ينكسر ما قبلها، كما في تكسير وتصغير.

٢- أن تقع تالية لياء التصغير.

تُقلب في عشرة مواضع:

١- أن تقع بعد كسرة في الطرف ٢- أن تقع عيناً لمصدر فعلٍ أُعلِّت فيه، وقبلها كسرة وبعدها ألف.

٣- أن تكون عيناً لجمع صحيح اللام، وقبلها كسرة.

٤- أن تقع طرفاً، رابعة فصاعداً بعد فتح.

٥- أن تقع متوسطة إثر كسرة، وهي ساكنة مفردة.

٦- أن تكون الواو لاماً لـ (فُعْلَى) وصفاً.

٧- أن تجتمع هي والياء في كلمة، والسابق منهما متأصل ذاتاً وسكوناً.

٨- أن تكون الواو لام (مَفْعُول) الذي ماضيه على (فَعِل).

٩- أن تكون لام (فُعُول) جمعاً.

١٠- أن تكون عيناً لـ (فُعَّل) جمعاً صحيح اللام، غير مفصولة منها.

قلب الألف والياء واواً

تقلب الألف واواً إذا انضم ما قبلها، وتقلب الياء واواً في أربعة مواضع وجوباً:

١- إن كانت ساكنة مفردة مضموماً ما قبلها في غير جمع.

٢- إذا انضم ما قبلها.

٣- إذا كانت لاماً لـ (فَعْلَى) اسماً لا صفة.

٤- وكذا إن كانت الياء عيناً لـ (فُعْلَى).

تُقلب الواو والياء ألفاً بعشرة شروط:

١- أن يتحركا.

٢- أن تكون الحركة أصلية.

٣- أن يكون ما قبلها مفتوحاً.

٤- أن تكون الفتحة متصلة في كلمتيهما.

٥- أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين، وألا يقع بعدهما ألف، ولا ياء.

٦- ألا تكونا عيناً لـ (فَعِل) الذي الوصف منه على (أَفْعَل).

٧- ألا تكونا عيناً لمصدر هذا الفعل.

٨- ألا تكون الواو عيناً لـ (افْتَعَل) الدال على التشارك في الفعل.

٩- ألا تكون إحداهما متلوة بحرف يستحق هذا الإعلال.

١٠- ألا تكونا عينين لما آخره زيادة مختصة بالأسماء.

إبدال الحروف الصحيحة من بعضها

فصل في فاء الافتعال وتائه

أ- إذا كانت فاء الافتعال واواً أو ياء أصلية ؛ أُبْدِلتْ تاء وأُدْغمت في تاء الافتعال ، وكذا ما تَصَرَّف منه ، نحو : اتَّعَد وَاتَّصَل واتَّسَر ؛ من الوعد والوصل واليُسر[(١)] وإن كانت الياء أو الواو بدلاً من همزة ؛ فلا يجوز إبدالها تاء ، وإدغامها في تاء الافتعال في نحو : ايتزر من الإزار ؛ لأن الياء ليست أصلية ، ونحو : أوتمن من الأمن ؛ لأن الواو ليست أصلية ، وشذَّ في (افتعل) من الأكل : اتكل .

ب- وإذا كانت فاؤه صاداً ، أو ضاداً ، أو طاء ، أو ظاء ، وتسمى : أحرفَ الإطباق ؛ وجب إبدال تائه طاء في جميع التصاريف[(٢)] ، فتقول في (افتعل) من الصبر : اصطبر ، ولا يجوز في الفصيح الإدغام ، ومن الضرب : اضطرب ، بلا إدغام أيضاً ، وجاء قليلاً : اصَّلح واضَّرب ، بقلب الثاني إلى الأوَّل ، ثم الإدغام ، وتقول من الطُّهر بالطاء المهملة : اطَّهر ، وفي هذه الحالة يجب الإدغام لاجتماع المثلين ، وسكون أوَّلهما ، ومن الظلم بالمعجمة : اظْطَلم ، بمعجمة فَمهْمَلة .

---

(١) الأصل اوْتَعد واوْتَصَل وايْتَسر ، على وزن (افْتَعَل) قُلبت الواو تاء ثم أُدغمت بالتاء ، والسبب في هذا الإبدال طلب الخفة والبعد عن التنافر في الحروف ، لما بَيْنها من التقارب في المخرج والمنافاة في الصفة ، فالواو من الحروف المجهورة ، والتاء من المهموسة . ومضارع اتّعد يتّعد ، واسم الفاعل متَّعَد واسم المفعول مُتَّعَد ، بالإبدال فيهما ، ومن أهل الحجاز من يترك هذا الإبدال ويقولون : ايْتَصَل وياتَصِل فهو مُوْتَصِل . للتوسع انظر « الأشموني » (٤/ ٣٣٠) .

(٢) إنما وجب الإبدال بسبب الثقل الحاصل من اجتماع التاء مع حروف الإطباق ؛ لما بينهما من تقارب في المخرج وتباين في الصفة ، فالتاء : مهموسة مستفِلة ، والحروف المطبقة : مجهورة مستعلية ، فأبدلت التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء . (المصدر السابق) .

ويجوز لك فيه ثلاثة أوجه :

١ـ إظهار كل منهما على الأصل .

٢ـ وإبدال الظاء المعجمة طاء مهملة مع الإدغام ، فتقول : اطّلم بالمهملة .

٣ـ وإبدال الطاء المهملة ظاء والإدغام أيضاً ، فتقول : اظّلم بالمعجمة .

وقد روي قول زُهَير[(١)] يمدح هَرِمَ بن سِنان[(٢)] :

٧٣ـ هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عفْـواً ، وَيُظْلَـمُ أَحْيَـانَـاً فَيَظَّلِـمُ

فَيَطَّلِمُ بتشديد المهملة ، وَيَظَّلِمُ بتشديد المعجمة ، وَيَظْطَلِمُ بالإظهار .

ج ـ وإذا كانت فاؤه دالاً أو ذالاً ، أو زاياً ؛ أُبْدِلت تاؤه دالاً مُهملة ، فتقول في افْتَعَلَ من دان : ادَّان بالإبدال والإدغام ؛ لوجود المثلين وسكون أوَّلهما ، ومن زَجَر ازْدَجَر ، بلا إدغام ، ومن ذكر اذْدكَر[(٣)] .

ولك في هذا المثال الثلاثةُ الأوجه المتقدمة في اظطلم ، فتقول : اذْدكَر ، وَاذَّكر وَادَّكر .

---

(١) تقدمت ترجمته في (ص ٢٨٧) ، والبيت في « ديوانه » (١٥٢) ، وفي « شرح الشنتمري على الديوان » (ص ١٠٤ـ١٠٥) ، وهو من شواهد « التصريح » (٢/ ٣٩١) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٣٤٠) ، و« الأشموني » (٤/ ٣٣١) .

والشاهد : في قوله : (فيظطلم) والأصل : فيظتلم ، قُلبت التاء طاءً ثم أُدغمت ، ورُوي بقلب الظاء طاء ثم أُدغمت ، ورُوي (فيظّلم) بقلب الطاء ظاءً ثم أُدغمت .

(٢) هرم بن سنان بن أبي حارثة المرّي من أجواد العرب في الجاهلية، يضرب به المثل ، وقد قام وابن عمه الحارث بن عوف بالإصلاح بين عبس وذبيان ، فتحملا ديات القوم، وكانت ثلاثة آلاف بعير ، فمدحهما زهير بقصيدته التي مطلعها :

أمِـنْ أمِّ أوفـى دِمنَـةٌ لـم تَكَلَّـمِ بحَـوْمَـانَـةِ الـدّرّاجِ فـالمُتَثَلَّـمِ

« الكامل في التاريخ » (١/ ٣٥٥) ، « مجمع الأمثال » للميداني (٢/ ١٢١) ، « الأعلام » (٨/ ٨٢) .

(٣) سبب الإبدال كما تقدم في تعليق (١ـ٢) في أول البحث ، فالحروف : الدال والذال والزاي مجهورة ، والتاء : مهموسة ، فأُبدلت حرفاً مجهوراً يوافق الحروف في صفة الجهر ، والتاء في المخرج وهو الدال . « التصريح » (٢/ ٣٩٢) .

وَقُرِئ شاذاً ﴿فَهَلْ مِن مُذَّكِرٍ﴾[١] بالذال المعجمة والإدغام[٢] .

وسمع إبدال تاء الافتعال صاداً مع الإدغام ، وعليه قراءة ﴿وهم يخصمون﴾[٣] ؛ أي : يَخْتَصِمُون .

* * *

(١) سورة القمر : (١٥) وقد تكررت ست مرات ، والقراءة الشاذة لقتادة ، وقرأ كذلك (مُذْكِر) و(مُذْتكِر) وقرأ الجمهور ﴿مدكر﴾ والأصل (مذتكر) أبدلت تاء الافتعال دالاً فصارت (مذدكر) ثم أبدلت الذال دالاً ثم أدغمت . « روح المعاني » (٢٧/ ٨٣) ، « البحر المحيط » (٨/ ١٧٨) ، « الكشاف » (٤/ ٣٨) .

(٢) فائدة : إذا كانت فاء الافتعال ثاء مثلثة ؛ جاز إبدالها تاء وإدغامها ، فتقول في افتعل من الثغر : اتغر بالمثناة مشدّدة ، ولك قلب التاء ثاء مثلثة والإدغام ، فتقول : اثّغر ، بالمثلثة المشددة ، وسمع : ادغر أيضاً . اهـ . منه . (*)

(٣) في سورة يس الآية (٤٩) من قوله تعالى : ﴿مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ ، وهي قراءة متواترة ، قرأ بها عاصم وابن عامر والكسائي وخلف ورويس عن يعقوب .
والشاهد في قوله : ﴿يخصمون﴾ والأصل : يَخْتَصِمون ، قلبت التاء صاداً ثم أدغمت بأختها ، فصارت ﴿يَخْصِّمُون﴾ التقى ساكنان فحرّكت الخاء بالكسرة فصارت : ﴿يخصمون﴾ انظر « المبسوط في القراءات العشر » (ص ٣٧١) ، « معجم القراءات القرآنية » (٥/ ٢١١) .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : بأي شرط تُبدل الطاء تاء في باب الافتعال وفروعه ؟ وضِّح ذلك بالأمثلة .

س٢ : بيِّن الشاهد والأوجه الجائزة فيما يلي :

هـو الجـواد الـذي يعطيـك نـائلـه عفــواً ويظلــم أحيــانــاً فيظّلــم

قال تعالى : ﴿ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ ﴾ .

قال تعالى : ﴿ وَهُمۡ يَخِصِّمُونَ ﴾ .

* * *

فصل
إبدال الميم من الواو ومن النون

[قلب الواو ميماً وجوباً]

١ـ تُبْدَل الميم من الواو وجوباً في (فم)[١] ، إذا لم يضف إلى ظاهر أو مضمر ؛ ودليل ذلك تكسيره على أفواه ، والتكسير يَرُدُّ الأشياء إلى أصولها ، وربما بَقِيَ الإبدال مع الإضافة ؛ كقوله ﷺ : « لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللهِ مِنْ رِيحِ المِسْك »[٢] .

وقول رُؤْبة :

٧٤ـ يُصْبِحُ ظمآنَ وفي البَحْرِ فَمُهُ[٣]

[قلب النون ميماً]

٢ـ ومن النون ، بشرط سكونها ووقوعها قبل باء من كلمتها أو من غيرها ، نحو قوله

---

(١) (فم) أصلها (فَوَه) حُذفت الهاء لام الكلمة اعتباطاً فصارت (فَوَ) ولو بقيت هكذا لوجب قلب الواو ألفاً ثم حذفها مع التنوين ، فتبقى الكلمة على حرف واحد ، وخشية من هذا التغيير قلبوا الواو ميماً وجوباً ؛ لأنهما من مخرج الشفة ، وقد تُبدل الميم من اللام كما في لغة حمير الذين يُبدلون (أل) التعريف ميماً ، وقد تكلم بها النبي ﷺ حين وفدوا إليه ، وسألوه عن الصيام في السفر فقال : « ليس من امْبِرِّ امصيامٌ في امْسَفَر » . « قطر الندى » (ص ١١٤) .

(٢) الحديث رواه البخاري (١٨٩٤) ، ومسلم (١١٥١) وكلاهما روياه في باب الصوم . عن أبي هريرة رضي الله عنه ، والخلوف : رائحة فم الصائم المتغيرة بسبب الصوم . والشاهد : بقاء ميم (فم) مع الإضافة على قلة .

(٣) تقدمت ترجمة رؤبة (ص ٣١٥) والرجز في « ديوانه » ضمن « مجموعة أشعار العرب » (ص ١٥٩) وقبله : (كالحوت لا يرويه شيءٌ يَلْهَمُه) .

وهو من شواهد « الأشموني » (١/ ٧٣) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٠) ، والشاهد : بقاء الميم مع الإضافة وهو قليل ، وفي « مجمع الأمثال » (٢/ ٤٢١) : يضرب للغني البخيل .

تعالى : ﴿ إِذِ ٱنۢبَعَثَ أَشۡقَىٰهَا ﴾[(١)] .

وقوله : ﴿ مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ ﴾[(٢)] .

وأُبدلت الميم من النون شذوذاً في قول رُؤْبة[(٣)] :

٧٥ـ يـا هَـالَ ذاتَ المَنطِـقِ التَّمْتَـامِ وكَفِّـكِ المخضَّـبِ البَنَـامِ

أصله البنان .

وجاء العكس كقولهم : أَسْوَدُ قَاتِنٌ ؛ أي : قاتم ، بإبدال الميم نوناً[(٤)] .

* * *

(١) سورة الشمس : (١٢) ، والشاهد : قلب النون ميماً لوقوع الباء بعدها ، وهو من أحكام النون الساكنة والتنوين .

(٢) سورة يس الآية (٥٢) والشاهد : قلب النون ميماً لوجود الباء بعدها ، وسبب وجوب القلب أن النطق بالنون قبل الباء ثقيل وعسير نظراً لاختلاف مخرجَيْهما ؛ لأن (النون) لينة وذات غُنَّة ، و(الباء) شديدة مجهورة ، فإذا أُبقيتْ دون إبدال عسُر الانتقال من حرف ضعيف إلى حرف قوي يجافيه ولذا أبدلت ، واختاروا الميم ؛ لأنها تشارك النون في الغنة ، وتلتقي مع الباء في المخرج ، فهما حرفان شفويان . « الأشموني » (٢/٣١٩) ، « ابن عقيل » (٢/ ٥٧٠) ، « المنهج الصرفي » (ص ١٠٧) .

(٣) البيت في ملحقات « ديوانه » (ص ١٨٣) ، وهو من شواهد « شرح الشافية » (٣/ ٢١٦) ، و« الممتع » (١/ ٣٩٢) ، و« الأشموني » (٤/ ٣١٩) ، والشاهد : إبدال النون ميماً شذوذاً في كلمة (البنام) للضرورة ؛ لأن الأرجوزة ميمية ، والبنام : رؤوس الأصابع .

(٤) قال في « اللسان » : القتمة : سواد ليس بشديد ، وفي « التهذيب » : الأقتم الذي يعلوه سواد ليس بالشديد ، ولكنه كسواد ظهر البازيّ ، وأنشد : (كما انقضَّ بازٍ أَقْتَمُ اللونِ كاسِرُ) .
والبازي من سباع الطير . « اللسان » مادة (قتم) (١٢/ ٤٦٠ـ٤٦١) ، والبيت للفرزدق وصدره :
(هما دلَّتاني من ثمانين قامة) . « ديوانه » (١/ ٢١٢) .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : تُبدل الميم من الواو وجوباً في كلمة (فم) ، فما شرط ذلك ودليله مع التمثيل ؟

س٢ : تُبدل الميم من النون ، اذكر شروط ذلك مع التمثيل .

س٣ : وضِّح الشاهد فيما يلي :

ـ يصبح ظمآن وفي البحر فمُهُ

ـ . . . . وكفك المخضب البنام

ـ أسود قاتن .

* * *

مشجر إبدال الحروف الصحيحة من بعضها

مشجر إبدال الحروف الصحيحة من بعضها

- إذا كانت فاء الافتعال واواً أو ياء أصلية؛ أُبدلت تاء وأُدغمت في تاء الافتعال، وكذا ما تصرف منه، نحو: اتَّعد، من الوعد، وإن كانت الياء أو الواو بدلاً من همزة؛ فلا يجوز إبدالها تاء، وإدغامها في تاء الافتعال في نحو: ايتزر من الإزار؛ لأن الياء ليست أصلية، ونحو: أوتمن من الأمن؛ لأن الواو ليست أصلية.
- وإذا كانت فاؤه صاداً، أو ضاداً أو طاء، أو ظاء، وتُسمَّى: أحرف الإطباق؛ وجب إبدال تائه طاء في جميع التصاريف، فتقول في (افتعل) من الصبر: اصطبر.
- وإذا كانت فاؤه دالا ًأو ذالاً أو زاياً؛ أُبدلت تاؤه دالاً مهملة، فتقول في افتعل من دان: ادَّان، بالإبدال والإدغام؛ لوجود المثلين، وسكون أولهما.
- وتُبدل الميم من الواو وجوباً في (فم) إذا لم يضف إلى ظاهر أو مضمر.
- وتُبدل الميم من النون؛ بشرط سكونها ووقوعها قبل باء من كلمتها أو من غيرها.

الإعلال بالنقل

تُنقَل حركة المُعتلِّ إلى الساكن الصحيح قبله ، مع بقاء المعتل إن جانس الحركة ؛ كيقولُ ويَبيعُ ، أصلهما : يَقْوُل كَيَنْصُرُ ، ويَبْيِع كيضرِب ، وإلاّ . . قُلِبَ حرفاً يجانسها ؛ كيَخاف ويُخيف ، أصلهما : يَخْوَف كيعْلم ، ويُخْوِف كيُكْرِم .

ويمتنع النقل إن كان الساكن معتلاً ؛ كبايع ، وَعَوَّق ، وَبَيَّنَ ، بالتشديد فيهما ، كما يمتنع أيضاً إن كان فعلَ تعجّب ، نحو : ما أَبْيَنَهُ وأَقْوَمه ، أو كان مضعَّفاً ، نحو : ابيضَّ واسودَّ ، أو معتل اللام ، نحو : أَحْوَى وأَهْوَى[١] .

وينحصر الإعلال بالنقل في أربعة مواضع :

الأول : الفعل المعتل عيناً كما مُثِّل[٢] .

الثاني : الاسم المشبه للفعل المضارع وزناً فقط ، بشرط أن يكون فيه زيادة يمتاز بها عن الفعل ؛ كالميم في **مَفْعَل** ، أو زيادة لا يمتاز بها ، فالأول : كمَقام ومَعاش ، أصلهما : مَقْوَم وَمَعْيَش على زنة مَذْهب ، فنقلوا وقلبوا[٣] .

وأما مَدْيَنَ وَمرْيم[٤] : فشاذّان ، والقياس : مَدَان وَمَرَام ؛ وعند **المبرد** لا شذوذ ؛ لأنَّهُ يَشْترط في **مَفْعَل** أن يكون من الأسماء المتصلة بالأفعال .

---

(١) اشترط لِهذا الإعلال بالنقل أربعة شروط :
الأول : أن يكون المنقول إليه صحيحاً . **الثاني** : ألاَّ يكون الفعل للتعجّب . **الثالث** : ألاَّ يكون مضعّف اللام . **الرابع** : ألاَّ يكون معتل اللام . « الأشموني » (٤/ ٣٢٠) ، « أوضح المسالك » (٣/ ٣٤٢) .

(٢) هما الفعلان (يقول ويبيع) وقد تقدما أول البحث .

(٣) نُقلت فتحة الواو في (مَقْوَم) والياء في (مَعْيَش) إلى الصحيح الساكن قبلها ، ثم قُلبتا ألفاً ؛ لتحركهما بحسب الأصل وانفتاح ما قبلها بحسب الحال .

(٤) قال الرضي في « شرح الشافية » [(٣/ ١٠٥)] : (وأما مريم ومدين : فإن جعلتهما فعيلاً فلا شذوذ ، إذ الياء للإلحاق ، وإن جعلتها مفعلاً : فشاذان) ، وقال الأشموني [(٣/ ٣٢١)] : (وأما مدين ومريم ؛ فقد تقدم في حروف الزيادة أنّ وزنهما فعلل لا مفعل ، وإلا . . وجب الإعلال ، ولا فعيل ، لفقده في الكلام) اهـ . (*)

والثاني : كأن تَبْني من البيع أو القول اسماً على زنة (تِحْلِئ) بكسرتين بينهما ساكن وآخره همزة : اسم للقشر الذي على الأديم ، مما يلي منبِت الشعر ، فإنك تقول : تِبْيِع وتِقْيِل ، بكسرتين متواليتين بعدهما ياء فيهما(١) ، فإن أشبهه في الوزن والزيادة ، نحو : أبْيَض وأسْوَد(٢) ، [أو] خالفه فيهما نحو : مِخْيَط ؛ وجب التصحيح(٣) .

الثالث : المصدر الموازن **للإفعال والاستفعال** ، نحو : إقوام واستِقْوام ، ويجب حذف إحدى الألفين بعد القلب ؛ لالتقاء الساكنين(٤) ، وهل المحذوف الأولى أو الثانية ؟ خِلاف ، والصحيح : أنها الثانية ؛ لقربها من الآخِر(٥) ، ويؤتى بالتاء عوضاً

---

(١) تم هذا البناء بعد نقل كسرة الياء في الكلمتين إلى الحرف الصحيح قبلها ، وفي « حاشية الصبان » : الباء في (تِبْيِع) ساكنة أصلية وفيها إعلال بالنقل فقط .
والياء في (تِقْيِل) منقلبة عن واو ، ففيها إعلال بالنقل وإعلال بالقلب . « الصبان على الأشموني » (٤/ ٣٢١) .

(٢) (أبْيَضُ وأسْودُ) على زنة المضارع (يَنْصُرُ) من حيث الحركات والسكنات ، وفيهما زيادة في أولهما كما تزاد في أول المضارع نحو : أُحْسِنُ . « التصريح على التوضيح » (٥/ ٢٢٥) .

(٣) تخالف (مِخْيَط) المضارع بزيادة الميم المكسورة فيه ، وتخالفه بوزنها كذلك .
وإنما وجب التصحيح فيما تقدم ؛ لأنه في الحالة الأولى لو أعلت كلمة (أبْيَض) لاشتبهت بالفعل ووقع اللبس ؛ لأنها تصير هكذا (أباض) فيظن أنها سؤال عن بيض الدجاج .
وفي الحالة الثانية (مِخْيَط) بعدت الكلمة عن شبه الفعل كثيراً بسبب مخالفتها بالزيادة والوزن ، والأصل في الإعلال أن يكون في الأفعال ، وحمل عليها ما شابهها من الأسماء . « الأشموني » (٤/ ٣٢٢) .

(٤) يلزم لهذا الإعلال إعلال بالنقل أولاً ، فتُنقل حركة الواو إلى الحرف الصحيح قبلها ، ثم يقال : تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الحال فقُلبت ألفاً فالتقى ألفان : الأولى مُبدلة من عين الكلمة ، والثانية ألف الإفعال والاستفعال فحُذفت إحداهما . « الأشموني » (٤/ ٣٢٣) بتصرف .

(٥) ذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف الألف الثانية ألف الإفعال والاستفعال لأنها المزيدة ، ولقربها من الطرف ، ولأن الثقل قد حصل بها ، وإلى هذا ذهب ابن مالك .
وذهب الفراء والأخفش : إلى أن المحذوف الألف المبدلة من عين الكلمة ، ويؤيده تعويض التاء ؛ لأن المعهود في التعويض ألّا يكون إلّا عن الأصول ، كما في (ثُبَة وسَنَة) . (المصدر السابق) .
وعليه فوزن (إقامة واستقامة) على القول الأول : إفْعَلَة واسْتِفْعَلَة ؛ لأن المحذوف الألف الزائدة .
وعلى الثاني : وزنهما : إفالة واستفالة ؛ لأن المحذوف عين الكلمة . « المنهج الصرفي » (ص ١٢٢).

عنها ، فيقال : إقامة واستقامة ، وقد تُحْذَف كأجاب إجاباً ، وخصوصاً عند الإضافة ، نحو : ﴿ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾[1] ، ويقتصر فيه على ما سُمِع ، وورد تصحيح إفعال واسْتِفعال وفروعهما ، نحو : أعوَل إعوالاً ، واستحوذ استِحْواذاً ، وهو إذاً سماعيّ أيضاً .

الرابع : صيغة (مَفْعُول) كمَقُوْل ومَبِيع ، بحذف أحد المدَّين فيهما ، مع قلب الضمة كسرة في الثاني ؛ لئلا تنقلب الياء واواً ، فيلتبس الواويُّ باليائي[2] ، وبنو تميم تصحح اليائيّ ، فيقولون : مَبْيوع ومَدْيون ومَخْيُوط ، وعليه قول العبَّاس بن مِرْداس السُّلَمِي[3] :

٧٦ـ قد كان قَوْمُكَ يَحسِبُونَكَ سَيِّداً وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَغْيُونُ[4]

وعلى ذلك لغة عامة المصريين في قولهم : فلان مَدْيُون لفلان .

وربما صَحَّح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو ، فقد سُمِع : ثوب مَصْوُون ، وفرس مَقْوُود ، وقول مقْوُول ، ومِسْك مَدْوُوف ؛ أي : مبلول .

---

(١) سورة النور : (٣٧) ، والشاهد : حذف التاء مع الإضافة ، وحَسَّنَ ذلك في الآية ؛ لأنها مقارنة قوله تعالى : ﴿ وَإِيتَآءِ ٱلزَّكَوٰةِ ﴾ . « الأشموني » (٤/ ٣٢٣) .

(٢) مَقُوْل ومَبِيْع : اسما مفعول من : قال وباع الأجوف ، وأصلهما : (مَقْوُوْل ومَبْيُوْع) فيهما إعلال بالنقل ، فقد نقلت ضمة الواو في الأولى من الكلمتين ، والياء في الثانية إلى الحرف الصحيح قبلهما فصارتا : (مَقُوْوْل ومَبُيْيْع) التقى ساكنان فحُذف أحدهما على الخلاف بين سيبويه والأخفش كما تقدم في التعليق (٥) عند الموضع الثالث ، وثمرة الخلاف تظهر في الوزن ، فعند سيبويه وزنهما (مَفُعْل) ، وعند الأخفش (مَفُول) . « الأشموني » (٤/ ٣٢٤) .

(٣) العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي من مضر أبو الهيثم ، شاعر فارس ، من سادات قومه ، أمه الخنساء الشاعرة ، أدرك الجاهلية والإسلام ، أسلم قبيل فتح مكة ، وكان من المؤلفة قلوبهم ، شارك مع النبي ﷺ في غزواته ، سكن بادية البصرة ، مات في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه سنة (١٨هـ) ، « أسد الغابة » (٣/ ١١٢) ، « الأعلام » (٣/ ٢٦٧) .

(٤) البيت من شواهد « الأشموني » (٤/ ٣٢٥) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٣٤٤) ، و« شرح الشافية » (٣/ ١٤٩) ، ويروى : مغيون ومَعْيون ، الأولى : من (غُين عليه) إذا غُطِّيَ عقله ، والثانية : من (عَانَه يَعينُه) إذا أصابه بالعين .

والشاهد : تصحيح اسم المفعول من الأجوف اليائي ، والأكثر إعلاله والقياس (مَعِيْن) كما في (مَبِيع) ، ومثله قول عقلمة بن العبد :

حَتَّى تَذَكَّرَ بَيضاتٍ وهَيَّجَهُ يومَ الرَّذاذِ عليه الدَّجْنُ مَغْيومُ

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : متى يجوز الإعلال بالنقل ؟ ومتى يمتنع ؟ وما المواضع التي يكون فيها ؟

س٢ : ما الشاهد فيما يلي :

ـ قال الله تعالى : ﴿ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ .

ـ وإخال إنك سيد مغيون .

* * *

مشجر الإعلال بالنقل

مشجر الإعلال بالنقل

كيفيته

تنقل حركة المعتل إلى الساكن الصحيح قبله، مع بقاء المعتل إن جانس الحركة، نحو: يقول: أصله يَقْوُل.

وينحصر في أربعة مواضع:

الأول

الفعل المعتل عيناً

الثاني

الاسم المشبه للفعل المضارع وزناً فقط بشرط أن يكون فيه زيادة يمتاز بها عن الفعل؛ كالميم في (مَفْعَل)، أو زيادة لا يمتاز بها؛ كأن تبني من البيع أو القول اسماً على زنة (تِحْلِئ) .

الثالث

المصدر الموازن للإفعال والاستفعال، نحو: إقوام استقوام.

الرابع

صيغة (مَفْعُول) كمَقُوْل ومَبِيع، بحذف أحد المدَّين فيهما، مع قلب الضمة كسرة في الثاني؛ لئلا تنقلب الياء واواً.

الإعلال بالحذف

الحذف قسمان :

قياسيّ : وهو ما كان لعلة تصريفية سوى التخفيف ؛ كالاستثقال والتقاء الساكنين .

وغيرُ قياسيّ : وهو ما ليس لها ، ويقال له : الحذف **اعتباطاً** .

[١ـ الحذف القياسي] :

فالقياسي يدخل في ثلاث مسائل :

الأولى : تتعلق بالحرف الزائد في الفعل .

والثانية : تتعلق بفاء الفعل المثال ومصدره .

والثالثة : تتعلق بعين الفعل الثلاثيّ ، الذي عينه ولامه من جنس واحد ، عند إسناده لضمير الرفع المتحرك .

[حذف الهمزة الزائدة]

المسألة الأولى : إذا كان الماضي على وزن (**أَفْعَلَ**) فإنه يجب حذف الهمزة من مضارعه ووصْفَيْه(١) ما لم تُبدل ؛ كراهة اجتماع الهمزتين في المبدوء بهمزة المتكلم(٢) ،

---

(١) **الوصفان** : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، الأول : مُكْرِم ، والثاني : مُكْرَم ، وقد حذفت الهمزة منهما ، والأصل : مُؤَكْرِم بالهمزة ، وإن كان الفعل مثل : (آتى) فمضارعه (يُآتي) وهو مما أبدلت فيه الهمزة الثانية حرف مد من جنس الأول فلا حذف فيه ، والأصل : أَأْتى ويُؤَأْتي ؛ لأن بالإبدال لم يجتمع همزتان فلا ثقل .

(٢) هناك حذف قياسي جائز واقع في المضارع المصوغ من التفاعل والتفعُّل المبدوء بتاء المضارعة ، نحو : تتوانى وتتأخر ، من : توانى وتأخّر ، والمحذوف عند سيبويه التاء الثانية ؛ لأن الثقل حاصل بها ، وقد جاء الحذف والإثبات في القرآن الكريم ، فمن الحذف قوله تعالى : ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر : (٤)] .

والأصل : تَتَنزل ، فحذفت إحدى التاءين ، ومن الإثبات قوله تعالى : ﴿مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ=

وحُمِل غيره عليه ، نحو : أُكرِمُ ويُكْرِم ونُكرِم تُكرم ومُكرِم مُكْرَم ؛ وشذَّ قولُه :

٧٧ـ . . . . فــإِنَّــهُ أَهــلٌ لِأَنْ يُــؤَكْــرَمَــا[١]

فلو أُبْدِلت همزة (أَفْعَلَ) هاء ؛ كَهَرَاقَ في أراق ، أو عيناً ؛ كعَنْهَلَ الإبلَ ، لغة في أَنْهَلَها ؛ أي : سقاها نَهَلاً ؛ لم تحذف ، وتفتح الهاء والعين في جميع تصاريفهما[٢] .

[حذف فاء الكلمة]

والمسألة الثانية : فقد تقدَّمت في حكم المثال ، فارجِع إليها إن شئت[٣] .

[حذف عين الكلمة]

والمسألة الثالثة : متى كان الفعل الماضي ثلاثياً مكسور العين ، وكانت هي ولامه من جنس واحد ؛ جاز لك فيه عند إسناده للضمير المتحرك ثلاثةُ أوجه : الإتمام ، وحذف العين[٤] منقولة حركتها للفاء وغير منقولة ؛ كَظَلِلْتُ بالإتمام ، وظِلْتُ بحذف اللام الأولى ، ونقل حركتها لما قبلها ، وَظَلْت ، محذوف اللام دون نقل[٥] .

= ﴿وَلَا شَفِيعٍۚ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾ [السجدة : ٤] ، للتوسع انظر « الأشموني » (٤/ ٣٥٠) ، « المنهج الصرفي » (ص ١٣١) .

(١) البيت في شواهد « المقتضب » (٢/ ٩٨) ، و« شرح الشافية » (١/ ١٣٩) ، و« الإنصاف » (١/ ١١) ، و« التصريح » (٢/ ٣٩٦) ، وقائله : أبو حيان الفقعسي ، والشاهد فيه : إثبات الهمزة شذوذاً ، والقياس حذفها وجوباً ، وعن هذا الموضع قال ابن مالك :

وحــذفُ همــزِ أَفْعَــلَ استمــرَّ فــي مضــارعٍ وبِنْيَتَــيْ مُتَّصِــفِ

(٢) تقول في المضارع منهما : أُهَرِيقُ ويُهَرِيق ، وأُعَنْهِلُ ويُعَنْهِلُ ، واسم الفاعل : مُهَرِيق ومُعَنْهِل ، واسم المفعول : مُهَراق ومُعَنْهَل ، وسقاها نهلاً : إذا شربت الإبل أول الورد ، والنهل : أول الشراب . « الأشموني » (٤/ ٣٤٣) ، « اللسان » مادة (نهل) (١١/ ٩٨٠) .

(٣) انظر حكم المثال (ص ١٣٧) .

(٤) اختلف في هذا الحذف ، هل هو مطرد أو لا ؟ ذهب ابن مالك في « التسهيل » ، والشلوبين إلى أنه مطرد ، وذهب ابن عصفور إلى عدم اطراده ، وعن سيبويه أنه قال : إنه شاذٌ ، ولم يُسمع إلا في كلمتين من المجرد وهما : (ظَلْتُ وَمَسْتُ) ، وكلمة من المزيد هي (أَحَسْتُ) . « الأشموني » (٤/ ٣٤٤) ، « الهمع » (٢/ ٢١٨) ، « ابن عقيل » (٢/ ٥٨٥) .

(٥) حذف عين الثلاثي المجرد المضعّف جائز لا واجب ، ولكن هناك حذف واجب لم يتعرض له =

فإن زاد على ثلاثة تعين الإتمام نحو : أقررت ، وشذَّ : أَحَسْتُ ، في أَحْسَسْتُ .

كما يتعين الإتمام لو كان ثلاثياً مفتوح العين ، نحو : حَلَلْتُ ، وشذَّ : هَمْتُ في هَمَمْتُ .

وأما إن كان الفعل المكسور العين مضارعاً ، أو أمراً اتصل بنون نسوة ؛ فيجوز فيه الوجهان الأوَّلان فقط ، نحو : يَقْرِرْنَ وَيَقِرْنَ ، واقْرِرْنَ وَقِرْنَ ؛ لأنه لما اجتمع مثلان وأوَّلهما مكسور ، حسُن الحذف كالماضي ، قال تعالى : ﴿وقِرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾[(١)] .

فإن كان أوَّلُ المثلين مفتوحاً ، كما في لغة قَرِرْتُ أَقَرُّ بالكسر في الماضي ، والفتح في المضارع ؛ قلّ النقل ؛ كقراءة نافع وعاصم : ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾[(٢)] .

= المؤلف رحمه الله تعالى ، واقع في الفعل الأجوف عند تسكين لامه ، وسواء كان التسكين :
١- للبناء كما في : قُلْ وبِعْ . ٢- أو للجزم نحو : لم يَقُلْ ولم يَبِعْ . ٣- الاتصال بضمير رفع متحرك : قُلْتُ وقُلْنَ وقُلْنا ، وعلة هذا الحذف التخلّص من التقاء الساكنين . « المنهج الصرفي » (ص ١٣٦) .

(١) سورة الأحزاب (٣٣) ، والشاهد في (قِرْنَ) قرأ نافع وعاصم بالفتح والباقون بالكسر . « البدور الزاهرة » (ص ٢٥٦) ، قال الأشموني : هو من (قَرَرْتُ) بالمكان (أَقِرُّ) بالفتح في الماضي والكسر في المضارع من باب : ضرَب يضرب ، والأمر منه (اقْرِرْنَ) نُقلت كسرة الراء إلى القاف قبلها فالتقى ساكنان فحُذفت الراء عين الكلمة ، ثم استغنى عن همزة الوصل ، فصار الأمر (قِرْنَ) على وزن : فِلْنَ ، وقيل : هو أمر من (وَقَرَ) من (الوَقَار يَقِرُ) مثل : وَعَدَ يَعِدُ فيكون (قِرْن) محذوف الفاء ؛ لأنه مثال واوي ؛ مثل : عِدْنَ من : وعد ، ووزنه : عِلْن . « الأشموني » (٤/ ٣٤٤) بتصرف .

(٢) على هذا تكون الكلمة من باب : عَلِمَ يَعْلَمْ ، ومضارعها (يَقْرَرُ) وعلى حسب القواعد القياسية أن يقلّ فيه نقل حركة الراء المفتوحة إلى القاف قبلها ، وإن حصل فهو غير مطرد ، وعليه خرجت قراءة نافع وعاصم ، وهي قراءة متواترة ، ولغة فصيحة لا يمكن إغفالها .
ونافع المدني تقدمت ترجمته (ص ١٣٠) ، وعاصم : هو ابن أبي النجود الكوفي ، يكنى أبا بكر ، من التابعين ، أحد أصحاب القراءات السبع ، توفي بالكوفة سنة (١٢٨هـ) . « البدور الزاهرة » (ص ٨) .

تنبيه

سكت المؤلف رحمه الله تعالى عن حذف اللام وجوباً ، وهو حذف قياسي واجب ، واقع في الأفعال والأسماء ، كما في الفعل الناقص ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً عند إسناده لواو الجماعة أو =

وأما القسم الثاني من القياسيّ ، وهو الحذف لالتقاء الساكنين ؛ فسيأتي له باب مستقل إن شاء الله .

[٢ـ الحذف غير القياسي] :

وأما غير القياسيّ : فكحذف الياء من نحو : يدٍ ودمٍ ، أصلهما : يَدَيٌ وَدَمَيٌ ، والواو من نحو : اسم وابن وَشَفه ، أصلها : سِمْوٌ وَبَنَوٌ وَشَفَوٌ ، والهاء من نحو : است ، أصله سَتَه . والتاء من نحو : اسْطَاع ، أصله : استطَاع في أحد وجهين .

* * *

= ياء المؤنثة المخاطبة ، نحو : الرجال سَعَوْا ، والأصل : (سَعَىٰ وْا) التقى ساكنان فحُذفت (لام الكلمة) وفُتحت العين لتدلّ عليها ووزنها : فَعَوا .

وفي الأسماء تُحذف من المنقوص في حالتَي الرفع والجر ، نحو : هذا قاضٍ ، والأصل : قاضيْ ، لحقه التنوين فالتقى ساكنان فحُذفت الياء (لام الكلمة) ، فصارت : قاضٍ ، ووزنها : فاعٍ .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : متى يكون الإعلال قياساً ؟ ومتى يكون غير قياسي ؟ وما هي مواضع القياسي منه ؟ وضِّح ذلك بالأمثلة .

س٢ : وضِّح الشاهد فيما يلي :

ـ قال الله تعالى : ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ .

ـ فإنه أهل لأن يؤكرما .

س٣ : تمرين :

بيِّن الإعلال الحاصل في الكلمات التالية :

يقول ـ يبيع ـ مقام ـ إقوام ـ مبيع ـ يكرم ـ يَعِد ـ ظِلْت ـ ظَلْت ـ يقِرْنَ ـ قَرْن ـ يد ـ اسم ـ است ـ اسطاع .

* * *

مشجر الإعلال بالحذف

مشجر الإعلال بالحذف وهو نوعان:

قياسي

وهو ما كان لعلة تصريفية سوى التخفيف؛ كالاستثقال والتقاء الساكنين.

الحذف القياسي يدخل في ثلاث مسائل:

١- تتعلق بالحرف الزائد في الفعل.

٢- تتعلق بفاء الفعل المثال ومصدره.

٣- تتعلق بعين الفعل الثلاثي الذي عينه ولامه من جنس واحد، عند إسناد لضمير الرفع المتحرك.

مسائل حذف الهمزة الزائدة

١- إذا كان الماضي على وزن (أَفْعَلَ) فيجب حذف الهمزة من مضارعه ووصْفَيْه ما لم تُبدل؛ كراهة اجتماع الهمزتين في المبدوء بهمزة المتكلم، وحمل غيره عليه.

٢- تقدمت في حكم المثال .

٣- متى كان الفعل الماضي ثلاثياً مكسور العين، وكانت هي ولامه من جنس واحد؛ جاز لك فيه عند إسناد للضمير المتحرك ثلاثة أوجه: الإتمام، وحذف العين منقولة حركتها للفاء وغير منقولة، ونقل حركتها لما قبلها.

غير قياسي

وهو ما ليس لها، ويقال له: الحذف اعتباطاً.

وأما الحذف غير القياسي: فكحذف الياء من نحو: يدٍ ودمٍ، أصلهما: يَدَيٌ ودَمَيٌ، والواو من نحو: اسم وابن وشَفَه، أصلهما: سِمْوٌ وبَنَوٌ وشَفَوٌ، والهاء من نحو: است، أصله سَتَه، والتاء من نحو: اسْطاع، أصله: استطاع في أحد وجهين.

الإدغام(١)

[تعريفه]

بسكون الدال وشدّها ، والأُولى : عبارة الكُوفيين ، والثانية : عبارة البصريين ، وبها عَبَّر سيبويه(٢) ، وهو لغةً : الإدخال .

واصطلاحاً : الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك ، من مَخْرَج واحد بلا فصل بينهما ، بحيث يرتفع اللسان وينحطُّ بهما دفعة واحدة ، وهو باب واسع لدخوله في جميع الحروف ، ما عدا الألفَ اللينة ، ولوقوعه في المتماثلين والمتقاربين في كلمة وفي كلمتين .

وينقسم إلى ممتنع ، وواجب ، وجائز :

[١ـ الإدغام الممتنع] :

فمن الممتنع :

١ـ ما إذا تحرك أولُ المثلين وسكن الثاني ، نحو : ظَلِلْت .

---

(١) الغرض من الإدغام التخفيف في النطق ، وذلك لأن النطق بالحرفين المتماثلين يُحوِج اللسان للعمل مرتين ، فيكثر العمل على العضو الواحد ، وأيضاً بالنطق بالمثلين يرجع اللسان في النطق بالحرف الثاني إلى الوضع الأول ، فلا ينطلق كما ينطلق بالنطق بحرف مغاير فيصبح كالمقيد في مشيه ، لأجل ذلك رفع اللسان بهما رفعة واحدة ليقل العمل ويخفّ النطق على اللسان ، وكذا حكم المتقاربين لتقاربهما في المخرج والصفة ، أُجريا مجرى المثلين فأُدغما تخفيفاً ، ولا يكون الإدغام حقيقة في المتقاربين إلا بعد قلب أحدهما من جنس الآخر . « الممتع » (٢/ ٦٣١) وما بعدها ، « شرح الشافية »(٣/ ٢٣٥) .

(٢) فتكون عند البصريين من (الافتعال) وأصلها : الادتِغام ، قلبت التاء دالاً فأدغمت بأختها ، وعند الكوفيين من (الإفعال) . « الأشموني »(٤/ ٣٥٤) ، « الهمع »(٢/ ٢٢٥) .

٢ـ أو عُكِس وكان الأول هاء سكت ، نحو : ﴿ مَالِيَهْ * هَّلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ ﴾[١] ؛ لأن الوقف مَنْوِيٌّ ، وقد أدغمها وَرْش على ضعف[٢] .

٣ـ أو كان مدة في الآخر : كيدعو واقد ، ويُعْطي ياسر ؛ لفوات الغرض المقصود وهو المد .

٤ـ أو كان همزة مفصولة من فاء الكلمة : كلم يقرأ أحد ، والحق أنَّ الإدغام هنا رديء .

٥ـ أو تحركا وفات بالإدغام غرض الإلحاق ؛ كقَرْدَدٍ وَجَلْبَبَ[٣] .

٦ـ أو خيف اللبس بزنة أخرى ، نحو : دُرَر كما سيأتي[٤] .

[٢ـ الإدغام الواجب] :

١ـ ويجب إذا سَكَن أولُ المثلين وتحرك الثاني[٥] ، ولم يكن الأول مدّاً ولا همزة مفصولة من الفاء كما تقدم ، نحو : جَدٌّ وحظٌّ وسأّلٌ ورأّسٌ ، بزنة فَعّال .

٢ـ وكذا إذا تحركا معاً بأحد عشر شرطاً :

---

(١) سورة الحاقة : (٢٨ ـ ٢٩) ، والشاهد : امتناع الإدغام لأن الأولى هاء السكت .

(٢) ورش : عثمان بن سعيد المصري يكنى أبا سعيد أحد الراويين عن نافع ، توفي بمصر سنة (١٩٧هـ) ، « الأعلام » (٩/ ٢٩٥) ، « البدور الزاهرة » (ص ٨) ، وفيه لمن أثبت الهاء في (ماليَهْ) وجهان : الأول : إدغام الهاء في الهاء ، والثاني : الإظهار وهو لا يتأتى إلاَّ بالسكت على (ماليه) سكتة لطيفة من غير تنفّس ، ولورش فيها وجهان : الأول : الإظهار موافقاً جماعة القراء ، والثاني : الإدغام . المصدر السابق (ص ٣٢٦) .

(٣) قال في « المقتضب » (١/ ٢٠٤) : (فَعْلل) لم يجز فيه الإدغام ؛ لأنه ملحق بجعفر وما أشبهه ، ولذلك لم يدغم قَرْدَد ومَهْدَدَ ونحوهما . « اللسان » مادة (قرد) (٣/ ٣٥١) ، وجلبب : إذا ألبسه الجلباب ملحق بدحرج .

(٤) سيأتي عند الشرط الثامن ، ووزن (دُرَر) : (فُعَل) ، فلو أدغمتها (دُرّ) لصار وزنها فُعْل ، ولالتبس وزنها أهي على وزن (فُعَل) أم هي على وزن (فُعْل) .

(٥) ذكروا للإدغام الواجب ثلاثة شروط وهي :
١ـ ألاّ يكون أحد المثلين هاء السكت .
٢ـ ألاّ يكون همزة منفصلة ، نحو : لم يقرأ أحد .
٣ـ ألاّ يكون مدة في الواحد ، نحو : يعطي ياسر . « التصريح » (٢/ ٣٩٨) ، « حاشية الصبان » (٤/ ٣٤٥) ، « الهمع » (٢/ ٢٢٥) .

أحدها : أن يكونا في كلمة : كمدّ وَمَلّ وحَبّ ، أصلها مَدَدَ بالفتح ، وَمَلِلَ بالكسر ، وحَبُب بالضم .

وأما إذا كانا في كلمتين : فيكون الإدغام جائزاً ، نحو : ﴿ جَعَلَ لَكُمُ ﴾[1] .

ثانيها : ألاَّ يتصدّر أحدهما ؛ كدَدَن وهو اللهو .

ثالثها : ألاَّ يتَّصل بمدغم ، كَجُسَّسٍ جمع جاسٍّ[2] .

رابعها : ألاَّ يكونا في وزن مُلْحق بغيره ؛ كقَرْدَد : لجبل ، فإنه ملحق بجعفر ، وجَلْبَبَ فإنه ملحق بدحرجَ ، واقعنسَسَ فإنه ملحق باحرنجم[3] .

خامسها وسادسها وسابعها وثامنها : ألاَّ يكونا في اسم على وزن (فَعَلٍ) بفتحتين ؛ كطَلَل : وهو ما بقي من آثار الديار .

أو (فُعُلٍ) بضمتين ؛ كذُلُل جمع ذَلول : ضد الصعْب .

أو (فِعَلٍ) بكسر ففتح ؛ كَلِمَم جمع لِمَّة : وهي الشَّعر المجاوز شحمة الأذن .

أو (فُعَل) بضم ففتح ؛ كدُرَر جمع دُرّة : وهي اللؤلؤة .

فإن تصدر أو اتصل بمدغم ، أو كان الوزن ملحقاً ، أو كان في اسم على زنة فَعَل ، أو فُعُل ، أو فِعَل ، أو فُعَل ؛ امتنع الإدغام[4] .

---

(١) انظر هذه الشروط في المصادر السابقة بحث الإدغام ، وأما الإدغام في قوله تعالى : ﴿ جَعَلَ لَكُمُ ﴾ من سورة البقرة الآية (٢٢) فجائز لأنه من كلمتين .

(٢) إنما امتنع الإدغام ؛ لأنه لو أُدغمت السين الأخيرة في التي قبلها لزم تسكينها ، ويعني هذا التقاء الساكنين ؛ لأن السين الأولى ساكنة للإدغام الأول ، ولأدى إلى إبطال هذا الإدغام .

(٣) لما كان الغرض من زيادة الدال في (قردد) والباء الثانية في جلبب ، والسين الثانية في اقعنسس الإلحاق وجب الفك ؛ لأنه لو وقع الإدغام فيها لفات الغرض وامتنع إلحاقها بغيرها .

(٤) علة امتناع الإدغام في هذه المواضع الأربع أن الأول : (فَعَل) ـ وإن كان موازناً للفعل ـ لم يدغم لخفته ، وليكون منبهاً على فرعية الإدغام في الأسماء حيث أُدغم على موازنه من الأفعال ، نحو : رَدّ ، فيكون الإدغام قويّاً في الأفعال ضعيفاً في الأسماء ، وامتناعه في الثلاثة الباقية ؛ لأنها مخالفة للأفعال في وزنها ، والإدغام فرع عن الإظهار ، والفعل فرع فألحقوا الفرع (الإدغام) بالفرع (الفعل) الثقيل وزناً ، ثم ألحقوا به ما وازنه من الأسماء لا ما خالفه . « التصريح » (٢/ ٣٩٩) ، « الأشموني » (٤/ ٣٤٦) ، « شرح الشافية » (٣/ ٢٣٩) .

الشرط التاسع : ألاّ تكون حركة إحداهما عارضة ؛ كاخْصُصَ ابِي واكْفُفِ الشر[١] .

العاشر : ألاَّ يكونا ياءين لازماً تحريك ثانيهما ؛ كحيِيَ وَعَيِيَ[٢] .

الحادي عشر : ألاّ يكونا تاءين في (افتعل) كاستتر ، واقتتل .

٣ـ [الإدغام الجائز] :

وفي الصور الثلاث الأخيرة يجوز الإدغام والفك .

كما يجوز أيضاً في ثلاثٍ أُخَر :

إحداها : أُولَى التاءين الزائدتين في أول المضارع ، نحو : تَتَجَلّى وتَتَعلَّم .

وإذا أدغمتَ جئت بهمزة وصل في الأول ؛ للتمكن من النطق ، خلافاً لابن هشام في « توضيحه » ، حيثُ رَدَّ على ابن مالك وابنه بعدم وجود همزة وصل في أول المضارع ، ولكنهما حُجَّة في اللغة العربية[٣] ، تقول في إدغام نحو : اسْتَتَر[٤] واقتتل : سَتّر وقَتَّل ،

---

(١) الأصل في المثال الأول : (اخْصُصْ أَبي) ، نُقلت فتحة الهمزة إلى الصاد الساكنة قبلها للإتباع فتحركت عرضاً لا أصالة ، والثاني أصله : (اكففْ الشّر) ، كُسرت الفاء الساكنة للتخلّص من التقاء الساكنين . « التصريح » (٢/ ٣٩٩) .

(٢) تبع المؤلف في الشرط العاشر والحادي عشر ابن هشام في « التوضيح » ، وهما مما يجوز فيهما الإدغام وعدمه ، ولكن الأشموني ذكر بدلهما شرطين آخرين هما :

العاشر : ألاّ يكون مما شذّت العرب في فكّه اختياراً ، نحو : أَلِلَ السقاء : إذا تغيرّت رائحتها ، ومثلها ألفاظ أخرى محفوظة لا يقاس عليها .

الحادي عشر : ألاّ يعرض سكون ثاني المثلين ؛ لاتصاله بضمير رفع متحرك ، أو بجزم وشبهه ، نحو : حَلَلْت ، والنسوة يَحْلِلْنَ . « الأشموني » (٤/ ٣٤٨ ـ ٣٥١) .

(٣) خص الخلاف في المضارع المبدوء بتاءين ، وقد ذهب الأشموني إلى ما ذهب إليه ابن هشام من عدم جواز اجتلاب همزة الوصل في أول المضارع منهما فلا تقول : اتَّجلّى واتَّعلّم . « الأشموني » (٤/ ٣٥١) ، وإلى ما ذهب إليه ابن مالك من اجتلاب همزة الوصل لذلك ذهب السيوطي في كتابه « همع الهوامع » (٢/ ٢٢٧) .

وابن هشام : هو عبد الله بن يوسف ، من أئمة العربية والنحو ، ولد سنة (٧٠٨هـ) بمصر ، وتوفي فيها سنة (٧٦١هـ) له مؤلفات كثيرة أشهرها : « المغني » ، و« أوضح المسالك » . انظر « الدرر الكامنة » (٣/ ٩٣) ، و« الأعلام » (٤/ ١٤٧) .

(٤) تمثيل للإدغام في المسألة قبلها . (*)

يَسَتِّر سِتّاراً ، بنقل حركة التاء الأولى للفاء ، وإسقاط همزة الوصل ، وهو خماسيّ ، بخلاف نحو : سَتّر بالتضعيف ؛ كفعَّل ، فمَصدره التَّفْعيل(١) ، وتقول في نحو : تَتَجلّى ، وتَتَعَلم : اتَّجلى ، وَاتَّعَلّمَ .

وإذا أردت التخفيف في الابتداء ؛ حذَفْتَ إحدى التاءين وهي الثانية ، قال تعالى : ﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾(٢) ، ﴿ وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ ﴾(٣) .

وقد تُحْذَفُ النون الثانية من المضارع أيضاً ، وعليه قراءة عاصم ﴿وَكَذَٰلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ﴾(٤) أصله نُنَجِّي بفتح الثاني .

ثانيتها وثالثتها : الفعل المضارع المجزوم بالسكون ، والأمر المبنيّ عليه ، نحو : ﴿ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ ﴾(٥) يُقْرَأُ بالفك : وهو لغة الحجازيين ، والإدغام : وهو لغة التميميين ، ونحو قوله تعالى : ﴿ وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ﴾(٦) .

---

(١) إذا أُدغمت : اسْتَتَر صار : سَتَّر ، فيشتبه بماضي (فَعَّل) الرباعي ، لكنه يفرق بينهما بمضارعهما ومصدرهما ، فمضارع الأول الخماسي : يسَتِّر ، ومصدره : سِتَّارا ، ومضارع الرباعي : ستّر يُسَتِّر ، ومصدره : تَسْتير على (تَفْعيل) ويتبع المضارع فيهما اسما الفاعل والمفعول . للتوسع انظر « الأشموني » (٤/ ٣٥٠) .

(٢) سورة الليل : (١٤) والشاهد (تَلَظّى) بحذف إحدى التاءين ، وما ذكره المؤلف من حذف الثانية جاء على ما ذهب إليه سيبويه والبصريون ، وأما الكوفيون فيحذفون الأُولى . « الأشموني » (٤/ ٣٥١) .

(٣) بعض آية من سورة آل عمران الآية (١٤٣) ، والشاهد في ﴿تمنون﴾ وهي مثل ﴿تلظى﴾ في التعليق (١) السابق .

(٤) بعض آية من سورة الأنبياء (٨٨) ، والشاهد في ﴿نجي﴾ بحذف إحدى النونين ، والأصل : ننجي . وفي « البدور الزاهرة » : (نُجِّي المؤمنين) قرأ الشامي عبد الله بن عامر وشعبة بن عياش ، بنون واحدة مضمومة وتشديد الجيم ، والباقون بنونين الأولى مضمومة ، والثانية ساكنة مع تخفيف الجيم . « البدور الزاهرة » (ص ٢١٢) بتصرف .

(٥) بعض آية من سورة البقرة (٢١٧) ، والشاهد في ﴿يرتدد﴾ بالفك والإدغام ، وقد قرأ بالأول : المدنيان : نافع وأبو جعفر يزيد ، والشامي عبد الله بن عامر ، وبالثاني : قرأ الباقون . « البدور الزاهرة » (ص ٩٤) انظر « الأشموني » (٤/ ٢٥٢) .

(٦) بعض آية من سورة لقمان (١٩) ، والشاهد في : ﴿واغضض﴾ بالفك على لغة الحجازيين .

وقول جَرير يهجو الراعي النميريَّ الشاعر[١] :

٧٨ـ فَغُضّ الطَّرفَ إِنكَ مِنْ نُمَيْرٍ ... فَلاَ كَعْباً بَلَغْتَ وَلاَ كِلاَبا[٢]

وقد تقدّم ذلك في حكم المضعّف[٣] .

والتزموا فكَّ (أفعِلْ) في التعجُّب ، نحو : أَحْبِبْ بزيد ، وَأَشْدِدْ بِبَيَاضِ وَجه المُتقِينَ ، وَإدغامَ هلُمَّ لثقلها بالتركيب ، ولذا التزموا في آخرها الفتحَ ، ولم يجيزوا فيها ما أجازوه في نحو : رُدَّ وَشُدَّ ، من الضم للإتباع ، والكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين فهما مَستثنيان من فعل الأمر[٤] ، واستثناؤهما منه في الأول بحسب الصورة ؛ لأنه في الحقيقة ماض ، وفي الثاني على لغة تميم ؛ لأنه عندهم فعلُ أمْرٍ غيرُ متصرِّف تلحقه الضمائر ، بخلاف الحجازيين ، فإنه عندهم اسمُ فِعْلِ أمر لا يلحقه شيء ، وبلغتهم جاء التنزيل ، قال تعالى : ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾[٥] ، ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾[٦] .

---

(١) تقدمت ترجمة جرير (ص ٢٢٦) والراعي : هو حصين ، وقيل : عبيد بن حصين بن معاوية من بني نمير ، من أهل البيت سادة أشراف البادية ، ولُقِّبَ بالراعي ؛ لأنه كان يكثر من وصف الرعاة في شعره ، هجاه جرير بسبب ميله إلى الفرزدق ، فجاءه الراعي يستكفه عنه فكفَّ عن هجائه . « الشعر والشعراء » (ص ٩٤) .

(٢) البيت في « ديوانه » (ص ٧٥) ، وهو من شواهد « التصريح » (٢/ ٤٠١) ، و« الأشموني » (٤/ ٥٥٢) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٣٥٠) ، والشاهد في (غُضَّ) بالإدغام ، ولك في ضاده ثلاثة أوجه : الإتباع (غُضُّ) ، والفتح للخفة (غُضَّ) ، والكسر على الأصل في التخلّص من التقاء الساكنين (غضِّ) . « شرح شواهد الأشموني » للعيني (٤/ ٢٥٢) .

(٣) انظر (ص ١٣٧) .

(٤) فهما : أي : فعل التعجّب الذي يجب فيه الفك ، وهَلُمَّ الذي يجب فيه الإدغام ، واستثناؤهما من فعل الأمر ؛ لأن الأصل فيه جواز الفك والإدغام ، وقد علّل المؤلف وجه الاستثناء .

(٥) بعض آية من سورة الأحزاب (١٨) ، والشاهد في ﴿هلم﴾ اسم فعل على لغة الحجازيين ، وعند البصريين مركبة من هاء التنبيه ، وفعل أمر من قولهم : لَمَّ اللهُ شملَك ؛ أي : جمعه ، وقيل : غير ذلك في تركيبها ، وقيل : إنها بسيطة ، والصواب قول البصريين . « الأشموني » (٤/ ٣٥٣) .

(٦) بعض آية من سورة الأنعام (١٥٠) ، والشاهد في ﴿هلم﴾ وقد تقدم الكلام عليها في التعليق السابق .

تنبيه

إذا وَلِيَ المدغَمَ حرفُ مدّ : وجب تحريكه بما يناسبه ، نحو : رُدُّوا وَرُدِّي وَرُدًّا ؛ وإذا وليه هاء غائبة وجب فتحه ؛ لخفاء الهاء ، فكأن الألفَ وَلِيَتْه ، ويجب الضم إذا وليه هاء غائب ، خلافاً لثعلب(١) .

وأما إذا وليه ساكن أو لم يله شيء : فيُثَلَّث آخره في المضارع المجزوم والأمر ، إذا كانا مضمومي الفاء ، نحو : رُدَّ القومَ ، ولم يَغُضَّ الطرْفَ ، فإذا كانا مَفتوحَي الفاء أو مَكسورَيْها ، نحو : عَضَّ وَفِرَّ ، ففيه وجهان فقط : الفتح والكسر ، على خلاف في بعض ذلك بين البصريين والكوفيين .

وإذا اتصل المدغَم بضمير رفع متحرِّك وجب فكّ الإدغام ، نحو : ﴿ نَّحْنُ خَلَقْنَٰهُمْ وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ ﴾(٢) .

وقد يُفَكُّ شذوذاً في غير ذلك ، نحو : أَلِل السِّقاءُ ؛ أي : تغيَّرت رائحته .

وفي الضرورة :

نحو قول أبي النجم العِجْليّ(٣) :

٧٩ـ الحمدُ للهِ الْعَليِّ الأَجْلَلِ(٤)

---

(١) مثال هاء الغائبة : رُدَّها ولم يُردَّها ، ولهاء الغائب : رُدُّه ولم يَرُدُّه ، وهذا عند البصريين ، وحكى الكوفيون الضم والكسر في (ردُّها) والفتح والكسر في (ردَّه) ، أما ثعلب فقد حكى الأوجه الثلاثة : الفتح والضم والكسر في (ردُّه) . « التصريح » (٢/ ٤٠١ ـ ٤٠٢) .

وثعلب : أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني مولاهم الكوفي ، أديب لغوي ، له تصانيف مفيدة ؛ منها : كتاب « الفصيح » ، و« القراءات » ، و« إعراب القرآن » توفي سنة (٢٩١هـ) . « شذرات الذهب » (٣/ ٣٨٣) ، « غربال الزمان » (ص ٣٩٦) .

(٢) بعض آية من سورة الإنسان (٢٨) ، والشاهد في ﴿وشددنا﴾ جاء بالفكّ على مذهب الجمهور ، وقد وردَت لغة ضعيفة عن بعض العرب ، حكاها سيبويه عن الخليل : أن ناساً من بكر بن وائل يقولون : ردَنا وردَت ، بتحريك الدال ، وكأنهم قدّروا الإدغام . « الأشموني » (٤/ ٣٥١) .

(٣) أبو النجم الأغلب الفضل بن قدامة العجلي ، الراجز المشهور ، مخضرم ، أدرك الإسلام ، سار مع سعد بن أبي وقاص ، ونزل الكوفة ، واستشهد في وقعة نهاوند . « الشعر والشعراء » (ص ١٤٢) ، « الإصابة » (١/ ٥٦) ، « أسد الغابة » (١/ ١٠٥) .

(٤) الرجز من شواهد « الممتع » (٢/ ٦٤٩) ، « شرح الشافية » (٣/ ٢٤٤) . =

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : عرِّف الإدغام لغة واصطلاحاً ، واذكر أقسامه .

س٢ : متى يكون الإدغام واجباً وممتنعاً وجائزاً ؟ وضِّح ذلك بالأمثلة .

س٣ : وضِّح الشاهد فيما يلي :

ـ قال الله تعالى : ﴿ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ ، وقال : ﴿ وَكَذَٰلِكَ نُـجِي ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، وقال : ﴿ وَمَن يَرْتَـدِدْ مِنكُمْ ﴾ ، وقال : ﴿ وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ ﴾ .

ـ فغض الطرف إنك من نمير .

س٤ : علل ما يلي : وجوب الفكّ في : أحبب بزيد ﴿ وَشَدَدْنَآ أَسْرَهُمْ ﴾ ، وجوب الإدغام في ﴿ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾ .

تحريك المضعّف بالضم في (رُدّوا) ، وبالكسر في (رُدِّي) ، وبالفتح في (رُدّا) ، وورود الفكّ في قوله : الحمد لله العلي الأجلل .

* * *

= وهو مطلع أرجوزته التي ألقاها أمام هشام بن عبد الملك ، والشاهد في (الأجْللِ) بالفك شذوذاً ، والقياس : الأجلّ .

مشجر الإدغام

مشجر الإدغام

تعريفه

لغة: الإدخال

اصطلاحاً: الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك، من مخرج واحد بلا فصل بينهما، بحيث يرتفع اللسان وينحط بهما دفعة واحدة.

أقسامه

ممتنع

١- ما إذا تحرك أول المثلين وسُكن الثاني، نحو: ظَلِلْت.

٢- أو عكس، وكان الأول هاء سكت نحو: ﴿ماليه هلك عني سلطانيه﴾ .

٣- أو كان مدة في الآخر، نحو: يدعو واقد، يعطي ياسر.

٤- أو كان همزة مفصولة من فاء الكلمة، نحو: لم يقرأ أحد.

٥- أو تحركا وفات بالإدغام غرض الإلحاق، نحو: قَرْدَدَ، وجَلْبَبَ.

٦- أو خيف اللبس بزنة أخرى، نحو: دُرَر.

واجب

١- يجب إذا سَكَن أول المثلين وتحرك الثاني، ولم يكن الأول مداً، ولا همزة مفصولة من الفاء، نحو: جدٌّ، وحَظٌّ، سأّل ورأّس، بزنة فعَّال. ٢- وكذا إذا تحركا معاً بأحد عشر شرطاً: ١- أن يكونا في كلمة. ٢- ألا يتصدر أحدهما. ٣- ألا يتصل بمدغم. ٤- ألا يكونا في وزن ملحق بغيره. ٥، ٦، ٧، ٨- ألا يكونا في اسم على وزن (فَعَل). ٩- ألا تكون حركة إحداهما عارضة. ١٠- ألا يكونا ياءين لازماً تحريك ثانيهما. ١١- ألا يكونا تاءين في (افتعل).

جائز

- في الصور الثلاث الأخيرة يجوز الإدغام والفكّ.
- كما يجوز أيضاً في ثلاث أُخر:

١- أولى التاءين الزائدتين في أول المضارع، نحو: تتَجَلَّى، وتتَعلَّم.

٢، ٣- الفعل المضارع المجزوم بالسكون، والأمر المبني عليه، نحو: ﴿ومن يرتدد منكم عن دينه﴾ يُقرأ بالفكّ، وهو لغة الحجازيين، والإدغام، وهو لغة التميميين.

فصل
في إدغام المتقاربين

١ـ حيث إن التقاربَ ينقسم : إلى تقارب في المَخْرج ، وتقارب في الصفة ، لزم أن أُبين أوَّلاً مَخارج الحروف وصفاتِها ؛ ليكون الطالب على بصيرة ، فنقول :

مخارج الحروف أربعةَ عَشرَ تقريباً[(١)] :

---

(١) اختُلف في عدد مخارج الحروف ، فهي أربعة عشر عند الجرمي والفراء ، وستة عشر عند سيبويه ، واختاره الشاطبي ، وزاد الخليل مخرج الجوف ، وجعلها سبعة عشر ، وهو الذي عليه الجمهور . « المنح الفكرية شرح الجزرية » (ص ٩) .

واعلم : أن الجوف : هو خلاء الحلق والفم ، ويخرج منه ثلاثة حروف ، وهي حروف المد : الألف الساكنة المفتوح ما قبلها ، والواو الساكنة المضموم ما قبلها ، والياء الساكنة المكسور ما قبلها . المصدر السابق (ص ١٠) .

تنبيه

قبل الدخول في تفاصيل مخارج الحروف لا بد من التعرف على المصطلحات التالية :

النفس : هو الهواء الخارج من الرئتين في عملية الشهيق والزفير .

الصوت : هو الهواء الخارج من الرئتين ، المتموّج بسبب تصادم جسمين أو تباعدهما في جهاز النطق ، ويكون مغفلاً في هذه الحالة لا يفيدنا معنىً ما .

الحرف : هو الصوت المعتمد على مخرج مقدر نحو مخرج حروف المدّ من الحلق ، أو محقّق : كبقية الحروف في الفم .

المخرج : هو الموضع الذي ينشأ منه الحرف ، ويعرف المخرج بالنطق بالحرف إما مشدّداً ، أو بالوقوف عليه ساكناً .

والمخارج الرئيسة خمسة هي :

١ـ الجوف : وفيه مخرج واحد .

٢ـ الحلق : وفيه ثلاثة مخارج فرعية .

٣ـ اللسان : وفيه عشرة مخارج فرعية .

٤ـ الشفتان : وفيهما مخرجان فرعيان .

=

١ـ أقصى الحلق : للألف ، والهمزة ، والهاء .

٢ـ ووسَطُه : للحاء ، والعين المهملتين .

٣ـ وأدناه : للخاء والغين المعجمتين .

٤ـ وأقصى اللسان مع ما فوقه من الحنك : للقاف والكاف .

٥ـ ووسطه مع ما فوقه من الحنك : للجيم والشين(١) .

٦ـ وإحدى حافتيه مع ما يليه من الأضراس : للضاد(٢) .

٧ـ وما دون طَرَفه إلى منتهاه مع ما فوقه من الحنك : لِلاَّم ، فمخرج اللام قريب من الضاد ، وهي أوسع الحروف مخرجاً .

٨ ـ وللراء من اللسان وما فوقه ما يليهما ، فهي أخرج من اللام .

٩ـ وللنون ما يليه مع الخيْشُوم ، وهو أقصى الأنف(٣) .

= ٥ـ الخيشوم : وفيه مخرج واحد .

ومن هذه المخارج الرئيسية تخرج الفرعية ، وهي سبعة عشر :

انظر بحث مخارج الحروف في « المنح الفكرية » (ص ١٠ـ١٥) ، « علم التجويد أحكام نظرية » (ص ٥٤ـ٥٥) .

(١) يشارك في هذا المخرج الياء الساكنة ، وتُسمَّى : الحروف الشَّجْرِيَّة ؛ لأنها من شجر اللسان ، وهو منفتح ما بين اللَّحيين . « الكتاب » (٤/ ٤٣٣) « الهمع » (٢/ ٢٢٨) ، « المنح الفكرية » (ص ١٢) .

(٢) ذكر للضاد ثلاثة مواضع في مخرجها :

الأول : أن تخرج مما يلي الأضراس من الجانب الأيسر وهو الأكثر .

الثاني : من الجانب الأيمن وهو الأقل .

الثالث : أن تخرج من الجانبين معاً .

ويحكى عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يخرجها من الجانبين ، وهي مما انفردت به اللغة العربية عن غيرها . « الهمع » (٢/ ٢٢٨) ، « المنح الفكرية » (ص ١٤) .

(٣) جعل الفراء مخرج اللام والراء والنون مخرجاً واحداً ، ولذا فالمخارج عنده أربعة عشر ، والحق أن لكل منها مخرجاً ، ولكنها متقاربة ، وتسمَّى : حروف الذلاقة ؛ لخروجها من طرف اللسان . « الهمع » (٢/ ٢٢٩) ، « المنح الفكرية » (ص ١٣) .

١٠ـ وللطاء والدال المهملتين والتاء المثناة طرفُه ، مع أصول الثنايا العليا ، وهي الأسنان المتقدمة ، ثِنْتان من أعلى ، وثنتان من أسفل(١) .

١١ـ وطرفه مع الثنايا للصاد ، والزاي ، والسين(٢) .

١٢ـ وطرفه مع طرف الثنايا ، والذال ، والثاء المثلثة(٣) .

١٣ـ وباطن الشفة السُّفلى مع طرف الثنايا العليا : للفاء .

١٤ـ وما بين الشفتين : للباء ، والميم ، والواو .

وصفاتها(٤) : جَهْر ، وَهَمْس ، ورَخاوة ، وشدة ، وتوسُّط بينهما ، وإطباق ، وانفتاح ، واستعلاء ، واسِتفال ، وذَلاقة ، وإصمات ، وصَفِير ، ولِين .

١ـ فالمَجْهور : ما ينحصر جَرْي النَّفَس مع تحركه لقوَّته ، وقوَّة الاعتماد عليه في مَخْرجه ، فلا يخرج إلا بصوت قَوِيّ ، يمنع النَّفَس من الجري معه(٥) .

٢ـ والمَهْموس : بخلافه ، وحروفه مجموعة في قوله : (فَحَثَّهُ شَخْصٌ سكَتْ) وما عداها فهو المجهور .

٣ـ والشَّديد : ما ينحصر جَرْي الصوت عند إسكانه ، وأحرفه : (أَجِدُكَ قَطَّبْتَ) ،

---

(١) يقال لها : الأحرف النِّطَعِيَّة ؛ لمجاورة مخرجها نطع الغار الأعلى ؛ أي : سقفه ، والغار داخل الحنك لا لخروجها منه . « شرح الشافية » (٣/ ٢٥٤) ، « المنح الفكرية » (ص ١٤) .

(٢) يقال لها : الأحرف الأسليَّة ؛ لأنها تخرج من أسل اللسان ؛ أي : مستدق طرفه من جهة الأسنان . « المنح الفكرية » (ص ١٤) .

(٣) يقال لها : الأحرف اللِّثَوِيَّة ، لخروجها من اللِّثَةِ ، وهي منبت الأسنان . (المصدر السابق) .

(٤) تنقسم الصفات إلى قسمين : قسم له أضداد وقسم لا ضد له ؛ فالأول : هو عشر صفات متقابلة ، الجهر وضده الهمس ، والشدة والتوسط وضدها الرخاوة ، والاستعلاء وضده الاستفال ، والإطباق وضده الانفتاح ، والإذلاق ضده الإصمات ، والثاني : الصفات التي لا ضد لها ، وهي : الصفير ، والقلقة ، والانحراف ، والتكرير ، واللين ، والتفشي ، والاستطالة . « شرح المقدمة الجزرية » (ص ٣٨) وما بعدها ، « فن التجويد » (ص ٥٩ـ٦٠) ، « علم التجويد » (ص ٧٩ـ٨٠) .

(٥) الحروف المجهورة تسعَةَ عشر مجموعة في قولهم : (ظِلُّ قَوٍّ رَبَضَ إذ غزا جُنْدٌ مُطيع) . « شرح الشافية » (٣/ ٣٥٩) ، « الأصول » (٣/ ٤٠١) .

ومن هذه الأحرف خمسة تُسمَّى : أحرف القَلْقَلة ، إذا كانت ساكنة ، وهي (قُطْبُ جُدْ)[١] .

٤ـ والرَّخو : ضدّه .

والذي بينهما ما لا يتم له الانحصار ولا الجري ، وأحرفه : (لَمْ يَرْوِعَنَّا)[٢] .

٥ـ والمطبَق : ما ينطبق معه اللسان على الحنك ، فينحصر الصوت بين اللسان وما يحاذيه من الحَنَك ، وأحرفه : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء .

٦ـ والمنفتح : بخلافه[٣] .

٧ـ والمستعلي : ما يرتفع به اللسان إلى الحَنَك ، وأحرفه أحرف الإطباق ، والخاء والغين المعجمتان ، والقاف .

٨ ـ والمُسْتَفِلُ : ما عداها[٤] .

---

(١) القلقلة لغة : التحرك والاضطراب ، واصطلاحاً : قوة اضطراب صوت الحرف عند النطق به ساكناً من مخرجه ، بحيث يُسمع له نبرة قوية ، والداعي لها أن اللسان يضغط بشدة عليها عند النطق ، فيمنع ذلك من خروج الحرف ، فإذا أردت إبانته احتجت إلى تحريك اللسان عن موضعه ؛ ليخرج الصوت فيسمع . « الهمع » (٢/ ٢٣٠) ، « شرح الشافية » (٣/ ٣٧٢) ، « شرح المقدمة الجزرية » (ص ٤١ـ٤٢) ، « علم التجويد » (ص ٨٦) .

(٢) عدّ العلماء هذه الحروف بين الشديد والرخوة ، قال ابن الجزري : وبين رخوٍ والشديد (لِنْ عمر) والرخوة ثلاثة عشر هي : الهاء ، والحاء ، والغين ، والخاء والشين ، والصاد ، والضاد ، والزاي ، والسين ، والظاء ، والثاء ، والذال ، والفاء . « الأصول في النحو » (٣/ ٤٠٢) .

(٣) الحروف المنفتحة خمسة وعشرون حرفاً ، وهي ما عدا حروف الإطباق ، وسُمِّيت بذلك ؛ لأن اللسان ينفتح ما بينه وبين الحنك ، ويخرج الهواء عند النطق بها ، « الأصول » (٣/ ٤٠٤) ، « شرح الشافية » (٣/ ٢٦٢) ، « شرح المقدمة الجزرية » (ص ٤٠) ، « علم التجويد » (ص ٨٧) .

(٤) الاستفالة : انخفاض أقصى اللسان عن الحنك الأعلى عند النطق بحروفه ، وسُمِّيت بذلك ؛ لأن أقصى اللسان ينزل عند النطق بها إلى أسفل الحنك ، وحروفها : اثنان وعشرون حرفاً ، وهي الحروف المرققَة ، ويُقابلها حروف الاستعلاء فتكون مفخمة . « الهمع » (٢/ ٢٣٠) ، « شرح الشافية » (٣/ ٣٦٢) ، « شرح المقدمة الجزرية » (ص ٤٠) ، « علم التجويد » (ص ٨٦) .

٩ـ والذَّلاقة : الفصاحة والخِفة في الكلام[١] ، وحروفها : (مُرْبِنَفَل) .

ولخفة أحرفها لا يخلو رُباعيّ أو خُماسيّ لثقلهما من أحدهما إلا نادراً ؛ كالعسجد ، وهو الذهب ، والزَّهْزَقةُ ، بزايَيْن مفتوحتين ، بينهما هاء ساكنة ، وهي شدة الضَّحِك .

١٠ـ والمُصْمَتة : ما عداها[٢] .

١١ـ وأحرف الصَّفِير : الزاي ، والسين ، والصاد[٣] .

١٢ـ وأحرف اللِّين : الألف ، والواو ، والياء .

والقياس في إدغام ما يدغم من تلك الحروف : قَلْب الأول إلى الثاني ، لا العكس ، إلا إذا دعا الحال لذلك ، نحو : ادَّكَرَ وَاذَّكَرَ[٤] .

٢ـ حكم إدغام الحروف المتقاربة :

ولإدغام الحروف المتقاربة في بعضها ثلاثة أحكام : الوُجوب ، والامتناع ، والجواز .

١ـ فالوجوب : في لام التعريف مع أحد الحروف الشمسية ، وهي : التاء ، والثاء ، والدال ، إلى الظاء ، واللام ، والنون[٥] .

---

(١) هذا تعريفها لغة ، واصطلاحاً : اعتماد الحرف على ذلق اللسان أو الشفة ؛ أي : طرفيهما عند النطق بها . « المنح الفكرية » (ص ١٧) ، « علم التجويد » (ص ٨٨) .

(٢) الإصمات لغة : المنع ، واصطلاحاً : ثقل يعتري الحرف بسبب خروجه من غير طرف اللسان أو الشفة ، وسُمِّيت بذلك ؛ لامتناع انفرادها في الكلمات الرباعية ، أو الخماسية الأصول .
ولذا فلا تخلو كلمة رباعية أو خماسية إلا وفيها حرف من حروف الذلاقة ، لتخف الكلمة بذلك ؛ لأن حروف الإصمات ثقيلة ، وحروف الإصمات ثلاثة وعشرون حرفاً . المصدران السابقان .

(٣) الصفير اصطلاحاً : صوت زائد يخرج من بين الشفتين يصاحب أحرفه ، وسُمِّيت بذلك ؛ لخروج صوت عند النطق بها يشبه صفير الطائر . « المنح الفكرية » (ص ١٨) .

(٤) الأصل فيهما : اذْتكر ، على وزن : افتعل ، قُلبت التاء في الأول دالاً ، ثم الذال دالاً ، وفي الثانية ذالاً ثم أُدغمتا في أختيهما ، وهذا من قلب الثاني من جنس الأول .

(٥) (أل) التعريف مع حروف الهجاء على قسمين قمرية : وهي التي يقع بعدها واحد من الحروف المجموعة في قولهم : (أبغِ حَجّك وخَفْ عقيمه) وهي أربعة عشر حرفاً ، وشمسية : وهي أربعة عشر حرفاً مجموعة في أوائل كلمات هذا البيت :

=

وفي اللام الساكنة غيرها مع الراء ، نحو : ﴿ بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ ﴾[1] .

وفي النون الساكنة مع ستة : أربعة فيها بِغنّة : وهي أحرف : (ينمو) ، واثنان بلا غُنّة ، وهما اللام والراء .

وتُقلب ميماً مع الباء كما تقدّم ، وتظهر مع حروف الحلق ، وتختفي مع البَاقي ، فلها خمس حالات .

٢ـ والامتناع : في إدغام أحرف (ضَوِيَ مِشْفَر) فيما يقاربها ؛ لأن استطالة الضاد ، ولين الياء والواو ، وغُنّة الميم ، وتَفَشِّي الشين والفاء ، وتكرار الراء ، تزول مع الإدغام ، وإدغامُ نحو : سيِّد وَمَهْدِيّ لا يَرِد[2] ؛ لأن الإعلال جعلهما مثلين .

٣ـ والجواز : فيما عدا ذلك ، نحو : إدغام النون المتحركة في حرف من حروف (يرملون) ، ونحو : التاء والثاء والدال والذال والطاء والظاء بعضها في بعض ، أو في الزاي والسين ، والصاد ، كأن تقول : سكَت ثَابِت أو دارم أو ذاكر أو طالب أو ظافر أو زيد أو سالم أو صابر ، أو تقول : لبث تَاجر أو دارم . . . إلخ ، أو تقول : حقد تَاجر أو دارم . . . إلخ .

* * *

= طبْ، ثُمَّ، صِلْ، رَحِماً، تَفُزْ، ضِفْ، ذَا، نِعَمْ دَعْ، سوءَ ، ظنٌّ ، زُرْ ، شريفاً ، لِلكرم
وعلامة القمرية : تسكينها ، والشمسية : تشديد ما بعدها ، ويعني ذلك قلبها حرفاً من جنس ما بعدها وإدغامها فيه . « الهمع » (٢/ ٢٣١) ، « فن التجويد » (ص ٧٢) .

(١) بعض آية من سورة النساء (١٥٨) ، والشاهد فيها إدغام اللام في الراء إدغاماً واجباً بلا غنة .

(٢) سيِّد : أصلها سَيْوِد ، ومهديّ : أصلها مَهْدُوْي ، وطبقاً لقاعدة اجتماع الواو والياء ، تقلب الواو وفيها ياء ثم تُدغم بأختها ، وعند ذلك يكون من قسم الإدغام المتماثل فلا امتناع حينئذ .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : كم مخارج الحروف ؟ ومن أي المخارج الحروف التالية ؟

الهمزة ـ الحاء ـ الخاء ـ القاف ـ الجيم ـ الضاد ـ اللام ـ الراء ـ النون ـ الطاء ـ الصاد ـ الظاء ـ الفاء ـ الباء .

س٢ : اذكر الحروف المجهورة والشديدة ، والمطبقة والمستعلية والذلاقة وما يقابلها .

س٣ : يكون الإدغام المتقارب واجباً وممتنعاً وجائزاً ، وضِّح ذلك مع التمثيل .

س٤ : بيِّن حكم الإدغام فيما يأتي مع التعليل :

دَدَن ـ جُسَّس ـ جلبَبَ ـ اكففِ الشرّ ـ حيي ـ استتر .

* * *

مشجر إدغام المتقاربين

مشجر إدغام المتقاربين

أقسام التقارب
١. تقارب في المخرج
٢. تقارب في الصفة.

مخارج الحروف أربعة عشر تقريباً:
١. أقصى الحلق: الألف، الهمزة، الهاء.
٢. وسطه: الحاء، العين.
٣. أدناه: الخاء، العين.
٤. أقصى اللسان مع ما فوقه من الحنك: القاف، الكاف.
٥. وسطه مع ما فوقه من الحنك: الجيم، الشين.
٦. إحدى حافتيه مع ما يليه من الأضراس: الضاد .
٧. ما دون طرفه إلى منتهاه مع ما فوقه من الحنك: اللام.
٨. للراء من اللسان وما فوقه ما يليهما، فهي أخرج من اللام.
٩. وللنون ما يليه مع الخيشوم، وهو أقصى الأنف.
١٠. وللطاء والدال المهملتين، والتاء المثناة طرفه، مع أصول الثنايا العليا، وهي الأسنان المتقدمة، ثنتان من أعلى، وثنتان من أسفل.
١١. طرفه مع الثنايا للصاد، والزاي، والسين.
١٢. طرفه مع طرق الثنايا، والذال، والثاء.
١٣. باطن الشفة السفلى مع طرف الثنايا العليا للفاء.
١٤. ما بين الشفتين للباء، والميم، والواو.

صفاتها
١. جهر
٢. همس
٣. رخاوة
٤. شدة
٥. التوسط بينهما.
٦. إطباق
٧. انفتاح
٨. استعلاء
٩. استفال
١٠. ذلاقة.
١١. إصمات
١٢. صفير
١٣. لين

حكم إدغام الحروف المتقاربة
١. الوجوب
٢. الامتناع
٣. الجواز

التقاء الساكنين

تنبيه[١]

١ـ إذا التقى ساكنان في كلمة أو كلمتين ؛ وجب التخلُّص منه : إما بحذف أولهما ، أو تحريكه ، ما لم يكن على حَدِّه[٢] كما سيأتي .

[التخلُّص من التقاء الساكنين بالحذف]

أ ـ فيجب إن كانا في كلمة حذف الأوَّل لفظاً وخطّاً ، إذا كان مدة ، سواء كان الثاني جزءاً من الكلمة ، أو كالجزء منها ، نحو : قُلْ وَبِعْ وَخَفْ[٣] ، ونحو : أنتم تغزُون وتقضُون ، ولَتَرْمُنَّ ولَتَغْزُنَّ يا رجال ، وأنتِ ترمِينَ وتَغْزِينَ ، ولَتَرْمِنَّ وَلَتَغزِنَّ يا هند[٤] ،

---

(١) تنبيه : الأصل في كلام العرب ألا يجتمع ساكنان لتعذر النطق بهما ، كما أنه لا يُبتدأ بساكن في كلامهم ، لذا لما اجتمع ساكنان في كلمة ما ، اضطروا للتخلُّص من التقائهما ، إما بحذف أحدهما ، وإما بتحريكه ، وهل المحرّك الأول أو الثاني ؟ خلاف ، قيل : الثاني : لأن الثقل حصل به ، وقيل : الأول ؛ لأنه يُتَوَصَّل به إلى النطق بالثاني ، فهو كهمزة الوصل . والأصل في التخلص بالتحريك أن يكون بالكسر ، وإذا عدلوا عنه إلى الضم أو الفتح فلمناسبة ما ، كما سيأتي في البحث عن حركة الساكنين ، وإنما جعلوا الكسر هو الأصل لعدة اعتبارات ؛ منها : كونها بين الضمة والفتحة في الثقل ، وكونها أقل استعمالاً فلا تكون إلا في الأسماء المتصرفة . للتوسع انظر « الأشباه والنظائر » للسيوطي (٢/ ٣٢١) ، « الهمع » (٢/ ١٩٩) .

(٢) وذلك بأن يكون الساكن الأول حرف مد ، والثاني مدغماً في مثله في كلمة واحدة ، نحو : الحاقَّة ـ تأمرونّي . انظر آخر البحث (ص ٤٤٢) ، و« الأشموني » (٣/ ٢٢٤) .

(٣) المضارع منها : أقوْلُ وأبيْعُ وأخافُ ، حذف الحرف المضارعة لصياغة الأمر فصارت : قوْل وبيْع وخافِ ، يبنى الأمر منها على السكون ، فيلتقي ساكنان ، فيحذف الساكن الأول حرف العلة ، والساكن جزء من الكلمة ، والوزن : فُلْ .

(٤) أصل الفعل الأول والثاني : تغزُوْوْنَ وتقضُيْونَ ، التقى ساكنان فحذف الأول منهما عين الكلمة ، =

ويُحذف لفظاً لا خطّاً إن كانا في كلمتين ، وكان الأوَّل مدة أيضاً ، نحو : يغزو الجيش ، ويرمي الرجل ، « رَكْعَتَا الْفَجْرِ ، خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا »(١) ، و﴿ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾(٢) .

[التخلُّص من التقاء الساكنين بالتحريك]

ويجب تحريكه إن لم يكن مدة إلا في موضعين :

أحدهما : نون التوكيد الخفيفة ، فإنها تُحذف إذا وليها ساكن كما تقدّم(٣) .

ثانيهما : تنوين العَلم الموصوفِ بابنٍ مضافٍ إلى علَم ، نحو : محمدُ بن عبد الله(٤) .

= والوزن : تفعُونَ ، وأصل الثالث والرابع : ولتغزُوْنَنَّ ، حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال ، ثم حذفت واو الجماعة لالتقائها ساكنة مع النون المشددة ، وهي كالجزء من الكلمة ، والوزن : لتَفْعُنّ ، وأصل الخامس والسادس : ترمِيْيْن وتغزوْيْنَ ، التقى ساكنان لام الكلمة وياء المؤنثة المخاطبة ، فحذف الأول منها لام الكلمة ، والوزن : تفْعِيْنَ .

وأصل السابع والثامن : لترمِيْنِنَّ ولتغزِيْنِنَّ ، حُذفت النون الأولى لتوالي الأمثال ، ثم حُذفت الياء الساكنة لالتقائها ساكنة مع النون المشدّدة ، والوزن : لتَفْعِنَّ .

والساكن الثاني ليس من أصل الكلمة ، وإنما هو ملحق بها لمعنىً مقصود ، فصار كالجزء منها .

(١) الحديث رواه مسلم (٧٢٥/٩٦) ، والترمذي (٤١٦) عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها .
والشاهد في « ركعتا الفجر » حُذفت ألف التثنية ؛ لالتقائها ساكنة مع اللام القمرية ، ومثله المثالان السابقان .

(٢) بعض آية من سورة النساء (٥٩)، والشاهد في ثلاثة مواضع : في الواو ﴿أطيعوا﴾ في الموضعين، والياء من ﴿وأولى﴾ وقد حُذفت لفظاً لا خطّاً ؛ لالتقائها ساكنة مع اللام القمرية بعدها .

(٣) انظر ما تختصّ به نون التوكيد الخفيفة (ص ١٢٩) .

(٤) حذف التنوين من كلمة (محمدُ) لالتقائه مع سكون الباء بعده . « المغني بحاشية الأمير » (٢/ ١٧٣) واعلم أن مما يُحذف لفظاً لا خطاً لالتقاء الساكنين أحرف المد وهي : الألف الساكنة المفتوح ما قبلها ، والواو الساكنة المضموم ما قبلها ، والياء الساكنة المكسور ما قبلها ، نحو : رمَى القوم ، ويدعوْ الواعظ ، ويضيْ الحقَّ .
بخلاف ما إذا كان مفتوح ما قبل الواو والياء ، فإنهما يحركان كما سيأتي بعد قليل عند قوله : الثاني : ويترجح الضم على الكسر . انظر : « الكتاب » لسيبويه (٤/ ١٥٦ـ١٥٧) ، « المقتضب » (٣/ ٢٢) .

والتحريك :

١ـ إمَّا بالكسر على أصل التخلّص من التقاء الساكنين ، وهو الأكثر .

٢ـ وإما بالضم وجوباً عند بعضهم في موضعين :

الأول : أمر المضَعَّف المتصل به هاء الغائب ومضارعُه المجزوم ، نحو : رُدُّهُ ولم يَرُدُّه ؛ والكوفيون يجيزون فيه الفتح والكسر أيضاً ، كما تقدم في الإدغام(١) .

الثاني : ميم جماعة الذكور المتصلة بالضمير المضموم ، نحو : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾(٢) ، و﴿لَهُمُ ٱلْبُشْرَىٰ﴾(٣) .

٣ـ ويترجّح الضم على الكسر في واو الجماعة المفتوح ما قبلها ، نحو : اخْشَوُا الله ، ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾(٤) ، لخفة الضمة على الواو ، بخلاف الكسرة .

٤ـ ويجوز الضم والكسر على السواء :

أـ في ميم الجماعة المتصلة بالضمير المكسور ، نحو : بِهِمُ اليوم .

ب ـ وفيما ضَمُّ التالي لثانيهما أصليٌّ ، وإن كُسر للمناسبة ، نحو : قالتِ اخْرُج ،

---

(١) انظر التنبيه وحكم المضعف (ص ٤٢٧) .

(٢) بعض آية من سورة البقرة (١٨٣) ، والشاهد : ضم ميم الجماعة في ﴿عليكم﴾ لالتقائها ساكنة مع الصاد المشدّدة .

(٣) بعض آية من سورة يونس (٦٤) ، والشاهد : ضم ميم ﴿لهم﴾ لالتقائها ساكنة مع اللام الساكنة بعدها .

(٤) بعض آية من سورة البقرة (٢٣٧) ، والشاهد تحريك الواو الساكنة المفتوح ما قبلها بالضم دون الكسر ؛ لالتقائها ساكنة مع اللام القمرية بعدها ، ومثلها الواو في المثال : اخْشَوُا الله ، وهذا هو الغالب إذا كانت الواو لجمع كما تقدم ، فإن كانت لغير الجمع كُسرت ، نحو : لو استطعنا ، وقد ترد بالعكس ، فتُكسر واو الجمع وتضم واو غيره ، وقد قُرِئ ﴿اشتروَا الضلالة﴾ سورة البقرة : (١٦) بفتح الواو . « الهمع » (٢/١٩٩) ، وإنما حركت الواو المفتوح ما قبلها هذا ولم تحذف ؛ لأنها بمنزلة الحروف غير المعتلة ، ومع ذلك فإنك لو حذفت الواو من قولك : اخشَوُا القوم ، فقلت : اخشَ القوم ؛ لالتبس أمر الجمع بأمر المفرد ، والمذكر بالمؤنث ، ومثل الواو في هذا الحكم الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ، فإنها تحرك ولا تحذف لنفس العلة فتقول : يا هند ؛ اخشَي العَدُوَّ . « الكتاب » لسيبويه (٤/١٥٧/م) ، « المقتضب » (٣/٢٢) ، « الهمع » (٢/٢٠٠) .

وقالتِ اِغزِي ، و﴿ أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُواْ مِن دِيَٰرِكُم ﴾[١] .

٥ـ وإمّا الفتح وجوباً :

أ ـ وذلك في تاء التأنيث إذا وليها ألف الاثنين ، نحو : قالتا .

ب ـ وفي نون مِن الجارة إذا دخلت على ما فيه (أل) ، نحو : مِنَ الله ، ومِنَ الكتاب[٢] ، بخلافها مع غير (أل) ، فالكسر أكثر ، نحو : مِنِ ابْنِك .

جـ ـ وفي أمر المضعَّف المضموم العين ، ومضارعه المجزوم مع ضمير الغائبة ، نحو : رَدَّها ولم يردَّها .

وأجاز الكوفيون فيه الضم والكسر أيضاً ، كما تقدم في الإدغام .

٦ـ ويترجّح الفتح على الكسر في نحو : ﴿ الٓمٓ ۝ ٱللَّهُ ﴾[٣] .

---

(١) بعض آية من سورة النساء (٦٦) ، والشاهد في موضعين : في ﴿أن أقتلوا﴾ وفي ﴿أو أخرجوا﴾ وتوضيح هذا أنه يجوز تحريك الساكن ، الأول : بالضم وهي قراءة ورش أو الكسر على السواء في موضعين : الأول مع ميم الجماعة المكسور ما قبلها .

والثاني : فيما إذا كان ثاني الساكنين في كلمة ثالثها مضموم أصالة كما في الموضعين في الآية السابقة ، ولدن كسر الثالث عرضاً للمناسبة كما في قوله : قالتُ اغزي ، فكُسرت الزاي للمناسبة ، وأصلها الضم ؛ لأنها : غزا يغزو ، وفي أمر المؤنثة المخاطبة (اغزُوْي) حُذفت الواو لبناء الأمر والتقائها ساكنة مع ياء المؤنثة فصارت (اغزُي) فكُسرت الزاي لتناسب الياء فتقول : اغزي . اهـ « الهمع » (٢/ ١٩٩) ، « المنهج الصرفي » (ص ١٤٩) بتصرف .

(٢) إنما وجب الفتح مع تاء التأنيث ؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً .

وعن وجوب الفتح مع (مِن) الجارة قال سيبويه : ولم يكسروا في ألف اللام ؛ لأن مع ألف اللام أكثر ، ولأن الألف واللام كثيرة في الكلام تدخل في كل اسم ، ففتحوا استخفافاً ، فصار : منَ الله ، بمنزلة الشاذُ . « الكتاب » (٤/ ١٥٤ـ١٥٥) .

(٣) أجاز الأخفش الكسر في ﴿ألم ۝ الله﴾ [آل عمران : ١ـ٢] ومنعه سيبويه .

وفيه وجهان : أحدهما : أنه لالتقاء الساكنين الميم واللام الأولى من (الله) ولم يكسروا ؛ لأن قبل الميم ياء ، وقبل الياء كسرة ، فكرهوا الكسر فيها ، كما هو الكسر في (أينَ وكيفَ) والميم أثقل ؛ لأن قبل الياء منها كسرة .

الثاني : أنه ألقى فتحة الألف من قولنا : (الله) على الميم ؛ لأن هذه الميم موقوف عليها ، وحق اللام بعدها أن يبتدأ بها مفتوحة . انظر « الكتاب » لسيبويه تعليق رقم (١) (٤/ ١٥٤) .

٧ـ ويجوز الفتح والكسر على السواء في مضموم العين من أمر المضعف ومضارعه سوى ما مرَّ[١] .

٢ـ ويغتفر التقاء الساكنين في ثلاثة مواضع :

الأول : إذا كان أول الساكنين حرف لين ، وثانيهما مدغماً في مثله ، وهما في كلمة واحدة : نحو : ﴿ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾[٢] ، ومادّة ، ودابّة ، وخُوَيْصَّة ، وتُمُوْدَّ الحبل .

الثاني : ما قُصِد سرده من الكلمات ، نحو : جِيْمْ ، مِيْمْ ، قافْ ، وَاوْ ، وهكذا .

الثالث : ما وُقف عليه من الكلماتِ ، نحو : قَالْ ، وزيْدْ ، وَثوْبْ ، وبكْرْ ، وَعمْرْو ، إلاَّ أن ما قبل آخره حرف صحيح ، يكون التقاء الساكنين فيه ظاهريّاً فقط ، وفي الحقيقة أن الصحيح محرك بكسرة مختَلَسَة جداً .

وأما ما قبل آخره حرف لين : فالتقاء الساكنين فيه حقيقيّ ؛ لإمكانه وإن ثقُل .

وأخف اللين في الوقف : الألف ، ثم الواو والياء مدّين[٣] ، ثم اللَّينان بلا مدّ ؛ كَثَوْب وبَيْت .

* * *

---

(١) مرّ أن المضعفَ المتصل به هاء الغائب يجب فيه الضم عند بعضهم ، وأن المتصل به هاء الغائبة يجب فيه الفتح ، وأجاز الكوفيون الفتح والكسر في الأول ، والضم والكسر في الثاني ، وحاصل المضعّف : أنه إن لم يتصل به شيء جاز فيه الكسر ؛ لأنه الأصل في التقاء الساكنين ، نحو : غضِّ يا فتى ، والضم للإتباع في نحو غُضُّ . والفتح ؛ لأنه أخف الحركات نحو : غُضَّ ، فإن اتصل به حرف مد لزم تحريكه بما يناسبه ، فتقول : ردَّا وردُّوا وردِّي ، فتُفتح مع الأول وتُضم مع الثاني وتُكسر مع الثالث للتناسب ، وإن اتصل به هاء المفرد الغائب ؛ وجب الضم ، نحو : رُدُّه ، وإن اتصل به هاء المفردة الغائبة ؛ وجب الفتح ، نحو : رُدَّها .
انظر بحث الإدغام من الكتاب التنبيه (ص ٤٢٧) ، « المقتضب » (١/ ١٨٣ـ١٨٥) .

(٢) سورة الفاتحة : (٧) والشاهد التقاء ساكنين في كلمة ، الأول حرف لين وهي الألف ، والثاني اللام الأولى المدغمة بأختها ، وإنما سهل التقاء الساكنين إطالة الصوت بحرف المد فيها .

(٣) أي : ساكنين مسبوق كل منهما بحركة مناسبة ، فإن لم يُسبقا بحركة مناسبة فَلِيْنَان .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : بيِّن المواضع التي يتخلَّص فيها من التقاء الساكنين بالحذف أو التحريك ، ووضح ذلك بالتمثيل .

س٢ : متى يجب التخلُّص من الساكنين بالتحريك بالكسر أو بالضم ؟ ومتى يجوز الضم والكسر ؟ ومتى يجب الفتح ؟ ومتى يترجّح الفتح على الكسر ؟ وضِّح ذلك بالتمثيل .

س٣ : يُغتفر التقاء الساكنين في ثلاثة مواضع اذكرها مع التمثيل .

* * *

مشجر التقاء الساكنين

التخلُّص من التقاء الساكنين

- **بالحذف**
  فيجب إن كانا في كلمة حذف الأول لفظاً وخطاً، إذا كان مدة، ويحذف لفظاً لا خطاً إن كانا في كلمتين، وكان الأول مدة.

- **بالتحريك**
  ويجب في موضعين:
  ١. نون التوكيد الخفيفة
  ٢. تنوين العلم الموصوف بابن مضاف إلى علم، نحو: محمدُ بن عبد الله.
  والتحريك يكون:
  - إما بالكسر على أصل التخلص من التقاء الساكنين.
  - وإما بالضم وجوباً عند بعضهم في موضعين:
    ١. أمر المضعف المتصل به هاء الغائب ومضارعه المجزوم.
    ٢. ميم جماعة الذكور المتصلة بالضمير المضموم.
  - ويترجَّح الضم على الكسر في واو الجماعة المفتوح ما قبلها
  - يجوز الضم والكسر على السواء:
    ١. في ميم الجماعة المتصلة بالضمير المكسور.
    ٢. فيما ضم التالي لثانيهما أصلي، وإن كُسر للمناسبة
  - وإما الفتح وجوباً:
    ١. في تاء التأنيث إذا وليها ألف الاثنين.
    ٢. في نون مِن الجارة إذا دخلت على ما فيه (أل).
    ٣. في أمر المضعف المضموم العين، ومضارعه المجزوم مع ضمير الغائبة.
  - ويترجح الفتح على الكسر.
  - يجوز الفتح والكسر على السواء في مضموم العين من أمر المضعف ومضارعه، سوى ما مرَّ.

- **يغتفر التقاء الساكنين في ثلاثة مواضع:**
  ١. إذا كان أول الساكنين حرف لين، وثانيهما مدغماً في مثله، وهما في كلمة واحدة.
  ٢. ما قُصد سرده من الكلمات.
  ٣. ما وقف عليه من الكلمات.

الإمالة

وتُسمَّى : الكسر ، والبطح ، والإضجاع[(١)]

[تعريفها] :

هي لغة : مصدر أَمَلْت الشيء إمالة : عَدَلْت به إلى غير الجهة التي هو فيها ، واصطلاحاً : أن تذهب بالفتحة إلى جهة الياء ، وإن كان بعدها ألف ؛ كالفتى ، وإلى جهة الكسرة إن لم يكن ذلك ؛ كنِعْمَة وبسَحَر .

وأصحابها : بنو تميم ، وأَسَد ، وقَيْس ، وعامة نجد ؛ ولا يُميل الحجازيون إلا قليلاً .

ولها أسباب وموانع ، فأسبابها سبعة[(٢)] :

---

(١) سُمِّيت كسراً : لما فيها من الإمالة إلى الكسر ، وبطحاً : لما فيها من بطح الفتحة إلى الكسرة ؛ أي : إمالتها إليه ، وأصل بطح الشيء : إلقاؤه ورميه مما يلزم إمالته ، وبمعناه الإضجاع من اضطجع الرجل على جنبه إذا وضعه على الأرض ، وفي هذا المقام يجدر بنا أن نتعرف على بعض الأمور التي تتعلق بالأمالة ؛ منها :

١ـ فائدتها : اعلم أن فائدتها التناسب ، وقد ترد للتنبيه على الأصل أو غيره ، والتناسب المقصود في الصوت ، فالألف والياء وإن اتفقتا في بعض الأوصاف ، فقد تباينتا من حيث المخرج ، فالألف من حروف الحلق ، والياء من حروف الفم ، فقاربوا بينهما ، فنَحوا بالألف نحو الياء ، ولا يمكن ذلك إلا بأن ينحى بالفتحة نحو الكسرة ، فيحصل بذلك التناسب .

٢ـ حكمها : وحكمها الجواز لا الوجوب ، فكل مُمالٍ يجوز فتحه .

٣ـ محلها : الأسماء المتمكنة والأفعال في الغالب للتوسع . انظر « الكتاب » لسيبويه (٤/ ١١٧) ، و« الهمع » (٢/ ٢٠٠) ، و« الأشموني » (٤/ ٢٢٠ـ٢٢١) .

(٢) سبب الإمالة قسمان : لفظي : وهو الياء والكسرة ، وتفصيله في الأسباب التي ذكرها المؤلف . ومعنوي : وهو الدلالة على الياء أو الكسر كما في نحو : طاب وخاف . « الأشموني » (٤/ ٢٢٤) وتنقسم إلى قياسية وشاذة ، والقياسية المشهور فيها ستة كما ذكرها ابن السراج في « الأصول » (٣/ ١٦٠ ـ١٦٣) ، و« الأشموني » (٤/ ٢٢١) وغيرهما ، والشاذة : وهي ثلاثة =

أحدها : كون الألف مبدلة من ياء متطرفة حقيقة ؛ كالفَتى ، واشتَرَى ، أو تقديراً ؛ كفتاة ؛ لتقدير انفصال تاء التأنيث ، لا نحو : ناب ؛ لعدم التطرف .

ثانيها : كون الياء تخلفها في بعض التصاريف ؛ كألف : مَلْهىً ، وَأَرْطىً ، وَحُبْلَى ، وَغَزَا ، وَتَلاَ ، وَسَجَى ؛ لقولهم في تثنيتها : مَلْهَيان ، وَأَرْطيَان ، وَحُبْلَيَان ، وفي بناء الباقي للمجهول : غُزِيَ ، وَتُلِيَ ، وَسُجِيَ .

ثالثها : كونُ الألف مبدلةً من عين فِعْل يَؤُول عند إسناده للتاء إلى لفظ : فِلْتُ بالكسر ؛ كباعَ وكالَ وهابَ وكادَ ومات ، إذ تقول : بِعْتُ ، وَكِلْت ، وهِبْت ، وكِدْت ، وَمِتُّ[١] ، على لغة من كسر الميم[٢] ، بخلاف نحو : طالَ[٣] .

= أسباب نقلها أبو حيان عن سيبويه .

١ـ شبه الألف المتطرفة في نحو : طَلَبنا ، وعِنَبا ، فقد شبهوها بألف (حبلى) المزيدة للتأنيث ، المشبهة بألف (مُعْطَى) المنقلبة عن ياء . « الكتاب » (٤/ ١٣٤) .

٢ـ الفرق بين الاسم والحرف ، فما كان مثل : إمّا وحتّى من الحروف فهو مما لايمال ، وما كان اسماً مثل : متى وأنى ، فإنهما مما يمال ، لأنهما أسماء ، ومثلها فواتح السور .

٣ـ كثرة الاستعمال : كإمالة الأعلام ، نحو : الحجاج والعجاج ، قال أبو حيان : كثرة الاستعمال من الأسباب الشاذة التي أميلت الألف لأجلها .

للتوسع انظر « المقتضب » (٣/ ٥٢) ، « الهمع » (٢/ ٢٠٠ـ٢٠٣) .

(١) الماضي الأجوف إذا اتصلت به تاء الفاعل ؛ سكن آخره فيلتقي ساكنان : لام الفعل وعينه ، فتُحذف عينه ويصير وزنه (فِلْتُ) وشرط الإمالة في هذا النوع أن يكون مكسور الفاء .

(٢) مات : فيها لغتان : الأولى : من باب نصر ، وهي من : مات يموت ، فتقول فيها : مُتُّ ومُتْنا ، بضم الميم ، والثانية من باب : فَرِح ، وهي من : مات يمات ، فتقول فيها : مِتُّ ومِتْنا بكسر الميم .

وقد قرئ بالسبع فيهما في قوله تعالى : ﴿يَٰلَيۡتَنِي مِتُّ﴾ [مريم : ٢٣] ، وقوله : ﴿أَءِذَا مِتۡنَا﴾ [المؤمنون : ٨٢] ، « المقتضب » تعليق رقم (١) (٣/ ٤٣) ، « الكتاب » لسيبويه (٤/ ١٢١) .

(٣) طَالَ : من باب : فعُل يفعُل ، بضم العين فيهما ، فإذا اتصلت به تاء الفاعل قلت : طُلْت ، ومثلها كل ما كان مضموم الفاء نحو : قُلْت .

قال الأشموني (٤/ ٢٢٤) : فإن كانت ـ أي : ألفه منقلبة ـ عن واو مضمومة ، نحو : طال ، أو مفتوحة ، نحو : قَالَ ، لم تُمِلْ .

رابعها : وقوع الألف قبل الياء ؛ كبايَعْته وسايَرْته .

خامسها : وقوعها بعد ياء متصلة أو منفصلة بحرف أو حرفين أحدهما الهاء ، نحو : عِيان وشَيْبان ، ودخلَتْ بيْتَهَا .

سادسها : وقوع الألف قبل كسرة مباشرة ؛ كسالِم ، أو بعدها منفصلةً منها بحرف ؛ ككِتاب، أو بحرفين كلاهما متحرِّك ، وثانيهما هاء ، وأولهما غير مضموم ؛ كيريد أن يَضْرِبَها، دون هو يضربُها، أو أوَّلهما ساكن ؛ كشِمْلال ، أو بهذين وبالهاء ؛ كدِرْهَماك[1] .

سابعها : إرادة التناسب بين كلمتين أميلت إحداهما لسبب متقدِّم ؛ كإمالة ﴿والضحى﴾[2] ، في قراءة أبي عمرو[3] ؛ لمناسبة ﴿سجى﴾ و﴿قلى﴾[4] ؛ لأن ألف (الضُّحَى) لا تمال ، إذ هي منقلبة عن واو[5] .

[موانع الإمالة]

ويمنعها شيئان :

أحدهما : الراء بشرط كونها غير مكسورة ، وأن تكون متصلة بالألف قبلها كراشد ،

---

(١) فُصِل بين الألف الممالة والكسرة على الراء بحرفين : أحدهما : الهاء في : أن يَضْرِبَها ، وأما هو يَضْرِبُها ، فلا إمالة لضم الباء ، وفي شِمْلال : فصل بحرفين ، أحدهما : ساكن ، وفي دِرْهماك : فصل بثلاثة أحرف أحدهما الهاء .

(٢) سورة الضحى الآية (١) والشاهد : إمالة ألف ﴿والضحى﴾ ، والكسائي يميل كل رؤوس سورة الضحى . وكذا حمزة إلا ﴿سجى﴾ ففتحها . والقياس أن لا تمال ألف ﴿والضحى﴾ لأنها منقلبة عن الواو . « البدور الزاهرة » (٣٤٤) .

(٣) أبو عمرو البصري ، زيان بن العلاء بن عمار المازني البصري ، وقيل اسمه : يحيى ، توفي بالكوفة سنة (١٥٤هـ) . « البداية والنهاية » (١٠/١٦٦) ، وانظر « البدور الزاهرة » (ص ٨) .

(٤) سورة الضحى (٢ـ٣) والإمالة فيهما قياسية ؛ لأن ألفهما منقلبة عن ياء ، فتقول فيهما : سَجَيْتُ وقَلَيْتُ ، بالياء فيهما .

(٥) يُسَمِّي بعضهم هذا السبب : مراعاة فواصل الآيات ، ومن أسباب الإمالة ،[ما سمّاه سيبويه المجاورة والإمالة للإمالة] كما عند ابن السراج ، ومثاله نحو : رأيت عماداً ، فأمالوا الألف الأخيرة ؛ لإمالة الألف التي قبلها .

أو بعدها نحو : هذا الجدار ، وبنيت الجِدَار ، وبعضهم جعل المؤَخَّرة المفصولة بحرف ككافر كالمتصلة ، وألاَّ يُجاور الألف راء أخرى ، فإن جاورتها أخرى لم تمنع الأولى ، نحو : ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ ﴾(١) .

ثانيهما : حروف الاستعلاء السبعة ، وهي الخاء ، والغين ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والقاف متقدمة أو متأخرة(٢) .

ويُشترط في المتقدّم منها ألاَّ يكون مكسوراً ، فخرج نحو : طِلاَب وغِلاَب وَخِيام ، وأن يكون متصلاً بالألف ، أو منفصلاً عنها بحرف واحد ؛ كصالح ، وضامن ، وطالب ، وظالم ، وغالب ، وخالد ، وقاسم ، وكغنائم .

ـ وألاَّ يكون ساكناً بعد كسرة ، فخرج نحو : مِصْباح وإِصْلاح ومِطْواع .

ـ وألاَّ يكون هناك راء مكسورة مجاورة ، فخرج نحو : ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ ﴾(٣) ، و﴿ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ ﴾(٤) .

ويُشترط في المتأخر الاتصال أو الانفصال بحرف أو حرفين ؛ كساخِر وخاطِب ، وكنافِخ وناعِق ، وكمَواثيق ومنَاشيط .

---

(١) بعض آية من سورة الإنسان (٥) ، والانفطار (١٣) ، والمطففين (٢٢) .
والشاهد : وقوع الراء بعد الألف ، فلم تعد الراء الأولى مانعة من الإمالة ، وقد قرأ بالإمالة أبو عمرو البصري والكسائي وخلف في اختياره . « البدور الزاهرة » (ص ٣٣٩) ، « ابن عقيل » (٢/ ٥٢٥) .

(٢) من موانع الإمالة حروف الاستعلاء المجموعة في قولهم : (خُصّ ضَغْطٍ قِظ) .
ومثلها الراء بشروطها ، والسبب في ذلك : أن حروف الاستعلاء ، يرتفع اللسان بها إلى الحنك الأعلى ، فلم تمل الألف معها طلباً للمجانسة ، وكذا الراء شبهت بالمستعلية ؛ لأنها مكررة ، فعملت عملها في المنع بشروطها . « الكتاب » لسيبويه (٤/ ١٣٦) ، « الأشموني » (٤/ ٢٢٦) .

(٣) بعض آية من سورة البقرة (٧) ، والشاهد : عدم منع الصاد الإمالة لوجود الراء المكسورة بعد الألف .

(٤) بعض آية من سورة التوبة (٤٠) ، والشاهد نفسه في الآية السابقة تعليق (٢) .

تنبيهات

الأول : شرط الإمالة التي يكفُّها المانع ألاّ يكون سببها كسرة مقدرة ؛ كخافَ ، فإن ألفه منقلبة عن واو مكسورة ، ولا ألفاً منقلبةً عن ياء ؛ كطاب ، فسبب إمالة **الأول** الكسرة المقدرة .

والثاني : الياء التي انقلبت ألفاً ؛ لأن السبب المقدَّر هنا أقوى من السبب الظاهر ؛ لأن الظاهر إما متقدِّم على الألف ؛ كالكسرة في كِتاب ، والياء في بَيَان ، أو متأخر عنها ، نحو : غانِم وبايِع ، والذي في نفس الألف أقوى من الاثنين ، ولذلك أُميلَ ، نحو : طابَ وخافَ ، مع تقدُّم حرف الاستعلاء ، وحاق وزاغ مع تأخره .

الثاني : سبب الإمالة لا يؤثر إلاَّ إذا كان مع المُمال في كلمة ؛ لأن عدم الإمالة هو الأصل ، فيصار إليه بأدنى شيء ، فلا يمال نحو : لِزيدٍ مَال ؛ لوجود الألف في كلمة ، والكسرة في كلمة

وأما المانع : فيؤثر مطلقاً ؛ لأنه لايصار إلى الإمالة التي هي غير الأصل إلاَّ بسبب قويّ ، فلا تُمال ألف كتاب ، من نحو : كتاب قاسم ؛ لوجود حرف الاستعلاء ، وإن كان منفصلاً .

الثالث : تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة :

أحدها : الألف وقد تقدَّمت ، وشرطها : ألا تكون الفتحة في حرف ، ولا في اسم يشبهه ، إذ في الإمالة نوع تصرف والحرف وشبهه بريء منه ، فلا تمال فتحة **إلاَّ** ، ولا **عَلَى** ، ولا **إلى** ، مع السبب المقتضِي في كلٍّ ، وهو الكسرة في الأول ، والرجوع إلى الياء في الثاني ، وكلاهما في الثالث ، واستثنَوا من ذلك ضميرَي (ها) و(نا) فقد أمالوهما عند سبق الكسرة أو الياء ؛ لكثرة استعمالهما[(١)] .

---

(١) الأصل في الإمالة أن تكون في الأسماء المتمكّنة والأفعال ، غير أنه سُمع إمالة غير المتمكّن من المبني أصالة ، نحو : ها ونا من نحو : مُرَّ بِها ، ومُرَّ بنا ، ونحو : ذا اسم إشارة ، نحو : ذا قائم بالإمالة ، ووجه الإمالة أن ألفها منقلبة عن ياء وقد تصرّفوا في تصغيرها ، فتصرّفوا في إمالتها ، وأمالت العرب (متى) في كلتا حالتيها من الاستفهام والشرط ، وكذا أمالوا (أنّى) وإمالة ألفها ؛ =

ثانيها : الراء ، بشرط كونها مكسورة ، وكون الفتحة في غير ياء ، وكونهما متصلين ، نحو : ﴿ مِنَ ٱلْكِبَرِ ﴾(١) ، أو منفصلتين بساكن غير ياء ، نحو : مِنْ عَمْرو ، بخلاف نحو : أعوذ بالله مِنَ الغِيَر ، ومن قُبْحِ السِّيَر ، ومن غَيْرِك .

ثالثها : هاء التأنيث في الوقف خاصة ؛ كرحمَة ونعمة ، شبهوا هاء التأنيث بألفها ؛ لاتفاقهما في المخرج والمعنى والزيادة والتطرف والاختصاص بالأسماء ، وأمال **الكسائي**(٢) قبل هاء السكت نحو : ﴿ كِتَٰبِيَهْ ﴾(٣) ، ومنعها بعضهم ، وهو الأصحّ .

* * *

= لشبهها بالألف المشبهة بالألف المنقلبة . وأمالوا ما عرض له البناء ، وأصله الإعراب نحو : يا فتى ، ويا حبلى ، فإن إمالته مطردة . ولم تمل العرب من الحروف إلاّ (بلى) لأنها تنوب عن الجملة في الجواب ، فصارلها بذلك مزية على غيرها ، وإلا (لا) في : إمّا لا ؛ لأنها موضوعة موضع الجملة من الفعل والفاعل ؛ لأن المعنى : إن لم تفعل كذا فافعل كذا ، ولو أفردت (لا) من (إمّا) لما صحت إمالتها .

وحكى ابن جني إمالة (لا) في الجواب ؛ لأنها مستقلة في الجواب كالاسم . « الهمع » (٢/ ٢٠٤) ، « الأشموني » (٤/ ٢٣٢) .

(١) سورة مريم من الآية (٨) ، والشاهد إمالة فتحة الباء ؛ لوقوعها قبل الراء المتصلة بها .

(٢) **الكسائي** : هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان ، كوفي أخذ عن الرؤاسي وغيره ، قدم بغداد فجعله الرشيد معلماً لولديه الأمين والمأمون ، أحد القرّاء نحوي مشهور ، له مؤلفات كثيرة ؛ منها : « مختصر النحو » ، و« معاني القرآن » ، و« القراءات » . انظر « الفهرست » (٩٧/ ٩١) .

(٣) سورة الحاقة من الآيتين (١٩ ، ٢٥).

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : عرِّف الإمالة ، ومَنْ أصحابها ؟ وما أسبابها ؟

س٢ : يُمنع الإمالة شيئان، اذكرهما مع التمثيل .

س٣ : تمال الفتحة قَبْل ثلاثة حروف، وضِّح ذلك مع التمثيل .

* * *

مشجر الإمالة

مشجر الإمالة

تعريفها

لغة: مصدر أملت الشيء إمالة: عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها.

واصطلاحاً: أن تذهب بالفتحة إلى جهة الياء، وإن كان بعدها ألف؛ كالفتى، وإلى جهة الكسرة إن لم يكن ذلك؛ كنعمة وبِسَحَر.

أصحابها

١. بنو تميم
٢. أسد
٣. قيس
٤. عامة نجد
٥. ولا يميل الحجازيون إلا قليلاً.

أسبابها

١. كون الألف مبدلة من ياء متطرفة حقيقة
٢. كون الياء تخلفها في بعض التصاريف.
٣. كون الألف مبدلة من عين فعل يؤول عند إسناده للتاء
٤. وقوع الألف قبل الياء
٥. وقوعها بعد ياء متصلة أو منفصلة بحرف أو حرفين أحدهما الهاء.
٦. وقوع الألف قبل كسرة مباشرة، أو منفصلة بحرف، أو بحرفين كلاهما متحرك.
٧. إرادة التناسب بين كلمتين أميلت إحداهما لسبب متقدم.

موانعها

١. الراء بشرط كونها غير مكسورة، وأن تكون متصلة بالألف قبلها، أو بعدها.
٢. حروف الاستعلاء السبعة، وهي: الخاء والغين، والصاد والضاد، والطاء والظاء، والقاف متقدمة أو متأخرة.

مسائل للتمرين

التمرين : مصدر مرَّنه على كذا ، مأخوذ من قولهم : مَرَنَ على الشيء مُروناً وَمَرَانة : إذا اعتاده واستمر عليه ، وهو هنا بمعنى تعويد الطالب تطبيق المسائل على القواعد الصرفية التي عُلِّمَهَا .

وكثيراً ما يقولون : المطلوب أن تَبْنِيَ من كذا لفظاً بزنة كذا ، فيجب أن نبحث أوّلاً عن معنى هذه العبارة ، حتى يعملَ سامعها بمقتضاها ، فنقول : إنهم قد اختلفوا في ذلك على أقوال : أصحها هو أن المعنى : صُغ من لفظ ضرب مثلاً ما هو بزنة جعفر ، بمعنى أن تعمل في هذه الزنة الفرعية ما يقتضيه القياس من القلب أو الحذف أو الإدغام مثلاً ، إن كان في هذه الزنة الفرعية أسباب تقتضيها[1] .

فإذا كان في الأصل حرف زائد مثلاً ؛ فلا خلاف في أن يزاد مثله في الفرع إلاَّ إذا كان الحرف الزائد عوضاً عن حرف في الأصل ، كما في نحو : اسم ، فإنَّ همزة الوصل فيه عِوَض عن أصل ، هو لام الكلمة أو فاؤها ، ففيه خلاف ، وإذا حصل قلب في الأصل ، فلا خلاف في حصوله في الفرع ، فإذا أردنا أن نبني من الضَّرْبِ مثالاً بزنة (أَيِسَ) قلنا : رَضِبَ[2] .

---

(١) بيّن في « الممتع » المعنى المراد من هذه المقولة بقوله : فإنما معناه : فُكَّ صيغة هذه الكلمة وصُغْ من حروفها الأمثلة التي سُئلت أن تبني مثلها ؛ بأن تضع الأصل مقابل الأصل ، والزائد مقابل الزائد ، والمتحرك مقابل المتحرك ، والساكن مقابل الساكن ، وتجعل حركاته على حساب حركات المبني الذي صيغ عليه من ضم أو فتح أو كسر . اهـ « الممتع » (٢/ ٧٣١) ، « المبدع » (ص ٢٨٣) بتصرف .

(٢) اعلم : أنه لا يجوز البناء إلا أن تكون حروف الكلمة المبني منها مماثلة لحروف الكلمة المبني عليها أو أقل منها ، فإن كانت أكثر منها فلا يجوز البناء ، وكذا لا يجوز البناء إلا مما يدخله الاشتقاق والتصريف ، فإن بُنيت مما لا يدخلاه ، فإنما ذلك عن طريق أنْ لو جاء فكيف يكون حكمه ، لا أن تلحق بكلام العرب . « الممتع » (٢/ ٧٣٤) ، « المبدع » (ص ٢٨٤) .

وإنْ وُجِدَ في الفرع ما يقتضي عدم الإدغام مثلاً ؛ عُمِل به ، كما إذا لزم عليه لبس أو ثقَل ؛ لرفض العرب ذلك في كلامهم(١) ، وإن وُجِد في الأصل سبب إعلال لحرف لم يوجد في الفرع ، فلا خلاف في أنه لا يُقلَب في الفرع ، فيقال على وزن أوائل من القتل : أَقَاتِل(٢) .

تنبيه

يجوز عند سيبويه أن يصاغ على وزن ثبت في كلام العرب وإن لم ينطقوا به في الفرع المطلوب ، فيصح أن يصاغ من ضرب على زنة (شَرَنْبَث) ، فيقال : ضَرَنْبَب مع أنهم لم ينطقوا به ، ولا محذور فيما قاله سيبويه ، إذ الغرض التمرين فقط ، ولا يقال إنه يلزم إثبات صيغ لم تنطق بها العرب في كلامهم ، وأما نحو : جالينوس وميكائيل ؛ فلا يصاغ على زنتهما ؛ لعدم ثبوتهما في كلامهم(٣) .

---

(١) مثاله أن تبني من نحو : (رددتُ) مما لا يجوز فيه الإدغام بسبب اتصاله بالتاء على مثل (اغدودن) قلت : (ارْدَوْدَدَ) نقلت حركة الدال الثانية إلى الواو قبلها ، ثم أُدغمت الدال بالدال فصارت : ارْدَوَدَّ .

(٢) قال في « المقاييس » (١/ ١٨٥) : فأما الأوائل : فمنهم مَنْ يقول : هي تأسيس بناء (أوّل) من همز وواو ولام ، وهو القول ، ومنهم مَنْ يقول : تأسيسه من واوين بعدها لام ، وقال : والقياس في جمعه (أواول) إلا أن كل واو وقعت طرفاً أو قريباً من الطرف بعد ألف ساكنة قُلبت همزة .
وعلى ذلك فـ (أوائل) أصلها : أواول ، قُلبت الواو همزة ، فلو صغت من كلمة على مثال هذا الأصل لم يلزم القلب في هذا الفرع كما في (أَقاتِل) .
ووزن (أوائل) (فواعل) ووزن (أقاتِل) (أفاعِل) بزيادة الهمزة والألف ؛ لأنه من (القتل) .

(٣) اختلف النحاة في صياغة مسائل التمرين على ثلاثة مذاهب :
أولها : أنه لايجوز ذلك ، وأن ما صنع إنما هو لبيان أَنْ لو كان كيف يكون حكمه .
ثانيها : أنه يجوز على كل حال .
ثالثها : التفصيل بين ما فعلت العرب مثله ، ونطقت به من البناء ، فكثر واطرد فيجوز البناء على مثله ، وأمّا ما لم تـنطق به العرب ، فيمتنع البناء عليه .
انظر « الممتع » (٢/ ٧٣١ـ٧٣٢) ، « المبدع » (ص ٢٨٣) « الاقتراح » المسألة التاسعة (ص ٤٥) .

تطبيق (١)

١- إذا أردت أن تصوغ من (باع وقال) على وزن (عَنْسَل) بمهملتين مفتوحتين ، بينهما نون ساكنة : للناقة السريعة ، قلتَ فيه : (بَنْيَع وَقَنْوَل) بلا إدغام ، مع أن هنا حرفين متقاربين ؛ لأنه يشترط في إدغام المتقاربين ألاّ يحصل لبس ، ووجه اللبس هنا أنك لو أدغمت لقلت : قَوَّل وَبَيَّع ، فيلتبسان بمضعَّفي : قال وباع .

٢- وإذا أردت أن تصوغ من قال وباع بوزن (قِنْفَخْر) بكسر فسكون ففتح فسكون : للرجل العظيم الجثة ، قلتَ : (قِنْوَلّ وبِنْيَعّ) بلا إدغام ، مع أن هنا حرفين متقاربين ، هما النون والواو ، والنون والياء ؛ حذراً من أن يلتبس بنحو : عِلْكَدّ ، ومعناه : البعير الغليظ ، فلا يُدرَى : أهو مثله ، أو مثل قِنْفَخْرٍ وأدغم .

ولا يجوز أن تصوغ من نحو : كَسَرَ وَجَعَل على وزن (جَحَنْفَل) ، فلا تقول : كسَنْرَر ولا جَعَنْلَل ، فإنك إن لم تدغم حصل الثقل ، وإن أدغمت التبس بنحو : سفَرْجَل ، فيظن أنه خماسيّ الأصول .

٣- وإذا قيل : كيف تَبْنِي من نحو : (ضرَّب) مضعَّف العين على زنة (مُحَوِيّ) ، بضم ففتح فكسر فياء مشدّدة ؟

قلت : مُضَرِّبِيّ لا مُضَرَبِيّ .

وذلك أن لفظ مُحَوِيَّ اسم فاعل منسوب إليه ، من قولهم : حَيَّي بثلاث ياءات ، أُدغمت الأولى في الثانية ، فأصل مُحَوِيّ قبل النسب مُحَيِّي بثلاث ياءات ، على وزن مُطرِّز ، فللنسب إليه يلزم حذف الياء الأخيرة ، كما تُحذف من نحو : المشتري ، ثم حذف إحدى الياءين الباقيتين ، وقلب الأخرى واواً ، وفتح ما قبلها ، فيصير بعد النسب مُحَوِيّاً ، وحيث إن هذه الأسبابَ الموجبةَ للتغيير في الأصل لم توجد في الفرع ، الذي هو (مُضَرِّبِيّ) نُطِقَ به على حاله ؛ أي : على زنة مُحَوِيّ لو لم يحصل فيه تغيير .

٤- وإذا قيل : صُغ من (آءة) اسم شجرة أو ثمرة ، على زنة (مُسْطار) : اسم

(١) للتوسع في مسائل التمرين انظر « المقتضب » (١/١٠٩ ، ١٣٨ ، ١٨٣) ، « الممتع » (٢/ ٧٣٧-٧٧٠) ، « المبدع » (ص ٢٨٦-٢٩٧) .

للخمر ، قلت : (مُسْتآة لا مُسْآة) ؛ لأنه لا يُحذف من الفرع إلا ما اقتضاه في نفسه ، لا بالنظر إلى أصله ، إذ أصله مُسْتَطَار ، من (طير) ، ولو قُدِّر أنه من (س ط ر) لقيل : مُؤْواء .

٥- وإذا قيل : كيف نَبْنِي من (وَأَيت) بزنة كوكب ؟ حال كون المصوغ مخفّفاً مجموعاً جمع سلامة ، مضافاً إلى ياء المتكلّم ؟ قلت فيه : (أوِيَّ) بفتح فكسر ، فياء مشدّدة مفتوحة .

وذلك أنك أوّلاً تبني من (وأي) بزنة (كوكب) ، فتقول : (وَوْأي) ثم يعلّ إعلال فتىً ، فيقال : وَوْأىً ، فإذا خففتَ همزته بنقل حركتها إلى ما قبلها ، قلت فيه : (وَوىً) بزنة فتىً ، ثم تُقلب الواو الأولى همزة ، فيصير أوَىً ، وجوَّز بعضهم عدم القلب ، فإذا جمعته جمع سلامة ، قلت فيه : أوَوْنَ كفَتَوْنَ ، فإذا أضفته إلى ياء المتكلم قلت : أوَوْي ، ثم تُقلب الواو الثانية ياء ، وتُدغم في الياء ، وتكسِر الواو الأولى لمناسبة الياء ، فيصير : أوِيَّ .

٦- وإذا قيل : كيف تبني من (وأيت) بزنة أُبْلُم ؟ وهو خوص المُقْل ، قلت فيه : (أوْءٍ) بضم أوله ، وذلك لأن أصله أوْؤيٌ ، ثم أعلّ إعلال قاض ، فصار أوءٍ .

٧- وإذا قيل : صُغ من (أوَيْتَ) بزنة (أُبْلُم) ، قلت فيه : (أُوٍّ) ، أصله : (أُوْوُيٌ) قلبت الهمزة الثانية واواً ، وأدغم المثلان ، ثم أعلَّ إعلال قاض ، فصار أُوٍّ .

٨ - وإذا قيل : كيف تبني من (وَأَيْتُ) بزنة (إوَزَّة) ؟ قلت : (إيئاة) بهمزة فياء فهمزة ، وذلك لأن أصل إوزَّة : إوْزَزَة ، فحينئذ يكون أصل إيئاة : إوْأيَة ، بهمزة مكسورة ، فواو ساكنة ، فهمزة مفتوحة ، فياء مفتوحة ، قلبت واوه ياء ؛ لوقوعها إثر كسرة ، فصار إيْأيَة ، ثم قلبت الياء الثانية ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار إيئاة كسِعلاة .

٩- وإذا بنيت من (أوَيت) مثل : إوَزَّة ، قلت : (إيّاة) بهمزة مكسورة فياء مشددة ، وذلك لأن أصله إئْوَيَة .

أما الهمزة الأولى : فهي زائدة ، وأمّا الثانية : فهي فاء الكلمة ، وأما الواو : فهي عينها ، ولوقوع الهمزة الثانية إثر كسرة تقلب ياء ، ثم يقال : اجتمعت الواو والياء ،

وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء وأدغمتا ، وحينئذ اجتمعت ثلاث ياءات ، قلبت الأخيرة ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار إيَّاة .

١٠ـ وإذا قيل : كيف تَبْني من قال وباع بزنة (عَنْكبوت) ؟ قلت : (بَيْعَعوت وقَوْلَلوت) ، لابَنْ يَعُوت وقَنْوَلُوت ؛ لأن الصحيح أن النون لا تزاد ثانية ساكنة إلا بضَعْف .

١١ـ وإذا قيل : كيف تبني من (بِعْتُ) على زنة (اطمأن) ؟ قلت : (ابْيَعَعَّ) بإدغام العين الثانية في الثالثة ، بعد نقل حركتها إلى العين الأولى .

١٢ـ وإذا قيل : كيف تبني من قال على زنة (اغْدَوْدَن) مبنياً للمعلوم ؟ قلت : (اقْوَوَّلَ) ، بإدغام الواو الثانية في الثالثة وجوباً .

١٣ـ وإذا قيل : كيف تبني من (قال وباع) بزنة (اغْدُودِنَ) مبنياً للمجهول ؟ قلت : (اقْوُووِل وابْيُويع) بلا إدغام وجوباً ؛ لأن الواو الثانية في (اقْوُوْول) ، والواو في (ابْيُويع) حرفا مدّ زائدان ، فلا إدغام فيهما .

١٤ـ وإذا قيل : كيف تبني من (قَوِيَ) بزنة (بَيْقور) وهو اسم جمع البقرة ؟ قلت فيه : (قَيُّوٌّ) بياء مشدَّدة مضمومة ، فواو مشدّدة ، الأصل : (قَيْوُوْوٌ) قلبت الواو الأولى ياء لاجتماعها مع الياء ، وسبق إحداهما بالسكون ، وأدغمتا ، ثم أدغمت الواو الثانية في الثالثة ، ولم تقلبا ياءين مع وقوعهما طرَفاً ؛ لأن لذلك مواضع قد تقدم ذكرها ، وليس هذا منها ، ولم تنقل حركة العين التي هي الواو الأولى إلى ما قبلها ، كما في مَبْيوع ، لأن العين لا تعلُّ إذا كانت هي واللام حَرفي علة ، سواء أعِلَّت اللام كما في : (قَوِيَ) أو لم تعلّ كما في : (هَوِيَ) .

وعلى هذا القياس يكون التمرين .

* * *

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : ما المعنى المقصود من (مسائل التمرين) ؟

س٢ : ما معنى قولهم : المطلوب أن تبني من كذا لفظاً بزنة كذا ؟

س٣ : اذكر رأي سيبويه في مسائل التمرين .

س٤ : تمرين :

ابن من (ضرب) على زنة (جَعْفَر) ، ومن (باع) على زنة (عَنْسَل) ، ومن (ضرب) على زنة (مُحَوِيّ) ، ومن (وأَيْتُ) على زنة (كوكب) ، ومن (بعت) على زنة (اطمأن) .

* * *

الوقـف

[١ـ تعريفه] :

هو قَطْعُ النُّطق عند آخر الكلمة ، ويقابله الابتداء الذي هو عمل ، فالوقف استراحة عن ذلك العمل(١) ، ويتفرَّع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد :

١ـ فيكون لتمام الغرض من الكلام .

٢ـ ولتمام النظم في الشعر .

٣ـ ولتمام السجع في النثر .

[٢ـ أقسامه] :

وهو إما اختياريّ بالياء المثناة من تحت ؛ أي : قُصِدَ لذاته ، أو اضطراريّ عند قطع النَّفَس ، أو اختباريّ بالموحدة ؛ أي : قُصِد لاختبار شخص هل يحسن الوقف على نحو : بِمَ ، و﴿ أَلَّا يَسْجُدُواْ لِلَّهِ ﴾(٢) ، ....

(١) ذكر السيوطي علة اختيارهم السكون للوقف ، وأن ذلك لشيئين :
أحدهما : أن الحرف الموقوف عليه مضاد للحرف المبتدأ به ، ولأن الوقف هو الانتهاء ، والانتهاء مضاد للابتداء ، فينبغي أن تكون صفته مضادة لصفته ، والابتداء لا يكون إلا بمحرك ، فيكون هذا ساكناً .
ثانيهما : أن الوقف موضع استراحة ؛ لأنه موضع يضعف فيه الصوت ، فاختاروا للحرف الموقوف عليه أخف الأحوال وهو السكون ، وجعلوا علامته في الخط حاءً فوق الحرف ، وصورتها هكذا (ح) . « الهمع » (٢/ ٢٠٧) ، « حاشية الصبان على الأشموني » (٤/ ٢١٠) .

(٢) بعض آية من سورة النمل (٢٥) قرأ الجمهور بتشديد (ألاّ) فهي مركبة من (أنْ) المصدرية و(لا) ، والمضارع بعدها منصوب (بأن) ، والوقف على (أن) عند قطع النفس ، أو على (لا) دون (يا) ؛ لأنها ـ أي : الياء ـ جزء من كلمة ، فلا يوقف عليها ، وقرأ الكسائي بالتخفيف (ألاَ) فتكون حرف استفتاح و(يا) للتنبيه ، أو للنداء والمنادى محذوف ، تقديره : يا هؤلاء ، واسجدوا : فعل أمر ، والوقف اختباراً على (ألا) وحدها ، أو (يا) وحدها ، والابتداء اسجدوا =

و﴿ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾(١) ، أو لا ؟

والأول : إما استثباتيٌّ : وهو ما وقع في الاستثبات ، والسؤال المقصود به تعيين مبهم ، نحو : مَنُو ، وأيُّونْ ؟ لمن قال : جاءني رجل أو قوم .

وإما إنكاريٌّ لزيادة مدة الإنكار فيه : وهو الواقع في سؤال مقصود به إنكار خبر المخبر ، أو كون الأمر على خلاف ما ذُكِر ، وحينئذ فإن كانت الكلمة منوّنة كُسر التنوين ، وتعينت الياء مدة ، نحو : أزَيدُنِيه بضم الدال ، وأزيدَنِيه بفتحها ، وأزيدِنِيه بكسرها ، وكسر النون في الجميع ، لمَنْ قال : جاء زيدٌ ، أو رأيتُ زيداً ، أو مررت بزيد ، وإن لم تكن منونة أتى بالمدّ من جنس حركة آخر الكلمة ، نحو : أعُمرُوه وأعمرَاه ، وأحَذَامِيه ، لمَنْ قال : جاء عُمَرُ ، ورأيتُ عُمَر ، ومررت بحَذَامِ .

وإما تذكُّرِيٌّ : وهو المقصود به تذكر باقي اللفظ ، فيؤتى في آخر الكلمة بَمدّة مجانسة لحركة آخرها ، كقالا ، ويقولُوا ، وفي الدَّارِي .

وإما ترنميٌّ ؛ كالوقف في قول جَرير :

٨٠ ـ أقلّي اللّوْمَ عَاذلَ والعتابنْ(٢)

وإما غير ذلك وهو المقصود هنا .

= بهمزة وصل مضمومة ، أما في حالة الاختيار ، فلا وقف ، ويتعين وصلهما بالفعل (اسجدوا) . « حاشية الخضري » (٢/ ١٧٥) ، « البدور الزاهرة » (٢٣٤ـ٢٣٥) بتصرف .

(١) بعض آية من سورة الأنعام (١٤٤) ، والشاهد في : (أَمْ) المنقطعة ، و(ما) الموصولة ، فيوقف على (أَمْ) مفصولة عن (ما) . « حاشية الخضري » (٢/ ١٧٥) .

(٢) البيت في « ديوانه » (٢/٨١٣) وهو مطلع قصيدة يهجو بها عبيداً الراعي والفرزدق ، وهما شاعران مشهوران من شعراء الدولة الأموية ، وهو من شواهد « الهمع » (٢/ ٨٠) ، و« أوضح المسالك » (١/ ١٤) ، و« ابن عقيل بحاشية الخضري » (١/ ٢٠) ، واستشهدوا به على تنوين الترنم ، وأنه ليس من خواص الأسماء ، وقد دخل على الأفعال ، وسُمِّي تنوين الترنم ، إما لأن النون قطعَتْ مد الصوت بالروي الذي فيه الترنم .
وإما لأن الترنم يحصل بالنون نفسها ؛ لكونها حرفاً أغن . « حاشية الخضري » (١/ ٢٠) .
وانظر أنواع هذه الوقوف التي ذكرها المؤلف في « حاشية الصبان على الأشموني » (٤/ ٢٠٣) .

[٣ـ التغييرات الشائعة في الوقف] :

والتغييرات الشائعة في الوقف سبعة أنواع ، نظمها بعضهم فقال :

نَقْلٌ وحَذْفٌ وَإِسْكانٌ ويَتْبَعُها التَّـ ... ضعِيفُ وَالرَّوْمُ وَالإِشْمَامُ وَالْبَدَلُ[١]

فيبدل تنوين الاسم بعد فتحةٍ ألفاً ؛ كرأيت زيداً ، وفتىً[٢] ، ونحو : ويْهاً وَإِيْهاً بكسر الهمزة ، وكذلك تبدل نون التوكيد الخفيفة ألفاً ، ويُرَدُّ ما حُذِفَ لأجلها في الوقف كما تقدّم[٣] ، وشبَّهوا (إذن) بالمنون :

١ـ فأبدلوا نونها ألفاً في الوقف مطلقاً .

٢ـ وبعضهم يقف عليها بالنون مطلقاً ؛ لشبهها بأنْ ولنْ .

٣ـ وبعضهم يقف عليها بالألف إن ألغيت ، وبالنون إن أعْمِلت[٤] .

---

(١) هذا النظم ذكره الخضري في « حاشيته على ابن عقيل » (٢/ ١٧٥) وفيه شيء من التحريف ، فلا يستقيم وزنه على ما ذكر على بحر البسيط ، والصواب ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى .

(٢) اعلم : أن في الوقف على المنون ثلاث لغات :

الأولى : وهي الفصحى أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفاً إن كان بعد فتحة ، وبحذفها إن كان بعد ضمة أو كسرة بلا بَدَل ، تقول : رأيت زيداً ، وهذا زيدٌ ، ومررت بزيدٍ .

الثانية : أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقاً ، ونسبت إلى ربيعة .

الثالثة : أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة ، وواواً بعد الضمة ، وياء بعد الكسرة فتقول : رأيت زيدا ، وهذا زيدو ، ومررت بزيدي ، ونسبت هذه إلى الأزد . « الأشموني » (٤/ ٢٠٤) ، « الهمع » (٢/ ٢٠٥) .

(٣) انظر (ص ١٣٠) من هذا الكتاب .

(٤) ذكر المؤلف لنون (إذن) ثلاثة أقوال :

الأول : قول الجمهور .

والثاني : ذهب إليه المبرد وابن عصفور .

والثالث : قاله الفراء وتبعه ابن خروف ، ويُبْنَى على هذا الخلاف خلاف في كتابتها ، فالجمهور يكتبونها بالألف مطلقاً وهكذا رُسمت في المصاحف ، والمبرد ومن معه يكتبونها بالنون . وعن الفراء : إن أُعملت كتبت بالألف ، وإن أُهملت كُتبت بالنون فراقاً بينها وبين إذا ، ونقل السيوطي عكس ذلك ، والله أعلم . « الأشموني » (٣/ ٢٩١ـ ٤/ ٢٠٦) .

ويوقف بعد غير الفتحة بحذف التنوين ، وإسكان الآخر ؛ كهذا زيدْ ، ومررت بزيدْ ، ومطلقاً عند ربيعة .

وأما الأزد : فتقلبه واواً بعد الضم ، وياء بعد الكسر ، فيقولون : جاء زيدو ، ومررتُ بزيدِي ، وإن وقف على هاء الضمير حُذفت صلته ؛ أي : مَدته ، بعد غير الفتح ، نحو : بِهْ ولِهْ ، إلا في الضرورة ؛ كقول رُؤْبة :

٨١ ـ وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أرْجاؤُهُ كأنَّ لَوْنَ أرْضِهِ سَمَاؤُهُ[١]

بخلاف نحو : بِها ومِنها ، فتُبقي الصلة ، وقد تُحذف على قلة ، كقوله :

(وبالكرامةِ ذاتُ أكرمَكم اللهُ بَهْ) .

أراد : بِها ، فحذف الألف ، وسكن الهاء ، بعد نقل حركتها إلى ما قبلها .

وإذا وقف على المنقوص ثبتت ياؤه ، إذا كان محذوف الفاء ، كما إذا سَمَّيتَ بمضارع نحو : وَفَى تقول : هذا يَفي ، أو كان محذوف العين ، كما إذا سَمَّيتَ باسم الفاعل من أَرى ، فإنك تقول هذا : مُرِي[٢] ؛ إذ لو حذفت اللام منهما لكان إجحافاً ، وكذا إذا كان منصوباً منوَّناً ، نحو : ﴿ رَّبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا ﴾[٣] ، أو غير منوّن مقروناً بأل ، نحو : ﴿ كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِىَ ﴾[٤] ، فإن كان غير منصوب جاز الإثبات والحذف ، ولكن يترجح في المنوَّن الحذف ، نحو : هذا قاضْ ، ومررتُ بقاضْ ، وقرأ ابن كثير : ﴿ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ

---

(١) في « ديوانه » (ص ٣) والرواية :

وبلدٍ عاميةٍ ، أعماؤهُ كأن لونَ أرضه سماؤهُ

والشاهد : إثبات الواو في مد الصلة بعد هاء الضمير مع ضم ما قبلها ، وخصوه بالضرورات الشعرية ، وهو في « حاشية الصبان على الأشموني » (٤/٢٠٦) ، و« حاشية الخضري على ابن عقيل » (٢/١٧٦) .

(٢) أصله (مُرْئِي) فيه إعلال بالنقل ، فنُقلت كسرة الهمزة إلى الراء فصارت : مُرِئْيْ ، التقى ساكنان فحُذفت الهمزة ، وامتُنع حذف اللام لوجود الإعلال بالحذف في عينها .

(٣) بعض آية من سورة آل عمران (١٩٣) .

(٤) بعض آية من سورة القيامة (٢٦) ، والشاهد : إثبات ياء ﴿التراقي﴾ لأنه منصوب وقد اقترن بالألف واللام .

مِن وَالٍ﴾(١) ، وفي غير المنوّن يترجَّح الإثبات ؛ كهذا القاضِي ، ومررتُ بالمنادي ، وقرأ الجمهور : ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾(٢) .

ويوقف على هاء التأنيث بالسكون ، نحو : فاطمهْ ، وعلى غيرها من المتحرك بالسكون فقط ، أو مع الرَّوم ، وهو إخفاء الصوت بالحركة ، والإشارة إليها ولو فتحة ، بصوت خفيّ ، ومنعه الفَرَّاءُ(٣) فيها ، أو الإشمام ، وهو ضمُّ الشّفَتين والإشارة بهما إلى الحركة بدون صوت ، ويختص بالمضموم ، ولا يُدْركه إلا البصير ، أو التضعيف ، نحو : هذا خالدّ ، وهو يضربّ ، بتشديد الحرف الأخير ، وهي لغة سَعْدية .

وشرط الوقف بالتضعيف :

١ـ ألاّ يكون الموقوف عليه همزة كرِشاء ، ولا ياء كالراعي ، ولا واواً كيغزو ، ولا ألفاً كيخشى ، ولا واقعاً إثر سكون كزيد وبكر ، أو مع نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قَبْلَه ، كقراءة بعضهم : ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبِرْ﴾(٤) بكسر الباء ، وسكون الراء ، بشرط أن يكون ما قبل الآخر ساكناً غير متعذّر ، ولا مستثقل تحريكه .

٢ـ وألاّ تكون الحركة فتحة .

٣ـ وألاّ يؤدي النقل إلى عدم النظير ، فخرج نحو : جَعْفَر لتحرك ما قبله ، ونحو :

---

(١) بعض آية من سورة الرعد (١١) ، والشاهد في قوله تعالى : ﴿والٍ﴾ وقد أُثبتت الياء على قول مرجوح ، وقد قرأ الجمهور ﴿والٍ﴾ بالوقف بحذف الياء على ما هو راجح . انظر : « روح المعاني » (١٣/ ١١٧) .

وابن كثير : هو عبد الله بن كثير المكي ، من التابعين ، وأحد القراء العشرة ، توفي بمكة سنة (١٢٠هـ) . « البدور الزاهرة » (ص ١٨) .

(٢) بعض آية من سورة الرعد (٩) ، والشاهد : حذف الياء من ﴿المتعال﴾ عند الجمهور وهو اسم منقوص ، وقرأ ابن كثير ويعقوب بالإثبات وقفاً ووصلاً . « البدور الزاهرة » (ص ١٦٩) .

(٣) أبو زكريا يحيى بن زياد ، أديب نحوي لغوي ، وُلد بالكوفة سنة (١٤٤هـ) تعلّم وعلّم فيها ، ثم انتقل إلى بغداد وكان أكثر مقامه فيها ، توفي بطريق مكة سنة (٢٠٧هـ) له من الكتب : « معاني القرآن » ، و« المقصور والممدود » ، و« المذكر والمؤنث » ، انظر « الفهرست » (ص ٩٩) ، و« غربال الزمان » (ص ١٩٦) ، و« معجم المؤلفين » (١٣/ ١٩٨) .

(٤) من سورة العصر الآية (٣) ، والشاهد : في نقل كسرة الراء إلى الباء قبلها في (الصَّبِرْ) وهي قراءة أبي عمرو . « روح المعاني » (٣٠/ ٢٢٩) ، « الحجة للقراءات السبعة » (٦/ ٤٣٨) .

إنسان ويشدّ ؛ لأن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة ، ويقولُ ويبيعُ ، لاستثقال الضمة إثر كسرة أو ضمة ، ونحو : هذا عِلُمْ[1] ؛ لأنه لا يوجد فِعُل بكسر فضم في العربية .
والشرطان الأخيران مختصان بغير المهموز ، فيجوز النقل في نحو : ﴿ يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ ﴾[2] وإن كانت الحركة فتحة ، وفي نحو : هذه رِدُءْ ، وإن أدى إلى عدم النظير ؛ لأنهم يغتفرون في الهمزة ما لا يغتفرون في غيرها .

ويوقف على تاء التأنيث بدون تغيير إن كانت في حرف ؛ كثُمَّتْ وَرُبَّتْ ، أو في فعل ؛ كقامَتْ ، أو اسم وقبلها ساكن صحيح ؛ كأخْتْ وبِنْتْ ، وجاز إبقاؤها على حالها وقلبها هاءً وإنْ كان قبلها حركة ؛ كثَمَرَةْ وَشَجَرَةْ ، أو ساكن معتلٌّ ؛ كصلاةْ ومسلماتْ ، ويَترجح إبقاؤها في الجمع وما سُمِّي به منه تحقيقاً أو تقديراً ، وفي اسمه ؛ كمُسلماتْ وَأذْرِعاتْ وهيهَاتْ ، فإنها في التقدير جمع هَيْهَيَةٍ ؛ كقَلْقَلَة ، سُمِّيَ بها الفعل ، ونحو : أُولاتْ .

ومن الوقف بالإبدال قولهم : كيف الإخوة والأخواهْ ، وقولهم : « دَفْنُ البناهْ ، من المكْرُماهْ »[3] ، وقُرِىءَ ﴿هيهاهْ﴾[4] . ومن الوقف بتركه وقف بعضهم بالتاء في قوله تعالى : ﴿إن شجرتْ﴾[5] ، وقولِه[6] :

(١) يمنع الوقف مع النقل في (عِلُمْ) لأنه يؤدي إلى عدم النظير وهو وزن (فِعُل) ، وهذا من الأوزان الثلاثية المهملة التي لم تستعملها العرب . « الأشموني » (٤/ ٢١٢) .

(٢) بعض آية من سورة النمل (٢٥) ، والشاهد : الوقف على ﴿الخبء﴾ بالنقل ؛ أي : بنقل حركة الهمزة إلى الباء قبلها فتصير (الخَبَأ) ، واغتفر ذلك لثقل الهمزة ، وقد قصدوا التخفيف . « الأشموني » (٤/ ٢١٢) .

(٣) هذا حديث قيل : قاله رسول الله ﷺ ؛ لما عزي بابنته رقية رضي الله عنه تعالى عنها . انظر تخريج الحديث في « المقاصد الحسنة » (ص ٣٤٧) ، « تنزيه الشريعة » (٢/ ٣٧٢) ، « أسنى المطالب » (ص ٢١١) .

(٤) بعض آية من سورة المؤمنون (٣٦) قرأ الجمهور بالتاء وقفاً ، وقرأ البزي والكسائي بالهاء ، والشاهد على هذه القراءة . « البدور الزاهرة » (ص ٢١٨) .

(٥) بعض آية من سورة الدخان (٤٣) وقف ابن كثير والبصريان : أبو عمرو ويعقوب بالهاء بإبدالها من التاء ، وقرأ الباقون بالتاء ، من غير إبدال . « البدور الزاهرة » (ص ٢٩٢) .

(٦) البيت للراجز أبي النجم العجلي . « شرح الديوان » (ص ٧٦) . « اللسان » (ما) (١٥/ ٤٧٢) وهو من شواهد « الهمع » (٢/ ٢٠٩) ، و« الأشموني » (٤/ ٢١٤) ، و« الشافية » (٢/ ٢٨٩) ، والشاهد : إبدال الهاء تاء في الوقف على (الغلصمه) و(أمه) .

٨٢ ـ كانت نُفوسُ القومِ عنْدَ الغَلْصَمَتْ وكـادَتِ الحُـرَّةُ أَنْ تُـدْعَـى أَمَـتْ

ويُوقف بهاء السكت جوازاً على الفعل المعلِّ لاماً بحذف آخره ، نحو : لم يَغْزُهْ ، ولم يرمِهْ ، ولم يَخْشَهْ .

وتجب الهاء إن بقي على حرف واحد ، نحو : قِهْ ، وعِهْ ، وقال بعضهم : وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد ، نحو : لم يَقِهْ ، ولم يَعِهْ ، ورُدَّ بـ : ﴿وَلَمْ أَكُ﴾[1] ، و﴿وَمَن تَقِ﴾[2] ، دون هاء عند إرادة الوقف ، ويترجّح الوقف بها على (ما) الاستفهامية المجرورة بالحرف ، نحو : لِمَه ، وعمَّه ، ويجب إن جرَّتْ باسم ، نحو : مَجِيء مَهْ ، وعلى كلٍّ فيجب حذف ألفها في الجر مطلقاً ، وأما قولُ حسان رضي الله عنه[3] :

٨٣ ـ عَلَـى مـا قـامَ يَشْتِمُنِـي لَئِيـمٌ كخِنْــزِيــرٍ تمَــرَّغَ فــي تُــرَابِ

بإثبات الألف فضرورة .

وقال الشاطبيّ[4] : حذف الألف ليس بلازم فيما جرت باسم ، فيجوز مجيء ما جئت ، ولكن الأجود الحذف .

= والغلصمة : رأس الحلقوم ، وهو الموضع الناتىء في الحلق . « اللسان » مادة (غلصم) (٤٤١/١٢) .

(١) بعض آية من سورة مريم (٢٠) الأصل : لم أكن ، حُذفت منه النون بشروطها فصار : لم أكُ ، فيوقف عليه بالسكون ، وهو فعل مضارع بقي على حرفين الكاف والنون ، والهمزة زائدة .

(٢) بعض آية من سورة غافر : (٩) ، والشاهد في ﴿تق﴾ وهو فعل مضارع مجزوم بمن ، وعلامة جزمه حذف حرف العلة ، والكسرة دليل عليها ، وعند الوقف يُوقَف عليه بالسكون ، ولم تلحقه هاء السكت هنا ، وهو موضع الشاهد .

(٣) في « ديوان حسان » (٩٠) ط . دار الكتب العلمية ، وقافيته (في رماد) بدل (تراب) ، وفي نسخة أخرى من « الديوان » (ص ٣٢٤) : (ففيم يقول) بدل (على ما قام) ، وعليه فلا شاهد فيه .
والرواية الأولى هي موضع الشاهد ، فلم يُحذف ألف (ما) الاستفهامية للضرورة الشعرية ، وهو من شواهد « الأشموني » (٢١٦/٤) ، و« حاشية الخضري » (١٧٨/٢) ، و« شرح الشافية » (٢٩٧/٢) ، وتقدمت ترجمة حسان (ص ٢٢٧) .

(٤) أحمد بن محمد بن خلف بن محرز الأندلسي الشاطبي ، وُلد سنة (٤٥٤هـ) مقرئ من أهل شاطبة ، قدم دمشق وأقرأ فيها القراءات بعدة روايات ، من تصانيفه : « المقنع في القراءات السبع » ، و« المفيد » ، توفي سنة (٥١٦ هـ) ، « معجم المؤلفين » (٩٩/٢) .

وكذا يُوقَفُ بها على كل كلمة مَبنيّةٍ على حركة بناء لازماً ، وليست فعلاً ماضياً ، نحو : هو وهي وياء المتكلم عند من فَتَحهنَّ في الوصل ، وكيف ، وثمَّ ، ولحاقها لهذا النوع جائزٌ مستحسَنٌ .

فلا تلحق اسم (لا) ولا المنادى المضموم ، ولا ما قُطع لفظُه عن الإضافة ؛ كقبلُ وبعدُ ؛ ولا العددَ المركَّبَ ؛ كخمسةَ عشرَ ؛ لشبه حركاتها بحركات الإعراب ، لعُروضها عند المقتضي ، وزوالها عند عدمه ، فيقال في الوقف على هُوَ : هُوَهْ ، قال حسان :

٨٤ ـ إذا مَـا تَـرَعْـرعَ فِينـا الغُـلامُ   فَمـا إنْ يُقَـالَ لَـهُ مَـنْ هُـوَهْ[١]

وفي هِيَ : هِيَهْ ؛ ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ﴾[٢] ، وفي كيفَ وَثُمَّ : كَيفَهْ ، وثُمَّهْ ، وفي غلاميَ وكتابيَ : غلامِيهْ وكتابِيهْ ، قال تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾[٣] ، والله أعلم .

* * *

(١) في « ديوانه » (ص ٢٥٢) ، والشاهد : الوقف على (هو) بالهاء .
ولهذا البيت قصة لسيدنا حسان مع السعلاة ساحرة الجن ذكرها السيوطي ، فقال : لقيت السعلاة حسان في بعض طرق المدينة ، وهو غلام قبل أن يقول الشعر ، فبركت على صدره وقالت : أنت الذي يرجوك قومك أن تكون شاعرهم ؟ قال : نعم ، قالت : فأنشدني ثلاثة أبيات على روي واحد وإلا قتلتك ، فقال : البيت الشاهد ، فقالت : ثنّه ، فقال :

إذا لـم يَسُـدْ قبـل شـدّ الإزار   فـذلـك فينـا الـذي لاهَـوهْ

فقالت : ثلّثه ، فقال :

ولـي صـاحـب مـن بنـي الشَّيْصبـان   فحينـاً أقـول وحينـاً هُـوَهْ

فخلت سبيله وقالت : أولى لك ! والشيصبان : أبو حي من الجن . « المزهر » (٢/ ٤٩٢) .

(٢) سورة القارعة : (١٠) ، والشاهد في (هيَه) وقد وقف عليه بالهاء ، والأصل (هي) .

(٣) سورة الحاقة : (١٩) ، والشاهد في (كتابيه) وقد وقف عليها بالهاء ، والأصل (كتابي) .

نماذج من الأسئلة والتدريبات تطلب الإجابة عنها

س١ : عرِّف الوقف ، وما هي مقاصده ؟

س٢ : اذكر أنواع الوقف مع التمثيل .

س٣ : تمرين : كيف تقف على ما يلي :

رأيت زيداً ـ إذن ـ هذا زيدٌ ـ بهِ ـ منادياً ـ التراقي ـ فاطمة ـ رِدْءٌ ـ شجرة ـ لم يغزُ ـ هي ـ كتابي .

* * *

مشجر الوقف

مشجر الوقف

- **تعريفه**
  - هو قطع النطق عند آخر الكلمة
- **مقاصد الاستراحة في الوقف:**
  - ١. لتمام الغرض من الكلام
  - ٢. لتمام النظم في الشعر
  - ٣. لتمام السجع في النثر
- **أقسامه**
  - **إما اختياري** أي: قصد لذاته وهو:
    - إما استثباتي
    - أو إنكاري
    - أو تذكري
    - أو ترنمي
    - أو غير ذلك.
  - **أو اضطراري** عند قطع النَّفَس
  - **أو اختباري** أي: لاختبار شخص هل يحسن الوقف .
- **التغييرات الشائعة في الوقف** سبعة أنواع نظمها بعضهم في هذا البيت
  - نقل وحذف وإسكان التضعيف والرَّوم والإشمام البدل.

ختام المخطوط

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

قال المؤلف حفظه الله : (وكان الفراغ من تبييضه يوم الاثنين لعشر خلت من شوال عام أحد عشر بعد ثلاث مئة وألف هجرية ، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية ، تمت بحمد الله وعونه وحسن توفيقه) .

وكان الفراغ من نسخ هذا الكتاب يوم الخميس الموافق ثلاث وعشرين خلت من شهر ذي القعدة سنة (١٣١٥هـ) على يد الفقير الحقير ، المعترف بالعجز والتقصير عمران بن أبي زيد بن حسين غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين أجمعين ، بجاه سيد الأولين والآخرين .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

تمت بحمد الله وعونه وحسن توفيقه بالأزهر (١٣١٥هـ) .

* * *

محتوى الكتاب